الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العالي والبحـث العلمي
جامـعة محمد خيضر – بسـكرة-
كليـة الآداب واللغـات
قسم الأدب واللّغة العربية

المنجز اللساني العربي في ضوء النظرية اللسانية الغربية
-قراءة ابستيمولوجية في النظرية اللسانية الكلية -

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في الآداب واللّغة العربية

تخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالبة :
هاجر ماصري

إشـراف الدّكتور:
د. صالح حوحو

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
الأمين ملاوي	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
صالح حوحو	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
لزهر كرشو	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشا
ليلى سهل	أستاذ	جامعة بسكرة	مناقشا
صفية طبني	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا
عادل محلو	أستاذ	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعيّة:2022 -2023م

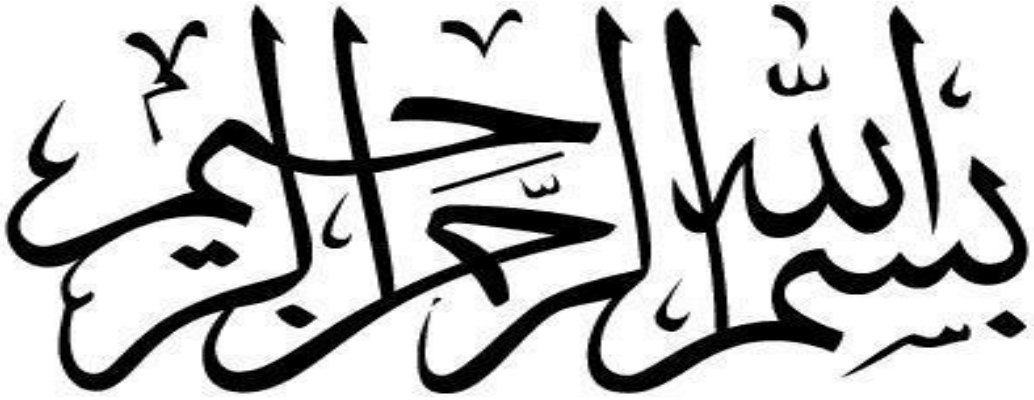

﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ
واخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُم إِنّ فِي ذَلِكَ
لآيَاتٍ لِلْعَالَمِين ﴾ الروم -22-

صدق الله العظيم

اللهم صلّ وسلّم وبارك وزد وأنعم على رسولك الكريم وعلى آله وصحبه والتابعين له بإحسان إلى يوم الدين في الأوّلين وفي الآخرين وعدد ما ذكره الذاكرون وغفل عنه الغافلون.

إهداء

إليك أنت وحدك ...

كنتُ الابنة الوحيدة لديك ...

وكان هذا البحث شريكك ...

لطالما كنت تغارين منه ...

ولكن غيرتك تختلف عن بقية بني جنسك ...

أحببتنا معا ... وتكبدت وحدك عناء سنين كان قلبي وعقلي فيهما مودعين له ...

أمي ... ألقي معاذيري إليك ... وأشهد أنك غيرهن ...

تقبليه بقبول حسن ... أكن من الناجين ...

هاجر

شُكر وعِرفانٌ

الحمد والشكر لله عزَّ وجل، بعدد الأنفاس التي نخرجها ...

وكلُّ الشكر لقدر جميل أحسبه، أن منَّ الله عليَّ بتوفيق فيما صبوت أطمح إليه، وراهقت وأنا أجاهد فيه، وها أنا أشبُّ وقد بلغته بحول الله وقوته، ليس لنا منه إلاَّ أسبابا، قال تعالى:﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ولَكنَّ اللهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ المُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلاَءً حَسَناً إِنَّ اللهَ سميعٌ عليمٌ﴾

الحمد لله رب العالمين والشكر لله أن من علينا بفضله وكرمه

أتقدم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور صالح حوحو الذي أشرف على إنجاز هذا البحث ولم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته.

وأسأل الله العلي العظيم أن يجعله في ميزان حسناته.

الباحثة: هاجر ماصري

مقدّمة

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه، لا نحصي ثناءً عليه هو كما أثنى على نفسه وصلَّى الله وسلَّم وبارك على إمام الأوَّلين والآخرين، سيّدنا محمد وعلى آل بيته الأطهار، وصحابته الغرّ الميامين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدّين، وبعد:

يتجلَّى مفهوم المعرفة اللّسانية الحديثة منذ بدايتها من مشروعٍ لساني عالمي تمَّ الكشف عنه منذ ما يقارب النّصف الثَّاني من القرن العشرين، وذلك عبر فحص اللغة كموضوع أساسٍ تنبني عليها جل المقاربات، ولم يكن هذا الأمر بدعاً عن الإنسان الذي اشتغل في مباحث العلم قديماً، غير أنَّ المبتدع حديثاً ينتقل من المساعي المرغوب تحقيقها بذاتيةٍ مطلقةٍ إلى محاولة إحداث تلك القطيعة بين الذَّات والموضوع، أو ما بات يعرف (بالموضوعية) والتي ساعدت مناهجُ البحث على تفعيلها وتكريسها كأحد مقوّمات العلم الحديث لبلوغ غاياتٍ من بينها القدرة على صياغة القوانين الدَّقيقة التي تحصل بها شرعية عَد المباحث اللغوية كمباحثَ علمية، وهو الغاية من بروز النَّظريات اللّسانية واستحداث المناهج لفهم كيفية اشتغال اللغة وإدراك ماهيتها للوصول إلى المقاربة الأكفأ لها.

ومن أهمّ ما يميّز التَّفكير اللّساني الحديث انتقاله من ملاحظة ما في اللغة (الحسّ) إلى بناء الأنساق النَّظرية بتوسيل التَّجريد (العقل) وذلك للوصول إلى القوانين الكليَّة المتحكمة في اللغة وهو في ذلك متَّخذٌ من القضايا المنطقية والفلسفية والرياضية منطلقاتٍ تعضُد بناء نظريةٍ للغة، فمحاولة تقييم الواقع اللّساني الآني بما شهده من تطوراتٍ متمردةٍ على جميع الأصعدة تفرض القول بطبيعة التَّفكير الذي ميَّز منهج البحث آنذاك، حيث تأرجح فكر الإواليات في الدَّرس اللّساني الغربي بين التَّصنيفية والتَّجريبية؛ إذ من المعلوم أنَّ الفكر اللّساني في بداياته قد قام على التَّصنيف للوحدات اللغوية قصد تقصّي خصائصها بتوسيل آلية الملاحظة الحسيَّة، فالاستقراء، وهذا ما تزكيه المدارس البنيوية، في حين إنَّه انتقل تدريجياً من البحث عن اللغة إلى البحث في اللغة مع الاتجاه العقلي الذي بات مشاعاً في تلك الحقبة، لصيقاً بمنهج التَّأمل والفرض والتَّجريد، لتَمثُل اللّسانيات التَّوليدية ذات التَّوجه الكلي الممثّل الشرعي للثَّقافة اللّسانية في العصر الحديث.

ولم تكن اللّسانيات العربية الحديثة بمنأى عن تلكم التَّطورات العلمية والمنهجية، بل ينبغي القول بأنَّ من الكتابات اللّسانية ما أثبتت وجودها في لائحة التَّنظير العربي بله والعالمي لما لها من خصائص منهجية وتأسيس معرفي أهلَّها لتأسيس نظرية لسانية حديثة، ويصدق هذا التَّعريض على إطار النَّظرية اللّسانية

النّسبية لصاحبها **محمد الأوراغي** والتي قامت على محاولة دحض نظرية النَّحو الكلي التي أسَّسها **نوام تشومسكي** منذ مطلع النّصف الثَّاني من القرن العشرين، بدءاً بالتَّصور اللغوي وانتهاءً بالأنموذج النحوي، لذلك استدعى المعنى العلمي للتَّجاوز أن تتقوَّم النَّظرية النّسبية على بناء آخر مختلفٍ في أصوله، ومرجعيات تأصيله عن الجهاز المفاهيمي للنَّحو الكلي.

من هذا المنطلق هدفت هذه الدّراسة إلى بيان أسس التَّنظير اللّساني الذي انقسم فيه الباحثون إلى اتجاهين كل ومقاربته؛ إذ ينطلق كل اتجاهٍ في بنائه للنَّظرية من تصوره للغة، فالموقف من اللغة مبدئياً هو المحدّد لباقي مراحل عملية البناء والتَّأسيس، وهو ما ينبغي الكشف عنه في أحد الاتجاهات اللّسانية ممثَّلاً في اللّسانيات الكلية التي تفرض نحواً كلياً مشمولةً به اللغات أجمع، ليكون نحواً عالمياً لا تشذُّ عنه أيَّة لغةٍ، وهذا المساق محكومٌ بمرجعية: اللغة عضوٌ ذهنيٌ مشتركٌ بين البشر، فتشومسكي يؤصّل للغة على أنَّها صورة لما هو كامنٌ في الذّهن، والذّهن خاصيةٌ بشريةٌ، ولما كانت اللغة صورةً تمثلية لما هو مشتركٌ كانت القواعد التي تتحكَّم بها نسقٌ موحدٌ يعرف بالجهاز التَّوليدي.

من هذا المنظور كان لزاماً الوقوف عند حدود تصور اللّسانيات الكلية لماهية اللغة في سجالٍ مع نظرية اللّسانيات النّسبية لمحاولة بناء صرحٍ نظري يسعى إلى وصفٍ علمي دقيقٍ لهذا الموجود أي "اللغة" إذ إنَّ التَّفكير في استحداث النَّظرية اللّسانية كان ولا زال الهمَّ الشاغل للّساني أيًّا كان غربياً أو عربياً.

تأسيساً على ما تقدَّم جاءت مقاربتنا **للنَّظرية التَّوليدية التَّحويلية مقاربةً ابستيمولوجيةً** تسعى إلى فحص الكفاية المعرفية، والوصفية، والتَّفسيرية فحصاً يروم استجلاء حقيقة التَّأسيس المنهجي وسبر نتائج التَّصور المعرفي لأحد أبرز اتجاهات البحث الألسني العالمي ومقابلته بإزاء بعض مخرجات المنجز اللّساني العربي الحديث الذي أفرز تصوراتٍ علميةٍ حديثةٍ شكَّلت ما يعرف باللّسانيات العربية الحديثة، فبات من البداهة النَّظر في فرضياته بعين الابستيمولوجيا التي تعنى بالدّراسة النَّقدية لأسس العلم وفرضياته ونتائجه وفق مساطر المعايير العلمية المعرفية، ومدعاة هذا الاختيار أنَّ المعرفة اللغوية المنتجةَ معرفةٌ عاديةٌ قابلةٌ للتَّغاير ومتَّسمةٌ بتشعب الآراء النَّحوية بين النحاة من جهة وعلماء اللغة المحدثين من جهة أخرى، لذلك فالنَّظرية النَّحوية برغم ما شهدته من تصوراتٍ مازالت عالقةً في إشكالاتٍ حالت دون تحقيقها للهدف المطلوب فممَّا لا شكَّ فيه أنَّ النَّحويين متفاوتون فيما يرى بعض الدارسين من حيث الكفاءات الثلاث، أقلُّهم اجتهاداً

من يتعاطى لوصف اللغة مجرداً من الآلة الواصفة وغير مقيَّد بمنهجيةٍ في التَّناول، ويضطر إلى افتراض مفاهيم إجرائية قاصرةٍ.

ومن هنا تتحدَّد إشكالية الدّراسة ممثلةً في جملة من الأسئلة:

- ماهي الأسس الفلسفية والمنهجية التي قامت عليها النَّظرية اللّسانية التَّوليدية لرائدها **أفرام نوام تشومسكي؟** وما حدود الاتصال والانفصال في نظرة اللسانيين للغة بين ما تفرضه المرجعية الفلسفية، وما وصلت إليه العقلية العلمية من نتائج، وما مدى تواؤم هذا الطَّرح مع بناء الأنموذج (البراديغم) النَّحوي الملائم للُّغة؟
- ومن جهة أخرى، ما مكونات الخطاب اللساني الكليّ وبما تردُّ التَّوجهات اللّسانية العربية عن مقدمات هذا الطَّرح؟ وكيف استثمر اللّسانيون العرب المحدثون من أمثال **عبد القادر الفاسي الفهري، ومازن الوعر، ومحمد الأوراغي** مفاهيم المفكرين العرب لتأسيس النَّظرية اللّسانية العربية؟
- وما المفهوم الذي استقرَّت عليه نظرية اللّسانيات النّسبية باعتبارها المعارض الرَّسمي للّسانيات الكلية بالنسبة لماهية اللغة؟
- وهل يمكن بلوغ الكفاية النمطية وضبط الكليات اللغوية بين اللغات البشرية انطلاقا من مبدأ التنميط؟ وأية علاقة تربط هذا المبدأ بالوسيط اللغوي؟ وبناء على ذلك، هل استحق مشروع محمد الأوراغي أن يمثل استحداثا لمنهج المقارنة في الدرس اللساني الحديث؟

وتندرج هذه التَّساؤلات تحت إشكالية كبرى أسَّست للدّراسة قيد البحث ممثلة في:

– هل الغرض من نقد التُّراث الإتيان بنظريةٍ كلية تضمُّ قواعد العربية، وتضبط أحكامها كما فعل سيبويه؟ أم أنَّه نقدٌ لثغراتٍ في دراسة النَّحو لبناء نظريةٍ فكريةٍ حديثةٍ للُّغات عموماً بهدف تقويم بعض المفاهيم الوصفية العربية لوصف عامة الألسن البشرية فضلاً عن العربية؟

ولضبط هذه الإشكالات المطروحة وجب الانطلاق من بعض الفرضيات النَّظرية التي وجَّهت الباحث وأسَّست لنتائجه، يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن أوَّل ما يجب أن يسترعي الانتباه قيمة النَّتائج التي وصلت إليها اللّسانيات الحديثة بالنَّظر إلى اللغة الإنجليزية وقياس ذلك بأثره على اللغة العربية، من هذا المنطلق ستكون النَّتائج حاسمةً بوجود أزمةٍ

لسانيةٍ تنبئ بعجز عن تحقيق أيّ كفايةٍ من شأنها تطوير اللغة العربية، وهو ما يفرض إعادة النَّظر في محاولات اللّسانيين العرب التي تهدف تطبيق مقولات الدَّرس اللّساني سواء اجتزاء أم كلية.

- وجوب استقراء النَّظريات اللّسانية وفحص فرضياتها المعتمدة، ومقابلتها بنظيرتها في اللُّغة العربية للوصول إلى خصائص اللُّغات البشرية.
- لابد من استيعاب الحدود الفاصلة بين طبيعة المعرفة اللغوية واللّسانية؛ فشتَّان بين المنطقين.

وعليه، كان المنهج المنتخب في دراسة هذه السيرورة منهجاً وصفيا، وتكمن أهمية الدّراسة –التي بين أيدينا– في تحقيق النَّظر في قضية التَّطلع لبناء نظريةٍ لسانيةٍ عربيةٍ حديثةٍ، تختلف في شروطها الابستيمولوجية عن كل المشاريع التي شهدتها الثَّقافة العربيَّة في مطلع هذا القرن، حيث يسعى اللّسانيون العرب إلى فحص اللغة انطلاقاً من واقع اللغة العربية في علاقتها بأصولها الثَّقافية، ففحص الخصائص النَّمطية التي تميز اللغة العربية كلغةٍ واقعيةٍ يجعل من الدراسة قادرةً على إيجاد حلول منطقية لجملة من المعوقات التي تعترض تطور اللغة العربية، وهو ما لا يتأتَّى إلَّا بفهم مقولات الأوائل، واستحضار التُّراث كمنطلقٍ للتَّجديد، فمن بناء تصوُّر لماهية اللغة إلى بناء نموذج نحوي وظيفي لمستعملي اللغة، وهو مطلب البحث الألسني العام.

وتجدر الإشارة إلى أنَّ هذا البحث قد سبقته العديد من البحوث الأكاديمية التي تقصَّت واقع اللّسانيات العربية الحديثة، إذ ثمَّة الكثير من الدّراسات اللّسانية العربية الجادة التي اطَّلعت على اللّسانيات الحديثة محاولةً تمثُّلها في الواقع العربي، وخاصَّة اتجاه اللّسانيات التَّوليدية التَّحويلية حيث عرَّفت بالنَّظرية حيناً، وطبَّقت مفاهيمها في أحيان كثيرة على اللغة العربية.

فنجد رسالة بعنوان **"أثرُ اللّسانيات الغربية على اللّسانيات العربية الحديثة –التَّفسيرية عيّنة–"** للباحث قبايلي عبد الغاني، والتي اختارت دراسة نموذج معيَّن من المنجز اللّساني العربي ممثلاً في جهود اللّساني السوري معوض مازن الوعر، وذلك في إطار التَّوجه اللساني الكلي؛ حيث ناقشت الرسالة إمكانية الاستفادة من معطيات التَّوليدية في تحليل اللغة العربية، وذلك في إطار دمج النَّموذج النَّحوي العربيّ القديم مع المنهج التَّوليدي التَّحويلي بمختلف مراحله التَّطورية، إذ قدَّم عرضاً للمدارس اللّسانية الحديثة بدءاً بالبنيوية وصولاً للتَّوليدية، إضافةً لتخصيصه فصلاً كاملاً لمناقشة النَّظريات الدَّلالية الحديثة، ليختم حديثه في

أوسع فصول البحث وأهمها والذي خصَّصه لرصد وتتبُّع المجالات المشروعة لإعادة بناء نظرية لسانية عربية في ضوء طروحات مازن الوعر، سعياً للتَّأكيد على صلاحية النَّظرية التوليدية التَّحويلية في اللغة العربية.

واختار صنفٌ من الباحثين عرض اتجاهات المنجز اللساني العربي قصد الإلمام بأشكال الكتابة اللّسانية العربية فعمد إلى حصر كل اتجاهٍ في شخصيةٍ لسانيةٍ تبين عن جهوده، فكان عمله عملاً وصفياً، مجرّداً، ومنها رسالة بعنوان "**اللسانيات العربية الحديثة، من التَّأصيل العلمي إلى الإجراء العملي دراسةٌ في الأسس المعرفية والمفاهيم النَّظرية، وبحثٌ في الإجراء**"، فقد كانت عيّنة الدّراسة عبارةً عن ثلاثة نماذج؛ نموذج نحو الطبقات القالبي ونحو الخطاب الوظيفي الموسَّع لأحمد المتوكل، ونموذج نظرية اللّسانيات النّسبية لمحمد الأوراغي، والنظرية الخليلية الحديثة لعبد الرحمن الحاج صالح، حيث تقصَّت فيها الباحثة الأسس المعرفية لهذه النَّظريات بإيجاز، وكذا وصف وتحليل المفاهيم النَّظرية لهذه النَّماذج اللّسانية، وختمت العمل بفحص الكفاية الإجرائية لها في الجانب التَّطبيقي من خلال ميدان تنميط الخطابات وقد تمَّ الاعتماد على هذه الرسالة في القسم النظري من نظرية اللّسانيات النّسبية باعتبارها المرجع الوحيد –فيما اطلعت– الذي تناول هذا المنجز الحديث وإن كان باقتضاب.

غير أنَّ الجدير بالذكر أنَّ مباحث هذه الرسالة تختلف عن غيرها من الدراسات المذكورة، فقد بُنيت هذه الدّراسات وفق مناهج مختلفةٍ بحسب رؤية صاحب الدّراسة، ومنهجه، وهدفه، إلاَّ أنَّ إفادة هذا البحث من هذه الدراسات كانت إفادةً جزئيةً بالنَّظر إلى تمفصلات التَّوليدية وتطوراتها ورؤية الدارسين لها ما بين مؤيّد لها ولطريقة تطبيقها على اللغة العربية، وما بين رافضٍ ومُطالبٍ بالبحث عن بديل لها.

والبحث الذي بين أيدينا ينطلق من فكرة التَّقابل بين توجهين لسانيين زعما القدرة على تحقيق الكفاية الوصفية والتَّفسيرية، أحدهما غربي يظهر في اللّسانيات التوليدية التحويلية، والآخر عربي ممثَّل في اللّسانيات النّسبية، الأوَّل يحاكي بنية اللغة الإنجليزية، والثَّاني يتأسَّس من منطلقاتٍ منهجيةٍ عربيةٍ فيصدق عليه وسم "**المنجز اللساني العربي**" مراداً به الجزء لا الكل، فهو يصف جهود التَّوليديين وما أسَّسوا له من نظام تركيبي كلّي للغات، ثم يقابله بالمنجز العربي ورؤيته لذات الموضوع، ولا يكتفي بالرَّفض بل يبادر بتقديم البديل حيث يتميَّز هذا البحث عن سابقيه بما يلي:

- اختار البحث نعت أعمال اللّسانيين العرب بالمنجز اللّساني العربي لما في هذا التَّوصيف من بعد عن أيّ تداخل في المفهوم؛ حيث عرض البحث للنَّظرية اللّسانية التَّوليدية التَّحويلية وتطوراتها بشيءٍ من

التَّفصيل، وأعقبه مباشرةً برصد بعض الجهود اللّسانية العربية التي مثَّلت اتجاهات البحث الألسني العربي المعاصر.

- ركَّز البحث على اتجاهٍ لساني عربي واحدٍ متمثّل في الاتجاه اللّساني النّسبي؛ حيث آثر تضييق مدونة البحث فلم يتوسَّع في سرد النَّظريات المترامية في الساحة اللّسانية كما في أغلبية البحوث، بل رام البحثَ في نظرية حديثة النَّشأة في مقابل أطروحات اللّسانيات التَّوليدية حيث عرض لجهود محمد الأوراغي عرضاً كلياً بدءاً بأسسه المعرفية والمنهجية، وصولاً لبنية جهده النظرية اللّسانية النّسبية، ليختم البحث بالجانب الإجرائي لأنموذجه النَّحوي.
- ما شجَّع الباحث على تشريح هذا الاتجاه ما يتميَّز به من شموليةٍ في التَّأسيس.
- ما يميز هذا البحث أيضا أنَّه لا يندرج ضمن الكتابة التَّوليدية، ولا يروم دراسة إمكانية تطبيق نظرية تشومسكي على العربية، بل إنَّه يعرض لنظرية تشومسكي ويقابلها بنظرية الأوراغي ليميّز ما يصلح منها على العربية، ويؤكد على أنَّ في العربية ما يردُّ الكثير من القوانين والمبادئ التَّوليدية الكلية، بل ويتناقض مع أوضاعها وأصولها.

ومن أبرز الأسباب التي دعت إلى إحداث هذا السّجال المعرفي في حقل النَّظريات اللّسانية الحديثة أسبابٌ لا تخرج عن مقتضيات ذاتيةٍ من جهة، وموضوعيةٍ من جهة أخرى:

فمن الدوافع الذاتية نذكر:

- البحث في اللّسانيات العربية الحديثة يكسب الباحث القدرة على فهم المنجز اللساني العربي.
- التَّعرف على أهمّ القضايا اللّسانية العربية وفحص أهمّ نماذجها واتجاهاتها، ومن ثم كيفية استثمارها في ميدان تعليمية اللغات.
- الرَّغبة في تكوين ثقافةٍ لسانيةٍ تسمح بالتَّميز بين ما يضيف للُّغة العربية وما يخلُّ بنسقها، وهو ما يؤدي إلى تعميق المعرفة في مجال البحث اللساني العربي.

أما الدوافع الموضوعية فتتمثَّل في:

- قلة الدراسات اللّسانية التي تناولت النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية ابستيمولوجيا.
- البحث في الأسس الفلسفية الثَّاوية خلف الأنظار اللّسانية الحديثة بحثٌ يرصد مدى توافق هذه الأخيرة مع مقاربات اللّسانيين العرب واستدلالات النحاة، فقيمة النَّظرية اللّسانية وقدرتها على التَّفسير رهن ملاءمتها لخصائص اللغة الموصوفة وهو ما لم يتعمَّق في دراسته.

ومن هذا المنطلق جاز تحديد وخوصصة جانب المعرفة العلمية بما يمكّننا من استقصاء جوانب هذه النَّظرية وصفاً وتفسيراً وتحليلاً ويتيح لنا وفق منهجية الثَّابت والمتغير ضبط عنوانٍ دقيقٍ دالٍ على إشكاليات البحث وحدوده فجاء العنوان كالآتي:

المنجز اللّساني العربي في ضوء النَّظريّة اللسانية الغربية، قراءةٌ ابستيمولوجيةٌ في النَّظريّة اللّسانية الكليّة.

لقد خرج البحث في ثلاثة فصول ومدخل ومقدّمة، ويضمُّ كل فصلٍ ثلاثة مباحث مرتبةٍ بحسب منهجية الطَّرح بدءاً بالمفاهيم النَّظرية، مروراً بجهاز النَّظرية، وصولاً إلى اختبار كفايتها على مستوى النَّموذج النَّحوي، وختم البحث بخاتمة يليها فهرس للمصادر والمراجع المعتمد عليها، أمَّا المدخل المعنون بـ «**المنجز اللساني العربي أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات**» فقد خصّص لدراسة التَّحولات الجذرية التي مرَّت بها اللّسانيات العربية بدءاً بالسَّيرورة المنطقية للدّراسة؛ أي من اللغويات العربية وحدودها إلى اللّسانيات التُّراثية وأنصارها، وصولاً إلى المنجز اللساني العربي الذي اتَّخذ اتجاهات ثلاثة درجت في أدبيات البحث اللّساني العربي وذلك لتبيُّن الواقع اللساني في البيئة العربية؛ اتجاه وصفيٌ تقريريٌ، وآخر حداثيٌ، وثالثٍ تأصيلي توفيقي، وما عرض هذه الاتجاهات إلا تمهيداً لموضوع البحث.

وقد جاء **الفصل الأوَّل** بعنوان : «**التَّوجه الكليّ في اللّسانيات الحديثة (بين النَّظرية الغربية والتَّمثل العربي)**»، وفيه تمَّت معالجة مختلف الإشكالات النَّظرية الخاصة باللّسانيات التَّوليدية التَّحويلية، وفحص مقولاتها اللّسانية وقد تمَّ تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، تطرَّق المبحث الأوَّل منه إلى المرتكزات التَّصورية للأنموذج اللّساني التَّوليدي في اللّسانيات الحديثة فعرَّفها، موضحاً أسسها، ومتتبعاً تطوراتها من خلال تناول نظرياتها الفرعيَّة ممثلة في: نظرية السين البارية سَ، ونظرية الأدوار المحوريَّة، ونظرية الحالة الإعرابية، ونظرية العمل، ونظرية الرَّبط، ليعرَّج في المبحث الثَّاني على بيان بعض جهود اللّسانيين التَّوليديين العرب من خلال منجزهم الذي حاولوا من خلاله الإضافة للُّغة العربية باعتبارها اللُّغة الهدف، أمَّا المبحث الثَّالث فتكفَّل ببيان الأطروحة الدَّلالية التَّوليدية الحديثة بدءاً من أعمال كاتز وفودور (1963 - 1964م)، وصولاً إلى المنهج النَّحوي الدَّلالي مع جاكندوف سنة (1978م)، وقوفاً عند مواطن التَّأثر اللّساني العربي بهذه النَّماذج من خلال مقدّماتٍ دلاليةٍ اقترحها عبد القادر الفاسي الفهري لتحليل دلالة الجملة العربية في الدَّرس اللّساني الحديث.

أمَّا **الفصل الثَّاني** فخُصّص للاتجاه النّسبي أحدث اتجاهات البحث الألسني العربي والعالمي، والذي تمثّله نظرية اللّسانيات النّسبية للباحث اللّساني المغربي محمد الأوراغي، إذ تعدُّ اللّسانيات النّسبية منهجاً مستحدثاً في البحث اللغوي للمقارنة بين اللغات البشرية تجمع بين النَّظرية والنَّمذجة، حيث إنَّ سمة الأولى تأكيدها على علاقتها الطبيعية بموضوعها فلا تسعى إلى تقليص أنحاء اللغات على نهج التَّوجه الكلي، ولا إلى بناء أنحاء غير محتملةٍ، بل تعمل على فحص الممكن من الأنحاء اللغوية انطلاقاً من مبدأ التَّنميط اللغوي، فوسم بـ: «**القوام الابستيمي لنظرية اللّسانيات النّسبية (بحث في الكفاية التَّفسيرية)**».

وضمَّ ثلاثة مباحث أولها جاء بعنوان: "اللغة وسؤال المرجعيَّة، بحثٌ في مقاييس اللغة ومرجعيات التَّأسيس بين الكليَّة والنّسبيَّة" والذي تضمَّن البحث في ماهية اللغة انطلاقاً من علاقتها بالعالم الخارجي؛ فالنَّسق الرَّمزي الذي تصطبغ به نظرية اللّسانيات الكلية يُهيِئُها منطقياً للرفض المطلق لمبدأ الوجود الحقيقي للغة، حيث يدفع هذا النَّظر النَّظرية اللّسانية المستحدثة على اعتناق أنموذج استبدالي، أي على تبني مبدأ مناقضٍ لهذا الأخير يفيد بأنَّ اللغة لها وجودٌ حقيقيٌ، ليكون موضوع الوصف واقعياً، في حين إنَّ لغويي مدرسة تشومسكي العقلية يرون أنَّ نظرية اللغة الطبيعية إنَّما هي نظريةٌ في الملكات والقدرات الذّهنية لمستعمليها، وهو ما لا يجد صداه في أطروحة اللّسانيات العربية الحديثة.

وفي المقابل كان المبحث الثاني يهدف إلى سبر مفهوم التَّنميط اللغوي في اللّسانيات النّسبية باقتراح أربعة مبادئ تتقوَّم عليها اللُّغات البشرية (المبدأ الدَّلالي، المبدأ التَّداولي، المبدأ الوضعي للوسائط اللُّغوية، والمبدأ القولي) وذلك بعد استظهار عجز مبدأ التَّعميم الكلي في استيعاب خصائص اللُّغة العربية، إضافةً إلى كشف آلية عمل الوسائط اللُّغوية وما مدى استجابة اللُّغة العربية لهذا التَّنميط بالنَّظر إلى قضايا اللُّغة العربية سعياً وراء تأسيس نظرية لسانية عربية، وأجملت هذه التَّصورات تحت مسمى "نظرية اللّسانيات النّسبية والأنحاء الكلية، قراءةٌ في نسق التَّنميط اللغوي"، أمَّا المبحث الثالث فجاء معنونا بـ: "بنية نحو اللغة العربية التَّوليفي (بحثٌ في الكفاية التَّفسيرية)"وقد تضمَّن وصف الجهاز المفاهيمي لهيكل النَّظرية اللّسانية النّسبية وذلك بالنَّظر إلى بناء النحو الذي يسبغ عليه الأوراغي مصطلح (النَّحو التَّوليفي) والذي يهدف إلى استنطاق بنية اللُّغة العربية، واستيعاب خصوصياتها، وذلك من خلال إيلاء العناية بما يعرف بالعلاقات التركيبية والدَّلالية والتَّداولية لتنتج بذلك تصوراتٍ جديدةٍ تسعى لتقديم نحوٍ جديدٍ يتَّسم بوضوحٍ صريحٍ في بنيته الدَّاخلية، وفي لغته الاصطلاحية وعباراته الوصفية لنسق اللغة العربية.

وعُقد **الفصل الثالث** لفحص إجرائية المفاهيم النَّظرية التي تمَّ عرضها فيما سبق من فصول، وجاء معنوناً بـ: «**قضايا المنجز اللسانيّ العربيّ بين النَّظرية والتَّطبيق**» حيث تمَّ اختيار مجموعةٍ من القضايا اللّسانية الخاصَّة باللُّغة العربية والتي عرفت منعرجاتٍ مفهوميةٍ عند اللّسانيين العرب وتمَّت دراستها في إطار مباحث ثلاثة؛ حيث مثَّلت "قواعد الرتبة في اللغة العربية، نحو منهجٍ جديدٍ لدراسة الجملة العربية" المبحث الأوَّل من هذا الفصل والذي عني بفحص آراء اللّسانيين في مسألة التَّرتيب الأساسي للجملة العربية ما بين الكتابة التَّوليدية العربية والكتابة اللّسانية التَّنميطية، والذي من شأنه ضبط العديد من القضايا التي تمس نسق اللُّغة العربية، أما المبحث الثاني فتضمَّن الحديث عن قضية "العاملية والإعراب" إذ عرض فيه لعاملية النُّحاة أولاً، ثم عاملية النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية ثانياً، ليُختم باختبار إمكانية توظيف أنموذج لساني جديد يعرف بنموذج النحو التَّوليفي وبيان كيفية استثمار عامليته العلائقية على نسق اللغة العربية، ومدى استجابتها لذلك، وقد ختم البحث بعرض نتائجه العامَّة والخاصة في خاتمة تلتها الفهارس العامة للبحث.

ومما ينبغي الإشارة إليه ثراء مكتبة البحث، إذ اشتملت على مصادر المعرفة اللُّغوية واللّسانية إضافةً للبحوث الأكاديمية التي عالجت المنجز اللساني العربي في شموليته وقدَّمته للقارئ العربي ونستهلُّها بالكتب التَّأسيسية التي تناولت قضايا المنجز اللّساني العربي مروراً إلى الكتب التَّشفيعية؛ من أبرزها كتابات **مصطفى غلفان** في: اللّسانيات التَّوليدية من النَّموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي (مفاهيم وأمثلة)، واللّسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في الأسس النَّظرية والمنهجية)، تليها أبحاث **حافظ إسماعيلي علوي**: اللّسانيات في الثَّقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التَّلقي وإشكالاته)، إضافةً لكتب **نوام تشومسكي** من قبيل: البنى النحوية، وآفاق جديدة في دراسة اللُّغة والذّهن، اللسانيات التوليدية: من التَّفسير إلى ما وراء التَّفسير، إضافة لمؤلفات **محمد الأوراغي** ممثلة في: الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)، والوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)، ونظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)، واللّسانيات النّسبية وتعليم اللغة العربية، كما لم يخلُ البحث من المصنفات النَّحوية التي أسهمت في إنتاج المعرفة اللغوية، وفي مقدّمة ذلك **الكتاب لسيبويه (180هـ)**، **الخصائص لابن جني (392هـ)**، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري (577هـ)**، وكذا **شرح الرضي على الكافية للرضي الاستراباذي (686هـ) والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (911هـ)** ... وغيرها.

وقد اعتور هذا البحث صعوبات ومشاق اعترضت طريقه شأنه في ذلك شأن سائر البحوث، منها:

- صعوبة فهم النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية في حد ذاتها بسبب المنطق الرياضي الذي يمارسه تشومسكي في نماذجه ناهيك عن محاولة مقارنتها بجهد لساني عربي في توجه نقيض فتراك أمام فهم النظرية الغربية ثم مضطراً إلى استيعاب وجهة نظر الرأي النَّقيض للخروج بحكم سليم بين الفكرين، ثم تراك تشك في حكمك مجددا وهو الشيء المؤرق فعلا.

وفي الختام نحمد الله تعالى حمداً كثيراً مباركاً أن منَّ الله علينا إتمام هذا البحث، ولا يسعنا في هذا المقام سوى توجيه الشُّكر وكل العرفان لسعادة الأستاذ الدكتور المشرف على الرّسالة: **الدكتور صالح حوحو** على ما قدَّمه لنا من عونٍ علمي، ودعم نفسي مستمر، وتوجيهٍ دقيقٍ لهذا الجهد المتواضع، ولِلَّه الفضل من قبل ومن بعد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربَّ العالمين

مدخل نظري:

المنجز اللّساني العربي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات

ويتضمن العناصر الآتية:

1- الوضع اللغوي باعث على التَّجاوز.

2- واقع اللّسانيات التُّراثية.

3- موقعية اللّسانيات العربية الحديثة.

4- المنجز اللساني العربي أصوله، واتجاهاته.

1- الوضع اللغوي باعث على التَّجاوز

إنَّ الحديث عن المنجز اللّساني العربي[1] حديثٌ في أساسه يتطلَّب النَّظر في أسباب تشكله، ومن ثمَّ فترات تطوُّره وصولًا إلى نتائجه، وبناءً عليه كانت المقاربة المرومة في هذا المدخل تبحث في تمفصلات محدَّدةٍ أهمها قضية الفكر اللغويّ العربيّ في علاقته باللّسانيات العربية الحديثة، ومدى نجاح هذا المشروع الذي يعدُّ بحق الفتح العلمي – فيما أظن على الأقل– في مجال اللغويات العربية منذ مطلع القرن العشرين، خاصَّة بعد أن كانت حركة التَّأليف، والبحث، والإضافة والتَّجديد، قد توقَّفت مع أوائل اللغويين العرب في شتَّى مجالات البحث اللغوي.

ومن الثَّابت عند اللغويين أنَّ اللغة العربيَّة هي لغةٌ موحدةٌ، أي لغةٌ واحدةٌ ثابتةٌ أياً كانت المقاربات التي أفضت بتنوُّع المستويات اللغوية؛ فقد تعامل النُّحاة منذ عصر سيبويه (2هـ) مع العربية على أنَّها عربية القرآن فأقام لها لغةً واصفةً اتَّخذها اللغويون من بعده هيكلاً يكمّلونه أو يفسّرونه أو يخالفونه أو يضيفون عليه، وهم في هذا مجمعون على وجود نسقٍ واحدٍ للعربية يشتغلون به وعليه، والذي كانت نتائجه قواعد صارمة، أمَّا المحدثون من اللّسانيين وقد اطَّلعوا على لغةٍ واصفةٍ ثانيةٍ تعرف باللّسانيات دفعتهم إلى الرَّغبة في مواكبة هذا التَّطور المعرفي بمحاولة وصف العربية بآلة أخرى، وهذا المطلب دفعهم إلى القول بنسقية العربية أي بتواجد نسقين اثنين للغة العربية؛ الأوَّل قديم (وهو الذي وصفه سيبويه) والآخر حديث لا يحتاج إلى نحو القدماء[2].

وباعتبار اللُّغة العربية موضوع البحث الألسني العربي، فإنَّه ينبغي الوقوف عند وضعيات ثلاث اتَّخذتها اللغة العربية؛ **"العربية في ذاتها"** و**"العربية في أوصاف النُّحاة"**، و**"العربية في الاستعمال من أجل**

[1]– ونشير هنا إلى أنَّنا وافتراضاً آثرنا إطلاق وصف "المنجز اللّساني العربي الحديث" على كل ما تعيشه اليوم الأقلام اللّسانية من حركةٍ بشقَّيها التَّنظيري والتَّطبيقي مشمولاً بكلّ ما ينتج عربياً في حقل اللّسانيات قصد دراسة اللغة العربية وحلّ إشكالاتها، وهو ما يجوّز لنا الحديث بأريحيةٍ دون الوقوع في المزالق المصطلحية للّسانيات العربية ومفاهيمها، والتي لازالت تعاني من القدرة على صياغة مفهومٍ علميٍ يضبط حدودها الابستيمولوجية.

[2]– ويرى طه عبد الرحمن أنَّ مثل هذه المواقف من شأنها تضليل سبل البحث العربي، يقول: «...معتقدين [نقاد التراث] أنَّهم بهذا التَّقليد قد استوفوا شرائط النَّظر العلمي الصَّحيح، أولم يدروا أنَّ ليس كل ما نقل عن المحدثين بأولى بالثّقة ممَّا نقل عن المتقدّمين، ولا كل ما نسب إلى العلم الحديث بأقرب إلى الصَّواب ممَّا نسب إلى العلم المتقدّم». طه عبد الرحمن، **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط3، 2007م، ص10.

التَّواصل بها"[1]، فأغلب اللسانيين لا يميّزون التَّمييز التَّام بين هذه المستويات، وهي بعض مظاهر أزمة الفكر اللغويّ، فإذا ما أردنا أن نسم النَّظرية القابلة لأن تصدق على الوضعية الأولى أي (العربية في ذاتها) فينبغي أن نعي أنَّ هذه الأخيرة تستدرج النّظام الذي يحكم اللغة في صوريتها، من حيث أنظمتُها الصَّوتية، والصَّرفية، والتركيبية، والتَّداولية، بما يجعلها لغةً بشريةً قابلةً للتطوُّر بتطوُّر المناهج العلمية والمساطر الدَّقيقة للمعرفة خارج اللغة، إذ تقف هذه الوضعيَّة (العربية في ذاتها) جنباً إلى جنبٍ مع (**الإنجليزية في ذاتها**) والواقع أنَّ طبيعة المعاملة مع هذه الألسنة تخضع لطبيعة المعرفة وإلى ما وصلت إليه النَّتائج الدَّقيقة في العلوم، ذلك أنَّ اللغة[2] ماهي إلاَّ محاكاةٌ للظَّاهرة الكونية والظَّواهر الكونية لا تقف على حالٍ واحدةٍ منذ بداية التَّاريخ، بل تستحدث لغة العلم التي تتفاعل مع الكون الخارجيّ لفهم تغيّراته، واستحداث قوانينه، ولا تخرج اللغة عن محاكاة ذلك، وهذا هو موضوع اللّسانيات الحقيقي والوحيد.

أمَّا العربية في (وصف النَّحويين) لها فهي كلامٌ على كلامٍ، وهي عربيةٌ مضافٌ إليها اجتهادُ النحاة ورؤاهم، وتصوراتهم، فكل ما أنتجته القريحة العربية ماهو إلاَّ محاولةٌ لفهم العربية، وضبط قوانينها، وقواعدها بطرائق منهجيةٍ وعلميةٍ إلى حد بعيد بطريق الاستقراء التَّام والنَّاقص مثلا، غير أنَّ النّتاج القواعدي لا يعد محاكاةً مئويةً للعربية، مرآوية، تجلو فيها العربية كما هي وإلاَّ لما احتيج إلى الشذوذ والاطّراح والسَّماع والقياس، فأيُّ وصفٍ بعد ذلك لمقولات النحاة والمجتهدين لا يعدو أن يكون من اللّسانيات في شيء «ومن يخلط غفلةً أو لغايةٍ بين العربية في ذاتها، والعربية في كتب النَّحويين، والعربية في أفواه المتكلمين وعلى ألسنتهم لا يتردَّد في إسقاط تعقيدات النَّحويين، وغموض تصوراتهم على العربية، فيقدّمها في صورة الواصفين لها على اختلاف قدراتهم الذّهنية ... ولا يخفي إقناعه بأنَّ عجز بعض المتكلمين على التَّواصل بالعربيَّة وفشوّ اللَّحن على ألسنة البعض الباقي مردُّهما إلى طبيعة العربية المعقَّدة»[3].

---

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط2، 2010م، ص22.

[2]- فالظَّاهرة اللغوية تبسط أمام الفكر البشريّ منذ القديم صنفين من القضايا أحدهما نوعيٌ والآخر مبدئيٌ عام، فأمَّا الصّنف الأوَّل فيتمثَّل في عناصر اللغة باعتبارها نظاماً مخصوصاً له مكوناته الصَّوتية والصَّرفية والنَّحوية والمعجميَّة، ولكل هذه الأوجه فرع مختص من فروع الدّراسة اللغوية، وهذا الجانب نوعي باعتبار أنَّه متعلّق بكل لغةٍ على حدةٍ، وأمَّا الصّنف الثَّاني من القضايا فيتَّصل بالمشاكل المبدئية التي يواجهها النَّاظر في اللغة من حيث هي ظاهرةٌ بشريةٌ مطلقةٌ. ينظر، عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م، ص105-106.

[3]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص23.

فعدم التَّفريق بين هذه الوضعيات الثلاث هو ما شكَّل خلطاً منهجياً دفع نقاد التُّراث يباشرون النَّحو العربي (باعتباره الآلة الواصفة للعربية) نقداً وجلداً لما اكتُشفَ فيه من عيوب تجعل ضرورة إصلاحه وتقويمه حاجةً ماسةً، فتفنَّنوا في تعيين طرق الإصلاح بناءً على أسس غير واضحةٍ ولا مذكورةٍ، فانتفت بذلك الممارسة العلية، ليكون التَّجاوز قسمةً عادلةً له.

2- واقع اللسانيات التراثية

إنَّ فهم التُّراث اللُّغوي وضبطه في سياقٍ معرفي يلزم عنه استقراء كل العوامل التي ساعدت العقلية العربية على الإبداع؛ بمعنى استيعاب البنية الثَّقافية والحضارية بمختلف مكوناتها الفكرية والاجتماعية والسياسية «فالمباحث الكلامية تتفاعل مع المباحث اللُّغوية والبلاغية والفلسفية، كما تتفاعل المباحث المنطقية مع المباحث اللُّغوية والأصولية، وهكذا، فقد ساهم هذا التَّفاعل في إثراء العلوم والفنون بعضها لبعض وفي توجيه مسار البعض الآخر»[1] لينتج الفكر اللُّغوي العربي فكراً خصباً سببه حوارٌ قائمٌ في الجماعة، فهذا سيبويه(180هـ) مثلا وأستاذه الخليل بن أحمد كانا مشاركين في الحوار اللُّغوي لعصريهما، حيث أفضت هذه المشاركة إلى وضوح الخطاب وانتظامه وهو ممَّا لا يلاحظ فيما تلاهما من عصورٍ، ويصف **أحمد العلوي** كيفية المشاركة بالعلم بالأصول، يقول: «من أسباب تقدُّم الفكر اللغوي العربيّ القديم أنَّ الحوار اللغوي العربي أغلق على العناصر الأجنبية وظلَّ حواراً محلياً، نشأ الحوار اللغوي عند العرب وتطوَّر عندهم ولم يجد حملة الفكر اليوناني سبيلاً إلى الدخول فيه»[2].

إذن، يمكن القول بأنَّ ما يبرّر هذا التَّفاعل الايجابي العديدُ من العوامل والتي تهدف إلى فهم النَّص الشَّرعي و«البحث عن كل ما يفيد في استنطاق النَّص، وفي معرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص باعتباره أعلى ما في العربية من بيان»[3]، إذ لم يكن ممكناً لأيّ نحوي أو لغوي أن يستأثر بقواعد خاصة به، ولا أن يصنع ما أراده من الأمثلة دون الرجوع إلى ضوابط النَّص الشَّرعي.

ولقد شهد القرنان الثامن عشر والتاسع عشر من هذه الحقبة الزمنية في العالم العربيّ صمتاً فكرياً، وخمولاً معرفياً يُنذر بخلل على جميع المستويات؛ فالمعرفة اللغوية التي كان يفترض منها أن تعيد ضبط

[1]- طه عبد الرحمن، **تجديد المنهج في تقويم التراث**، ص90.

[2]- حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات**، منشورات الاختلاف، ط1، 2009م، ص25-26.

[3]- عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 1979م، ص11.

موازين القوى في القوة والضَّعف، والتَّحليل والتَّفسير، قد سلَّمت للشَّرح والتَّذييل والتَّكرار بما زاد من قلة الإنتاج في اللغويات التُّراثية، ومنذ النّصف الثَّاني من القرن العشرين بدأ رد الفعل بالظهور وقد تمثَّل في بوادر الاتصال الثَّقافي مع العالم الأوروبي الذي ظهرت عليه علائم التَّفتق الفكريّ والعلميّ والنظريّ وقد مكَّن هذا اللغويين العرب الذين ارتادوا الجامعات الغربية من الاطلاع على ماهية المعرفة الحديثة شكلاً ومضموناً، وحملها إلى الثَّقافة العربية بنية الاستنبات المعرفي ودفع المعرفة اللغويَّة العربيَّة، يقول إبراهيم أنيس: «فلما كان العصر الحديث واتَّصلت ثقافتنا بثقافة أوربا، ورأينا لعلماء اللُّغات فيها تلك التَّجارب الصَّوتية التي يخيَّل للناظر إليها أنَّها نوع من السّحر بدأ بعض أعضاء البعثات اللُّغوية يُعنون بهذا الأمر، ويحاولون الانتفاع به في خدمة اللغة العربية»[1].

وعليه، فإنَّ المتتبّع للمكتبة العربية اليوم ولحركة التَّأليف في مجال علم اللغة[2] منذ النشأة مع كبار النُّحاة قديماً –وحتى اللغويين المعاصرين الذين ألَّفوا بالعربية في اللّسانيات الغربية الحديثة–سوف يهتدي لا محالة إلى تيار لغوي يغلب عليه طابع التَّقليد وهو ما أدَّى إلى احتباس اللسانيات التي نشأت حول اللُّغة العربية سواءً كانت تراثية أم حداثية[3].

فمفهوم اللّسانيات قد جاء عند الكثير من الباحثين على أنَّه "علم باللسان" أو "علم باللغة" بالمعنى التُّراثي له فكل ما جادت به اللغة في مستوى معجمها ونحوها وكتابها المقدَّس، أي كلُّ ما جاء وصفاً للُّغة العربية من لدن اللغويين في أواخر القرن الثاني الهجري عُدَّ من قبيل اللّسانيات التُّراثية وعومل على أنَّه فكر لساني. فهل تصحُّ هذه المقاربة المصطلحية التي تحدّد وجهة الأفكار وتؤسّس لما بعدها؟

---

[1]– إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1961م، ص06.

[2]– إنَّ الملاحظ على ما قدَّمه محمد الأوراغي من حدود لمفهوم اللسانيات وعلم اللغة متباينٌ نوعاً ما عن غيره من اللّسانيين العرب «فعلم اللغة علمٌ خاصٌ، مادته الإنجاز الكلامي للنَّاطقين بالعربية وموضوعه قواعد هذه اللغة المستعملة لإنتاج الكلام، ومبادئه لا تبرهن من داخله وإنمَّا يكون البرهان عليها من علم أعلى ... اشتهر علم اللغة بكونه من علوم الآلة التي يقاس بها صواب الرأي وخطؤه، فكان إتقان العلم بنسق العربية من الضَّرورات المنهجية...»، وعليه يمكن القول بأنَّ المنجز اللساني الذي نطق به العرب هو ما سماه (بالإنجاز الكلامي) فيتأسَّس هذا الأخير على موضوعة الكيف وصولا إلى المساق الذي يتمّ وفقه إنتاج لغة الخطاب التي تحقّق غاية الكلام (التواصل، الفائدة) وهو ما يمكن وصفه بالقواعد الضابطة (أو اللغة الواصفة) كوسيلة يتوسَّل بها اللّساني فهم آلية إنتاج الكلام فيتحصَّل بنظرته ووسائل ممنهجة (الاستقراء، الجمع، ...) على مدونةٍ من القواعد المفسّرة لتكون بذلك الوسيلة ذاتها لتعليم اللُّغة، وذبّ كلّ تقوّل يحيق بعبثية نظامها واعتباطية نسقها.

[3]– ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص24.

وبموجب هذا الطَّرح تعرَّف اللسانيات التُّراثية أو (اللّسانيات القديمة) على أنَّها ذلك التُّراث اللُّغوي الذي خلَّفه اللغويون الأوائل في مختلف ميادين البحث العلمي من نحو وصرف وبلاغة ومعجم...إلخ، منظور إليه في شموليته وفق خطَّة قرائيةٍ تعرف بمنهج القراءة، تبتغي إخراج الركام المعرفي المتناثر في تاريخ الفكر اللغويّ في حلَّة جديدةٍ[1]، كان هذا الحدُّ التعريفي أمراً مشروعاً في هذا الوقت بالتَّحديد، بل إنَّه لأمرٌ محمودٌ أن يسارع اللّسانيون في ضبط حدود للمصطلح المستورد حديثاً.

غير أنَّ المرفوض هو الخلط الدَّلالي؛ فالملاحظ أنَّ استعمال هذا المصطلح المركَّب (لسانيات التراث) أحد مظاهر تأزُّم الدَّرس اللّساني بدءاً بمدلوله؛ فقد أطلقته طائفة من اللسانيين على كل مشتغل بالتراث اللغوي العربي والغربي منتج لمنجز لساني نوعي، ومنهم من أطلقه على التّراث اللغوي في حدّ ذاته فيكون بذلك **سيبويه لسانيًا**، ومن قبله **الخليل بن أحمد**، وفيما يليهم من اللغويين الجيل الثَّاني من اللسانيين، وقد تفشَّت هذه الدَّلالات بناءً على آراء لدنية شكَّلتها أفهام اللسانيين العرب المحدثين إذ ليس لها أسس منطقيةٌ تفرغ منها، وبالتَّالي فهي لا تزيد الوضع إلا سوءاً بإدخال المتلقي في فوضى مضلّلة.

فالقراءة التي تقدّمها لسانيات التراث تتحرَّك بموجب مواكبة مقتضيات الحداثة، وبذلك فهي موقفٌ حضاريٌ أكثر منه موقف علمي يتغاضى عن إبراز المنهج، لا لتلافيه، بل لانعدامه بالأساس «فلسانيو التراث لم يقرّبوا البحوث اللّسانية من البحوث اللغوية، بل ما فعلوه هو العكس، والفرق بين الوجهتين كبير، ففي الحالة الأولى ينظر الباحث في العلمين ويسعى إلى تحديد وجوه التَّماثل بينهما، أمَّا في الحالة الثانية فهو يتَّخذ اللّسانيات أصلاً اعتبارياً ويروم تحديد ما يماثل بين هذا العلم واللغويات، وبذلك تكون القراءة في لسانيات التُّراث قائمَة على نوعٍ من الجذب الأصولي يكون المجذوب فيه هو التراث اللغوي العربي، والمجذوب إليه هو اللسانيات»[2].

ويقول أحد الباحثين واصفاً السبيل الأمثل لبناء نظرية لسانية عربية «إننا نعتقد أنَّ بناء نظريةٍ لسانيةٍ عربيةٍ من خلال توجيه البحوث في مستوى الدّراسات العليا يتوقَّف على رؤية علمية تؤمن بالتراكم والاتصال

[1]- ينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية)**، سلسلة رسائل وأطروحات (4)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة، دط، 1998م، ص92. وينظر، حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2009م، ص131.

[2]- حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص 184.

وبالجدوى والمردودية، كما يتوقف على استيعاب عميقٍ للأنحاء التراثية قبل أن يكون استيحاء وترجمة متعسفة لنماذج تفسيرية غربية، من غير أن يعني في ذات الوقت السَّعي إلى نوعٍ من التَّلفيق أو الإسقاط، لأنَّ إجراءات البناء النَّظري تتطلب الوعي بأوجه الاتّصال والانفصال وبالفلسفات الثَّاوية خلف كل إطار نظري، وبإمكانات الاستثمار النَّوعي وحدود التَّوظيف الواعي»[1]، وهذا ما تمثَّلته اللّسانيات الغربية وعجزت عن فهمه الأفهام العربية؛ فالأنموذج اللّساني الغربي هو نتاج فلسفة تحدّد طرائق الاشتغال.

ويوضّح حافظ إسماعيلي علوي موقع التراث من اللّسانيات بقوله: «فقد وعى اللّسانيون أهمية الجانب التاريخي في البحث، وهو وعي مكَّنهم من تجاوز القديم إلى الجديد بسلاسةٍ، هذا ما نستشفه من قول هلمسليف: "تاريخية الأبحاث تهمنا مادامت تفتح المجال لأعمالٍ جديدةٍ، ولتسجيل الاتصال أو القطيعة فسندرسها لهدفٍ مزدوج الفهم والمعارضة" وعلى الأساس نفسه قامت المقدّمات الابستيمولوجية في النَّحو التَّوليدي لتحديد طبيعة هذا الرأسمال الفكري المتراكم في مرحلة ما قبل المعاصرة، وتثمين قيمة هذا الإسهام، ووسائل استثماره لتطوير دراسة اللغة»[2]، فقد استفادت اللّسانيات الحديثة من القضايا اللغوية التي تُوصِّل إليها حول اللغة أيَّما استفادةٍ، وهو مالم تفعله لسانيات التراث إذ لم تراع الخلفيات الابستيمولوجية التي تجعل أسس البحث اللغوي خاصاً – الفارق يكمن في خصوصية اللغة بمعنى وصف لغةٍ واحدةٍ معيَّنة وهي اللغة العربية– فعقدة التراث بإثبات السَّبق، أو المماثلة، أو التَّفوق، كانت الأطروحة الأطغى في نفس الوقت.

والملاحظ على طبيعة المنجز اللّساني الذي عمد إليه اللغويون المعاصرون التَّقليدية الصّرفة، وهي ما أدَّت حسبه إلى إحداث جمودٍ حول اللغة العربية في مستوى وصف النحاة لها، ومن بين أهمّ الأسباب التي توصَّل إليها ما يلي[3]:

[1]– إدريس مقبول، **أولويات البحث في اللسانيات العربية**، مقال ضمن سلسلة الأبحاث والدراسات: أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية في العالم العربي، مجموعة من الباحثين، قطر، ط1، 2020م، ص88.

[2]– حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص405.

[3]– ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص55-57.

أ– السبب المعرفي: منشأ اللسانيات اللُّغات الأوروبية لذا فإنَّ غالبية النَّتائج لا تصدق على اللُّغة العربية ناهيك عن محاولة إخضاع اللُّغة لهذه النتائج فهذا سيؤدي إلى إفسادها بكثرة الدَّخيل في نسقها والشواهد في هذا الباب لا تنقص متخصّصاً.

ب– السبب العقدي: يمنع التُّراثي إهمال الفصحى لقدمها والاشتغال باللَّهجات المحليَّة وهو مادعت إليه اللسانيات التي تُعنى باللُّغات الحيَّة بالأساس، ومثل هذا القول يعمّق الهوة المعرفيَّة بين العنصر العربي والنَّص القرآني، ومنه إلى إضعاف العقيدة وخلق تصدُّع لسانيّ في الوطن العربيّ.

ت– السبب الحضاري: يقوم على أنَّ الاشتغال بفكر الغربيين اللُّغوي سيفضي لا محالة إلى إهمال لإنتاج مفكرين حول العربية لأنَّه على قدر الانخراط في اللّسانيات الحداثية يأتي الانسلاخ من اللّسانيات التراثية.

ث– السبب المنهجي: مفاده أنَّ الاستضاءة بأفكار الغربيين ونظرياتهم اللُّغوية لا يخلو من إسقاطاتٍ غير مقبولةٍ منهجياً، فمن غير المقبول أن يتشكَّل النَّحو العربي القديم بحسب انتماءات قرائه من الحداثيين؛ فالبنيوي منهم يراه بنيوياً، ويبدو نحواً توليدياً للمنتسب للسانيات تشومسكي ...إلخ، وهكذا فإنَّ إمكانية بناء نظريةٍ لسانيةٍ جديدةٍ أصبح أمراً متعذراً، يصفه **إدريس مقبول** بسياسة ملء الإطار؛ فالباحث اللّساني يستعير الإطار اللّساني النَّظري للنَّظرية فيحاول ملئها بما يتناسب وأيديولوجيته دون تفكيرٍ في إمكانية بناء نموذجٍ وصفي متكاملٍ.

ج– السبب الاختياري: إنَّ اختيار القريب ثقافياً مالم يناقض منطقاً علمياً أقدر على روح الاستيلاد النَّوعي وأولى من عملية القصّ واللَّصق الذي سيمارسها الحداثي كونه مقلّد لأساتذته الغربيين مسترشداً في دراسته للعربية بأفكارهم اللّسانيّة ومكتفياً في وصف لغته بتطبيق نماذجهم النَّحوية.

3– موقعية اللسانيات العربية الحديثة

وبانتقال اللسانيات إلى الفكرِ العربي ازدادت الحاجة إلى فهم آليات انتقالها؛ فعشوائيةُ الكتابة أفرزت العديدَ من الكتابات التي رامت التَّعريف بأسس ومبادئ هذا الوافد الجديد، وقد عرف هذا الصّنف من الكتابة اللسانية العربية باللسانيات التمهيدية التي تبحث بالدرجة الأولى في تحديد موضوع اللسانيات كعلم كوني غيرِ خاضعٍ لخصوصية التَّجنيس، فالتَّعرف على مناهج النَّظر اللساني العربي ومحاولة التَّعريف بها في الثَّقافة العربيَّة بغية تقديمها للقارئ العربي يتَّخذ صورًا مختلفة وصراعاً تتجاذبه مرجعيات مختلفة بين ما يجنح إلى المفهوم اللّساني كما هو، وبين ما تبوء به مقدّمات الكتب من ممارسةٍ لصبغ تلك المعارف بصبغةٍ

خصوصية النَّظرية اللغوية، وهو ما شكَّل منطلق الإشكالات في الكتابة اللسانية العربية التي مثلَّت اللَّحظة الزَّمنية المبكرة لعلاقة القارئ العربي بالمعرفة اللّسانية الحديثة.

وإذا جاز لنا وسم النَّظرية اللّسانية الغربية بالبحث اللساني العام والفتح المعرفي الجديد، فإنَّه ممَّا يُفرض على المشتغل باللسانيات النَّظر في موقعية البحث اللساني العربي من جهة، وإشكال تلقيه موضوعاً ومنهجاً ومفهوماً من جهة أخرى، خاصة وقد باتت اللّسانيات تحتل موقعاً مركزيًا داخل العلوم الإنسانية الشيء الذي جعلها تفرض عليها نموذجها التَّحليلي ومعجمها المفاهيمي[1] الذي رامت الثَّقافة العربية تمثُّل مفاهيمه واستشراف طبيعته منذ بداية سَنِّ العتبات الأولى للدَّرس اللّساني[2].

ومع ذيوع صيت اللسانيات العربية انقسم اللسانيون العرب إلى توجهات عدَّة ما بين مندّد بضرورة الاستفادة من التُّراث اللغويّ وبين من يراه عائقاً يلزم تحييده جانباً لتحقيق ما يسمى بـ "تطوير المعرفة" ومن أنصار هذا الطرح **عبد القادر الفاسي الفهري**، يقول: «... أمَّا الخطأ الثالث فهو اعتقاد أنَّ الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة إلى الفكر النَّحوي العربي القديم، لقد بينا في عدَّة مناسباتٍ أنَّ هذا التَّصور خاطئ، وأنَّ الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أيُّ امتيازٍ في وصف العربية بل هي غير لائقةٍ في كثير من الأحيان»[3]، ولكنَّ من اللسانيين من رفض هذا الطرح ورأى بأنَّ العمل العلميّ لا يتأسَّس على إلغاء الإرث الثَّقافي ودليله في ذلك تجربة نوام تشومسكي في كتابه اللّسانيات الديكارتية، بل إنَّ هذا الاتجاه الحداثي بطبيعة مقولاته لا يقف عند حدود الترك فحسب بل إنّه يتعداه إلى القدح في الصلاحية، وهو الأخطر على الإطلاق يقول في موضع آخر: «إنَّ التراث عائق في كثير من الأحيان لهاته النهضة في المجال اللغوي والمجال اللّساني، ...كانت الدعوة إلى التراث في كثير من الأحيان ومازالت عائقا للتَّطور وللتَّصور ولحل مشاكل اللغة العربية»[4].

---

[1]- ينظر، مبارك حنون، **مدخل إلى لسانيات سوسير**، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، 1987م، ص05.

[2] - ينظر، عبد الصبور شاهين، **في علم اللغة العام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، 1993م، ص03.

[3]- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1985م، ج1، ص60-61.

[4]- عبد القادر الفاسي الفهري، **عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، ضمن المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**، توبقال، الدار البيضاء، 1986م، ص94، نقلا عن: محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص39.

وهكذا، ينتهج الحداثيون مناهج عدَّة تسهم في إعلاء شأو النَّظرية اللّسانية الغربية وإثبات صحة مقدّماتها، والتَّسليم بوجاهة تفسيرها، فمهما آلت النَّتائج إلى القدح في النظرية فإنَّ الحداثيين يجدون منافذ لتقوية النَّظرية اللُّغوية الغربية على حساب النَّظرية اللُّغوية عند العرب، ولعلَّ ما يصحُّ أن يوجَّه لهؤلاء التَّساؤل الآتي: «...فهل ملك هؤلاء المقلّدون ناصية تقنياتها وتفنّوا في استعمالها، حتى جاز لهم أن ينقلوها إلى غير أصولها»[1].

وبناءً عليه، فمفهوم اللّسانيات العربية الحديثة[2] يتوسَّط الاتجاهين "التراث اللغوي العربي القديم" و"اللسانيات الغربية الحديثة"؛ حيث تأسَّست من فكرة العلمية والموضوعية، واسترشدت كما هو معلوم بالمنهج اللّساني الحديث، فـ «منذ منتصف الثَّمانينيات من القرن الماضي بدأت عبارة "اللسانيات العربية" تشقُّ طريقها تدريجياً إلى الأدبيات اللغوية العربية الحديثة، وقد أسهمت بعض الدّراسات الأكاديمية العربية في لفت الانتباه إلى القيمة النَّظرية والمنهجية المتفاوتة لهذه الكتابات اللغويَّة العربية الحديثة»[3].

4- المنجز اللساني العربي أصوله، واتجاهاته

لقد أخذ اللسانيون العرب على أنفسهم التَّعريف بأصول علم اللغة الحديث، وقد فرضت عليهم هذه الغاية شكل المقارنة بين الدّراسات اللغوية القديمة وبين المباحث اللّسانية الحديثة، إذ يعتقد أصحاب هذا التَّوجه أنَّ من شأن ذلك مساعدة القارئ على فهم مبادئ اللّسانيات الحديثة، وقد تحوَّل ذلك إلى اقتناعٍ بضرورة الرَّبط بين التُّراث ومناهج علم اللغة الحديث متَّخذين بذلك أدوات المقارنة والمقابلة بغية تأصيل علم اللغة[4]؛ وقد تدرَّجت الكتابة اللّسانية العربيَّة متفاوتةً في قيمتها المنهجية ومستواها العلمي بالقياس لما وصل إليه البحث اللّساني العام، وبلغت بعض الكتابات اللّسانية العربية التي تُعرِّف باللّسانيات مستوى مقبولا، إذ

---

[1]- طه عبد الرحمن، **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط3، 2007م، ص10.

[2]- يصرّح مصطفى غلفان بعد تجربته اللّسانية في مجال النَّقد اللّساني بواقع اللّسانيات العربيَّة قائلاً: «لا نجد في خطابات اللّسانيات العربية بأنواعها المتباينة مفهوماً منهجياً محدَّداً وتصوُّراً مضبوطاً وواضح المعالم للُّغة العربية بوصفها موضوع لسانيات العربية أي اللغة العربية التي يمكن الرجوع إليها بشأن المعطيات الصوتية والنحوية والدلالية، فاللسانيات العربية اليوم في حاجةٍ إلى تدوينٍ وعصر احتجاجٍ جديدين يتلاءمان وواقع اللُّغة العربية ويسايران ما وصل إليه البحث اللّساني عالمياً». مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية (أسئلة المنهج)**، دار ورد، الأردن، ط1، 2013م، ص64.

[3]- حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص07.

[4] - ينظر، سامي عيد حنا وشرف الدين الراجي، **مبادئ علم اللسانيات الحديثة**، دار المعرفة الجامعية، دط، دت، ص06.

تعكس هذه الأخيرة مهما اختلفت مشاربها الفكرية وطبيعتها المعرفية الاهتمامَ البالغَ الذي توليه الثَّقافة العربيَّة الحديثة للسانيات[1].

ولما كانت اللّسانيات منهجاً علمياً متماسكاً له أدواته الواضحة وإجراءاته القوية، ومصطلحاته المستقرة، ونموذجًا لتطبيق مناهج العلم[2]، سعى اللّسانيون إلى محاولة تمثُّل منهجه، غير أنَّ الواقع اللغوي يشي بخلطٍ بين مستويات الدّراسة اللغوية يظهر ذلك في طروحاتهم التي تخلط بين اللّسانيات، وعلم اللغة، وفقه اللغة، وهي مجالاتٌ في حقيقة الأمر مختلفة المناهج والتَّصورات والمواقف من الظَّاهرة اللغوية، ممَّا أدى إلى اضطراباتٍ منهجيةٍ زادت من صعوبة البحث وضبط المفاهيم[3].

فالكتابة اللسانية العربية، هي ذلك النوع من الكتابة التي تتَّخذ من النَّظريات اللّسانية وقضاياها وأعلامها موضوعاً لها، بهدف الإحاطة بحيثيات المعرفة اللّسانية سواءً على مستوى بنية اللغة، أم على مستوى موضوعها رغم ما قد يعيق هذا النَّوع من الكتابة من تصنيفٍ دقيقٍ لنتاج اللسانيين العرب، فتنوُّع حركة التَّأليف وتشعب طرائق الطَّرح وآليات الفهم، وخصوصيَّة العرض، يجعل من اللساني في الثقافة العربية يأخذ بأكثر من موقفٍ دفعةً واحدةً أو ينتقل من موقفٍ إلى آخر، ونظرًا للتَّطورات التي عرفتها النَّظريات اللّسانية فقد تعددت اتجاهات الخطاب اللساني[4] وكان من البدهي إذا ما أريد تقريب هذه المعرفة اللّسانية التي أُريدَ لها أن تكون جزءاً من الثَّقافة العربية محاولة تحليل أبعاد الفهم على مستوى القارئين العربي والمتخصص على حد سواء، و هو ما من شأنه الإسهام في تبيان العلاقة بين طروحات اللسانيين والغاية المنشودة منها. والسؤال المطروح في هذا السياق: فيم تتمثَّل أبرز اتّجاهات المنجز اللّساني في الثَّقافة العربية؛ وستكون الإجابة حاضرةً بالنَّظر للواقع اللغوي حيث يظهر جلياً أنَّه لا يخرج عن ثلاثة اتّجاهات هي: **الاتجاه الوصفي التَّقريري، والاتجاه التَّأصيلي، والاتجاه التَّفسيري.**

ولعل هذه الممارسة التي أبانت عن واقع الكتابة اللسانية تكشف عن سيرورةٍ منهجيةٍ حاول اللّسانيون تمثُّلها طلباً لتحقيق الغاية التَّعريفية بالمنجز الغربي، ولم تخرج هذه الممارسة عن التَّرجمات المباشرة،

---

[1]- ينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة (حفريات النشأة والتكوين)**، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006م، ص143.

[2]- ينظر، سامي عباد حنا وشرف الدين الراجحي، **مبادئ علم اللسانيات الحديث**، ص05.

[3]- ينظر، خليفة الميساوي، **المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم**، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1 ،2013م، ص26-27.

[4]- ينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية)**، ص86، 87.

والتَّأليف والإبداع الجديد، والموازنات بين ما توصَّل إليه الغرب حديثاً وما اكتشفه العرب قديماً، وبين إحياء التُّراث العربي ومحاولة إعادة بعثه من جديد بغية عرض أفكاره القيّمة، ونفض الغبار عمَّا تاهت عنه الألباب حديثاً، وبين القراءات الجديدة للقديم على ضوء اللسانيات الحديثة وقد مسَّت هذه الأعمال اللغة العربية من جوانبها المختلفة من أبرزها قضية المنهج، فالشَّائع أنَّ المنهج التاريخي مثَّل لعقودٍ وجهة البحث اللغوي إلى أن وصلت ثمار التَّجديد العالم العربي وأثبت ديسوسير أنَّ دراسة اللُّغة باتت في حاجةٍ لمنهج آخر يعرف بالمنهج الوصفي.

واللافت للانتباه، أنَّ المنهج الوصفي وحدود الاشتغال به كمنهجٍ علمي كان في بداية القرن العشرين مع جماعة من اللسانيين الذين درسوا في الجامعات الأوروبية واستشعروا ضرورة تجديد منهج الدّراسة اللُّغوية، وأبرزهم «تمام حسّان في كتابه "مناهج البحث في اللغة" وعبد الرحمن أيوب في كتابه "دراسات نقدية في النَّحو" وإبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة"... وإبراهيم مصطفى في "إحياء النحو"»[1]، فهذا النوع من التأليف اللّساني يهدف إلى سَنّ نقط الارتكاز لقارئ يجهل أصول علم اللسانيات، فيسعى إلى إدخال القارئ إلى صميم المنهجية اللسانية[2] بدءاً بتصوُّر كيفية دراسة اللُّغة والتي كانت الفاصل في تأسيس اللّسانيات حيث أصبحت «دراسة اللغة دراسةً شكليةً خارجيةً هي المنهج الأسلم في وصفها نحوياً وصرفياً وصوتياً؛ لذلك فهم ينفرون من التَّعليل القائم على التَّأويل والتَّقدير، والمقايسة العقلية لا الشكلية بين ظاهرتين أو حكمين»[3].

ومعنى هذا أنَّ الوصفية تقوم على دراسة الواقع اللغوي فتنظر إلى الصور اللَّفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم تصنّفها على أسس معيَّنة، هذه الأسس تفرض بالضَّرورة تجاوز مبادئ (النَّحو التَّقليدي) الذي يزعمون أنَّ به مدخولية من المنطق والفلسفة، لذلك عكفوا على تتبع جوانب النَّقص وتصنيفها كما يلي[4]:

[1]- أنيس فريحة، **نظريات في اللغة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1981م، ص115.

[2] - ينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية)**، ص99.

[3]- حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000م، ص225.

[4]- ينظر، حافظ إسماعيل علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص225-226.

- تحديد قواعد اللغة بناءً على فهم المعنى، وهذا يعني أنَّ القواعد تتحدَّد تبعاً للدَّارس نفسه، والأصل في الدّراسة الموضوعية التي تظهر في التركيز على الشَّكل.
- تركيز النحاة على "التعليل" أطروحةٌ غالبة في الدَّرس النَّحوي، والمفروض أن يكون التَّفسير بناءً على الملاحظة.
- عدم القدرة على التَّمييز بين (اللغة المنطوقة) و(اللغة المكتوبة) وهو تمييزٌ إلزاميٌ لاختلاف نظاميهما.

ومن هنا يكون نقد هذا الاتجاه للتراث النَّحوي العربي ولمفاهيمه الإجرائية نقداً يحمل دعوةً إلى تبني علم اللغة الوصفي باعتباره «منهجاً لغوياً خالصاً يدرس اللغة نفسها، ولا هدف له إلا كشف العناصر التي تتكوَّن منها تلك اللغة المدروسة، فلعلم اللغة الحديث منهجه المستقل في تناول النَّص اللغوي، وتخليص هذا التَّناول من المناهج الدَّخيلة كالفلسفة والمنطق وعلم النفس وغيرها، أدَّى إلى اضطراب هذه الدراسة وامتلائها بجهود علمية غريبة عنها»[1].

ومهما يكن من أمر، فإنَّ انخراط اللّسانيين في هذا المنهج جعلهم لا يألون جهداً في توجيه الدّراسة للوصف وفق عمليةٍ انتقائيةٍ توجّهها المناهج اللّسانية الحديثة التي تحمل في خلاياها خصائص الممارسة اللُّغوية ومصطلحاتها، ولذلك فإنَّ جهد اللّسانيين لن يعدو سوى أن يكون مجاراة لما تمَّ وسيتمُّ إنتاجه.

ومن الاتجاهات اللّسانية من يتمثَّل **الاتجاه التَّفسيري** الذي يتجاوز الملاحظة إلى التَّفسير باحثاً في النّظام اللُّغوي وكيفية تشكُّله وما يميّز هذا الاتجاه أنَّه يبحث في الموروث النَّحوي وفي النَّظرية التركيبية للُّغة يظهر ذلك فيما أنجزه اللسانيون العرب فنجد مثلا خليل أحمد عمايرة يعيد صياغة التراكيب العربية بناءً على نظرية اللسانيات التَّوليدية التَّحويلية في كتابه "في نحو اللغة وتراكيبها" وأيضاً مازن الوعر في مؤلَّفه "نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية" محاولين في ذلك الجمع بين مقولات التُّراث اللُّغوي العربي، وبين مقالة النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية.

ومن أجل ذلك كان بناء النَّظرية اللّسانية غايةً لهذا الاتجاه فهي «بناءٌ عقليٌ يتوق إلى ربط أكبر عددٍ من الظَّواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكَون مجموعةً متَّسقةً يحكمها مبدأٌ عامٌ هو مبدأ التَّفسير، ويمكن

[1]- محمد عيد، **أصول النّحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، ط6، 1979م، ص59.

تمثُّلها كمجموعةٍ من المفاهيم الأساسية ومجموعةٍ من المسلمات تستنتج منها النَّتائج التَّفسيرية»[1]،وهي مقالة عبد القادر الفاسي الفهري أحد اللسانيين العرب التَّوليديين الذين يرون أنَّ الركون عند الموروث اللُّغوي العربي يحول دون فهم إنجازات العصر إضافةً إلى أنَّ «التَّشبث بالتُّراث يُعد استلاباً حقيقياً لأنَّه عدولٌ عن قوة الإنسان وحريته لفائدة الماضي الغابر»[2].

فالبحث اللّساني العربي ما يحتاجه اليوم بالفعل هو إعادة النَّظر في الآلة الواصفة عند القدماء بدءاً بالتَّحرر من تقديسها ونقد ما يستحق ذلك، ومن ثمَّ التَّفريق بين موضوع اللسان الذي سيؤسّس للسانيات العربية الحديثة والذي بات مختلفا؛ فعربية القدماء هي ما أنتجت نظامهم النَّحوي ومعجمهم الدَّلالي، أما والحال قد تغيَّر فإنَّ إلزامية النَّظر إلى نسق اللغة العربية الحالية تفرض النَّسقية عند عبد القادر الفاسي الفهري فهي أسّ عملية التَّجديد في الدَّرس اللغوي العربي الحديث، ولا يكون ذلك إلاَّ بترك اللغة الاصطلاحية الرَّائجة بين جمهور التُّراثيين والاقتصار على إعمال اللغة الواصفة المستمدة من اللسانيات الغربية، وهذا سيدفعنا تدريجياً إلى القدرة على استحداث أو اكتشاف مكونات أخرى دلالية ومعجمية بهذه اللغة.

وتنبغي الإشارة إلى أنَّ مثل هذا الطرح (أعلاه) قد وجد معارضةً تامةً من قِبل اتجاهٍ ثالثٍ يعرف **بالاتجاه التأصيلي**[3]، والذي يحاول التَّوفيق بين التراث اللغوي والبحث اللّساني الحديث، ويشمل "اللسانيات النسبية لمحمد الأوراغي" و"اللسانيات الوظيفية لأحمد المتوكل" إضافةً إلى "النظرية الخليلية لعبد الرحمن الحاج صالح"، وعلى اختلاف هذه النّظريات في أسسها المنهجية والابستيمولوجية إلا أنَّها تشترك في موقفها من التركة اللغوية العربية؛ أي أنَّ ما قدّم في الفكر اللغويّ العربي القديم أعظم ما قدّم على مرّ العصور، وأصدق وصفٍ للّسان العربيّ وما ماثله من أنماط اللغات فـ «كل النَّظريات والمفاهيم والمناهج العلميَّة التي تتناول اللّسان كظاهرةٍ موضوعيةٍ، وتحاول تفسيرها بالاعتماد على التَّجربة والاستدلال العقلي

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج1، ص13.

[2]- مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية)**، ص133.

[3]- يمكن القول بأنَّ المراد بـ **"التَّأصيل"** في أطروحة **أحمد العلوي** تجذير الأسُس العلمية لممارسة البحث اللّساني، ووصل البحث في خصائص النّظام اللُّغوي العربي بخصائص الوصف الصُّوري لأنظمةٍ لغويةٍ أخرى، وهو ما ينطبق على ما قدَّمه هذا الاتجاه والمقصود به في هذه الدراسة؛ فالتَّأصيل العلمي للسانيات العربية في نظر الباحث لا يمكن أن ينفكَّ عن نماذج التَّمثيل والنَّظريات التي تنخرط في سيرورة الإبطال والتَّعديل، فأدوات البحث ونتائجه لا يمكن إلَّا أن تكون مؤقتةً أو نسبيةً، خلافاً للتَّصور المشاع للتَّأصيل والذي يدفع إلى الأخذ بتصورٍ إطلاقي للمعرفة: لاشيء جديد، كل ما يقال قد قيل من قبل. ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاخ، **قضايا ابستمولوجية في اللسانيات**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009م، ص59-60.

سواءً كان من إبداع اللسانيين الغربيين أو غيرهم أم من مواصلة البحث اللّساني الذي ابتدأه الخليل وأصحابه»[1].

يعني أنَّ الدَّرس اللغوي العربي القديم جزءٌ لا يتجزَّأ من تراثٍ عالمي يعالج الظَّاهرة اللغوية فقط بآلاته المتوافرة لديه، أما وقد تطوَّرت الآلات الواصفة ووصلت إلينا اللسانيات على أنَّها «العلم الذي يقرأ اللغة الإنسانية على وفق منظورٍ علمي عميقٍ ودقيقٍ»، فإنَّه أبداً لا يحثُّ على هذا التَّعامل مع التُّراث، بل ولا يمنع ذلك من تأصيل بعض جوانب النَّظرية النَّحوية العربية بمقابلتها بالنَّظرية الغربية إيماناً منَّا بوجود نظريةٍ لغويةٍ علميةٍ في التراث العربي القديم ينبغي تقصّيها كلٌ حسب مساطره العلمية الخاصة به فقد «يتَّسع عند بعضهم للمقابلة بين جوانب من نظرية النَّحو العربي، وجوانب من مناهج النَّظر اللغوي الحديث كما في بعض أعمال الدكتور نهاد الموسى وقد يضيق ... فيصير مقابلةً بين جوانب من نظرية النَّحو العربي وجوانب من منهج لغوي حديثٍ كالمنهج التَّوليدي التَّحويلي كما في أعمال الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، والدكتور عبد القادر المهيري، وبعض أعمال الدكتور ميشال زكريا»[2].

أغلب هؤلاء اللسانيين كانوا مدركين تماماً لتراثهم لذلك سعوا إلى البحث في نظرية اللغة العربية إيماناً منهم أنَّ العلم يتقوَّم على تراكمٍ في المعارف يفرز مفهوماً للنظرية، هذه الأخيرة تتأسَّس تبعاً لمعطيات العصر ولمؤشّر الحضارة التي نشأت فيها، يقول أحمد المتوكل عن مشروعه: «حاولنا جهدنا، في هذه المجموعة من الدّراسات أن نشارف هدفين اثنين: إغناء لسانيات اللغة العربية بتقديم أوصافٍ وظيفيةٍ لظواهر نعدُّها مركزيَّة بالنسبة لدلاليات وتركيبيات وتداوليات هذه اللغة وتطعيم النَّحو الوظيفي، كلما مسَّت الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظَّاهرة أو تلك»[3]، وتظل النَّظرية موضوع العلم الذي يشتغل عليه الجمهور من اللسانيين طيلة حقبةٍ زمنيةٍ إلى أن تعلن النتائج اكتفاءً من حضورها فتتضافرَ الجهود فرادى وجماعات للبحث فيما يشرّع عملية التَّقويض إلى البناء والتَّعبيد مراعين في ذلك الشروط الابستيمية التي تخضع لها هذه المفاهيم.

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، دار موفم للنشر، الجزائر، 2007م، ص184.

[2]- حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ص241-242.

[3]- أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م، ص14.

لذلك فإنَّ «تقديم نظرية لسانية جديدة للسانيين لا يقلُّ صعوبة عن تقريب أخرى مألوفةٍ من غير المتخصصين، وهذه الصُّعوبة قد تكون مركَّبة إذا كان المستهدف جمهور المثقفين وكانت النَّظرية موضوع التَّعريف جديدةً، وواضعها منتمياً إلى حضارة توقف أهلها عن المشاركة في إنتاج المعرفة منذ قرون ...»[1].

وعليه، فإنَّ «بناء نظريةٍ نحويةٍ هو محاولة للإجابة عن أسئلة محدَّدة، مما يفسّر اختلاف الأنحاء التي أفرزها الفكر اللُّغوي الإنساني على مرّ العصور، فباختلاف الأسئلة الموجهة للنَّظر تختلف الأنحاء والنَّظريات»[2] ويقصد هنا بـ "النظرية اللسانية العربية" ما لا يتحقَّق دون تدقيق النَّظر في اللّسان نفسه، وفي هذا يقول محمد محمد العمري مسترشداً بالمنهج اللساني الحديث: «اللّسان بكلّ مكوناته هو في نظر سوسير كيانٌ مجرَّدٌ لا يمكن الحديث عنه إلا بواسطة النَّظرية فلا بد للّسان من نظريةٍ تشمل نظرياتٍ فرعيةٍ، منها ما يختصُّ بخاصية الاعتباط، ومنها ما يختصُّ بتمفصل الدَّليل إلى دال ومدلول ومنها ما يختصُّ بتفسير العمليات الذّهنية التي يقوم بها المتكلم للرَّبط بين الصَّوت والمعنى، وفي النهاية لابد أن يوجّه كل هذا لخدمة الهدف العام الذي هو بناء نظريةٍ للبنية»[3].

وأشهر لساني تميَّزت مقاربته بالدّقة العلمية والعمق المعرفي العلاَّمة عبد الرحمن الحاج صالح والذي كانت علاقته هو الآخر بالتراث ليست مجرد علاقة قرائية، فهو لم يقرأ التراث بل فهمه، ووعاه، وأدرك تصورات النحاة عنه ففصل بين ما تقوله اللُّغة وبين ما قاله النُّحاة عن اللغة، فوصل بذلك إلى أنَّ المنهج القويم يتطلَّب أولاً «الإقلاع عن بحث مسائل التَّأثر والتأثير لقلة جدواها، والأولى عقد حوارٍ مع كلّ المناهج الحديثة من غير حصر النَّحو العربي في منهجٍ واحدٍ»[4]، وهو ما أنتج ما يعرف اليوم بمشروع النَّظرية الخليلية ومشروع الذخيرة اللُّغوية، يقول: «تعرضنا في هذه الدّراسة لأول مرَّة لتقويم النَّظرية اللُّغوية العربية التي كانت أساساً لأغلب ما يقوله سيبويه وشيوخه لاسيما الخليل، وكيفية مواصلة هذه الجهود الأصيلة في الوقت الراهن»[5]، ولعل أبرز ما يميّز مقاربة الحاج صالح أنَّها مشروعٌ شموليٌ يهدف إلى وضع نظريةٍ لسانيةٍ عربيةٍ بالمعنى العلمي للنَّظرية ووفقاً لشروطها الابستيمولوجية «فالغاية من هذا البحث هو قبل كل شيء التَّعريف

[1]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص13.

[2]- حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاخ، **قضايا ابستمولوجية في اللسانيات**، ص44.

[3]- محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2012م، ص84.

[4]- حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ص 251.

[5]- عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، دار موفم للنشر، الجزائر، ج1، 2007م، ص207.

بهذه النزعة التي تصف نفسها بأنَّها امتدادٌ منتقى للآراء والنَّظريات التي أثبتها النحاة العرب الأولون وخاصَّة الخليل بن أحمد، وفي الوقت نفسه مشاركةٌ ومساهمةٌ للبحث اللساني في أحدث صورة»[1].

وتبقى المقاربة اللّسانية الأحدث الممثلة في **"نظرية اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية"** من أجرأ النَّظريات اللّسانية في الساحة اللّسانية، فالتُّراث هو منطلق التَّأسيس والهدف هو بناء نظريةٍ لسانيةٍ عربيةٍ حديثةٍ تستجيب لشروط التَّنظير ولمقتضيات التطبيق فكانت تتوسّل بالنقد العلمي حينا والتأسيس النظري حينا آخر. وهو اتجاه يؤمن بفاعلية التراث وقدرته على ربط الماضي بالحاضر، ومن ثمَّ القدرة على الاستفادة منه أثناء مفاعلته مع المنهج اللساني الحديث.

فالعقل العربي لا ينتج من أسس مغايرة عنه، ونختِم الحديث بمقولة **أحمد العلوي**: «...وكلُّهم يعتقدون أنَّ الفكر كائنٌ لا تاريخيٌ، وأنَّه يمكن استنباتُه في أرضٍ دون أن يمرَّ بالفصول الضَّرورية من شتاءٍ وربيعٍ وصيفٍ، وخريفٍ، لا، الفكر كائنٌ تاريخيٌ وثمرةٌ لحوارٍ قائمٍ في التاريخ والفكر اللغويّ العربيّ لا يخرج عن هذه القاعدة»[2].

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج1، ص208.

[2]- حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص26.

الفصل الأوَّل:

التَّوجه الكلي في اللّسانيات الحديثة (بين النَّظرية الغربية والتَّمثل العربي)

تمهيد:

إنَّ الحديث عن النَّظرية اللّسانية التَّوليدية ليس حديثاً عن حقبةٍ زمنيةٍ مفردةٍ تمثّل لمنوال واحدٍ، كما أنَّها لا تعكس تصوراً ثابتاً مشاعاً، بل إنَّ المناويل التي شهدتها اللّسانيات التَّوليدية في معالجتها للمعطيات اللغوية قد خضعت للكثير من الفحوصات التي أثبتت تمثُّلها للواقع حيناً وتغايرها عنه في أحايين كثيرة، والمتتبّع للمسار التَّاريخي لهذه النَّظرية يجدها قد مرَّت بمراحل عدَّة في سبيل تحقيقها لنضج النَّظرية، هذا التَّمكين عزَّزه أنموذجها المستحدث في التَّفكير في اللغة وهو ما ميَّز تصوّر اللّساني الأمريكي **أفرام نوام تشومسكي** رائد النَّظرية اللسانية الحديثة الذي جدَّد موضوع اللسانيات على أنَّه بحثٌ في البنيات الذّهنية الكامنة خلف البنيات اللغوية، هذا المنهج الحديث في النَّظر للغة تهيَّأ على إثره الدارسون لمقاربة ظواهر اللغة العربية، حيث تباينت آراء اللسانيين العرب تبعاً للنموذج الذي اختاره اللّساني ماحدا بحافظ إسماعيلي علوي إلى تقسيم المنجز اللسانيّ العربيّ التَّوليديّ إلى مقارباتٍ جزئيةٍ وأخرى شموليةٍ، وما يهمنا في هذه الدّراسة تقصي بعضاً من هذه النَّماذج اللّسانية التي تسعى للتَّمكين للنَّظرية اللّسانية العربية والتي قد يصدق عليها توصيف **المنجز اللسانيّ العربي**، فكانت **مقاربة مازن الوعر** إحدى المقاربات المدروسة في هذا الإطار إذ سعت لتحقيق المزاوجة بين التراث ومقولاته من جهة، والتَّوليديّة وتصوراتها من جهة أخرى بدءاً بالفرضيات ووصولاً للنَّماذج النَّحوية واستأثرت مقاربة اللساني العربي **عبد القادر الفاسي الفهري** بحظٍ من الدّراسة في مستوى الدَّلالة باعتبارها أحدث مقاربةٍ من شأنها معالجة الظَّواهر اللُّغوية المتعلّقة بقضية الدَّلالة في اللغة العربية الحالية.

المبحث الأوَّل:

التّركيب النَّحوي من منظور قواعد تشومسكي التَّوليدية

توطئة

1- المرتكزات التَّصورية للأنموذج اللّساني التَّوليدي.

1-1- مرحلة البنى التركيبية *(syntactic structures)*

1-2- مرحلة مظاهر النظرية التركيبية (*aspects of the theory of syntax*)

1-3- مرحلة نظرية المبادئ والوسائط (*principles and parameter*)

2- الأنساق الفرعية: القوالب.

2-1- نظرية السين البارية سَ.

2-2- نظرية الأدوار المحورية.

2-3- نظرية الحالة الإعرابية.

2-4- نظرية العمل.

2-5- نظرية الربط.

دأبت المعرفة اللّسانية على التّطور في وقتٍ وجيزٍ، حيث أصبحت استراتيجية البحث العلمي تقوم على أساس من (وضع برامج علمية، وبناء نظريات تفسيرية وإقامة نماذج تمثيلية داخل هذه النّظريات) وعليه بات نجاح الأعمال العلمية مرهوناً بمدى قدرتها على بناء النّموذج الصوري، ومن هذا المنطلق أقام نوام تشومسكي خطة للبحث في الطاقات المعرفية البشرية، وفي البنية الذّهنية التي تعدُّ وسائل ممارستها، مفترضاً أنَّ الدّراسة التّجريدية للطاقات المعرفية البشرية ووظائفها هي دراسة للعقل على الرغم من غياب أيّ دعمٍ أنطولوجي إضافي للإحالة إلى العقل[1].

يفترض تشومسكي أنَّ كل فرد يعرف لغته، وأنَّ هذه المعرفة مشتركة، وأنَّها ممثلة في عقولهم، وأنَّ هذا التّمثيل كامنٌ في صورة المعرفة النّحوية التي يمكن تحليلها من خلال بنية من القواعد والمبادئ والتّمثيلات، فالنّحو المسند إلى المتكلم هو تمثيلٌ (أي نموذج) لمعرفته اللغوية، وبناءً عليه عدَّ كلَّ تقدُّم في فهم المعرفة النّحوية تقدّماً في فهم العقل ،كما عدَّت كل نظرية نحوية جزءاً من نظريةٍ أصيلة للعقل البشري، كل ذلك يؤكّد أنَّ مشروع تشومسكي يندرج في إطار برنامج علمي عقلاني بنى عليه نظريته لتحقيقه، موضوعها الأساس وصف قدرة المتكلم اللغوية ليصبح الاهتمام منصبًّا على دراسة نسق المعرفة اللغوية وتمثيلها الداخليّ في الذّهن، فمكونات المعرفة اللغوية يتمُّ الوصول إليها من خلال بناء النّحو التّوليدي؛ إذ هو نظرية تتعلَّق بالحالة الذهنية للفرد والتي تمكّنه من معرفة أحد اللغات الخاصة[2].

1- المرتكزات التّصورية للأنموذج اللساني التوليدي

مثّل تاريخ **1957** مرحلةً فاصلةً بين اللسانيتين السوسيرية والتوزيعية حيث بات يؤرَّخ للسانيات التّوليدية انطلاقاً منه وذلك من خلال أوّل مؤلَّف صدر تحت مسمى البنى التركيبية ***syntactic structures***[3] فظهور

---

[1]- ينظر، عز الدين البوشيخي، **النموذج اللساني وشروط بنائه، مقال ضمن كتاب اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق**، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، المغرب، 1992م، ص92.

[2]- المرجع نفسه، ص93.

[3]- وتجدر الإشارة إلى أنَّ دراسة التركيب قد اختلفت عن سائر أصناف الدّراسات السّابقة، يقول جورج مونان في هذا الشّأن: «التركيبيَّة تمثّل القسم من النّحو الذي تطوَّر ببطءٍ أكثر من غيره، فلا نعثر على شيء من التركيبيَّة عند النُّحاة اليونان إلى دنيس دي تراس، وخاصَّة أبولون ديسكول، ولا شيء تقريباً طوال القرون الوسطى، وقليلٌ جداً في الحقيقة أثناء العهود الكلاسيكيّة، فالنّحو المقارن والألسنيَّة التاريخيَّة لم تعالج إلاَّ متأخّرة البحوث المتعلّقة بالتّطور في مستوى التركيبيَّة، وقلةٌ هم الباحثون الذين تعاطوا ذلك». جورج مونان، **مفاتيح الألسنية**، تر: الطيب بكوش، منشورات الجديد، تونس، 1981م، ص103. وتشيرُ ميلكا إفيتش في مؤلَّفها إلى أنَّ مشكلة "علم النحو" وتقدُّمه البطيء كان سببه ضعفٌ ظاهرٌ في منهجية البحث تقول: «... وقد كان علاج هذه المظاهر –على وجه الإجمال– أقلَّ شمولاً وأقلَّ تعقيداً إلى حدٍ كبيرٍ مما كانت عليها الحال في

أنموذج جديد للتفكير في اللغة هو ما ميَّز تصور نوام تشومسكي الذي بدأ بتحديد موضوع اللسانيات على أنَّه "وصف للبنيات الذهنية الكائنة خلف البنيات اللغويّة" فكان اهتمامه منصباً بالأساس على الجهاز الذهني للمتكلم المستمع عوَض التركيز على السُّلوك الفعليّ له، فيلحُّ تشومسكي على الخاصية الإبداعية بوصفها «استعداد المتكلم التلقائيّ لفهم وإنتاج عدد لا نهائيّ من الجمل لم يسبق له تلفظها، أو سماعها»، وبهذا استطاع تشومسكي أن يقنع المجتمع العلمي بأنَّ اللغة الإنسانيّة التي هي ملكٌ للبشر ليست خاضعةً لأي رقابةٍ، لا المثير الخارجي، ولا الحالات الداخلية، بل إنَّها ملكةٌ لصيقةٌ بالنَّوع الإنسانيّ، إذ هي نموذج لتنظيمٍ فكري وحيدٍ لا يختص بأعضاء خارجية ولا يرتبط بالذكاء العام، وهو ما يتجلَّى فيما يمكن أن نسميه بالمظهر الإبداعي ***l'aspect crèateur*** لاستعمال اللغة وميزة هذه الملكة أنَّها تفتح مجال الإمكانيات.

1-1- مرحلة البنى التركيبية *(Syntactic Structures)*

كانت هذه المرحلة بمثابة عنوانٍ لفصلٍ جديدٍ من فصول اللّسانيات الحديثة، والذي لم يكن له ليظهر بعيداً عن النَّحو في علاقته بالمقاربة التَّوليدية إذ «يتناول النَّحو المبادئ والعمليات التي بها تُبنى الجمل في اللُّغات المختلفة، وتهدف الدّراسة النَّحوية للغة ما إلى بناء نظام للقواعد»[1]، لذا يمكن القول بكل بساطة بأنَّ الوجهة الأولى التي انطلق منها رائد اللّسانيات التَّوليدية كانت (النظام القواعدي) المسؤول عن إنتاج الجمل حيث كانت غاية البحث «... إنشاء نظرية للبنية اللغوية، تظهر فيها الوسائل الوصفية التي تستخدمها أنظمة معيَّنة للقواعد، وتُدرس بأسلوب التَّجريد، دون الإشارة إلى أيَّة لغة معينة»[2].

تصف هذه القوانين بنية العديد من الجمل اللُّغوية بناءً على كفاءة النّظام القواعدي، حيث يميَّز تشومسكي إذ ذاك بين الجمل القواعدية وهي الجمل الصَّحيحة نحوياً؛ أي التي جاءت وفق قواعد النَّحو الصحيحة كـ "أكلَ الولدُ التُّفاحةَ"، وبين الجمل غير القواعدية وهي التي يكون فيها ضمُّ الكلمات إلى بعضها البعض ضمًّا عشوائياً؛ بمعنى لا يخضع لنظام قواعد سليم كـ "قرأَ علَى الولدُ" ويكون هذا التَّمييز انطلاقاً من تمييز العبارة الاسمية (ع ا) عن العبارة الفعلية (ع ف)، وعبارة الجر (ع ج) عن عبارة الوصف (ع ص)،

منهجية الصوتيميات والصرفيميات؛ ذلك أنَّ ظاهرة «التركيب» قد عولجت عادةً من زاوية المعنى، وجرى تحليلها بمعايير ذاتية خضعت للذوق اللسانيّ عند الباحث وبذلك فقدت التَّعريفات النَّحوية سلفاً أكثر عناصرها ضرورةً، وهو عنصر الدّقة العلمية الصارمة». ميلكا إفيتش، **اتجاهات البحث اللساني**، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م، ص 377.

[1]- نعوم تشومسكي، **البنى النحوية**، تر: يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، الدار البيضاء، ط2، 1987م، ص13.

[2]- المرجع نفسه، ص13.

وعلى هذا الأساس يعتمد بناء **قوانين بنية العبارة** على إعادة كتابة الرُّموز بشكل آخر أو تولَّد من الرَّمز الواحد عدَّة رموزٍ، والتي يمثَّل لها كالآتي[1]:

ج ← ع ا – ع ف

ع ف ← ف (ع ا) (ع ج)

ع ا ← (تع) (ا) (ع ص)

ع ج ← ج – ع ا

ع ص ← (تع) ص

حيث إنَّ: **ع ا:** عبارة اسمية **ع ف:** عبارة فعلية **تع:** أداة تعريف **ع ص:** عبارة وصف.

ا: اسم **ج:** جار **ع ج:** عبارة جر **ف:** فعل **ص:** صفة.

تحتوي كل جملة عند تشومسكي على عبارة اسمية وأخرى فعلية، حيث يُعدُّ الفعل والمفعول عبارة واحدة تندرج تحت وحدة لغوية واحدة، تسمى كما ذكر بالعبارة الفعلية، أما الفاعل والفعل فهما عبارتان منفصلتان، وكلٌّ منهما ينتمي إلى مركَّب مستقل عن الآخر.

والملاحظ أنَّ هذا النَّموذج الأوليّ الذي رام الوصف القواعدي غير قادرٍ على الإيفاء بمطالب النَّظرية اللُّغوية حيث إنَّ «نظرة بسيطة إلى هذا النَّسق من القوانين أعلاه تبيّن قصوره الواضح عن الإحاطة ببنى الجمل العربية كلّها... أي أنَّه لا يصلح نظرية للّغة يقترح تشومسكي لسدّ هذا النقص الأساسي- إضافة قوانين مساعدة لعمل قوانين بنية العبارة والقوانين المعجمية، هي القوانين التَّحويلية ***transformational ruls*** التي تعمل على البنية النَّحوية للجملة فتغير فيها وتحيلها إلى بنية نحوية مختلفة»[2].

أي أنَّ أساس بحثه كان الصياغة الذّهنية للقواعد والتي يسمح لها تجريدها شيئاً فشيئاً لأن تصبح كليّةً شاملةً لكل اللُّغات الطبيعية، وبهذا يكون النَّحو الكلي نحواً توليدياً بالأساس يولّد بطريقةٍ آليةٍ كلَّ الأشكال اللُّغوية، وفي سبيل هذا المطمح ظهرت **فكرة البنية العميقة والبنية السَّطحية للجمل في النَّظرية التوليدية،**

[1]- ينظر، مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2002م، ص59.

[2]- المرجع نفسه، ص61.

فالأولى هي الكلام المنويّ في الذّهن، ولابدَّ لمعرفة بنية الجمل عند التوليديين من البحث عن البنية العميقة لكل الجمل، فهي محل النَّظر، أمَّا الثانية فهي الكلام المنطوق الذي يتم انتقاله إلى البنية السطحية بواسطة قانون التَّحويل.

وعليه، يفيد هذا التَّعقيب الأخير أنَّ الأمر غير متعلّق في واقع الحال بلغة خاصة كالإنجليزية والعربية، بل إنَّ اللغة التي يعنيها تشومسكي في دراسته والتي جعلها الهدف الأساس من التَّحليل اللغويّ عموماً هي **(القدرة الإنسانية)** على الكلام بأيّ لغةٍ(خاصة) يقول: «...اللغةُ مجموعةٌ (محدودةٌ أو غير محدودةٍ) من الجمل، كلُّ جملةٍ فيها محدودةٌ في طولها، قد أنشئت من مجموعة محدودةٍ من العناصر، فجميع اللُّغات الطبيعية في صيغتها المنطوقة أو المكتوبة هي لغات بهذا المفهوم»[1].

عموما، يمثل هذا البحث الأولي أهمَّ الأسس التي تنبني عليها النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية إذ هو **بحث في البنية التركيبيّة** للُّغة بمعزلٍ عن الدَّلالة.

حيث يرى بأنَّ (النظام القواعدي) هو وحده القادر على توليد[2] جميع المتواليات القواعدية التي هي جمل في اللغة أساساً، والتي يسمح بها المتكلم باللغة، وفي هذا إشارة إلى أنَّ صاحب اللغة يتمتَّع بمقدرة لغوية تتمثَّل في **الحدس** تُمكّنه من معرفة الجمل من حيث استحالتُها واستقامتُها وهي الوظيفة المنوطة بالنَّحو بمعنى إنتاج الجمل المقبولة نحوياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنَّه يمنع من توليد المتواليات غير القواعدية، والملاحظ أنَّه مهما كانت هذه القواعد أشدَّ قوةً فإنَّها لا تستطيع توليد كل التراكيب اللغوية في اللغة.

---

[1]- نعوم تشومسكي، **البنى النحوية**، تر: يؤيل يوسف عزيز، ص17.

[2]- **التَّوليد**: مفهومٌ صاغه تشومسكي في "البنى التركيبية" يكون مسؤولاً عن إنتاج عددٍ من الجمل النَّحوية في اللغة، وذلك للإحالة على مجموعةٍ من القواعد النَّحوية التي تصف متن الجمل سطحياً أو ضمنياً بإسقاطها في حينها أو معالجتها باعتبارها عيّنةً لمجموعةٍ واسعةٍ من الجمل. ينظر، رشيدة العلوي كمال، **النحو التوليدي (بعض الأسس النظرية والمنهجية)**، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2014م، ص35. ويصفه جواد باقر بقوله: «صفةٌ للقواعد تعني الجلاء والوضوح في أدقّ التَّفاصيل» مرتضى جواد باقر، **مقدمة في القواعد التوليدية**، ص59. ويضيف الخولي قائلاً: «هي نظامٌ من القوانين تتعهَّد وصف تركيب جمل لغة ما بطريقة غايةٍ في الوضوح... ولا يقصد بالتَّوليد الإنتاج المادي للجمل، بل يقصد به أن يكون للقواعد القدرة الذَّاتية على تمييز الجمل الصَّحيحة من سواها... ببساطة القواعد التَّوليدية هي قواعدٌ واضحةٌ لا تترك أموراً تفترض أن يدركها المرء ضمناً». محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 1999م، ص08. ويؤكد بالمر على الفاصل المفهومي للقواعد التَّوليدية عن غيرها من القواعد البنيوية بقوله: «...إنَّها لا تهتم بالجمل الفعلية أو الحقيقية actual أي الجمل التي وردت من قبل ولكن بالجمل الممكنة، التي يمكن أن ترد». أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005م، ص206.

وللوصول إلى درجةٍ عاليةٍ من التَّوضيح اختار نوام تشومسكي الدّقة الصُّوغية في صياغة القواعد ليستنتج بأنَّ «القواعد التحويلية[1] هي التي تتيح لنا وصفاً كفؤاً لنظام القواعد اللغوية وأنَّه لابد لنا ... أن نفترض وجود مستويين للبنية النحوية- عميقٌ وسطحيٌ- تربط بينهما علاقةٌ تحويليةٌ تعمل على تغيير جانبٍ أو أكثر من البنية النَّحوية العميقة لتصل بها إلى البنية السَّطحية التي تظهر فيها الجملة، كالعلاقة المنتظمة بين الجملة المبنية للمعلوم ومقابلتها المبنية للمجهول، أو بين الجملة الخبرية ومقابلتها الاستفهامية التي يتصدَّرها اسم الاستفهام، مما لا يمكن جلاؤه إلا بافتراض هذين المستويين»[2].

وقد فضَّل تشومسكي **القواعد التَّحويلية على القواعد المركبيَّة في نماذجه الأولى** نظراً لبساطتها في وصف بعض التَّراكيب اللغوية، حيث يعمل المكوّن التَّحويلي على السلسلة اللغوية النهائية كمخزون لغوي (دخْل) فإذا كانت القواعد الوجوبية تعمل على هذه السلسلة فقط، فإنّ الحاصل اللغوي (خرْج) سينتج تركيباً أساسياً (نواة) أمَّا إذا كانت القواعد الجوازية والوجوبية تعمل معاً على هذه السلسلة اللغوية النهائية فإنَّ الحاصل اللغوي (خرْج) سيكون تركيباً مشتقاً بمعنى استفهام، نفي، مجهول، ...إلخ[3].

1-2- مرحلة مظاهر النظرية التركيبية (*Aspects Of The Theory Of Syntax*)

وفي سنة **1965** أصدر تشومسكي كتابه الموسوم بـ: مظاهر النَّظرية التركيبية ***aspects of the theory of syntax*** والذي مثَّل المرحلة التَّالية لنموذج البنيات التركيبية، حيث عمد فيه إلى معالجة عديد القضايا المعروضة للنقاش خاصةً بعدما أفرزته دراسات كلّ من كاتز/ katz وفودور/fodor حول بنية (المكوّن الدَّلالي) وموقعيته في جهاز النَّحو التَّوليدي ليصبح التَّساؤل عن العلاقة الشائكة بين التركيب والدَّلالة تساؤلاً

[1]- وهو العملية التي تغيّر البنية النَّحوية للجملة، من خلال نقل بعض العناصر من موقع إلى موقع آخر.

[2]- مرتضى جواد باقر، **مقدمة في القواعد التوليدية**، ص57.

[3]- ينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1987م، ص53.

مشروعاً انتهى بإضافة المكوّن الدَّلالي[1] وبات المعنى مثل التركيب تماماً يجب أن يخضع للتَّحليل العلمي الدَّقيق، وأنَّ الدَّلالة هي الأخرى يجب أن تدرج في التَّحليل النَّحوي جزءاً مكمّلاً لا يمكن الاستغناء عنه[2].

وعموماً يتَّصف هذا النَّموذج في هذه المرحلة بـ «الاهتمام والتركيز على تقديم تحليلات وتوصيفات ذات كفايةٍ صوغيةٍ عالية التَّحديد والدّقة، ثم انتقل الاهتمام إلى تقديم أنظمة قواعد ذات كفاية وصفية، ثم بعد ذلك تحوَّل الاهتمام إلى مجال الكفاية التَّفسيرية المتمثّلة في تخطيط ملامح لنظرية لسانية لا تعيَّن الحدود العامة للنظام الداخلي(القواعد) فحسبُ، بل في تعيينها هذا تحلّ معضلة اكتساب اللغة وذلك برفع هذه الحدود العامة إلى مصاف مبادئ كلية تشكّل الفطرة اللغوية الموروثة والموجودة عند الطفل لدى اكتسابه لغة جماعته البشرية»[3].

حيث كانت الفكرة الأساسية للنَّظرية التَّوليدية هي وصف نظام القواعد الذي يعبّر عن معرفة الطفل بلغته، بمعنى كيف يمكن للأطفال أن يكتسبوا لغتهم الأم، وكيف يتمكّنون من إدراك استعمال نحو لغتهم انطلاقاً من بضع جمل قصيرة، وفي ضوء هذه التَّساؤلات تفترض النَّظرية اللسانية "مبادئ كلية" تشكّل ما يعرف بالفطرة اللغوية لتصبح اللغة وفق هذا المنظور خاصة مميّزة للإنسان الذي يعدُّ موضوعاً للعالم الطبيعي وهكذا يكون الفرض الاستنباطي قد تحقَّق (أي أنَّ الكليات هي مبادئ النَّحو الكلي) ليتم الانتقال لفهم علاقة الكليات بالأنحاء الخاصة المنتمية للغات، وذلك من خلال تسليط الضوء على (الجملة) إذ أخضع تشومسكي البنية التركيبية لتحليل ثلاثي يضمُّ ثلاثة مكوناتٍ؛ **المكوّن التركيبي، المكوّن التحويلي، والمكوّن الفونولوجي** منها ما ينتمي للكليات الشكليّة، ومنها ما ينتمي للكليّات الجوهرية حيث «تضمّ الكليات الجوهريّة السمات

---

[1]- وفيما يتعلَّق **بصياغة القواعد** لم يضع النَّحو الكلي أيَّ قيودٍ على اللغات الخاصة التي تتغيَّر باستمرارٍ وقد عرفت هذه النَّظرة تمزقاً لسببين؛ أحدُهما يدافع عن مكون (الدَّلالة التَّأويلية) والآخر يؤيّد مكون (الدَّلالة التَّوليدية)، أمَّا قيود القوة الوصفية للتَّحويلات فتشير إلى ضرورة الحفاظ على المعنى، وهذا ما دفع بعض اللسانيين أمثال **روس** و**ماكولي** إلى تحديد البنية العميقة باعتبارها تمثّل الصورة المنطقية (أو التَّمثيل الدَّلالي للجملة) وتعني هذه الإضافة أنَّ جميع اللغات تقتسم نفس البنية العميقة وجميعها تختلف في البنية السَّطحية، وبهذا المعنى شكَّلت البنية العميقة بناءً نظرياً مؤسّساً على الصُّورة المنطقية ونظر إليها باعتبارها إمكاناً لسانياً كلياً وأنَّ هذه التَّنوعات الموجودة في اللُّغات تفسّرها قواعد التَّحويلات على المستوى السَّطحي، وقد بدا هذا بديهياً في الاقتراحات الأولى للدَّلالات التَّوليدية، وهذا التَّبسيط للنَّموذج نتج عن إبعاد المكوّن التركيبي في الأساس نتيجة للتَّعقد الكبير للمكون التَّحويلي واقتراح التَّمثيلات في مستوى البنية العميقة الصادرة عن بنية مكونية أكثر تجريداً ويعني هذا أنَّ المكون التَّحويلي صار أكثر قوةً لإبراز المسافة بين البنية العميقة والبنية السطحية. ينظر، رشيدة العلوي كمال، **النحو التوليدي (بعض الأسس النظرية والمنهجية)**، ص 94-95.

[2]- ينظر، أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص 231-232.

[3]- مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص86.

المميزة فونولوجيا والمقولات التركيبية، في حين تضم الكليات الشكلية القواعد، مثل قواعد إعادة الكتابة، والقواعد التَّحويلية أو التَّحويلات، والإدخال المعجمي»[1].

وتفصيلاً لما تمَّ إيراده نورد ما يلي:[2]

أ- قواعد تركيبية: يمثل المستوى الأوّل حيث يضم قواعد إعادة الكتابة، والتي تتكوَّن من مفرداتٍ نهائيةٍ ومفرداتٍ مساعدةٍ ومجموعةٍ من عمليات العلاقات (عملية الضَّم أو الموالاة وعمليات الاستبدال).

ب- قواعد تحويلية: تقوم بتحويل الجملة النَّواة إلى جم جمل مفرَّعة عنها بسيطة أو مركَّبة فنحصل مثلا على جملة الاستفهام، والنفي، والمبني للمجهول انطلاقاً من جملة نواةٍ واحدةٍ هي الجملة الخبرية المثبتة، والتَّحويلات هي التي تجعل الجملة البسيطة جملة مركبةً.

ج- قواعد دلالية: ويشتق معنى كل جملة من بنيتها العميقة بوساطة قواعد التَّفسير الدَّلالي ويعدُّ هذا المكوّن أساسياً في هذه المرحلة بعدما كان تشومسكي قد أهمله في السابق.

د- قواعد صوتية: تتكفل بوضع القواعد الصَّوتية المناسبة للمتواليات في مرحلتها النهائية قبل أن تصبح جملا محققة بالفعل، وتطبَّق هذه القواعد على ما تقدمه القواعد التَّحويلية من متتاليات نهائية لها وحدات صرفية في شكل غير نهائي وتكون في حاجة إلى ما يعطيها صيغتها النهائية والتامة صرفياً وصوتياً.

وعليه، فإنَّ **المكوّن التركيبي في النَّموذج المعيار هو المولّد للبنية العميقة** كونه ينطلق من الجملة ليصل عبر آلية من القواعد إلى التَّمثيلات الصوتية، ويتوسَّل في ذلك بعنصر الأساس base الذي يتفرَّع بدوره إلى مكونين فرعيين (المقولي والمعجمي) حيث تعمل هذه القواعد المقولية والمعجمية على توليد متتاليات مجردة، ومؤشّرات تركيبية تحدّد المقولات النَّحوية، والرتبة التحتية للمكونات.

---

[1]- رشيدة العلوي كمال، **النحو التوليدي (بعض الأسس النظرية والمنهجية)**، ص94.

[2]- ينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2010م، ص107-108. وينظر، أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص 232.

ويمثَّل لهيكل النَّحو في النَّموذج المعيار كما يلي:

المخطط (01): تمثيل هيكل البنيات التركيبية.

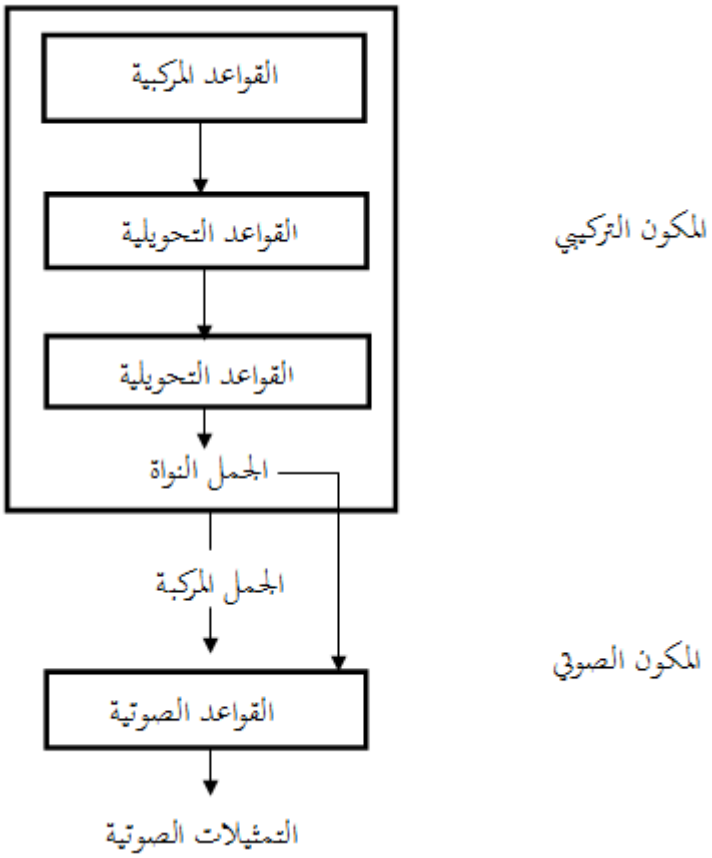

المصدر: (مصطفى غلفان، 2010م، ص108)

وفي مرحلة السبعينات أي **مرحلة النظرية المعيار الموسعة 1972** تمَّ إطلاق فرضياتٍ جديدةٍ انطلاقاً من «صياغة كلّ من النَّظرية النَّموذجية لتشومسكي والنَّظرية النَّحوية التي جاء بها كل من كاتز وبوستال والتي تنصُّ على إدراج مكوّن دلاليّ في القواعد التَّحويلية يحتوي على قوانين تفسيريَّة ذات طابع مفهومي»[1]، إذ يهدف تشومسكي من خلال دراساته الأخيرة إلى إقامة **نظرية معجميّة تأويلية**، وإدراج القواعد المعجمية أكثر فأكثر، وقد رفض دعوة علماء الدَّلالة التَّوليدية التي ترمي إلى الدفع بالبنية التركيبية العميقة إلى درجة تجعلها غير متميّزة عن المستوى الدَّلالي، وحجَّته في ذلك أنَّ التراكيب التي خصَّصت لها بنى تحتية مماثلة في الدَّلالة التَّوليدية تُظهر في الواقع اختلافات تركيبية معتبرة لا يمكن تبيينها من خلال الاختلاف في الاشتقاقات التَّحويلية

[1]- أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص 233.

وإنَّما من خلال الاختلاف في البنية العميقة، وبما أنَّ هذه الظاهرة تنطبق على الجمل المرادفة فإنَّ مستوى البنية العميقة في رأيه يجب أن يكون متميزاً عن مستوى التَّمثيل الدَّلالي وأنَّ النَّحو يجب أن يحتوي على مكوّن دلالي تفسيري وقد عرض آراءه من خلال مقال له بعنوان "**ملاحظات حول التَّأسيم**" والذي يعنى بالأسماء وكيفية توليدها، حيث عارض الادعاء بأنَّ (الاسمي المشتق) في هذه الجملة الإنجليزية:

john's eagerness to please يجب أن يشتق باتباع تحويلات معينة من البنية العميقة لهذه الجملة المرادفة ***john is eager to please*** رافضا بذلك التحليل التركيبي المجرد؛ فبالرغم من تشابه الجملتين مبنى ومعنى إلى حد كبير، إلا أنَّهما في رأي تشومسكي غير مرتبطتين من النَّاحية التَّحويلية لذلك اقترح أن تولَّد الاسميات المشتقة مباشرة بوصفها أسماء[1] بهذا يكون التأسيم كظاهرة غير واقع في المكوّن التَّحويلي بل في المعجم.

كما سعى تشومسكي إلى **الاقتصاد في القواعد بتقليص عدد القواعد التَّحويلية** «فلقد كان كلّ قانونٍ تحويليٍ يحتوي على حدَّين: الوصف البنيوي- وهو صيغة البنية النَّحوية التي يعمل عليها القانون والتَّغيير البنيوي الذي يمضيه هذا القانون، وإذن فإنَّ كل قانونٍ تحويلي كان يجري تقييدُه على حدةٍ وبمعزلٍ عن القوانين الأخرى، أمَّا في المرحلة التي تلت - وبعد اقتراح هذه القيود العامة على التَّحويلات- فإنَّ الاتجاه الطبيعي كان ترك القوانين التَّحويلية بدون تحديد في وصفها البنيوي- أي بدون تحديد البنية التَّحويلية التي تعمل فيها. فالقيود على عمل هذا القانون أو ذاك تنبعُ من القيود العامة»[2].

من جهة أخرى أظهر الدَّرس النَّحوي أنَّ بعض القوانين التَّحويلية لابد وأن تؤثر على دلالة الجمل فكلا الجملتين (**المالُ يشتري النُّفوسَ الضَّعيفةَ**) و(**النفوسُ الضعيفةُ تُشترى بالمالِ**) مترادفتين معنى- على اعتبار أنَّ التَّحويلات لا تغيّر المعنى-غير أنَّه من الواضح أن ليس للجملتين الدَّلالة نفسُها؛ فالأولى تعني أنَّ من صفات المال أنَّه يشتري النُّفوس الضَّعيفة، أما الأخرى فتعني أنَّه من صفات النُّفوس الضَّعيفة أنَّها تشترى بالمال.

لقد أحدث هذا الفرق تقديم العبارة الاسمية **النُّفوس الضَّعيفة** إلى أوَّل الجملة فأصبح مجالُها أوسع من مجال عبارة **المالُ** الاسمية التي تأخرت، وعليه فقد دفعت مثل هذه الجمل وغيرها الباحثين إلى تعديل

[1]- ينظر، أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص 233.

[2]- مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التحويلية**، ص77.

مقولاتهم حول (التَّحويل والمعنى) إذ لم يعد مجدياً القول بأنَّ **التَّأويل الدَّلالي** للجملة يجري على بنيتها العميقة، ففي جمل مثل هاته تشترك البنيتان –العميقة والسطحية– في التَّأويل الدَّلالي.

وعليه فقد «تغيَّر مفهوم البنية السَّطحية في هذا النَّموذج إلى الإسهام في التَّأويل الدَّلالي، بعد أن كانت هذه المهمَّة منحصرة في البنية العميقة فحسبُ، وهو ما أفرز إمكانية تحديد الأدوار المحوريَّة وتعزَّز هذا الموقف الجديد من البنية السَّطحية مع جاكندوف الذي يفترض أنَّ التَّأويل الدَّلاليّ يتّم تدريجياً من البنية العميقة إلى البنية السَّطحية عبر مجموعةٍ من مراحل التَّفريع، وليس فقط في مستوى البنية العميقة»[1]، ذلك أنَّ البنية العميقة هي «المكان الذي يستخلص منه ذلك الجزء من معنى الجملة المرتبط بالأدوار الدَّلالية –أو لنستخدم مصطلحاً نحوياً هو الأدوار المحورية ***thematic roles***– أي قبل انتقال العناصر من موضع إلى آخر بسبب التَّحويلات .... إنَّ هذه الأدوار تتحدَّد بموقعها في البنية النَّحوية للجملة التي تولّدها قوانين بنية العبارة– أي بنيتها العميقة وتغير البنية النَّحوية للجملة نتيجة عمل التَّحويلات لن يغير هذه الأدوار للعبارات المختلفة»[2]، ما يعني أنَّ التَّمثيل الدلالي بات يشمل البنيتين معا (العميقة، والسطحية).

كما تمثّل نظرية *الأثر* ***trace theory*** أحد أبرز التَّطورات التي ظهرت في هذا النَّموذج في وصفه للقواعد ومُفادها أنَّ «العبارات عندما تنتقل من موضع إلى آخر فإنَّها تُبقي وراءها –في موضعها الأصلي– أثراً[3] يمكن النَّظر إليه بكونه فصيلةً نحويةً، مثلُه في ذلك مثلُ الفصائل النَّحوية الأخرى كـ: ع ا، ع ف، ف، ا... إلاَّ أنَّه يختلف عنها في أنَّه غيرُ ظاهرٍ، أي أنَّه فصيلةٌ غير معجميةٍ non-lexical أو هو فصيلةٌ فارغةٌ لها قرينة index هي نفس قرينة العبارة التي انتقلت من موضع الأثر، وذلك لكي يعرف الأثر لأيّ عبارة»[4].

---

[1]– مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص301–302.

[2]– مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التحويلية**، ص80.

[3]– إنَّ تحريك أيَّ عنصرٍ معجميّ من موضعه الأصليّ يترك فراغاً، هذا الفراغ يتناسب والسَّابق، مثاله: أكلَ زيدٌ الطعامَ. إذا استفهمنا عنه فلا نقول: أكلَ زيدٌ ماذا؟ بل يُنقَّل اسم الاستفهام إلى صدر الجملة وفق قاعدة النَّقل، فنقول: ماذا أكلَ زيدٌ؟ وبهذه القاعدة التَّحويلية ينشأ أثرٌ في موقع المفعول به الفارغ. ويمثَّل لذلك بالتَّمثيل الآتي: [ماذا **س** أكلَ زيدٌ (**أ ث**) س؟] حيث **س**: إشارة تدلُّ على علاقة العنصر المنتقل أو المقدَّم بموقعه في البنية العميقة.

[4]– مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التحويلية**، ص81.

وتنبغي الإشارة إلى أنَّ هناك فارقاً بين **الأثر والمقولة الفارغة** وجب استجلاؤه؛ فالأثر نجده في البنية المجرَّدة، ولا ينجم عن حذفٍ أو إضمارٍ، أمَّا العناصر الفارغة فهي كل ما ليس بمتحقّق صوتياً، لذا فالعنصر الفارغ أعمُّ من الأثر، وعلى هذا فكل أثرٍ هو عنصرٌ فارغٌ ولا ينعكس[1].

اتَّضح أنَّ المقولة الفارغة تكون أثرا إذا كان فراغها ناتجاً عن انتقال الاسم أو الركن الاسمي أو الحرفي من مكانه في البنية العميقة المجرَّدة إلى مكانٍ جديدٍ تعبّر عنه البنية السَّطحية الظاهرة، وذلك كالأثر الموجود بعد الفعل في قولنا: "زيداً أنصَفْتُ"، والتَّقدير في البنية العميقة المجرَّدة: "زيداً أنصَفتُهُ"[2].

والغاية من نظريَّة الأثر التَّأكيد على تقليص دور البنية العميقة التي نادى بها تشومسكي في بداياته ليظهر دور البنية السَّطحية من خلال العناصر الفارغة وآثارها؛ فوجود الآثار في المواضع التي انتقلت منها العناصر سوف يوفّر لنا عند مستوى البنية السَّطحية للجملة معرفة المواضع الأصلية لهذه العناصر–أي موضعها في البنية العميقة للجملة– ولهذا «فافتراض أنّ البنى س[3] تتضمَّن الآثار يمكّننا من تقديم التَّأويل الدَّلالي بطريقةٍ واضحةٍ ومعقولةٍ، وذلك باستخدام العلاقات الكائنة بين المتغيرّات والرَّوابط، واستخدام الوظائف والعلاقات النَّحوية المرحَّلة عن صور تمثيلها الخاصة بالبنى د[4]»[5].

فبهذه النَّظريَّة قلَّتِ الحاجة للتَّحويلات في النَّحو، فقد أصبح المكوّن التَّحويلي لدى تشومسكي مقلَّصا في قاعدة واحدة هي (انقل أ)[6]، ومن المعروف أنَّ النقل مشتركٌ بين اللُّغات كافة؛ لأنَّه أمر متَّصل بالدّماغ البشريّ[7]، ويرى الفاسي الفهري شأنه شأن التَّوليديين أنَّ هذه النَّظرية امتدادٌ طبيعي للنَّظرية المعيارية الموسَّعة؛ فقد كانت المعلومات المضمَّنة في البنية العميقة هي المعلومات المتعلقة بالأدوار الدلالية (المحورية) أي

---

[1]– ينظر، أسماء ياسين رزق، **التَّركيب النَّحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية**، رسالة دكتوراه، إشراف: إبراهيم عبد الله، المشرفة المشاركة: لبانة مشوَّح، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2019 م، ص 101.

[2]– المرجع نفسه، ص 101.

[3]– أي السطحيَّة (the surface).

[4]– أي العميقة (the deep).

[5]– نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1993م، ص144.

[6]– ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ج1، ص74.

[7]– ينظر، أسماء ياسين رزق، **التَّركيب النَّحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية**، ص 107.

بالأدوار المسندة إلى كلّ موضوعٍ من موضوعات المحمول[1] وتؤخذ هذه المعلومات من البنية العميقة فحسبُ، انطلاقًا من البنية الشَّجرية الأولى[2].

وبما أنَّ الأثر أصبح يسجل هذه المعلومة في البنية السطحية فإنَّ معرفة كل العلاقات المحورية من السَّطح بات أمراً متاحاً، وهذا بدوره يمكّننا من جعل **التَّأويل الدَّلالي للجملة مرتبطاً ببنيتها السَّطحية** وستكون البنية السَّطحية عندئذ (**بوجود الآثار**) متوفّرة على المعلومات المطلوبة عن **الأدوار الدَّلالية (المحورية)** للعناصر التي تتحدَّد عند مستوى البنية العميقة[3].

يمثّل هذا النَّموذج لارتباط المكونين **الدلاليّ والفونولوجيّ** بالمكوّن النَّحوي عند البنية السَّطحية، أي هو مزيج بين المعنى والصناعة، فهو يبتغي معرفة تقدير العناصر الفارغة في الجملة حسب مفهومها، وفي الوقت نفسه يريد تقعيد ذلك بقواعد نحوية صناعية ثابتة، ومن المهم هنا الإشارة إلى أنَّ الاهتمام يكون منصباً على العناصر البنيوية منهما، وليس بكل جوانبهما، فالمكوّن الدلاليّ مثلاً (أو ما بات يعرف بالصُّورة المنطقية) يعنى أساساً بالعناصر البنيوية من الدَّلالة؛ أي تلك العناصر الدَّلالية التي تؤلّف جزءاً من نظام القواعد.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأنَّ السعي الحثيث للنَّظرية كان «سعياً لإسباغ كفاءةٍ وصفيةٍ على نظم القواعد التي نكتبها لتمثُّل النّظام العقلي الذي تتأسَّس عليه القابلية اللغوية –أي النظام العقلي المتأصّل عند متكلم الُّلغة الأصيل والذي يكوّن ملكته اللغوية»[4].

فنظرية الأثر أحد البراهين الصادقة على فرضية تشومسكي التي انطلقت منها نظريته، وهي وحدة النَّحو وكليته وعالميته، فالنَّحو الكلي قوامه العقل البشري والعمليات الذهنية الفطرية المشتركة بين البشر بجملتهم على اختلاف مواردهم ومشاربهم؛ فتأويل الجمل وفهمها لا يتطلب سوى عقلاً مجهزاً بملكةٍ لغويةٍ، هذه الأخيرة متضمّنة بالأساس مبادئ النحو الكلي[5].

---

[1]– أي الفعل.

[2]– ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ج1، ص74.

[3]– المرجع نفسه، ص83.

[4]– مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التحويلية**، ص85.

[5]– ينظر، أسماء ياسين رزق، **التَّركيب النَّحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية**، ص107.

ومن الطبيعي أن يتطوَّر هذا السعي معرفياً إلى هدفٍ أسمى من مجرد تقديم أنظمةٍ ذات قوانين بكفاءةٍ وصفيةٍ، ألا وهو استكشاف تفسيراتٍ مقنعةٍ للجوانب القواعدية في الظَّاهرة اللُّغوية، وهذا يعني الإجابة على مسألة اكتساب اللغة وقد أُطلق على الخطوط العامة في الدَّرس اللساني التَّوليدي **اسم نظرية العمل والربط** أو **نظرية المبادئ والوسائط *principles and parameters*** نسبة إلى المبادئ الكلية، ويأتي مصطلح "المتغيرات" وسطاً بين المبادئ الكلية والوسائط والذي يعني القواعد الخاصة بكل لغة، فيكون بذلك مفهوم "الوسائط" مفيدا الواسطة التي ينتقل بها الناطق بلغة ما من المبادئ إلى المتغيرات (التَّنوع التي تتَّسم بها نظم القواعد البشرية للغات البشرية)[1].

1-3- مرحلة نظرية المبادئ والوسائط (*Principles And Parameters*)

وقد مثَّل تاريخ **1981** حقبةً تاريخيةً هامةً في تحليل الظَّواهر اللغويّة حيث انتقل على إثرها الاهتمام من دراسة اللغة كمعطى واقعي بالنَّظر للوقائع اللغوية إلى التركيز على المبادئ العامة التي يقدّمها النَّحو بوصفه نظرية كلية للغات البشرية، لذا يمكن القول بأنَّ هذه الدّراسة قد جعلت مباحث اللسانيات التَّوليدية منصبةً على الموهبة الفطرية التي أوتيهَا البشر، وكان التَّحول في الاهتمام تحولاً من دراسة اللغة المجسَّدة (أي اللغة الخارجية المنطوقة والمسموعة) إلى اللغة المبنيَّة داخلياً.

حيث ضمَّت هذه المرحلة نظرية تُعرف **بالمبادئ والوسائط** والتي فسَّرت التَّنوعات اللّسانية باعتبارها اختلافات في الأوضاع الوسيطية، إذ يفترض تشومسكي أنَّ نظام القواعد الكلية هو نظام المبادئ العامة الأساسية التي تشمل كل اللغات، وهو ما يحدّد بدرجةٍ عاليةٍ فصيلة نظم القواعد التي يمكن أن تكتسب ويحدّد صيغتها، أمَّا الاختلاف بين هذه النُّظم فإنَّ القواعد الكلية تتيحه بالتَّنوعات الوسائطية التي تتضمنها.

فالوسائط اللغوية *parameters* عبارة عن «خياراتٍ محدَّدة (ذات قيمتين) متاحة تحسب حساب التَّنوع بين نظم القواعد الخاصة المختلفة، وبهذه الصورة تكون مهمة مكتسب اللُّغة هي تطوير نظام قواعد تحدّده المبادئ العامة للقواعد الكلية، بالإضافة إلى تثبيت قيمة الوسائط الصَّحيحة استناداً إلى المادة اللُّغوية

[1]- ينظر، روبير مارتان، **مدخل لفهم اللسانيات (إبستيمولوجيا أوليَّة لمجال علمي)**، تر: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ص135.

التي يواجهها، وبهذه الطريقة سنضمن تطوير نظم قواعد مختلفة بشكل كبير، ذلك أنَّ تثبيت قيمة أيّ وسيط بهذا الشَّكل أو ذاك ستترتَّب عليه اختلافاتٌ أخرى بالضرورة»[1].

وعليه فإنَّ «الأسئلة الخاصة باللُّغات تفسّرها الوسائط والخيارات العديدة المقيَّدة بشكلٍ صارمٍ إلى أقصى حد وهي تمثّل جزءاً من النَّموذج الكليّ، كما تساعد على تخطّي الثَّغرات بين وحدة اللُّغات وتنوعاتها، وبهذا المعنى ... تكون خياراتها للتنوع محدودة ومربوطة بالكليات ذاتها، وتعكسها المبادئ، مثل **وسيط من (wh)** في الجمل الاستفهامية (الضمائر الاستفهامية والظروف)، و**وسيط سقوط–ضم** الذي يضبط التَّنوع داخل اللغات التي تسمح بحذف الفاعل مثل (الاسبانية، والايطالية وغيرها) وتلك التي لا تسمح بذلك، مثل الإنجليزية، هناك أيضاً **وسيط الرأس** الذي يفسّر أنَّ هناك لغات تضع الفضلة بعد الفعل، ويعكس هذا الوسيط الاختلاف بين لغات (فا ف مف) ولغات (فا مف ف) وجميع هذه الوسائط محدّدة بمفاهيم ثنائية»[2].

يمكن القول بأنَّ الوسائط اللغوية تمثّل أحد مكونات **نظام القواعد الكلية** إضافة **للمبادئ** حيث فسَّر بها تشومسكي تغاير اللغات بنيوياً، ويمكن التَّمثيل بـ "**وسيط الرأس ورتبته**" فممَّا هو معلوم أنَّ اللُّغات تتغاير فيما بينها في رتبة العناصر في العبارة الواحدة، وتتوزّع اللغات بين لغات يأتي فيها رأس العبارة قبل العناصر التي تؤلّف الفضلة في العبارة أو لغات يأتي الرأس في عبارتها بعد العناصر التي تؤلّف الفضلة، فهذا الاختلاف راجعٌ إلى اختيارٍ واحدٍ من خيارين (أو قيمة من القيمتين المتاحتين) **لوسيط الرأس** وهو متاحٌ ضمن نظام القواعد الكلية.

وتثبيت الاختيار على واحد من البديلين يجريه الطفل الذي يكتسب لغته بتعرُّضه للمادة اللغوية؛ فالطفل العربيّ نجده يثبت هذا الوسيط على القيمة الثانية –الرأس أولا– بمجرد مواجهته لعبارة جرّ واحدة أو عبارة اسمية واحدة تلي فيها الصفة الموصوف، ومن هنا نصل إلى تصورٍ جديدٍ لنظام القواعد بحيث يكون نظاماً مؤلَّفاً من عدَّة أنظمةٍ فرعيةٍ أو **قوالب** كلٌ منها يختصُّ بجانب من جوانب القواعد ويتألَّف من مجموعة من (**المبادئ العامة والوسائط**) وهو ما يؤدي إلى تبسيط نظام القواعد[3].

---

[1]– مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التحويلية**، ص89.

[2]– رشيدة العلوي كمال، **النحو التوليدي (بعض الأسس النظرية والمنهجية)**، ص96–97.

[3]– ينظر، مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص92–94.

وقد مثّلت هذه النّظرية أحد المحاولات التي قدّمها تشومسكي للتّساؤل عن كيفية اكتساب الطفل للغة، أي أنّ الموضوعة الأساس لهذه النّظرية هي تفسير آلية اكتساب نسق معرفيّ لغويّ كامل، حيث ينطلق تشومسكي من ملكة اللغة التي يصفها (**بالنظام الداخلي المتميّز والمشترك بين جميع البشر**)، فهي تمثيلٌ للعقل وهو ما يسمح لها أن تتحكّم بمجموع المبادئ العامة التي تخضع لها اللغات، ويُصطلح على هذه الوظيفة الأولى للملكة بالحالة الأوليَّة **So**، يقول: «إنّ ملكة اللُّغة نظامٌ متميزٌ للعقل/ الدماغ له حالة أولية Soيشترك فيها البشر جميعاً، ويختصُّون بها فيما يبدو بالنَّظر إلى الوجوه الأساسية، وإذا ما توفَّر لهذه الملكة التَّجربة اللازمة انتقلت من الحالة الأولية **So** إلى نوعٍ ما من الحالة المستقرة **Ss** ثابت نسبياً... وتتضمَّن الحالة المحصّلة لغةً مبنيَّةً داخلياً»[1].

يمكن القول بأنَّ للملكة اللغوية حالتين، أوليَّة تتضمَّن المبادئ المشتركة بين اللغات البشرية، وهي المسؤولة عن تحديد (خواص نظام القواعد) الذي يتطور في ذهن مكتسب اللغة، ونهائية ثابتة تعبّر عن محصّلة ما يتعلَّمُه الطفل في سنين اكتسابه للغة.

وعليه فاللغات البشرية تشترك بخصائص محدودة كثيرة، وتعرف هذه الخصائص حدود بنية اللغة البشرية عموماً، ونجد هذه الخصائص على كل مستوى من مستويات النّظام اللغوي في النَّحو والصرف، والفونولوجيا، وفي المفردات المعجمية، والطفل بهذا يولد وتولد معه تلك العموميات التي تشكّل حدود وخصائص ملكة اللغة البشرية في حالتها الأولى.

إنَّ هذه الخواص هي التي تسِم ملكة اللغة في حالتها الأولى والتي تحدّد في مجموعها النّظام الذي ندعوه بالقواعد الكلية ***universal grammar*** إذ هي توصيفٌ للحالة الأولى أو الأولية للملكة اللغوية، أو يمكن تعريفها على أنَّها مجموع المبادئ العامة التي تسم الملكة اللغوية عند كافة البشر وبهذا الشكل، يمكن القول بأنَّ القواعد الكلية كنظام في القيود على حدود نظم القواعد اللغوية «أما ما تختلف به لغةٌ بشريةٌ عن أخرى فهو الذي يتعلَّمُه الطفل في سنيّ اكتسابه للغة، ويمكن أن نتصور هذه الاختلافات على هيئة وسائط ***parametres*** ثنائية القيمة وتتوزع اللغات بالنسبة لكل وسيط على طرفيه، وفي هذه الحالة يكون دور المادة

[1]- نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، ص85-86.

اللغوية التي يواجهها الطفل في اكتسابه للغة إعانة الطفل على تحديد طرف الوسيط أو قيمة الوسيط الذي تتّصف به اللغة التي يتعلمها»[1].

لقد مثَّل هذا التَّصور أحد أهمّ الافتراضات التَّصورية الكبرى التي بنى عليها تشومسكي تجاربه القواعدية والذي لزم عنه بالضرورة انتقال النظرية من أنظمة القواعد إلى التَّمثيلات إذ «ليس المهم هو نظام القواعد وإنَّما التَّمثيلات التي تقدّمها مجموعة المبادئ العامة والوسائط المستقاة من القواعد الكلية بحسب طبيعة كل لغة»[2]، فقد مكَّن برنامج المبادئ والوسائط من توحيد آليات الاستدلال بين مساطر النَّحو التَّوليدي والنقاش الدائر في علم الأحياء، حيث انصب النقاش على البنى الجزيئية المشتركة بين الكائنات العضوية ومجمل التَّغييرات الطفيفة لعناصر هذه البنى التي تتولَّد عنها مختلف الأشكال العضوية في الأرض وهذا بحث له نظيره في برنامج المبادئ والوسائط، فاللُّغات تتوحَّد في مجموعة من المبادئ المشتركة وينتج الاختلاف الظاهر بينها عن تثبيتٍ لقيم وسائط محدودة، فتغيير قيم وسيطٍ أو وسيطين يمكن أن تنتج عنه اختلافاتٌ متعددة المظاهر بين اللُّغات.

وكان من نتائج هذا التَّنظير **تبني المقاربة القالبية للنَّحو**، فبعدما كان البحث منصباً على القواعد الصُّورية انتقل في هذه المرحلة إلى البحث فيما هو متحكِّم في الألسن الطبيعية وهو ما أفرز تصورين نظريين عرفا بـ «مقاربة المبادئ والوسائط والبرنامج الأدنوي؛ الأولى شكَّلت محاولة للإجابة عن مشكل الكفاية التَّفسيرية وشكّل الثاني محاولة للإجابة عن أسئلة تتجاوز الكفاية التَّفسيرية، إلى ما وراء الكفاية التَّفسيرية»[3].

وبعد دراسة تشومسكي للأنظمة الإدراكية توصَّل إلى أنَّ أنجع طريقة في البحث هي النَّظر للملكات على أنَّها قالبية البنية بمعنى «نسق الذّهن البشري يضم قدرات (أو أنساق فرعية) معرفية لها بنياتها، ومبادئها الخاصة ولكنَّها في الوقت نفسه متفاعلة»[4].

---

[1]- مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص47-48.

[2]- مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص198.

[3]- نعوم تشومسكي، **اللسانيات التوليدية (من التفسير إلى ما وراء التفسير)**، تر: محمد الرحالي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013م، ص13.

[4]- مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص314.

وبعد فراغه من إحكام هذه الفرضيات **أسقط تشومسكي المقاربة القالبية للذهن البشري على بنية النحو**، وبهذا أصبح النحو مكوناً من قوالب فرعية، مستقلة، ومتفاعلة، ليتقرّر أن لكل منظومة جملة من المبادئ والآليات التي تحكمها وتشغلها وما يجري في منظومة معينة لا يتكرر في أخرى حيث تنتظم مكونات النحو كما يلي[1]:

- المعجم
- التركيب ويتكون من (مكون مقولي، ومكون تحويلي)
- مكونان تأويليان وهما (الصورة المنطقية، والصورة الصواتية)

وعليه، تتشكل الصورة العامة للنحو كما يلي:

المخطط (02): تمثيل هيكل النحو في نظرية العمل والربط.

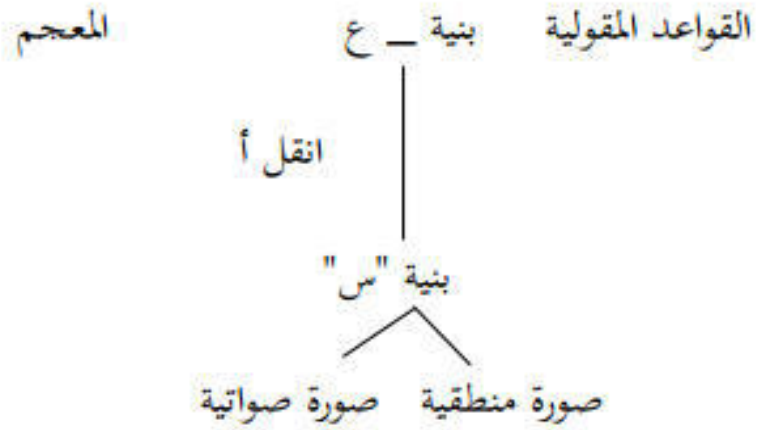

المصدر: (مصطفى غلفان، 2010م، ص303)

يمكن القول بأنَّ التَّعبيرات التي تولّدها **اللغة الداخلية (اللغة –د)** توفّر بعض السّمات التي تضمُّ تعليمات للأنظمة النطقية والإدراكية فقط، وتسمى "**الصورة الصوتية**" **(ص ص)** التي تكون مشتركة بين النُّطق والإدراك كما توفّر بعض الخصائص الأخرى في التَّعبير تعليمات للأنظمة التَّصورية القصدية فقط، ويسمى هذا العنصر في التَّعبير "**الصورة المنطقية**"، ثم يأتي الإجراء الحاسوبي ليحوّل مجموعةً من الاختيارات المعجمية إلى موضوعين رمزيين هما (ص ص) و(ص م) بطريقة مثلى.

[1]– ينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص303.

أمَّا عناصر هذين الموضوعين فيطلق عليها "**سمات صوتية**" و"**سمات دلالية**" على التَّوالي وهذا كله ليس سوى تركيب محض، وهو داخليٌ بصورةٍ خالصةٍ، فالسّمات الدَّلالية لتعبير ما تشير إلى معناه، أمَّا السّمات الصَّوتية لتعبيرٍ ما فتشير إلى صوته، ويعني "التعبير" السمات الدَّلالية وتوفّر (الدلالة والصوت) المعلومات التي لها علاقة بأنظمة الأداء التي تقوم في مستوى التَّلقي بتأويل العبارة ونطقها[1].

أما **المعجم** فيشكل **في هذه النظرية أساس النَّحو** ذلك أنَّ نظام القواعد يوفّر لنا تمثيلات للجملة على كل مستوى من هذه المستويات (**البنية ع، البنية س، ص ص، ص م**) ويقدّم نظام القواعد هذه التَّمثيلات بناءً على ما تمليه مجموعة المبادئ العامة والوسائط المستقاة من القواعد الكلية، وعلى هذا الأساس فالمبادئ والوسائط لم تعد شروطاً أو قيوداً على القوانين، بل هي شروطٌ على صحة هذه التَّمثيلات[2].

ومن **المبادئ الأساسية العامة** التي تحدّد صيغة نظم القواعد للُّغات البشرية **مبدأ الإسقاط** والذي ينصُّ على ضرورة تمثيل البنية المعجمية في كل مستوى نحوي، بمعنى يتعيَّن على الخصائص المعجمية (تلك السمات المتعلقة بالفضلات التي ترد مع كل مدخل معجمي) أن تُسقَط في كل مستوى من مستويات التَّمثيل النَّحوي.

فمثلاً من الخصائص المعجمية للفعل "**ساعد**" أنه متلو (بعبارة اسمية)، وأنَّ الفعل "**وضع**" تتلوه (عبارة اسمية وعبارة جرّ) وعليه فإن **قوانين بنية العبارة** لم يعد لها أيُّ داعٍ بظهور مبدأ الإسقاط فـ «ذكر الفضلات على اختلاف أنواعها في قوانين بنية العبارة يُمثّل تكراراً لنفس المعلومة المعطاة ضمن الخصائص المعجمية للمفردة في المعجم، وإن كانت قد وردت في المعجم فإنَّ ذلك يغني عن إيرادها مرةً أخرى في قوانين نحوية مثل قوانين بنية العبارة، فبوجود مبدأ الإسقاط ... تنتفي الحاجة إلى قوانين من هذا النَّوع»[3].

إنَّ اختيار هذا الفعل هو الذي سيتيح لنا معرفة ورود عبارة اسمية تليه في التَّمثيل النَّحوي، فهذا جزء من خصائصه المعجمية، بهذا يكون الجانب النحوي قد أخذ بعين الاعتبار كل الخصائص التي ترد في المدخل المعجمي لكل مفردة، **والنَّحو على هذه الصورة يتأسَّس على المعجم**، إنَّ انعكاس خصائص المواد في النَّحو تضمن صحة التَّمثيلات النَّحوية (فالخاصيَّة التي يتَّصف بها الفعل "ساعد" – وهي أنه لابد وأن يليه

[1]– ينظر، رشيدة العلوي كمال، **النحو التوليدي (بعض الأسس النظرية والمنهجية)**، ص177.

[2]– ينظر، مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص92-94.

[3]– المرجع نفسه، ص90.

مفعول- تضمن أنَّ هذا الفعل يتبعه عبارة اسمية ع ا في البنية النحوية التي يرد فيها[1] يمكن القول بأنَّ **مبدأ الإسقاط** سيوحّد بين الوصف النَّحوي للجملة وخواص وحداتها المعجمية، حين يتطلَّب من النَّحو أن يظهر خواص كل وحدة معجمية.

وفيما يلي عرضٌ لهذه المنظومات الفرعية:

- **منظومة العمل:** تحدد العلاقة الإعرابية بين رأس بنية ما والمقولات المتعلقة به.
- **منظومة الربط:** تهتم بالعلاقة القائمة بين الضمائر والعائد والتعابير المحيلة من ناحية ومفسراتها من ناحية أخرى.
- **منظومة العقد الفاصلة:** تحدد الحيز الذي يشتغل فيه النقل والحواجز التي لا يمكن للاسم تجاوزها.
- **المنظومة المحورية:** تنظم إسناد الأدوار المحورية وهي الأدوار التي ينتقيها الفعل.
- **منظومة الحالات الإعرابية:** تفسر إسناد الإعراب إلى المركب الاسمي.
- **منظومة سَ:** تقدم تصورا منتظما للأبنية يقوم على التشجير تجاوزت من خلاله النظرية الواقع الملاحظ لتتكهّن بما لا يلاحظ، وقد شكلنت هذا التَّصور في (مخصص (رأس، متمم)).

وسيحاول البحث تقديم توصيف عام لكل واحدة من هذه النَّظريات الفرعية ومبادئها، وتبيين أثر كل واحدةٍ منها على سيرورة البحث اللّساني.

2- الأنساق الفرعية: القوالب

كان السَّائد منذ علماء الفلسفة اليونانية إلى منتصف القرن العشرين في موضوع تصوُّر المعرفة الذّهنية وتنظيمها في ذهن الإنسان أنَّ الذهن ينظّم المعارف مقسَّمة داخل الذهن بحسب نمطها (علومٌ، فنونٌ، آدابٌ...)؛ فالملكات التي يفترض أنَّها مسؤولة عن التَّفكير النَّحوي لا تتقاطع مع ملكات أخرى مسؤولة عن نمط آخر من المعرفة.

وتمخَّض عن هذا التَّصور الأحادي تقسيم الملكات إلى ملكاتٍ عموديةٍ تضمُّ العلوم، وملكاتٍ أفقيَّةٍ تضمُّ الفنون ومن ضمنها اللُّغة والأدب، وفي مقابل التَّصور الأحادي التَّقليدي يأتي التَّصور القالبي *modular*

[1]- ينظر، مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص 91.

للمعرفة في الأنحاء التّوليدية[1]، حيث لا يظهر تمايزٌ بين المعارف والعلوم داخل الذّهن فيتميَّز التَّصور القالبي بكونه ينظّم المعرفة داخل الذّهن في شكل قوالب معرفية لكلّ قالبٍ مبادئه المستقلة والمتفاعلة مع القوالب الأخرى فمبادئ النَّحو الكلي مثلا مستقلةٌ عن مبادئ الدَّلالة، وإنتاج المعنى، وفي الوقت نفسه تتفاعل مبادئ النَّحو مع مبادئ الدَّلالة لاشتقاق أحدهما من الآخر.

2-1- نظرية السين البارية سَ *(X – Bar Theory)*

تُمكّن **نظرية سَ** من تصوير التَّشاكل (التَّماثل) الحاصل بين البنيات الداخلية للمركبات (الاسمية والفعلية والوصفية)؛ فهي المسؤولة عن وصف تلكم العلاقات البنيوية القائمة بين الوحدات المعجميّة داخل الجملة، فبعدما كانت البنية تقتصر على تحديد الوظائف الإعرابية فحسبُ في التَّقليد النَّحوي انتقلت مع التَّوليدية إلى وصف الأبنية باقتراح منظومة السين البارية التي تأخذ بعين الاعتبار تماثل الأبنية فتُسقط كل ما يمثّل انتظاماً في الإعراب وتشترك في هذه المهمَّة مع أي وصف آخر لبنية العبارة في النماذج القواعدية التي سبقتها[2]، وبواسطة التَّرقيم نفسه فإنَّ المركبات المشرفة مباشرة على (الاسم والفعل والصفة) سيُرمز لها تباعاً بـ **(س – ف– ص)**، ويطلق على المركبات المرتبطة بها والموجودة في البنية الأساس **بالمخصصات (مخص)** ***spécificteur*** وهي بمثابة محدّدات للمقولات المعجميّة الكبرى (اسم–فعل–صفة) [3] فمثلا محددات الاسم هي كل ما يمكن أن تكون له وظيفة الاسم من (أدوات التعريف، وأسماء الإشارة، والضمائر...) **ومحدّدات الفعل** زمنه وجهته، بينما **مخصَّص الصفة** أدوات التَّعريف، وصيغ التفضيل، والمقارنة والأسوار(أكثر–أقل– جدا– قليلا)[4].

وعليه، فإنَّ هذه النَّظرية تقف على فرضية مفادها أنَّ الجمل على اختلاف أنواعها يتصدَّرها **رأس** لا يخرج عن المقولات المعجميّة السَّالفة الذّكر، هذا الرَّأس يطلب قبله **مخصَّصاً** وبعده **متمّماً**[5]، وتتَّخذ العبارة حينئذ من الرأس اسماً لها؛ فالعبارة الفعلية ما كان رأسها فعلاً، والعبارة الاسمية ما كان رأسها اسماً، وهكذا

---

[1]- ينظر، حسين بن علي الزراعي، **اللسانيات وأدواتها المعرفية تطبيقات نظرية وتجريبية على اللغة العربية**، ط1، 2016م، ص28-29.

[2]- ينظر، مرتضى جواد باقر، **مقدمة في القواعد التوليدية**، ص97. وينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2013م، ص 213.

[3]- ينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص174.

[4]- المرجع نفسه، ص174.

[5]- المرجع نفسه، ص220.

بالنسبة لعبارة الصفة وعبارة الجر، فالمدخل المعجميّ "كَتبَ" مثلاً ينتمي إلى الفصيلة المعجمية (فعل) لذلك فهو يتَّسم بأنَّ له أن يترأَّس عبارةً فعليةً، وليس عبارةً اسميةً في البنية النَّحوية.

تستخدم النَّظرية الرَّمز **س=** لكل المقولات المعجميّة حيث **س=** ف، اِ، ح، تص، حدّ، مص، ز، مط، ...[1] وترمز للمستويات المختلفة لبنية العبارة بالخطوط ومن هنا كان اسمها **س–خط**، حيث تصوغها في تراتبيةٍ من ثلاثة مستويات؛ «المستوى الصفر ويمثّل الدَّرجة الأبسط من التركيب، ويمثّله الرأس الذي يحمل خصائص المقولة، ثم المستوى الأوَّل ممثلاً لأولى درجات التركيب ويضطلع به المتمّم *(comp=complement)* ثم المستوى الأخير ويمثّله المخصّص *(spès=spècifier)*»[2].

وباعتماد هذه الخصائص يكون التشكل المتحكم في كل الأبنية كالتالي:

سً ⟵ مخصص + سَ ...

سَ ⟵ ... سْ + متمم

أما البنية العامة التي تقدّمها نظرية س–خط فتظهر كالآتي:

يمثّل **سْ** رأس **سَ** أو ما يعرف **بالإسقاط الأدنى**، أمّا **سَ** فهو المكون الذي يتألَّف من الرأس **س** زائدا الفضلة ويسمى **بالإسقاط الوسيط لـ سً**، في حين إنَّ **سً** هي الإسقاط الأقصى **لـ سَ**، ويقع المخصّص وفق هذا التَّمثيل قبل **سَ** وأمَّا المتمّم فيقع بعد الرأس.

[1]– ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص 216.

[2]– منجي العمري، **القيد التركيبي في الجملة العربية (دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي)**، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط1، 2015م، ص71.

ويمكن التَّمثيل لهذه الإسقاطات باستحضار نموذج الإسقاط الفعلي باعتباره رأساً معجمياً، فـ «إسقاط الجملة عند تشومسكي يبدأ بالإسقاط المعجمي كإسقاط الفعل والحرف، ثم يليه في مستوى أعلى الإسقاط الوظيفيّ الذي تُحقّقه رؤوسٌ وظيفيةٌ من نوع الزمان زْ والمطابقة مطْ والمصدري مصْ ...»[1]، وذلك لتوسيع مجال النَّظرية فمقولة المصدري والمطابقة ومقولة الزمن ... مقولاتٌ وظيفيةٌ حيث يدلُّ التَّطابق على التَّوافق بين (الفعل والفاعل) في الجنس والعدد، ويدلُّ الزَّمن على علاقات زمنيةٍ معيَّنةٍ يدخل فيها الحدث الذي تعبّر عنه الجملة[2].

وبالنسبة للمركب الفعلي فإنَّ النَّظرية تمثّل للبنية التالية (**ضَربَ زيدٌ عمرًا**) كالآتي:

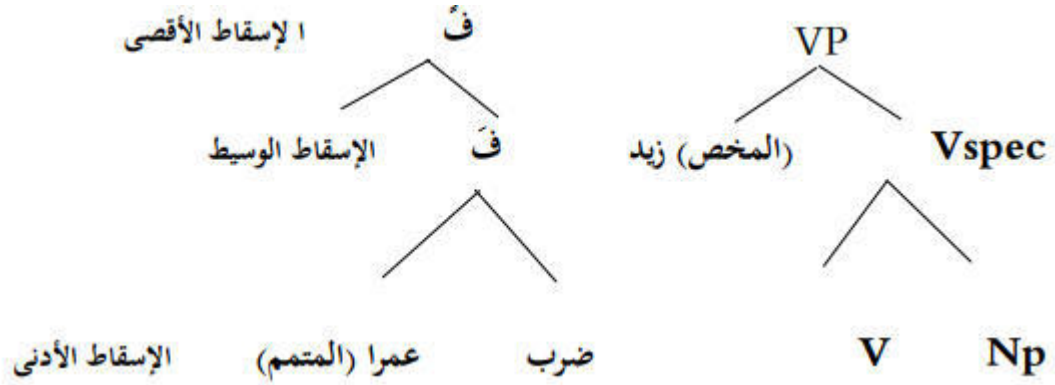

الملاحظ أنَّ الفعل (ضربَ) ينتقي المفعول (عمراً) في مرحلة أولى فيضمُّه إليه حسب التَّصوّر التَّوليدي ليكوّن **الإسقاط الوسيط** فَ، ثمّ يضمُّ الفاعل (زيدٌ) إلى (فَ: ضربَ عمراً) في مرحلةٍ ثانيةٍ ليكوّن **الإسقاط الأقصى** فً ما يؤدي إلى توليد البنية (زيدٌ ضربَ عمراً) وبتشغيل آلية التَّحويل نتحصَّل على البنية (ضربَ زيدٌ عمراً) وهو الترتيب الأساسي في اللغة العربية[3].

بهذا تكون النَّظرية قد فسَّرت البنية الفعلية في إطار البنية (فا، ف، مف) لذلك كان المخصَّص(الفاعل) قبل الفعل، والمتمّم (المفعول) بعد الفعل، وترى **الباحثة سمية المكي** أنَّ مثل هذا التَّصور قد اصطدم بإشكال **تفسير الإعراب** وتفسير **الأدوار المحورية** وهو ما دفع بالنَّظرية إلى مناقشة الظَّواهر اللُّغوية في اللُّغة الإنجليزية لتتوصَّل إلى أنَّ «التَّصريف هو المسند لإعراب الرَّفع لا الفعل، وافترضت تبعاً لذلك رأساً وظيفياً يسقط الجملة

---

[1]- سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، (هامش)، ص 219.

[2]- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990م، ص22-23.

[3]- ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص219.

سمَّته التَّصريفة (inflection) وليست التَّصريفة إلا تنويعاً للمصطلح النَّحوي القديم: "الفعل المساعد جهياً أو زمانياً ... الذي يمثّل في الجملة الإنجليزية والفرنسية محور التَّصريف، فانبثق من هذه الفكرة التَّقليدية تصوُّر يرى أنَّ هذا الفعل المساعد هو الذي يسيطر على الجملة في هذا النوع من اللغات»[1].

ومن هذا المنطلق يكون تمثيل الجملة في هذا الإطار على النَّحو التالي:

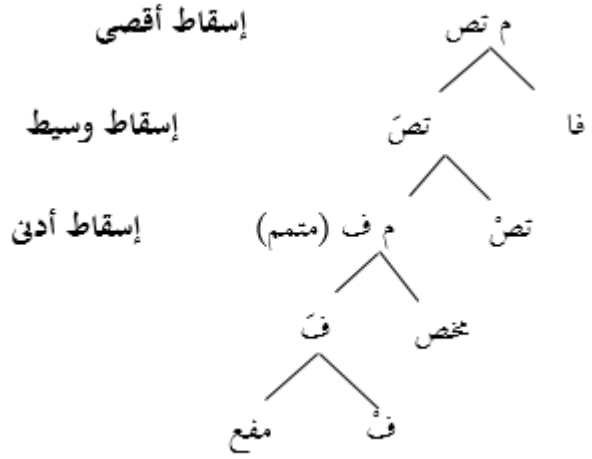

يسمح نظام **س–خط** بتمثيل البنية (فا ف مف) بناءً على خاصية التَّكرارية، وذلك في مستوى إسقاط التَّصريفة وإسقاط الفعل، حيث يمثّل **الرأس تصْ** إسقاطاً أدنى للإسقاط الوسيط **تصَ** الذي يمثّل بدوره إسقاطا لـ **م تص**، والملاحظ أنَّ التَّصريفة تختار الفاعل مخصَّصاً، والمركب الفعلي متمّماً، في حين يختار الفعل المفعول متمّماً له[2]، فعبارة الصرفة يرأسها عنصرا التَّطابق والزَّمن لها فضلة هي العبارة الفعلية **م ف (متمم)** التي يكون مخصَّصها هي العبارة الاسمية التي تعمل فاعلاً، أما فضلتها فالعبارة الاسمية التي تعمل مفعولاً، ولا بد هنا من الإشارة إلى أنَّ موقع الفاعل قد تغيَّر ففي الأدبيات المبكرة لنظرية سَ التي تزامنت مع اقتراح عبارة الصُّرفة صيغة للبناء الجملي كانت العبارة الاسمية التي تعمل فاعلاً تحتل مكان مخصَّص هذه العبارة؛ أي أنَّها تتفرَّع من الإسقاط الأكبر لعبارة الصرفة، وهو مما كان يتَّسق مع التَّخطيطات التَّقليدية في مدرسة القواعد التَّوليدية حول موقع الفاعل في الجملة حيث كانت الجملة تتفرَّع إلى فرعين عبارة اسمية(هي الفاعل) وعبارة فعلية، وتتفرَّع العبارة الفعلية إلى فعل ترد معه عناصر أخرى بعضها فضلات من هذه الفضلات عبارة اسمية هي المفعول، وفي أواخر الثمانينيات أُعطي للجملة هيكلٌ بنيويٌ أكثرَ تعقيداً تحتل فيه الفصائل الوظيفية مكاناً

[1]– سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص 221.

[2]– المرجع نفسه، ص 221.

واسعاً على شكل عباراتٍ (**إسقاطاتٍ**) وظيفيةٍ، فكان أن قُدّم اقتراح بإدراج الفاعل ضمن العبارة الفعلية متفرعاً من الإسقاط الأكبر لهذه العبارة كمخصّص لها، أمَّا الفعل والمفعول فيتفرعان من الإسقاط الأوسط فَ[1].

وتذهب الباحثة سمية المكي إلى وضعية الفاعل أي وقوعه في مخصّص التَّصريفة أمرٌ تفرضه حالة الرَّفع الإعرابية وباستحضار التَّمثيل السَّابق يلاحظ أنَّ الفعل **فْ** يتحكَّم مكونياً في المفعول، وتشرف عليهما عقدةٌ واحدةٌ يمثّلها الإسقاط الوسيط **فَ**، بذلك يكون الفعل في إطار هذه المنظومة هو الذي يسند النَّصب إلى المفعول عبر **مبدأ التَّحكم المكوني**[2]، أمَّا الفاعل فلا يوجد في علاقة تحكم مكوني مع الفعل بما أنَّه في موقعٍ أعلى من الفعل ومن التَّصريفة، لذلك اقترحت التَّوليدية أنَّ التَّصريفة هي التي تسند الرَّفع إلى الفاعل عبر العلاقة (مخصَّص- رأس) فهذا التَّفسير لإعراب الرّفع فرضته النَّظرية التي أكَّدت على وضع المخصص – الفاعل قبل الرأس – الفعل[3].

2-2- نظرية الأدوار المحورية *(θ -Theory)*

تهتم هذه النَّظرية بالنَّظر في طبيعة العلاقة التي تربط بين (النَّحو والمعجم) والتي عُبّر عنها سابقاً "**بمبدأ الإسقاط**" والذي بموجبه تُسقط الخواص المعجميَّة للمفردة في كلّ مستويات التَّمثيلات النَّحوية التي ترد فيها تلك المفردة؛ فالمعجم بما يحويه من مداخل يسمح بتقديم «معلوماتٍ دلاليةٍ وصوتيةٍ وصرفيةٍ ونحويةٍ عن المفردة؛ أي معناها المعجميّ وصيغتها الصَّوتية، وفصيلتها النَّحوية، وكيف تتعالق مع الكلمات الأخرى والعبارات الأخرى في التَّراكيب النَّحوية»[4].

إنَّ هذه المعلومات المعجميَّة (دلالية وصوتية وصرفية ونحوية عن المفردة؛ أي معناها المعجميّ وصيغتها الصَّوتية وفصيلتها النَّحوية...) تنعكس في التَّراكيب الجملية حين تدرج المفردة، فهي تدرج في موقع الرأس وتتكفَّل مبادئ **نظرية سَ** بالشَّكل العام لبنية العبارة، في حين تسقط هذه المفردة سماتها الصّنفية والانتقائية على تلك البنية، وهذا يعني أنَّ البنية تعكس سمات المفردات التي توجد فيها، فإذا كانت المفردة من النَّوع

---

[1]- ينظر، مرتضى جواد باقر، **نظرية القواعد التوليدية**، ص108.

[2]- يفرض هذا المبدأ أن تتحكَّم "أ" في "ب" مكونيا إذا وفقط إذا كانت "أ" لا تشرف على "ب" و "ب" لا تشرف على "أ" وأنَّ العقدة الفرعية الأولى المشرفة على "أ" تشرف كذلك على "ب"، أما مفهوم الإشراف فيعني أنَّ "أ" ينبغي أن تكون أعلى من "ب" من هنا يتحقَّق مبدأ التحكُّم المكوني. ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص 222.

[3]- المرجع نفسه، ص 223.

[4]- مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص 112.

الذي يتّسم بورود فضلةٍ معه فإنَّ ذلك سيقضي بأن يكون في العبارة التي تقع منها المفردة موقع الرأس موقعٌ لتلك الفضلة، ولهذا فالبنية النَّحوية ما هي إلاَّ إسقاطٌ للسمات التي تحدّد كل المدخل المعجمي للمفردة، والذي يحدّد علاقة هذه المعلومات المعجمية بالتَّمثيلات النَّحوية هو **مبدأ الإسقاط** والذي يقضي بأنَّ التَّمثيلات في كل مستوى نحوي (البنية–س، البنية– ع، الصيغة المنطقية) هي إسقاطات من المعجم، أي أنَّها تلتزم بالسّمات المعجميَّة مادامت قد أسقطت في التَّمثيل النَّحوي وبهذا لا يمكن أن يشتق تمثيلٌ نحويٌ ليس فيه سمة كانت موجودة في تمثيل سابق[1].

فمثلا قولنا:

- نقضَ زيدٌ.
- نقضَ زيدٌ العهدَ يكفُّ عنِ الأذَى.

يُنبئ بعدم صحة الجملتين؛ فالأولى غير مكتملة المعنى والثَّانية غير مفهومةٍ، وهو ما يدفع إلى القول بأنَّ الفعل "**نَقَضَ**" هو المتحكّم في التركيب، ومن سماته أنَّه يحتاج لكيانين الأوَّل: يقوم بالفعل، والثَّاني: يقع عليه فعل النَّقض، لذا فإنَّ فهم العلاقة بين رأس التركيب وباقي مركباته التي يتعالق بها هو فهم للسّمات المعجميَّة التي يتميَّز بها هذا الفعل، وقد اصطلحت هذه النَّظرية على الفعل **بالمحمول *predicate*** أمَّا ما يتعالق به من كياناتٍ **فبالموضوعات *arguments*** التي ترد مع المحمول، فهي إذاً نظريةٌ تبحث في العلاقة بين الموضوعات والمحمولات، حيث تهتم بكيفية إسناد المحمولات الأدوار الدلالية لموضوعاتها، فيمكن القول بأنَّها نظريةٌ تُعنى بالعلاقة المعجميَّة لا النَّحوية بين الصَّدر وتكملاته.

وعليه فإنَّ لكل محمولٍ بنيةٌ موضوعيةٌ تحدّد عدد الموضوعات التي ترد معه، وكذلك نوع تلك الموضوعات، فالفعل "أكل" يتطلب موضوعين؛ الأوَّل: لتنفيذ فعل الأكل (شخص، حيوان)، والثَّاني: الذي يقع عليه فعل الأكل (الطعام)، هذا ما يسمى **بالأدوار الدلالية للموضوعات** والتي تختلف من موضوع لآخر وفقا لما يتطلَّبه المحمول(الفعل)، ويصطلح عليها **بالأدوار المحورية (كالمنفّذ، والهدف، والضحية، والمستفيد)** وغيرها.

فيكون بذلك للموضوع الذي يقوم بالعمل دور "المنفّذ"، والذي يقع عليه العمل له الدور المحوري "المتلقي"، لذا يمكن القول بأنَّ هذه الأدوار(المحورية/ الدلالية) يحدّدها صدر الإسقاط لأنَّه هو العامل

[1]– ينظر، مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص 112.

الأساس في انتقاء متمّماته وتسمى هذه العملية بالوسم المحوري[1]، وهذه الأدوار المحورية لموضوعات كل محمول تتمثَّل بشبكة محورية[2]، يقول تشومسكي: «والعنصر الذي يتطلَّب دوراً دلالياً يجب أن ينسب إليه هذا الدَّور، حيث تتحدَّد هذه النسبة عن طريق وظيفته النَّحوية، وعن طريق الخصائص المعجميَّة للصَّدر، لأنَّ الوظائف النَّحوية يعبَّر عنها في صورة تركيبية»[3].

وعوداً إلى المثال السابق – **الفعل: أكل**– يتضح جلياً أنَّ الدَّور المحوريّ الذي تأخذه فضلته (الطعام) هو **المتلقي** وذلك بناءً على وسم المحمول له، أما الموضوع الذي يعمل فاعلا لهذا الفعل فلا تُسنَد إلى المحمول مهمّة وسمه بالدَّور الدَّلالي المناسب له بالرغم من أنَّ هذا المحمول (الفعل) هو رأس العبارة الفعلية «بل إنَّ فَ هو الذي يقوم بوسم هذا الموضوع بدوره الدَّلالي **دور المنفّذ**، إنَّ هذا يعود إلى أنَّ الفاعل يمثّل موضوعاً مكانه خارج نطاق هيمنة الرأس ف، وإذن فهو موضوع خارجي ويتلقى دوره الدلالي –دور–م– بشكل غير مباشر عن طريق فَ»[4].

---

[1]– ينظر، شفيقة العلوي، **نظرية تشومسكي في العامل والأثر (محاولة سبرها منهجا وتطبيقا)**، رسالة دكتوراه، إشراف: د الحواس مسعودي، جامعة الجزائر،2002 م، ص67.

[2]– وتجدر الإشارة إلى أنّ **الشبكة المحورية** هي التي تحدّد الأدوار الدلالية التي ينتقيها المحمول للموضوعات التي ترد معه وهو ما يطلق عليه **بالانتقاء الدلاليّ**، وهي أشبه ما تكون بمعجم خاص تذكر فيه الأفعال مع خصائصها من التعدي واللزوم، بما يخدم الأدوار الدلالية، وعليه فالسمات الدلالية للمفردات المعجمية تؤثر على بنية الجملة التي ترد فيها. ينظر، **المرجع نفسه**، ص111. وينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، ص24.

[3]– نوام تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، ص186.

[4]– مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص114. تنبغي الإشارة إلى أنَّ الدَّور الدلالي المحوريّ الذي يسند للفاعل يخضع لمبدأ "المقياس المحوري" والذي ينصُّ على أنَّ كلّ دور محوريّ سواء كان (منفذاً، أو متلقٍ، أو هدفاً...) يسند إلى موضوعٍ واحدٍ فقط، وكلُّ موضوعٍ يسند إليه دور محوري واحد فقط، وللنظرية في الإسناد المحوري طريقين مباشر وغير مباشر، يظهر كما يلي:

- الإسناد المباشر؛ وهو الإسناد الذي يتّم عن طريق الفعل إذ يَسْنِدُ فيه الفعل دوراً محورياً إلى فضلته (أو مفعوله)، ك "كرّمَ المعلمُ التلميذَ".
- الإسناد غير المباشر؛ وهو الإسناد بالحرف، والإسناد بالمركب الفعلي، ك "مررتُ بالبيتِ".

ينظر، نوام تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، ص 185–197 وص338–340. ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، ص24–26. وينظر، مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص109–118. وينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص321.

فالمركَّب الفعلي (الفعلُ وفضلتُه) هو الذي يَسْنِدُ إلى الفاعل دوراً محورياً، وليس الفعل وحده، لأنَّ الفاعل يتزاوج مع المركَّب الفعلي ككل وليس مع الفعل فقط، يقول تشومسكي: «ليس هناك تماثل بين علاقتي الفاعل والمفعول بالفعل المتعدي، فالمفعول يتزاوج مباشرةً مع الفعل، على حين أنَّ الفاعل يرتبط بالفعل بصورةٍ غير مباشرةٍ فقط، وذلك بسبب أنَّه يتزاوج مباشرةً مع المركَّب الفعلي المؤلَّف من الفعل ومفعوله وهذا الافتراض إمبريقي، ومن ثمَّ مثير للجدل، لكن يبدو أنَّه معضَّد جيداً بأنواعٍ متعددةٍ من الأدلَّة المأخوذة من لغات مختلفة»[1].

والشَّكل الآتي يوضّح تصور تشومسكي للعبارة الفعلية:

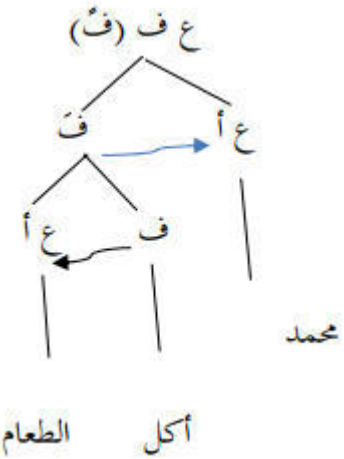

لقد بدأ تشومسكي حديثه بالقول بأنَّ الفعل والمركب أو المركبات الاسمية التي تقع مفعولا له يكوّنان وحدةً تركيبيةً سمَّاها بالمركب الفعلي، فالرَّسم الشَّجري الذي يحدّد مركبات الجملة عنده يتَّخذ شكلاً ينضم فيه الفعل إلى المفعول كما هو ظاهر تحت وحدةٍ تركيبيةٍ واحدةٍ هي المركب الفعلي تقع في أقصى يسار المشجَّر (أكل الطعام) في حين يقف المركب الاسمي الممثَّل لفاعل الجملة وحده في أقصى اليمين (محمد)[2].

ومن هذا المنطلق يواصل تشومسكي الحديث عن الأدوار المحورية مؤكداً على أنَّها تختلف من محمول لآخر فكلّ محمولٍ (الأفعال) موكولٍ إليه تحديد الأدوار المحورية **"لأخواته"** من الموضوعات، فالمحمول **فَ وع إ** محمد مكونان يرتبطان بعلاقة الأخوة، وبالتَّالي فإنه يحتاج إلى المواقع التي تندرج فيها الموضوعات

[1]- نوام تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، ص131.

[2]- المرجع نفسه، ص131.

بحسب عددها كما تؤسَّس هذه المواقع للوظائف القواعدية (**كالفاعل والمفعول**) حيث يعرَّف الأول بأنَّه العبارة الاسمية التي تحتل موقعاً هو موقع المخصص للعبارة، أما المفعول فهو العبارة الاسمية التي تحتل موقعاً هو موقع الفضلة لرأس العبارة[1].

يظهر أنَّ **النظرية المحورية** مسؤولةٌ عن الرَّبط بين المعلومات المعجميَّة لكل مادةٍ في المعجم وبين التركيب النَّحوي، وعلى توضيح التأثيرات النَّحوية للأدوار المحورية (الدَّلالية) التي ينتقيها المحمول للموضوعات التي يعيّنها، ومن ثمَّ فإنَّها تعمل على التَّفريق بين المواقع المختلفة للموضوعات في البنية النحوية، وستتضح أهمية مبادئ هذه النَّظرية ضمن نظرية العمل والربط.

2-3- نظرية الحالة الإعرابية *(Case Theory)*

من المعلوم أنَّ اللغات البشريَّة تخضع لنظامٍ خاصٍ بتحديد الحالة الإعرابية التي تظهر فيها العبارات الاسمية وكذلك تفسيرها لبعض الظواهر النَّحوية كحالات الحركة مثلا، إذ لكل لغة نمط خاص تتميَّز به عن أخواتها، أي أنَّ نظام الحالة الإعرابية جزءٌ من نحو كل لغة، وبمقتضى مبادئ النَّحو الكليّ فإنَّ اللّسانيات التَّوليدية **تقرُّ مبدأ المصفاة الإعرابية**[2] مبدأً كلياً تخضع له كلّ اللُّغات سواءً كانت أنساقها الصرفية تحقّق هذه السّمة بشكلٍ ظاهرٍ على المستوى السَّطحي كما في اللغات السامية، أم تفتقدها كما في اللغة الإنجليزية والفرنسية، وتسمى الأولى بالحالة الإعرابية الصَّرفية أمَّا الثَّانية فتعرف بالحالة الإعرابية المجرَّدة[3]، وعليه يمكن

---

[1]- ينظر، مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص114-115.

[2]- يمثّل هذا المبدأ مبدأً تفسيرياً للحالة الإعرابية التي تتَّخذها المركبات الاسمية ذات المحتوى الصوتي والتي تقضي بأن يتلقى كل مركَّب مملوء معجمياً حالة إعرابية، وإلاَّ فإنَّه سيخرق هذه المصفاة، ففي البناء للمجهول مثلاً امتصاصٌ لحالة المفعول به إذ ينقل المركّب الاسمي المفعول إلى موقع الفاعل ليأخذ حالة الرَّفع مستجيباً بذلك لما يتطلَّبه مبدأ مصفاة الحالة. ينظر، نوام تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، ص154-155. وينظر، مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص135.وينظر، مصطفى غلفان وآخرون، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص331.

[3]- في الكثير من اللُّغات يوجد ارتباطٌ ظاهرٌ بين البنية الصرفية للكلمات وعلاقاتها النَّحوية داخل الجملة كما في (اللاتينية، الألمانية، الفنلندية، العربية...) وللتوضيح فإنَّ العربية تتغيَّر أواخر الكلم فيها بناءً على علاقاتها بما يجاورها من كلمات في التركيب، بينما هناك لغاتٌ أخر لا يظهر فيها هذا الارتباط -أي بين الكلمات الصرفية وعلاقاتها النحوية- كالانجليزية مثلا التي لا تتغيَّر صيغ الأسماء فيها تبعا لكونها فواعل أو مفاعيل فالتغير فيها مقتصر على حالة الجر أو الإضافة، وعليه فمفهوم الإعراب هو سمةٌ صرفيةٌ مجردةٌ تملكها كلّ اللُّغات الطبيعية ما يعني أنَّ نظرية الإعراب مستقلةٌ عن التَّحقق الصوتي. لمزيد من التفصيل ينظر، مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليد**ية 135-136. وينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص131.

القول بأنَّ هذه النَّظرية لا تركّز على ما هو ظاهر على أواخر الكلم بقدر تركيزها على **مفهوم التَّعالق** القائم بين العبارات الاسمية في التركيب وبين العناصر الجملية الأخرى، فيظهر بذلك أنَّ مفهوم الحالة الإعرابية مفهوم مجرَّد ليس من الضروري أن يتحقَّق صوتياً أي أن تظهر في البنية السَّطحية للجملة علامة ما[1]، حيث تتَّخذ حالتها الإعرابية بناءً على هذا المبدأ، والذي ينصُّ على أنَّ حالة المفعولية منوطةٌ **بالفعل**، وحالة الرَّفع المسندة لفاعل الجملة أي للاسم المرفوع الواقع بعد الفعل يعيّنها إعراب التَّصريف بخلاف اللغة العربية التي يعيّنها الفعل؛ وإعراب التَّصريف من منظور التَّوليديين هو **عامل التطابق في الزمن والجنس والعدد**، ويتمثَّل في الزَّوائد التي تسبق الفعل (بمعنى أحرف المضارعة) والضمائر المتصلة كواو الجماعة، ويرمز له بـ "**صر**" اختصاراً للصرفة، وأحياناً يظهر كما يلي (إ/ ت)، أمَّا حالة النَّصب –الجر فتخصّص لمجرور الحرف، في حين تحدَّد حالة الإضافة للمضاف إليه[2].

وهنا يظهر أنَّ نظرية الحالة تنصُّ على أنَّ الفعل والأدوات (المقيّدات)، بالإضافة إلى المقولات الوظيفية (أو التَّطابق) تملك صلاحية التَّحكم في حالة إعراب الركن الاسمي الواقع تحت حكمها.

وتنبغي الإشارة إلى أنَّ الحالات الإعرابية التي حدَّدها تشومسكي في إطار هذه النظرية والمطبَّقة على اللُّغة الإنجليزية هي أربع حالات: **حالة المفعولية، وحالة الرَّفع، وحالة النصب – الجر، وحالة الإضافة**.

وكما في النَّحو العربي تتولى العوامل مهمَّة إسناد الحالات الإعرابية، وهي في النَّحو الكلي كما يلي: (التطابق، والفعل، والاسم، والصفة، والحرف) حيث يعمل بعض هذه العوامل بنيوياً، في حين يعمل الآخر إعراباً دلالياً (محوريا) فيكون بذلك عمل هذه المقولات بموجب علاقةٍ محوريةٍ تربطها بالمركَّب الاسمي، وهو نوعان[3]:

---

[1]– ينظر، مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص136.

[2]– ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، ص26-27.

[3]– ينظر، نوام تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، ص154-155. وينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص332. وبالنَّظر للمنجز اللساني العربي عند اللساني عبد القادر الفاسي الفهري نجده يرى أنَّ الإعراب في اللُّغة العربية ثلاثة أنواع:

- إعراب نحوي: (أو إعراب الحدود) وهو إعراب يسند إلى الفاعل أو المفعول أو مفعول الحرف بموجب عمل الصرفة (التطابق) أو الفعل أو الحرف.
- إعراب دلالي: ويسند إلى الملحقات كالظرف والتمييز، والحال، لدلالتها على هذه المعاني كما يسند إلى الموضوعات غير الحدود أو المنزوعة.

أ. **إعراب بنيوي:** وهو الإعراب الذي يأخذه المركَّب الاسمي في إطار علاقةٍ شجريةٍ، والإعراب البنيوي محكومٌ بمفهوم العمل[1] مثل الرَّفع والنَّصب (كالتَّطابق الذي يعمل الرَّفع في الفاعل، والفعل الذي يعمل حالة المفعولية في مفعوله).

ب. إعراب ملازم (دلالي): وهو الذي يلحق المركب الاسمي في إطار العلاقة الدَّلالية القائمة بين المركَّب الاسمي وعامله ويسنده الاسم، والحرف، والصّفة محورياً.

يظهر أنَّ تشومسكي يؤكّد على أنَّ لكل كلمة[2] لابدَّ لها من محلٌّ نحويٌّ، هو الرَّفع أو النَّصب أو الجرّ، تبعاً لموقعها من الإعراب، فلا تخلو كلمة من حالةٍ إعرابيةٍ، وترتبط وفقاً لذلك هذه الحالة بـ **"الوسم المحوري"** أي التعليم على الحالة (من العلامة)؛ بمعنى أنَّ العامل في الحالة يمنح الكلمة الحركة الإعرابية المناسبة أيضاً فضلاً عن الحالة الإعرابية، لذا فإنَّ العلاقة بين العمل والحالة أصبحت واضحة فـ «الحالة تتحدَّد بصورةٍ واحدةٍ تحت تأثير العمل»[3]، والعمل سبب وجود الحالة التي تستوجب ظهور الحركات الإعرابية وبهذا يكون "الوسم المحوري".

ويجدر التَّعرض لمسألة **"الجوار"** في تعيين الحالة الإعرابية بين العنصر الذي يعيّن الحالة، والعبارة الاسمية التي تُعيَّن لها الحالة، فتشترط اللُّغة الإنجليزية مثلاً أن يكون الواسم للحالة الإعرابية والموسوم بها متجاورين؛ ويعني هذا أنَّ (الفعل ومفعوله) لابدَّ أن يكونا متجاورين لكي يعيّن الأوَّل للثاني حالتَه الإعرابية، فلا تبتعد الكلمات الموسومة حالياً عن محدّدها العاملي، ذلك أنَّ الوسم المحوري لا يعرف إلاَّ بعد تحديد الدَّور المحوري للكلمة.

لذا فإنَّ **"الجوار"** مبدأ من مبادئ نظريّة الحالة الإعرابية في بعض اللُّغات ومنها الإنجليزية، في حين لا تلتزم به كل اللُّغات، فالعربية لا تلتزم بهذا المبدأ في تعيينها للحالة الإعرابية ما يستنتج أنَّه «يمكن أن يُعدَّ

- إعراب التجرد: وهو إعراب يسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات ولا ملحقات كالمبتدأ والخبر مثلا.

ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي (نماذج تحليلية جديدة)**، دار توبقال، الدار البيضاء، 1986م، ص49.

[1]- وتنبغي الإشارة إلى أنَّ مفهوم العمل-كما سيأتي التَّفصيل فيه -هو علاقةٌ بنيويةٌ محددةٌ أساسها التَّحكم المكونيّ تنشأ بين العناصر فتجعل من أحدها عاملاً في الآخر والعنصر العامل هو المتحكّم مكونياً في العنصر المعمول، ويمكن القول بأنَّ «عنصراً ما يتحكَّم مكونياً في عنصرٍ آخر حين يتفرَّع الأوَّل مباشرةً من عقدةٍ يتفرَّع منها العنصر الثاني». مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص 137.

[2]- ويخرج الضمير عن هذا القيد فلا يوسم بأيّ حالةٍ.

[3]- نوام تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، ص344.

الجوار وسيطاً ذا قيمتين فالانجليزية تختار إحدى قيمتيه وهي الالتزام بالجوار في حين تختار العربية والفرنسية قيمةً أخرى، وهي عدم الالتزام به واختيار إحدى قيمتي هذا الوسيط ...أحد الأشياء التي على مكتسب اللُّغة تعلُّمها في عملية اكتسابه لهذه اللُّغة أو تلك»[1].

وتنبغي الإشارة إلى أنَّ تعيين الحالات الإعرابية يتحقَّق على مستوى البنى الواسطة التي تتوسَّط البنية العميقة والبنية السطحية، وكل كلمة تخلو من واسمٍ لحالتها تدخل في إطار الحالات غير الجائزة، ويتم بموجب ذلك تصفيتها، فنظرية الحالة قد اختارت بناءً على أنَّها أحد المداخل التي توصف بأنَّها أكثر ضبطاً «البحث عن قيدٍ ما من قيود الإخراج التي تفرض على البنية س لتصفية ما لا يجوز من الحالات»[2].

2-4- نظرية العمل *(Goverment Theory)*

تعدُّ هذه النَّظرية من أنضج صور تطوُّر النظرية التَّوليدية التي جسَّدها تشومسكي في محاضراته في العمل والإحالة، وهي أيضاً صورةٌ من صور العقل البشري التي خضعت لها لُغات عدَّة بمعنى أنَّها قد اختُبرت في بعض اللُّغات المدروسة نسبياً، يقول تشومسكي: «يتألَّف النَّحو الكليّ من أنظمةٍ فرعيةٍ متنوّعةٍ ...، وتلعب دوراً رئيسياً على مدى هذه الأنظمة الفرعية مجموعةٌ معيَّنةٌ من المفاهيم كمفهوم المجال ... وما يرتبط به من مفهومي التَّحكم المكوني والعمل»[3].

حيث يمثّل مفهوم العمل أحد المفاهيم الأساسية في نظرية الرَّبط العاملي، والمقصود به عمل الصُّدور المعجمية (الأسماء والأفعال والصفات وحروف الجرّ) في تكملاتها، فأثر العامل لا ينتقل إلى الأجزاء الدَّاخلية للمتمّمات، والفعل لا يعمل في الحرف المصدري، ولا في الفعل الذي بعده، بل في المصدر المؤوَّل كاملاً إذ هو «علاقة تركيبية معقَّدة تقوم على مبدأين أساسيين العلوّ *dominace* والعجرات[4] *sisterbood*»[5].

---

[1]- مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، ص 146-147.

[2]- نوام تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، ص342.

[3]- المرجع نفسه، ص198.

[4]- العجرة أو (العقدة) نقطة تلاقي فرعين في الرَّسم الشَّجري لبنية العبارة وتمثّل عبارة أو مركّباً، إما اسمياً أو فعلياً أو حرفياً، فمثلاً جملة (دخلَ الرَّجلُ البيتَ) تُقرأُ كما يلي: دَخل= عقدة، الرَّجل= عقدة، والبيتُ = عقدة، وتتفرَّع كل من عقدة الرَّجل والبيت إلى عقدتين: (أل) التَّعريف والاسم بعدها.

[5]- مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص329.

يربط تشومسكي كل عنصر بالعنصر الذي يليه بواسطة علاقة التَّحكم المكوني فيكون بذلك مفهوم العمل خاضعاً له «والواقع أنَّ تشومسكي لم يلحّ على قضية العمل ...وقد قام بذلك أحد شُرَّاحه أندرو رادفورد، فقد عرَّف العمل بالنظر إلى التَّحكم المكوني على النحو التالي: تعمل **س** في **ص** إذا ما كانت **س** وإذا ما كانت فقط هي المقولة الصغرى التي تتحكَّم مكونياً في **ص**»[1].

إذاً التَّحكم البنيوي علاقةٌ بنيويةٌ يمثَّل لها شجرياً كما يلي:

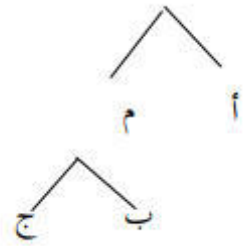

حيث تتحكم "أ"[2] مكونيا في "**م**" و"**ب**" تتحكّم مكونيا في "**ج**" لكن "**ب**" و"**ج**" لا تتحكمان مكونيا في "**أ**" ما يستنتج أن تشومسكي يربط العمل بمفهوم التحكم المكوني، فنظرية العامل وحدة رئيسية من وحدات النّحو، وتكمن أهميتها عندهم في أنها تمتد إلى كل النظريات الفرعية؛ أي أنَّ العمل مفهوم تقع عليه مسؤولية الوسم المحوري للعناصر المعجمية داخل إسقاطاتها، وعليه فإنَّ الوظائف النَّحوية والمنطقية داخل الجملة تتحدّد بناء على مفهوم العاملية.

يقول تشومسكي في المقولة العاملة: «المقولة "**أ**" تعمل في الإسقاط الأقصى سً إذا ما كانت هذه المقولة والإسقاط الأقصى يتحكم أحدهما في الآخر مكونيا، وإذا ما كانت المقولة أ تعمل في الإسقاط الأقصى سً[3] بهذا المعنى عملت –أي المقولة– حينئذ في مخصّص هذا الإسقاط وفي صدره الذي هو المقولة **س**، وهكذا يعمل الصدر أ في تكملاته، وتلك الحالة هي جوهر العمل»[4].

---

[1]– نوام تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، (هامش) ص301.

[2]– العنصر "أ" رمز يشير إلى الرؤوس المعجمية الفعل أو الحرف أو...إلخ.

[3]– الإسقاط الأقصى سً يمثل في اللغة العربية له بالجملة الكبرى التي تتضمَّن الجمل الصغرى بمعنى الجمل المركبة من جمل بسيطة، أما الإسقاط سَ يمثل للجمل البسيطة، في حين يمثّل الإسقاط س للعناصر البسيطة كالفعل والاسم والصفة والحرف...إلخ، وينبغي التنبيه إلى أنَّ هذه المصطلحات التوليدية تبقى بعيدة عن المفهوم النحوي "الجملة الكبرى والجملة الصغرى" وإنما على سبيل تقريب المفهوم فقط جازت المقابلة.

[4]– نوام تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، ص300.

ويعني هذا التَّعريف بالنسبة للُّغة العربية أنَّ الفعل يعمل في مفاعيله التي يتعدَّى إليها بنفسه ويحدّد لها حالة النصب، وأنَّ حروف الجرّ تعمل في مجروراتها وتحدّد لها حالة الجرّ، وأنَّ أسماء الفاعلين والصفات المشبهة مثلا تعمل فيما أسندت إليه وتحدّد له حالة الرَّفع، وأنَّ الأسماء المضافة تعمل فيما أضيفت إليه وتحدّد له حالة الجرّ، وذلك لأنَّ هذه المقولات المعجمية هي المقولات الصغرى المتحكّمة مكونيا في العناصر العاملة فيها[1]، ووفقا لهذه الحدود فإنّ الأفعال والحروف وأسماء الفاعلين[2] والصفات هي العوامل حقا وليست المركّبات الفعليّة والحرفيّة والاسميّة؛ إذ إنَّ أحد المبادئ الأساسيّة لنظرية حالات الإعراب يحصر العناصر المعجمية القادرة على منح حالة إعراب ما بتلك التي تنتمي للفئة البسيطة (س) كالاسم والفعل وحرف الجرّ مثلا، بينما يمنع العناصرَ الأعظميَّة (أي الركن الاسمي والركن الفعلي والركن الحرفي) وكذلك العناصر المركَّبة من فئة (سَ) من أن تمدَّ ركناً اسمياً ما بأيَّة حالة إعراب كانت.

تنبغي الإشارة إلى أنَّ **إعراب التَّصريف** هو (**الزمن + تط**) وهو عامل الرّفع لفاعل الجملة المتصرفة ذات الزمن إذا كان مؤلفاً من عنصر التطابق (تط) في النَّوع والعدد والموجهات التي ترتبط بالفعل بواسطة القواعد الفونولوجية للغة فتصيّره (أي إعراب التصريف) ذا محتوى معجمي؛ فالتَّطابق بين (الفعل والفاعل) في عناصر التَّطابق المذكورة هو عامل الرَّفع عند التوليديين حيث يشغل موقع الصَّدر في الإسقاط الجملي المؤلَّف منه ومن تكملته الفعلية، ويظهر على المستوى السطحي المادي في شكل لواحق فعليَّة، كالياء في قولنا: "الطفل يأكل الطعام".

ونخلص إلى أنَّ **نظرية العمل** قد عنيت ببيان طبيعة العلاقة التركيبية بين مكونات الجملة وكيفية حدوث التّحكم المكوني، وكذا العوامل في النحو الكلي فهي أساس النظرية النحوية حيث تركز على المستوى التركيبي البنيوي كونها تندرج ضمن أسمى غايات التوليدية التي تهدف إلى محاولة بناء نظرية تركيبية للغة.

2-5- نظرية الربط *(The Theory Of Binding)*

[1]- ينظر، نوام تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، (هامش) ص301.

[2]- كان لنظرية الحالات الإعرابية أثر في تطوير مفاهيم العمل عند التَّوليديين حيث نتج عنها توسيع فئة العوامل المعجمية ليصير الاسم عاملاً في موضعين؛ عاملا عمل الفعل: إذا جاء مشتقاً من فعله متناسباً معه لفظاً ومعنًى، فيعمل مثله تماماً، كقولنا مثلا: (زيدٌ آثمٌ قلبَهُ)، وعاملا بالإضافة كما في (كتابُ عليّ).

تمثّل نظرية الرَّبط واحدةً من أكثر النَّظريات اللسانية أهمية في اللّسانيات الحديثة بصفةٍ عامةٍ وفي الدَّرس التركيبي بصفةٍ خاصّةٍ، إذ «هي نظريَّة فرعيَّة للنحو الكليّ الذي يهتم بالمبادئ التي تحكم العلاقات الواقعة بين العناصر الإحالية ***referential*** المعتمدة على مراجعها في بيان مدلولاتها (كمتبادلات العلاقة... والضمائر الانعكاسية...) من ناحية ومراجعها الممكنة من ناحية أخرى»[1]، لذلك فإنها تسعى لفرز ظواهر التَّطابق التي توجد، أو يمكن أن توجد في اللّغات الطبيعية عن الظواهر التي لا يمكن أن توجد فيها علَّها تتوصَّل إلى نظريَّة للنَّحو الكليّ تتضمَّن المبادئ اللُّغوية الكلية فعود الضمير ومرجعه مسألة متعلّقة بالملكة اللغوية، فهي لا تتعلم ولا يتحصَّل عليها عن طريق مبادئ الاستقراء العامة أو بالقياس المستمد من التَّجربة المباشرة، إنَّما يتّم ذلك بواسطة سلسلة من الإجراءات العقلية التي تقوم بها الملكة اللغوية بالطريقة التي تمليها عليها مبادئها الثابتة، مستعينة بمعلومات تعطيها إياها خيارات المتغيرات والخصائص المعجمية الخاصة بكل لغة طبيعية[2].

وبعبارة أخرى؛ هي نظرية تعنى بالرَّوابط بين المركَّبات الاسمية، وهي روابط تتعلَّق ببعض الخصائص الدَّلالية، كالاعتماد على المرجع[3]، ومن ثمَّ العلاقة التركيبية بين الضَّمير ومفسّره، والتي تظهر على مستوى البنية السَّطحية وبهذا تكون نظرية الرَّبط قد ساهمت في تقليص دور البنية العميقة؛ فبعدما كانت البنية العميقة هي المسؤولة عن تفسير عائد الضمير أصبحت في نظرية الربط مقصاةً من هذه المهمة لتنوب عنها البنية السَّطحية التي تظهر على مستواها الضمائر وعوائدها.

وعمل هذه النَّظرية يتركَّز في مستوى البنية الوظيفيَّة، لا في مستوى آخر من مستويات النَّحو الكليّ، كونه نظرية للتمثيل النَّحوي المضمَّنة في النظرية المعجميَّة الوظيفيَّة التي اقترحها كل من بريزينن وكابلن وآخرين، وهي نظريَّة تستند إلى البنية المعجمية والبنية الوظيفيّة، ناظرةٌ فيما هو كليٌّ وما هو خاصٌّ من بين اللغات[4].

---

[1]- نوام تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، ص159-160.

[2]- المرجع نفسه، ص58.

[3]- معرفة المرجع الذي يعود إليه الضَّمير غالباً ما تكون دلاليَّة لا تركيبيَّة، لأنَّ المعنى والدَّلالة هما الفيصل فيه وهذا ما يراه التوليديون تجديداً في رؤية النَّظرية اللّسانية التَّوليدية للمعنى حيث أعادت إضافة عنصر الدَّلالة فيما بعد استدراكاً له فربطوا بعد ذلك بين العلاقات الدَّلالية والعلاقات التَّركيبية.

[4]- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج1، ص277.

إنَّ نظرية الرَّبط التي صاغها تشومسكي في مرحلة الثمانينيات تقوم على مفهوم العمل والمقولة العاملة التي تعدُّ أصغر فئةٍ تحتوي الوحدة المعمولة والعامل فيها، وفي مجالها –أي بداخل الفئة العاملة–تجد الوحدات المعجمية والضمائر والعوائد العناصر الإحالية التي تفسّرها محدَّدة علاقتها بسوابقها[1].

تتقوَّم نظرية الرَّبط على مبدأ عامٍ يمكن وسمه كالآتي «نقول بأن العنصر أ يربط العنصر ب إذا ما كان العنصر الأوَّل يتحكَّم مكونياً في العنصر ب ويشترك معه في القرينة. ويربط العنصر أ محلياً العنصر ب إذا ما كان العنصر الأوَّل يربط الثاني، ولم يكن هناك عنصرٌ آخر هو العنصر ج، على نحو يربط فيه العنصر أ العنصر ج، والعنصر ج العنصر ب»[2]، وعليه فالرّبط الإحاليّ بين عنصرين وإن كانا متباعدين قليلاً يعني أنَّ الأوَّل يتحكَّم في الثاني[3].

أمَّا عن أصناف هذه العناصر فهي ثلاثة أصناف؛ **العوائد**[4]، **والمضمرات، والتعبيرات الإحالية؛** فالعوائد هي تلك العناصر المعجمية التي تحتاج بالضرورة إلى كلمة قبلها تفسّرها وتحدّد مرجعيتها، وذلك لتحقيق التَّرابط البنيوي بين عناصرها وهي نوعان[5]:

- **عوائدٌ مليئةٌ معجميّاً**: وهي نوعان؛ الضمائر الانعكاسية: "أحمدُ يحبُ **نفسَهُ**"، وضمائر التبادل: "الأولادُ يحبُ **بعضَهم بعضاً**"؛ والملاحظ أنَّ العبارتين "نفسها" و"بعضهم بعضا" يفتقران إلى مرجعٍ يرتبطان به ويعودان عليه، ولذلك سميا بالعوائد.
- **عوائدٌ فارغةٌ**: وهي الآثار الناتجة عن تقديم المركَّب الاسمي، كما في "عمراً رأيتُ" فالضمير المستتر يعدُّ عند التوليديين عائداً فارغاً.

أمّا المضمرات في نظرية الرَّبط فهي عناصر لا يمكن أن ترتبط بسابقاتها ضمن صيغةٍ بنيويةٍ محدَّدةٍ وهي نوعان؛ **مضمراتٌ مليئةٌ معجميًّا** وتتمثَّل في (الضمائر الظاهرة المتَّصلة والمنفصلة)، **ومضمرات فارغة**

---

[1]– ينظر، شفيقة العلوي، **نظرية تشومسكي في العامل والأثر (محاولة سبرها منهجا وتطبيقا)**، ص84.

[2]– نوام تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، ص305.

[3]– ينظر، شفيقة العلوي، **نظرية تشومسكي في العامل والأثر (محاولة سبرها منهجا وتطبيقا)**، ص85.

[4]– العائد وهو ما يقابل المصطلح الأجنبي anafor وهذه الترجمة في الواقع قاصرة على تحديد المعنى الحقيقي للمفهوم التوليدي لذلك اقترح آخرون اصطلاح المحيل للخلاص من هذا التداخل.

[5]– المرجع نفسه، ص88.

وهي (مقولة فارغة مجرّدة من المحتوى الصوتي، وإن بدت في شكل الضمائر، بل هي حرّة ليس لها سابق يفسّرها في مقولتها، ويرمز لها بـ (ضم).

أمَّا التَّعبيرات الإحالية فهي العبارات التي لا تتطلَّب قرينةً أو سابقاً ترتبط به وتأخذ منه إحالتها، كأسماء الأعلام وماشبه ذلك.

المبحث الثَّاني:

الجهود التَّوليدية التَّحويلية في اللّسانيات العربيَّة

توطئة

1- إرهاصات المنجز اللساني التوليدي الغربي.

1-1- السؤال الأفلاطوني مهد العقيدة الفطرية.

1-2- تشومسكي من اللغة المجسدة إلى اللغة المبنية داخليا.

2- أصناف الكتابة التوليدية العربية.

2-1- نموذج مازن الوعر في نحو نظرية لسانية عربية.

2-1-1- البنى النّحوية الداخلية للجملة الأساسية عند مازن الوعر.

2-1-2- التراكيب الاستفهامية عند مازن الوعر – أنموذجا –

لا يمكن بأية حالٍ الانطلاق في تشريح البرنامج التشومسكي قبل الوعي بالتصورات الفكرية والقضايا النظرية التي ضبطت اللّسانيات الحديثة، وقبل النظر أيضاً في المنهج المتَّبع من قِبَل اللسانيين العرب في رصدهم للظاهرة اللغوية والتي استقيت في إطارها العام والخاص من الفلسفة العامة التي تمثّل الموروث اللساني الأصل من جهة، ومن جهة أخرى من المنهج المميَّز للتَّفكير العلمي في عصر تميَّز بتداخل الاختصاصات وتجاوزها وهو ما أفاد منه تشومسكي ليُمكَّن له في الدَّرس اللّساني الحديث. فبأيّ منهج أخذت اللّسانيات العربية تباشر مباحثها؟ وما طبيعة الأسس المنهجية التي انطلقت منها مقاربات اللّسانيات التَّوليدية العربيَّة؟

ومن الخطأ الاعتقاد أنَّ تصور العلماء للنَّشاط العلمي والمعرفة العلمية تصور واحدٌ، وهو حد يتَّفق عليه الجميع، فهناك تباينٌ بين العلماء في كيفية معالجة الظواهر وتحليلها علمياً سواءً من النَّاحية العامة للممارسة العلمية ذاتها، أو من حيث المنهجُ المتَّبع في التَّعامل مع الظواهر التي يتم رصدها[1]، لذلك تتباين المنهجية العلمية تبعاً لنتائج البحث العلمي، وما يهمنا في هذا طبيعة الأثر الذي خلَّفته العلوم الطبيعية على الجانب اللّساني من العلم، والذي يظهر جلياً في تصورات اللسانيين العرب الذين لم يخرجوا في أعمالهم اللّسانية عن أحد المنطلقين المنهجيين؛ فإمَّا أن يكون الاستقراء أو الاستنباط.

1- إرهاصات المنجز اللساني التوليدي الغربي

مبدئياً، شهد الفكر العلمي قفزاتٍ نوعيةٍ ما بين تصنيفٍ وتفسيرٍ، يثمّن الأوَّل **التصور البيكوني** نسبةً إلى الفيلسوف **فرنسيس بيكون *Francis Bacon (1561-1626)*** أحد أقطاب التَّصور التَّجريبي في المعرفة العلمية والذي أثَّر في التَّوجه اللّساني البنوي؛ حيث ترى هذه النَّزعة في الممارسة العلمية المنضوية على الاستقراء العلميّ المنهجَ الصَّحيح في التَّعامل مع الظواهر بعيداً عن أيّ رؤى ميتافيزيقيةٍ بتوسيل جملة من المفاهيم الأساس (الملاحظة، والتجربة، والاستقراء).

ولعلَّ هذه المبادئ قد علت الفكر اللّساني بدايةً مع بنوية دي سوسير التي رفضت كل تصور فلسفي مستدلة على موقفها بالمنهج الآني(الوصفي)، والآنية كمصطلح نجدها أدلَّ على القصد كونه يستهدف اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها إذ يسعى لتكريس مفهوم الدّراسة الآنية، يظهر ذلك في قول **روبير مارتان** «أوَّل أعمال اللّساني المعاينة والوصف، ولما كان ما يدرسه شيئاً من أشياء الكون يوجد قبل التَّصدي لفحصه، فإنَّ

[1]- ينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص 13.

هذا الشيء قابلٌ بمقتضى طبيعته لمعالجة اختبارية، لذا سنتساءل عن كيفية الوصف؟ ... يجب ليكون الوصف وصفاً متماسكاً أن يخضع لمنطق يهيكله، ومجمل القول إنَّ ثلاثة جوانب تعرض على تفكيرنا:

- ما هي الأشياء التي نجمعها؟
- ماهي إجراءات وصفها؟
- ما هي الهياكل الكفيلة بتنظيم وصفها؟»[1].

وإجمالاً، فقد ظلَّ هذا المفهوم حيّا في لسانيات دي سوسير وتبعه في ذلك عديد اللّسانين الذين ما فتئوا ينادون بالدراسة الآنية المحايثة للُّغة، إذ تبنَّت الاتجاهات اللّسانية الأسلوب البيكوني في دراسة اللغة الإنسانية وهو المتقوم على المنهج الاستقرائي الذي كان سمة المعرفة العلمية آنذاك بدءاً بالملاحظة وانتهاءً بالقوانين الكلية.

وبالمقابل يقف **الأساس الغاليلي** كأسلوبٍ علمي مقابلٍ للأوَّل إذ يُتجوَّز فيه في المعطيات اللُّغوية لاعتبارات إبستمولوجيةٍ ومنهجيةٍ ومعرفيةٍ في مقابل الاهتمام المتزايد بالعمق التَّفسيري، هذا الطَّرح كان له توجه لساني مؤيد له هو توجه **اللسانيات التَّوليدية** والذي أعلى من شأنه ودافع عنه.

ويقصد بالأسلوب العلمي مجموع القناعات القائمة على تصور العلم بأنَّه مجموعةٌ من الممارسات الخاصة تحكمها مبادئٌ عامةٌ تمَّ الاتفاق عليها بشكل ضمني[2]، فالأساس الغاليلي يمثّل تحوُّل اهتمام العالم من العناية بتغطية المواد والمعطيات إلى العناية بعمق التَّفسير، وإفراز مفهوم دالّ للُّغة يصبح موضوع بحثٍ عقلانيّ يبنى على أساس تجريدي، فالنَّجاح الكبير الذي حقَّقته العلوم الطبيعية الحديثة يرجع إلى متابعة البحث عن المبادئ التَّفسيرية التي تنفُذ إلى عمق الظَّواهر عازفةً عن تناول الظواهر[3].

---

[1]- روبير مارتان، **مدخل لفهم اللسانيات**، تر: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية المتحدة، بيروت، ط1، 2007م، ص27. وينظر، النسخة الأصلية،

R.Martin, comprendre la linguistique, Epistémologie élémentaire d'une discipline, presses de France, 2002, p19.

[2]- ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2012م، ص237.

[3]- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج1، ص 23.

لذلك سعى الخطاب العلمي ذو الأساس الغاليلي إلى تقديم نفسه على أنَّه بنيةٌ تفسيرية هدفها تفسير الظَّواهر عن طريق بناء أجهزةٍ استنتاجيةٍ تقوم على الافتراض والاستنباط[1]، أو على نظام أكسيومي يخضع لمبدأ النّسبية والاحتمال[2]، لذا اتَّخذت لسانيات ما بعد البنيوية (خاصة اللّسانيات التَّوليدية التَّحويلية مع تشومسكي) من هذا الأسلوب العلمي أساساً لأعمالها إذ تشبَّع التَّوجه العقلاني بمناهج الطبعيين الغاليليين بسبب ما لاحظه روادها من عدم إيلاء هذا الأسلوب أيَّة أهمية للمعطيات إلاَّ باعتبارها وقائع تقوم على مبادئ أو على بنيات خفية[3] تكتسي أهميَّة معرفية ما، ومن عدم احتفائهم بما يلاحظ والحكم بمحدوديته قصد تبرير اللجوء إلى التَّفسير والتَّنبؤ عن طريق الافتراض وبناء النماذج[4].

فالنهضة اللّسانية في بعدها السوسيري كانت تهتم بوصف الأحداث وضبطها ليكون من العبث المطلق البحث في التَّفسير في النَّظرية اللّسانية العادية، وهو ما انقلب بعد ذلك لتنتقل صفة العلمية التي كانت ترتكز على ملاحظة الوقائع مع فردينان دي سوسير[5] إلى البحث في القدرة على التَّفسير مع نوام تشومسكي.

كان هذا التَّصور المعرفي في اللّسانيات التَّصنيفية متساوقاً مع الحقبة العلمية آنذاك إذ بحلول النّصف الثّاني من القرن العشرين بدأت نظرية العلم تكشف عن منطلقاتٍ جديدةٍ في المجالات العلمية والمعرفية، وأسفر عن نتائج بحوث العلماء في العلوم الدقيقة إعادةُ النَّظر في التَّصورات الكبرى التي تحكم النَّظريات اللّسانية ليعاد بناء الأسئلة في ضوء مخرجات المنطق العلمي فيستحيل المفروض مرفوضاً، حيث جعل أنصار

---

[1]- والاستنباط مفهوم متعلّق بالفرض، فتطوُّر العلوم بات مرهوناً بوضع فرضياتٍ كليَّة وشاملةٍ، فهو ذلك التَّصور المنهجيّ الذي يعتمد النَّسق المنطقي للمعرفة في العلوم الطبيعية؛ أي أنَّه منهجٌ رياضيٌ تعتمد فيه البديهيات المنطقية.

[2]- ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص 297.

[3]- لقد باتت الخصيصة الجوهرية للُّغة كونها "لا متناهياً لا تناهياً خفياً" هذه الخاصية المتفرّدة أدهشت غاليلي الذي كان يعتبر أنَّ اكتشاف وسيلة توصل لكل شخص الأفكار الأكثر سريةً بواسطة أربعةٍ وعشرين حرفاً هو أكبر اختراعٍ عرفته البشرية، ممَّا جعل نجاح سائر الاختراعات يعتمد على اللامتناهي الخفيّ للّسان الذي تسجّله تلك الحروف، بعد ذلك ببضع سنواتٍ اندهش نحاة بور رويال بتركيب ما لانهاية من الكلمات انطلاقاً من خمسةٍ وعشرين أو ثلاثين صوتاً، وتلك الكلمات تسمح لنا بأن نبوح للآخرين بكل ما نتصوره .ينظر، صابر الحباشة، **اللغة والمعرفة رؤية جديدة**، دار صفحات، دمشق، 2008م، ص67-68.

[4]- ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية**، ص246.

[5]- *«la linguistique est l'étude scientifique du langage humain. une étude est dite scientifique lorsqu'elle se fonde sur l'observation des faits et s'abstient de proposer un choix parmi ces faits au nom de certains principes esthétique ou moraux, scientifique s'oppose donc à prescriptif». voir : André Martinet, **éléments de linguistique générale**, armand colin, quatriéme édition, deuxiéme tirage ,Paris, 1989,p 06.*

العلم الطبيعي ومنطق البحث العلمي من التّفسير مقدّمة المعايير للحكم على القيمة العلمية للنّظرية، فمنظومة الظّواهر اللغوية عند تشومسكي محمولةٌ على منظومة الظّواهر الطّبيعية مع فارق في التّحليل «ليأخذ العلم [نتيجة لذلك] بعداً جديداً حين يُنظر إليه باعتباره نوعاً من المحاكاة ***simulation*** أي أنَّ معرفة ظاهرة معيَّنة معرفةً علميةً تعني القدرة على محاكاتها بإعادة بنائها بناءً مادياً محسوسًا أو بناءً رمزياً استدلالياً»[1].

ففي نظر تشومسكي لا يختلف منهج اللساني عن منهج الفيزيائي أو الفلكي حيث يشبه موضوع البحث في اللغة العلبة السوداء التي نعرف عنها فقط ما تستقبله المواد الأوليَّة التي في دخْلِها، والمواد النّهائية التي تقدّمها في خرجها إذ يستحيل تفكيك العلبة السوداء بمختلف أحجامها وقدراتها دون تفكيك آليات اشتغالها، لذلك يكون بناء صورة للموضوع المسلك الوحيد للبحث فيها، بمعنى تقديم افتراض يتعلَّق بالبنية المحتملة وتحقيقها عن طريق آلةٍ منطقيةٍ قادرةٍ على معالجة أيّ مادةٍ بنفس الطَّريقة التي تقوم بها العلبة السوداء، إنَّ الأسلوب القائم على الانطلاق من الفرضيات قصد الوصول إلى فرضيات ذات قدرة تفسيريَّة تستوعب ما هو قائمٌ وما يمكن أن يقوم هو نفسه الأسلوب الذي تحطم في أعمال التوليديين والذي تمَّت صياغته بشكل جيّد على يد كارل بوبر ***(karl poper)*** ليتحدَّد به نمو المعرفة العلمية، ويمكن إجمال هذا التَّصور في: تبني النَّماذج عن طريق التَّخمين والافتراض، واختبار النَّماذج عن طريق البحث عمَّا يمكن أن يفنّدها، و اعتماد التَّعديل والتَّحوير بإمكانية التَّخلي عن النَّماذج إمَّا كلياً أو جزئياً للحصول على نماذج جديدةٍ أو متطورةٍ[2].

إذ إنَّ دراسة جهاز الملكة بدءًا من حالته الأولى وانتهاءً بحالته القارة تتقاطع مع الدّراسة الفلكية، فنحن نقوم بملاحظة ما يقوله وما يفعله الناس وكيف يتصرفون ويستجيبون محاولين استخلاص بعض المعطيات التي تدعم فرضية وجود آلياتٍ مضمرة تقف خلف الإبداع اللغويّ والتي تقودنا إلى بناء نظرية لهذه الآليات تكون أكثر عمقاً ودلالةً[3]، فالقناعة الفلسفية التي تبناها الاتجاه العقلي تعزّزها القناعة العلمية في العصر الحديث بشأن بناء النماذج من خلال المحاكاة، إذ لما كانت علوم الضَّبط الآلي تستدعي تحليل بنيتها

[1]- مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص 211.

[2]- ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص242-247. ينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص211.

[3]- ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص247.

الداخلية وآليات اشتغالها لمعرفة بعض الظواهر المستعصية على الملاحظة، كانت علوم اللغة بما في ذلك اللغة موضوعاً للدراسة غير قابلٍ للملاحظة المباشرة.

وبالنسبة لتشومسكي فإنَّ تجاوز التَّصور التَّصنيفي للممارسة العلمية، والعبور نحو التَّصور التَّفسيري يفرض منهجاً جديداً في البحث وأسلوباً مبتكراً في التَّعاطي مع اللغة، فكما أنَّ العالم لا يغطي كلَّ المعطيات الطبيعية فإنَّ اللغة لا تغطّي هي الأخرى جلَّ الظَّواهر، لذلك لجأ إلى **الأَمْثَلةِ** والتي تساعد على فهم المبادئ المجرَّدة التي تكتنف الظَّواهر المعقدة[1]، حيث أبان تاريخ العلوم أنَّ النَّظريات العلمية الكبرى ما كانت لتفرض نماذجها لو أنها اعتدَّت بالتَّأويلات الحسيَّة العادية أي بمعطيات الملاحظة المباشرة فعلى الباحث أن يتسامح بأن تظلَّ بعض الظواهر دون تفسير[2].

وقد تمكَّن تشومسكي بفضل الأسلوب الغاليلي من إنقاذ مجموعة من الفرضيات المهدَّدة، وهو أسلوبٌ شائعٌ في فلسفة العلوم المعاصرة، لأنَّ المعطيات التَّجريبية لا يمكن أن تزوّد العالم بالمبادئ والقوانين التَّفسيرية لذلك يتعيَّن عليه تأويل المعطيات التَّجريبية وإعادة صياغتها في إطار نظري يمكن تطويره[3]، فبناء النَّماذج الافتراضية بناء على أسس منطقية (مقدمات، براهين) وليس على أسس تجريبية كان هو السّمة المميّزة لهذه الممارسة ما أفضى إلى تنوّع النَّماذج التَّوليدية، وهكذا خضعت النَّظرية اللّسانية الحديثة إلى التَّحقيب بحيث تتطابق مراحلها مع عدد من النَّماذج التي عرفتها.

1-1- السؤال الأفلاطوني مهد العقيدة الفطرية

يفتتح علي حرب سجاله المعرفي من سابقة النَّاطق الفطري إلى لاحقة الفاعل اللغوي، فتفسير اللغة البشرية في اللّسانيات التَّوليدية قد خضع للفروض الأوليَّة التي اقترحها تشومسكي إبَّان بنائه للنَّظرية اللّسانية، ولعلَّ من أبرز الفروض المعوَّل عليها لتحقيق الكفاية التَّفسيرية ما أسماه **بالملكة الفطرية** التي تفرض استقلالاً مطلقاً عن العالم الخارجي، وهذا الاستقلال هو ما خوَّلها أن تُكوّن نسقاً صورياً مجرَّداً، إنَّها القدرة على الفهم والإنتاج والتَّوليد والتَّحويل «فهي توليديةٌ، بمعنى أنَّها تتيح لنا أن نفهم كيف يكون بالإمكان استخدام وسائل متناهيةٍ بصورةٍ غير متناهيةٍ، أي إنتاج تعابير سويَّة وحرَّة بصورة متواصلةٍ ومتجدّدةٍ إلى ما لانهاية له. وهي

[1]- ينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص214.

[2]- المرجع نفسه، ص247.

[3]- المرجع نفسه، ص214.

تحويلية، بمعنى أنَّ مبنى النَّشاط اللُّغوي هو "الفرق" الحاصل بين نظامين أو مستويين من المعلومات والإجراءات، الأمر الذي يجعل هذا النَّشاط عبارة عن ترجمةٍ أو تحويلٍ، عبر قواعد وآليات تشتغل بين الملكة والقدرة أو بين الكفاءة والأداء، أو بين المعرفة والعمل، أو بين البنى العميقة والبنى السَّطحية، أو بين المبادئ العامة والثَّابتة وبين الاستعمالات الخاصة والمتغيّرة»[1].

وفق هذا التَّصور **رفض التَّوليديون التَّوجه المراسي** الذي يطالب باستحضار التَّجربة والملاحظة في دراسة الظَّواهر اللغوية وعزا إلى العقل تفسير وقائع العالم ومعطيات اللغة، ما سيفرض لاحقاً على مستويات الدّراسة اللّسانية إعادة صياغة وبناء جديدة.

إنَّ ما دفع تشومسكي إلى هذه الاستدلالات وجود قاعدة فلسفية صلبة يسند إليها مقود الاستئناس إذ لم تكن تلكم المفاهيم من قبيل **"النسق الوراثي"** و**"الكليات النحوية"** سوى انعكاسا مشرعنا لنظرية **أفلاطون** في المثل، فالإنسان في تصور أفلاطون لا يكتسب معارف جديدة إنما يعيد اكتشاف معارف معطاة قبلا لأن طبيعة المعرفة قبلية حيث تضع المقاربة الأفلاطونية قاعدة التفسير على أساس الفكر لا على أساس بنية العالم كما هي في التقليد الأرسطي[2] لذا فقدرتنا المعرفية محدّدة بطرق الفهم والإدراك ومعرفتنا الفعلية تابعة لتجارب خاصة تثير جزءا من النظام الثاوي في فكرنا وإذا كانت المعرفة كذلك فهي فطرية[3]، **فمفهوم الفطرية** لذلك مفهوم فلسفي الأصل دخل العلوم السلوكية وهاجر الى العلوم المعرفية، ويقصد به أن الكائنات الإنسانية

---

[1]- علي حرب، **أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2001م، ص 72.

[2]- تتقوَّم نظرية أرسطو على أساس من منظور بنية العالم، فإذا كانت المخلوقات البشرية قد تمكَّنت من معرفة الكم الهائل مما يعرفونه، رغم اتصالها المحدود بالعالم فإنَّ العالم *مُبنيَن structurè* بطريقة تمكّن الفكر الإنساني من إدراك هذه البنية انطلاقاً من حالات فرديةٍ إلى النوَّع، ثم الجنس لتصل إلى تعميمات أكبر، بهذه الطريقة يتأتَّى إدراك الكليات انطلاقاً من الجزيئات، والانطلاق من الخاص إلى العام، ومن الجزئي إلى الكلي يمثّل جوهر الموقف الأرسطي من السُّؤال الأفلاطوني، فأساس المعرفة السابق على الوجود ضرورة قبلية للتَّعلم، وهكذا يمكن أن تتخيل أنَّه وبموجب فرضية ميتافيزيقية قوية بأنَّ الفكر الإنساني مكوَّنٌ بطريقة يستطيع معها الوصول إلى نظامٍ واسعٍ من المعارف. ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، ص 19.

و *Chomsky (1968) Le language et la pemsée , traduire de l'anglais par Louis – jean calvet et claude bourgeois, edition petite Bibliotheque payot ,p 11.*

[3]- ينظر، محمد الطيب بنكيران، **الخلفية الفلسفية في النظرية التوليدية**، عالم الفكر، الكويت، مج 25، ع3، 1997م، ص 46-47.

يجب أن تتحدّد أحيائيا في مجموعها بميولات تؤثر في قدرتنا على تعلم وإنتاج اللغة، وأن القدرة اللغوية لها أساس أحيائي[1].

إن أول شيء يتبادر إلى الذهن ابتداء طبيعة الملكة اللغوية وماهيتها في النظرية اللسانية الحديثة حيث برزت بصورة جلية جدا على أنها جزء لا يتجزأ من مشروع عام يخرج عن نسق اللغة ليرتبط ببنية الدماغ البشري جاء هذا على لسان صاحبها يقول: «تنظر اللسانيات الإحيائية إلى الملكة اللغوية بوصفها عضوا من أعضاء الجسد على شاكلة أعضاء معرفية أخرى، وبتبنيها هذا التصور نتوقع أن نجد ثلاثة عوامل تتفاعل في تحديد اللغات الداخلية التي يتم الوصول إليها: التجهيز الوراثي(موضوع النحو الكلي) والتجربة والمبادئ المستقلة عن اللغة أو الجهاز العضوي»[2].

من هنا فإنَّ تشومسكي يعود في تفسيره للواقعة اللغوية إلى أفلاطون بالذات متَّخذاً منه أنموذجا لبناء نحوه التَّوليدي معتبراً أنَّ النَّاطق بلغة من اللغات لا يتعلَّمها إلاَّ لأنَّه يتمثَّل أساساً ومن غير وعي نظاماً إدراكياً يسمح له ببناء جمل صحيحة أو استخدام تعابير حرَّة لم يسبق له سماعها، وكما أنَّ المعرفة عند أفلاطون هي تذكر لما كانت النفس تعرفه مسبقاً في عالم المثُل، كذلك شأن اللغة عند تشومسكي، فالطفل بعدّه تمثيلاً للإنسان لا يتعلَّم من الألفاظ والمفردات إلا ما يتوافق مع قائمة التَّصورات والمفاهيم الموجودة لديه في العقل أو في الدماغ بصورةٍ سابقةٍ على وجود اللغة نفسها.

فمنذ أفلاطون تقرَّر أنَّ المعرفة موجودةٌ بكيفيةٍ قبليةٍ في الذّهن البشري بالقوة، وأنَّ الذي تفعله التَّجربة ليس سوى إيقاظ هذه المعرفة من كمونها[3]، فطبيعة المعرفة المسلَّم بها من لدن العقلانيين عامةً والديكارتيين خاصةً، إنَّما هي التي تكون مستمدة من الحقائق الثَّابتة والتي لا تثير أيَّ تناقضٍ أو غير قابلةٍ للتَّفسير، حيث دافعت فلسفة ديكارت عن الفطرية، أو فكرة أنَّ الأشياء في العالم الواقعي معروفةٌ وأنَّ مصدرها أفكارٌ فطريةٌ أو بنيات تصورية لا يمكن الوصول إليها بحواسنا أو خيالاتنا وليست معمَّمةً بواسطة الاستنتاج، بل تحتاج

---

[1]- *Brighton, h.kirty , s ,and smith, k , 2005, cultural selection for learnability : three principles underlying the vieu that language adapts to be learnable . Pre final draft in tallerman m.ed , language origins : prespectives on evolution , chapter 13 oxford university press.*

[2]- نعوم تشومسكي، **ثلاثة عوامل في تصميم اللغة، (ضمن كتاب اللغة وتصميمها)**، تر: محمد غاليم، ومحمد الرحالي وعبد المجيد جحفة، دار توبقال، المغرب، ط1، 2007م، ص41.

[3]- ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص174.

لأن تؤكد تجريبياً وهي أفكار فطرية وبنيات تصورية موجودة في الذهن تمثل خصائص إنسانية موروثة واعتبارها كلية لا يمنع تجريبها من خلال المعطيات[1].

وعليه، ففرضية الفطرية بهذا المعنى مقاربةٌ لفهم مصدر المعرفة وتصوُّر ديكارت يمكن أن يوصف بأنَّه داخلي، بمعنى أنَّ بعض الحقائق العقلية يمكن أن تعدَّ غير واعيةٍ، ويمكن الوصول إليها عبر التَّفتيش عنها داخلياً وهي غير متعلّمة وتوجد في الدّماغ بالطبيعة وهي ضرورية لتأويل التَّجربة وتعلُّم اللغة[2]، وبما أنَّ اللُّغة جزءٌ من هذه المحسوسات جعل تشومسكي تمثيلاتها العقليَّة موضوعاً للدّراسة ليؤول التَّمثيل العقلي للموضوع هو نفسه الموضوع القابل للبحث[3].

وسواء أكانت هذه "الفطرية اللُّغوية" هي المعيار الوحيد لإنسانية الكائن البشري أم أنَّ هناك ظواهرٌ فطريةٌ أخرى تميّز الإنسان عن غيره من الكائنات، فإنَّ الأمر لا يجانب التَّأكيد على أهمية العقلانية ودورها الإيجابي في فهم طبيعة المعرفة عند الإنسان وبنيته الإدراكية والتي تعدُّ البنية اللغوية أحد أجزائها.

فكان بذلك التَّوجه اللّساني الحديث على وعي تام بأنَّ الإشكال اللغوي لا يجد مقاربته إلَّا في كون الإنسان وقدرته على معرفة ما يسمى بالظاهرة العقلية ***mental phénomène*** وتحديد ماهيتها من جهة إحداث الفعل الكلامي المرتبط قطعاً بعوامل داخليةٍ تنأى عن أيّ شيء خارجي عكفت على وصفه المناهج اللّسانية السَّابقة بإيعازٍ من المذهب الآلي الحتمي.

وعليه، فإنَّ المعرفة الفطرية التي تهيأت لتشومسكي في الفلسفة الأولى كانت المهاد الذي استلم قضية تفسير الحدث اللغوي في اللغات البشرية لـ «تنفتح نظريته التَّوليدية على ضربين من القراءة: الأولى تقرأ ماهية اللغة من خلال مقولات الطبيعة والدماغ أو الذاكرة والوراثة أو الآلة والضرورة، أما الثَّانية فهي تحاول تفسير النَّشاط اللغوي من خلال مفاهيم العقل والثقافة والحرية أو الإبداع»[4].

---

[1]- ينظر، رشيدة العلوي كمال، **النحو التوليدي (بعض الأسس النظرية والمنهجية)**، ص77.

[2]- المرجع نفسه، ص 78.

[3]- ينظر، عبد الغاني قبايلي، **أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية التفسيرية عينة**، رسالة دكتوراه، إشراف: أ.د عز الدين صحراوي، جامعة باتنة1، الجزائر، كلية الأدب العربي والفنون، 2017م، ص 156.

[4]- علي حرب، **أصنام وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)**، ص 73.

وهكذا فالجديد الذي جاء به تشومسكي هو عد اللغة شيئاً داخلياً إذ صرفت أكثر الجهود الفلسفية اهتمامها إلى اللغة بوصفها كياناً عاماً لا يملك الأفراد إلاَّ معرفةً جزئيةً به، وتنشغل وجهة النظر هذه بالعلاقة بين اللغة والواقع الخارجي، أي بالعلاقة بين الكلمة والعالم التي تعد أساساً للنَّظريات النَّموذجية لعلم الدَّلالة الإحالي، وتدافع اللّسانيات التَّوليدية بتوسع في معارضتها لهذه التقاليد وتستدل على تصوراتها بسلسلة من التَّحليلات اللغوية التي تبلغ مستوى عالياً من التَّخيل عن وجهة النَّظر التي تقول: إنَّ معرفة اللغة فردية وداخلية في الذهن والدماغ البشري، ويترتَّب عن هذا أنَّ الدّراسة الحقيقية يجب أن توجّه اهتمامها إلى هذه البنية الذّهنية، وهي وحدةٌ نظريةٌ يسميها بالمصطلح الجديد "اللغة–د"[1] التي تكون به اللغة الصينية (بوصفها اللغة التي يتكلمها الناس في هونغ كونغ وبكين أو الإنجليزية كما استعملها شكسبير) ليست مجالاً صالحاً لأن نصوغ عنها نظريات علمية متماسكة[2].

والملاحظ أن اللغة من هذا المنظور العلمي الحديث باتت ضمن تصوُّره خاضعةً لجملةٍ من المبادئ الثَّابتة والكلية، تحرسها مفاهيم خارجةٌ عن نطاقها من حيث موضوعُ النَّظرية اللّسانية؛ أي اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها حيث صيَّرها تشومسكي بقدرته على الاستنتاج المعرفي والصّياغة الحديثة المنطقية «كحارس لأفكاره فقد كان هاجسه الدَّائم الدّفاع عن عقيدته الفطرية حول الكليات النَّحوية الوراثية، معتبراً أنَّ البيئة والتَّجربة والمهارة، كلها ليست سوى قادح»[3]، فلا معرفة إذاً تتحصل من طريق المعطيات التَّجريبية، ولا أحقيَّة وجودٍ لأي تصور لساني خارج النَّسق النَّظري الصوري المجرد.

وبرغم ما يبدو من تعلُّقه هذا بفكرة **"الكلية" و"الفطرية"** كما جاءت عند الفلاسفة العقلانيين القدماء إلا أنَّه يسعى إلى صبغ أفكاره بالعلمية المطلقة بما يستعيره من مفاهيم بيولوجية، ونتائج نفسية وحقائق كونية وباختصارٍ مفهومي فإنَّ صاحب هذه النَّظرية بمشروعه اللّساني قد سعى إلى التَّماشي مع أقوال الفلاسفة بما يتوافق وانفتاح الأنساق العلمية.

---

[1]– يشير بهذا المصطلح إلى ما تتَّصف به نظريته اللّسانية كونها داخليةً، فرديةً، مفهوميةً، والملاحظ أنَّ الكلمات الثَّلاث أي ***individual, internal, intetional,*** تبدأ كلها بحرف I لذلك استعمل هذا الحرف في الدَّلالة عليها جميعاً أمَّا في العربية فالكلمات النَّظيرة تبدأ بحروف مختلفة لذلك سيستعمل الحرف "د" الذي تبدأ به كلمة "داخلية" في العربية للدَّلالة على ما يقصده تشومسكي من الكلمات الثلاث. ينظر، نعوم تشومسكي، **آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ص 78.

[2]– ينظر، نعوم تشومسكي، **آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ص 62.

[3]– علي حرب، **أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)**، ص74.

وهكذا، فبقدر ما كانت اللّسانيات البنيوية تطمح إلى الانعتاق من الماضي بكل أشكاله، بقدر ما ظلّت اللّسانيات التّوليدية تسعى إلى ربط الحاضر بالماضي وجعله امتداداً له[1]، الأمر الذي جعل تشومسكي مشدوداً بفكره إلى الوراء، ولذا فهو يبدو في نظريته حول النحو الكلي تقليدياً قياساً على ديكارت ذلك أنَّ الإنجاز الديكارتي لا يتمثَّل في القول بوجود أفكارٍ فطرية، بل في القول (أنا أفكر إذا أنا أكون) ومؤدى هذا القول خروج الإنسان من عجزه ومفعوليته أو مخلوقيته لممارسة وجوده على سبيل الاستقلال والفعالية والحضور عبر نتاجات الفكر وإبداعاته، في حين إنَّ تشومسكي قد جعل الإنسان أسيراً لطبيعته باختزاله مفهوم التّوليد وجانب الإبداع في اللغة إلى مجرَّدٍ إجراءٍ حسابي كامن في غياهب العقل، من هنا كان تعامله مع اللغة والمعرفة والعقلانية بوصفها معطياتٍ عضويةٍ وراثيةٍ، أي بوصفها فقط ما نرثه أو نتذكَّره تبعاً لنظام الطَّبيعة وآلياتها لا بوصفها ما نقوم باكتسابه وتحصيله أو بصنعه وإنجازه[2].

إذن، يتعيَّن في هذا المستوى من الطَّرح رصد الممارسة العلمية للساني وهو يتعامل مع نسقه النَّظري الجديد، ولا يتحقَّق ذلك إلاَّ بالنَّظر في طبيعة العلاقة بين المقدّمة الأوليَّة التي فرغت من تقديمها التّوليدية سابقاً وبين موضوع النَّظرية اللّسانية الذي يفترض فيه أن يكون لغوياً.

1-2- تشومسكي من اللغة المجسدة (المسموعة) إلى اللغة المبنية داخليا

كانت الثورتان الكوبرنيكية والداروينية إيديولوجيتين على قدر ما غيَّرت كلتاهما من نظرة الإنسان إلى موضعه في الكون، ومن الواضح أنَّهما كانتا علميتين على قدر ما أطاحت كل منهما بنظرية علمية سائدةٍ، نظرية فلكية سائدة ونظرية بيولوجية سائدة هي الأخرى[3]، فلم يكن بذلك المشهد العلمي آنذاك خِلوا من مفهوم الانقلاب الثَّوري، وعموماً فالنظرية اللّسانية قد عرفت هي الأخرى هذا الانقلاب على المستوى المنهجي ابتداءً وأعقبه مباشرةً المستوى العلمي إذ يبدو أنَّ الثقل الأيديولوجي[4] للنَّظرية التّوليدية التّحويلية كان جسيماً

---

[1]- ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص184.

[2]- ينظر، علي حرب، **أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)**، ص74.

[3]- ينظر، كارل بوبر، **أسطورة الإطار في دفاع عن العلم والعقلانية**، تر: يمنى طريف الخولي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001م، ص53.

[4]- يستعمل **كارل بوبر *karl poper*** مصطلح **''الأيديولوجية''** للدَّلالة على أي نظرية، أو عقيدة، أو رؤية غير علمية للعالم ثبت أنَّها جذابة وتشغل الناس، بمن فيهم العلماء، إذ تتفاوت طبيعة الأيديولوجيا بين نافعة ومدمرة، لذا عقد بوبر أمثلة تبين ضرورة التَّمييز بين الثورة العلمية بمعنى أن تطيح نظرية بنظرية راسخة إطاحة عقلانية، وبين كل عمليات التَّحصين الاجتماعي أو ربما القبول الاجتماعي للأيديولوجيات بما فيها إيديولوجيات تتضمن بعض النتائج العلمية.

وذلك لكونه حدث على طرف نقيض من الاعتقاد السائد المبني على الاختبار والتَّجريب ليؤسَّس من بعد ذلك للعقلانية الموضوعية التي غيَّرت موضع الإنسان من فاعل للغة إلى ناطقٍ بها، ومن ثمَّ إلى مستوى أعلى في التَّجريد، إلى متكلم مستمع مثالي.

إنَّ طبيعة هذا التَّصور خلقت عديد الأسئلة التي هيأ لها هذا التَّوجه إجابات تحاول أن تكون مقنعةً إلى حد ما، إذ زعمت العقلانية بأنَّ لعلم اللغة القدرة على الإسهام الحقيقي في دراسة طبيعة العقل البشري انطلاقاً من اللغة، فعلاقة تشومسكي باللغة انبثقت بالأساس من تصوره لمنتج اللغة، فالإنسان يختلف في تصوره عن ذلك التَّوصيف الذي حدَّدته الفلسفات التَّجريبية بأنَّه مجرد آلةٍ ناطقةٍ، فبهذا المعنى تكون اللغة شأنها «شأن الأفعال والقرارات التي تصدر عن الإنسان، والتي يُظن أنَّها نتيجة الاختبار أو وليدة الإرادة الحرة، إنَّما هي أمور قد تحددت سلفاً بأحداث وظواهر أخرى، وإنَّها جميعاً تخضع لقوانين نسبية ومن ثم فإنَّ ما نسميه الحرية أو الاختبار إنَّما هو وهمٌ وخداعٌ للنفس»[1].

وبالجملة، فقد حوَّل تشومسكي مجال البحث الألسني أو بمعنى أصح (الموضوع الذي تصفه النظرية)، فبعد أن كانت تصف اللغة انتقلت إلى وصف الحدس اللغوي وفق مبدأ تصوري مركزي أسَّس عليه نظريته اللّسانية، إنَّها الإبداعية التي غيبت مع السلوكية منذ زمن، فالقول بالإبداعية اللغوي ***créativité linguistique*** هو تسليم بالإمكانيات والقدرات الخلاقة التي تختزل في ذات، هي ذات المتكلم والتي «تجعله في كلّ وقتٍ وحينٍ قادرٍ على إنتاج وتأويل مالا حصر له من الجمل اللغوية الجديدة، إنَّ كل جملة يصدرها المتكلم أو يفهمها هي بالفعل جملة جديدة لأنَّه يخلقها في سياقٍ تواصلي جديدٍ»[2]، فالشَّيء العجيب والمدهش في نظر العقلانيين آلية الخلق اللغوي اللامتناهي، من هذا المنطلق يكون التَّحليل اللُّغوي في حل من المقولات أو الأقوال، وفي استرفاد لكل ما يتَّصل بالشَّرح والتَّعليل للعمليات الذّهنية التي تُمكّن الإنسان أن يصنع وضع كلامه[3].

وعليه فقد تحدَّد موضوع النَّظرية اللّسانية بأنَّه "**بحث عن متكلم مستمع مثالي**" إذ لم يزد ردُّه على الفلسفة التَّجريبية أن ابتكر مفاهيم تعدّ شبكةً مصطلحيةً من قبيل الحالة الأولية للملكة اللغوية، والبنية الأصلية،

---

[1]- جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1985م، ص234.

[2]- مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج ماقبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص31.

[3]- ينظر، مازن الوعر، **النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحويلية (محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي)**، مجلة اللسانيات، الجزائر، ع02 ،1982م، ص25.

كثوابت تنوب عن مفاهيم الحرية والإدارة[1]، فالإنسان وفق المنظور العقلي قد زُود بعدَّة ملكات محددة وهي ما يشكّل العقل، وهذا العقل أو تلك القدرات تقوم بدورٍ حاسمٍ في اكتساب المعرفة والقيام بدور مستقل عن أي عامل خارجي في البيئة أي أنَّنا لا نتأثر بهذه البيئة حتماً[2].

فالتَّوليديون قد آمنوا بالمسألة المعرفية وساقوا الفرضيات تلو الفرضيات التي تقضي بوحدة العقل النَّظري واللغات الطبيعية وعلى اختلافها الظاهر إلا أنَّها تخضع لنظام كلي واحد ينتظم في سيرورة ثابتة، فإذا كان هذا العقل يعمل بطريقة واحدة في جميع اللغات الطبيعية، فإنَّه يجب في لازم هذا القول أن يثبت لذلك العقل الحكم ذاته فيما يتعلَّق باللغات الاصطناعية، بحيث ينبغي أن يقال إنَّ العقل البشري في إنتاجه للغات النَّظرية (أي الاصطناعية) يشتغل بطريقةٍ واحدةٍ ويوظّف نسقاً واحداً من المبادئ الكليَّة في جميع تلك اللغات، ومن ثم جاز التقابل بين النظري والطبيعي، فـ"**الملكة اللغوية**" وجب أن يوازيها في اللغات النظرية "**الملكة التصويرية**" والبيئة اللغوية التي تحدد الشكل الذي تتَّخذه تلك الملكة في لغة من اللغات الخاصة والذي يوازيها في الشطر الآخر من المسألة النَّموذج العلمي والفلسفي المهيمن.

2- أصناف الكتابة التوليدية العربية

بعد ظهور اللّسانيات التَّوليدية التَّحويلية في الثقافة العربية حاول اللّسانيون العرب تمثُّل مخرجاتها في اللغة العربية بدءاً بالتركيز على بنية الجملة العربية، وإعادة صياغة الفرضيات التي قدَّمتها التَّوليدية فيما يخص طبيعة المقولات، لذلك اتَّسمت هذه الكتابة بتعدُّد مصادرها، وأصولها، واختلاف النَّماذج اللّسانية التَّوليدية التي نُظر من خلالها إلى اللغة العربية، وعليه فقد تعدَّدت مقاربات اللسانيين العرب لظواهر اللغة العربية، ومن بين الظواهر اللغوية التي اشتغل بها التَّوليديون العرب القضايا التركيبية، إذ لوحظ في التَّحاليل المقدَّمة تباينٌ

---

[1]- يرى علي حرب أنَّ مثل هذه المفاهيم تجرَّد الإنسان من فاعليته للتعامل معه بوصفه مجرد ناطقٍ بلغة تتحكم به، أو مجرد منفذ لبرنامج وراثي يسبقه ويقوده من حيث لا يعقل ولا يشاء، فما طمح إليه تشومسكي منذ البداية ليس فهم كلام المتكلم بحيويته وجدَّته وفرادته، بل التَّفتيش عن المتكلم المثالي الذي ينتمي إلى مجموعةٍ لغويةٍ هي غاية التَّماثل والانسجام. ينظر، علي حرب، **أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو تشومسكي)**، ص75.

[2]- الحتمية *determinisme* مذهبٌ فلسفيٌ يتغذَّى من أطروحة أنَّ المعرفة الإنسانية والسُّلوك الإنساني إنَّما تحدّدهما البيئة مطلقاً، ولا يوجد فرقٌ جوهريٌ في هذا بين الإنسان والحيوان، أو بين الحيوان والآلة وقد اشتق اسم هذا المذهب من كلمةٍ يونانيةٍ قديمةٍ بمعنى "التَّجربة" ومنه أصبح مصطلح *empricism* يدلُّ على هذا المذهب التَّجريبي، وينكر هذا المذهب وجود العقل بالأساس ومنهم جون لوك *Locke* وبوركلي *Berkeley* و هيوم *hume* حيث يرى المذهب العقلي بأنَّ فهم العالم الخارجي وإدراكه يقوم على عددٍ من الأفكار أي معرفة قضايا ومبادئ فطرية *immate* وليست وليدة التَّجربة .ينظر، جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: حلمي خليل، ص 233- 234.

واضحٌ بين اللسانيين في المسألة الواحدة وهذا ما ينّم عن افتقار الكتابة التّوليدية العربية للتّجانس المنهجي والموضوعي، لذا يمكن القول بأنّه وبالرّغم من الكتابات المطروحة في اللّسانيات العربية إلا أنّها لم تجسّد كل المعطيات اللغوية بالتّحليل الشّامل والدّقيق، بل اقتصرت على التّناول الجزئيّ للقضايا العربية في ضوء تطورات النّظرية التّوليدية.

2-1- نموذج مازن الوعر في نحو نظرية لسانية عربية

تمثّل محاولة مازن الوعر محاولةً جادةً في تأسيس نظريّة لسانيةٍ عربية لاستثمار آليات قواعد النّحو التّوليدي وما أنتجه اللّسانيون العرب حيث افترض جمهور النحاة ثلاثة أركانٍ في النّظرية اللّسانية العربية هي (المسند إليه، مبتدأ، الفاعل أو المسند، الخبر أو الفعل) والفضلة، ولم يخرج مازن الوعر في إطار تأسيسه عن هذه الأركان الثلاثة[1] التي ترتبط بعلاقة كبرى تعرف بالإسناد (إس) وهي العلاقة الأساسية الكبرى، فتحليلُه لتراكيب اللغة العربية يستند الى ثلاثة أقطابٍ، يقول :«فقد اعتمدتُ في هذه الدّراسة على النّظرية العربية التي وضعها العرب القدامى، وعلى النّظرية الدّلالية التّوليدية التي وضعها عالم الدّلاليات الأمريكي كوك، وأخيراً نظرية القواعد التّوليدية التّحويلية التي وضعها عالم اللسانيات الأمريكي تشومسكي»[2]، ومن هذا المنطلق يكون مازن الوعر قد وجد نفسه أمام معرفةٍ لسانيةٍ جديدةٍ قد تسهم إلى حدٍّ كبيرٍ في بناء نظرية لغويّة عربيّة وذلك لوصف التراكيب العربية وشرحها نحوياً ودلالياً هذا من جهة، ومن جهة أخرى التّأكيد على عالمية القواعد العربية وأنّها قادرةٌ على إضافة قوانين تصلح لتحليل اللغات العالمية.

والملاحظ أنّ تحليل التراكيب الأساسية وفق المنهج التّوليدي التّحويلي يستدعي أن «ترتكز القواعد *grammar* على نظرية عامة، والمقصود بالنظرية العامة أن تكون النّظرية غير مرتبطةٍ بلغة معيّنة ذلك الارتباط الذي يجعلها غير صالحةِ التّطبيق على لغاتٍ أخرى»[3]، وبمعنى آخر فإنّ معيار العالمية هو المعيار الذي يسعى اللّسانيون التّوليديون إلى مقاربته فبقدر نأي النّظرية عن اللُّغات الخاصّة بقدر نجاحها.

ويشير مازن الوعر في بداية تنظيراته إلى أنّ أحدث المناهج اللّسانية التي درست التراكيب العربية والتي حاولت تحقيق الكفاية التّفسيرية كانت محاولات **الباحث المغربي عبد القادر الفاسي الفهري 1981م** الذي

---

[1]- ينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1987م، ص94.

[2]- المرجع نفسه، ص91.

[3] - محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، ص29.

أخضع تراكيب اللغة العربية لفرضيات القواعد الوظيفيَّة والمعجميَّة ما جعلها تبتعد عن الجانب الدَّلالي نحو وجهةِ نظرٍ بنائيةٍ حيث «راعت مثل هذه المناهج اللّسانية للتراكيب العربية بعض المواد العربية مثل (المركَّب الفعلي والمركَّب الاسمي)، ولكن لم تراع مواد عربية مثل (اسم الفاعل واسم المفعول)»[1]، وهو ما دفع باللسانيين إلى إعادة المراجعة.

ويمكن القول، بأنَّه وبرغم قدرة المناهج التي استنار بها الباحثون في دراساتهم للجملة العربية إلاَّ أنَّ مازن الوعر يؤاخذهم في عدم إيلاء الدَّلالة كبير اهتمامٍ، حيث تناولوا التراكيب الأساسية للغة العربية من وجهة نظرٍ تركيبيَّة (بنائية) بحتةٍ، وهو ما دفعه إلى محاولة استحداث منهج جديد وهو **منهجٌ لولتر كوك**، يقول: «وسوف أصف البنية العميقة (المقدَّرة) للتركيب العربيّ مستخدماً بذلك الأدوار الدَّلالية التي اقترحها عالم الدلاليات الأمريكي كوك في منهجه الدَّلالي التَّصنيفي؛ أي:

أ- فاعل = فا

ب- مجرّب = مج

ت- مستفيد = مس

ث- مكان = مك

ج- موضوع = مو»[2].

[1] – مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص93.

[2] – المرجع نفسه، ص94.

فضلاً عن ذلك فقد أولى مازن الوعر للحالات الإعرابية (الرّفع، النّصب، الجرّ) عنايةً خاصةً كونها تتحكَّم في دلالة البنية العميقة للتراكيب العربية، وقد ساعد هذا المنهج اللّسانيين على تفسير بنية التركيب العربي باعتماد التّمثيل الشّجري كما يلي:

1- ضرب الموسيان العسيين

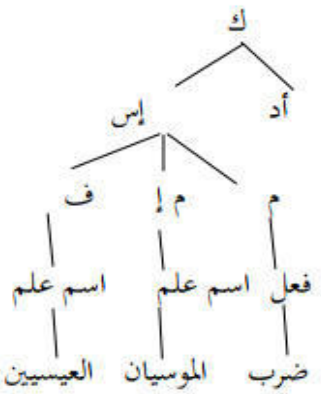

[فعل حركي][+فا +رفع][+مو + نصب]

2- أضاربٌ موسى عيسى

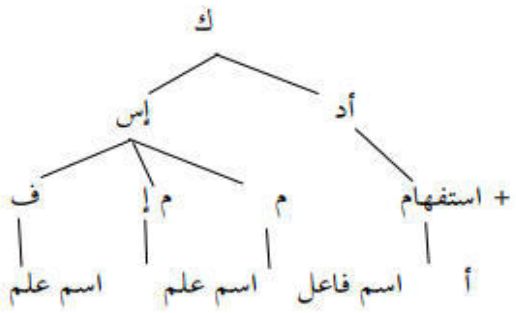

يمثّل عنصر الأداة (أد) عنصراً خارجياً مفلتاً من قوانين الإسناد (أو العلاقة الإسنادية)، والتي يتحكَّم فيها كما هو ملاحظ في الأعلى مستوى لساني أعلى يدعى بـ"الكلام"، يقول مازن الوعر: «سأقدّم هنا ركناً آخر يمكنه أن يحوّل التركيب الأساسي إلى تراكيب مشتقَّة جديدةٍ، يدعى هذا الركن الجديد بالأداة (أد) ... مثل: أداة الاستفهام، أداة النفي، أداة الشرط...إلخ»[1]، وهذا يشمل التركيبين الاسمي والفعلي على حد سواء ليصير الكلام من هذا المنطلق مؤلَّفاً من (أد) وإسناد كما في (أضاربٌ موسَى عيسىَ) أو أداة (Ø) وإسناد، ويخلُص مازن الوعر إلى أنَّ المعادلة الرياضية الممثلة لهذا المشجّر هي: ك =ج [أد± (إس (م إ+ م) ± فضلة)].

والملاحظ أنَّ طبيعة المسند مختلفةٌ في المثالين؛ ففي المثال الأوَّل المسند هو الفعل (ضَربَ)، وفي المثال الآخر(ضاربٌ) حيث عمِل اسم الفاعل عمل فعله نحوياً ودلالياً إذ «هناك ثلاث مقولات في اللغة

[1]- مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص94.

العربية يمكنها أن تقوم مقام الفعل وتعمل عمله، وهي اسم الفاعل والصّفة المشبهة باسم الفاعل، واسم المفعول»[1]، حيث تحوَّل التراكيب الأساسية إلى تراكيب مشتقة.

2-1-1- البنى النحوية الداخلية للجملة الأساسية عند مازن الوعر

يعرّف ابن هشام الأنصاري (761هـ) الجملة الفعلية بأنَّها تلك الجملة «التي صدْرُها فعل كقامَ زيدٌ، وضربَ اللّص، وكانَ زيدٌ قائماً، وظننتُه قائماً، ويَقومُ زيدٌ، وقُمْ»[2]، كان هذا تعريف النحاة للجملة الفعلية في حين كان للمحدثين رأي مختلف يقول مهدي المخزومي في تعريفه للجملة ما يلي: «هي ما كانَ المسندُ فيها [الجملة] فعلاً سواء أتقدَّم المسند إليه أم لا، تغيَّرت صورة الفعل فيها، أم لم تتغيَّر فقولنا: طلع البدرُ، وانكسرَ الزجاجُ، وكُسِرَ الزجاجُ، كلها في الجمل الفعلية، والمسند إليه في كل منهما فاعل إلاَّ أنَّ الفاعلين في الجملة الفعلية ضربان ضربٌ يفعل الفعل عن إرادةٍ واختيارٍ وضربٌ يتلبَّس بالفعل تلبساً، وليس له في الفعل إرادةٌ»[3].

ويمكن القول بأنَّه لا يختلف اثنان في كون الجملة هي ذلك التركيب اللغوي المكوَّن من مجموعةٍ من العناصر اللغوية التي ترتبط ببعضها البعض بواسطة علاقةٍ معنويةٍ كبرى تسمى بالإسناد فيتَّخذ كل عنصرٍ منها ترتيباً معيَّنا، يقول الوعر: «سوف أشرح الرتبة الأساسية للعناصر اللغوية في الجملة العربية المتولدة في المكوّن المركبي وسوف أبيّن التراكيب التَّحويلية المشتقة، وكيفية انتقال عناصرها اللغوية من مكان إلى آخر وذلك بتطبيق القاعدة الكلية (انقل ألفا)»[4].

يفرض مازن الوعر للتركيب الفعلي ترتيباً خاصاً، حيث قام بشرح الوجوه البنائية، والوظيفية للأركان اللغوية المنتقلة ضمن هذه التراكيب، حيث تتَّخذ العناصر اللغوية في البنية العميقة للتراكيب الفعلية رتبةً معيَّنةً ممثلةً في:

[م (فعل) ..... م إ (اسم) ..... ف1 (اسم) ..... ف2 (x))]

---

[1] – مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص96.

[2] – ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، دار التراث العربي، الكويت، ط1، 2000م، ج2، ص37.

[3]– مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار رائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص47.

[4]– مازن الوعر، **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، دار طلاس، دمشق، ط1، 1986م، ص126، نقلا عن عبد الغاني قبايلي، **أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية التفسيرية عينة**، ص310.

ومثالها:

م م إ ف1 فx فx ف x ف x

ضَربَ زيدٌ أخاهُ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمام رفاقه تأديباً له.

فكل الأركان اللغوية (م، م إ، ف) تمثل التركيب الأساسي العربي حيث (**ف x**)[1] عنصراً تجريدياً يدلُّ على ما لانهاية من الفضلات، ومما أقرَّه الوعر أنَّ الفضلة (ف x) عنصرٌ قابلٌ للانتقال حيث يسمح التركيب بنقلها وفق خاصية (التَّقديم والتَّأخير) وهي قاعدة تحويلية[2].

ومثَّل لذلك بالأمثلة الآتية:

- ضربَ زيدٌ أخاهُ

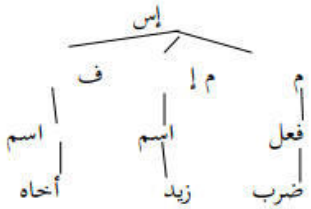

[+رفع][+نصب

-نصب] -رفع]

- ضربَ أخاهُ زيدٌ

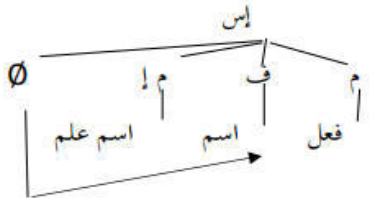

إن العملية الجارية في هذين المثالين تبيّن جواز تنقل الفضلة سواء إلى يمين الفعل أو إلى يساره فقط ضمن نطاق المستوى اللساني أي لمحافظتها على أدوارها ووظائفها الدَّلالية وحركاتها الإعرابية (الصفات النحوية)، فالتَّقديم هنا حاصلٌ بين الفاعل والمفعول، محافظا على الكلام إذ لم يحدث أي لبس نظراً لوجود قرينة الإعراب الذي دلَّ عنهما، في حين أنَّ حركة تنقل العنصر اللُّغوي (م إ – اسم عام –فاعل) غير ممكنةٍ كون (الفعل والفاعل) يُعدَّان وحدةً لسانيةً واحدةً، وقد حدَّد النُّحاة شروطاً لجواز الفصل بين الفعل والفاعل.

وفي بعض الحالات الدَّلالية والنَّحوية المعيَّنة لا تستطيع الأركان اللغوية ضمن التركيب الفعلي أن تنتقل بشكل حرٍ من موضع لآخر لأسباب تتعلَّق ببعض الالتباسات الدَّلالية والنَّحوية[3]، وبالتالي يتولَّد عنها تراكيب

---

[1] – (**ف x**) يمثّل نوعاً من الزيادة في الجملة النواة أو الأصل التي عبَّر عنها مازن الوعر بالبنية العميقة، ويقصد بالزيادة ما يضاف إلى الجملة النَّواة (التوليدية) من الكلمات حيث يعبّر عنها النحاة بالفضلات أو المتممات وهي المسؤولة عن تحقيق زيادة في المعنى.

[2] – يؤكد مازن الوعر على أنَّ البنية العميقة قد تسمح بنقل بعض العناصر اللغوية وذلك بشكل تحويلي منظم ودقيق مالم تحدث أي التباسات دلاليةٍ أو نحويةٍ، فيجوز أن تتقدَّم الفضلة في اللغة العربية على المسند والمسند إليه ليصبح التركيب محولاً.

[3]– ينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص111.

عربية غير نحوية حيث تفقد الحركة الإعرابية وظيفتها في تحديد رتبة الكلمة داخل التركيب اللغوي كونها غير ظاهرة أي يجب أن تكون الحركة التَّحويلية ضمن الأركان اللغوية التي يحكمها المستوى اللساني (**إ س**) وليس المستوى اللساني (**ك**) ويضح ذلك في استظهار الأمثلة الآتية:

أ- ضربَ عيسَى موسَى.

ب- ضربَ هذا هذا.

ت- ضربتْ الحبلَى السكرى.

الملاحظ على هذه التراكيب عدم ظهور العلامة الإعرابية، لذا تتعذَّر عملية تحديد الفاعل والمفعول به انطلاقاً من الإعراب، لذلك لجأ النحاة إلى الرتبة ذلك أنَّ العنصر اللغوي الأوَّل الذي يأتي بعد الفعل مباشرةً يملك الدَّور الدَّلالي الفاعل وعلامة الرَّفع، أما العنصر اللغوي الذي يلي الفاعل مباشرةً فله الدَّور الدَّلالي المفعول به والحركة الإعرابية النَّصب وعليه، فترتيب الكلمات في هذا التركيب العربي مرده إلى قرينة الرتبة.

لذا يُلزم النظام اللغوي «أن يتقدَّم الفاعل على المفعول به إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، وذلك إذا خفيت العلامة الإعرابية ولم تكن هناك قرينةٌ لفظيةٌ أخرى أو معنويةٌ تبين أحدهما عن الآخر، ويمثّلون لذلك بقولهم (ضربَ موسَى عيسَى) وفقدان العلامة الإعرابية هنا هو الذي يُلزم بتقديم الفاعل على المفعول به»[1]، في حين إنه إذا انتفت العلَّة بطل الحكم، فإذا أمن اللَّبس جاز التَّقديم والتَّأخير، يقول ابن جني(392هـ): «... فَإنْ كانتْ هناكَ دلالةٌ أخرى من قبل المعنى وقع التَّصرف فيه بالتَّقديم والتَّأخير نحو (أكلَ يحيَ كمثرى) لك أن تقدّم وأن تؤخّر كما شئت وكذلك (ضربتْ هذا هذه) وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التَّصرف نحو قولك (أكرم اليحييان البشريين/ وضرب البشريين اليحيوين)»[2].

يرى مازن الوعر أنَّ الحركة التَّحويلية لهذه الكلمات غير مسموحٍ بها، لأنَّ هناك التباساً يكتنفها، وقد وضع لإزالة هذا الالتباس الدَّلالي بعض الضوابط[3]:

---

[1]- محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2000م، ص138.

[2]- ابن جني، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط1، بيروت، لبنان، 2003م، ج1، ص35.

[3]- ينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص112-114.

- الركن اللغوي الأوَّل بعد الفعل يجب أن يكون فاعلاً، ويجب أن تكون الحركة الإعرابية الرَّفع والركن اللغوي الثاني يجب أن يكون مفعولًا مع حركة ناصبة.

- يشترط في التركيب توفر القرائن النَّحوية والدَّلالية ليضح الفاعل من المفعول، فالتراكيب التي تفتقر للقرائن لا يمكن تحريكها كونها لها رتبةٌ ثابتةٌ، وقد أجمل مازن الوعر القرائن النَّحوية في قرينة الإعراب، وقرينة الجنس، التثنية، أمَّا الدَّلالية فهي الفعل المعجمي.

كانت هذه الضَّوابط التي نصَّ عليها مازن الوعر بمثابة قوانين متحكمةٍ في التراكيب الفعلية والاسمية، وكذلك يمكن تفعيلها على أنواع أخرى من التراكيب كالتراكيب الكونية.

تتولَّد التراكيب الاسمية في المكوّن التوليدي المركبي، هذا الأخير، هو القادر على توليد نوعين اثنين من التراكيب يتألف النَّوع الأوَّل من الـ (م إ) مبتدأ يتبعه تركيب فعلي (خبر)، أمَّا النَّوع الثَّاني فإنه يتألَّف من ال (م إ) المبتدأ يتبعه تركيب كوني (خبر)[1]، ويمكن التَّمثيل كما يلي لهذا النَّوع من التركيب:

- زيد ضرب (Øهو) عمرا

ج

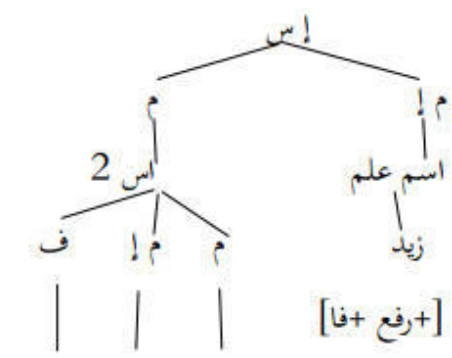

- زيد عمرا ضرب (Øهو)

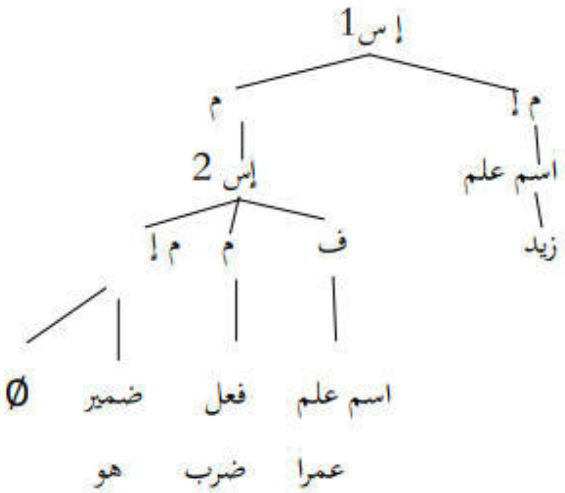

وفق هذا المشجر تكون العلاقة المعنوية الكبرى (الإسناد) مقولةً رأسيةً تتحكَّم في عناصر التركيب (المسند والمسند إليه) وعلى أساسها يتم توليد جميع التراكيب الممكنة في اللغة العربية، أما التراكيب الكونية، فقد استحدثها مازن الوعر كتركيب ثالثٍ مضافٍ للتركيبين السابقين (الاسمي والفعلي) ويمثَّل له كالآتي

[1] – ينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص112.

(حسبتُ الشمسَ طالعةً) والتّقدير: حسبتُ الشمسَ (تكون هي) طالعةً؛ ويتألّف التركيب الكوني من ركنين اثنين من وجهة نظر مازن الوعر:

1- م إ – مبتدأ، والذي يمكن أن يكون اسما أو اسم فاعل أو جملة.

2- م-خبر، والذي يمكن أن يكون اسما أو صفة أو جارا أو مجرورا أو جملة.

وقد جعلها (أي الأركان اللغوية) تحت رمز واحد هو م(x) فتكون بنية التركيب الكوني كالتالي:

[إس....م إ....م(x)] والمسند إمَّا: يكون- يستقر- يحدث وقد استقى مازن الوعر هذا الضَّابط من النُّحاة القدامى فهو مفهومٌ لابن يعيش، يقول مازن الوعر: «فالمقولة x أي الاسم، الصفة، الجار والمجرور، الظرف، يجب أن تأخذ موضع الفعل المحذوف وتعمل بالضَّبط كما لو أنَّها الفعل المحذوف»[1].

وعليه، فالمميزات المعجمية للفعل المحذوف والفعل الذي يحل محلّه في التركيب الكوني ممثل كالآتي:

- زيدٌ في الدارِ.
- زيدٌ يكونُ في الدار.

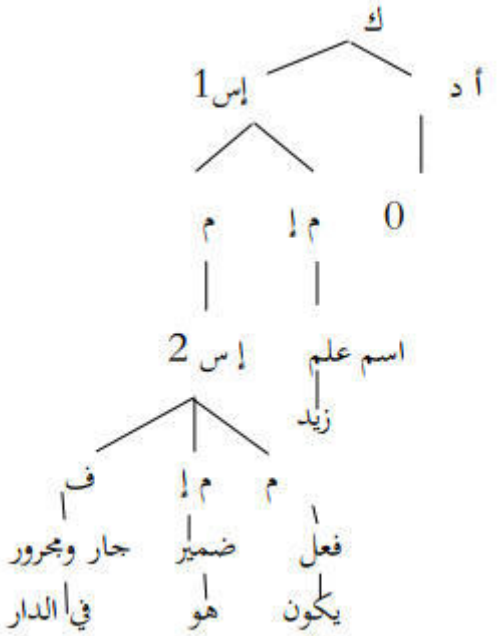

2-1-2- التراكيب الاستفهامية عند مازن الوعر أنموذجا

[1]- ينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص140-141.

يعد التركيب الاستفهامي من التراكيب المحوَّلة أو المشتقة، وبناءً على هذا الطرح حاول الوعر وضع قاعدةٍ للاستفهام تظهر كما يلي: ج= [+أد (م+ م إ) ±ف] حيث تكون الأداة العنصر الخارجي التحويلي الذي ينقل الجملة من أصليتها إلى فرعيتها والواقعة خارج إطار الإسناد، وتنقسم التراكيب الاستفهامية في اللُّغة العربية إلى نوعين؛ تركيب الاستفهام التصديقي (نعم-لا)، وتركيب الاستفهام التَّصوري (متى، أين، كيف، ماذا...إلخ).

أ- **صيغة الاستفهام التصديقي:** وهو أحد فرعي الاستفهام وهو ما يمكن أن يستخرج منه معاملات المقولة الاندراجية الآتية: [م+م إ+ ع-[هل]+ (ا+س+م أ+ع)] وبطريقة رياضية مجردة يكون المجهول س والذي يمثل نحويا العناصر اللغوية (الاسم، الفعل، عبارة اسمية، عبارة فعلية...).

ب- **صيغة الاستفهام التصوري:** تكون معادلته كالتالي: [أد (است)+س+م إ+ ع) -[است .. إلخ]] ومثاله كما يلي: [هل+ نجح+ أحمد (م إ) +في الامتحان (ع إ)] يقول مازن الوعر شارحاً هذه القاعدة: «فإذا طبَّقنا قاعدة الاستفهام الإخباري على السلسلة اللغوية فإنَّ الفعل (في الجملة الفعلية) أو ما قبل الفاعل... وتنحصر وظيفة قاعدة الاستفهام الإخباري في تحريك العنصر (م أ) إلى ما قبل الجملة وتحويله إلى أداة استفهام مناسبة»[1].

- **البنية العميقة لصيغة الاستفهام التصديقي بين التركيب الاسمي والفعلي**

يكون الاستفهام التصديقي مسبوقا بالهمزة (أ) و(هل)[2] وهما أداتي الاستفهام الماثلتان في التركيب المحوَّل (المشتق) ويمكن تمثيلهما كما يلي:

---

[1]- مازن الوعر، **النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التحويلية التوليدية**، ص55.

[2]- تشترك كلّ من (الهمزة وهل) في صفاتٍ نحويةٍ عامة وتتباينان في أخرى ومن مشتركاتها أنَّها تدخل على التركيب الاسمي والفعلي والكوني على حد سواءٍ، ومن جهة أخرى يمكن للأداتين أن تحذف من التركيب بنائياً، ولكنَّ دورها الوظيفي قائم ومثاله قول ابن أبي ربيعة:(ثم قالوا تحبُّها) والشاهد في قوله (تحبُّها) إذ يفهم هذا التركيب الاستفهامي بناءً على توجيه ابن السراج، يقول: «واعلمْ أنَّ جميعَ ما يحذفُ فإنَّهم لا يحذفون شيئاً إلاَّ وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا». محمد بن السراج، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1996م، ط3، ج2، ص254. لذلك فإنَّ وجود قرينة النَّبر الصَّوتية الواقعة على الفعل (تحبُّها) هي ما جوَّزت الحذف حيث لجأ النُّحاة إلى التَّقدير واختاروا الهمزة (أ)دون سواها كونها أكثر عرضةً للحذف في كلام العرب ويضيف مازن الوعر تفسيراً لهذا قائلاً: «إنَّ الرّكن اللُّغوي ف (اسم-موضوع) ... لا يمكن أن يتقدَّم على فعله عندما تحدث الأداة الاستفهامية (هل) وهذا يختلف عن الحالة التي تحدث فيها الأداة الاستفهامية (أ)». فقولنا: (زيدٌ ضربØ عمراً) يوجب أن يكون عمراً فضلةً (اسم-موضوع) ولهذا لا يجوز نقلها إلى ما قبل الفعل في وجود (هل) فلا نقول (هلْ عمراً ضربَ زيدٌ) بخلاف الهمزة (أ) التي تجوّز ذلك إذا فإنَّ بين الأداتين فارقاً في الوظيفة؛ فالقاعدة التَّحويلية تستطيع نقل أكثر من ركن لغوي ليتقدَّم على الفعل ولكن في وجود الهمزة كأداة استفهامية. وللتركيب الاستفهامي التَّصديقي ميزةٌ خاصةٌ هي أنَّه إذا قال المتكلم جملة مثبتةً ما فإنَّه يمكن

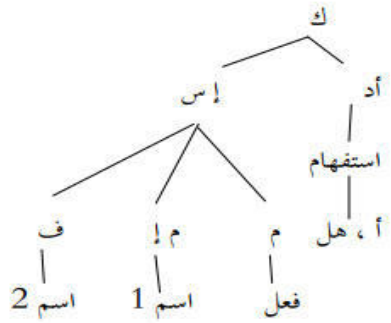

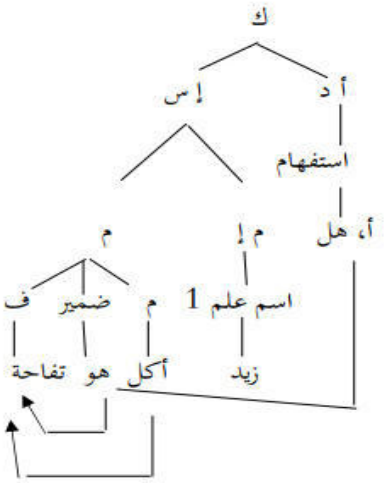

ووفقاً لهذا التَّحليل تكون الأدواتُ الاستفهامية عناصر تحويلٍ بدخولها على التراكيب الأساسية (الاسمية والفعلية) لتستحيل التراكيب المولَّدة مشتقَّة ويتمُّ ذلك على المستوى النَّحوي، أمَّا على المستوى الدَّلالي (الأدوار الدلالية) فإنَّها تضفي معانٍ إضافيةٍ بفضل إظهار عناصر البنية العميقة (الضمير، التَّقدير الكوني في التراكيب الكونية)، وعليه فتحويل المعنى العام في التركيب الأساسي المثبت إلى المعنى الاستفهامي في التركيب المشتق، والتَّجديد الدَّلالي للركن اللغوي الذي يستفهم عنه هي وظائف اختصَّت بها أدوات الاستفهام، ويمكن توضيح هذه القواعد التَّحويلية على النحو الآتي: **استفهام تصديقي+ تركيب أساسي= تركيب مشتق**

معنى 1 = معنى2

بعدما كان التركيب الأساسي مثبتاً قبل دخول الأدوات الاستفهامية يحوَّل على إثرها إلى تركيب استفهاميّ تصوريّ وذلك باعتماد مجموعةٍ من القواعد هي[1]:

ك ⟵ أ د – إس

أد ⟵ ± استفهام

استفهام ⟵ Ø

للسائل أن يستخدم الأداة الاستفهامية (أ) مع ركنٍ لغوي واحدٍ فقط من الأركان اللُّغوية الموجودة في التركيب الأساسي المثبت الذي قاله المتكلم وصياغته تحتاج إلى ضوابط هي:

- الأداة الاستفهامية الوحيدة التي يجب أن تستعمل هنا هي (أ)
- يجب أن يتَّصف الرّكن اللغوي الذي يحدث في التركيب الاستفهامي بنفس الصفات النحوية والدلالية التي كانت له في التركيب الاستفهامي المثبت.

ينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص 170-173.

[1] – ينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية لتحليل التراكيب الأساسية**، ص180.

اس ⟵ {م- م إ- ف(ركن استفهامي)}

{م إ (ركن استفهامي —م — ف)}

إذا سيكون الركن الاستفهامي في اللغة العربية متولداً في وضعين مختلفين؛ الوضع الأول هو: وضع- م إ، الوضع الثاني هو: وضع — ف، يقول مازن الوعر: «إنَّ الركن الاستفهامي وضع — ف يقع في مواضع مختلفة تحت حكم المستوى اللساني-إس، ثم إنه ينتقل إلى المستوى اللساني [+استفهام] تتضح هذه العملية من خلال البنى السطحية والبنى العميقة»[1] للتراكيب الآتية: التركيب الفعلي، التركيب الاسمي ذو الخبر الفعلي، التركيب الكوني، ويصل مازن الوعر في الأخير إلى أنَّ الاستفهام التَّصوري لا يختلف كثيراً عن التَّحليل الذي يطبَّق على الاستفهام التَّصديقي سوى في جملةٍ من الضَّوابط والقيود الدَّلالية والنَّحوية.

لذا يمكن القول بأنَّ جهوده اللسانية تسعى لتحليل تراكيب العربية وفق منهج توليدي تحويلي من النَّاحية البنائية ووفق تصور دلالي استقاه من المنهج التَّصنيفي لولتر كوك إضافة لمحاولة التَّوفيق بينها وبين ما قال به النحاة من جهة أخرى، فإذا كانت النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية «تطورٌ طبيعيٌ وتلقائيٌ أفضت إليه تراكمات أعمال فلسفية ومنطقية ولسانية يغطي قسم منها ما يقارب ثلاثة قرون، شكَّلت أعمال نحاة القرون الوسطى، والنَّحو العام المعقلن لبور رويال، واللسانيات الديكارتية واللسانيات المقارنة، واللسانيات البنيوية، أهمَّ سماتها البارزة»[2]، فإنَّ التراث اللغوي النَّحوي يقف عند نفس النقطة فيكون بذلك هو الآخر الانفجار المعرفي الذي وصلت عنده أفهام الأوائل، فكل من اللسانيات والدراسات اللغوية نتيجةٌ لتراكمٍ ما لزمن ما، غير أنَّ الحاصل أنَّ اللسانيين التَّوليديين اختاروا إقامةَ نموذج اللغة العربية النَّحوي ولا يتأتى ذلك إلا بتكييف أهداف البحث اللّساني وحاجات العالم العربي اللغوية من جهة واختيار العمل في إطار النَّماذج التي أثبتت كفايتها وجدارتها من جهة أخرى، فكان اختيارهم بذلك يسبقه البحث في أسباب هذا الانقلاب فعمدوا إلى الدّراسات النَّحوية العربية نقداً ومراجعةً بما لان لهم من المنهج الحديث ليعقدوا العزم على عدم صلاحية هذا النّظام لهذه اللغة وحجَّتهم في ذلك ما يردّده المنهج اللّساني الحديث عدم تحقيق الكفاية التَّفسيرية المطلوبة، فيكون لذلك المنجز اللساني العربي التَّوليدي استجابة لتطورات الاتجاهات اللسانية ليس إلا فيكون فهو مفتقرٌ إلى الأسس التي لها مقود الإنتاج والاستصلاح.

[1]- مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية لتحليل التراكيب الأساسية**، ص181.

[2]- حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص316.

إنَّ نظرةً بسيطةً للمنجز اللساني التَّوليدي تبين عن تصورين مكَّن لهما في الثقافة العربية اللسانية الحديثة؛ اتجاهٌ رافضٌ لما توصَّل إليه النحاة، وهو موقفٌ حداثيٌ يرى بأنَّ جهود النحاة الأوائل لم تؤتِ ثمارها فيما يخصُّ الإشكالات اللغوية ما يستلزم إعادة النَّظر والذي لا يحقّق أي كفايةٍ إلاَّ إذا تمَّ دعمه بنظرياتٍ لاكتساب اللغة العربية، وتعلُّمها، وبإجراء اختبارات لسانيةٍ نفسيةٍ على المتكلم العربيّ، الأمرُ الذي سيسهم في اختيار النَّحوي اللائق، كما أنَّ غياب الأبحاث الرامية إلى برمجة النَّحو في الحاسوب خلَّف ثغرةً أخرى في اللّسانيات العربية من الأجدر التَّنبيه إليها بغية تداركها[1]، وبالنظر إلى جهود اللّسانيين العرب نجد أنَّ الموقف التوليدي الذي تبناه مازن الوعر محاولاً التَّوفيق بين التراث ومفاهيم التوليدية لا يخرج عن محاولة التَّأكيد على وجود النَّظرية اللسانية العربية، ويمكن القول بأنَّ اعتماد الوصفيين على الملاحظة الخارجية، واقتصارهم على الجانب الشكلي، كان مدعاةً للتَّجاوز كون بحثهم غير كافٍ للغوصِ في الظاهرة اللغوية لذلك يفرض التَّوليديون في النَّظرية قيد البناء أن ترقى إلى مستوى تفسيري فتبحث في الكيف وفيما وراء الكيف.

[1]- ينظر، عز الدين البوشيخي، **النموذج اللساني وشروط بنائه**، ص96.

المبحث الثَّالث:

بعض النَّماذج الدَّلالية في الدَّرس اللّساني الحديث

توطئة

1-الدلالة التوليدية في اللسانيات الحديثة.

1-1- الدلالة التفسيرية (أعمال كاتز وفودور 1963-1964)

1-2- المنهج النحوي الدلالي عند جاكندوف 1972

1-2-1- مميزات المنهج النحوي الدلالي عند جاكندوف.

1-2-2- المنهج الدلالي التصنيفي عند ولتر كوك w.cook 1979

2- جهود عبد القادر الفاسي الفهري في الكتابة التوليدية العربية.

2-1- الدلالة الكافية.

2-1-1- الواقعية النفسية والبنية التصورية.

2-1-2- الواقعية البيئية والمعنى خارج اللغة.

2-2- النظرية الوظيفية المعجمية.

1- الدلالة التوليدية في اللسانيات الحديثة

تنطلق الأطروحة **الدَّلالية التَّوليدية** من مبدأ إدماج القواعد التركيبية في التَّمثيلات الدَّلالية، لتكون بذلك الخطوة التالية لـ **"الدلالة التأويلية"**[1] وتعدُّ هاتين النَّظريتين نتيجةً حتميةً لإشكالات عدَّةٍ طالت الأنموذج المعيار حيث تكمن نقطة الخلاف بين النَّظريتين في المكوّن الذي تسند إليه القدرة التَّوليدية، فالنَّظرية الأولى[الدلالة التأويلية] تعطي للمكوّن التركيبي الدَّور التَّوليدي الأساس، في حين لا تعطي للدلالة إلَّا دوراً تأويلياً، أما النَّظرية الثانية فترى أن المكوّن الدَّلالي مكوّن توليدي، بمعنى مسؤول عن توليد الجمل، واتخاذها الشَّكل الذي يظهر في التركيب[2]، فيكون مسؤولاً عن إنتاج الجمل السليمة التي تستجيب للقوانين التركيبية، فبفضل المكوّن الدَّلالي أصبح كل تركيبٍ لغوي يختصُّ بمعنى شامل انطلاقاً من الدَّلالات الفردية للكلمات التي تؤلّف هذا التركيب.

بمعنى أنَّه صار لكل مكوّن تركيبي "تمثيل دلالي خاص" وأصبح تحديد المعنى مرتبطاً بالبنية العميقة وقد «عُقدت آمالٌ كبيرةٌ على هذا الجزء من النَّحو التَّوليدي لدى الباحثين في مجالات العلوم المعرفية خاصةً، على اعتبار أنَّ آليات النَّحو التَّوليدي إذا قادتنا إلى المعنى أمكنها أن تقودنا إلى الكشف عن خصائص الفكر والطبيعة البشريين»[3]، وقد مهَّد لهذا الاتجاه الجديد في اللّسانيات الحديثة مجموعة من النَّظريات أبرزها نظرية

---

[1]- في أواخر الستينات وُجهت العديد من الانتقادات لهذا الاتجاه **(الدلالة التَّأويلية)** مبناها وجود ثغراتٍ عديدةٍ لازالت لم توفّها البنية السَّطحية حقَّها في التَّفسير الدَّلالي ما دعا إلى ظهور اتجاهٍ حديثٍ يدعو إلى تقريب البنية العميقة من المستوى الدَّلالي لتصير "البنية العميقة" هي ذاتها "التَّمثيل الدَّلالي للجملة" سمي هذا الاتجاه **بالدَّلالة التَّوليدية** والذي يرى عجز البنية العميقة عن ضبط الاختلافات الدَّلالية في بعض التراكيب، وسمي كذلك كونه «يقوم على جانب من جوانب القواعد التَّحويلية التَّوليدية ويختلف عما ذكره تشومسكي في كتابه مظاهر النظرية النحوية وهو أنَّ قواعد العناصر أو المكونات الدَّلالية .. إنَّما هي قواعدٌ توليديةٌ أكثر منها تفسيرية». عبد المجيد جحفة، **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م، ص62،64. ومن أنصار هذا الاتجاه كل من فيلمور (1968-1977) وولتر كوك (1979) وقد ساهم في ظهور هذا الاتجاه جملة من النظريات أهمها؛ فرضية غروبر 1965 إضافة إلى فرضية جاكندوف الدلالية 1972 والتي سعى من خلالها إلى دمج النموذج الدلالي الجديد الذي وضعه غروبر في النظرية التوليدية التحويلية فتوصّل مع تشومسكي إلى الإقرار بضرورة توسيع المكون الدلالي ليشمل البنية العميقة والسطحية معا. أما فرضية لايكوف 1975م فما تميزت به هو توسيع مجال الدراسة من الاهتمام باللغة على أنها نظام مستقل بذاته إلى الاهتمام باللغة حال الاستعمال، ولهذا لم تعد الدلالة مقصورة على البنية المنطقية التحتية من الدلالة فحسب بل أصبحت الدلالة تشتق أيضا في حدود الظواهر المتصلة بالسياق وأصبح توليد المعنى في فرضية لايكوف يتم في حدود أربعة مستويات قائمة على نظرية الدلالة: البنية المنطقية، البنية السطحية، المعنى المنقول، السياق. ينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة**، ص70-74. وينظر، أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ص251، 252.

[2]- ينظر، مازن الوعر، **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة**، ص59.

[3]- محمد غاليم، **بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي**، مجلة فكر ونقد، المغرب، ع96، 2008م، ص69.

كاتز وفودور، و**المنهج النَّحوي الدَّلالي عند جاكندوف 1972**، ونظرية الدَّلالة التَّصنيفية **لولتر كوك1979**، وبهذا تكون الدَّلالة قد أسَّست لنفسها مكاناً مستقلاً عن القواعد التركيبية.

1-1- الدلالة التفسيرية (أعمال كاتز وفودور 1963-1964)

باتت المباحث الدَّلالية في النَّظرية اللّسانية المعاصرة وجهة العديد من اللّسانيين الذين ما لبثوا أن أعادوا طرحها في سياقٍ جديدٍ يسعى إلى استدراك ما خلَّفته نتائج أبحاث تشومسكي، والتي تأسَّست على المستوى التركيبي الذي أوليت له كل الاهتمامات اللغوية، وبظهور مقترحات العالمين كاتز وفودور عام 1963 وبوسطال عام 1964 كانت البداية الحقيقية للتَّفكير اللّساني الدَّلالي أي أنَّها تعد «أوَّل محاولةٍ لإدخال الدَّلالة كجزءٍ نسقي في التَّحليل، وإلى جانب هذا نجد اهتماماً بإعادة النَّظر في تنظيم المكوّنات المختلفة للنَّحو»[1].

وتنبغي الإشارة إلى أن بنية الجملة قد عرفت استحداثاً على يد كل من "كاتز وبوسطال" واللذين عملا على إدخال الوصف الدَّلالي إلى جانب البنية النَّظمية التي أولاها تشومسكي كامل اهتمامه – فالقدرة التَّوليدية في المكون التركيبي لاغير– وهو ما سمياه "**بالتَّمثيل الدلالي**" المسؤول عن وصف معاني الجملة بواسطة قواعد الإسقاط التي تمدنا بالتَّأويل الدلالي المرتبط بالجملة ككل فمعنى جملة ما، ما هو إلا نتيجة ضمّ مدلول كلمة مفردة من كلمات الجملة إلى مدلولات المفردات الأخرى ليستقيم المعنى الإجمالي للجملة؛ فهو مستوى صوري من الوصف اللساني مختلف تمامًا عن البنية النَّظمية.

فهدف اللّسانيات التَّوليدية هو أن تصف ما يعرفه الكائن البشري (دون وعي منه في الغالب) معرفةً تجعله قادراً على تكلُّم لغةٍ طبيعيةٍ وتوصف هذه المعرفة بواسطة "نحو" وهو مجموعةٌ متناهيةٌ من المبادئ الصورية التي تصف إجمالاً المجموعة اللامتناهية من الأبنية التي يحكم المتكلم بكونها تكوّن جملاً ممكنة في اللغة حيث ذهب **كاتز وفودور** إلى أنَّ ثمة معانٍ يعبَّر عنها بمستوى صوري من الوصف اللّساني، مختلف عن البنية النَّظمية، يسمى التَّمثيل الدَّلالي (ويسمى أيضاً بالبنية الدَّلالية) وهذا المستوى من البنية اللغوية مقترنٌ بالبنية النَّظمية بواسطة مجموعةٍ من القواعد سميت **بقواعد الإسقاط**[2]، وبرغم ما يزعم غالباً من أنَّ هذه القواعد

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تحليلية جديدة)**، ج1، ص67.

[2]- ينظر، راي جاكندوف، **علم الدلالة والعرفانية، تر**: عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م، ص54.

تمثّل المحدّد الوحيد للشّكل الدّلالي إلاّ أنّه يمكن إضافة مكون قاعدي يسمى بقواعد **سلامة التّكوين الدّلالي** فتكون البنية العامة للنحو كما يلي[1]:

المخطط (03): يوضح موقع الأبنية الدلالية من جهاز النحو التوليدي.

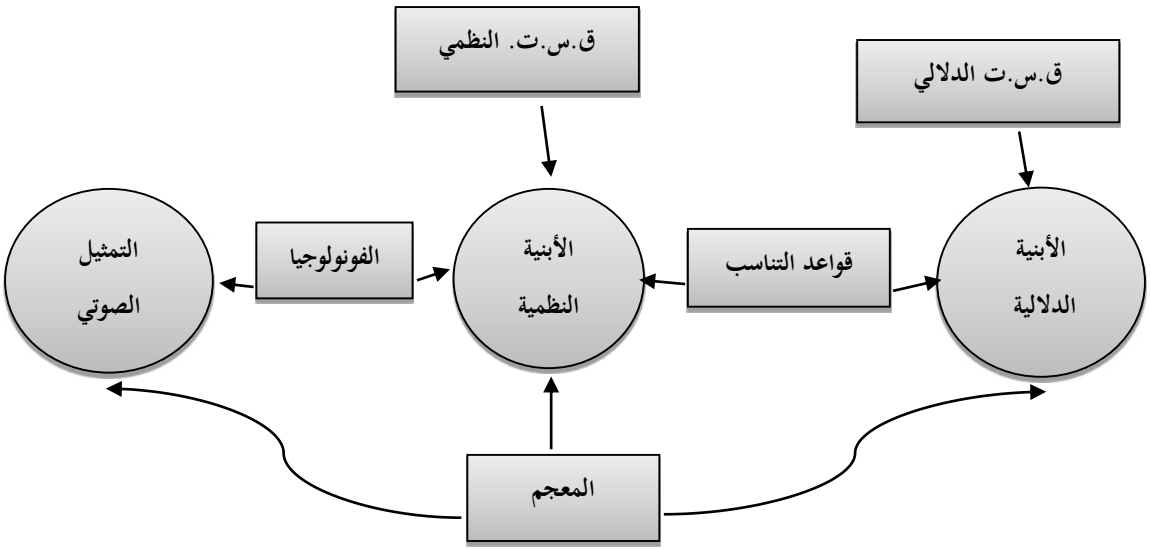

المصدر: (راي جاكندوف، 2010م، ص56)

والملاحظ أنَّ **المعجم** في هذا النَّموذج يقوم بإسناد قراءاتٍ دلاليةٍ للوحدات المعجميَّة؛ أي إنَّه يقوم بالكشف عن معاني المفردات المكوّنة للجملة من خلال تحديد جميع مدخلاتها قصد حصر جميع المعاني الممكنة فـ «وظيفة القواعد المعجميَّة هو إيضاح المفردات المعجمية، ثم تبيان وظائفها الدَّلالية في التراكيب، أمَّا القواعد التَّفسيرية فهي تحدد الطَّريقة التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية أن تنتظم معاً بعضها ببعض، وذلك من أجل تفسير التراكيب دلالياً»[2]، وبهذا يكون استحداث مكوّن خاص بإسناد معاني الكلم إلى الأوضاع اللُّغوية الممكنة يعرف **بالمكوّن الدَّلاليّ (أو الجهاز التَّأويلي الدَّلالي)**[3] ويتألف هذا الجهاز من مكونين اثنين القاموس وقواعد الإسقاط: فأما القاموس فهو يختلف عن المعجم في أمرين؛ أولهما أن المعجم

[1]- ينظر، راي جاكندوف، **علم الدلالة والعرفانية**، تر: عبد الرزاق بنور، ص56.

[2]- مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص54.

[3]- تتّخذ الجملة شكل البنية الذّهنية المجرَّدة المستقلة عن الدَّلالة في البنية العميقة، ثم يليها مباشرةً المكوّن الدَّلالي ليصبغ عليها المحتويات الدَّلالية، وهو ما يُعرف **بالتأويل الدَّلالي** والذي يجعل من التركيب الشكلي سابقاً للمعنى وقد قام هذا الجهاز التَّأويلي على مقولتين أساسيتين: **مقولة القومسة**، و**مقولة قواعد الإسقاط**.

جزء من المكون التركيبي، أما القاموس فيدخل في إطار المكون الدلالي، أو جهاز التأويل الدلالي، وثانيهما أنّ المعجم عبارة عن قواعد آلية تعوض المقولات التركيبية النهائية بمفردات من المعجم أما القاموس فمهمته إعطاء المفردات تأويلا دلاليا، ولكي نحصل على تأويلٍ دلالي مناسبٍ يشمل مفردات الجملة فإنَّه يتمُّ تحديد جميع المداخل المعجميَّة التي تحتوي عليها المفردات، أي تحدد جميع القراءات التي تنسب إلى المفردة المراد تأويلها[1].

فالقومسة إذن، هي مجموعة القواعد المعجمية المسؤولة عن إعطاء معنى للمفردات المكوّنة للجملة، بحيث يحتوي المدخل المعجمي فيها على مجموعةٍ من الخصائص التركيبية المسؤولة عن التَّحديد المقولي كسمة "فعل" و"اسم" للمفردتين: جاءَ زيدٌ، وكسمة "ماضي" و"معلوم" للفعل **جاء**، وسمات "مفرد، مذكَّر، عاقل" للاسم **زيد**، والخصائص الدَّلالية التي تمثّل المحتوى الدَّلالي للمفردة، وهي السّمات القادرة على الجمع بين مجموعة ألفاظ في حقلٍ دلالي واحدٍ لما تشترك فيه من خصائص دلاليةٍ واحدةٍ، أو إخراج مفردة عن المفردات التي تحاقلها لتميُّزها في بعض السّمات الدَّلالية التي تمنع انتماءها لنفس الحقل[2].

أمَّا عن **قواعد الإسقاط** فهي القواعد المسؤولة عن تخصيص كل تركيب في مستوى البنية العميقة بتفسيرٍ دلالي بواسطة قواعد الضَّم التي تختص بالطريقة التي تأتلف بها العناصر من النَّاحية التركيبية والقيود الدَّلالية التي تفرض شرط التلاؤم أثناء عملية الانتقاء[3].

وبهذا حاول تشومسكي توسيع التَّمثيل الدَّلالي ليشمل البنية العميقة والبنية السَّطحية على حد سواء، واتَّسعت بذلك مكانة الدَّلالة حتى أصبحت تشتق من البنية السَّطحية، وليس فقط من التَّمثيل الدَّلالي وذلك لأنَّ البنية العميقة لم تعد كفيلةً بتقديم التَّفسير الدَّلالي الكلي للجملة إلاَّ إذا ارتبطت الدَّلالة بالتركيب السَّطحي إلى جانب ارتباطها بالبنية العميقة، وبات للبنية السَّطحية دورٌ في التَّأويل الدلالي[4].

---

[1]- ينظر، عبد المجيد جحفة، **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، ص60-61.

[2]- المرجع نفسه، ص61،62.

[3]- ينظر، ميشال زكريا، **مباحث في النظرية الألسنية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط، 1984م، ص117،135. وينظر، **عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة**، ص62،64. وينظر، أحمد حساني، **مباحث في اللسانيات، مبحث صوتي، مبحث تركيبي، مبحث دلالي**، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013م، ص 249.

[4]- ينظر، مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1992م، ص47،48.

وفي العام 1972م قدَّم كاتز نظريته الدَّلالية التي تندرج في إطار **تيار الدَّلالة التَّأويلية**، حيث وظيفة المكوّن الدلالي إسناد التأويل الدلالي الملائم للمتواليات التي يولدها التركيب من خلال المعلومات المركبية أساسا، وهذا التأويل الدلالي المسند إلى البنيات التركيبية يتم في مستوى البنية العميقة، وليس في مستوى البنية السطحية، فمن المعلوم أن للنحو بنيتين عميقة وسطحية تعالق بينهما التحويلات، ولكن التساؤل يكمن في: لماذا يسند التأويل الدلالي في البنية العميقة؟

وللإجابة على هذا التَّساؤل يكفي أن نلاحظ أنَّ «التحويلات في النظرية الدلالية لا تغير معنى المتوالية المولدة في البنية العميقة، وإذا كانت التحويلات، باعتبارها حلقة وصل بين البنية العميقة والبنية السطحية، لا تغيّر المعنى، فمعنى ذلك أن التأويل الدلالي يسند إلى البنية العميقة وليس إلى البنية السطحية، أي أن التأويل الدلالي يسند قبل انطباق التحويلات»[1]، فالجمل وفق هذا التصور تتحصل على قراءة دلالية سليمة حين تتوافق التخصيصات المعجمية للوحدات المكونة للجمل، والعنصر الحاسم في عملية الضم هو قيود الانتقاء؛ فهذه القيود تسمح ببعض الملغمات لإنتاج قراءات دلالية وتمنع ملغمات أخرى نظرا إلى غياب أية قراءة للبنيات المقصودة وإذا خرقت قيود الانتقاء اعتبرت الجملة شاذة أو منحرفة[2].

ومن الانتقادات التي وجهت لهذا التصور أنه سيترك التراكيب المجازية بدون قراءة دلالية، فهذه النظرية مبنية على "**المعاني الحقيقية**"، وبهذا تكون قد عجزت عن **تقديم تفسير للتراكيب المجازية** حيث عدَّتها تراكيب (مشتقة أو منحرفة) لا تدخل في مجال القدرة لكونها لا تحترم توافق المداخل وقيود الانتقاء التي توفّرها قواعد الإسقاط في المكوّن الدَّلالي، فتحتاج لذلك أن تغنى بقواعد إضافية تتنبأ بنشوء البنيات المجازية وللإيضاح أكثر نسوق المثال الآتي[3]:

- **تزوَّج زيدٌ قمراً**

هذا التركيب لن يتمتَّع بتأويل دلالي في إطار نظرية كاتز، فالتَّأويل الذي سيسند إليه سيقول: (**زيداً تزوَّج القمرَ (الحقيقي)**)، وهذا المعنى لا يصح فـ(تزوَّج) لا يحترم قيود الانتقاء، كونه يشترط سمة[+إنسان] والقمر لا يملك هذه السمة، وبدهي أن المتكلم ينتج مثل هذه الجمل ولذلك على النظرية أن تتنبأ بهذا النوع

[1]- عبد المجيد جحفة، **مدخل إلى علم الدلالة الحديثة**، ص72.

[2]- المرجع نفسه، ص73.

[3]- المرجع نفسه، ص73.

من البنيات، وبما أن هذه النظرية تسعى إلى وصف القدرة اللغوية، والمجاز جزء من قدرة المتكلمين اللغوية، فهذه المعطيات ليست شاذة، عكس ما تتنبأ به النظرية.

وأنصار الدَّلالة التَّوليدية وعلى رأسهم تشومسكي يجعلون موضوع النَّظرية اللّسانية القدرة اللُّغوية وليس الأداء، أو المنجز الكلامي، أو الاستعمال، ما يجعل أنصار التداولية يثورون على هذا الوصف ويعتبرونه **إقصاءً للمقام** الذي يقبع اللَّفظ وراءه شئنا أم أبينا، بل ويطالبون باعتماد الأداء أساساً للدرس اللّساني، فهم يفترضون وجود توقعات بين المتخاطبين، وأصول خطابية تحكم سلوكهم، وقد حاول أنصار الدَّلالة التَّوليدية تدارك هذا الخلل فيما بعد من خلال دعوتهم إلى ضرورة دمج التَّداوليات في الدَّلاليات بشروط[1].

وعليه، تكون النظرية اللسانية التوليدية قد أهملت كسابقاتها المباحث الدلاليّة وركَّزت على وصف البنية التركيبية وهو ما أسفر عن انتقادات مسَّت النَّموذج النَّحوي دفعت بتشومسكي للتخلي عن فرضية كاتز وفودور.

1-2- المنهج النحوي الدلالي عند جاكندوف 1972

لقد شهدت اللّسانيات التَّوليدية تحولاً واضحاً في أطروحة الدَّلالة بفضل ظهور عدَّة نظرياتٍ دلاليةٍ، وباعتبار أنَّ العلم تراكمي بطبعه تنبغي الإشارة أولاً إلى استفادة عالم الدّلاليات الأمريكي **راي جاكندوف** من نظرية **غروبر الدَّلالية**، والتي حاول تطويرها بأن أضاف مجموعةً من المبادئ والعلاقات الدَّلالية سنة 1972، وهو بذلك يرمي إلى بناء أنموذج لساني جديد يهدف من خلاله إلى استلحاقه بالنَّظرية التَّوليدية لأستاذه تشومسكي.

وقبل التَّفصيل في هذه الإضافة ينبغي الوقوف عند المقترح الذي قدَّمه **غروبر** والذي يسعى إلى بيان أنَّ النّظام الدَّلالي (النظام المعجمي) أدقَّ من (البنية العميقة) التي ركَّز عليها نوام تشومسكي في النَّماذج الأولى حيث حاول من خلالها غروبر بناء مستوى دلالي- قبل المعجمي، وهو مستوى أعمقُ من البنية العميقة التي اقترحتها "الدلالة التأويلية"، كونه يقترح محدّدات تسهم في فهم التركيب اللُّغوي بشكلٍ أكثر سهولةٍ، وقد مثَّلت هذه الخطوة البداية الأولى للمنهج الدلاليّ التصنيفيّ الذي طوَّره فيما بعد شارلز فيلمور *charles filmore*.

[1]- ينظر، خالد خليل هويدي، **التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2012م، ص203-205.

ويمكن القول بأنَّ **نموذج غروبر** قد شابه نموذج فيلمور في أشياء عديدةٍ من أهمّها اقتراح مستوى تمثيلي للدلالة أعمق ممَّا يعرف بالبنية العميقة عند أصحاب الدَّلالة التَّأويلية، ويسمي غروبر هذا المستوى بالنّظام الاشتقاقي ما قبل المعجمي[1]؛ والذي يعمل على تمثيل الكلمة المعجمية المتولّدة بشكل مستقل عن مجموعة كاملة من العلاقات (النَّحوية والدَّلالية والصَّوتية)، كما قام باستقصاء القواعد التي تنظّم هذه العلاقات؛ فقواعد الكلمات المفردة (ما قبل المعجميَّة) ستحدّد الرتبة النحوية والتركيبية للتركيب اللُّغوي، أمَّا القواعد الدَّلالية والسياقية فستحدّد قراءة التركيب اللُّغوي دلالياً، لذلك فقد كانت فكرة الأدوار الدَّلالية أهمّ ما توصَّل إليه هذا المقترح والتي تمثَّلت في (الموضوع، والمكان، بداية الغاية، نهاية الغاية، الفاعل)[2].

وباستثمار ما سبق ذكره يكون **جاكندوف** قد ربط بين النَّحو والدَّلالة، وباتت الأطروحة الدَّلالية تنصُّ على توازي العلاقات المحورية بين المدلول اللغوي والأدوار المحورية التي توظّف في إطار الوحدة المعجمية، وتتقوَّم بذلك هذه النظرية على أربعة تراكيب دلالية؛ (التركيب الوظيفي، التركيب السياقي الموضّح، التركيب التطابقي، تركيب العناية والاهتمام والتقديم).

فالتركيب الوظيفي يمثّل العلاقات الدَّلالية بين الأركان اللُّغوية في التركيب الأساسي كالعلاقات بين الفعل وأدواره التي وضعها غروبر، أمَّا **التركيب السياقي** الموضح فيُعنى بتحديد السياقات الدَّلالية المختلفة مثل التَّطابق والتَّبعية والرَّبط الإحالي والمجاز، وبالنسبة **للتركيب التَّطابقي** فيختصُّ بفحص التركيب اللُّغوي من حيث الرَّبط الإحالي، وفي الأخير يصل إلى **تركيب العناية والاهتمام** الذي يدلُّ على المعلومات الجديدة والقديمة في التركيب الأساسي[3].

أ- مميزات المنهج النحوي الدلالي عند جاكندوف

إنَّ النَّموذج الذي بين أيدينا يفترض أنَّه نموذجٌ شاملٌ استطاع دمج القواعد الدَّلالية مع القواعد النَّحوية؛ فنحوياً استطاع أن يعرف القواعد التي تولّد التراكيب، كما أنَّه قادر على التَّعبير عن العمومية الدالة والمرتبطة باللغة وعن علاقاتها السياقية، وألا يكون قوياً جداً أو ضعيفاً جداً، أما دلالياً وبعد دمج العلاقات الدَّلالية التي

---

[1]- وسمي كذلك لأن العناصر النهائية في البنيات الشجرية ليست وحدات معجمية، بل هي أوليات دلالية يشكل جمعها الوحدة المعجمية فيما بعد. ينظر، عبد المجيد جحفة، **مدخل إلى علم الدلالة الحديثة**، ص78.

[2]- ينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص67.

[3]- المرجع نفسه، ص70.

وضعها غروبر، استطاع هذا النّموذج أن يوحّد الاستعمالات المختلفة للفعل نفسه، وأن يخفّض من درجة الغموض الموجودة في الأدوار الدّلالية كما كانت له القدرة على التّعبير بدقةٍ عن العلاقات الدّينامية بين ابتداء الغاية وانتهائها في الأفعال[1] وبملاحظة المخطّط أسفله يضح جلياً تصوُّر جاكندوف للنّظام اللُّغوي.

المخطط (04): يوضح تصور جاكندوف للنظام اللغوي.

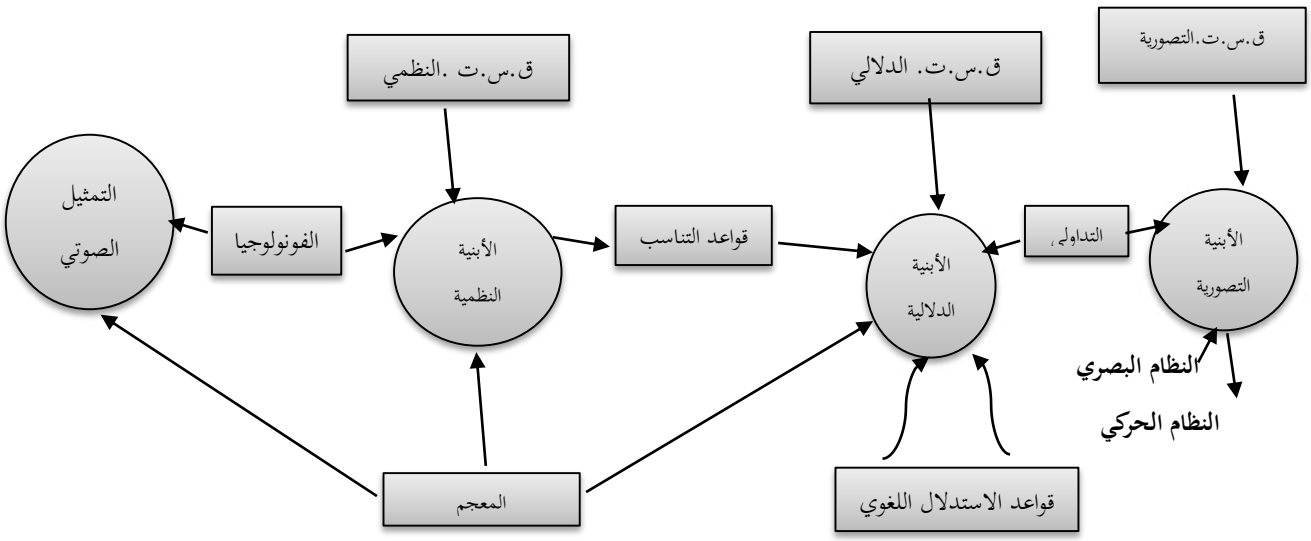

المصدر: (راي جاكندوف، 2010م، ص74)

وهكذا يكون جاكندوف قد استحدث جملةً من المستويات والقيود غير اللغوية أهمّها ما يعرف بـ "البنية التّصورية" كما اختار المستوى التّداولي باعتباره عاملاً مساعداً لفهم كيفية التّواصل بين المتخاطبين، ويمكننا القول بأنَّ "نظرية الدّلالة التّصورية" تمثّل نظرية ثالثة زيادةً على النّظريتين السابقتين (التّأويلية والتّوليدية) فهي تنظر إلى المعنى بوصفه تمثيلاتٍ ذهنيةٍ مبنيةٍ في صورة تنظيمٍ معرفي هو "البنية التّصورية".

تفترض البنية التصورية التي يقول بها العرفانيون أنَّ ذهن الإنسان يتضمَّن مجموعةً من المعارف التي لها علاقةٌ بحياة الإنسان الخارجية وتجاربه المعاشة، إذْ هي المستوى الوحيد من التّمثيل الذّهني الذي تكون فيه المعلومات اللغوية الحسية والحركية متساويةً فـ «مبادئ البنية التّصورية تنسحب على معرفتنا بكل أنواع الدّلائل واستعمالها، فهي تتعلّق بتجاربنا الفكرية، والجمالية، والحسية مع اللون والهيئة والصّوت، إنّها تهم

[1]- ينظر، مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص74-75.

مختلف أنساقنا المعرفية والإدراكية»[1]، وهو ما تتباين به عن غيرها من الاتجاهات اللّسانية التي تنظر للمعرفة اللُّغوية على أنَّها معرفةٌ تقتصر على النَّسق اللغوي فحسب، وعليه فالمعرفة اللغوية التي يرومها المعرفيون هي تلك التي تُعد جزءاً من الإدراك العقلي «الذي لا يميّز بين المعلومات اللغوية والمعلومات غير اللغوية، والذي يتأثَّر وبقوةٍ بمحيط الإنسان وتجاربه اليومية المختلفة، فالعمليات العقلية التي تتحكَّم في التَّفكير الإنساني وفي تكوين المعرفة بشكلٍ عامٍ هي نفسها التي تتحكَّم في المعرفة اللغوية، وفي تشكيل البنية اللغوية العامة بمستوياتها المختلفة، فهناك مستوى واحد تعالج فيه المعلومات لا ينبغي التَّمييز داخلها بين ما هو لغوي، وما هو غير لغوي»[2].

ويمكن القول بأنَّ البنية التَّصورية هي تلك البنية المتضمّنة لكل العمليات الذهنية (المعلومات اللُّغوية وغير اللُّغوية) فهي جزءٌ من الفكر، وهي المحلُّ الذي يتمُّ فيه فهم الأقوال اللُّغوية في سياقاتها، وباختصارٍ إنَّها البنية المعرفية التي ينبني عليها التَّفكير والتَّخطيط[3] وقد اعتبرها جاكندوف نفسها البنية الدَّلالية، إذ يرى أنَّ المعنى بنيةٌ ذهنيةٌ في الدّماغ، أي أنَّه تمثيلٌ ذهنيٌّ يشفّر المعلومة المدخلة إلى الدّماغ[4]، لذلك تعدُّ الذهنوية من هذا المنطلق أحد المقومات الأساسية لنظرية الدَّلالة التّصورية التي أسَّس لها **جاكندوف**.

فالدّراسة الدَّلالية المعاصرة مع جاكندوف تجعل من التَّصور حاملاً لمفهوم الدَّلالة، إذ هو التَّعريف الأشملُ والأكثر شيوعاً وذلك لاستناد الدَّلالة إلى حدثٍ يعتبر تسويغاً ذهنياً لها ليكون جاكندوف بذلك قد جعل للبعد التَّداولي دوراً في تفسير الظَّاهرة اللُّغوية وعُدَّت لذلك صيغة متقدّمة بالقياس إلى النَّظريات الدَّلالية التَّوليدية.

ب – المنهج الدلالي التصنيفي عند ولتر كوك w. cook 1979

[1]– محمد غاليم، **التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم**، ص92.

[2]– لطيفة إبراهيم النجار، **آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي**، مجلة جامعة الملك سعود، مج17، 2014م، ص05.

[3]– ينظر، هيثم سرحان وآخرون، **آفاق اللسانيات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011م، ص58،57.

[4]– ينظر، صالح غيلوس، **التلقي والإنتاج في ضوء العرفنية تنظيم وإجراء**، البدر الساطع للطباعة والنشر، العلمة، الجزائر، ط1، 2017م، ص102.

إن من أهمّ المناهج الدَّلالية التَّصنيفية التي أثَّرت في تطور الدَّلالة التَّوليدية "المنهج الدَّلالي التَّصنيفي" والذي يسعى إلى وصف المضمون الدَّلالي للتراكيب إذ هو أعمق من المنهج المعياري الموسَّع حسب أصحاب هذا المنهج، فهو «عبارةٌ عن نظام من الأدوار الوظيفيَّة الدَّلالية التي تمنح من خلال اعتبار الفعل محوراً للعمليات الدَّلالية، ويمكن للمرء أن يعرف أنواع الفعل من خلال الصّفات الدَّلالية المميزة له، ...، وبهذا المعنى، فإنَّ الفعل هو عاملٌ دلالي يحكم الأدوار الدَّلالية التي تحدث مع الفعل، ففي هذا النّظام فإنَّ قائمة المميزات الدَّلالية التي يمكن أن تحدث مع الفعل وتصف مركزيته يجب أن تميّز عن الأدوار الدَّلالية الوظيفية التي تحدث مع الاسم»[1]، فباتت المعطيات الدَّلالية مدمجةً في النَّحو التَّوليدي التَّحويلي ومساهمة في توليد الجملة.

إنَّ المميزات الدَّلالية عمودياً يمكن أن تكون كونية، أو إجرائية، أو حركية، حيث لكل فعل ميزة دلاليةٌ واحدةٌ فقط من هذه المميزات الثلاث، فليس هناك أي فعل يحدث دون إحدى هذه المميزات الدلالية، أما المميزات الأفقية فهي التي تصنّف الأفعال وفقها إلى أفعال أساسية، وشعورية، وأفعال استفادة، وأفعال مكانية.

إنّ المميز الدَّلالي (+كوني) يتطلَّب دوراً دلالياً يعبّر عنه **بموضوع ثبوتي**، وإنّ المميز الدلالي (+حركي) يتطلب دورين دلاليين وظيفيين، يعبّر عنهما **بالفاعل والموضوع**.

وبشكل أفقي فإنَّ المميّز الدلالي (+شعوري) يتطلَّب دوراً دلالياً وظيفياً يعبّر عنه **بمجرّب** وإنَّ المميّز الدلالي (+استفادة) يتطلَّب دوراً دلالياً وظيفياً يعبَّر عنه **بالمستفيد**، وإنَّ المميّز الدلالي (+مكاني) يتطلَّب دوراً دلالياً وظيفياً يعبّر عنه **بالمكان**.

وعليه، فإنَّ حاصل الفرضية الدَّلالية التَّصنيفية هو اثنتا عشر وحدة دلالية تظهر كما يلي[2]:

[1]- مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص76.

[2]- المرجع نفسه، ص77.

الجدول (01): جدول يوضح أنواع الأفعال عند ولتر كوك 1979م.

أنواع الفعل	أفعال أساسية	شعورية	استفادة	مكانية
كوني	موضوع ثابت-كوني طويل(+مو/ثا)	مجرب حب:(+مج) (+مو/ثا)	مالك:(+مس) (+مو/ثا)	موضوع ثابت مستقر في: (+مو/ثا) (+مك)
إجرائي	موضوع يحتضر:(+مو)	مجرب- موضوع يتلذذ(+مج) (+مو)	مستفيد- موضوع يحصل:(+مس) (+مو)	موضوع ومكان يتحرّك إلى (+مو) (+مك)
حركي	فاعل –موضوع يضرب: (+فا) (+مو)	فاعل-مجرب-موضوع يغني (+فا) (+مج) (+مو)	فاعل-مستفيد- موضوع يعطي (+فا) (+مس) (+مو)	فاعل-موضوع- مكان يضع: (+فا) (+مو) (+مك

المصدر: (مازن الوعر، 1987م، ص77)

يمكن القول بأنَّ الفرضية الدلالية التصنيفية تميّز عمودياً كما هو ظاهرٌ بين أفعال ثلاثة **كونية وإجرائية وحركية**، أما أفقياً فتميّز بين أفعال أربعة؛ (**أفعال أساسية، وأفعال شعورية، وأفعال استفادة، وأفعال ظرفية (مكانية)**)، وهكذا فإن الوحدات الدلالية الناتجة عن هذه العلاقات القائمة بين جميع هذه الأفعال ستكون اثنتا عشر وحدة دلالية تصف جميع الأفعال الموجودة في اللُّغات البشرية.

ولما كانت اللغة العربية أحد اللُّغات البشرية التي اهتم بها أصحابها كانت بذلك لها الحُظوة في تطبيق هذا الأنموذج على نظامها، حيث وجد اللّسانيون العرب بأنَّ هذا التَّحليل قد يضيف للُّغة العربية ما عجزت عنه النَّماذج السابقة وذلك كونه «يلائم بشكلٍ جيّد التراكيب العربية ومشتقاتها، ذلك لأنَّ الإجراء الاشتقاقي (المورفولوجي) في اللّغة العربية يعتمد على ما كان قد دعاه العرب القدماء بظاهرة الاشتقاق أضف إلى ذلك

أنَّ المادة العربية تتطلَّب مثل هذا النّظام من النَّاحية النَّحوية التركيبية، وذلك من أجل توليد التراكيب العربية، وخاصة التراكيب الاسمية، اللاَّزمة والمتعدية، والتراكيب الاسمية ذات الأخبار الكونية والتراكيب الفعلية اللازمة والمتعدية»[1].

وعليه، يمكن تمثيل الإجراء الاشتقاقي الدَّلالي للنظام الثنائي الاتجاه والذي يتألَّف من الوحدات التَّالية الاشتقاق الحصولي، والاشتقاق الإرجاعي، والاشتقاق السببي، والاشتقاق الإلغائي كما يلي[2]:

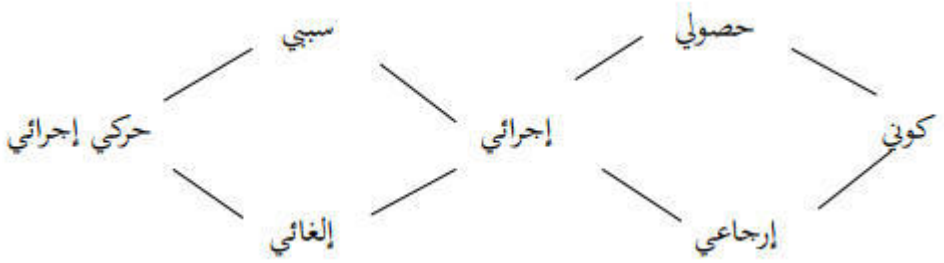

لقد رفض جاكندوف النَّظرية الدَّلالية التي وضعها عالم الدلاليات الأمريكي فيلمور 1968 وذلك لخلوّها من عنصر المطابقة الدَّلالية، وتبنى عقب ذلك نظرية غروبر الدَّلالية دون أي تغييرٍ أو تعديلٍ، والواضح أنَّ جاكندوف بإضافته لمعيار المطابقة الدلالية كان قد أكمل أنموذج فيلمور ليصبح فرعاً من نظرية فيلمور الدَّلالية، ويوضّح مازن الوعر الحجج على ذلك بقوله: «إنَّ نظرية فيلمور الدَّلالية ليست نظريةً في القواعد، ولا هي نظرية تتعامل بشكلٍ مباشرٍ مع الأدوار السَّطحية إنَّها بشكلٍ بسيطٍ نظامٌ دلاليٌ وصفيٌ، يتعامل فقط مع المستوى الدَّلالي للقواعد ... أما جاكندوف 1972 فقد استعمل العلاقات الدلالية التي وضعها غروبر 1965 في المستوى التفسيري لنظرية القواعد التوليدية التحويلية»[3].

بالإضافة إلى أنَّ «قائمة الأدوار الدَّلالية في النموذجين اللذين وضعهما غروبر وجاكندوف هي أدوارٌ ظرفيةٌ، وهذا يعني أنَّ قائمة الأدوار الدَّلالية تستعمل دوري ابتداء الغاية وانتهاء الغاية مع دور الظرف (الظرف) إنَّ هذه الأدوار الدَّلالية الثلاثة تستعمل مجازياً بالإضافة إلى الاستعمال الحقيقي، إنَّ النَّموذج الدَّلالي التَّصنيفي الذي وضعه فيلمور ليس ظرفيا (مكانيا) بمعنى أن قائمة الأدوار الدلالية لا تستعمل دوري ابتداء الغاية وانتهاء

---

[1]- مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص82-83.

[2]- المرجع نفسه، ص84. وينظر، مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية)**، ص219-220.

[3]- المرجع نفسه، ص85.

الغاية بل إنها تضم هذين الدورين الدلاليين (+ مكاني كوني) و(+مكاني اتجاهي) في دور دلالي واحد، وبالتحديد الدور الدلالي (+مكاني)»[1].

ويمكن القول بأنَّ النَّموذج الدَّلالي الذي وضعه جاكندوف سيخدم النَّموذج الذي وضعه ولتر كوك هذا الأخير الذي يمكن استخدامه في التَّفسير الدَّلالي في نظرية القواعد التوليدية والتحويلية، وبالرغم من تعدُّد النظريات الدَّلالية التي تمَّ فحصها بقيت الأطروحة الغالبة في اللّسانيات التَّفسيرية تؤكّد على أنَّ المكوّن التركيبي هو المكوّن الأساس في عملية التَّحليل اللّساني، وهو الذي يولّد المكونات الأخرى التي بقي دورها تأويلياً (أي الصّواتة والدَّلالة).

2- جهود عبد القادر الفاسي الفهري في الكتابة التوليدية العربية

ينبغي التَّنبه بداءةً إلى أنَّ النَّظريات الدَّلالية التي صيغت في إطار المقاربة التَّوليدية، والتي تبناها الباحثون اللّسانيون العرب (الفاسي الفهري، محمد غاليم، ومازن الوعر) كلُّها تنطلق من مسلَّمة التَّصور النَّفسي الذي يفترض أنَّ المعنى موضوعٌ نفسيٌ، وأنَّ بناء معاني التَّعبيرات اللُّغوية ما هو إلاَّ جزءٌ من العمليات النَّفسية التي تقوم عليها المقدرة اللُّغوية الباطنية لدى المتكلم، ويدخل في أفق هذا التَّصور كل النَّظريات والنَّماذج الدَّلالية التي تبنَّت مفهوم البنية النَّحوية بنيةٌ نفسيةٌ[2].

لقد تنوَّعت المستويات اللُّغوية التي كانت حقلاً تطبَّق عليه مبادئ النَّظرية التَّوليدية في المنجز اللساني العربيّ الحديث، فمن اللسانيين من اعتنى بالجانب الصوتي، ومنهم من آثر التَّطبيق على المستوى الصرفي، غير أنَّ الملاحظ أنَّ النَّصيب الأوفر حظاً هو على المستوى التركيبي كونه مثَّل أساس دراسة تشومسكي منذ بداية دراساته اللّسانية، ولكنَّ ذلك لا ينفي وجود دراساتٍ لسانيةٍ توليدية عربية جادةٍ في حقل الدَّلالة من أهمّها جهود الباحث اللساني عبد القادر الفاسي الفهري المتمثلة في تبنيه "**النظرية الوظيفية المعجمية**" التي حافظ فيها على المكون التركيبي أساساً في عملية توليد الجمل، إضافة لمعالجته لبعض القضايا الدَّلالية من خلال علاقتها بإشكال التَّعريب تحت عنوان (**تعريب اللغة وتعريب الثقافة، نحو نظرية دلالية كافية**) بسط فيها القول في نظريتين واقعيتين نظرية نفسيةٌ، وأخرى بيئيةٌ، أكدتا وجود فجوةٍ بين اللغة والثَّقافة والمعلومات.

2-1- الدلالة الكافية

[1]- مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، ص85.

[2] - ينظر، خالد خليل هويدي، **التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث**، ص212.

يشهد العالم العربي المعاصر كماً هائلاً من المصطلحات والألفاظ التي تُستنبَتُ في العالم الغربي والتي لا تجد ضالتها في آليات التَّرجمة والتَّعريب، كما لا تجد مكاناً في المعاجم العربية أيضاً، ذلك أنَّ حركتي التَّرجمة والتَّعريب تعاني من سيرورةٍ بطيئةٍ في التَّفعيل المصطلحي «ففي السَّنوات الأولى من الثمانينيات كان متوسط الكتب المترجمة لكل مليون فرد عربي يساوي4.4كتاباً، أي أقل من كتاب واحد كل سنة، في حين بلغ في المجر 519كتاباً، وفي اسبانيا 920كتاباً، الأمر الذي يعكس مدى القصور الذي يعانيه المصطلح العربي، وتفاقم إشكالية تعريبه التي تلقي بظلالها على أزمة تعريب العلوم برمتها في الوطن العربي»[1].

ومن أبرز ما يجب أن يُبسط النَّظر فيه مسألة تحيين المصطلح في الاستعمال، وأن لا يبقى حبيس صفحات المعاجم على الرفوف بل يجب تفعيل المعاجم العربية لتلحق بنظيرتها الغربية الأجنبية، وهو ما يستدعي الدّقة العلمية والتَّحقيق العلمي للمخطوطات التي وجدت منذ القدم للوقوف على حقيقة المصطلح وحدوده، بل وأبعاده لتصل هذه المجهودات إلى توفير أمهات المراجع باللغة العربية والدوريات العلمية، فتعدُّد المصطلحات للمفهوم الواحد وازدواجية المصطلح مع ازدواجية اللغة تؤدي إلى نتائج غير محمودةٍ، لذا كان لزاماً تجديد البحث والدّراسة دورياً في سبيل إقرار مصطلح موحَّد قدر الإمكان لكل مفهوم أو جهاز جديد بالنَّظر إلى ما اكتسح السَّاحة من تطورات.

هذه الممارسة العربية التي تطرح مشكل التَّعريب في إطار التَّرجمة هو ما رفضه الفاسي الفهري واعتبره إقراراً مسبقاً بضعف اللغة العربية إزاء اللغة الأجنبية وهو ما أفرز «على جميع مستويات التَّرجمة صعوبةً عظيمةً في اللغة العربية المعاصرة إزاء اللغة الأجنبية، ألا وهي مشكلة المصطلحات إذ لم تكن الثَّغرات فاحشةً فحسبُ، بل كانت المفردات غير ثابتةٍ، وكانت الترجمات تختلف من كاتبٍ إلى آخر، ومن بلد إلى آخر»[2]، وهو ما أدى إلى تفاقم الأزمة فما تؤمن به الهيئات التَّعريبية من ضرورة اتخاذ اللغة الأجنبية باستمرار مرجعاً لطرح مشاكل التَّعريب والانتقال من ازدواجيةٍ مفروضةٍ علينا إلى ازدواجيةٍ مُعنى بها أمر غير فعالٍ.

[1]– فهناك بعض الألفاظ التي عرّبت دون وجود أوزانٍ صرفيةٍ لها في العربية، ولم تعرّبها المجامع اللُّغوية، وبعض التراكيب الأجنبية التي شوَّهت التركيب العربي، وهذا يعد أخطر أنواع التَّعريب على لغتنا العربية المعاصرة لأنَّه يخلُّ بالأبنية اللغوية العربية ويفسد تركيب الجملة أو العبارة العربية، وهنا يكمن الخطر المحدق بالعربية ويتمثَّل في زعزعة نظامها النَّحوي والصَّرفي وتوجيهه وإحلال غيره محلَّه. ينظر، سلبمان بن سيف الغتامي، **التعريب ودوره في جودة التعليم العالي**، الندوة 65: تعريب العلوم في المؤسسات التعليمية وأثره على الجودة، 2012م، ص13.

[2] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج2، ص185-186.

حيث يوضّح الفاسي الفهري وجهة نظره انطلاقاً من سلّمية استدلاليةٍ تنطلق من حقيقة اللغة فهي «أداةٌ تعبيريةٌ تساعد على نقل المعلومات والاتصال، وكل لغةٍ تحدَّد بنحوها، أي نسق قواعد صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية منتجة، ومعجمها أي المخزون المفرداتي الذي تستحضره قواعد نحوية ومعرفية نشيطة»[1]، ولا يهمنا في هذا الحقل إلاَّ فحص المعجم كونه المرتبط أساساً بآليات التَّوليد؛ فالمصطلح (الذي يعدُّ جزءاً من اللغة) ما هو إلاَّ معجمٌ قطاعيٌ خاصٌ تتحكم به ضوابط داخلية وأخرى خارجية، فالضَّبط الذاتي يقع داخل المعجم الأحادي اللغة، إذ هنالك حركة تجديدٍ دائمةٍ تنبذ اللَّفظ المعهود والمعنى المتداول لتبدع اللَّفظ الجديد أو تولّد معاني اللَّفظ المعهود، حركةٌ تحطّم الذاكرة اللغوية ليتجدَّد التَّعبير، وتحطّم الذاكرة الثَّقافية لتتجدَّد الثقافة، حركةٌ أنيةٌ دائمةٌ تعيد النَّظر في الحقول الدَّلالية وتكوينها وتقطيعها، وفي ذات الآن تُخصّص المفردة التي تعدَّدت معانيها، وتوسّع المعنى الواحد إلى المعنى المتعدّد[2].

ويرى الفاسي الفهري أنَّ العبرة ليست بالأداة المعبّرة فمشكل التَّعريب ليس مشكل ترجمة بالأساس، فاللغة ليست هي الثَّقافة أو الحضارة، بل هي الصورة التي تعكس الثقافة أو المعلومات بطريقةٍ غير مباشرةٍ، ومن هنا كانت مسألة الإمكانات التَّعبيرية للُّغة أي القدرة على التَّعبير عن المعاني الثَّقافية تحتاج إلى **نظريةٍ دلاليةٍ للمعجم**، ونظريةٍ أخرى **للعلائق بين الدَّلالة اللغوية والدَّلالة غير اللغوية**[3].

2-1-1- الواقعية النفسية والبنية التصورية[4]

سبق وأن تقرَّر الفارق بين الدلالة التَّأويلية والتَّوليدية[5]، وفي إطار النَّظرية النَّفسية يرى الفاسي الفهري أنَّه يمكن الاستفادة من النظرية التأليفية **لكاتز وفودور** والتي تُسند التَّمثيلات الدَّلالية للجمل، كما تُسند البنى

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج2، ص190.

[2] - عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج2، ص190-191.

[3]- المرجع نفسه، ص192.

[4]- **الواقعية**: بمعنى أن يعكس التَّمثيل (أي البنية الدلالية) ما يفترض أنه ممكن كسيرورة ذهنية لدى المتكلم، والسيرورات الذهنية عبارة عن بناءات نظرية يمكن ثبوتها عن طريق النظرية، فالفونيم مثلا كيان غير موجود فيزيائيا، إلا أن له واقعا نفسيا، إنه وإن لم يوجد على مستوى الواقع الفعلي، يشكل الواقع النفسي الذي يقابل الصوت (المتلفظ به) الذي له واقع فعلي، وتأكد هذا مع تروبتسكوي وياكوبسون، وذلك من خلال السمات المميزة وتأليفية الأصوات. ينظر، عبد المجيد جحفة، **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، ص46.

[5]- «المزاوجات بين الوحدات المعجمية وتمثيلاتها الدلالية تكوّن معجم اللغة، وكل مدخل يحتوي على قراءة أو أكثر، والقراءة تمثل معنى من معاني الوحدة المعجمية، فالقواعد التي تبني القراءات لعبارات أوسع على قراءات المكونات تسمى قواعد الإسقاط». عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج2، ص193.

التركيبية بواسطة قواعد تكرارية، والمزاوجة بين جملة ومعنى من معانيها ليست مباشرة، وإنَّما تمر عبر البنية التركيبية والمضمون المعجمي للجملة لذا «فلبناء البنية الدلالية يجب أ) تخصيص معاني الوحدات المعجمية وب) تخصيص القواعد التي تعمل على البنى التركيبية لبناء معاني المركبات والجمل انطلاقاً من معاني الوحدات المعجمية»[1].

ومن هنا يضح جلياً أنَّ الوحدة المعجميَّة أساس تشكل البنية الدَّلالية؛ حيث تعد مفاهيم عامةً مشتملةً على السّمات الدَّلالية والمميزات والتي تمثّل الأبجدية الدَّلالية التي تؤلَّف منها القراءات، وبتطبيق مبدأ التأليفية الذي قال به كاتز وفودور يخلص الفاسي الفهري إلى أنَّ «الصورة النَّاتجة لهذا التَّحليل هو أنَّ التَّمثيلات الدَّلالية في علاقةٍ أحاديةٍ مع المعاني، أي أنَّ التَّمثيلات الدَّلالية وحدها تخصّص المعاني»[2].

وبتطور الدّراسة الدَّلالية توصَّل اللّسانيون إلى أنَّ الموقف التَّمثيلي الذي تبناه كاتز – والذي يجعل التَّمثيل الدَّلالي وحده قادراً على وصف المعنى بتوسيط قواعد الإسقاط – يحتاج إلى إعادة نظرٍ إذ «هناك ما يدلُّ على أنَّ البنية الدَّلالية ليست فقط بنيةً مشتقةً من البنية التركيبية بواسطة قواعد الاشتقاق، ولكنَّها بنيةٌ مستقلةٌ تخضع لقيود سلامة ..خاصة بها ودور الدَّلالة اللُّغوية أن تخصّص قواعد الإسقاط وقواعد السَّلامة الدَّلالية»[3]، فالبنى الدَّلالية التي يمكن اعتمادها لتحديد محمولاتٍ علائقيةٍ مثل الاقتضاء، والتَّرادف، وتعدّد المعاني، والشُّذوذ الدَّلالي، يجب أن تكون ذات واقعٍ نفسي فيشترط في مستوى من مستويات التَّمثيل أن تكون كلُّ المعلومات ما حمل منها عن طريق اللغة، وما حمل بواسطة أنساقٍ إدراكيةٍ أخرى منسجمةً ومتكاملةً لنسم هذا المستوى بمستوى البنية التَّصورية، وعليه فإنَّه لتخصيص العلائق الدَّلالية (اللُّغوية) يتمُّ استعمال المعرفة التَّصورية (غير لغوية).

وتأسيساً على هذا التَّصور، فإنَّ النَّظرية الدَّلالية للُّغة الطبيعية هي فقط جزءٌ من النَّظرية العامة للبنية التَّصورية، وقواعد سلامة الدَّلالة هي مجموعةٌ فرعيةٌ لقواعد سلامة المفاهيم، والبنى الدَّلالية الناتجة عن تطبيق قواعد الإسقاط هي طبقةٌ خاصةٌ من المفاهيم، ويترتَّب عن هذا أنَّ اكتساب طبقة المعاني الممكنة ليس له

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج2، ص193.

[2] – المرجع نفسه، ص195.

[3] – المرجع نفسه، ص195.

علاقةٌ باكتساب اللغة فاكتساب اللغة يقتصر على المعجم، والجزء الخاصُّ من التركيب والصوتيات، وقواعد الإسقاط[1].

وحتى يسهّل دور المتعلم للُّغة يقترح الفاسي الفهري البحث عن نظريةٍ للدَّلالة (أي نظريةٍ تصوريةٍ) تكون فيها قواعد الإسقاط بسيطةً نسبياً بحيث يستطيع الطفل أن يستخلص بسهولةٍ العلاقة بين ما يسمعه وما يتصوَّره عن العالم حيث يبيّن جاكندوف أنَّ المعطيات النَّحوية البسيطة تقود إلى افتراض أنواع من الذَّوات أو العلائق له دور في البنية الدَّلالية، هذه الذوات ليس لها وجودٌ ماديٌ، وعليه فهي جزءٌ من كياننا المعرفي النَّظري، فكل شيءٍ في اللغة يجب أن يكون له مجالٌ في البنية التَّصورية[2].

وفي تصوره للمعجم فالذي يقصده الفهري بالمعجم هو المعجم الذّهني الذي يفترض أنَّه يدخل ضمن تحديد قدرة المتكلم اللغوية لا الصناعة القاموسية، ومن المعلوم أنَّ متكلم اللُّغة يتحدَّث ويتصوَّر بمعجمٍ أحادي اللُّغة، والأداة التي تصف هذا المعجم تسمى بالقاموس؛ بمعنى المخزون المعرفي المتوفر عند متكلم اللغة، ومن أجل ذلك وجب الوقوف عند كيفية تنظيمه وهو ما يساهم بشكلٍ كبيرٍ في عمليات معقَّدةٍ ومتنوعةٍ.

لذلك فإنَّ «النَّظرية الدَّلالية تتوق إلى رصد العلائق والاطرادات والتَّعميمات التي تربط المداخل (مثلا رصد العلاقة بين المشتقات: ضرب، ضارب، ضربة، مضروب...) عند ذلك يصبح المعجم كافياً من النَّاحية الوصفية»[3]، فللرَّبط بين هذه المشتقات يلجأ المعجميون إلى قواعد خاصةٍ ترصد الاطرادات الدَّلالية والصَّرفية وتمكّن من استخلاص المعلومات التي تتكرَّر في وحدات المعجم، وهذه القواعد تسمى بقواعد الحشو، والتي تسمح بتقليص حجم المعلومات المستقلة في المعجم، ومنه يكون اختصار الوقت على المتعلم عاملاً هاماً في تسهيل عملية التَّعلم فالمعجم الأقل قدراً من المعلومات هو الأقدر على تحقيق الكفاية المطلوبة.

وبعدما تحدَّد حدُّ المعجم الذّهني المنظّم للُّغة تنبغي الإشارة إلى أنّ كلَّ لغةٍ تنتظم في حقول دلاليةٍ، وهذه الأخيرة لها جانبان؛ أحدهما تصوري والآخر معجمي، ومدلول الكلمة مرتبطٌ بالكيفية التي تعمل بها مع الكلمات الأخرى في الحقل المعجمي نفسه، وتكون كلمتان في نفس الحقل الدَّلالي إذا أدى تحليلها إلى عناصر تصورية مشتركة، كما يتحدَّث الفهري عن **النّسبية اللُّغوية** في علاقتها **بالحقول الدَّلالية** وينفي أطروحة

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج2، ص195.

[2] - المرجع نفسه، ص197.

[3]- المرجع نفسه، ص199.

همبولدت التي تؤمن بأنَّ اللُّغة هي التي «تمكّن من استحضار بعض طبقات الأحداث أو الذوات بصفة أسهل من لغة أخرى»[1]، وبهذا يكون امتلاك اللُّغة هو امتلاكٌ لامتيازاتٍ معرفيةٍ وهي التي تختلف من لغةٍ إلى أخرى.

2-1-2- الواقعية البيئية والمعنى خارج اللغة

الانشغال بماهية المعنى ومكانه طالما كان مثار جدلٍ بين اللغويين ومن قبلهم الفلاسفة بين من يتصوَّره في ذهن الإنسان، وبين من يُموضعه في عالم المفاهيم[2]، وانطلاقاً من هذين التَّصورين برز تصورٌ ثالثٌ دعا إلى **الواقعية البيئية** التي «تموضع المعنى في التَّفاعل *interaction* بين الذوات الحية ومحيطها، الصورة التي تبرز من هذه الواقعية هي أنَّ المعنى ينتج عن علائق متواترةٍ بين الأوضاع ***situations***»[3]، فعوض أن يتَّجه البحث إلى الكيفية التي يؤول بها المتكلم العالم الخارجي، ويتصوره به- وهو منحى التيار النفسي- نجد التيار المغالي في البيئية يتّجه نحو الكيفية التي توجد عليها الأشياء في العالم الخارجي، ومعلوم أن التيار النفسي ينظر إلى كيفية وجود الأشياء في العالم بوصفها جزءا من تصورنا للعالم، ولا يعتبرها مفارقة لنا ولتصورنا[4].

أي أنّ هذا الطرح يموقع الجزء الأكبر من المعنى خارج اللغة، ومن الذين دافعوا عن هذا التصور البيئي **بوتنام** الذي يرى بأن القليل من المعنى فقط هو المتواجد في الذهن، فالمعنى ناتج عن ذلك التفاعل القائم بين المتكلم وبيئته[5]، لذا يرى الفاسي الفهري أنَّ **نظرية الدَّلالة اللغوية** يجب أن تمثل للكيفية التي تستعمل بها العبارات اللغوية الدَّالة لحمل المعلومات عن العالم الخارجي، وعن حالتنا الذّهنية فاللغة تصنّف وتمقول الأذهان والأوضاع، ويمكن أن نصنّف العبارات بالطَّريقة التي تصنفنا بها هذه العبارات وتصنّف العالم، وهذا ما تفعله نظرية المعنى[6].

فقد تنوَّعت المقاربات في هذا المجال اللغوي بين من يهتم **بالدَّلالة الذّهنية للُّغة**، وبين من يركّز على **الدَّلالة الخارجية للغة في علاقتها بالعالم الموصوف** لا بالذهن الواصف، وقد ظهرت دلالة الأوضاع كنظريةٍ جادةٍ تتبنى المقاربة الثانية غير أنَّ الاعتراض على هذه النَّظرية كان بسبب مشكل الرَّصد لعبارات المواقف

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج2، ص201.

[2]- المرجع نفسه، ص210.

[3]- المرجع نفسه، ص210.

[4]- ينظر، عبد المجيد جحفة، **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، ص56.

[5]- المرجع نفسه، ص56.

[6]- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج2، ص210.

«فالجملة يَظن زيدٌ أنَّ عمراً غبيٌ تستعمل فيها الجملة المدمجة لتصنيف ذهن زيد، وهذا يدعو إلى نظرية دلاليةٍ أكثر دقةٍ من التي تنبني على الدَّلالة الخارجية وحدها إلاَّ أنَّ النَّظرية الدَّلالية التي تدعو إليها نظرية الأوضاع ... تنظر جديا للأوضاع ولمردودية اللغة»[1]، فمعلوم أنَّ تأويل الكلام متوقفٌ على معنى العبارات اللغوية وعلى أشياء أخرى واقعية متعلّقة بالكلام، وصدق الكلام متوقفٌ على مطابقة الكلام للواقع، وهكذا فإنَّ لوقائع العالم الخارجي دوراً هاما في تأويل الكلام، أمَّا بالنسبة لمردودية اللغة فهو المقابل للإبداعية عند تشومسكي والذي يؤكّد إمكان استعمال عباراتٍ معيَّنةٍ مراراً وتكراراً، وفي فضاءاتٍ مكانيةٍ وزمانيةٍ مختلفةٍ، فمردودية اللغة تعدُّ وجهاً من وجوه تعدُّد المعاني.

ففكرة الأوضاع تمكن من بناء ما نسميه **النظرية العلاقية للمعنى**، والمعنى اللُّغوي كحالة خاصة، علاقةٌ بين الأوضاع وهذه النظرية تزوّدنا بنسقٍ لموضوعات مجردةٍ تمكن من وصف معاني العبارات والحالات الذهنية بواسطة المعلومات التي تحملها عن العالم الخارجي فالحالات الذّهنية لها معانٍ ولكنها ليست معان[2].

فعند أنصار الواقعية البيئية يكون التَّفاعل حاصلا بين الحيوان والمحيط، وهذا التَّفاعل هو ما يحدّد الصورة ومحتوى المعلومات الناتجة، والانسان موفق أو مدوزن لاستعمال اللُّغة واستهلاكها هو الآخر، فالواقع موجودٌ في استقلال عن نشاط جسم خاص، ويمثل الفهري بعبارة "دقَّ الجرسُ يعني أنَّ الدَّرس قد انتهى"، فهذا نمطٌ من الأصوات يعالق بصفة منتظمةٍ نمطاً من الأوضاع، ويصير الطلاب مدوزنين مع هذا النوع من العلاقة فهذه علاقةٌ اصطلاحيةٌ قد تؤدي إذا لم يتم احترامها إلى وضعٍ تكون فيه المعلومة خاطئةً، إذن فالمعنى في هذا التَّصور هو علاقةٌ بين أنماط وأوضاع مختلفة[3].

وعليه فالمعنى مكانه هو العالم الخارجي لأنَّه يبرز في العلائق المطَّردة بين الأوضاع، لذا فالفكرة الرائدة في دلالة الأوضاع هي أنَّ معنى جملةٍ ما يتحدَّد بعلاقة الكلام والوضع الموصوف[4]، ومن الكليات اللغوية المرتبطة بدلالة الأوضاع التباس اللغة، فاللُّغات البشرية ملتبسةٌ عكس اللُّغات الاصطناعية، ذلك أنَّ العبارة

[1]- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ص211-212.

[2] - المرجع نفسه، ص213.

[3] - المرجع نفسه، ص214-215.

[4] - المرجع نفسه، ص216.

المفردة يمكن أن يكون لها معانٍ متعددة، كما أنَّ العبارة المركبة من عبارات مفردة غير ملتبسة يمكن أن تتعدَّد معانيها، وفي هذه الحالة يكون اللّبس خاصية كلية.

لقد حاول الفاسي الفهري من خلال **النَّظرية النَّفسية** الخوض في قضية الدَّلالة وما يتعلَّق بها من مباحث فلسفيةٍ ومعجميةٍ، وذلك في إطار مناقشته لاستراتيجية التَّعريب في اللُّغة العربية ويرى خالد هويدي أنَّ الفاسي الفهري قد عمد إلى تكييف القواعد التّحويلية بما يتواءم والعربية، ولا شك في أنَّ هذا يسهم في تطوير النَّظرية اللّسانية التَّوليدية نفسها من خلال إغنائها بمعطيات غير متوافرةٍ في اللُّغات الهندوأوروبية[1].

2-2- النظرية الوظيفية المعجمية

تعدُّ دراسة المعجم العربيّ موضوعاً جوهرياً داخل الحقل اللّساني خاصة بعدما تحدَّد موقعه في بناء الجملة العربية، حيث تتَّضح وجهة الفهري بناءً على الخيار اللّساني الحديث؛ فدراسة المعجم لا تهتم بقائمة من الكلمات المخزَّنة بين دفتي كتاب فحسبُ، بل إنَّ قضاياه ممتدة إلى قضايا التركيب والصَّرف والدَّلالة، والمقصود بالمعجم هنا المعجم الذهنيّ[2] ذلك أنَّ فهم آليات اشتغال المعرفة المعجميَّة جزءٌ لا يتجزَّأ من فهم اشتغال المعرفة اللغويَّة في الذهن البشريّ، وفي سبيل التَّدليل على ذلك دعا إلى افتراض مستوى للتَّمثيل الذهنيّ لكل المعلومات وهو ما سمَّاه بالبنية التَّصورية، فالفصل بين المعلومات اللغوية التي تحملها المفردات اللغويّة وغير اللغوية بات أمراً تجريبياً.

وبهذا تكون دراسة المعجم منصبَّةٌ على الخصائص والاطرادات التي تعزّزها المفردات والتي يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكة اللّسانية العامة للإنسان، أو الملكة الخاصة بلغة من اللغات، ويتمُّ هذا البحث بناءً على «مسلماتٍ نظرية تهدف إلى الدّفاع عن كون المعجم ليس مجاله الخصائص الفرادية غير المتنبَّأ بها، وإنَّما هو مجال لبناء تعميماتٍ واكتشاف اطراداتٍ تحتاج إلى نماذج نظرية واضحة»[3]، وبذلك

---

[1]- ينظر، خالد خليل هويدي، **التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث**، ص225-226.

[2]- يقصد الفاسي الفهريّ بالمعجم الذهنيّ المعجم الموجود بالفطرة لصيقٌ بالملكة اللغويّة عند كل متكلّم، حيث لا تتَّضح دلالة المفردة أو المفردات بمنأى عن الاستعمال اللُّغوي الذي يشكّل مجالاً لتفاعل الصَّوت والصَّرف والنَّحو وهو ما يؤسّس للمفردات، وهكذا فإنَّ المعجم الذهنيّ ليس كالقاموس الذي يرتّب ترتيباً ألفبائياً أو خطياً فلو كان معجمنا الذّهني مرتباً بطريقة ألفبائية لصعب استرجاع المعلومات.

[3]- حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص 283.

فإنَّ أيَّ متكلمٍ بلغةٍ طبيعيةٍ يتوفَّر على معجمٍ منظم تنظيماً ومن مظاهر هذا النّظام قدرته الفائقة على تذكُّر الكلمات التي يريد استعمالها لتحقيق أغراضه التَّواصلية[1].

ويؤكّد الفهري أنَّ المعجم في جوهره نسق علائق نحوية ودلالية لا يقلُّ نظاميةً أو نسقيةً عن باقي مكونات النَّحو، فكثيرٌ من المفردات التي تنسب إلى المفردات يمكن التَّنبؤ بها من مبادئ عامة تنتظم حسب الأنساق الفرعية التي تكوّن النسق الكلي[2]، وكانت هذه النتائج بدهيةً جداً بالنَّظر لما جاءت به التَّوليدية في هذه الفترة التي انتقلت فيها من الاهتمام بالقواعد إلى التركيز على المبادئ العامة، حيث تمَّ استبدال القواعد التَّحويلية بقوالب لسانيةٍ منفعلةٍ تشتمل على برامج لسانية –بمعنى نظرية العمل، الأثر، الربط العاملي– فيكون شكل البحث بعد ذلك مختلفاً، فبعدما كان المعجم في نظرية الربط مسؤولاً عن تأويل البنية العميقة بات أساس الجهاز النَّحوي وبهذا «تدخل الوحدات المعجمية النَّسق الحاسوبي تامة التَّصريف، خلافاً لنظرية الرَّبط والعمل، التي اعتبرت أنَّ البناء الصَّرفي للكلمات يتمُّ في التركيب عبر قاعدة نقل الرؤوس، فالأفعال تسقط في شكل جذوعٍ أو جذورٍ وتكتسب لواصقها الصرفية في التركيب وفق عمليات تركيبيةٍ مضبوطةٍ بقيود»[3]، ووفقاً لهذا التَّصور فإنَّ دلالة المحمولات ليست موجودة في الوحدة المعجميَّة فقط، بل هي حصيلة خصائص دلالية، وتركيبية، ودلالية، وصرفية، وكل مستوى من هذه المستويات له أثره على البنية الحملية.

تبيَّن إذن أنَّ الفعل(المحمول) ليس هو المسؤول الوحيد عن تحديد البنية الحملية، وإنَّما يتفاعل النّظام التركيبي مع النّظام الدَّلالي والصَّرفي لوسم الأفعال بالحمولة الدَّلالية، والتي تبنى على أساسها عملية إسناد الأدوار الدَّلالية للموضوعات.

وبهذا كان لزاماً على تشومسكي أن يدرك أنَّ نموذجه اللّساني لم يعد قادراً على تحديد البنية الدَّلالية للعديد من الجمل والتي لا يمكن أن تفسَّر إلاَّ من خلال البنية السَّطحية؛ وهو ما يدلُّ على عجز البنية العميقة عن استيعاب كلّ الجمل لذا يمكن القول بأنَّ البنية السَّطحية لها دورٌ هامٌ في التَّأويل، وقد استدلَّ جاكندوف بأنَّ تأويل الأسوار[4] والنفي يعتمد إلى حدٍ كبيرٍ على موقعها السَّطحي، وهكذا كانت وجهة الدّراسات اللّسانية

---

[1]– ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ج1، ص20.

[2]– ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي (نماذج تحليلية جديدة)**، ص16.

[3]– مصطفى غلفان، وآخرون، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص369.

[4]– ينبغي التَّنبيه إلى أنَّ التَّوليدية قد أحرزت تقدماً هائلاً في مجال الاقتصاد اللغوي والإيجاز في القواعد حيث ضمَّنوا التَّسوير نظرية الإحالة فلم تعد الحاجة ماسة إلى تعدُّد المبادئ والأحكام المشتركة.

آنذاك وهو ما دفع تشومسكي نحو تعديل نموذجه المعيار بما أسماه **"الفرضية المعجمية"** في محاولةٍ لضبط الجهاز الدَّلالي التَّأويلي.

كان مدار هذه النَّظرية الأسماء المشتقَّة التي تشبه في خصائصها الدَّلالية الأفعالَ أو ما يعرف **بالتَّأسيم**، إضافةً إلى الاهتمام بوضع تحديداتٍ جديدةٍ للفضلات، حيث أخذ العمل باللّسانيات التَّوليدية التَّحويلية يتراجع عن آرائه فيما يخص قيمة التَّحويلات، وباتت القواعد التَّحويلية أكثرَ ضبطاً وتحديداً.

إنَّ تطوير البحث الألسني العربي عند عبد القادر الفاسي الفهري ينبغي أن ينطلق من «بناء أنحاء لوصف اللغة العربية الحالية واللغة العربية القديمة، وكذلك اللَّهجات في إطار لسانيات مقارنةٍ لأنَّ هناك ترابطاً بين الأطراف الثَّلاثة فهذا الجانب وصفي»[1]، والإيمان بهذا الأساس دفعه إلى القول بأنَّ «الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أيُّ امتيازٍ في وصف العربية، بل هي غير لائقةٍ في كثيرٍ من الأحوال»[2]، ولم يقتصر الفاسي الفهري على نقد التُّراث فحسب بل نقد أيضاً تصوّر اللّسانيين العرب لنحو اللُّغة العربية ولطرائق دراستها و كيفية تطبيق النَّظريات اللّسانية الحديثة عليها.

وابتداءً من 1965 بدأ المعجم يأخذ مكانته في بناء النَّحو خاصةً عندما تقرَّر لتشومسكي عجز القواعد التَّحويلية على تحقيق الكفاية التَّفسيرية المطلوبة، فأصبح المعجم نسقاً من العلائق النَّحوية والدَّلالية فهو «لا يأخذ دلالة إلاَّ داخل التركيب، لأنَّ مبادئ وقيود وتعميمات التركيب قادرةٍ على تقييد المعجم والكشف عن الجانب الاطّرادي فيه، وهذا ما تبيّنه دراسات من قبيل: تركيب الأحداث، التَّشجير، والتَّعدي»[3].

وباعتماده على نظرية النَّحو التَّوليدي حاول الفاسي الفهري في بدايات منجزه اللساني تبني **"النظرية المعجمية الوظيفية"**[4] لدراسة التراكيب العربية وذلك بالاعتماد على النَّظرية التي وضعتها الباحثة بريزنن 1978

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ج1، ص34.

[2] - المرجع نفسه، ص 61.

[3]- ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1983م، ص23.

[4] - يؤطر الفاسي الفهري عمله هذا بقوله: «إنَّ نظرية التمثيل النحوي التي نتبناها في عملنا هذا تجد أصولها في عدد من الأعمال التي أنجزت في إطار النحو التوليدي التحويلي وخاصة بريزنن (1978) وقد تطورت هذه النظرية على يد بريزنن (1979) و(1980) وكابلن وبريزنن (1980) وكريمشو (1980) Grimshaw وأندروز Andrews (1979) ونيدل Neidle (1979) وموهانن Mohanan (1980) والفاسي الفهري (1980) وآخرين». عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ج1، ص80-81.

وقد مثّلت هذه النّظرية أحد الحلول المقترحة لبعض إشكالات النّظرية التّوليدية كإشكال المكوّن التّحويلي، وإشكال العلاقة التي يمكن إقامتها بين صورة الجملة ومعناها، أو بعبارة أدق بين العلاقات الدّلالية التي يقيمها المحمول مع موضوعاته (البنية المحمولية)، وبين بنية المكونات كما تنتظم في السطح (البنية المكونية) ويتمُّ هذا التّوافق بين هاتين البنيتين بواسطة الوظائف النحوية[1].

لذا فإنَّ بنية الجملة في اللغة العربية تنتظم وفق ثلاث بنياتٍ أساسية **البنية المكونية** و**المعجم** و**البنية الوظيفيّة**؛ أمّا **البنية المكونية** فتمثّل البنية الشّجرية للجملة، والبنية الشّجرية هي صورة البنية العميقة قبل أن تنتقل للسطح، والتي تظهر في شكل مقولاتٍ تركيبيةٍ ومتواليات نهائيةٍ بواسطة علاقات السّبق أو الإشراف[2]، وهو ما أنتج القاعدة الآتية[3]:

ج ⟵ ف م س م س

إنَّ هذه البنية تمثّل الإجراء النّهائي لبناء الجملة المحقَّقة على السّطح ثم تعمل القواعد المركبيّة على تقديم وصف للبنية المكونية بتوسيط التّحشيات الوظيفية التي «تساهم أيضاً في وصفها الوظيفيّ وتسجّل المعلومة الوظيفيَّة في القواعد المركبية عن طريق تحشيات وظيفية تتّخذ شكل معادلاتٍ مرتبطةٍ بالعجر المكوّنة وتحدد وظيفة المكوّن آخذةً موقعه الخاص بعين الاعتبار»[4] لتصبح القاعدة الناتجة كما يلي:

ج ⟵ ف م س م س

↓ - ↑ (↓فا) = ↑ (↓مف) - ↓

يمثّل الرمزان ↓ و↑ ميتا متغيّرين للإشراف المباشر حيث يمكن للميتا متغير ↓ أن يقرأ (أنا) وهو يشير إلى العجرة التي تلحق بها المعادلة الوظيفية أما الميتا متغير ↑ فيمكن أن يقرأ (أم) وهو يشير إلى العجرة التي

[1] – ومن بين الحلول التي اقترحتها هذه النظرية ما يلي:

– تقليص دور المكون التحويلي في النظرية التوليدية، بالنظر إلى أنه يمثل قوة إنتاجية مفرطة تتحدى خصائص ومحدودية اللغات البشرية.

– إضافة بنية وظيفية تشكل دخلا للمكون الدلالي، وتبنى هذه البنية من المعلومات الصادرة عن المعجم والمعلومات التي توفرها القواعد المركبية وتضم هذه البنية لائحة من الوظائف النحوية.

[2]– عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ج1، ص 82.

[3] – ترميز المصطلحات: ف= فعل، م س= مركب اسمي(فاعل)، م س= مركب اسمي (مفعول).

[4]– عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ج1، ص 83.

تعلو الأنا مباشرة ومعنى هذه المعادلة أنَّ المعلومة المتعلّقة بالأنا تتعلق في نفس الوقت بالأم[1] ولذلك سيتقلَّص دور التَّحويلات إلى قواعد إعادة الكتابة التالية كما يلي:

ج ⟵ ف م س م س

م ا ⟵ (أ د) س

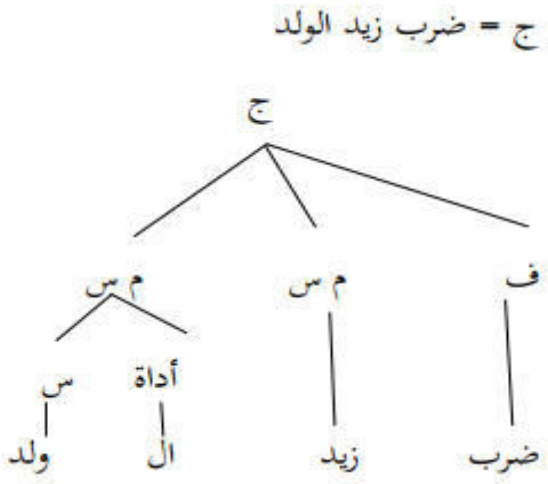

تلحق بالعجرة العليا جملة من السّمات الدَّلالية والتركيبية، حيث يقدم المدخل المعجمي تخصيصاً مقولياً يشير إلى المقولة قبل النّهائية التي يمكن إدخال الوحدة المعجمية تحتها، وعليه تكون المداخل المعجمية الضَّرورية لبناء الوصف الوظيفي وفق المختصرات الآتية (ف: فعل، س: اسم، زم: زمن، حم: حمل، جن: جنس، عد: عدد، إع: إعراب، مخ: مخصص) كما يلي[2]:

ضرب ف (↑زم) = ماض

(↑حم) = ضرب (فا) (مف)

زيد س (↑جن) = ذكر

(↑عد) = فرد

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ج1، ص 83.

[2]– يتم وضع الوصف الوظيفي لمتوالية معينة انطلاقا من النحو والمعجم مع أخذ المعلومات المضمنة في التحشيات الوظيفية بعين الاعتبار، ويعد الوصف الوظيفي وسيطا بين البنية المكونية والبنية الوظيفية. عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج1، ص 85-86.

(↑إع) = رفع

(↑حم) = زيد

ولد س (↑جن) = ذكر

(↑إع) = نصب

(↑حم) = ولد

ال أداة (↑مخ) = ال

ويمكن الميتا متغير الأم (↑) من معاينة العجرة التي ترتبط بها الوظيفة بعد الملء المعجمي حيث تنقسم الرموز الواقعة على يسار المعادلة الوظيفية إلى نوعين؛ رموز بسيطة وصور دلالية تحدد قيمة الحمل والتي تحدد بدورها التأويل الدلالي.

يتم إذن وضع الوصف الوظيفي لمتواليةٍ معيَّنةٍ انطلاقاً من النَّحو والمعجم ... ويعد هذا الوصف وسيطاً بين البنية المكونية والبنية الوظيفية، فالوصف الوظيفي يتشكّل بعد تطبيق القواعد المركبية الحاملة للتحشيات الوظيفية والتي تولد العجر غير النهائية بعد إدخال الوحدات المعجمية في البنية المكونية قبل – النهائية ولتكون المتوالية قابلة للتأويل ينبغي ربط كل عجرة مقولية بمتغير يمثل وظيفتها المجهولة فتنتج بذلك البنية المكونية الحاملة للمتغيرات الضرورية كما يلي:

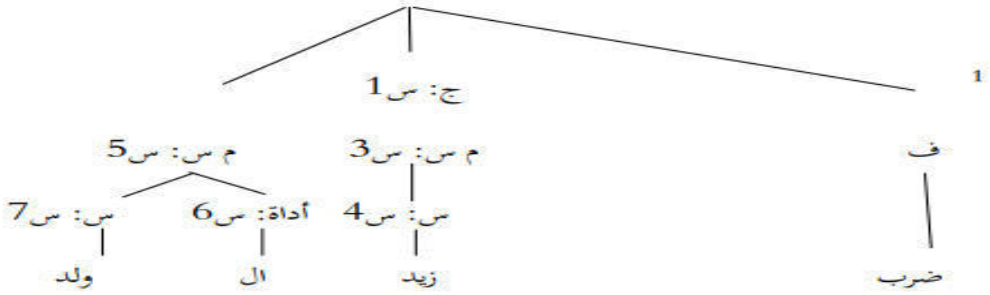

وهكذا بعد ملء هذه البنية بقيم الوظائف وسماتها الداخلية تنتج البنية الوظيفية التالية:

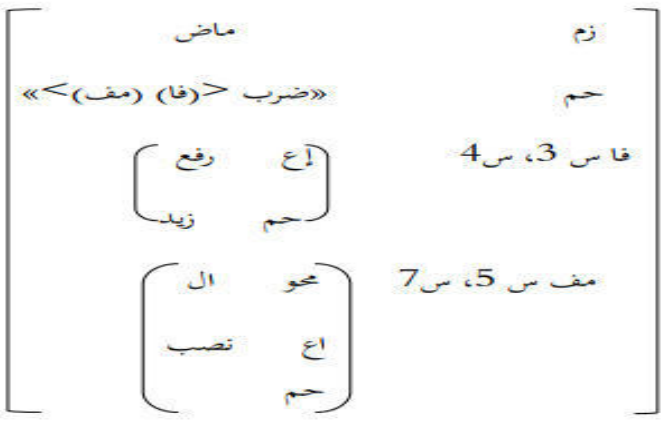

فالجديد الذي تمَّت إضافته في هذه النَّظرية هو المكوّن الوظيفي فتكون مكوّنات الجملة كما يلي: المكون المركبي، المكوّن الوظيفي، المكوّن التَّحويلي، المكوّن الصَّوتي، المكوّن الدَّلالي.

وتنبغي الإشارة إلى أنَّ سلامة البنيات الوظيفيَّة تتعلَّق ببعض القيود التي وضعها الفاسي الفهري أهمّها؛ **"قيد الانسجام"** والذي ينصُّ على أنَّه "**لا يمكن لمسند معيَّن، في بنية وظيفيَّة معيّنة أن يأخذ إلاَّ قيمةً واحدةً على الأكثر**"، أما **"قيد التَّمام"** فيجعل لكل وظيفةٍ نحويةٍ وظيفةٌ إعرابيةٌ ترد في صورةٍ دلاليةٍ حيث يجب أن تكون للسّمة حمل صورة دلالية تعتبر قيمة للوظيفة الإعرابية، (فمثلا: ضربَ زيدٌ) البنية المحمولية للفعل "ضَربَ" عبارةٌ عن محمولٍ ثنائيّ المحلات يقيم توافقاً بين موضوعات الفعل وبين الوظائف النَّحوية الواردة، والملاحظ أنَّ عملية الملء المعجمي لم تكتمل حيث لم يملأ إلا محلٌ واحدٌ فقط، وهو ما أدى إلى لحن الجملة إذ «هناك توافقٌ قويٌ، في النَّظرية المعجميَّة، بين البنية الحملية للمحمول وبين بنيته الوظيفيَّة، ونحصل على هذا التَّوافق بجعل كل موضوعٍ يتوافق مع وظيفة نحوية متمكنين بذلك من بناء الصورة الدَّلالية للمحمول المعني ويمكن القيد الأحادي على إلحاق الوظائف النَّحوية بالموضوعات من تحديد الكيفية التي يتم بها هذا الإلحاق بشكلٍ أكثر دقةٍ»[1] وكل هذه الطروحات مكَّنت الفهري من مقاربة المعجم العربيّ مقاربةً أكثر دقة.

وخلاصة القول أنَّ تلكم النماذج الدَّلالية سعت لتوسيع البحث الألسنيّ التَّوليدي على مستوى النَّظم (التّراكيب)، فبعدما كانت الدَّلالة على هامش الدّراسة اللّسانية باتت بفضل مجهودات أصحابها أحد أقطاب البحث الألسنيّ والتي أسهمت في فهم العديد من القضايا التي كانت مغيَّبة لفترةٍ زمنيّةٍ طويلة.

كما تنبغي الإشارة إلى أنَّ الدّراسات اللّسانية العربية قد حرصت هي الأخرى على تأكيد حضورها بتطبيق كل ما جدَّ في حقل الدّراسة اللّسانية على اللغة العربية قصد اختبار النَّماذج اللّسانية المتوصَّل إليها خاصةً فيما يخصُّ "الدلالة" فنشأة الدَّلالة عند العرب قد حظيت باهتمامٍ واسعٍ من قبَل المهتمين بها من علماء العرب؛ والدَّرس الدَّلالي العربي درسٌ يحظى بقيمة بيّنة بين الدّراسات اللغوية لذلك عمد اللّسانيون العرب إلى تتبع الدَّرس الدَّلالي الحديث، ومن أبرزهم **عبد القادر الفاسي الفهري و مازن الوعر ...إلخ**.

[1] – عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج1، ص 95.

الفصل الثَّاني:

القوام الابستيمي لنظريّة اللّسانيات النّسبيّة

(بحث في الكفاية التَّفسيرية)

تمهيد:

أورد البحث سابقاً أنَّ الدَّرس اللّساني الغربي عرف تطوراتٍ كثيرةٍ أثناء تشكُّله في فتراتٍ زمنيةٍ متعاقبةٍ، ما بين دراسة الجملة إلى دراسة الكلام، إلى دراسة التَّمثيل النَّحوي، أو بناء النَّماذج النَّحوية التي تسهم في تحقيق الكفاية التَّفسيريّة مطمحِ كل اللغات البشرية، وكان من بين التَّوجهات التي أسهمت في تفعيل التَّنميط اللغوي كنسقٍ في المنجز اللسانيّ العربيّ **"التَّوجه النّسبي"** الذي أسهم في تفعيله الباحث **المغربي محمد الأوراغي** والذي يمثّل أحدث المناهج اللسانيّة المقارنة التي تقف على طرفي نقيض مع النَّظرية اللّسانية التشومسكاوية بدءاً بالفرضية، ومروراً بالمنهج، ووصولاً للغاية؛ وهي تحاول أن تتجاوز ما في اللّسانيات الكلية من قصور أعجز النَّظرية العربيَّة عن تحقيق تطورٍ ملحوظٍ، ومن جهة أخرى تقويم هفوات اللّسانيات الخاصة، فبتبنيها **لفكرة النّسبية والنَّمطية** اتَّخذت لها موقعاً وسطاً بين النَّحو الكليّ والنَّحو الخاص؛ وما هيَّأ لصاحبها هذا التَّأسيس هي **"الفرضيةُ الكسبيةُ"** التي انطلق منها في دراسة اللغة؛ فاللُّغة لا تدرس إلَّا باستحضار علاقتها بالأكوان الثلاثة (الكون الوجودي، والكون الذهني، والكون اللغوي) لفهم بنيتها أولاً، وكيفية تأثيرها في مجتمع لغوي ثانياً، أي أنَّها نظريةٌ واقعيةٌ بالدرجة الأولى، أقيمت للوصول إلى نموذج نحوي يوائم في متطلباته بين البنية اللغوية في ذاتها، صوريةً، مجردةً، وبين أثر الأغراض التَّواصلية التي تفرضها الأحداث الخارجية من جهة أخرى.

المبحث الأوَّل:

اللغة وسؤال المرجعيَّة، بحث في مقاييس اللغة ومرجعيات التَّأسيس بين الكليَّة والنّسبية

توطئة

1- اللسانيات الكلية بين النظرية والهوية المعرفية.

1-1- النظرية اللسانية ومنهج البحث فيها.

2- اللسانيات النسبية وأولوياتها في المنجز اللساني العربي.

2-1- من بنية اللغة إلى بنية المعرفة.

2-2- ثنائية البنية الكلامية والقولية.

2-3- الظاهرة اللغوية في الدرس اللساني الحديث.

3- الإسهام في فهم الطبيعة البشرية.

3-1- حقيقة اللغة.

3-2- بين الملكة اللغوية وجهاز اكتساب اللغة.

3-2-1- الملكة الفطرية.

3-2-2- الملكة الكسبية.

معلوم أنَّ استحداث النَّظريات اللّسانية ومحاولة بناء النَّماذج النَّوعية رهن الرؤية المفاهيمية للُّغة في علاقتها بالبعد الإبستيمولوجي، إذ يتَّخذ اللّسانيون من اللغة موضوعاً لبناء تصوراتهم والتي لا تستقل عن المرجعية النَّظرية في تكوين الانتظامات اللغوية، فكانت **اللّسانيات النّسبية** مشروعاً يسعى لاقتراح نموذج نحويّ للغة العربية ظهيرٍ للسانيات الكلية، فإذا اختار تشومسكي اعتبار اللغة مرآةً تعكس بنيتُها بنيةَ العضو الذّهني المحدَّد بالضَّرورة البيولوجية، فإنَّ محمد الأوراغي قد ردَّ هذا التَّصور بعدّ اللغة بنيةً متشكّلةً مرتبطةً بالواقع إذ يتوسَّلها لفهم العالم الخارجي وتفسيره بغية التَّحكم فيه، لذلك سعت اللّسانيات النّسبية إلى تحقيق الكفاية التَّفسيرية باستبعاد اليقين الرياضي، بدءاً بعدّ اللغة اقتضاءً وجودياً بالوضع والاختيار، وهو ما يُلزم البحث في ماهية اللغة في النَّظرية النّسبية، ومن ثم الوقوف عند بنيتها المتشكَّلة من (ثنائية البنية الكلامية والقولية)، وصولاً إلى إثبات التَّغاير للغات ما يجعل من مشروعه استحداثاً لمنهج المقارنة بين اللغات البشرية.

ولقد مثَّلت النَّظرية التَّاريخية المقارنة أقدم ما عرفه البحث اللسانيّ الغربي، والتي عُدَّت النَّتيجة الحتمية لاختلاف خصائص اللغات، وقد عزَّز من هذا البحث المنهج العلمي المعتمد آنذاك أي منذ القرن التاسع عشر، حيث لاحظ علماء اللغة أنَّ بعض اللغات تتشابه وتتقارب من حيث ما لها من خصائص بنوية تبعاً لتقارب جغرافيتها، أولتقارب صلة النَّسب بينها، فازدادت بذلك عنايتهم بعلم «السلالات البشرية ومحاولة تأصيلها والانتصار لعرقٍ على عرق بإثبات تفوقه لغوياً، وحضارياً، فراحوا يجمعون لغات الشعوب المتباينة ويقارنون بينها»[1].

كانت هذه البداية نحو تنميط لغوي للغات البشرية، والذي كان **لجرينبرج** فيه السَّبق في الاستحداث والتَّطوير، حيث توصَّل إلى أنَّ اللغات البشرية تنقسم إلى أنماط تتحكَّم فيها معايير غير مضبوطة، لذلك لم تقدّم **نمطية جرينبرج** أيَّة نتائج من شأنها تطوير معرفة الإنسان بلغته إلى أن ظهرت اللّسانيات التَّوليدية التَّحويلية التي ترى أنَّ اللغات البشرية على اختلافها تشترك في لغةٍ واصفةٍ واحدةٍ، هذه اللغة الواصفة هي **"جهاز النحو الكلي"**.

[1]- إسماعيل أحمد عمايرة، **المستشرقون والمناهج اللغوية الحديثة**، دار وائل، عمان، ط2، 2002م، ص46.

ومن هنا يتأتّى طرح التّساؤل الآتي: إذا كانت النّظرية اللغوية ترى بأنَّ اللغات الإنسانية على اختلاف أنواعها وطرق تركيبها ترجع كلها إلى أصل واحد. فهل يصحُّ القول بوصف الألسن بناءً على مبادئ عامة تحدّد صورة القواعد وشكلها وطريقة عملها في كل اللغات؟

وبالنّظر إلى البحث اللّساني العربي نجد من اللّسانيين من استحدث منهجاً جديداً في النظر إلى اللغة لا ينفك هو الآخر عن المرجعية التراثية التي تؤسّس له، وعلى يد اللّساني محمد الأوراغي كان الاتجاه النسبي منهجاً لدراسة اللغة العربية والذي يرى خصوصيةً للغات تفرض معالجة كل نمطٍ وفقاً لما يميزه، وهو طرحٌ ترجع جذوره إلى الفكر اللغوي العربي القديم، **فوحدة الموجودات، والأفكار، والقوالب المنطقية لا تعني، كما لا تحيل على وحدة التّفكير**، إضافة إلى أنَّ **اللغة ملكةٌ كسبيةٌ** أي أنَّ للعالم الخارجي فيها نصيب من التّشكيل ودليل ذلك اختلاف الأفراد والمجتمعات في تعبيراتهم.

ومن اللّسانيين من ذهب إلى أنَّه «ولئن انضوتْ كل الألسنة البشرية قديمها وحديثها تحت بنود الكليات اللغوية فإنَّ كل لسانٍ يظلُّ متميزاً بنفسه من المادة، وانسجام بنيته لا يتوقف أبداً على مدى انسجامها مع بني الألسنة الأخرى، ولذلك تعذَّر اطّراد القياس بين لسان وآخر، إذ لكل واحدٍ منها منطقه الخاص (نعني قوانينه الداخلية) وهذا لا يتَّضح فحسبُ في بنيته الصَّوتية والصَّرفية والتركيبية، بل وفي منظومته الدَّلالية فكل لسانٍ يقطّع التَّجربة الكونية تقطيعاً خاصاً»[1].

وتعد اللسانيات النسبية من أحدث الاتجاهات اللسانية العربية التي سعت للمقارنة بين اللغات إذ إنَّ إطارها محكومٌ باللغات المنتمية إلى نمط لغوي واحدٍ[2]، وما يميّز هذا الاتجاه عن الاتجاه الكلي استنادُه إلى المعطيات اللغوية الواقعية، لا الانطلاق من مواضعاتٍ وفرضياتٍ اعتباطيةٍ لا تقترن محتوياتها بواقع ما،

---

[1]- عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، الدار التونسية للنشر، تونس، ط1، 1986م، ص101.

[2]- إنَّ النظرية اللغوية النّسبية قد واجهت تحدياً أكبر خلَّف على إثرها تأثيراً واسعاً إن على مستوى التصور اللغوي أو الفلسفي، أو النفسي، أو الاجتماعي، إذ تؤمن هذه النظرية بأنَّ مستخدمي أنظمةٍ نحويةٍ واضحة الاختلاف تقودهم نحو أنماط مختلفة من الملاحظة، وتقويم الأحداث الخارجية المماثلة، وعدم المساواة في الملاحظة، بل والوصول إلى رؤى مختلفة للعالم.

Carrol, j : (1956) language, Tought and reality. marvin k opler philosophy and phenomenological research, p 23.

نقلا عن أحمد إبراهيم محمد، **النظرية اللغوية النسيبة بين التراث والدرس اللساني الحديث (دراسة تأصيلية مقارنة)**، جامعة الأزهر، حولية كلية اللغة العربية، مصر، مج 1، ع 38، ص443.

وهدفها هو أن تصل إلى الجوانب الأعمق لهذه الملكات والقدرات من خلال طرح فروض علمية تنتج معرفةً نظريةً تُغلِّب اليقين الرياضي على التفكير العلمي.

وأورد البواعث على عمل من هذا القبيل ثبوت أنَّ ما بأيدي اللغويين من نماذج نحويةٍ، ونظريات لسانيةٍ قديمةٍ أو جديدةٍ لا يسعف الباحثين المتخصصين في دراسة اللغات على تطوير معرفة الناس بلغاتهم، ولا يصح بطبيعة الحال التفكير ببناء نظرية لسانية إلا إذا قام الدَّليل على أنَّ علم اللغة في أزمة فكرية لا يتجاوزها بغير إقامة نظريةٍ لسانيةٍ جديدةٍ من شأنها أن تحتفظ بصواب ما في النظريات السابقة وتصوّب أخطاءها، بحيث تُحدث هذه الأخيرة نقلةً علميةً في ميدان اللّسانيات، وطفرةً معرفيةً بالموضوعات العربية المعرفية[1].

وبالتالي فالنظرية البديل أي نظرية اللّسانيات النّسبية مطالبةٌ بأن تكون قادرةً على تفسير سائر ما نجحت سابقتها في تفسيره[2]، إذ لزام عليها أن تفضي إلى نتائج على الأقل في القوة نفسها التي كانت لنتائج سابقتها وإلى نتائج أفضل إذا أمكن[3]، وإذا كان محور النظر منها في قضية اللغة فإنَّ البحث في أصل تشكُّلها، وفيما تفرزه من ثنائيات "القول والكلام" يمثل محور البحث اللّساني العام الذي ينبغي مقاربته سعياً لتطوير مسار الدّراسات اللّسانية العربية الحديثة والارتقاء بها إلى مصاف العالمية.

1- اللسانيات الكلية بين النظرية والهوية المعرفية

إذا سلَّمنا منطلقاً أنَّ للسانيات أصولاً فلسفيةً فلا بدَّ من القول باختلافها عن علوم اللغة قديماً، وما ذلك إلا لأنَّ الفلسفة شأنها شأن مباحث العلوم الإنسانية شهدت تطوراتٍ انتقلت على إثرها من التَّجريد والميتافيزيقا والمثاليات إلى ما يعرف اليوم بالفلسفة الواقعية، والوضعية، والعقلانية، وهذا الانتقال لم يكن عشوائياً ألبتة بل كان نتاجاً للممارسة النَّقدية المتبادلة بين العلوم والنَّظريات العلمية آنذاك لذلك فإنَّه «ما لم

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، أعمال الندوة الدولية حول اللغة العربية والنظريات اللسانية: الحصيلة والآفاق، منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2007م، ص 124 -125.

[2]- فلكي تشكّل نظرية جديدة كشفاً أو خطوةً إلى الأمام ينبغي أن تدخل في صراع مع النظرية التي تسبقها ومعنى هذا أنها يجب على أبسط الفروض أن تؤدي إلى بعض النتائج المتعارضة، بيد أنَّ هذا يعني من المنظور المنطقي أنَّها يجب أن تناقض سابقتها، وبهذا المعنى نجد التقدم في العلم دائماً ثورياً.

[3]- ينظر، كارل بوبر، **أسطورة الإطار (في دفاع العلم والعقلانية)**، تر: يمنى طريف الخولي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001م، ص 46 -47.

نربط بين أسس المعرفة اللُّغوية ومقومات العلوم السائدة الأخرى، فإنَّه يتعذَّر علينا الإمساك بنسيجها المعرفي، كما يتعذَّر إدراك خفاياها الأصولية، وممَّا نعتبره بديهياً أنَّ العلوم تتواكب تاريخياً وتنشئ فلسفةً منهجيةً متكاملةً، وهذا التكامل قد يكون عن طريق التَّماثل، وقد يكون من باب التَّقابل»[1]، فيعدُّ بذلك تاريخ الفلسفة تاريخاً للأنساق الفكرية التي ينبغي الانطلاق منها حينما يكون الأمر متعلقاً بالبحث في القيمة المنطقية والعلمية لنظرية ما، وهو ما يتقابل مع المفهوم الحديث لهذه الدراسة النقدية أي الابستمولوجيا[2] والتي برزت بوصفها مراجعةً لأسس العلوم والفلسفات التي أثبتت عدم مواءمتها لمتطلبات العصر واحتياجات الإنسان، هذا الأخير الذي كان منذ أوائل عهده يسعى إلى فهم ذاته أولاً، والمحيط الخارج عنه ثانياً، ومن ثمَّ الوصول إلى العوامل المتحكمة في كل ذلك، ولعل أول ما تبادر إلى ذهنه السؤال عن طبيعة المعرفة التي يملكها ومصادرها المختلفة، وكانت أوَّل بادرةٍ للإجابة عن تساؤلاته مع الفلاسفة، وكان المنهج المعتدُّ به هو المنهج الابستيمي الذي «يبحث في أصل المعرفة وتكوينها، ومناهجها، وصحتها»[3]، ويمكن القول أيضا أنَّه «النظر النقدي في طبيعة المعرفة البشرية، وفي مبادئها ومداها، وذلك باعتبار أثر الذات العارفة في موضوع المعرفة»[4].

وبمعنى آخر فقد عني الفلاسفة بفحص العناصر المحدّدة للمعرفة، وحدودها، ومحاولة إيجاد آليات منطقية لتبريرها ومن ثمَّ طرحت أسئلةٌ كثيرةٌ تصبو إلى تحديد مكامن القدرة اللغوية لدى الإنسان، وكيفية اكتسابها من جهة وفهم العالم المحيط بنا من جهة أخرى، وكانت الإجابة عن هذه الأسئلة بشكل تأملي

---

[1]- عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، ص 113.

[2]- بالرغم ممَّا وصل إليه العلم الدَّقيق من تطور في جميع الميادين المعرفية إلا أنَّ هذا التطور يتطلَّب ضبط قوانين سيرورته وهذا لا يتأتَّى إلا بالوقوف على الجانب التاريخي للعلم وهو ما يصطلح عليه محمد عابد الجابري بتاريخ العلوم ويعرّفه على أنَّه «التاريخ الذي يساعد على تبيُّن أسس الفكر العلمي، والذي يعتمد المنهج التاريخي النَّقدي، ويهدف إلى دراسة التَّيارات الكبرى للفكر العلمي، مع إعطاء كل ظاهرة أو اكتشاف مكانه في هذه التيارات ناظراً إليه من زاوية الطريقة التي تمَّ بها –هذا الاكتشاف– والدَّلالة التي يكتسبها بالنسبة إلى الأبحاث التي تليه، هذا النَّوع من تاريخ العلم يدخل ... فيما يمكن أن نطلق عليه "التاريخ الفلسفي للعلم"، "التاريخ الذي يربط الاكتشافات أو التيارات العلمية، لا بمختلف الفلسفات الميتافيزيقية بل بالفكر العلمي وبتطور العلم ذاته». لمزيد من التفصيل حول مفهوم الابستمولوجيا. ينظر، محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم (العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي)**، **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان، ط5، 2002م، ص42. وينظر، حافظ إسماعيلي علوي، وامحمد الملاخ، **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات**، ص21.

[3]- إبراهيم مدكور، **المعجم الفلسفي**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1983م، ص01.

[4]- محمود يعقوبي، **معجم الفلسفة (أهم المصطلحات وأشهر الأعلام)**، دار الميزان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1998م، ص103.

وتجريدي كونها معالجةٌ فلسفيةٌ خالصةٌ، وعندما استعصى الأمر على بعض العلوم بشأن إيجاد أجوبة لبعض الأسئلة المطروحة حول العقل الإنساني استدعى الأمر الاستعانة بالعلوم الأخرى كعلم النفس والفلسفة[1].

ولقد شكَّل النصف الثاني من القرن العشرين استعداداً لطلب الاسترفاد من علوم متداخلة الاختصاص *interdisciplines* **ففلسفة العلم الكلاسيكية** قد أعلنت انسحابها جرَّاء نظرتها إلى الظواهر باعتبارها ذرَّات، أو أجزاء، أو عناصر، وليس بالنظر إليها في كليتها القائمة، أو من منظور كونها نسقاً ***system*** أو من منطلق يقر بأنَّ وجود التنظيم إنَّما يتضمَّن صفات في الكل ولكنها ليست ظاهرة في كل جزء منه، وفي إطار هذه الفلسفة اقتربت فروع العلم حتى كادت تذوب في وحدة تشملها جميعاً، ومن ثم أصبحت وحدة العلم هي المثل الأعلى الإيجابي للروح العلمية المعاصرة[2].

اتَّضح مما تقدَّم أنَّ **الابستمولوجيا** باعتبارها الدّراسة النَّقدية للمعرفة العلمية والفلسفية تختار حدودها بحسب طبيعة الموضوع المراد بحثه لتعيين نوع الممارسة الابستمولوجية، وما يهمنا في هذا السّياق مجال العلوم الإنسانية بصفة عامة واللسانيات بصفة خاصة التي استقرت كنقطة اتصال بين التراث الفلسفي والبراديغم العلمي لمنهجية العصر آنذاك، حيث أُجبر اللسانيون –وهم أهل الاختصاص– على بناء الفرضيات وإيجاد الحلول لإشكالاتهم اللغوية من داخل اللسانيات ذاتها، وهو ما أنتج عقماً معرفياً اضطروا على إثره توسيع أفق الممارسة خاصة وأنَّ الأزمة لازالت لصيقة، وقد دفعهم هذا الاستنتاج إلى خوض تجربة انفتاح النَّسق اللّساني قياساً على منهجية العلوم الطبيعية آنذاك كالفيزياء والرياضيات والذي أفرز العديد من الأنظار التي أعادت طرح الكثير من القضايا اللغوية.

وتنبغي الإشارة إلى أنَّ هذه الثورات العلمية ما كانت لتتفتَّق لولا استمرار الأزمة وتفاقمها حيث باتت الفاصل المحوري في النظر إلى اللغة بآلة الوصف والتفسير العلمي لما خلَّفته من نتائج حول اقتران العلوم الإنسانية وتداخلها من جهة كاللسانيات الاجتماعية وعلم النفس اللساني، وإلى تداخل اللسانيات والرياضيات والبيولوجيا من جهة أخرى، فهذا التطور الذي شهدته اللّسانيات يدل بما لا يدع مجالا للشك على أنَّها لم تكن بعيدة عن مسار التَّحولات الكبرى التي عرفتها العلوم الطبيعية، إذ اتَّخذت الحقبة الزمنية

[1]– ينظر، ذهبية حمو الحاج، **مدخل إلى التداولية المعرفية**، مجلة الكوفة، ع 09، 2014م، ص 106.

[2]– ينظر، محيي الدين محسّب، **انفتاح النسق اللساني (دراسة في التداخل الاختصاصي)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط1، 2008 م، ص100.

الممتدة من 1957م لنفسها مكاناً أكثر تأثيراً بظهور الفلسفة اللغوية لصاحبها الأمريكي **نعوم تشومسكي** والذي أعاد بناء أطاريح من نوع خاص تنبئ بميلاد جديد لتفكير لسانيّ علميّ حديث شكَّل منعرجاً إبستمولوجياً بما سنَّه من قناعات منهجيةٍ ورياضيةٍ، استطاع بفضلها مقاربة النظرية اللّسانية وإعادة قراءة المنجز اللساني على نحوٍ جامعٍ لمعارف لغوية وغير لغوية أملاً في فهم الخصائص النَّوعية لطبيعة المعرفة البشرية وطبيعة الإدراك من حيث أسسُه ومبادئه بعيداً عن إجابات نظرية المعرفة الكلاسيكية.

بناءً على ذلك نادى تشومسكي بالمنهج العقلي الذّهني الذي يتبناه لفلسفته التي مثَّلت نتاج تلاقح مشروع مع فلسفة **ديكارت** في مقابل ما كان مشاعاً في تلك الحقبة من ذيوع صيت الإمبريقية التجريبية؛ وهما منهجان قد عهدا كثنائية ممتدة منذ **أفلاطون** (**427-347**ق.م) و**أرسطو** إلى **دافيد هيوم** و**رينيه ديكارت**، وقد أخذ تشومسكي عن ديكارت «الفكرة المتعلّقة بفطرية اللغة ***Innéisme Linguistique*** وهو ما يعرف أيضا بالفطرية اللُّغوية، أي وجود بنياتٍ لغويةٍ تصوريَّة مجردةٍ جاهزة للاستعمال عند الإنسان، فاللُّغة البشرية عند ديكارت كما عند تشومسكي صفةٌ ملازمةٌ للجنس البشري تميزه عن غيره من الكائنات الأخرى»[1].

بهذا التصور يكون **ديكارت** قد قرَّر أنَّ الكائنات الحية ومنها الحيوانات تفتقد للعقل مطلقاً يقول: «وهذا لا يشهد بأنَّ للحيوانات من العقل أقل ما للإنسان، بل يشهد بأنَّه ليس للحيوانات عقل مطلقاً فإنَّنا نشهد أنَّ معرفة الكلام لا تحتاج إلا إلى شيء من العقل جد قليل»[2]، وهو ما تفتقده باقي الكائنات الحية إحداث رباطٍ بين الأعضاء التي تمتلكها والفعل اللغوي، فالواقع يؤكّد على قدرة بعض الأنواع الحيوانية على التَّصويت لامتلاكها الأجهزة المسؤولة عن مثل هذه العمليات الفيزيائية، في حين إنها عاجزة عن الكلام في صورته الطبيعية ولو على أوهى صورة، فالمزيَّة عند الإنسان تكمن في الجنس البشري إذ «ليس من الناس الأغبياء والبلداء حتى دون استثناء البلهاء منهم، من لا يقدرون على تأليف كلمات مختلفة، وأن يركبوا منها

[1]- مصطفى غلفان، حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات التوليدية (من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص 06-05.

[2]- رينيه ديكارت، **مقال عن المنهج**، تر: محمود محمد الخضيري، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1968م، ص 186.

كلاماً به يجعلون أفكارهم مفهومةً، وبالعكس فليس من حيوانٍ آخر مهما كان كاملا ومهما نشأ نشأةً سعيدةً يستطيع أن يفعل ذلك»[1].

فالفرق الجوهري بين الإنسان وباقي المخلوقات هو **التفكير المجرَّد الذي يتولَّد من آلة العقل** العضو الفاعل في الأساس والذي تفتقر إليه الكائنات غير الإنسان، فالعقل وحده القادر على تسيير الفعل اللُّغوي إذ إنَّه لا يتيح للإنسان القدرة على التَّصويت والنُّطق فحسبُ، بل يتعدى ذلك إلى وظيفته الدَّالة وهي القدرة على التَّحكم في المسار المفهومي لاستعمال تلكم التَّصويتات بحسب السياقات الواردة.

1-1- النظرية اللسانية ومنهج البحث فيها

يبدو أنَّه بدون فهمٍ منهجي ونظري لآليات هذا الأسلوب المتقدَّم في الممارسة العلمية -**أي الأساس الغاليلي**- يصعب إدراك أبعاد كثير من الفرضيات والتَّصورات المنهجية الكبرى التي يقوم عليها أسلوب البحث في اللّسانيات التَّوليدية، في هذا السياق يمكن استيعاب طبيعة بعض المفاهيم التوليدية ودلالتها والتي أثارت نقاشاً حاداً، غير أنَّ هذه الفرضيات لا يمكن أن توضع في المستوى نفسه إذ يجب أن نميّز بين تلك التي تحدّد الإطار النظري لهذه الممارسة، وبين تلك التي تستعمل كآلياتٍ إجرائيةٍ يفسَّر بها الواقع.

أما النَّوع الأول فيصطلح عليه بـ **"الفرضيات الكبرى الثابتة"** أو **"الفرضيات الابستيمية"** التي لا تطلب تفاعلاً مع الواقع اللغوي، بل تقيَّم على أساس تناسقها وانتظامها الداخلي، وأما الثانية فتدرج ضمن ما سماه ميلنر بـ **"ابستيمولوجيا العدَّة"** باعتبارها افتراضاتٍ تتجاوز المعطيات الملاحظة وتتكهَّن بما لا يلاحظ ويخضع هذا النوع من الافتراضات للتبدُّل والتغير بحكم تفاعله مع الواقع اللغوي[2].

من هنا حدَّد تشومسكي أهداف النظرية اللسانية بدءاً بالبحث في العلاقة القائمة بين النظرية والأنحاء الخاصة[3]، وصولا إلى المتكلم المثالي الذي يفترض قدرته على إنتاج ما لا نهاية له من الجمل دون أن يكون

---

[1]- رينيه ديكارت، **مقال عن المنهج**، تر: محمود محمد الخضيري، ص185.

[2]- ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص189.

[3]- وبعبارة أخرى فالمفهوم الجوهري للنَّظرية اللّسانية في مفهوم المستوى اللّساني الذي يضم (المستوى التركيبي والمستوى التَّحويلي) هو تحديد الخصائص الأساسية للأنحاء لتكون النَّتيجة النّهائية لذلك وضعُ نظريةٍ للبنية اللّسانية تنطلق من دراسة الآليات الوصفية المستعملة في الأنحاء المختلفة لتصل إلى تحديد تمثيلها بطريقةٍ مجرَّدةٍ دون اتخاذ الألسنة المختلفة مرجعا. ينظر، ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص192.

ملما بالقواعد والمبادئ التي تحكمها، فيلجأ بذلك إلى تفسيره بأنَّه «يمتلك رغم ذلك معرفةً غير واعيةٍ بتلك المبادئ تمكنه من إنتاج المعطيات اللّسانية والحكم على نحويتها، هنا تتدخل اللسانيات لتوفر وصفاً ملائماً لهذه المعطيات وتحدّد العلاقات القائمة بين الجمل»[1].

وعليه فقد بات علم اللغة يمثل الإجابة المنطقية لمعظم التساؤلات والإشكالات التي اعترضت الفلاسفة (عقلانيين كانوا أم تجريبيين) فيما يخص طبيعة العقل البشري بعامة والمصدر الأساس للمعرفة الإنسانية بخاصة وذلك ممتدٌ على مدار تاريخ الفلسفة العربية طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، فقضية «**العقل**» و «**الإدراك**» و«**الكون الخارجي**» ظلَّت قضايا عالقةً بين طرفي نقيض؛ بين من يدَّعون أنَّ العقل هو المصدر الأساس للمعرفة الإنسانية، وبين من يؤمن بأنَّ التَّجربة هي المصدر الأساس.

ويمكن القول بأن الهدف الأساس لعلم اللغة هو بناء نظريةٍ استدلاليةٍ لتركيب اللغة الإنسانية يمكن تطبيقها على جميع اللغات وليس على اللغات التي نعرفها فحسب لذا لا ينبغي أن تكون مغرقةً في التَّعميم حتى يمكن تطبيقها على نظم الاتصال الأخرى أو أيّ نظامٍ آخر نريد أن يدخل في إطار ما نطلق عليه مصطلح "**اللغة**" وبعبارة أخرى فعلم اللغة ينبغي أن يكون عاماً ومحدداً للخصائص الأساسية للغة الإنسانية[2] والتي تظهر في النفس والمعرفة، أي أنَّها تجليات من اللغة الإنسانية بامتياز حسب تشومسكي الذي دفعه حماسه في مقاربة الظاهرة اللسانية الوقوف عند علم النفس المعرفي من جهة[3]، وعلوم الإدراك من جهة أخرى، لقناعته بضرورة بناء براديغم معاصر يحتوي العمليات العقلية والنفسية للمتكلم المثالي الخلاق رغبةً في الوصول لإجاباتٍ مقنعةٍ بمنهجيةٍ علميةٍ، وهو الفتح العلمي الذي جاء به تشومسكي مخالفا به عديد

---

[1]- سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص193.

[2]- ينظر، جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: حلمي خليل، ص236.

[3]- لا بدَّ من التَّأكيد على أنَّ علم النفس الذي تعامل معه النَّحو التَّوليدي أو أسهم فيه هو علم النَّفس المعرفي، أوالذهني، أوالإدراكي، أي ذلك الفرع من علم النفس الذي ينسبُ كل أنواع النَّشاط المعرفي إلى العقل ويقصي كل الفرضيات التي تربط بين سلوك الأفراد ومحيطه، حيث يتم التأكيد على أنَّ الإنسان حرٌ وأنَّه يبدع دون توجيهٍ أو تدخلٍ، فتكون المعرفة باللّسان غير ناشئةٍ من المحيط أو التَّعلم بل تنشأ من النَّحو الكلي، وهو واحد من تجليات العقل، إذ يتبنى دراسة الذّهن لا السلوك باعتبار أنَّ الأول هو الذي يحدّد الثاني، وأنَّه الوحيد الذي يستطيع تفسير حقائق الكون التي لا تخضع لاحتمالات التَّفسير الآلي باعتماده مبادئ غير آليةٍ أهمُّها مبدأ الإبداع الذي يعدُّ مبدأ من مبادئ العقل أي أنَّه في تصور الديكارتيين جوهر ثانٍ منفصلٌ كلياً عن الجسم الذي هو موضوع التَّفسير الآلي. ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص 191.

التَّوجهات الفلسفية التي أنكرت استدلالاته المعرفية في التَّجريد والتي تتوارى في كثير منها حول مقولات ما ورائية تحاول أن تجد طريقها في العلوم المجاورة كعلم النفس المعرفي على ما سبق أن ذكر[1].

ولقد مثَّلت الابستيمولوجية البوبرية (**نسبة إلى كارل بوبر/ *Karl Raimund popper***) الإطار المعرفي الذي حرَّض تشومسكي على بناء نظريته التي تشرّع للانفتاح على الأنساق العلمية والخضوع لنتائجها المعرفية، فالنَّظرية العلمية باتت تؤمن بأنَّ الإجراء الاستقرائي الذي ينطلق من القضايا الجزئية إلى الكلية إجراءٌ قاصرٌ كون «القضية الجزئية تشير إلى ما يمكن ملاحظته مباشرة في قطاعاتٍ أو نقط مخصوصةٍ في الزمان والمكان والتَّسليم بصدق القضية الجزئية في لحظةٍ ما لا يسوغ لنا ألبتة الانتقال إلى صدق القضية الكلية في جميع الأزمنة والأمكنة، وإذا سلَّمنا بصدق ذلك نكون كمن يقيم علاقةً مشابهةً بين النهائي واللانهائي، بين المحدود بزمان ومكان معيَّنين واللامحدود وغير المعين، لأنَّ العلاقة بين القضية الجزئية والأخرى الكلية علاقة لا تماثل»[2].

وباختصارٍ، فدراسة القدرة المعرفية والبنيات التي تتحقَّق عبرها هذه القدرة مسؤولية اللغة فهي الوسيلة الممكنة لتحديد هذه المفاهيم، ولكي يتأتَّى لها ذلك ينبغي النَّظر إليها على أنَّها جزء من علم النفس[3]، ليتحدَّد موضوع اللّسانيات الذي يدافع عنه تشومسكي في السعي لتأصيل علم النفس اللغوي كعلمٍ جديدٍ يهتمُّ بالنظام المكتسب وبطرق اكتسابه في نفس الوقت، أي أنَّه علم يدرس النَّحو ومناهج الاكتساب في علاقتها مع النَّحو الكلي ونماذج الإدراك[4].

وإجمالا، فإنَّ هذه المقاربة النقدية معارضة للمقاربة الاستقرائية التي تعمل بفكرة التَّوجيه من الخارج أو من البيئة، في حين لا تسمح المقاربة النقدية إلا بالتَّوجيه من الداخل، أي من داخل البنية ذاتها وهو ما آمن به **كارل بوبر** ودافع عنه **تشومسكي** فكل ما هو من قبيل الاستقبال السلبي لفيض المعلومات الذي

---

[1]- فكل برنامج عقلاني منذ ليبنز إلى تشومسكي هو بحثٌ عن مجموع القواعد الصُّورية التي تحكم عالم البنيات الممكنة، والوسيلة الوحيدة لولوج هذا العالم الخفيّ هي حدس المنظّر المسلَّح بقدرةٍ استدلاليةٍ، وكل جردٍ بسيطٍ لما هو ملاحظ لا يمكنه أن يساعدنا في التَّعرف على ذلك العالم والقوائم لا تفيد أي شيء إذا لم توضع على نموذج نظري قابل للدحض، والمعلومات لا قيمة لها إذا لم تكن وراءها نظريةٌ قادرةٌ على أن تمنحها دلالةً. محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص179.

[2]- محمد الطيب بنكيران، **الخلفية الفلسفية للنظرية التوليدية**، ص52.

[3]- ينظر، محيي الدين محسّب، **انفتاح النسق اللساني (دراسة في التداخل الاختصاصي)**، ص13.

[4]- ينظر، محمد الطيب بنكيران، **الخلفية الفلسفية للنظرية التوليدية**، ص47، 48.

يفرض ذاته على أعضائنا الحسية مجرَّد أسطورةٍ لذا كان لزاماً اللُّجوء إلى بناء الأمثلات ومنها "**أمثَلة المتكلم المستمع المثالي**" و "**أمثَلة النحو الكلي**" و "**أمثَلة القدرة اللغوية**" و "**أمثَلة اللسان المتجانس**" و "**أمثَلة استقلالية التركيب**" وغيرها من الأمثلات، فتقدُّم العلم من هذه الوجهة متوقفٌ على مدى استعدادنا للقيام ببناء تصوراتٍ مثاليةٍ[1].

2- اللسانيات النسبية وأولوياتها في المنجز اللساني العربي

حاولت النَّظريات اللّسانية الحديثة دراسة اللغة في قوالب منطقيةٍ رياضيةٍ مجردةٍ، ويصدق هذا التَّوجه على اللسانيات التَّوليدية التَّحويلية التي سعت إلى استكشاف الخصائص الجامعة بين اللغات البشرية على اختلاف أنماطها، فلا تنكفئ على مجرَّد الوصف الصرف للظواهر اللغوية بل تبحث في الكفاية التفسيرية لها.

إن أوَّل ما يجب الوقوف عنده أثناء الحديث عن "**التوجه النسبي**"[2] مفهوم العلم وموضوعه، حيث بات مجال البحث العلمي يتقاسمه شقان موضوع العلم، وفلسفته، والتي تتناول بالدّراسة النَّقدية مبادئ ذلك العلم ومنهجيته المستخدمة، فهذه المحاولة التي تكون وظيفة اللّساني هي ما ينبغي تمييزها عن بقية المحاولات اللسانية (القديمة والحديثة) حيث يهم البحثَ تحديداً ضبطُ المنهج العلمي الذي به تصدر المفاضلة[3] بين واقع اللغات وتوقعات النحاة، ومقياس هذه المفاضلة بين النَّظريات اللّسانية يكون مؤسَّساً

---

[1]- ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص251.

[2]- النِّسْبية في المفهوم اللغوي -بكسر النون وسكون السين-مصدر صناعي بمعنى النّسبة أي الصّلة والقرابة، وتستعمل النّسبة في مقدارين متجانسين بعض التَّجانس يخصُّ كل واحد منها بالآخر، ومنه المشاكلة أي المناسبة بين شيئين، وتطلق النسبة في الاصطلاح على الصفة الإضافية التي تختلف بحسب المتعلّقات والأمور الخارجية. ينظر، الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الهداية، الرياض، د ط، د ت، ج4، ص260-265، وينظر، الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن الكريم**، تح: محمد الكيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط5، 2007م، ص 801.

[3]- إنَّ الوصول إلى معايير المفاضلة يستلزم بالضَّرورة المنطقية انتقاء النَّظريات الصَّادقة من غيرها من النَّظريات غير المنتجة، والواقع أنَّ وصف الصّدق والكذب في النَّظرية كمفهوم يتباين عما يوحي به المفهوم، فحتى وإن كانت النظرية اللسانية قد وصفت بالصادقة فإنَّ هذا لا يعني بالضرورة أنَّها صالحةٌ بل قد تكون النَّظرية اللّسانية كما هو حال النَّظريات في العلوم الطبيعية صادقةً ولكنَّها غير منتجةٍ لنتائج بالنَّظر إلى المنتظر منها تقديمه؛ كأن تكون توقعاتها غير واردةٍ أصلاً، أو أن تكون النَّظرية ذاتها سبباً في إلغاء ما تمَّ الحكم عليه بأنَّه شيءٌ تابعٌ لموضوعها ومنتمٍ إليها، وبالمقابل يحكم على النَّظرية اللّسانية بالنَّجاح إذا وصفت بعكس ما وصفت به النظرية الصادقة الفاشلة بحيث تكون توقعاتها موازيةً

بمدى تفاعل عناصرها وانسجامها الداخليّ والخارجيّ، حيث تخضع نتائج هذه النظريات لاختبار من جانب تطبيقاتها على اللغات الأخرى بحيث يكون التَّساؤل حول مدى تحقيقها لهدف التَّعميم والشُّمول هو الفاصل بين صدق النَّظرية وكذبها.

ووفقاً لمعايير التَّأسيس الابستمولوجي للنَّظرية اللّسانية تقترح اللّسانيات النّسبية السمات الآتية:

- **البساطة:** والمقصود بها «القدرة على تفسير أكبر قدر من المعطيات بأقل عددٍ ممكنٍ من القواعد والرموز»[1]، وهو ما يهدف إليه النَّحو التَّوليفي ذو التَّوجه النّسبي، فالتَّخلي عن التَّأويل والتَّعليل كانت أوَّل دعواته، ولا تتميَّز نظريةٌ من النظريات بهذا المفهوم إلا إذا تقوَّمت «من أبجديةٍ محصورةٍ من العدد، واضحة المعنى، يمكن بسهولة الإحاطة بها ... أما الشَّرط الثاني فكامنٌ في استخدام تلك الأبجدية لا غير من أجل التَّفسير العلميّ لسلسلةٍ من الظواهر الملحوظة»[2]، وللكشف عن نجاعة معيار البساطة وجدواه وجب الوقوف عند المفاضلة بين توقعين متغايرين لواقع واحد[3].

لموضوعها وغير متعارضةٍ معه وألا تكون سبباً في إقصاء ما ثبت أنَّه أصل موضوعها فلا يمكن أن يخرج عنه. ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2001م، ج1، ص53-60.

[1]- مصطفى غلفان، **اللسانيات التوليدية (من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة)**، ص26.

[2]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص18، 238. وأيضا، كارل بوبر، **منطق البحث العلمي**، تر: محمد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، ط10، 2007م، ص165، 429. وروبير مارتان، **مدخل لفهم اللسانيات**، تر: عبد القادر المهيري، ص80.

[3]- يمكن التَّمثيل بجملة من التراكيب عن **"نسق المطابقة"** في اللغة العربية، وننطلق من المقدمة الآتية:

– يجري نسق المطابقة العددية في العربية إذا تقدَّم المسند إليه وتأخر المسند كما في (القومُ نَهضُوا)، ولا تجريها إذا تقدَّم المسند وكان معوّضه فعلا كما في (نهضَ القومُ)، وعليه سيكون الوصف **بسيطاً** إذا ثبُت أنَّ للمركب الاسمي (القومُ) وظيفة الفاعل في التراكيب الثلاثة:(نَهَض القومُ، القومُ نهضُوا، نهضُوا القومُ) وأنَّ ترتيب كل تركيبٍ له غرضٌ خاصٌ، وأنَّ إجراء المطابقة حيث لا يلزم تركيبياً فلغرض تداولي، وما يمكن لحظه أنَّ الدَّرس اللُّغوي الحديث حسب التَّوجه النسبي يفتقر للكفاية والبساطة كونه يسند لنفس المركَّب عوارض متغايرةٍ، فالوظائف النَّحوية من فاعلية، ومبتدأ، وبدلية، يتلبَّسها المركب الاسمي بحسب موقعيته من التركيب بالرغم من أنَّ العلاقة التي تربط الفعل بالمركب الاسمي واحدةٌ، غير أنَّ الموجه لهذا التفكير تصور العاملية للفعل فهو عامل للرفع في اتجاهٍ واحدٍ «وإذا تقدَّم الفاعل خرج من مجال عمل الفعل ودخل في مجال عمل غيره الذي هو الابتداء، وكان هذا المنع سبباً لاختلاف معمول فارغ صوتياً يستلم من الفعل الرفع وتسند إليه وظيفة الفاعل، فكان الإضمار ضرورةً صناعيةً كالابتداء وهذا الأخير عاملٌ عدميٌ كما أنَّ الضَّمير المستتر معمولاً عدمياً أي مركب اسمي فارغ عدمياً». محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص239-240.

- **الواقعية النفسية:** وهي أن تكون القواعد مطابقة للعمليات القائمة في ذهن المتكلم/ المتلقي أثناء إنتاج الخطاب وفهمه.
- **النمطية:** تصدق فكرة التَّنميط على التَّوجه النّسبي الذي يستهدف رصد خصائص نمط من اللغات أو مجموعة من اللغات المنتمية إلى نمط لغوي معين وذلك بتوسيل منهج الاستقراء في مقابل نمط لغوي يختلف نسق تركيب لغاته عن عديله، وما أدى بهذا المبدأ للبروز عدم قدرة النظرية اللّسانية عن تحقيق الكفاية الوصفية والتفسيرية للُغة معينة والتي ساهمت في تغييب خصائص اللغات بالدرجة الأولى فألزم محمد الأوراغي النظرية اللسانية النسبية حصر الوسائط اللغوية المسؤولة عن إنتاج الأنماط اللغوية في أقل عدد ممكن بعد الواحد ليضمن بعد ذلك دراسة كل خصائص اللغات ومنه الوصول إلى تمثيل منطقي للغة، **فالوسائط اللغوية** هي المفهوم الأساس المحرّك للنظريّة المثبتة للتغاير، هذا التغاير الذي دفع بتشومسكي إلى عدّه استثناءات مردُّها إلى أصول كلية يلجأ في هذا الردّ إلى التوسيط، ولكن الوسائط في النظرية التوليدية تحمل بعداً آخر هو مساق التبرير بإجراء التوسيط حيث تعمل على ردّ الأمثلة المضادة التي وجدت في اللغات متناقضة مع اللغات الأوروبية «فقوة فرضية التَّوسيط التي صاغها تشومسكي في الثمانينيات تكمن في توسيع فهمنا لآليات الاكتساب اللغوي، وصياغة تخصيص أكفى للكفاية التفسيرية في النظرية اللسانية علاوة على احتواء الاختلافات بين اللغات في إطار مجموعة محدودة من الوسائط»[1].

- **المراسية:** يشير مفهوم المراسية إلى الفاعلية التَّطبيقية للمفهوم، وذلك بالنظر «إلى قدرته على وصف وتفسير خصائص بنية اللّسان العامة في اللغة التي يطبَّق عليها»[2]، وتتَّضح فاعليته بالمقارنة مع مفاهيم النَّظرية اللّسانية الكلية التي تفتقد هذا المؤشر كونها تستند إلى الفرض والمنطق الرياضي البحت، وهو ما جعل النظرية اللسانية النسبية تركز على هذا المعيار، ووفقا لتصور النظرية اللسانية النسبية يُفترض في كل نظريةٍ باعتبار وظيفتها أن تكون متوافقة خارجياً، فموضوع الوصف في تقدير **المراسيين** واقعيٌ تسعى النظرية المقامة إلى الكشف عن خصائصه الذاتية، وهو ما تفتقر إليه النظرية التوليدية وهو ما يبرّر أيضا

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، **قضايا ابستيمولوجية في اللسانيات**، ص152.

[2]- يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006م، ص 72.

نعت فريق **الاصطلاحيين** –ومنهم تشومسكي– بوهمية موضوع الوصف، حيث تنحصر وظيفة النظرية لديهم في «تحديد خصائص عالم الموضوعات الخارجية [فتكون بذلك] فاقدةً لبنيتها الدَّاخلية ومتشكلة بنسق النَّظرية»[1].

ومن جملة ما يميز هذه النزعة –الاصطلاحية– نفيها لحقائق الأشياء في الأعيان، فالعقل الإنساني هو الذي يفرض قوانينه على الطبيعة، حيث إنَّ «جواهر الأشياء المدركة تُشكل الموضوعات الأولى للعلم، وهذه الجواهر ليس لها وجود إلا في الذّهن من حيث هي أفكارٌ نابعةٌ من ذات الذّهن نفسه وبواسطة هذه الأفكار الطبعية يستطيع العقل أن يعرف الأشياء الخارجية ويتصوَّرها من حيث هي موضوعاتٌ ثانويةٌ للمعرفة»، هذا التصور هو ما أوجب خصائص ثلاث وجَّهت النَّظرية اللّسانية الكلية:

- التَّسليم الاعتباطي بصدق فرضية العمل المتبناة، يوجب أن يكون الموضوع كلياً.
- تنزيه النَّظرية عن النَّقض، يوجب أن يكون منهجها جامعاً بين الفرض والاستنباط.
- وأن تكون معرفتها نظريةً.

وفي العرف اللّساني ينضم إلى **اللّسانيات النّسبية** من أعمال اللغويين تلك التي تحلّل اللغة المعيَّنة في إطارٍ عامٍ يستغرق مجموعةً محصورةً من اللغات المنحدرة من أصلٍ واحدٍ، أو اللغات المنتمية إلى نمط لغوي واحد، إذ الثابت في **الاتجاه النّسبي** قيام البحث اللّساني فيه على تجميع اللغات في أصناف متغايرة استناداً إلى أساسين، **القرابة السلالية** و**القرابة النمطية**[2]، وهذه الأخيرة هي موضوع مشروع محمد الأوراغي إذ يفرض وجود علاقة تقوم بين لغات تنتمي إلى نمط لغوي معيَّن بحيث يكون التَّشاكل البنيوي أساس تجميع اللغات بغض النَّظر عن انتماءاتها، حيث اعتمدت ضبط بنائها بتوقُّع الأنماط اللغوية الممكنة والقواعد النَّحوية التي تستخرج من واقع اللغات[3]، فهي بذلك نظريةٌ لغويةٌ تؤسسها **فرضية مراسية واقعية**

---

[1]– وبموجب طرح تشومسكي والذي يدرج المعطيات اللغوية ضمن الأشياء المكونة للعالم، المجرَّدة إلا من ماهيتها، وباستعماله للحقائق الذّهنية المطبوعة في النَّفس، يكون قد أكَّد توجهه الاصطلاحي «الأمر الذي سيضطره عقدياً إلى الرَّفض المطلق لكل النَّزعات التي تكوّن "التيار المراسي" ويُجبره علمياً على إقامة نظريةٍ لسانيةٍ تستجيب ببنائها المنطقي لشروط النَّسق الرياضي ... فالنَّظريات في النَّزعة الاصطلاحية عبارةٌ عن شبكات لاصطياد العالم، فجعله عالماً معقولًا بتفسيره والتَّحكم فيه». محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص20.

[2]– ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط2، 2013 م، ج2، ص 17، 20، 21.

[3]– ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص194.

تفيد أنَّ اللغات البشرية **ملكاتٌ صناعيةٌ كسبيةٌ**[1]، حيث يفترض الأوراغي أنَّ خلايا الملكات الذهنية برنامج طبيعي يُقدِرُها على التشكل ببنية ما يحل فيها من خارج ذاتها فتصبح قادرةً على استعماله لاكتساب العلم بغيره[2].

2-1- من بنية اللغة إلى بنية المعرفة

بالنظر إلى اللسانيات كعلم نجد **جون دي بوا *Jean De Bois*** يعرفها على أنَّها «الدراسة العلمية للغة»[3]، وذلك لكونها تتقصى بنية اشتغال اللُّغات الطبيعية والإنسانية، فاللغة بهذا الاعتبار باتت الموضوع المشتغل عليه إذ هي (مادةٌ وموضوعٌ)، حيث يفرق **فردينان دي سوسير** بين اللغة بوصفها نسقاً صورياً ينفلت للملاحظة ويكوّن موضوع اللسانيات، وبين مجموع الوقائع اللغوية التي تشخّص النَّسق وتشكل مظاهره وتجلياته الخاضعة للملاحظة وهي (مادة اللسانيات).

ومن دراسة هذه المادة يتوصَّل إلى ذلك النسق[4] ليتحوَّل بذلك الموضوع (النسق) إلى هدف داخلي منحصر إما في بناء موضوعها المتشكَّل، وصوغه في نسقٍ من المبادئ والقواعد الكلية، وإما في استكشاف موضوع اللسانيات الثابت، فإعادة صياغة بنيته في نسق القواعد النمطية التي تعمُّ عدداً محصوراً من اللغات وهكذا يوافق الهدف الإنشائي (**اللسانيات الكلية**)، ويلائم الهدف الاستكشافي (**اللسانيات النسبية**)[5].

ويتصور محمد الأوراغي أنَّ النظرية النّسبية قد وطَّدت علاقة اللغة بالواقع إذ تفيد مسلمته أنَّ اللغة البشرية قضيةٌ واقعيةٌ؛ أي أنَّها تحيل على موجوداتٍ في العالم الخارجي منتهجةً في ذلك المنهج التجريبي بمقولة المنهج المراسي، فاللغة تشبه المرآة في تصور الفلاسفة الغربيين والعرب، غير أنَّ الاختلاف يكمن في وجه الشَّبه فهي بهذا المعنى «تعكس الحقيقة الباطنية لظواهر الكون المادية، فبنيتها انعكاسٌ لبنية غيرها وغيرها هذا إما نظام الكون، و إما بنية الذهن العضوية أو الملكية»[6]، هذا الأخير هو ما يسميه جيرولد كاتز

---

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص 194.

[2]- المرجع نفسه، ص 195.

[3] - *Voir = Jean DuBois et autres, le Dictionnaire de linguistique et des science du langue, F rance, larousse, edition 2002, P53.301.320*

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص 50.

[5]- المرجع نفسه، ص 52.

[6]- المرجع نفسه، ص68.

J.k katz بمذهب التصوريين، ومنهم التوليديين الذين يرون أنَّ نظرية اللغة الطبيعية إنَّما هي نظريةٌ في الملكات والقدرات الذهنية لمستعمليها[1].

لذلك **فالخيار العضوي** جرَّ التوليديين إلى **التَّجريد** في مقابل **التَّجريب**، إذ لجأوا إلى «بناء أنساق افتراضيةٍ استنباطيةٍ ونماذج صورية، فلقد أثير حول هذه النتائج الكثير من النقد وحامت حولها بعض الشكوك الأمر الذي سينتهي إلى نعتهم بالميتافيزيقيين أي المثاليين ... وهو ما أثنى بعضهم عن متابعة الطريق كما حدث لـ *steven pinker* وكما حدث من قبله لجرولد كاتز *J.k katz* الذي ارتدَّ عن العقلانية وتبنى الواقعانية كأساس لتصوراته اللاحقة»[2].

وقد أدرك هؤلاء جميعاً أنَّ تفسير النشاط اللغوي بالبنية الماورائية (البنية المعرفية) والتركيبة الوراثية ضرب من المقولات المجردة الصُّورية، فهي لا تعدو أن تكون شبكةً مفاهيميةً لا تعنى بوصف الواقع اللغوي وتفسيره، فالإنسان بمجرد أن يفكر ويتخيَّل أو يرمز ويتكلم يتعدى المجال العضوي الوراثي نحو مجال آخر يجسّده النَّشاط الثقافي والفعل التواصلي والوسط المفهومي، أو الإبداع التخيلي، ولو كانت اللغة تحدث كما تتكون الأذرع كما تذهب إلى ذلك الاتجاهات العقلية لكان الناس يتكلمون لغةً واحدةً تختلف لهجاتها لا أكثر، كما تختلف ذراع الواحد من البشر عن ذراع سواه، ولانتفى أساساً فعل الخلق والإبداع أو عمل الفهم والبناء، ولانعدمت القدرة على ممارسة الفعل والتأثير[3].

إنَّه وللوقوف على الخصائص التي تميّز اللغة في علاقتها بما ليس منها يكون لزاما الوقوف عند النظر البشري للتَّفكير الفلسفي واللغوي، فقد تعامل الفلاسفة العرب مع اللغة معاملة خاصة أي «بألفاظ لا تدل

---

[1]- يميّز كاتز ***J.k katz*** بين اتجاهين في الدَّرس اللساني المعاصر الحديث من حيث قضية التَّحقق العينيّ للُّغة؛ يُطلِق على الأوَّل اتجاه الاسميين ***Nominalists*** وعلى الثاني باتجاه التَّصوريين ***conseptualists*** أما الأوَّل فيقصد بهم لغويو مدرسة بلومفيلد السلوكية وهم الذين يؤمنون بأنَّ الوجود الواقعيّ الحقيقيّ ليس إلاَّ وجود العلامات المحسوسة، أي وجود التَّحقق العيني للُّغة فهو اتجاهٌ يستمد إطاره من الفلسفة الوضعية التي تجعل المعرفة هي معرفة الظواهر والوقائع العينية التي يمكن اختبارها بالتَّجربة. ينظر، محيي الدين محسب، **انفتاح النسق اللساني (دراسة في التداخل الاختصاصي)**، ص72-73.

[2]- محمد محمد العمري، **الأسس الابستمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص225.

[3]- ينظر، علي حرب، **أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)**، ص76.

على الصورة القولية، أولا تقترن بوجه اللغة الدال، بل تتوجَّه مباشرةً إلى المدلول عليه وإلى المعنى المجرَّد من اللفظ، وهو الدلالة البحتة»[1].

فلا يهم منطقياً **كابن سينا** (**427**هـ) مثلا أن يهتم بشكل البنية (أو الصورة القولية) كما يصفها أهل اللغة، لأنَّ سعيه هو إقامة قواعد تعصم الفكر بأي لغةٍ من الوقوع في الخطأ، وهو ما يلزمه أن يتناول تلك البنية من جهة الدلالة لا الصورة القولية الخاصة بكل لغة، فأيّ مكوّن في النَّسق لا تتعيَّن خصائصه الدَّاخلة في تشكيل ماهيته إلاَّ بتحديد الخصائص المكونة لماهية مقابله، وعليه فإنَّ **المعرفة العلمية** لا تعني شيئاً إذا لم ينظر في مقابلها إلى كل من «**المعرفة الفطرية**» و «**المعرفة العادية**»[2].

كما أنَّ النظرية النسبية لا ينكشف بناؤها المنطقي بمعزل عن النظرية الكلية في اللّسانيات أولا، ثم في غيرها من العلوم الإنسانية والطبيعية[3]، ولارتباط النَّظرية اللّسانية النّسبية بالواقع كانت ذات طبيعة عملية في حين إنَّ الأساس الذي يقف وراء المعرفة النظرية هو مبدأ الصورنة الذي يوسم به منهج اللسانيات الكلية حيث يتم فيه الفصل مطلقاً بين العلم والواقع، تماماً كما حدث في الرياضيات التي دشَّنها رياضيو القرن الثامن عشر حينما سنّوا تقليداً حديثاً يقوم على التَّفسير المنطقي والافتراض العقلي بغض النظر عن التَّحقق العيني للظواهر، فالصّيغة الرياضية الرمزية باتت قبلة البحث اللساني، وسمة العصر.

و**مفهوم الكلية** بهذا الاعتبار في اللّسانيات يفرض أن تكون اللغة ذات موضوع متشكَّل غير خاضع للوجود الفعلي، فحقائق الأشياء لا تتحقَّق في الأعيان عند أصحاب هذا النَّظر، كما أنَّ اللغة لا تستقل بذاتها عن النظرية التي يضعها اللّساني، غير أنَّ اللسانيات النسبية تفترض للغة وجوداً حقيقياً والتَّعبير عن بنيتها في استقلالٍ مطلقٍ عن النظرية بصيغ مطابقة[4].

---

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص 65.

[2]- المرجع نفسه، ص37،65.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص177.

[4]- يتعيَّن على اللغة بوصفها نسقاً من الرموز أن تشكل منفذاً إلى النسق المفهومي وإلى النفس الإنسانية، وبوصفها مؤسسة اجتماعية تتخطى الفردية يجب أن تسهم في تعيين ميزة الأمة، وبما يطرأ عليها من التغيير والتطور وجب أن تفتح الطريق لمعرفة الأسلوب الشخصي ولمعرفة أقدم صروف الأجيال، وهذا ما استبعدته اللسانيات الكلية بالذات، وهو مصدر المأزق –بتعبير علي حرب – أي كوننا لا نملك معايير موضوعية ثابتةٍ وحاسمةٍ أو نهائيةٍ تتيح لنا معرفة العالم على حقيقته لأنَّ الحقيقة لا تنفصل عن لغتها ومراجعها أو عن مؤسساتها أو عن قواها وأدواتها فضلا عن

2-2- ثنائية البنية الكلامية والقولية

إنَّ الهدف من النَّظر في بنية اللغة هو الوصول إلى فهم للعالم الخارجي، فبهذا التَّسليم –أي بنية اللغة تعكس نظام الكون- يُسَلّمُ باتخاذ اللغة وسيلةً لتحليل بنية الواقع لتقوم للنَّحو العلمي والنَّموذج الاستكشافي فيما بعد مهمة الكشف عن المبادئ التي بواسطتها يرتبط اللفظ بوصفه رمزاً بالذهن البشري من جهة وبالشيء الذي يدلُّ عليه من جهة أخرى، يقول **أبو حامد الغزالي** (**505هـ**): «إنَّ الشيء له في الوجود أربع مراتب، الأولى حقيقته في نفسه، الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذّهن وهو الذي يُعَبَّرُ عنه بالعلم، الثالثة تأليف صوت بحروف تدلُّ عليه، وهو العبارة الدَّالة على المثال الذي في النَّفس، الرابعة تأليف رقوم تُدرك بحاسة البصر دالة على اللفظ وهو الكتابة، فالكتابة تبعٌ للَّفظ إذ تدل عليه، واللفظ تبعٌ للعلم إذ يدلُّ عليه، والعلم تبعٌ للمعلوم إذ يطابقه ويوافقه، وهذه الأربعة متطابقةٌ متوازنةٌ إلاَّ أنَّ الأولين وجوديان حقيقيان لا يختلفان في الأعصار والأمم، والآخرين وهما اللفظ والكتابة يختلفان في الأعصار والأمم لأنَّهما موضوعان بالاختيار»[1].

والملاحظ على نص الغزالي أنَّ الثابت في أذهان البشر بعيداً عن لغاتهم الخاصة يشمل ما كان في المرتبة الأولى أي "حقيقة الشيء في ذاته"، وما استقرَّ في المرتبة الثانية بمعنى "ثبوت مثال حقيقته في الذّهن"، أي المعاني المفردة التي تنعكس من حقيقة الشيء المادية مع علاقات التأليف بينها، فمثلا حقيقة القلم المادية مشتركٌ عام بين كل لغات البشر وذلك المثال في الذهن كليٌ هو الآخر.

وقد اصطلح المناطقة أثناء وصفهم للقضية اللغوية مصطلح "**البنية الكلامية**" وهي التي تقتصر على المعنى المجرَّد من اللفظ، وهو ما يعرف **بالدلالة البحتة**، أما وجود الشيء في المرتبتين الأخيرتين فيخرج عن الثبات إلى التغيُّر عبر الأعصار والأمصار كونهما تحقُّقا فعليا للألفاظ، فاستحق لذلك أن يوصف بـ "**البنية القولية**".

أرضها مما يجعل معرفتنا بالواقع مرهونةً بظروفنا الخاصة، ووضعياتها النسبية بمعاييرنا وأدواتنا النسبية، وكلها وقائع محايثةٌ تناساها تشومسكي وسواه من دعاة المعرفة الموضوعية والحقيقة اليقينية. ينظر، علي حرب، **أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)**، ص88.

[1]- أبو حامد الغزالي، **المستصفى من علم الأصول**، اعتنى به عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1971م، ص36.

ولقد فصل المناطقة والفلاسفة بين البنيتين "البنية القولية" و"البنية الكلامية" ليهتموا بالكلامية كونها عامةٌ وكليةٌ، ولم يجِد أحد من الفلاسفة عن هذا التَّصور إذ عبَّر الغزالي عن تصور النُّظار للنطق[1]، والكلام والقول، ليجمل الرأي في أنَّ **النطق مستوى كلي**، فكل البشر يشتركون في هذه الخاصية، فيكون بالضَّرورة اشتراكهم دليلاً على خضوعهم **لقوةٍ واحدةٍ يفرضها العالم الخارجي** فيَمثُل **"النطق"** كلياً في حين يختصُّ **"القول"** بنمط معيَّن من اللغات.

- **كلية البنية الكلامية ونمطية البنية السطحية**

أعاد محمد الأوراغي صياغة الكلام المنطقي بأدوات لسانية مستعملا اللغة اللسانية في تفسيره لبنية اللغة في إطار نظرية اللسانيات النسبية؛ **فبنية اللغة** متقوّمة أساساً من بنيتين أساسيتين بمعنى «بنية عميقة (أوكلامية) يُعبَّر عنها ببنية سطحية (أوقولية)، الأولى كليةٌ أساسٌ للثانية المتشكِّلة من خصائص كلية، ونمطية، وخصوصية، أما السَّحيقة فهي **بنية قَبْلُغَوية** بوصفها تمثيلا للبحث المجرَّد من الرَّمز، ومع ذلك فهي أساس البنية الكلامية التي تعتبر بدورها أساساً للبنية القولية»[2].

فما يُميز **البنية السَّحيقة (أي القَبْلُغَوية)** أنَّها ذات خصائص كلية ثابتة، في حين إنَّ **البنية السَّطحية** هي ما تحمل أثر الأولى وزيادة، أي أنَّها انعكاسٌ للثابت الداخلي من جهة، وتأثر بوسائط خارجية وضعيَّة من جهة أخرى، لذلك كان موضوع البحث في النَّظرية اللّسانية النّسبية هو البنية **"القولية" و"الكلامية"** فكان المنهج قائماً على «رواسم كليَّة تربط بين الخصائص البنيوية الكلية والأصول الدَّلالية والتَّداولية، رواسم عامة تعلّق خصائص بنيوية نمطية بوسائط نمطية، رواسم خاصة، تربط الخصائص الفارقة بالوسائط الخصوصية»[3]، وهذه الرَّواسم ما هي إلا استحداثاتٌ نظريةٌ لتفسير طبيعة العلاقة بين العمق السَّحيق الكليّ وبين السَّطحي النّسبي النَّمطي.

---

[1]- **النُّطق**: ليس هو صورة العبارة ولا نفس الإشارة، ولا شكل الحروف، ولا تقطيع الأصوات، بل النُّطق هو تمكُّن النَّفس الإنسانية من العبارة عن الصورة المجرَّدة المتقرَّرة في علمه، المفردة في عقله، المتبرئة عن الأشكال المعرَّاة عن الأجسام، وهو أصل الكلام والقول، لأنَّ كلامنا أثر نطقنا قبل إلقاء القول عليه، والكلام يحتاج إلى عبارةٍ ونظمٍ ولفظٍ ليصير قولاً، ولا يظهر القول إلا بواسطة الصوت، فالقول إذا صدر عن لسان المتكلم وانتظمت عبارته، يحمله الهواء ويبلغ المعاني الملبوسة المركَّبة المرتَّبة إلى آذان المستمعين. ينظر، أبو حامد الغزالي، **المعارف العقلية**، تح: جاد الكريم العثمان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1963م، ص 30، 69.

[2]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص44-45.

[3]- المرجع نفسه، ص 46.

وإذا صحَّ أنَّ «**القول النَّمطي**» يشكّل بموجب طبيعته المادية صورةً مطابقةً لما قبله، لاح فراغٌ في النَّسق المفهومي للنَّظرية وفي لغتها الاصطلاحية، لأنَّ السَّابق الكلي لا يكون شرطاً مباشراً على لاحقٍ نمطي الذي تجبره طبيعته المادية على أن يكون مطابقا لأصله، ولسدّ هذا الفراغ المفهومي تعيَّن إدخال مصطلح «**الكلام**» بوصفه أصلا للقول وشرطاً مباشراً لتكونه[1].

فظهر أنَّ «**الكلام**» بمثابة حلقة وصلٍ لأنَّه يجمع في آنٍ واحدٍ بين كونه «**لاحقا وأصلا**» فهو أصل لصورته، لأنه يعدّ شرطا كافيا لتكون القول بعده، ولاحق لأن سابقه «النُّطق» شرط لا يكفي لتكون «الكلام»، لأن «النُّطق» ليس سوى جزءاً من الشَّرط التَّام جزؤه الثاني "الوسائط"، ومن مجموع ذلك؛ «النطق الكلي، والوسيط الاختياري» يتشكَّل أصل ضروريّ لتكوّن كلام «نمطي» يعدّ بدوره أصلا لصورته «القول النمطي» لأنَّ المطابق النَّمطي يجب أن يكون نمطياً مثله[2].

وعليه، يتعيَّن على ثنائية **الكلام/القول** أن تتمتَّع بخاصية التَّوازي في كل اللغات بمعنى أنَّ بنية القول تتشكَّل ببنية الكلام، وبما أنَّ الكلام يصدق على المقتطع من الدَّلالة البحتة (النطق) وجب أن يكون واحداً في كل اللغات، وبخلافه (القول) الذي يختلف في حدود الإمكان من لغة إلى أخرى بسبب خضوعه لمبدأ الوضع بالاختيار.

المخطط (05): البناء المباني لمجمل المستويات اللغوية.

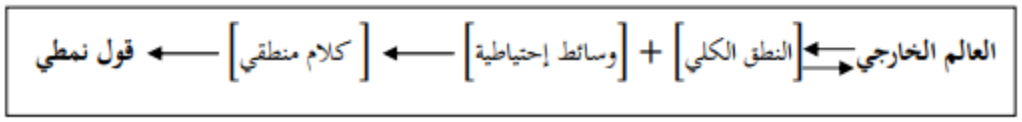

المصدر: (محمد الأوراغي، 2010م، ص199)

تبيَّن أنَّ العالم الخارجي بحسب أشراط النَّظرية النّسبية أصلٌ فاعلٌ في تكوُّن المعرفة، فالسؤال الذي ينبغي الإجابة عنه الآن هو: أيُّ علاقةٍ قائمةٍ بين العالم الخارجي، وبين ما في الدّماغ البشري من قوى نفسيةٍ داخليةٍ، أهي علاقة "تعلُّق" أم "تضايف".

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص 197-198.

[2]- المرجع نفسه، ص198.

وتبعاً للتَّطور المتكون في نظرية اللّسانيات النّسبية عن ذات القوى النفسية، تكون العلاقة الممكن قيامها بينها وبين العالم الخارجي من صنف التَّضايف لا التَّعلق؛ أي أنَّها تقوم بين شيئين يصح وجود كل منهما مع عدم الآخر لكن كل واحد منهما يكون سبباً في إضافة صفة إلى الآخر، إذ كل واحد من المتضايفين محتاج لا في ذاته بل في صفته تلك إلى الآخر، فبسبب العالم الخارجي يتعرَّف الإنسان على ذاته، وبالتَّالي لا يستقيم تصور لبنية اللغة إلاَّ بعلاقة بين المعاني في الذّهن والحقائق الثابتة في العالم خارجه[1].

- **موقعية اللسان بين البنيتين اللغوية والوجودية**

يؤكد محمد الأوراغي على أنَّ اللغة لا تعد انعكاساً مباشراً للواقع لأن هذا الانعكاس يؤدي بالضَّرورة إلى بنية لغوية موحدة بين اللغات وهو ما يرفضه الواقع بشدة، لذلك استحدث مصطلح **"اللسان"** ليجعله وسطاً بين بنيتين لغوية ووجودية، يقول: «التَّغاير اللغوي ضرورةٌ عقليةٌ، لأنَّ بنية اللغة لا تعكس مباشرةً بنيةً وجوديةً، إذ يقوم بين البنيتين اللسانُ؛ بوصفه جملةً محصورةً من الإمكانات المتقابلة الموزَّعة على مختلف المستويات اللغوية، وبعده تأتي الوسائط اللغوية التي بها تُنتقى إمكانات وتهمل مقابلاتها. وجود جذار من الاحتمالات اللّسانية والوسائط اللغوية بين بنية وجودية؛ كانت ذهنية أوكونية، وبين النَّسق الرمزي يمنع اللغة أن تعكس بنيتها بكيفية مباشرة بنية غيرها الواقع خارجها إذ منتهى ما يتراءى من خلالها الوسائط اللغوية، ولا شيء بعدها يظهر في اللغة بوصفها نسقاً رمزياً»[2].

فعندما يعرف ابن جني (392هـ) اللغة على أنَّها «أصواتٌ يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم»[3] فإنَّه يدرك جيداً البون الشاسع بين آلية النُّطق كمستوى كلي وآلية القول كمستوى نمطي؛ فالرموز الصوتية ماهي إلا انعكاسٌ لبيئة لغوية عبَّر عنها بقوله «كل قوم» دلالة على اختصاص كل قوم بنمط معيَّن من التَّصويت محكوم بعالم خارجي «وهذا شأن الفاعلية البشرية تحويل المعطيات الطبيعية إلى دراسات ذاتيةٍ وخبراتٍ

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص 283، 284.

[2]- المرجع نفسه، ص392.

[3]- ابن جني، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، ج1، ص33.

وجوديةٍ هي لغاتٌ رمزيةٌ واصطلاحاتٌ نظريةٌ أو مخلوقات مفهومية يؤلّف بها الإنسان عالمه ويضع حياته بقدر ما يتحاور شرطه ويغير واقعه، نعم نحن كائناتٌ طبيعيةٌ، ولكن علاقتنا بطبيعتنا ذات طابع ثقافي»[1].

وممَّا هو جدير بالذكر أنَّ ما يفضي إليه ابن جني (392هـ) يشدُّ من أزر الأطروحة النّسبية التي تفسّر تحول اللَّهجات إلى لغة واحدة أوالعكس من ذلك، على خلاف الأطروحة الكلية، فالعلاقة بين الدَّال وصورته الذّهنية علاقة غير لزومية لذلك كان "القول" مستوى نمطياً، فالإنسان جزء من الكون الوجودي وتصوره له ما هو إلا انعكاسٌ للخارج عن ذاته.

أما **المستوى الكلي**، فيظهر فيما يشترك فيه كل البشر ممثلا في التركيب الفيزيولوجي، فإضافةً إلى القدرة على التَّصويت، القدرة على الإحساس، ذلك أنَّه واحد عند الناس جميعاً وهو ما يسميه ابن جني(392هـ) بـ "وحدة الإحساس" وهي «عمليةٌ نفسيةٌ تنتج عن انعكاس خصائص الأشياء الخارجية والداخلية للفرد، والتي تنتج عن تأثره ببعض المؤثرات المادية في أعضاء الحواس والانطباع الحاصل لإحدى حواسنا نتيجة مثير»[2].

أما **الإدراك** فـ «عملية تأويل الإحساسات تأويلا يزوّدنا بمعلومات عمَّا في عالمنا الخارجي من أشياء أو هو العملية التي تتم بها معرفتنا لما حولنا من أشياء عن طريق الحواس»[3].

وبإعادة تصنيف وتنظيم العلاقات في تأويل وترجمة ما ندركه، يُعلم جيدا أنَّه لا تجتمع، كما لا تشترك جماعة مع جماعة أخرى في إدراكها للأشياء.

2-3- الظاهرة اللغوية في الدرس اللساني الحديث

إنَّ السؤال في أصل الظَّاهرة اللغوية وبتعبير أدق عن اللغة وأصل نشأتها سؤال تجاوزته اللّسانيات فيما أقرَّته جمعية اللسانيات بباريس، غير أنَّ الدّراسات اللّسانية الحديثة قد أعادت النَّظر فيه، إذ لاشك في أنَّ العلماء والباحثين الغربيين في العلوم الإنسانية عامة وفي اللّسانيات على وجه الخصوص حينما ارتضَوا

[1]- علي حرب، **أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)**، ص79.

[2]- أحمد إبراهيم محمد، **النظرية اللغوية النسبية بين التراث والدرس اللساني الحديث (دراسة تأصيلية مقارنة)**، مجلة دار المنظومة، جامعة الأزهر، مصر، مج 01، ع38، ص471.

[3]- المرجع نفسه، ص472.

لأنفسهم الخوض في دراسة اللغات الطبيعية في بُعدها الإنساني الشَّامل متجاوزين بذلك الدّراسات اللغوية الكلاسيكية –التي كانت تنحصر في وصف لغةٍ أو لغاتٍ خاصة– فإنَّهم ألْفَوا أنفسهم ملزمين بتمحيص فرضياتهم النَّظرية التي وضعوها لوصف اللغة وتفسيرها لإثبات قوتها التَّجريبية[1]، ولا يتم تمحيص هذه الفرضيات إلا باستعراض جهود كثير من العلماء القدامى كمالا يتأتَّى مثيل هذا الصَّنيع إلا بالنَّظر في موضوع النَّظرية أي (اللغة) حيث تغيَّرت صيغة البحث من القول بـ **"الأصل"** إلى القول بـ **"طبيعة اللغة"**.

فالوضعية العلمية قد شهدت تغيُّرات منذ القرن التاسع عشر الميلادي ما أتاح إعادة طرح التَّساؤل حول دور اللغة باعتبارها واسمةً للنوع البشري، ومن حيث كونُها طبيعية أومواضعة، إضافةً إلى شكل علاقتها بالواقع، ولقد أثارت هذه المسألة اهتمام العلماء وفقهاء اللغة منذ أقدم العصور إذ اختلفوا فيها لاختلاف مذاهبهم الفكرية والعقدية، ولأنَّ المقاربات والإشكالات التي أثيرت في هذه المسألة تتَّسم بغموض الرؤية في صياغة إشكالية واحدة.

وإذا جاز تفسير اللغة على أنَّها توفيقٌ، أو اصطلاحٌ، أو محاكاةٌ، فإنَّما ينطبق ذلك التَّفسير على جزءٍ يسيرٍ من اللغة (أي على بعض مفرداتها دون سائرها) وكأنَّ اللغات البشرية تضطرب بين التَّفسيرات الثلاثة ولا تستقر على مبادئ من صنع البشر، ولكن لها منطقها الخاص ونسقها المتميّز الذي يحكم بنياتها الداخلية ومن خصائص المنطق اللغوي تلك المبادئ الفطرية العامة بين البشر (أو الكليات اللغوية التي تحكم اللغات عامة)[2].

وغير خاف أنَّ لغويي العرب كان لهم اشتغال غير بعيد بهذه القضايا إذ لم تتجاوز آراؤهم في هذه المسألة على الغالب بين القول **(بالإلهام والتَّسخير)** من الله عزَّ وجلَّ، وبين **(الإقدار على الاكتساب)**؛ فالقائلين بالتَّسخير يعتقدون أنَّ الله سبحانه وتعالى «قد خلق في عضو في ذهن الإنسان علوماً منسوجةً في خلاياه، وهذه العلوم الطبيعية تنتقل من السَّلف إلى الخلف بالوراثة وليس بالاكتساب»[3]، في حين إنَّ

[1]– ينظر، عبد الرحمن بودرع، **في اللسانيات واللغة العربية (قضايا ونماذج)**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2016م، ص28.

[2] – المرجع نفسه، ص 20.

[3]– محمد الأوراغي، **اللغويات العربية واللسانيات الغربية**، محاضرة 01، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، مركز دراسات اللغة العربية وآدابها، ص03.

الإقدار يفيد في اصطلاح الوضعيين «أنَّ الله تعالى خلق في ذهن الإنسان برنامجاً يُقدِرُه على استنساخ الكون الوجودي، وعندئذ يعلم كيف يعمل اللغة وسائر الصناعات الأخرى، وما عمله كل إنسان ينتقل إلى خلفه بالاكتساب وليس بالوراثة»[1]، وقد اعتمدت اللّسانيات النّسبية آليات الاستدلال لتبيّن موقفها فكان منطلق الاستدلال داخلياً استرفاداً للنص القرآني وهو ضرب في **أطروحة العلوم اللغوية الأوليَّة المنسوجة في بنية ما من بنيات الذّهن تنتقل من السَّلف إلى الخلف**.

فاللغات بوصفها أنساقاً رمزيةً للتَّواصل نوعان بحسب ابن سينا (427هـ) طبيعيةٌ واصطناعيةٌ؛ فأما **الأولى الطبيعية فإلهام من الله تعالى** الذي خلق نظاماً من الرموز في الخلايا الذّهنية لكل صنف حيواني وبتلك الرموز المطبوعة خلقةً في عضوٍ من دماغ كل صنف حيواني يقع التَّواصل بين أفراد الصّنف، ويكون انتقال النّظام الرَّمزي من السَّلف إلى خلفه بالوراثة عبر أمشاج الأبوين، والإلهام اللغوي مناسب لجنس الحيوان بسبب محدودية أغراضه، فهو لا يحتاج إلى أزيد ممَّا وُجد له في الطبيعة، وأما **الثانية الاصطناعية فيضعها الإنسان باختياره للتَّواصل** من أجل قضاء أغراضه غير المتناهية.

وممَّا يدلُّ على أنَّ اللغة البشرية وضع الإنسان أسماءها قوله تعالى:﴿**أتجادِلُونَني في أسماء سمَّيتموها أنتم وآبائكم**﴾[2]، وقوله جلَّ جلاله:﴿**ما تعبدونَ من دُونِه إلَّا أسماءً سمَّيتموها**﴾[3]، فاختلاف المواقف في هذه القضية عند استقصاء النظرية العامة في الحضارة العربية لا يبدو أنَّه متأتٍ من تباين جذري وافتراق مبدئي في صميم القضية ذاتها بقدر ما يلوح انعكاس من انعكاسات صراع النَّزعة العقلانية مع النزعة النّسبية في تاريخ الفكر العربي[4].

فيؤطر محمد الأوراغي حدود اللغات البشرية **بنظرية الإقدار** إذ هي ملكةٌ صناعيةٌ باختيار الإنسان أَقْدَرُهُ الله تعالى على وضعها بما جعل فيه من العضل المهيأ خلقةً **لإصدار الصَّوت وتقطيعه** -بمعنى آلية النطق- لصناعة تطابقات ذات قيم صوتية متغايرة ووظيفة دلالية فارغة، وبما جعل فيه أيضا من ملكات

[1]- محمد الأوراغي، **اللغويات العربية واللسانيات الغربية**، ص 04.

[2]- سورة الأعراف: الآية 71.

[3]- سورة يوسف: الآية 40.

[4] - ينظر، عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م، ص 57-58.

ذهنية مهيَّأة **لاستنتاج الكون الوجودي** في ذاتها[1]، فاضطرار الإنسان إلى تنظيم المعطيات الحسيَّة التي يجسّدها العالم الموضوعي –الكون الوجودي– للأشياء من حوله هو ما دفعه إلى إلزامية التَّطور بيولوجيا[2].

وبهذه التركيبة الربانية اكتسب الإنسان القدرة على العلم بكيفية عمل اللغات التي لا يحسن حال الإنسان ويتيسَّر عيشُه مع عدمها، واللغة **ظاهرةٌ إنسانيةٌ** يرتبط تشكلها بعالمين الأوَّل **بيولوجي عضوي** والثاني **وجودي خارجي**؛ فطبيعة التَّكوين العضوي للإنسان تعمل جنباً إلى جنب مع العالم الخارجي للمدركات وهذا يفسّر تلك العمليات والمراحل التي تنشأ خلالها اللغة والتي يكون أساسها ومنطلقها فطرياً.

إنَّ اللغة عند الإنسان حتميةٌ طبيعيةٌ، أي أنَّه "وُجد ليتكلَّم وتكلَّم يوم وُجد" وقد تقرَّر لدى فلاسفة اللغة بأنَّ **علاقة الإنسان باللغة علاقة بالطَّبع والاقتضاء، لا بالعرض والاتفاق**، فالإنسان في كينونته الجوهرية موجود متكلم وتركيبه الطبيعي مقتض للبعد اللغوي بالضَّرورة[3]، ولما كان البعد اللغوي العنصر المحدّد في بروز خصوصية الإنسان ضمن الموجودات فقد تعيَّن النَّظر في ملابسات ارتباط الإنسان بالكلام من وجهتين: كونية الظاهرة وتهيؤ الإنسان لها، فأما كونية الظاهرة اللغوية فتتمثل في أنَّ الحدث اللّساني ملازمٌ للوجود البشري مهما تباعد المكان أوتعاقب الزمان، بل مهما تنوَّعت الألسنة واختلفت اللغات، في حين إنَّ تهيُّؤ الإنسان يتمثَّل في الاستعداد الخلقي أي البيولوجي، إذ تهيَّأ جسم الإنسان بالخلقة والتركيب لحدث التَّصويت والتَّقطيع.

فالمقولة الأولية التي ينطلق منها الفكر اللغوي العربي أن لا مناص بالقول بأنَّ في طباع الإنسان أن ينطق بألفاظ وفي طباعه أن يَدُلَ ويُعلَّمَ، وأن تحصُلَ الأشياء في ذهنه معقولةً بالحال التي وُصفَتْ، ولا ينفكُّ فعل النطق والتَّدليل والعلم عن طبيعة التكوين البيولوجي، فالتَّطور اللغوي تبعٌ حتمياً للتَّطور البيولوجي الذي تخضع له أعضاء الإنسان، إذ يلتقي هذا التَّصور مع ما ذهب إليه الفكر الغربي من أنَّ التَّطور الإنساني ومن ثمَّ التطور اللغوي تطورٌ تلقائيٌ يتَّجه من الأبسط والأسهل صوب المركَّب[4].

---

[1] – ينظر، محمد الاوراغي، **اللغويات العربية واللسانيات الغربية**، ص 06.

[2] – ينظر، محيي الدين محسب، **انفتاح النسق اللساني (دراسة في التداخل الاختصاصي)**، ص51.

[3] – ينظر، عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ص47-48.

[4] – ينظر، محيي الدين محسب، **انفتاح النسق اللساني (دراسة في التداخل الاختصاصي)**، ص 49.

والإنسان إذا خلا من أول ما يفطر ينهض ويتحرك نحو الشيء الذي تكون حركته إليه أسهل عليه بالفطرة، فتنهض نفسه إلى أن يعلم، أو يفكر، أو يتخيَّل، أو يتعقل، كل ما كان استعداده له بالفطرة أشدَّ وأكثر فإنَّ هذا هو الأسهل عليه، وأول ما يفعل شيئا من ذلك يفعل بقوة فيه بالفطرة وبملكة طبعية لا باعتياد له سابق قبل ذلك، ولا بصناعة، وإذا كُرّر فعل شيء من نوع واحد مِراراً حدثت له ملكةٌ اعتياديةٌ إما (خلقية أم صناعية)[1].

ويختلف **مفهوم الفطرة** الوارد عن رديفه (أي العضو الفطري) في النَّحو الكلي؛ فمعلوم أنَّ **الفطرة** هي ما طُبع عليه الإنسان، بمعنى ما وُلد به وركّب فيه دون تدخل منه، و**المعرفة** في المقابل استحداث لعدمٍ غير موجودٍ، فهي خَلقٌ وتوليدٌ إذ كيف يمكن أن تستقيم بهذا المعنى فرادة النوع البشري فـ«المعرفة التي قدَّمها لنا [النحو الكلي] حول اللغة وكيفية معرفتها هي فعل خلق وإنتاج يولد معه الجديد، بقدر ما يجري تحويل القديم، بالعمل على إعادة تشكيل الموضوع الذي نريد معرفته ولذا فإنَّ نتاج تشومسكي، أي نصوصه التي تجسد خبرته وإبداعه وتحولاته المتواصلة تشهد من خطابه وبياناته حول المعرفة الفطرية المسبقة»[2] فالقول بهذا التَّصور يُلزم البحث في التفكير كآلية، إذ يفرض أن يكون البحث عن المعرفة مجرَّد استرجاع مسبوقٍ لمبادئ قبليةٍ ولا يكون للأدوات الفكرية والمركَّبات المفهومية التي تعيد صياغة علاقاتنا بالأشياء المتغيّرة في الخارج أيَّة معنى.

ويذهب **الفارابي(339هـ)** إلى أنَّ **فكرة الفطرية** لا تعني أكثر من **فكرة الاستعداد الطبيعي على عمل اللغة** بما هو مهيَّأ له خلقةً، ويتحدَّث عن آلية الاكتساب فيقول: «... فينشأ من نشأ فيهم على اعتيادهم ومن غير أن ينطق عن شيء إلا مما تعودوا استعماله ويمكن ذلك اعتيادهم لها في أنفسهم وعلى ألسنتهم حتى لا يعرفوا غيرها، حتى تجفو ألسنتهم عن كل لفظ سواها، وعن كل تشكيل لتلك الألفاظ غير

[1]- ينظر، أبو نصر الفارابي، **كتاب الحروف**، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1990م، ص135. إن الفكرة التي تناولها الفارابي على حسب ظني تتناقض مع ما طرحه المسدي، إذ يقول: «غير أنَّ تكوُّن الطليقة الآدمية لم يمثّل إطلاقاً معضلةً في التَّفكير العربي الإسلامي، ولما كان الخلق في أصل التَّكوين حسب العقيدة الإسلامية تولُّدياً لا تطورياً فإنَّه ينتفي عقلا وشرعاً أن يكون الحدث اللُّغوي تطوريَ النُّشوء، فليس يصحُّ أن يوجد آدم إلاَّ وهو ناطقٌ متكلمٌ، فالتولُّد بذلك يصبح اقتضاءً ينسحب من أصل نشأة الإنسان إلى أصل نشأة اللغة». عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ص59.

[2] – علي حرب، **أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)**، ص 78.

التَّشكيل الذي تمكن فيهم، وعن كل ترتيب للأقاويل سوى ما اعتادوه وهذه التي تمكَّنت على ألسنتهم وفي أنفسهم بالعادة على ما أخذوه ممن سلف منهم»[1].

يتقوَّم طرح الفارابي على قضية الخصوصية النَّوعية لكل نظامٍ لغوي لدى الجماعة التي تستخدمه وكأنَّ الفارابي يرى أنَّ الفطرية "تجمع" و"تعلم" وأنَّ "الاستخدام الاجتماعي" يفرّق ويخصُّ، ومن هنا فإنَّنا نجد في اللغات ظواهر مشتركةً، كما نجد ظواهر فارقةً، وعليه يمكن وسم العلاقة بين اللغة والتكوين البيولوجي **بالعلاقة التلازمية**[2].

ونخلص إلى أنَّ المشكل الحقيقي في تاريخ الفكر العربي لم يكن نشأة اللغة في حدّ ذاتها وإنَّما كان في مستند الاحتكام عند طرح السؤال والجواب عنه، فالمتعارضات القائمة في هذا الشَّأن هي مفارقةٌ خارجيةٌ عن جوهر المشكل سببها تأرجح النَّظر بين تعسف النَّزعة الغيبية وثبات المنحى العقلاني، وجوهر الصراع جدليٌ منهجيٌ قبل كل شيء، فهو اختلافٌ في تقدير الموقع الذي منه يبسط القول في موضوع نشأة اللغة والذي يتبادر عنه بالضرورة التَّساؤل الآتي: هل نغوص في جذور الأصل تقديراً وافتراضاً وتخميناً أم نحدّد هويَّة اللغة انطلاقاً مما هي عليه كموجود مُطَّرد مستقرّ وبين المنحيين مسافة ما بين النَّظرة الزَّمنية والنَّظرة الآنية في تقدير الأشياء[3].

3- الإسهام في فهم الطبيعة البشرية

بحث اللغويون قديماً واللسانيون حديثاً فهم كينونة الإنسان من خلال استقصاء كينونة اللغة كل بأدواته ووسائله المتاحة، وقد ثَقِفَ **ديكارت** أنَّ الإنسان كائنٌ متفرّدٌ بخاصية الكلام وأنَّ غيره «لا يقدر على الكلام ولا على تركيب الرُّموز كما نفعل نحن حينما نرغب في تبليغ أفكارنا إلى الآخرين وحتى إن افترضنا وجود آلاتٍ متطورةٍ قادرةٍ على الاستجابة فإنَّها لن تكون قادرةً على أن تتجاوب مع كل الاحتمالات والمواقف التي لا حدَّ لها كما يفعل الإنسان»[4]، ويُعتبر السؤال عن الكيفية التي استطاع بها الإنسان أن يطوّع جهازه اللغوي ليجعله جهازاً مرناً يمتد نحو وظائف متعددة سؤالا ابستيمولوجياً بالأساس مثلما أنَّ

---

[1]- أبو نصر الفارابي، **كتاب الحروف**، ص 142-143.

[2]- ينظر، محيي الدين محسب، **انفتاح النسق اللساني (دراسة في التداخل الاختصاصي)**، ص53.

[3]- ينظر، عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ص58.

[4]- محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص220-221.

التَّساؤل عن قدرة البشر على صياغة معرفة منظمة عن العالم الواقعي من خلال وساطة الإدراك سؤال ذو مغزى ابستيمولوجي، ويمكننا وفقا لذلك النظر في علاقة الإنسان بالجهاز اللغوي وهو ما يؤكد التساؤل حول طبيعة العلاقة بين اللغة والإنسان.

وللإجابة عن هذا التَّساؤل تتكون المقدمة من سجال علمي بين أطروحتين شهدتهما التَّحولات المعرفية في اللّسانيات.

- **الأطروحة الأولى؛** ترى أنَّ مستعمل اللغة يملك بنياتٍ معرفيةٍ عبارةٌ عن نسقٍ مركَّبٍ من مجموعة قواعد ومبادئ، وهو منظور النَّحو الكلي الذي يتبنى المعرفة اللغوية الفطرية.

يقول تشومسكي في هذا الصدد: «وهناك أسبابٌ عديدةٌ كانت اللغة من أجلها وستظل ذات أهميةٍ خاصةٍ لدراسة الطبيعة البشرية، ومن تلك الأسباب أنَّه يبدو أنَّ اللغة واحدة من الخصائص المقصورة على النَّوع الإنساني في مكوناتها الأساسية وهي جزء من إعدادنا الأحيائي المشترك الذي لا يختلف فيه أعضاء النوع الإنساني إلا قليلا مع استثناء من يصاب بعيب خلقي شديد، يضاف إلى ذلك أنَّ اللغة تدخل بطريقة جوهرية في الفكر والفعل والعلاقات الاجتماعية»[1].

فالتَّقاليد الفكرية التي كانت سائدة منذ الطليعة اللغوية يتقاسمها إطاران **الإطار الفلسفي** و**الإطار العلمي** وإلا فقد ناقش الفلاسفة قضايا علمية دقيقة بمنهجيةٍ معيَّنةٍ فلم تكن الحدود والفواصل بين العلم والفلسفة[2] لِتُوجه التَّفكير المنهجي إلى نتائج معيَّنة ولا إلى مسلَّمات خاصة، بل كانت المعرفة هي الغاية التي يتقصَّاها المفكر.

وقد نهج تشومسكي هذا النَّهج في دراساته فكانت مقدّماته لا تقبل الفصل بين الفلسفة والعلم يقول: «لا أقيم فارقاً صارماً بين العلم والفلسفة إذ لم يُبتدع الفارق بينهما إلاَّ في الماضي القريب، وذلك

---

[1]- نعوم تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة (محاضرات ماناجوا)**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990م، ص14.

[2]- كان مصطلح "الفلسفة" يستخدم ليتضمَّن ما يمكن أن نسميه بالعلم لذلك كانت العلوم الطبيعية تسمى بالفلسفة الطبيعية وكان مصطلح "النحو الفلسفي" يعني النَّحو العلمي، وقد فهم علماء اللُّغة البارزون النَّحو الفلسفي أنَّه العلم الاستنباطي المهتم بالمبادئ العامة غير المتغيرة للغة المحكية أو المكتوبة أي المبادئ التي تكون جزءاً من الطبيعة البشرية الواحدة وهي التي توجه العقل الإنساني في أثناء عملياته الفكرية. ينظر، نعوم تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة (محاضرات ماناجوا)**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ص15.

بغض النَّظر عمَّا إذا كان لذلك ما يسوّغه أولا فلم يكن المفكرون التقليديون يعدون أنفسهم فلاسفة حين يناقشون المسائل التي نناقشها هنا عادّين هذا الوصف متميزاً عن الوصف بعلماء فقد كان ديكارت مثلا أحد العلماء البارزين في عصره ومع ذلك لا يمكننا فصل ما يطلق عليه "أعماله الفلسفية" عن "أعماله العلمية" بل الأجدر أن نعدها جزءاً منها يهتم بالأسس التَّصورية للعلم والحدود القصوى للتأملات العلمية ودلالتها، كما كان ديفيد هيوم في بحوثه عن الفكر الإنساني يعد مشروعه الفلسفي وثيق الصلة بمشروع نيوتن العلمي فقد كان يهدف إلى كشف عناصر الطبيعة البشرية والمبادئ التي تدخل في حياتنا العقلية وتوجهها»[1].

فليس عجيباً أن تثير اللغة تلك الدَّهشة طوال هذه المدة الطويلة ويبدو أنَّها في الواقع تمثّل حقاً خاصية الجنس البشري المشتركة أساساً بين الناس وكائنات أخرى، ولا يوجد اليوم سببٌ جديّ لوضع **الفكرة الديكارتية** موضع شك والقائلة بأنَّ القدرة على استعمال العلامات اللسانية للتعبير عن الأفكار المتمثلة بشكل حر تُشكل التَّفريق الحقيقي بين الإنسان والدَّابة[2]، وقد اهتم التوليديون باللغة من جانب حدسيتها فنظروا إليها كقدرة على المعرفة حيث لا يمكن الوصول إلى حقيقة الألسن وما فيها من خصائص (اللبس وإمكانية تعدد بنى الجملة الواحدة ونحوية أو لا نحوية الجمل) بمعزل عمَّا يجري في ذهن المتكلم هذا الأخير الذي يتشكَّل من بنياتٍ ذهنيةٍ ينبغي الوصول إلى فهمها في إطار بناء نظريةٍ مفسّرة **تُعنى بتفسير الحدس اللغوي للمتكلم**.

فإذا سلَّمنا بأن اللغة ملكةٌ قائمةٌ في نفس المتكلم الذي يولد مزوداً ببرنامج فطري مهيَّأ على تعلّم أصوات وتراكيب ودلالات اللغة فإنَّ هذه المسلَّمة هي ما ستدفع بالنحاة إلى الشَّغف بمعرفة كيفية تنشُّؤ وتولُّد بنيات النَّحو في عقل المتكلم الذي لم يلقَّن قواعد النحو، ولم يتلقَّها على وجه التعليم ولكنَّه استنبطها بفعل تكرار ملكة الكلام على اللّسان وهو مبدأ يقوده إلى صياغة الجمل[3].

3-1- حقيقة اللغة

[1]- نعوم تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة (محاضرات ماناجوا)**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ص14-15.

[2]- ينظر، صابر الحباشة، **اللغة والمعرفة (رؤية جديدة)**، دار صفحات للنشر، ط1، دمشق، 2008م، ص67.

[3]- ينظر، عبد الرحمن بودرع، **في اللسانيات واللغة العربية (قضايا ونماذج)**، ص39.

يرى تشومسكي أنَّ اللغة انعكاسٌ حتميٌ لنظام من المعرفة ممثَّل بكيفيةٍ ما في العقل ومن ثمَّ الدّماغ وفي صورة تركيب مادي معيَّن، وقد انطلق من جملة أسئلة حدَّدها كالآتي[1]:

- ما نظام المعرفة؟ أي ما الذي يوجد في عقل الذي يتكلَّم الإنجليزية أو الإسبانية أو اليابانية؟
- كيف نشأ نظام المعرفة هذا في العقل؟
- كيف تستعمل هذه المعرفة في الكلام أو في الأنظمة الثانوية مثل الكتابة؟
- ما العمليات العضوية التي تكوّن الأساس المادي لنظام المعرفة هذا ولاستعمال هذه المعرفة؟

لقد ساغ لأفلاطون أن يؤمن بأنَّ المعرفة موجودةٌ بالقوة في الذّهن، وعليه فقد وسمها تشومسكي بالتجربة الذهنية وأكَّد الفلاسفة من بعده على صحة توجهه، حيث دلَّل **لايبنز** على ذلك باستثناء التخلص من خطأ القول بالوجود المسبق[2]، واستنادا لتصورات الفلاسفة وما نتج من مسلمات حديثة يذهب تشومسكي إلى أنَّ مظاهر المعرفة الخاصة والعامة (أي العادية والإبداعية) خصائص فطرية؛ أي أنَّها جزء لا يتجزأ من تكويننا الأحيائي المحدَّد بالوراثة، إذ تماثل هذه الخصائص عناصر طبيعتنا المشتركة التي تجعل من اللازم أن تنمو لنا أرجل وأذرع بدلا من أجنحة، فهذه الصور لهذا الاعتقاد القديم تشترك في المسار الزمني للمعرفة العصرية توازيها تماما، وهي بعيدة جدا عن الافتراضات التَّجريبية التي سيطرت على التفكير الغربي عبر عدد من القرون الماضية وإن لم تكن غريبة تماما عن تصورات المفكرين التجريبيين والذين ينسبون تلك الوجوه من المعرفة إلى اليد الأصلية للطبيعة وهي التي كانت نوعا من أنواع الغريزة[3].

بعدما حدَّد أفلاطون مكمن المعرفة في الذّهن، أي أنَّها تجربةٌ ذهنيةٌ بحتةٌ يذهب ديكارت إلى تقصي آليات تحول هذه المعرفة إلى منتجة للكلام إذ لم يكن الأمر بالهيّن ولا بالعادي مطلقاً أن يتكلَّم الإنسان

---

[1]- وهذه الأسئلة قديمة وإن لم تكن تصاغ بالصورة التي أوردت فقد كان السؤال الأول الموضوع الرئيس للبحث في النحو الفلسفي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، أما السؤال الثاني فهو حالة خاصة وهامة مما يمكن أن نسميه بمشكلة أفلاطون وهذه المشكلة كما صاغها الفيلسوف البريطاني برتراند راسل في أعماله الأخيرة تظهر فيما يلي: كيف يمكن لأفراد النوع البشريّ أن يعرفوا ما يعرفونه على الرَّغم من قِصَر تجربتهم مع الكون ومحدوديتها. ينظر، نعوم تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ص 14-15.

[2]- ينظر، نعوم تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ص16.

[3]- المرجع نفسه، ص14.

ويقول ما يريد أن يقول[1]، كما ليس عادياً أن يمشي الإنسان على رجلين وقد ثقِف المفكرون هذه القضايا وحاول الفلاسفة الإدلاء بتصوراتهم وكان للعقلانيين حظٌ من هذا البحث إذ «لاحظ ديكارت ومن تابعه على رأيه أنَّ الاستعمال السَّوي للغة استعمالٌ مبدعٌ على الدَّوام وغير متناهٍ كما يبدو أنَّه حرٌ من تحكم المثيرات الخارجية والحالات الداخلية وهو كذلك منسجمٌ وملائمٌ للمقامات التي يستخدم فيها، يضاف إلى ذلك أنَّه يثير لدى السامع الأفكار التي يمكن لهذا السامع أن يعبّر عنها في المقامات المماثلة بالطريقة نفسها ولذلك فإنَّ المتحدث في الحالات السوية لا يقوم بتكرار ما سمعه، بل ينتج أشكالاً لغويةً جديدةً وهي في الغالب جديدة في كلام المتكلم هذا أو حتى في تاريخ تلك اللغة كما أنَّ هذا الابتكار لا حدود له»[2].

وقد ظل تشومسكي يردد بأنَّ مشروعه مرتبطٌ بالموقف الذهني وأنَّ الحد الأدنى لبرنامجه يفترض أنَّ الملكات اللغوية للدماغ هي أقل ما يمكن توقعه مع وجود قيود خارجية تفرض علينا بشكل مستقل وهو ما يعني أنَّ هناك **قدرةً لغويةً معطاة بشكل قبلي وقيوداً خارجيةً** تتمثَّل في **اللّسان** الموجود في المحيط الخارجي وأنَّ هذه القيود تتدخَّل عند الانتقال من القدرة اللغوية أو الاستعداد الفطري البيولوجي إلى القدرة اللّسانية[3] لتكون سلسلة الجمل التي يفوه بها المتكلم ملائمة للمقام الذي قيلت فيه من غير أن يكون هذا المقام سبباً لوجودها[4].

---

[1]-إنَّ صلب **الإشكال الديكارتي** يتمحور حول **مبدأ الإبداعية الطبيعية** بمعنى كيف يمكن للغة أن تكون في تجدُّد مستمر لدى المتكلم، وفي استقلالٍ تامٍ عن المثيرات الخارجية والدَّاخلية لذلك فأفراد النَّوع البشري لا يشتغلون تبعاً لصورة محددة بأثر الظروف على نقيض الكائنات الأخرى الخاضعة للعالم المادي فهي ترتبط بأوضاع خارجية، ولعلَّ الشَّطر الذي يمثل امتيازاً ابستيمولوجياً امتازت به التَّوليدية عن غيرها من النَّظريات اللغوية هو الشَّطر المادي العضوي؛ بمعنى التَّبشير بإمكان استكشاف العمليات العضوية التي تمثّل الأساس المادي للممارسة اللغوية المحكومة بالخواص الإبداعية المذكورة آنفاً وذلك بالدفع بالنظر إلى أمر واحد فقط وهو أننا نمثل جزءاً من العالم الطبيعي، وفي هذا الإطار نستطيع أن نزعم أنَّ عدم تحقيق أي تقدم في حل **مشكلة ديكارت** -رغم ما أصابته اليوم العلوم الطبيعية من تقدم- يقدّم دليلا واضحاً على أنَّ هذه المشكلة يستحسن اعتبارها من قبيل مالا تستطيع قدراتنا الفكرية الإحاطة به، إذ لا فرق بين قدراتنا العقلية وقدراتنا العضوية من حيث كونهما معا محددين وفق قيود تنتمي إلى طبيعتنا الأساسية. ينظر، رشيد بوزيان، **الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشوسكي (دراسة في مكونات الترادف والتباين والتكامل)**، دار القرافي، المغرب، 1994م، ص75-78.

[2]- المرجع نفسه، ص17-18.

[3]- ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية**، ص226.

[4]- ينظر، نعوم تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ص18.

وفيما يخص حقيقة القدرة، يرى تشومسكي أنَّ الاعتقاد الذي كان سائدا[1] قد اعترضته عدة مغالطات في أصلها «وليدة فهم للعقلية التقليدية، خاطئ شنيع، ... غير أنَّه لا يمكن قبول الرأي القائل بأنَّ المعرفة هي القدرة وهناك اعتباراتٌ بسيطةٌ تبيّن عدم صحته»[2]، بل إنَّه ينبغي التَّمييز بين ما ينتمي إلى القدرة وما ينتمي إلى الإنجاز حيث لا يفهم من القدرة إلا ما هو مشترك بين جميع المتكلمين (**وهو معرفتهم المستبطنة باللسان الذي يتكلمون**) فهذه المعرفة المشتركة هي ما تمثل المتكلم المثالي، وهو الفرد النمطي لا العيني المفرد، ليتحدَّد مفهوم القدرة على أنَّها معرفةٌ بآليات توليد الجمل باعتبارها بنياتٍ مجردةٍ لا باعتبارها تعابيرَ عن أفكار ومعان محددة[3].

- **الأطروحة الثانية؛** ترى أنَّ الدراسة العلمية للغة ينبغي أن تعمل على استصراح المعرفة اللغوية الضّمنية وهو منظور اللسانيات النسبية التي تتبنى المعرفة اللغوية الكسبية.

لما كانت المعرفة نظاماً من العادات العملية في عرف الاتجاه السلوكي استدعى ذلك تغايراً مشروعاً في إطار البحث العقلي الذي بات يَعد المعرفة إشكالا فلسفياً يبتعد موضوعه عن مجرد عمليةٍ قياسيةٍ يقوم بها المتكلم بناءً على تجربته اللغوية، والحقيقة التي آمن بها تشومسكي أنَّ **القدرة** تدخل عليها طوارئ في حين إنَّ **المعرفة** قد تلزم الصورة ذاتها، ويدلل على ذلك بأنَّ الواقع يثبت أنَّه بإمكان المرء أن يحسّن من قدرته على استعمال اللغة من غير أن يصاحب ذلك تغير في المعرفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنَّه من بين طوارئ القدرة أنَّها تتعرض للخلل أو الفقد كلية ومن غير أن يتبع ذلك فقد للمعرفة[4].

---

[1]- ممَّا درج في الاعتقاد أنَّ آلية اللَّغو والتَّحدث تأتي بموازاة القدرة العملية لدى المتكلم حيث تشبه القدرة على القيام بالعادات اليومية السلوكية بدافعٍ داخلي وأحياناً خارجيّ كالرَّغبة في ركوب الدراجة حيث لا تتعدى معرفة اللغة كونها بعض القدرات والمهارات وكثيراً ما كان يدعى بأنَّ القدرات والمهارات يمكن تجريدها لتكون نوعا من الاستعدادات يمكّن من يستعمله من التَّصرف بطريقةٍ محددةٍ تحت ظروف معيَّنةٍ أما المظهر الإبداعي في استعمال اللغة فكان يخضع لتفسير القياس، ويعني ذلك أنَّ المتكلم ينتج التراكيب الجديدة بالقياس على تلك التراكيب التي سمعها كما يفهم التراكيب الجديدة بالطريقة نفسها، وقد رأى تشومسكي أنَّ هذا المنظور إن لوحظ أساساً فإنَّه قد أهمل ولم يعطَ حقَّه إلا مؤخراً أي بعد مرور قرن أو يزيد على ذلك الإهمال. ينظر، نعوم تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ص22-23.

[2]- نعوم تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ص23.

[3]- ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص223.

[4]-حيث يقترح تشومسكي إصابة أحد المتكلمين باللغة الأسبانية بالحُبسة نتيجةً لحادث ما ألمَّ برأسه وهو ما «فقد بسببه القدرة على الكلام والفهم فقداناً تاماً، فهل يدل فقده للقدرة على الكلام والفهم أنه فقد المعرفة باللغة الاسبانية والإجابة عن ذلك أن فقده للمعرفة بالإسبانية ليس

ويخلص تشومسكي إلى أنَّ هناك شيئاً معيناً بقي حين فُقدت القدرة على الكلام وفُقد الفهم ممثلا في نظام المعرفة (أي النظام المعرفي للعقل) ومن البيّن أنَّ امتلاك هذه المعرفة لا يمكن عدُّه قدرة على الكلام والفهم أونظاما للاستعداد أوالخبرات أوالعادات فليس من الممكن إذن تجريد المعرفة وعدّها قدرة أو سلوكاً أو استعداداً، فمصدر النّظام اللغوي النظام المعرفيّ للعقل وامتلاك هذه المعرفة لا يقتصر على فئة البشر، بل هو عامٌ مشمول به الجنس البشري، وهذه الفلسفة اللغوية هي التي قادته إلى بناء أنموذج نظري لغوي عالمي أطلق عليه اسم **النحو الكلي**.

واعتقاد تشومسكي بأنَّ النّظام المعرفي يمكن ترجمته إلى مبادئ نحوية عامة (**نحو كلي**) تحكم اللغات البشرية يجد ترجمة أخرى في اللغويات العربية وتتعدى هذه الترجمة المصطلح إلى حدود الفكرة إذ «عاين العلماء العرب والمسلمون هذه القضية ويستنبط من معالجتهم للملكة اللغوية القائمة في نفوس المتكلمين أنَّها قائمةٌ على مبادئ عامة تؤثر في قيام الملكة وهي مبادئ نفسية واجتماعية تتصل بضرورة الاجتماع والتَّواصل والحاجة إلى وضع لغوي للتداول يغترف من قوى المعرفة والتعلم النفسية الباطنية التي يشتمل عليها الإنسان بالقوة والفطرة وهي القوى التي تترتب عليها المعرفة المحصلة المكتسبة»[1].

إنَّ الفارق بين **مفهوم الفطرية** عند تشومسكي ونظيرها عند اللغويين أنَّ نظام المعرفة شأنٌ بيولوجيٌ عنده في حين إنه عبارة عن علوم أولية سابقة مركوزة في نفس المتكلم وقائمة عللها في عقله وحسّه، فالمتكلم بهذا المعنى معدٌّ لإرسال الكلام واستقباله إعداداً فطرياً ومزوَّد بأدوات إرسال واستقبال، والحديث عن المعرفة الفطرية لدى المتكلم هو حديث عن مفهوم النظام المعرفي وما يترتَّب عليه من استعمال لغوي

أمراً حتماً وهو ما سنكتشفه إن استعاد قدرته على الكلام والفهم بعد برء الجرح فهو سيستعيد القدرة على تكلُّم الأسبانية وفهمها لا اليابانية، فسوف يستعيد ذلك من غير حاجة إلى تدريبٍ أو تجربةٍ خاصةً مع اللغة الأسبانية»[4]، وهو ما يدفع إلى القول بوجود تصورين للقدرة يشير أحدهما إلى القدرة التي فُقدت وهي القدرة على الاستعمال، والآخر إلى القدرة التي بقيت وهي المعرفة؛ **فالتَّصور الأوَّل** يتماشى مع القدرة في الاستعمال الطبيعي العادي، أمَّا **التَّصور الثَّاني** فهو تصور جديد مخترع كي يتضمَّن خصائص القدرة كلّها، فلا غرو إذن أن نستنتج بأنَّ محاولة تفسير المعرفة على أنها (القدرة، أو الاستعداد، أو المهارة، أو غير ذلك) محاولةٌ مغلوطةٌ منذ البداية وهذه إحدى الجوانب الكثيرة التي طُوِّر في داخلها تصور المعرفة في أغلب بحوث الدَّرس اللّساني المعاصر وهو تصوُّر يبدو أنه بعيد جدا عن جادة الصواب. نعوم تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، ص24-26.

[1]- عبد الرحمن بودرع، **في اللسانيات العربية (قضايا ونماذج)**، ص 40.

واختيارٍ وإرادةٍ ومشاركةٍ مقاميةٍ في بثّ الكلام واستقباله[1]، يقول **ابن سينا(427هـ)**: «كل تعليم وتعلّم ذهنيّ وفكري إنَّما يحصل بعلم قد سبق وذلك لأنَّ التَّصديق والتَّصور الكائنين بهما إنما يكونان بعد قول قد تقدَّم مسموعٍ أو معقولٍ ويجب أن يكون ذلك القول معلوما أولا ... من علم متقدّم»[2].

وعليه فما اجتمع من الدلائل حتى الآن عند النظر في طبيعة النظام المعرفي **(قوى النفس الإنسانية)** في النظرية اللغوية يلزم عنه إخراج المفكرين العرب اللُّغة مما هو طبيعي وإدخالها فيما تصدق عليه الصّناعة سواء كان نظرهم متعلقاً بنشأتها واختراعها أو بطرق معرفتها واكتسابها، فإذا عنَّ لتشومسكي القول ببيولوجية المعرفة أي أنَّها عضْو ذهنيٌ فإنَّه وباستقراءٍ بسيطٍ للتأليف العربي نلفي غياب استعمال الملكة اللسانية للدلالة على أبنية أو صور أو أي اسم آخر مطبوعة في حيّز الدّماغ كما تصوَّر تشومسكي إذ لا يمكن استعمالها بهذا المعنى لما يحمل من ضرب في الطبيعة المسندة إلى قوى النفس المعرفية والتَّعليمية في بدء وجودها، بل أينما استعملت ملكة قصد بها صفة راسخة مكتسبة بمعنى صفة إذا حلَّت محلا اتَّصف بها وليست بنية محل ما[3].

إنَّ السؤال عن طبيعة "نظام المعرفة" الذي في حيازة العقل البشري وعن الكيفية التي بها يتكوَّن وينمو هذا النّظام، وعن الكيفية التي بها يستعمل إدراكاً وإنتاجاً في مختلف صور الممارسة المعرفية هي الأسئلة الفلسفية الأساسية التي ظلت تشغل مباحث التوليديين، فالقول بفطرية المعرفة وبوجود مبادئ فكريةٍ عامة تحكم العقل البشري يجب تعميمه ليشمل جميع أوجه المعرفة البشرية لغوية وغير لغوية[4]، وعليه فقد مهدت فكرة الفطرية بالنسبة للمعرفة القول بوحدة المبادئ والقواعد فما يحكم أنساق هذه الأخيرة المبادئ العامة[5] وبعبارة أخرى إذا كان التشابه بين اللغات البشرية أصله اشتراك هذه اللغات في رصيد من المبادئ والقوانين

---

[1]- عبد الرحمن بودرع، **في اللسانيات العربية (قضايا ونماذج)**، ص 41.

[2]- المرجع نفسه، ص40.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**، دار الكلام للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1، ص112.

[4]- ينظر، رشيد بوزيان، **الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي (دراسة في مكونات الترادف والتباين والتكامل)**، ص17-18.

[5]- مما يُفهم من كلام تشومسكي ويعتبر انخراطاً في هذا السّجال أنَّ القدرة اللُّغوية أو النَّحو الكلي أو العضو الذهني أمورٌ لا تهمنا في حد ذاتها فلا نتوقف طويلا عن التَّساؤل حول طبيعتها أهي دماغٌ، أم نفسٌ، أم شيءٌ آخر، وإنَّما الذي يهمنا هو خصائص تلك أو ذلك النَّحو الكلي أي الأحكام التي تصدرها عنه، ولذلك فإنَّ التوليدية يمكن إدراجها في هذه الحالة ضمن العلم الذي يهتم بخصائص الأشياء وليس بالأشياء في ذاتها فالتعريف بالنحو الكلي مثلا لا يبدأ إلا حينما ننتقل إلى الحديث عن خصائصه. ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص303.

العامة، فإنَّ التشابه بين النَّظريات يجب أن يكون أصله جارياً على المنوال ذاته مادامت الممارسة اللغوية والممارسة النظرية تنتميان إلى مكوّن واحدٍ من مكونات طبيعته الأساسية وهو مكون المعرفة والقول بوجود مبادئ مشتركة وموحدة (**نحو كلي**) بالنسبة للأولى يستوجب القول بوجود مثل تلك المبادئ بالنسبة للثانية[1].

إنَّ محاولة بناء نظرية لسانية هو محاولة تنطلق بالأساس من ماهية التصور المتحكم في اللغة، وطبيعة التصور المتشكل هو ما يحدد طبيعة الأنحاء والنظريات، وعليه فإن النظر في هذا المبحث الوجودي الممثل في اللغة من قبل اللسانيين يخضع لنظام معرفي مزود بعقائد أولية عاملة في أذهان أصحابها إذ من غير المعقول أن تكون هندسة الأقوال عند اللغويين القدامى استجابة لأسئلة اعتباطية، بل هي إجابات مقاربة لموضوع الكون الوجودي من جهةٍ وخصوصية الشَّرط التاريخي من جهة أخرى أي أنَّها خاضعة «للآليات العقلانية المتوافرة في عصر ما لتحليل الظواهر وصفاً أو تفسيراً»[2].

وتمثل اللّسانيات النّسبية برنامجاً من برامج اللغويات العربية والتي تستند على تصويرية اللغة بناءً على طبيعة العلاقة بين المتكلم والكلام نفسه والوجود من جهة وموجد الوجود من جهة أخرى، وعليه «كان كل نحوٍ من الأنحاء الممكنة ينشأ لتنفيذ المساطر التكلمية في المذهب العام وتحقيقها فالبرنامج المعتزلي يراهن على تماثل بين المساطر التَّخابرية البشرية والإلاهية فمادام الكلام حادثاً وليس قديماً جاز للغويات أن تعتدَّ بالظَّاهر ليربط بمقامات إنجازه، أمَّا البرنامج الأشعري فقد سلك مسلكاً مغايراً إذ اعتدَّ بالكلام النفسي القديم لكن تغاضى عن تصوير ماهية هذا الكلام»[3].

3-2- بين الملكة اللغوية وجهاز اكتساب اللغة

انطلق تشومسكي منذ بداياته الأولى من هدف أساس عمد من خلاله إلى استقلال منهج علم اللغة عن مناهج العلوم الأخرى، غير أنَّه سرعان ما انتقل إلى مباحث العقل البشريّ في علاقته باللغة البشرية، والذي لزم عنه استحضار مناهج أخرى وفقا لطبيعة القضايا المدروسة إذ أخذ علم اللغة يقترب شيئاً فشيئاً من علم النفس، والفلسفة، وعلوم الإدراك، حيث تُقدّم مثل هذه التَّرابطات تصوراتٍ شاملةٍ وأكثر دقةٍ لما

[1]- ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص38.

[2]- حافظ اسماعيلي علوي، امحمد الملاخ، **قضايا ابستمولوجية في اللسانيات**، ص34.

[3]- رشيد بوزيان، **الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي (دراسة في مكونات الترادف والتباين والتكامل**، ص38.

يمكن أن يجري داخل التَّراكيب اللغوية، ويذكر تشومسكي مدعاة قناعاته بقوله «إنَّ من أهمّ الأسباب التي تدفعنا إلى دراسة اللغة دراسةً علميةً، ... أنَّ هذه الدراسة ذات قيمةٍ واضحةٍ في فهمنا وإدراكنا للعمليات العقلية، ومن هنا فإنَّ اندماج علم اللغة مع علم النفس واتحادهما معا إنَّما هو من أجل النَّتائج الهامة التي سيسفر عنها هذا الاندماج وليس من أجل تغيير موضوعات علم اللغة»[1].

وقد أفرز هذا التَّلاقح تفسيراتٍ عدَّةٍ لقضية **الاكتساب اللغوي** خاصة عند الطفل فقد كرَّس الاعتقاد التشومسكي أنَّ جميع البنى تتدفق من الداخل وأنَّ دور المحيط هو العمل على تطوير هذه البنى، وليس تسجيلها، إذ لا وجود لبنياتٍ خارجيةٍ تمارس تأثيرها عليه، فدور المعطيات الأول هو تحديد اللّسان الممكن وذلك بتحديد المجال الذي سيشتغل عليه **جهاز الاكتساب**[2] دون أن يكون للمعطيات والتَّجربة أي ضغطٍ على هذا الجهاز حيث عمل وأتباعه على هذه القضايا التي مثَّلت محور النظرية اللسانية طوال الخمس عشرة سنة الماضية.

والواقع أنَّ تشومسكي قد لفت الأنظار بما أقرَّه من حقائق حول اللغة كان أبرزها أنَّ كل جملة ينطقها الإنسان أو يفهمها إنَّما هي ربطٌ جديدٌ بين الكلمات وتظهر لأوَّل مرة في تاريخ الكون لذلك لا يمكن أن تكون اللغة رصيداً من الاستجابات فلابد إذن أن يحوي العقل وصفة أو برنامجاً يمكنه أن يبني عدداً غير متناهٍ من الجمل مستخدماً قائمةً محدودةً من الكلمات ويمكن أن يسمَّى هذا البرنامج نحواً عقلياً[3].

3-2-1- الملكة الفطرية

يمكن القول بأنَّ هذا الطَّرح لفكرة الفطرية قد عدَّ لحقبةٍ زمنيةٍ التَّفسير العلمي الدَّقيق في حدود ما تمَّ الكشف عنه من معطيات ونتائج تخص القدرة اللغوية للطفل، إذ لم يجد تشومسكي بدا من الاعتقاد بالملكة الفطرية لما لحظُه على الأطفال حيث يمتازون بتماثل التركيب الأولي للُغتهم وهذا راجعٌ إلى نظامٍ

---

[1]- جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: حلمي خليل، ص100.

[2]- يقرّر جون ليونز أنَّ قضية وجود جهازٍ خاصٍ لاكتساب اللُّغة بالمعنى الدَّقيق لكلمة جهاز قضيةٌ تخضع لإعادة النَّظر، إذ لا يوجد جهازٌ بيولوجيٌ خاص بعملية اكتساب اللغة بحيث يطَّرد وجوده في الجنس البشري، وينفرد به، وإنَّما يولد الطفل مزوداً بنظام محدَّد من الإجراءات لحلّ بعض المشكلات وهذا النّظام يختصُّ به الجنس البشري مع تصور بيولوجي معيَّن في نضج هذا النّظام ونموه. ينظر، جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: حلمي خليل، ص230.

[3]- ينظر، جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: حلمي خليل، ص29-30.

معرفي مميَّز للجنس البشري «أما الحقيقة الجوهرية الثانية فهي أنَّ الأطفال ينمون هذه الأنحاء المعقَّدة بصورة سريعة ومن غير تعليم مقنَّن ويعطون أثناء نموهم تفسيراتٍ مطَّردة لتركيبات الجمل الجديدة التي لم يسبق لهم التَّعامل معها لذلك لابد أن يكون الأطفال كما يقول مجهزين فطرياً بخطةٍ عامةٍ لأنحاء اللغات كلها أي بنحو كلي وهو ما يملي عليهم استخلاص الأنماط التركيبية من الكلام الذي ينطقه أهلوهم»[1].

إذن يكفي أن نقرر أنَّ فكرة تشومسكي عن **الفطرة** كانت تستند تجريبياً على السرعة التي يحقّق بها الطفل اكتساب اللغة، والتي اعتمد فيها على مادةٍ علميةٍ غير دقيقةٍ، ولذلك فإنَّ معظم المشتغلين بعلم اللغة النفسي ينظرون إليها الآن على أنَّها أقلُّ قيمةً وأكثر ضعفاً عمَّا كانت عليه عندما قدَّمها تشومسكي في منتصف الستينات لأول مرة، لأنَّ عملية اكتساب اللغة عند الطفل تستمر عدَّة سنواتٍ والكلام الذي يسمعه من حوله قد لا يحتوي على أمثلة كثيرة للتراكيب غير النَّحوية وسواء كان ذلك صحيحاً أو غير صحيح فإنَّ ذلك جعل كثيراً من علماء علم اللغة النفسي يشعرون بأنَّ اكتساب اللغة عملية أقلَّ غموضاً وقابلة للتَّفسير في إطار من نمو القدرات الترابطية العامة للطفل[2].

إنَّ **مقولة الملكة اللغوية** توضّح فلسفة تشومسكي العقلية، فمدخل آليات التَّعلم عند الطفل، وقدرة الأطفال على تعلُّم اللغات مطلقاً دون أية لغة مكَّن له من الدفاع عن فرضية الوراثة ومن ثم تفسير تلك القدرة التي عدَّها معرفةً دقيقةً ومحددةً بأصول كلية حيث يولد الطفل مزوداً باستعدادٍ فطريّ «لاستغلال هذه الأصول في التَّعرف على ما يسمعه من كلام يتردَّد من حوله، وهذه المعرفة لا يمكن تفسيرها وفق طرق تعلُّم اللغة *language learning* التي توصَّلت إليها النَّظريات التَّجريبية إذ لا تستطيع هذه النظريات أن تسد الفجوة بين عدد الجمل القليلة نسبياً التي يسمعها الطّفل والتي تعجُّ بالأخطاء *errors* التحريفات *distartions*، والتردد *esirationh* وبين قدرته على بناء القواعد النَّحوية وكل ذلك في وقتٍ قصيرٍ وعلى أساس من هذه المادة الهزيلة الناقصة التي يسمعها»[3].

فالمعرفة الفطرية بالأصول الكلية التي تحكم تركيب اللغة الإنسانية هو أنجع تفسير يمكن أن يقدَّم حالياً بالنظر إلى ما هو ماثلٌ أمامنا من نتائج في حقل اكتساب اللغة، وهذه الأصول الكلية جزءٌ مما يسمه

[1]- ستيفن بنكر، **الغريزة اللغوية (كيف يبدع العقل اللغة)**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، مكتبة المريخ، الرباط، 2000م، ص30.

[2]- ينظر، جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: حلمي خليل، ص231.

[3]- المرجع نفسه، ص248

العقل إذ تظهر في تركيب الدّماغ، حيث هو المسؤول عنها «إنَّها مقاربةٌ ذهنيةٌ لا جدال فيها موضوعُها هو المظهر الذهني للواقعة الذي يوجد جنباً إلى جنبٍ مع مظاهرها الفيزيائية والكيميائية والبصرية ...إلخ، إنَّها تنزع إلى دراسة كائنٍ واقعيّ في العالم الطبيعي، الدماغ، أحواله ووظائفه، ومن ثمَّة فهي تعمل على دمج دراسة علم النفس ضمن التَّطبيقات البيولوجية إلى حد معين»[1].

فقد شغل اللسانيون بالعدَّة المعرفية التي تزوَّد بها الإنسان فاستطاع أن ينشئ اللغة وأن يكتسبها خَلَفُه فإذا انكشفت تلك العدَّة المعرفية فما الطريقة أوالطرائق التي تنتهجها إبان الاكتساب؟ وهذا التَّساؤل يصح إذا كان سلوك هذه العدَّة منتظماً ويأتي في كل مرة على نهيجةٍ واحدةٍ ولا يتخلَّف أبداً حتى زالت عنه كل مظاهر العشوائية أو الاعتباطية[2]، أما والقضية ذات أبعادٍ مترابطةٍ بات من اللازم إعادة النَّظر في اللغة وهندستهما العلمية والمعرفية بإيعاز من انتقال اللسانيات من دراسة المخرجات السلوكية، إلى التَّمثيلات الذّهنية.

فمن وجهة نظر تشومسكي أن مهمَّة اللّساني تنصبُّ بالأساس على «كيف أنَّ الفرد يتوصَّل انطلاقاً من معطياتٍ محدودةٍ للغاية إلى امتلاك معرفةٍ غنيةٍ جداً بلسان ما، فالطفل العادي الذي يعيش وسط جماعةٍ لسانية معينة والذي لا يسمع سوى مجموعةٍ محدودةٍ من الجمل يستطيع رغم ذلك وفي زمن قصير نسبياً إتقان نحو لسان تلك الجماعة مطوراً بذلك معرفةً معقدةً جداً لا يمكن أن تبنى مما هو محدود وناقص أو مما توفره التجربة وحدها، وهذا لا يمكن أن يفسَّر إلا باعتباره خاصيةً بيولوجيةً فكلما صادفنا ظاهرةً مماثلةً تبنى فيها المعرفة انطلاقاً من معطياتٍ محدودةٍ سلَّمنا بأنَّ هناك مجموعةً من الضغوط القبلية هي التي حدَّدت تلك المعرفة»[3]، فهذه المعطيات المحدودة والنَّاقصة تنطبق على المادة الأولية ***primary data*** المتمثلة في الكلام الذي يسمعه الطفل من بيئته، والذي لا يصح نحوياً في مجمله إذ تعترضه انحرافاتٌ نطقيةٌ وتركيبيةٌ –كما يظهر في الواقع– وكما يؤكدها تشومسكي، ومعنى هذا أنَّ الظروف والملابسات التي

---

[1] - jean-yves pollock : langageet cognition :introduction au programme minimaliste de la grammaire gènèrative prèface de noam chomsky , paris, press universitaires de France, 2eme èdition : 1998(1ère editon :1997)p241.

نقلا عن صابر الحباشة، **اللغة والمعرفة (رؤية جديدة)**، ص68.

[2]– ينظر، محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م، ص 137.

[3] – محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية**، ص204.

يكتسب فيها الطفل لغته من حيث هي جزءٌ من المادة الأوليَّة تسبب مشكلة خطرة لأيّ نظرية تجريبية في اكتساب اللغة[1].

ومع إدراك تشومسكي للمأزق الذي وقع فيه التَّجريبيون إلا أنه كان على وعي تام بما تجرُّه عليه مسالك القول **بالفرضية البيولوجية للغة البشرية** حيث يتصوَّر أنَّه قد وفَّر لفرضيته البيولوجية من القوة والمناعة ما يحميها من الضَّربات التَّفنيدية فهي بالنسبة له تظلُّ قويةً بحجة أنَّ فرضية مماثلةً وهي فرضية **إيريك لينبرغ**[2] ظلَّت فرضيةً قويةً لأنَّ النَّقد الذي وجّه إليها أغلبه كان موجهاً من طرف علماء النفس المعرفي، ولم تواجه بأيّ دحض من طرف علماء الطبيعة، وقد أوقع هذا التَّصور كلا من تشومسكي ولينبرغ في مفارقةٍ صارخةٍ منشؤها اعتبار اللغة جهازاً بيولوجياً تعتبر دراسته فرعاً من البيولوجيا واليقين، وفي نفس الوقت باستحالة القيام بتجارب في الموضوع[3].

فاللغة حدثٌ وراثيٌ كامنٌ في ذهن دماغ المتكلم، وقانون الوراثة هو المسؤول عن إنتاج اللغة لذا ينبغي أن يستنتج عقلياً أنَّ اكتساب الملكة اللغوية بالمعنى الضَّيق لها كما يراه أصحاب النظرية الطبيعية المتضمنة في ذهن دماغ المتكلم يعد «مظهراً من مظاهر الإرث الجيني الذي نتقاسمه جميعاً»[4]، وهكذا باتت اللغة أوالملكة اللغوية أحد الرهانات التي مسَّتها بوادر النَّظر العلمي بالتركيز على الجانب الأحيائي التي يتَّخذها صفةً بيولوجيةً ملازمةً للجنس البشري فـ «لغة فرد معيَّن حالة لمكون من مكونات الذّهن، ونفهم الذّهن هنا بالمعنى الذي لا نجده عند علماء القرن الثامن عشر الذين اعترفوا بأنَّه بعد تحطيم نيوتن للمفهوم المتَّسق الوحيد للجسد لا يمكننا النَّظر إلى مظاهر العالم الذي يسمى ذهنياً إلا بوصفها نتيجةً للبنية العضوية للدماغ»[5].

---

[1]- ينظر، جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: حلمي خليل، ص249.

[2]- المرجع نفسه، ص202-304.

[3]- بعدما حدَّدت اللّسانيات الأحيائية بعض أسسها المعرفية استناداً لما تمَّ الكشف عنه خلال دراسات إريك لينبرغ 1967 الموسومة بـ: الأسس الأحيائية للغة، وما يعقبها من نماذج تشومسكي في العصر الحديث من خلال قوله بثلاثة عوامل لتصميم اللغة ***three linguistic factors in language*** تمَّ عَدُّ اللغة عضواً أحيائياً يخضع لعاملي (التطور والتكيف).

[4]- صابر الحباشة، **اللغة والمعرفة (رؤية جديدة)**، ص71.

[5]- عبد العالي العامري، **اللغة ونظرية الذهن (مبادئ معرفية وذهنية)**، مجلة اللسانيات العربية، ع6، 1439هـ، 2018م، ص08.

لذلك يمكن أن تعتبر الملكة اللغوية عقلياً **"عضوا ذهنيا"** بالمعنى المجرَّد الذي نتحدث فيه عن نظام جهاز الدورة الدموية، أو عن النظام البصري، بوصفهما أعضاء في الجسم[1]، لذا فهي مضمَّنة في هندسة الفكر/ الدماغ العامة، فتدخل بذلك في علاقةٍ مع أنظمةٍ أخرى عرفانيةٍ تفرض عليها أن تستجيب لشروطها وإلا فإنَّ الملكة لا يمكن استعمالها، ويمكن أن ندرك هذه الشروط بوصفها قيوداً قرائيةً بمعنى أنَّ الأنظمة التي تستعمل التَّعليمات التي يولدها **اللّسان – ل** يجب عليها أن تؤول تلك التعليمات، فالأجهزة الحسية الحركية مثلا لها خصوصياتها المتميزة التي تفرض على المسار التوليدي للملكة اللغوية قيوداً قرائيةً معينةً وبالمثل فإنَّ النظام المفهومي يتفاعل كغيره مع الملكة اللغوية، ويستعمل أرصدتها، ويمكننا بالاستتباع أن نسأل إلى أيّ مدى تُعدُّ الملكة اللغوية حلا جيداً للشروط القرائية التي تفرضها عليها الأنظمة التي تتفاعل معها[2].

ويتصور تشومسكي وأتباعه أنَّ التَّحليل ينبغي أن يكون بيولوجياً، فيقترحَ أنَّ الخلايا العصبية للأعضاء الذهنية عبارةٌ عن علوم أوليةٌ مبرمجةٌ في بنيتها، وأنَّ العضو الذهني مزوَّد بهذه العلوم الغريزية المطبوعة في خلاياه خلقةً، ومن ثمَّة فهي غير خاضعةٍ للتَّلقين وإنَّما تنتقل من الخلف إلى السلف بمورثاتٍ بيولوجيةٍ انتقالَ السجايا الوراثية (كلون البشرة، والعينين، ونعومة الشعر وجعادته)[3]، لذلك كان الاستعداد والتَّسليم لهذا الافتراض المفسّر المنطقي للسلوك الإنساني الشَّديد التَّعقيد والمرونة، فتلكم القدرات والنُّظم الخاصة التي تتوافر للإنسان يتضمَّنها العقل، وهي عند جون ليونز ثقافة العصر السَّائد إذ «وُهبنا إياها (قدرات النّظم الخاصة) بالوراثة وتظهر آثارها بل تكشف عن نفسها في ظروف مناسبةٍ ومرحلةٍ معيَّنة من تطورنا»[4].

وسبق أن عرف دور الملكة اللغوية فيما يخص خاصية التَّرميز ومن ثمة لا يقتصر دور المعارف السّنخية الأوليَّة على تنظيمها الذاتي فحسبُ، بل إنَّ لها أدواراً تعضدُ مفهوم القدرة على الخلق والإبداع

---

[1]- يحسن بنا الإشارة إلى أنَّ تشومسكي يختلف مع ديكارت في قضية الحدود الفاصلة بين العقل والجسم، فعمل العقل عند ديكارت يُباين عمل الوظائف الفسيولوجية التي يقوم بها الجسم، لأنَّ هذه الوظائف خاضعةٌ للقوانينِ الطبيعيةِ التي تخضع لها بقيةُ الأشياء في العالم المادي، في حين إنَّ العقل مستقل عن العالم المادي وهو مادفع تشومسكي إلى تقرير موقفه في مناهضة المذهب الآلي من جهة، ولفكرة الفصل المطلق بين الجسم والعقل من جهة أخرى. ينظر، جون ليونز، **النظرية اللغوية عند تشومسكي**، تر: حلمي خليل، ص251.

[2]- ينظر، صابر الحباشة، **اللغة والمعرفة (رؤية جديدة)**، ص73.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص140.

[4]- جون ليونز، **النظرية اللغوية عند تشومسكي**، تر: حلمي خليل، ص250.

البشري، إذ تعمل على تنظيم العالم الخارجي أو الكون الوجودي العاكس لانتظام عقل الإنسان المسقط عليه، فبواسطة تلك الأوليات يقوى الإنسان على تكوين مختلف الأنساق التي تميّزه عن سائر الكائنات الحيوانية[1].

وبالنَّظر إلى **فكرة الجنس والنوع** يمكن الوقوف على خلفياتٍ معرفيةٍ لنظريةٍ علميةٍ مثَّلت أحد الموجّهات النظرية والتطبيقية لقضايا اللغة وجهاز الاكتساب، فقد شهد هذا العصر كشفاً علمياً بعد ظهور مؤلَّف **"أصل الأنواع لدارون عام 1859م"**، والذي يقضي بمبدأ **"الأميبا"**؛ فالأنساق المعرفية كالرياضيات في أقصى صورها المتطورة كما وظفها **ألبرت أينشتاين** عند وضع النّسبية تعود في صورتها الأولية إلى "الأميبا" (أصل الإنسان) على حد اعتقادهم[2]، ولقد مثَّلت المراحل الأولى من القرن التاسع عشر التَّشبع بالمبادئ الداروينية بدءاً **بشلايشر** وانتهاءً **بتشومسكي**[3] الذي بنى نماذجه بهذا الاعتقاد على ما هو ظاهر.

يرى أصحاب هذا النظر أنَّ اللغة خاضعة للتطور، فمكونات **الملكة اللغوية** قد خضعت لهذا الأساس وهي شركةٌ بين الإنسان وذوات غير الإنسان من الكائنات الحية، وبالتالي فقد أفضت هذه النظرية التي تقضي بأنّ «مكان تسجيل خصائص النوع هو الجينة (المورثة)»[4] إلى أنَّ خصائص الكائن الحيّ ليست مكتسبة من قبل الفرد، بل من قبل النوع الذي ينتمي إليه، وبعبارة أخرى فإنَّ الفرق بين الفرد والنوع لا يتعلَّق بالمستوى التصنيفي فحسب، فالنوع ليس وسيلة لتصنيف مجموعة أفراد يتشابهون فقط، بل هو كيان يقوم بدور إيجابي مخصوص[5] ولعل هذا ما دفع تشومسكي وأصحابه إلى عدّ «الإنسان والحيوان يشتركان في

---

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص141-142.

[2]- المرجع نفسه، ص141.

[3]- لقد اختارت مدرسة كمبريدج هذا البرنامج بشكل أكثر منطقية من أي مدرسة أخرى، ووثَّقت تعريف كل عناصر البرنامج وكثيرٌ من المدارس عالجت اللُّغة من منطلقاتٍ بيولوجيةٍ وإنَّ أغلبها لا تنتمي إلى مدرسة كمبريدج، ومع ذلك يوجد فرقٌ بين أولائك الذين يدرسون اللُّغة في مظهرها البيولوجي وأولائك الذين يعتبرون اللغة شيئاً خاضعاً تماماً للبيولوجيا مثل تشومسكي وتلامذته، ففي الحالة الأولى لا تعريف للُّغة ملتزماً، ولما كان الأمر كذلك فإنَّه لا يمكن لبشرٍ أن ينفي بجديةٍ أنَّه لا يوجد في اللُّغة كما في كثير من الوقائع الأخرى مظهرٌ بيولوجيٌ ورهان المضمون ليس كبيرا فلا يهم ما الذي يحتويه ذلك المظهر البيولوجي إذ لا يمكن أن يتطرَّق النّقاش إلا إلى وصف المعطيات الوجيهة، أمَّا التمشي الثاني فأكثر جسارةً. ينظر، صابر الحباشة، **اللغة والمعرفة (رؤية جديدة)**، ص16.

[4]- صابر الحباشة، **اللغة والمعرفة (رؤية جديدة)**، ص15.

[5]- المرجع نفسه، ص15.

نظرية للذّهن وعنصري الإدراك وإنتاج الكلام (المحاكاة)»[1] وهي المرحلة الأولى المسؤولة عن نمو العضو الذهني ونضجه البيولوجي إذ تسمح الأدبيات المتعلقة بالثديات المتطورة مثلا –والتي يستند إليها هاوز وتشومسكي وفيتش– بخصوص البنية التصورية بالاعتقاد بأنَّ بعض أسس النّسق الّتصوري البشري توجد لدى بعض هذه الثديات من مثل الأنساق الفرعية المتعلقة بالتفكير الفضائي، والسببي، والاجتماعي وغيرها من المظاهر التي لا تعتبر لدى الإنسان خاصة باللغة[2].

ونتيجةً للتطور الحاصل للملكة اللغوية عند الكائن البشري تميَّزت الأنساق التَّصورية في المرحلة الثانية من عملية التطور تلك لتنحصر في النَّشاط اللغوي البشري الذي يتأسس على مبدأ التكرارية أو الإبداعية، إذ يمكن مقاربتها بالقول أنَّ «**الملكة اللغوية** الموجودة في **ذهن/دماغ المتكلم** تتضمن **نسقاً حاسوبياً** يعمل على التكرار أو الإبداعية ويستطيع توليد ما لاحصر له من التعابير (المنفصلة والمتصلة) باعتبارها مسألة خاصة بالجنس البشري لا يشترك فيها الحيوان، وهذه هي النقطة التي يختلف فيها الإنسان مع الحيوان على الرغم من امتلاكهما **لنظرية الذّهن** باعتبار **اللغة خاصية معرفية** نجدها لدى الجنس البشري وليس لها مثيل في إطار التواصل الحيواني، وهذا الأمر هو الذي يصطلح عليه هاوزر وتشومسكي وفيتش **بتطور مكونات الملكة اللغوية**»[3].

3-3-2- الملكة الكسبية

ظلَّت **فكرة العقلانية** أحد المؤسّسات التي يمكن الوقوف حيالها لتقصي دعوى وجود أصول ومبادئ منطقية كلية لبناء نظرية اللغة الإنسانية والذي عادة ما يرتبط تفسيره **بفطرية الجهاز اللغوي**، وطبيعة هذا القول تنأى عن أيّ تحقيق تجريبي إذ أحكمه تشومسكي بمقولة **الافتراض** الذي لا يقبل النقض ولا التسليم، فلا يصح القول بصحته أوخطئه، بل التسليم فحسب لسيرورته[4]، وهو ما دفع **محمد الأوراغي** إلى

---

[1]- عبد العالي العامري، **اللغة ونظرية الذهن (مبادئ معرفية وذهنية)**، ص11.

[2]- المرجع نفسه، ص11.

[3]- المرجع نفسه، ص11.

[4]- يذهب **جون ليونز** إلى أنَّ هذا الفرض الذي أشار إليه **تشومسكي** غير محقَّق عملياً «وحتى لو سلَّمنا جدلا بأنَّ هذه الأصول والمبادئ المنطقية التي ينادي بها تشومسكي هي أصولٌ كليةٌ؛ أي موجودة في جميع اللغات البشرية التي يتكلَّم بها البشر فهل يسوّغ لنا ذلك التَّسليم بأنَّها موجودةٌ على نحو متميّز ومتجانسٍ في العقل الإنساني أيضاً بحيث يجب أن تخضع لها أيّ لغة إنسانية نتصورها». جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: حلمي خليل، ص262.

عدّ هذه الفكرة بالأساس مجرَّد فرض فلسفي يجد مكانه في الميتافزيقا فقط، وإن كان قد مثَّل أحسن تفسير يمكن الوقوف عنده فإنَّه ليس بالضرورة قبوله، والحقيقة أنَّه ما دمنا غير قادرين أن نثبت بعد أنَّ اللغات التي تنتهك حرمة هذه الأصول والمبادئ لا يمكن تعلمها أو استخدامها، فمن حقنا أن نمسك عن قبول ما يذهب إليه تشومسكي من فطرية في هذه المبادئ والأصول المنطقية.

وتقف نظرية اللّسانيات الكلية لتشومسكي على فرضية عمل يتأسَّس على إثرها برنامجه اللّساني الذي يتقوَّم أساساً على الفرضية الطبعيَّة، وبهذا المعنى نجده قد تبنى أطروحة "**اللغة عضو**" و"**اللغة فطرية**" مدفوعاً بنزعةٍ تطوريةٍ تفرض القول بهذا الطرح والواقع أنَّه «تبعا للأرثوذوكسية الداروينية الجديدة ليست اللغة عضواً إلا إذا كانت فطريةً، وبالمقابل فالعكس ليس صحيحاً، إذ يمكننا أن نقول بأنَّ اللُّغة فطريةٌ دون أن نقول بأنَّها عضوٌ.

إنَّ ما يضفيه مفهوم العضو هو التَّخصيص أساساً أي أن تتميَّز اللغة عن الذاكرة أو عن الانتباه أو عن النظر كما يتميَّز الكبد عن القلب، وفي استقلال عما قدمناه في أي موضع آخر فيما يتعلَّق بالذاكرة أو الانتباه أو النظر من الملائم على الأقل أن نتمكن من أن نعيد سماتٍ فطريةٍ مخصوصةٍ باللُّغة تلائم اللغة كلها (الألسنة كلها وفقط اللغة) والحال أنَّ هذا لا يمرُّ هكذا إذ يمكننا أن نتخيل تماماً أنَّ البنى الفطرية التي نستعيدها ليست مخصوصةً باللغة ولا يمكن بحال من الأحوال أن يكون لمفهوم العضو قيمة»[1].

ولقد كانت مسألة **المعرفة** و**الكلام** و**القدرة** من حيث هي قضايا فلسفية قبل أن تكون لغوية أساس الجدل الذي عرفته التيارات الفكرية، فإشكال المعرفة والفرق بينها وبين القدرة إشكال قديم عولج في المباحث الكلامية في إطار مسألة الكسب والاضطرار[2] ومسألة علاقة الإنسان بالظاهرة اللغوية وهل هي علاقة بالطبع والاقتضاء أم بالعرض والاتفاق.

[1]- صابر الحباشة، **اللغة والمعرفة (رؤية جديدة)**، ص17.

[2]- يراجع أحمد العلوي في كتاب "الطبيعة والتمثال" انظر على وجه الخصوص الفصل الأوَّل من الباب الثاني والذي تضمَّن دراسةً مفصلةً حول الترادف النظري بين علم الكلام القديم في صورتيه المعتزلية والأشعرية، وبين علم اللغة العام الحديث في صورتيه البنيوية والتوليدية، وفي مسائل القدرة والإقدار الإلاهي والكلام النفسي. نقلا عن رشيد بوزيان، **الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي**، ص18.

ولقد شغف التوليديون بربط **قانون نمو اللغة** عند الطفل **بقانون النمو العضوي** عنده، وقد صرح **ابن خلدون** (**808**هـ) إلى ذلك بقوله: «الجاهل بتأليف الكلام وأساليبه على مقتضى ملكة اللّسان إذا حاول العبارة عن مقصوده ولم يحسن، بمثابة المقعد الذي يروم النهوض ولا يستطيع لفقدان القدرة عليه»[1].

يعنينا من كلام **ابن خلدون** (**808**هـ) هذا أنَّه يتضمَّن موقفاً من **مسألة المعرفة بتأليف الكلام** على مقتضى ملكة اللّسان وهل هي **الاستطاعة والقدرة العملية على "العبارة عن المقصود"** أم لا، حيث يذكر **ابن خلدون** موقفه من الملكة اللغوية مؤكداً أنها ليست **أمراً طبيعياً**، وترجمةُ هذا بألفاظ التوليديين أن الحقائق اللغوية ليست من قبيل ما يعرفه المتكلمون من غير سابق تدريب، وإنَّما تحصل الملكة اللسانية بممارسة الكلام وتكراره على السَّمع وهذا مرادفه في اللغة التوليدية عبارة السلوكيين أن **المعرفة اللغوية نظامٌ من العادات الإنجازية** وأنها تحصل **بالتَّجربة وليست اعتباراً فطرياً غريزياً أو أمراً طبيعيا**[2].

وهذا ما تقرَّر عند **ابن خلدون** (**808**هـ) يقول: «يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات أنَّ الصواب للعرب في لغتهم إعراباً وبلاغةً أمرٌ طبيعي ويقول كانت العرب تنطق بالطَّبع وليس كذلك وإنَّما هي ملكةٌ لسانيةٌ في نظم الكلام تمكَّنت ورسخت فظهرت في بادئ الرأي أنَّها جبلَّة وطبعٌ ... هذه الملكة إنَّما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرُّره على السَّمع والتَّفطن لخواص تراكيبه وليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية في ذلك التي استنبطها أهل صناعة اللّسان ولا تفيد حصول الملكة بالفعل في محلّها»[3].

ومن جهة أخرى يتضمن هذا الكلام موقفاً من مسألة القوانين النَّحوية الصناعية وهل هي مطابقةٌ لمحتوى الملكة اللّسانية أم لا وذلك بتمييزه بين **"العلم باللسان"** وهو معرفة القوانين العلمية التي استنبطها أهل صناعة اللّسان وبين **"حصول الملكة"** وطريقة الممارسة والمران، هذا التَّمييز يذكّر بتمييز تشومسكي

[1]- ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تح: درويش جودة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 2001م، ص438-439.

[2]- ينظر، رشيد بوزيان، **الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي**، ص42-43.

[3]- ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص562-563.

بين صورتين لحصول المعرفة باللغة حصولها بالمعرفة النَّظرية وهذه ملكة أخرى غير سابقتها لأنها واقعةٌ في حدود الوعي والمعالجة الصناعية وهذه الملكة ليست مما يتكوَّن عند الكائن البشري بشكل فطري[1].

إن ما يفترضه تشومسكي في اللّسان أنَّه خاضع لنسق موجود مسبقاً هو المميّز للطبيعة البشرية والذي يسميه **بالمعرفة اللغوية**، وهو ما دفعه للإيمان بالفطرية الفلسفية وربطها بالأنظمة البيولوجية ليصل إلى مفهوم "**اللغة عضو**"؛ فالقول بهذا الطرح في أحسن أحواله هو سلسلة من الاستدلالات المفترضة الأولية والمتميزة بـ «محتواها الوضعي والذي لا يرتبط بواقع حقيقيّ كان لغوياً أو غير لغويّ وأنَّها لا تقبل الإثبات فتسند إليه القيمة وأنَّها لا تخضع للفحص المراسي وبالتالي لا تقبل النقض»[2].

ويَعد محمد العمري الانتقال من **الفرضية الفطرية** إلى **الفرضية البيولوجية** عجزاً عن إثبات الواقعية النفسية لفطرية المعرفة اللغوية، خاصة إذا فهم أنَّ هذا الإثبات أسهلُ من إثبات الواقعية البيولوجية، ولذلك فإنَّ هذا الانتقال قد يفهم على أنَّه مجرَّد هروب إلى الأمام[3]، **فالتَّوجيه الوراثي للمتكلم** يقصي مبدأ الواقعية مطلقاً بالنسبة للغة ويجعلها مصاحبةً للدماغ الموكل إليه أمر توليدها ومن ثم تفسيرها، وفيما يبدو أنَّ هذا السّجال كما عبَّر عنه **محمد الأوراغي** يبقى مجرَّد أساليب إقناعية سجالية تركز أكثر ما يكون على معطى البيولوجيا[4].

---

[1]- ينظر، رشيد بوزيان، **الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي**، ص43.

[2]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص43.

[3]- ينظر، محمد محمد العمري، **الأسس الابستيمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية**، ص284.

[4]- يوضح **القاضي عبد الجبار(415هـ)** العلاقة بين (اللغة والعقل والدماغ) بقوله: «فإن قالوا إنَّ تولُّد الابن من الأب هو كتولّد الكلمة قد تحصلُ من غير العاقل وقد يحصل العقل فيمن لا يمكنه الكلمة، وإنما صَّح ترتيبها بالعلم على سبيل الاختيار من الفاعل لا لأنها تتولَّد من العقل فإنْ قال: أردت بالكلمة العلم قيل له: إنَّ العلم هو نفس العقل إذا أشير به إلى العلوم الضرورية، وإن أردت العلوم المكتسبة وما يجري مجراها فذلك مما لا يتولَّد عن العقل لخلوّ العاقل منه وصحة ذلك فيه» عبد الجبار الجرجاني، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، ج5، ص102. وعليه، فقد تناول اللغويون تفسير كيفية حصول المعرفة اللغوية في سياق تفسير مبدأ المواضعة فالكلام وفق هذا المنظور «صناعةٌ مستندةٌ إلى تحكمات وضعية واعتبارات إلفية» أبو يعقوب السكاكي، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1987م، ص81. لذلك لم يجز ردُّه للعقل وذلك «لأنَّ العقل لا طريق له إلى معرفة اللغات بل ذلك لا يحصل إلا بالتَّعليم، فإن حصل التَّعليم حصل العلم به وإلاَّ فلا أمَّا العلم بحقائق الأشياء فالعقل متمكّن من تحصيله» فخر الدين الرازي، **مفاتيح الغيب**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1981م، ج2، ص176. فالفصل في هذه المقالة بين "**الكلام**" و"**المواضعة**" فصلٌ بين الجوهر العام الثَّابت الذي لا اختلاف فيه وبين الصور المختلفة التي يتَّخذها بحسب ما يسميه القاضي عبد الجبار في مكان آخر بخصوصيات "الاختيار" يقول: «اعلم ... أنَّ الكلام من

وإذا تغافل تشومسكي عن أيّ انتقادات موجهة لأطروحاته فإنَّ ذلك معدودٌ من قبيل صرامة المنطق الرياضي الذي يَفرغُ عنه، على أنَّ هذا التصور رغم شياعه إلا أنه قد لاقى معارضة إن على مستوى الدرس الغربي أو العربي، ويمثل المنجز اللساني العربي في شق منه أحد المقولات التي ناهضت **الكلية التشومسكية** ممثلة في **النسبية النمطية** التي اعتبرت اللغات البشرية ملكاتٍ صناعيةٍ كسبيةٍ مفيدة أنَّ اللغة «ليست من جنس الطبيعيات الإجبارية المنتقلة عبر الأجيال بمورثاتٍ طبيعيةٍ كما هو حال اللغات الطبيعية بل هي من جنس الوضعيات بالاختيار المكتسبة بقواعد الاستقراء الاستدلالية، وقواعد الاستنباط البرهانية ... فالملكةُ اللغويةُ في الإنسان قوةُ عضو ذهني قادر على التَّصور بأمثلة التَّصويتات الخارجية، وعلى إصدارها مركَّبة بنمط من النسب والعلاقات على نحو ممكن»[1].

فاللغويات العربية تنص على **كسبية اللغة** إذ تحاول بناء قاعدةٍ مستوحاةٍ من وحدة التَّصور الناتج عن تلاقح العلوم العربية، فهذا المخرج اللّساني هو ما يحقُّ له أن يكون حاضراً في مواجهة الدَّرس اللّساني الغربي وقد تعضد القول في هذه المسألة بما أورده ابن سينا في كتبه المنطقية والنفسية، فاللغة البشرية في أدبيات التراث العربي ملكةٌ صناعيةٌ «يضعها الإنسان باختياره للتَّواصل من أجل قضاء أغراضه غير المتناهية، وكل ما هو وضعي بالاختيار يجب أن يختلف بين الأقوام في نفس الزمان كما يختلف بين أجيال القوم الواحد عبر الزمان ويدخله المجاز، واستئناف الوضع، والانقراض، وكل أصناف التَّغيير والتَّبديل، لأنَّ العلاقة بين الرَّمز ومعناه تكون اعتباطية»[2].

ويؤكد محمد الأوراغي على هذا الطرح بمصاديق منطقية عدَّها شواهد تجريبيةً على وضع اللغات البشرية منها **المعجم** الذي يخضع لتغيرات متواصلة عبر حقب زمنية متتالية وهذا النوع من التَّغيرات الصَّوتية والصَّرفية والدَّلالية انعكاسٌ بيّن للغة المتداولة بين الجماعة اللغوية والتي تفسر –إلى حد ما– آليات الانقراض اللغوي والاستحداث الدلالي الذي يطال اللغة، فمبدأ التَّغير وعدم الثبات في التَّحققات الفردية للناطقين

جملة الأفعال المحكمة التي لا تصحُّ إلا من العالم بكيفيتها، ولذلك يصحُّ من العالم بالعربية أن يتكلَّم بها ولا يتأتى منه أن يعبّر عن ذلك المعنى بالفارسية فإن كان يعلم المواضعة الفارسية أمكنهُ أن يعبّر بها عن ذلك المعنى وتعذَّر ذلك منه بالعربية» عبد الجبار الجرجاني، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، ج16، ص191.

[1]– محمد الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**، ص269–270.

[2]– محمد الأوراغي، **اللغويات العربية واللسانيات الغربية**، محاضرة 1، ص05.

يدل على أنَّها غير خاضعةٍ لعوامل وراثيةٍ داخليةٍ فالتغير بهذا المعنى ملازم لما هو صناعي من وضع الإنسان، لا ما هو طبيعي.

ومن **التغير اللغوي ما يكون داخليا** أي «يمسُّ كل لغة على حدةٍ وهذا الضَّرب حمل فرديناند دي سوسير مؤسس اللسانيات الحديثة على تقسيم هذا العلم إلى لسانيات تزامنية تفترض أنَّ اللغة ساكنةٌ فتدرسها في حالة سكونها، ولسانيات تلاحقية تتبع كل لغة في تبدلاتها عبر تاريخية من أجل الكشف عن عوامل التَّغير، وأهم عوامل تغير اللغة على الإطلاق هو الطابع الوضعي للغات»[1].

ومنه **ما يكون خارجيا** يلاحظ عادة في اختلاف اللغات البشرية بعضها عن بعض وقد نصَّ القرآن الكريم على اختلاف اللّغات بقوله عز وجل:﴿ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين﴾[2]، وهذا الضرب من التَّغاير أدى إلى نشوء اللّسانيات المقارنة منذ القرن الثامن عشر واستمرت المقارنة بين اللغات إلى اليوم.

وقد لزم عن كسبية اللغة أنها ملكةٌ وضعيةٌ «وكل ملكةٍ وضعيةٍ قابلةٌ أصلا للتغاير ظاهرياً وفي مستوى المبادئ المقومة أيضاً وكل تغاير يلزمه التَّناهي، وكل تغايرٍ متناهٍ يلزمه الانحصار بين قطبين أقلُّهما عدداً اثنان يستجيبان منطقياً لمبدأ الثالث المرفوع وكل ما تثنى بمبدأ الثالث المرفوع وجب أن يكون نمطياً واقعاً على طرفي النَّقيض وبالتَّالي لا يمكن أن يكون كلياً ولا خاصاً»[3].

وتعدُّ **الفرضية الكسبية** محاولة لبناء العدَّة المعرفية بمعزل عن العوامل الداخلية وذلك بإدراج معادلة تهدف إلى تفسير **عملية الاكتساب**، فخلايا الدّماغ البشري مهيَّأة لاستقبال خصائص موضوعات الكون الخارجي، وهي تنتقل من السّلف إلى الخلف بالاكتساب، وهو ما يلزم عنه أن يكون في ذهن الإنسان عضو مهيَّأ خلقةً للتَّشكل ببنية لغة المنشأ، وأنَّ هذا العضو في بدء وجوده ليس سوى برنامج طبيعي لتثبيت

[1]- محمد الأوراغي، **اللغويات العربية واللسانيات الغربية**، محاضرة 1، ص06.

[2]- سورة الروم: الآية 22.

[3]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية**، ص132.

المكتسبات التي تصله من خارج ذاته، وكذلك حال باقي الملكات المعرفية المحمولة في خلايا الأعضاء الذّهنية إذ في كل منها برنامج طبيعي لاقتناص المعارف الجزئية والعلوم الأوليَّة من العالم الخارجي وتثبيتها[1].

فالعدَّة المعرفية وفق هذا التَّوجه جهازٌ عصبيٌ مبدؤه الملكات الذّهنية المبرمجة في الأعضاء الدّماغية ومنتهاه الحواس الخارجية المهيَّأة خلقةً لوظائف محدودةٍ ومضبوطةٍ إذ يُعنى القسم الأول بالإدراك وحفظ المدركات، أمَّا الثاني فمهمته التَّجسس على بنية العالم الخارجي وتأدية ما يقع منه عليه إلى الأعضاء المركزية[2].

فبان بذلك التَّباين بين **منطق الطَّبعيين** الذي يقوم أساساً على تحريض العالم الخارجي للمعارف الكامنة لدى المتكلم ليحصل بذلك الإدراك، وبين **التَّصور الكسبي** الذي يفرض حلول نسخةٍ للكون الخارجيّ في ذهن الفرد الذي تخلو بنية الخلايا العصبية لديه من أيّ علوم غريزية في حين تخضع للتَّهيؤ البيولوجي لما سيحل فيها من العالم الخارجي المنتظم فتتحقَّق للمتكلم القدرة على الاستنباط.

فيكون مسار الملكة اللغوية على النحو التالي: (**كون وجودي .....كون ذهني .....كون لغوي**) بمعنى أنَّ **الكون الرَّمزي** المصطلح على التَّصويتات الخارجية تابع **لكون ذهني**، هذا الأخير تابع بدوره **لكون وجودي**[3]، أي أنَّ اللغة حاصل جمع أقطاب العلامة اللغوية الثلاثة[4]، فالكون اللغوي هو الدال، والكون الذهني هو المدلول، والكون الوجودي هو المرجع.

إنَّ هذا التَّصور الذي ساقه **محمد الأوراغي** عن اللغة لا يستقل عن تأسيس نظري لأنموذجه النحوي مبدؤه اللغة بنيةٌ من جنس الوضعيات بالاختيار يشارك في تكوينها المتكلم المستمع وعالم خارجي فالمحتوى الوضعي بعبارة الأوراغي هو ما دفع تشومسكي إلى تكوين المفاهيم والبنيات المجردة بهذا

[1]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية**، ص132-133.

[2]- محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص145.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **لسان حضارة القرآن**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010 م، ص224.

[4]- فالمراتب الأربعة التي تكون للشيء الواحد سبق أن وضَّحها ابن سينا في كتبه المنطقية، كما ردَّدها أغلب المفكرين العرب في أعمالهم على اختلاف حقولهم المعرفية ومن ذلك ما ساقه الغزالي في موضوع رتبة الألفاظ من مراتب الوجود يقول: «اعلم أنَّ المراتب فيما نقصده أربعة، واللَّفظ في الرتبة الثالثة فإنَّ للشيء وجوداً في الأعيان ثم في الأذهان، ثم في الألفاظ ثم في الكتابة، فالكتابة دالةٌ على اللَّفظ، واللَّفظ دالٌ على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثالٌ الموجود في الأعيان». ينظر، أبو حامد الغزالي، **معيار العلم في المنطق**، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 2013م، ص75.

الاعتبار باتت اللغة ذات وجود افتراضي بعيد عن العالم الواقعي، وهو التَّصور الوحيد الذي ارتاح له تشومسكي.

وقد تبيَّن جلياً لتشومسكي أنَّ موضوع النَّظر الموصوف خاضعٌ بالضرورة لمناهج المعرفة العلمية فهو لا يتأسَّس اعتباطاً ولو كان ما يفترضه افتراضاً غير أنَّه يخضع للإطار الكليّ للمعرفة التي ساقها وقد مكَّنته المقدرة اللسانية من بناء مفهومات لا تستقل بذاتها شأنها شأن التَّنظير للنظرية، التي ارتضى لها تشومسكي اتجاهاً أحادياً أي من النَّظرية نحو الموضوع وهي الوحيدة التي لها حقٌ في توليد الفرضيات عن موضوع الوصف في حين إنَّ إطار النّسبية يفرض أن يكون «التأثير بين النَّظرية اللّسانية وموضوعها متبادل، ينطلق من اللغة، لتصور بنية النَّظرية، ويرتدُّ إليها من هذه الأخيرة لصياغة نسخةٍ مطابقةٍ للُّغة»[1].

فاللغة في اللسانيات النسبية لها وجود حقيقي وهذا التصور الواقعي الذي يقوم على الاختبار والتَّجريب مكَّن لها من بناء معرفةٍ لسانيةٍ على طرف نقيض من النَّظرية الكلية التي تقترب من الفرضية الفلسفية في تكوينها إذ يمكن عدها ضمن المباحث الميتافيزيقية التي لازالت في حاجةٍ إلى الكشف فتَحدَّد موضوع الوصف في تقدير **الكسبيين** على أنَّه **واقعي** يسعى إلى الكشف عن الخصائص الذاتية ليتقرَّر أنَّ «النظريات بمثابة شباكٍ لاقتناص العلوم، فإذا جاءت تنبؤاتها موافقة تمام الموافقة عندئذ للصّفات التي تشكّل ذات الموضوع الموجود في العالم الخارجي فقد استجابت النَّظرية لقيد الموافقة الخارجية وكانت نظريةً ناجحةً يتعيَّن الاحتفاظ بها»[2] وهو ما أشار إليه **كارل بوبر** بقوله: «النظريات عبارةٌ عن شبكات الاصطياد ما نسميه العالم وجعله معقولا، وتفسيره، والتحكم فيه»[3].

فمن منطلق فرضية الاكتساب يمكن وصف اللغة بأنها ذلك المجهول الذي ينتج بإحلال خصائص الموضوع الخارجي في خلايا الدماغ الفسيفسائية التكوين، والتي تتشكَّل تبعاً لطبيعة الموضوع وخصائص اللغة ممثلة فيما سماه محمد الأوراغي بـ **"فصوص اللغة البشرية"** إذ توصَّل من مقدّمة الاكتساب إلى أنَّ هناك قواسم مشتركة بين بني البشر وهو ما دفعه للقول بأنَّ «النَّسق اللغوي قابل لأن يتجزَّأ فعلا لا قطعاً إلى أنساق فرعية بالفصل الإجرائي لا بالقطع الاصطلاحي، ويتحوَّل كل نسق فرعي إلى فص لغوي ويصير عدد

[1]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص124.

[2]- المرجع نفسه، ص129-130.

[3]- كارل بوبر، **منطق البحث العلمي**، تر: محمد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ص58.

الفصوص في كل لغة واحداً، ومن خصائص الفصّ في كل لغة الاستقلال بموضوعه والارتباط من الطرفين بالذي يليه وكونه يمثل مستوى لغوياً معيناً أو ينتمي إليه والمساهمة في البنية اللغوية»[1].

إنَّ الاختلاف بين اللغويات العربية والتوليدية[2] راجع إلى أنَّ اللغة في الأولى اعتبرت امتداداً أنطولوجياً لأجسام العالم الطبيعي، أما الثانية فتميَّزت بتحويل زاوية النَّظر من اللغة –النص إلى اللغة– العقل؛ فاللغة لا تدرس في التوليدية بهدف اكتشاف قوانين اللغة بل لاكتشاف قوانين **العقل/الدماغ** بما هو آلة للمعرفة (اكتساباً وإنتاجاً وتأويلا).

فالتوليدية مشروع فلسفي غايته القصوى أن تخرج هذه الأسئلة المعرفية من دائرة سلطة الدرس الفلسفي النظري إلى دائرة انشغالات العلم الطبيعي المادي، وهي بذلك تقترح على فرع من فروع هذا العلم، وهو الفرع الذي يشتغل بالدّماغ معطى بيولوجياً تقترح عليه موضوعاً جديداً وهو **"العمليات العضوية"** التي تتفاعل في الدّماغ أثناء ممارسة المعرفة بمختلف أشكالها، وما التركيز على الشكل اللُّغوي لهذه المعرفة إلا لكونها تقدم إمكانات غنية للاكتشاف والمعاينة التَّجريبية يمثّلها التَّنوع الهائل في اللغات الطبيعية التي تحقّق ذلك الشكل في حين إنَّ اللغويات العربية قد جاءت امتداداً ابستيمولوجياً مرناً لمباحث العلم الطبيعي الذي عاصرته يؤكد ذلك الدرجة العالية من الانسجام الذي قام بين مكونات جهازها الاصطلاحي ومعجمها المفهومي[3] إذ لا تخرج عن كونها نموذجاً للمعرفة والاكتساب بالإضافة إلى كونها نموذجا للغة – النص.

ويخلص محمد الأوراغي إلى أنّ اللغة مرآة يعكس نسقها التركيب البنيوي لمعالقها الواقع خارجها؛ ومعالقها إما بنية العالم عند الفلاسفة في إنجلترا حديثا، وإما التركيب البنيوي للدماغ البشري عند تشومسكي حاليا، أما موضوع الوصف ففي تقديره موضوعٌ واقعيٌ، تسعى نظرية المقام إلى الكشف عن خصائصه الذَّاتية

---

[1]– محمد الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**، ص194.

[2]– إنَّ ما يميّز التَّوليدية عن اللُّغويات العربية درجة الانفتاح على العلم الطبيعي من جهة، وزاويته، وكيفيته من جهة أخرى؛ فالمفاهيم والمقولات والمبادئ التي صاغها تشومسكي عبارةٌ عن برنامجٍ مقيسٍ على البرنامج الطبيعي الذي كان سائداً في تلك الحقبة ممزوجٍ بحيثيةٍ فلسفيةٍ مُغرقةٍ في التَّجريد فالظَّاهرة اللُّغوية التي تعدُّ مشترك الألسنة بان منظوراً إليها على أنَّ لها وجودين "وجود في النص" و"وجود في العقل–الدماغ" وهذا الوجود الثنائي هو الذي يمثّل الانشغال الأساس بالنسبة للتَّوليدية وهو في ذلك قد حمل محمل الوجود المادي الذي يشتغل به الفزيائي، والكيميائي من حيث إنَّه يحتمل أن ينظر إليه من حيثيتين اثنتين الخصائص المجردة، والعمليات المادية التي توازي هذه الخصائص في الوجود المادي باعتبارها أوعيةً لها في هذا الوجود. ينظر، رشيد بوزيان، **الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي**، ص32.

[3]– ينظر، رشيد بوزيان، **الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشومسكي**، ص34.

فوظيفة النَّظرية اقتناص المعرفة، فإذا جاءت تنبؤاتها موافقةً تمام الموافقة للصّفات الخارجية التي تشكّل ذات الموضوع الموجود في العالم الخارجي فقد استجابت النَّظرية لقيد الموافقة الخارجية وكانت نظريةً ناجحةً في حين إنَّ موضوع الوصف لدى أصحاب النَّظر العقلي وهميٌ يُبنى بناءً بالنظرية، وليس له وجودٌ مستقلٌ عنها، وإنَّما يقوم بها، إذن هو يتشكَّل بنسق النظرية.

المبحث الثَّاني:

نظرية اللّسانيات النّسبية والأنحاء الكلية، قراءة في نسق التَّنميط اللُّغوي

توطئة

1- نحو نظرية لسانية عربية نسبية.

1-1- التوجه المراسي لنظرية اللسانيات النسبية.

1-2- مبادئ تقوم اللغات البشرية في النظرية النسبية.

أ. المبدأ الدلالي. ب. المبدأ التداولي.

ج. المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية. د. المبدأ القولي.

2- لسانيات نسبية وخصائص لغوية نمطية.

2-1- مفهوم القرابة النمطية.

2-2- من مبدأ التعميم إلى وسيط التنميط.

أ- نمط اللغات الشجرية.

ب- نمط اللغات التوليفية.

3- فصوص اللغات وقوالب نحوها.

3-1- الفص النصغي. 3-3- الفص المعجمي.

3-2- الفص االتحويلي. 3-4- الفص التركيبي.

تُعد اللّسانيات النّسبية منهجاً مستحدثاً في البحث اللغوي للمقارنة بين اللغات البشرية تجمع بين النَّظرية والنَّمذجة، إذ إنَّ سمة الأولى تأكيدها على علاقتها الطبيعية بموضوعها فلا تسعى إلى تقليص أنحاء اللغات على نهج التوجه الكلي، ولا إلى بناء أنحاء غير محتملة، بل تعمل على فحص الممكن من الأنحاء اللغوية انطلاقاً من **مبدأ التَّنميط** الذي يفرض **وجود علاقةٍ بين لغاتٍ تنتمي إلى نمط لغوي واحد بحيث يكون التَّشاكل البنيوي أساس تجميع اللغات**، ومن ثم فقد تشكَّلت النَّمطية في مشروع محمد الأوراغي على اللغة العربية من فكرة أنَّ اللغات متقوّمة من وسائط منتظمة في شبكتين متقابلتين، وهو ما يفسّر انقسام اللغات إلى نمطين؛ **اللغات التَّوليفية** ومنها العربية، **واللغات التركيبية** ومنها الإنجليزية، فإذا كانت اللغة في تصور تشومسكي ملكةً طبعيةً تنتقل من السَّلف إلى الخلف بمورثات بيولوجية تغذيها شرعة الداروينية عقيدةً، وأنَّها جملة من الأفكار الفطرية التي تفرضها نزعته الديكارتية فكراً، وأنَّها من جهة ثالثة نظامٌ مرقونٌ في الدّماغ يؤكّد إيمانه بالتَّصور الأفلاطوني فلسفةً، فإنَّ الأوراغي قد عمد إلى تصور للغة مستقى من أصول مغايرة، أصول تفرض تجذُّرها من واقع المرجعيات التُّراثية وبكيفية مراسيةٍ، **إذ لا يصحُّ كون اللغة إلا مكتسبةً** فهي ملكة كسبية، وما دامت كذلك فهي قابلةٌ للاختلاف، وسعى إلى حصر هذا الاختلاف في نمطين اثنين لا ثالث لهما.

وقد تبنَّت النَّظرية النّسبية "**مبدأ التنميط**" في مقابل "**مبدأ التعميم**" الذي يتمثَّل محتواه المفهومي في قول تشومسكي إنَّ ما يصحُّ في الإنجليزية يحتمل أن يكون كلياً يستغرق جميع اللغات في حين إنَّ الاختلاف بدا جلياً في اللغات البشرية ما دفع بالأوراغي إلى تأسيس نظرية تسعى إلى **تنميط اللغات الإنسانية** بالاستناد إلى الكليات اللغوية المشتركة بين اللغات؛ بمعنى الجمع بين إثبات التَّغاير بين اللغات، وبين منع اختلافها الواسع من الانتشار مع توقع إمكان إرجاعه إلى أقل عدد بعد الواحد الكلي، فتتجنب النَّظرية اللّسانية تقسيم اللغات تقسيماً اعتباطياً بموجب قانون الوحدة، وبموجب كون النحو نموذجاً يشاكل اللغة ونسقها انسحب بناء الأنماط على بناء الأنحاء.

1- نحو نظرية لسانية نسبية عربية

يقوم العلم على تراكم في المعارف يفرز مفهوماً للنَّظرية، موضوع العلم، هذه الأخيرة التي تتأسَّس وفقاً لمعطيات العصر ولمؤشر الحضارة التي نشأت فيها، وتظلُّ النظرية موضوع العلم الذي يشتغل عليه الجمهور من المثقفين طيلة حقبةٍ زمنيةٍ، إلى أن تعلن النَّتائج اكتفاءً من حضورها فتتضافر الجهود فرادى وجماعات للبحث فيما يشرّع عملية التَّقويض، إلى البناء والتَّعبيد، مراعين في ذلك الشروط الابستيمية التي تخضع لها هذه المفاهيم؛ فـ «تحديد الأولويات ***(Prioritising)*** ورسمها هو في واقع الحال نشاط فكري يرتبط بالمستقبل في العموم، أو لنقل هو من المهارات الفكرية التي يتّم عن طريقها وضع الأشياء أو الأمور في ترتيب معيَّن حسب أهميتها ومن بين الكلمات أو المفاهيم المرادفة لها، على سبيل جهة التَّقريب مفهوم التَّرتيب ***(Ranking)*** ولكن التفكير من خلال الأولويات يتجاوز في الواقع عملية الترتيب إلى الاستدلال والبناء»[1].

ولعل هذا هو الخلل الواقع في النظر اللسانيّ العربيّ، **المحاكاة في الأدوات المنهجية**، وهو ذات الشيء الذي دفع بعملية الخلق إلى الانكماش؛ فاللغة العربية بعدّها لغةً تختلف في شكلها، ونظامها، عن اللغة الإنجليزية التي خلقت النَّظريات اللّسانية تحتاج إلى نموذج استبدالي، فما يوسم به الواقع الراهن يشي بأنَّ البحث عن نظرية لسانية عربية بالمعنى الدَّقيق بحثٌ مشوَّش ينتقل بأمر من حقبة لا تخصُّه، سواءً كانت بنيويةً أم توليديةً أم وظيفيةً[2]، وبأمر من المحاكاة بعيداً عمَّا يجب أن يكون من آلية الاستدلال والبناء

---

[1]- إدريس مقبول، **أولويات البحث في اللسانيات العربية**، مقال ضمن سلسلة الأبحاث والدراسات: أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية في العالم العربي، مجموعة من الباحثين، قطر، ط1، 2020م، ص75.

[2]- يعزّز **مازن الوعر** أطروحة **محمد الأوراغي** بإثبات التَّغاير في المنطلق البحثي فيما يخصُّ تعالقية "اللغة" و"اللّسانيات" إذ يتفق كلاهما على أنَّ اللغة الموصوفة (أواللغة العربية) تحتاج إلى نظريةٍ حديثةٍ، وذلك «بالنَّظر إلى المواد اللُّغوية القديمة التي تعامل العرب معها ... ثم لابد من النَّظر إلى النَّظرية اللغوية القديمة بمناهجها المختلفة لمعرفتها ومعرفة نقاط ضعفها، ونقاط قوتها، ومن ثم يمكننا بعدها أن نأتي إلى تصميم نظرية جديدة تسدُّ الضَّعف الموجود على صعيدي المواد اللغوية والمناهج القديمة، وهكذا فإنَّ النَّظرية اللّسانية العربية الحديثة لابد أن تكون نتيجة طبيعية للمواد اللغوية العربية الحالية» .كما ينبغي الإشارة إلى أنَّ خروج اللسانيات عن موضوعها ألا وهو "دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها"، تبرره مساطر العلم الحديث التي عكست تفكير فلسفة الرّواقيين قديماً، وعلم النفس المعرفي حديثاً، وهو ما يختلف عن فلسفة االلغويين العرب الذين أرادوا تفسير مشكلة الإنسان على الأرض، ولأنَّ اللُّغة مكوّن جوهري من مكونات الإنسان، فإنَّهم جعلوا وُكدهم فهمها، ثم تفسيرها، وذلك بالاعتماد على النَّظرة الفلسفية الكونية التي تبتعد عن النَّظرة العلمية البحتة، كما يؤكد **عبد الرحمن الحاج صالح** على أنَّ نظام اللغة العربية «قد أسّس على الغرض الذي منه خلق اللّسان وهو الإفادة، فغرضه لغويٌ محض». عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، دط، ج1، ص55. لذا فمنطلق **تشومسكي** هو منطلق رياضي فيزيائي

للأنظمة والنّماذج، فكان لزاماً على اللّسانيين إعادة النظر في ميكانيزمات البحث العلمي الثّبت بما يتناسب والمنطلقات المنهجية، ليصلح بعد ذلك التوليد الفكري بما لا يتعارض والتّقدم العلمي، وليس ذمُّ طرائق التّحليل بالغاية المرجوة ولا هو المثوبة المطلوبة؛ ولكن المطلوب إصلاح الجهاز الذي تصدر منه هذه الأفكار وتوحيده بالأولويات النّافذة.

وترسَّخ لدى نفر من الباحثين أنَّ الشرط الابستيمي لتأسيس نظريَّة لسانية عربية يتوقَّف على إحداث ما سمَّاه غاستون باشلار **بـالقطيعة الابستيمولوجية**[1] مثلما حصل تماماً مع اللّسانيات التاريخية المقارنة في الغرب مع رائدها فردينان دي سوسير لذلك نجد **مازن الوعر** يبرر لأنموذجه النّحوي المستحدث بقوله: «إنَّ اللّسانيات الحديثة كنظرية تختلف في منطلقها الفلسفي تماماً عن منطلق النّظرية اللغوية القديمة بمناهجها المتعددة؛ ذلك لأنَّ اللّسانيات انطلقت من علوم دقيقةٍ صارمةٍ لتبني مبادئها، ونظمها، وقوانينها، أما التراث اللغوي العربي فقد كانت منطلقاته إنسانية فقط، وكما نعلم هناك فرق بين ما هو علمي وما هو إنساني، الأول يريد معرفة ماهية الشيء وبنيته (what) والثاني يريد معرفة كيفية الشيء وعمله (why)»[2].

والواضح أنَّ القول ببناء نظرية لسانية عربية على أساس هذه القطيعة مع التراث قول مغلوط جرَّ معه تشوهاً فكرياً عميقاً بشأن النّظريات والعلوم المتقدمة، وإنَّ مثل هذا الطرح دعوةٌ إلى التّخلي عن المقدّمات التراثية المنهجية والمنطقية التي ترى أن لا ضرورة «تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه، لمعالجة مادة معينة»[3].

وقد تصدَّت لهذا الاتجاه "نظرية اللّسانيات النّسبية" المؤسَّسة على جذور تاريخية، وعلى الفرضية المراسية الواقعية التي تنفي عنها الاعتباطية، إذ ثبت أنَّ الفرضيات المؤسّسة للنّظريات؛ إما اعتباطية لا تحيل

بيولوجي، هندسي، إلكتروني، وغاية النّظرية اللّسانية عنده معرفة ما يجري في الدّماغ البشري من ميكانيكية وآلية تساعده في معرفة المعرفة اللغوية المتجليَّة من خلال المكنة البيولوجية العاملة في الدّماغ البشري، ألا وهي اللغة، ومن ثم استغلال هذه المعرفة اللغوية لتصب في المعارف الإنسانية الأخرى (المعرفة الاجتماعية، المعرفة الفكرية، المعرفة الفنية... إلخ)، ولتسهم بالتالي في حقل التكوين الحضاري المعاصر. ينظر، مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، دط، 1989م، ص 21،37،38.

يراجع

[1] - *Gaston Bachlar , **La Formation De L'esprit Scientifique** : Contribution A Une Psychanalyse De La Conaissance, Paris, Librairie, Philosophique ,2004 ,P14-1 8*

[2]- مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، ص 36-37.

[3]- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج1، ص52.

على شيء في المحيط الخارجي شأن اللسانيات الكلية، وإما مرتبطة بواقع، ويلزم عن هذا المحتوى تصور اللغة على أنَّها ملكاتٌ صناعيةٌ كسبيةٌ، وذات الاستلزام يقود إلى تحديد جهة التأسيس إذ ينطلق الباحث اللّساني من سبر ما كان في انتظار ما سيكون؛ أي البحث في اللغة وصولا للنَّظرية، وذلك باعتماد أنموذج أو محور استبدالي "**براديغم**" يجعل اللغة تبدو لأول مرة في صورة مغايرة لحللها في التَّصورات السَّابقة.

وبناءً عليه، فإنَّ الحديث عن النَّظرية اللّسانية هو حديثٌ في الطريقة المنتهجة تحصيل المعرفة اللغوية، فهي نظرٌ في المنهجية المتَّبعة في البحث وليست نظراً في اللغة، فعلى أساس السَّيرورة المنهجية للعمل تتحدَّد طبيعة المعرفة المتحصَّل عليها في اللّسانيات النّسبية وهي "المعرفة العلمية" فكان لزاما عليها «أن تجمع بين اليقين المدرك بالأنساق الصورية، والموافقة للواقع المستحصل بالمناهج التَّجريبية، وكل معرفة جمعت فضلا عن النَّسقية والنَّمطية بين اليقين والموافقة فهي حقيقية.

إذن، لا يكفي في المعرفة العلمية اليقين الرياضي، إذ سبق أنَّ كل معلومة مستنبطة بواسطة الأنساق الصُّورية (منطقيةً كانت أو رياضيةً) فهي يقينيةٌ إذا لم تصادف واقعاً في العالم الذي نعيش فيه فهي متحقّقة في أحد العوالم الممكنة»[1].

1-1- التوجه المراسي لنظرية اللسانيات النسبية

من المعلوم سلفاً أنَّ الشرعية الأساسية التي تعطى لأي نظريةٍ تسعى لبسط برنامجها تتأتى من فرضية عمل ***hypothése de travail*** مغايرة تماماً للنَّظرية المتجاوزة[2]، فتكون بذلك النظرية مؤسَّسة على موضوع يمكن وصفه على أنَّه تصورٌ لـ "ماهية اللغة" ولكيفية دراستها، ومن ثم كيفية مقاربتها في أنموذج لغوي يضمن تحقيق المعرفة العلمية.

ولقد اشتغل اللّسانيون قديماً وحديثاً على هذه الموضوعة (أي ماهية اللغة) لتنتج عدَّة نظريات باتت تستدعي الفحص، ومن ثم المقارنة بين مناهج قيامها من جهة ومفاهيمها المؤسّسة لها من جهة أخرى واستحدثت طرائق جديدة في البحث اللغوي تستقل بالنَّظر في طرائق اللغة لتتَّخذ موضوعا للتأمل والدراسة

[1]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص 209.

[2]- إنَّ ما يضعه الإبستمولوجيون أساساً لفرضهم العملي هي الفرضية الاعتباطية أي التي لا ترتبط بالواقع لخلُّوها من المحتوى الحدسي المحيل على العالم الخارجي، وهي موضوع النَّظرية اللّسانية المعاصرة عند تشومسكي، حيث أعفت هذه المقدّمات اللّسانيين من البرهنة على صدق الفرضية فلا تقبل الإثبات ولا النَّقض.

وهو ما اصطلح عليه في نظرية اللّسانيات النّسبية بـ **"العلومية"** أو **"الابستميولوجيا"**[1] في أدبيات العصر الحديث والتي تتحقَّق بانتقال النظر من العلم إلى الفلسفة، أي فلسفة العلم «إذ صار[الباحث] يطرح أسئلةً موجَّهة إلى الطريقة التي اتَّبعها وهو يجيب على أسئلته اللغوية، وعلى هذا فإنَّ الباحث في اللغة قد تجده مرة لسانياً صرفاً وهو يحلّل اللغة ويصوغ معرفته ببنيتها في عبارات مبنية بناءها، وتجده مرة أخرى علومياً لسانياً وهو يحلّل المفاهيم المؤسّسة لنظرية لسانيةٍ بأسئلةٍ تنتمي إلى العلومية اللّسانية»[2].

وما دفع اللّسانيين، ومنهم محمد الأوراغي إلى هذه المنهجية في التَّنظير ما أفرزته مساطر العلم الحديث من نتائج تستحق الوقوف عندها، إضافةً إلى تراكم المعرفة اللغوية الذي أسس لإشكال علمي ومنهجياً دفع بالباحثين في مختلف حقولهم المعرفية إلى استظهار نوعين من الأسئلة «أسئلةٌ حول الموضوع المبحوث مثلا اللغة بالنسبة إلى دارسها، وأسئلة تتعلَّق بتحليل المفاهيم المؤسّسة، والمنهجية المتَّبعة والأهداف المرسومة للعلم (اللسانيات) الذي يتولى دراسة ذلك الموضوع، أي اللغة بالنسبة إلى مثالنا»[3] وبهذا ستكون اللّسانيات المعاصرة على موعد مع نهجٍ جديدٍ شبيهٍ بنهج العلوم الدَّقيقة يجبر اللّسانيين على جعل محتوى النَّظرية اللّسانية خاضعاً للنَّزعة الوضعية كما في العلم تماماً، فيضع المنظر فرضياته بعيداً عن الواقع الفعلي، وبلا ذكر للعلل والأسباب، إذ هو محصَّن من الإجابة عن هذه التَّساؤلات بفضل منطق التَّنظير العلمي الذي اعتنقه.

فالنظرية اللسانية النسبية ليست بدعاً عن باقي النظريات المستحدثة إذ شكَّل محورها الاستبدالي الممثل في المفاهيم الإجرائية في مقابل نظرية اللسانيات الكلية كشفا جديدا كان على إثره البحث في النظرية وماهيتها وفحص بنياتها وتحديد درجة انسجام عناصرها البحثَ الأساس لتشكيل نموذج استكشافي ينتمي إلى العلومية اللّسانية حيث يختبر الأوراغي كفاية النَّظرية اللّسانية التشومسكية بناءً على مستويين بارزين داخلي وخارجي؛ إذ يبحث الأول في سلامة فرضية العمل الأساسية التي تعد مقدّمة الانطلاق النَّظري، ومن ثم بيان طبيعة المنهج المعتمد عليه لتحقيق تطابق النَّسق النَّظري مع ذاته.

---

[1]- تركز **الابستيمولوجيا** على طبيعة وأصل وحيّز المعرفة، حيث تفرض على الباحث اللّساني الذي يطمح إلى التَّأسيس أو التَّطوير أو الإصلاح الرجوعَ إلى مخزون المعرفة الذاتي، واتّخاذه معياراً للحكم على صحة المعرفة، فهي دراسةٌ لطبيعة المعرفة وبحثٌ في آليات تبريرها.

[2]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص36.

[3]- المرجع نفسه، ص36.

وما ينطلق منه التأمل اللساني في نظرية اللسانيات النسبية يتقوَّم على مسلكين متعاقبين اثنين[1]:

- **مسلك الملاحظة المراسية**؛ تستهله قوى المعرفة المهيَّأة طبعاً وخلقةً للالتزام بحدود الملاحظة للوقائع الحسية، فتنتهي إلى التَّصور بالمعارف الجزئيّة التي تشكل موضوعات حقل معيَّن، وهذه المعرفة الجزئية متميزة بكونها "خاصة" و"أولية"، فهي تباشر كل موضوع على انفراد لتنتزع منه خصائصه الفارقة دون ماله من الخصائص الجامعة لأنَّ قوى المعرفة غير مهيَّأة لتجريد "الكليات المراسية" وهي أولية بمعنى لا تتولَّد من معارف سابقة.
- **مسلك الاستدلال**؛ يمثّل المرحلة الثانية من الاستقراء، قاعدته منتهى مسلك الملاحظة المراسية ومنتهاه يتَّخذه الاستنباط قاعدةً له، مسلك الاستدلال يركّبه العقل العملي، وهذا الأخير قوةٌ نفسيةٌ مهيأةٌ خلقةً لاسترفاد العون من العقل النَّظري على مباشرة المعارف الجزئية ليجرّد منها **الكليات المراسية**[2].

وعليه فقد اتَّخذت اللّسانيات النّسبية من (الاستقراء والاستنباط)، منهجاً لاقتناص الخصائص النَّمطية المشتركة بين مجموعة من اللغات البشرية، وذلك لتحقيق هدفها وهو التَّمهيد لبناء أنحاء نمطيةٍ؛ **فالملاحظة** هي المرحلة الأولى التي يستهل بها اللساني بحثه حيث تساعده الوقائع اللغوية الملاحظة من تحديد

---

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص 95-96.

[2]-"**الكليات المراسية**" متميّزة كما يتبيَّن من اسمها بكونها صورًا عامةً مبنية من الخصائص المشتركة بين موضوعات تنتمي إلى نفس الحقل، وبما أنَّ الانطلاق من تلك الكليات يكون من قاعدة المعرفة الجزئية، وبما أنَّ الانسياق إلى إدراكها يكون عبر مسلك منضبط بأوليات العقل النَّظري وجب إدراج "الكليات المراسية" في قسم يختصُّ باسم "العلم الاستدلالي" لأنَّها تجمع في ثبوتها بين اعتبار أمثلة الوقائع، وبين مراعاة أدلة العقل النظري. ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص36. ويمكن التَّمثيل في مستوى النَّموذج النَّحوي باستعمالات "المركب البعضي" بين العربية والانجليزية **"eatch other"** حيث يرى محمد الأوراغي بأنَّ تعدية ما في إحدى اللُّغات إلى جميعها يُعدُّ من قبيل التَّعميمات النظرية غير المدعومة مراسياً، ولا شيء يؤسّس لذلك سوى القدرة على التَّفسير المنطقي الذي لا يضمن بالضَّرورة كونه حقيقياً، ويستدلُّ بـ:

-كون المركب البعضي **"eatch other"** الذي استخلص منه **شومسكي** شرط السوج المعين **sujet** غير المستعمل بنفس الخصائص التركيبية في جميع اللغات البشرية بل يستغنى كليا عنه في اللغة العربية، وذلك لقيام البناء الصرفي مقام البناء التركيبي للمركب البعضي في الإنجليزية بدليل صحة العبارة التالية: هُمْ وَعدُوا زوجاتهم بالتَّزاوُر؛ فمعنى المشاركة المفهوم من تأليف المصدر(التزاور) والمركب البعضي في اللغة الإنجليزية to visit eatch other مدلول عليه بصيغة (التفاعل) الصرفية للمصدر، وعليه يمكن للعربية أن تستغني بالصَّرف عن استعمال المركب البعضي الذي تضطر إليه الإنجليزية لخلُّو نسقها عن إمكان التَّعبير عن معنى المشاركة بالصرف، ولعل ما دفع التوليديين إلى مثل هذه التَّعميمات إيمانهم بأنَّ العضو الذّهني لكل إنسان واحد، ومادام كذلك يلزم أن يتوحَّد بالضرورة المبدأ النَّحوي. ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص151-152.

الخاصية الخاصة بكل لغةٍ أو المشتركة بين مجموعة من اللغات، ثم يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية من الاستقراء أي **الاستدلال** أين يمكن للباحث تعليق هذه الخصائص في ظروف معيَّنة بالعلل التي كانت سبباً في ظهورها، وبواسطة **الاستنباط** يمكن له الانتقال إلى عدد آخر من اللغات الممكنة فيحمل الخاصية عليها إذا شاركت لغة الانطلاق في العلة، ليَمثُل هذا الأخير المنهجيةَ المناسبة للنظريَّة المعرفية الكسبية.

ويمثل لهذه العملية بالبيان التالي:

ملاحظة **استدلال**

وقائع ثابتة ⟵ معارف جزئية ⟵ كليات مراسية

فنتائج الملاحظة تمثّل قاعدةً للاستدلال المنتِج للكليات المراسية، حيث يشترط في الملاحظة في نظرية اللسانيات النسبية أن تؤطَّر **بالوسائط اللغوية** التي أقام عليها الأوراغي تصوره في الدراسة؛ حيث يتمُّ الوصول إلى الأنماط اللغوية من خلال القبض على الوسيط اللغوي المسؤول عن التَّصنيف النَّمطي للغات، فتمثل الملاحظة بذلك منطلقا للاستنباط عن طريق البرهنة لاقتناص علوم كسبية، وبضمّ هذين الفرعين نحصل على **القرناب** كمنهج للسانيات النسبية.

وبناءً عليه، يرى محمد الأوراغي أنَّ المعرفة اللّسانية التراثية (أو ما يسمى باللسانيات الخاصة) لا تخضع لشروط النظرية العلمية؛ لأنَّ المنهج المعتمد عند التُّراثيين في تحصيلهم للمعرفة اللغوية يقتصر على الاستقراء[1] والذي لا يوصل إلى معرفةٍ علميةٍ بقدر ما يقدّم مجموعةً من التَّصورات محكومة بمقياس ما جمع وصنّف، يقول الأوراغي في هذا: «يغلب على التَّأمل اللّساني المحصور في اللغة الخاصة التقيد بمنهج

[1]- الاستقراء في مفهومه العام هو عملية «الانتقال من الحكم بثبوت صفةٍ لعدد من الأشياء، إلى الحكم بثبوت الصّفة لجميعها». محمود يعقوبي، **معجم الفلسفة (أهم المصطلحات وأشهر الأعلام)**، ص132-133. وتمثّل هذه المرحلة بالنسبة للسانيات النسبية المرحلة الأولى والتي ينتج عنها تحديد الخاصية الخاصَّة بكل لغة أو المشتركة بين مجموعة من اللغات، فيكون بذلك صاحب النظرية متنصّلا من أي حكم قبلي يسبق النظرية، وهو أحد مقدّمات اللّسانيات النّسبية، ويجد هذا التَّنظير صدى عند الابستيمولوجيين، يقول آلان شالمرز: «فالمنطوقات المتعلّقة بحالة العالم أو بجزءٍ من أجزائه ينبغي أن يتمَّ تبريرها، أو إثبات صدقها بكيفية مباشرة ... والتي ستكون الأساس التي تنشأ عنه القوانين والنظريات التي تشكل المعرفة العلمية». آلان شالمرز، **نظريات العلم**، تر: الحسين سبحان وفؤاد الصفا، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1997م، ص17. فالاستقراء بهذا المعنى عمليةٌ ذهنيةٌ لا تقف عند حدود الكشف عن خصائص اللغات البشرية فقط، بل يتم الانتقال فيه إلى المرحلة الثانية أي الاستدلال أين يتم تصاعد المعارف الجزئية إلى قوانين كلية يسميها الأوراغي بالكليات المراسية، ولم يمثّل الاستقراء الطريقة المنتخبة بالنسبة للسانيات النسبية بل زاوجت بينه وبين الاستنباط تحت مسمى "القرناب".

الاستقراء، ويقوم هذا المنهج في حقل اللغة على تجميع المعطيات بوصفها ملحوظاتٍ تجريبيةٍ وإنجازاتٍ لغويةٍ لمن يوثق بفصاحة كلامه ويتَّبع ذلك تنظيم هذه المعطيات وفق سلميةٍ من المفاهيم اللّسانية؛ مبدؤها تصويتات اللغة المدروسة، سواءً كانت نطائق نمطية لهجية، فانتظامات هذه التَّصويتات في وحدات معجمية وصرفية، ومنتهاها اطرادات هذه الأخيرة في الجملة. وغاية كل ذلك تقديم وصف للقواعد الواجب مراعاتها أثناء الكلام لصون اللّسان من اللحن، ولم يسع هذا الضرب من التَّفكير اللّساني إلى إقامة نظرية تساعد مستعملها على فهم كل مظاهر اللغة التي يدرسها»[1].

أورد الأوراغي أنَّ المعرفة اللغوية التي تندرج في إطار اللسانيات الخاصة، عاجزة عن تحقيق شرط الكفاية التَّفسيرية؛ حيث لا الحجة المنطقية، ولا التَّماسك، ولا السلامة من التناقض، يصدق على المنجز اللساني العربي في إطاره العام، ومن ثم «فإنَّ منهجية البحث المتبعة فيها على الرغم من نضجها أحيانا قد لا توصل إلى المعرفة العلمية في ميدان اللغة، ولغياب ذاك الإطار تبقى تحاليل النحاة المختلفة وآراؤهم المتباينة قائمة جنباً إلى جنبٍ مع اجتهادهم في الاستدلال على إبطال الرأي المخالف ولو اهتم نحاة اللغة المعينة بإقامة نظرية لسانية تعيَّن لهم ما يجب قوله في وصف لغتهم وتغاير بين الوصفين المختلفين لانكشف لهم احتمال أن تطبَّق القواعد النحوية الثابتة بالامتحان على لغات أخرى تقاسم لغتهم نفس المبادئ المؤسسة للنظرية المقامة»[2].

والملاحظ أنَّ آلية "**القرناب**" تستقر خارج موضوعة اللغة والتي عدَّت خارج الذات المتكلمة من منظور فلاسفة اللغة قديماً، وإذا كان الأوراغي قد أكَّد على ضرورة الاتصال بالثقافة التراثية[3] والوعي بأوجه الانفصال من جهة، وحدود التَّوظيف من جهة أخرى، فإنَّ تشومسكي هو الآخر لم يكن بدعاً عن هذه

[1]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص213-214.

[2]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص12.

[3]- لابد من التذكير أنَّ الحضارة العربية بدأت مع الكتاب بمعنييه (القرآن الكريم وكتاب سيبويه كأول تأليف في التَّنظير والوصف اللّساني في القرن الثاني للهجرة) وبالكتابة بمعنييها (بمعنى التَّدوين في الماضي والتَّأليف في الحاضر)، وقد ترسَّخ لدى البعض في الدَّرس اللّساني الحديث أنَّ ارتباط اللّسانيات القديمة بالنصوص المقدَّسة حدَّ من تطورها ومن علميتها وهو قولٌ جرَّ أذيال الخيبة على البحث العلمي لاعتقاد الدَّارسين بمحدودية التُّراث ذلكم الذي نشأ على ضفاف النَّص المقدَّس وغفل هؤلاء أنَّ النَّظرية اللّسانية العربية القديمة شبكةٌ علومها قد خلَّفت زخماً معرفيا هائلا عن اللسان وتوظيفاته. ينظر، إدريس مقبول، **أولويات البحث في اللسانيات العربية**، ص86. فأصالة هذا الفكر مرتبطة بالإطار الحضاري العربي الإسلامي، وبالشروط التاريخية التي وجَّهت التفكير اللغوي العربي في المسار الذي سار فيه بكل الملابسات والأبعاد المعرفية. ينظر، محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم (العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي)**، ص154.

السّيرة، ومن قبله دي سوسير في بنويته إذ نجده ينقل فلسفة الاصطلاحيين لميدان اللغة في كل تنظيراته، فبإدراجه للمعطيات اللُّغوية ضمن الأشياء المكوّنة للعالم المجرَّدة من ماهياتها إلا ممَّا يضيفه العقل يكون قد انضمَّ إلى الفلاسفة الاصطلاحيين، الأمر الذي سيضطره عقدياً إلى الرفض المطلق لكل النزعات التي تكوّن "التيار المراسي" ويجبره علمياً على إقامة نظريةٍ لسانيةٍ تستجيب ببنائها المنطقي لشروط النسق الرياضي[1].

لذا يفترض في النظرية البديل أن يكون بناؤها المنطقي أكثر إحكاماً من النظرية المتجاوَزة، وأن تكون منهجيتها منتجةً لمعرفةٍ علميةٍ تطلعنا على واقع اللغات البشرية، وليست كمنهج اللسانيات الكلية التي تنتج اليقين الرياضي الذي يمكن تحققه فقط في عوالم لغوية محتملة مغلبةً إياه على التَّفسير العلمي ما جعلها تتَّخذ من مبدأ التعميم غايةً في اللغات البشرية، في حين تبنَّت اللّسانيات النّسبية مبدأ التنميط الذي يتوقع لكل الأنماط اللغوية القواعد النَّحوية المناسبة لها.

إنَّ سعي تشومسكي إلى مبدأ التَّعميم مبرَّر بوضع **نحو كلي**؛ أي نموذج ضابط للغات الإنسانية إذ عدَّ اللغة «موضوعاً معرفياً ذهنياً، داخلياً، ووُضعت دراسة اللغة في إطار علم النَّفس المعرفي، فأصبح الهدف تخصيص الملكة الذّهنية وتفسير عملية اكتساب اللغة»[2]، وأصبحت بذلك اللغة مرآةً يعكس نسقُها التركيب البنيوي للدّماغ البشري، وتقرَّر موضوع اللّسانيات **بالملكة اللغوية الفطرية** الممثَّل لها في ذهن "المتكلم المستمع المثالي" على أنَّها عضو مادي فـ «الطفلُ مزوَّد بملكةٍ لغويةٍ فطريةٍ يحدّدُها استعدادُه الأحيائي لا التَّجربة، وتسمى هذه المعرفة بالحالة الذهنية الأولى وتتكوَّن هذه الحالة التي يمثّلُها النَّحو الكلي من مجموعة من المبادئ العامة التي تحكم جميع اللغات الطبيعية، وتعبّر الحالة الذّهنية الأولى عن وحدة اللغات وائتلافها»[3]، هذه الوحدة تتَّفق على أنَّ اللغة أمرٌ فطريٌ بالأساس تنمو تدريجياً كما الأعضاء التي يملكها الإنسان.

---

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص20.

[2]- نعوم تشومسكي، **اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ماوراء التفسير**، ص13. أما لسانيات دي سوسير فقد اختارت أن تجعل من "اللغة شكلا وليست مادة" هذه هي مقدمة الانطلاق التي سعت البنوية تفعيلها في الوسط اللساني والتي شكَّلت النسق النظري طيلة قرن من الزمن.

[3]- نعوم تشومسكي، **اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ماوراء التفسير**، ص15.

أما اللّسانيون العرب فإنَّهم لم يضعوا الهدف بناء النَّظرية، ولا سعوا لذلك، وإنَّما كان همُّهم الحفاظ على اللغة من اللَّحن ومما قد يعرض لها، لذلك كانت تفاسيرهم لنظام لغتهم الخاصة لا تزيد عن محاولة تقريب بين المعطى اللغوي، وبين الواقع في حدود ما تتحقق به الغاية ما أدى إلى تنوع التعليلات للظواهر اللغوية، ويرى الأوراغي أنَّ القول بـ "الكسبية"[1] هو ما تبنى عليه اللسانيات النسبية، فَعدَّة الاكتساب «قوى ذهنيةٍ، بنية خلاياها خاليةٌ من العلوم الغريزية الأوليَّة، لكنَّها مهيَّأة بيولوجياً لأن تتشكَّل ببنية ما يحلُّ فيها من العالم الخارجي المنتظم على وجه كلي، فتحصل لها القدرة على الاستنباط، واكتساب العلوم»[2].

وهكذا فهدف اللّسانيات النّسبية **استكشافيٌ** يسعى إلى وضع الحواس على المادة وتلمس موضع النظر، حيث تسارع النظرية إلى وصف اللغة على أنَّها **وجودٌ حقيقيٌ، واقعيٌ**، تمَّ الوصول إلى نظامه أو تتم المحاولة –على الأقل– في ضوء الوقائع اللغوية، فهي وإن كانت شركةً بشريةً كما يقول فردينان دي سوسير يتقاسمها أفراد المجتمع فإنَّها لا تنفكُّ عن بيئةٍ اجتماعيةٍ حقيقيةٍ تؤثّر في ذلك الموجود، فتجريد الفرضيات الواقعية المؤسّسة للنَّظرية المستحدثة يقوم على **رفض كون اللغة نسقاً مجرداً معزولاً عن العالم الخارجي** الذي هي موجودة فيه، وهو ما يناقض طرح اللّسانيات المعاصرة بشقيها (البنوية والتوليدية) والتي ترى في اللغة موروثاً جماعياً لا دخل للعالم الخارجي في تشكلها، وعليه فالنتيجة الحتمية التي توصَّلت إليها أنَّ الواقع اللغوي يصنع ولا يوصف لذلك فهو في استقلال مطلق عن أي محتوى دلالي.

1–2– مبادئ تقوم اللغات البشرية في النظرية النسبية

في إطار المفاضلة بين التَّفكير الصوري المستند إلى اليقين الرياضيّ بنأيه عن الواقعية، وبين التَّفكير المادي الذي يمثل النّسبية في إطارها العام، والذي يمكّننا من حقائق الموضوعات[3] في الكون الوجودي،

---

[1]– وعلى هذا الأساس يستلزم أن تكون اللغة ملكةً وضعيةً؛ أي أنَّها تنشأ بالوضع الاختياري، وتنتقل بالاكتساب، وهذا القيد جعلها قابلةً للتَّغاير بين الجماعات اللغوية، وتأكيداً في كل طرح على حضور التَّصور الفلسفي التراثي يعضد الأوراغي مقدّمته باستدلال **ابن سينا** على "وضعية اللغة" من خلال إيراده للغة الحيوان تمييزاً لها عن لغة الإنسان؛ حيث أبان أنَّ الضرورة الخلقية تحتّم أن تكون لغة الحيوان طبعية، كون حاجاته البيولوجية متناهية، في حين كانت حاجات الإنسان لا متناهية، وغير المتناهي متجددٌ على سبيل الاستلزام، والمتجدد وضعيٌ بطبيعة الحال، وما كان وضعياً لزمه التَّغاير والتَّباين على مستوى البنيات.

[2]– محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص 268.

[3]– نحن محاطون في هذا العالم بالأشياء المفردة الموجودة بمعزل عن الإنسان بوصفه كائناً مفكراً وفي حين يطلق اللّسانيون عادةً على الشيء المفرد مصطلح(اسم علم) يطلق عليه المناطقة مصطلح (فرد، ج أفراد) أو (عين، ج أعيان) أو (موضوع، ج موضوعات) والفرد في المنطق هو الموجود الواحد الذي لا ينقسم أو ما لا يمكن تسمية أجزائه باسم الكل، ويقابله (الجنس) الذي ينقسم إلى عدة أنواع؛ فالرجل والأسد والنخلة

يؤكّد الأوراغي أنَّ التيار الفكري الذي يتبنَّاه يسعى إلى أن يأتي نحوه مطابقاً تمام المطابقة لنحو اللغة موضوع الدّراسة، فاللّساني الحقيقيّ بهذا الاسم يصنع للغة نسخةً بواسطة لغةٍ اصطلاحيةٍ واصفةٍ، ويحرص أشدَّ الحرص على أن يكون صنيعه مساوياً لأصله[1] وبهذا تكون هناك مخيّلةٌ لغويةٌ -إذا جاز الاصطلاح- تقف وراء الكلام فالذي يتكلم لغةً من اللغات ليس مجرَّد ناطق بها، بل هو فاعلٌ لغويٌ بمعنى أنَّه يفعل باللغة وفيها بقدر ما يخلق عبر كلامه وأدائه عالماً ممكناً، يُسهم في إعادة إنتاج اللغة كبنيةٍ تفاضليةٍ من الفروقات والعلاقات يجري تفكيكها وإعادة تركيبها.

وهذا ما فعله كبار علماء اللغة من مثل سيبويه والسيرافي قديماً، ودي سوسير وياكوبسون حديثاً إنَّهم لم يمتلكوا معرفياً الواقع اللغوي بنموذجه الأصلي أو مبدئه الأولي، وإنَّما ابتكروا نماذج معرفيةً، أو ابتكروا عوالم مفاهيمية شكَّلت وقائع هامة، تغيَّر معها المشهد على الساحة الألسنية[2].

فإذا كان تاريخ 1957م شاهداً على نهضة لسانية ثانية كما يحب أن ينعتها أنصار النظر العقلي على يدي تشومسكي الذي استحدث منهجا مغايراً عن فردينان دي سوسير، وإذا كان دي سوسير قد سنَّ قواعد الحركة العلمية من تحديد للموضوع، والمنهج، والغاية، في تصور أقل ما يمكن نعته بالخلق، فإنَّه لم يشهد انقلاباً وتجاوزاً للأفكار إلا في حدود التَّوسعة أو الاستبدال، في حين إنَّ تشومسكي بمنهجه الخاص وبراديغمه المعاصر قد هيَّج المجتمع اللساني، فبقدر إيمان بعضهم بنظريته، بقدر تقويض الطرف الآخر لفرضياته جملة وتفصيلا فكان بذلك الفارق بين العلمين فارق في شكل القالب؛ فتشومسكي لم يقبض بجهازه المفاهيمي الجديد على حقيقة اللغة بصورةٍ موضوعيةٍ بقدر ما افتتح مجالا جديداً للتفكير في الوقائع اللغوية، تغيَّر معه مفهوم اللغة والعلاقة بها؛ أي علاقة اللغة بكل ما عداها[3].

والطائرة كلها أفراد أو أعيان أو موضوعات، فالموضوع هو الشيء الموجود في العالم الخارجي ويدرك بالحواس، ويقابله الذات، ومن هنا كان التَّعبير الشَّائع (نقد أو تقييم ذاتي) في مقابل (نقد أو تقييم موضوعي)، أي أنَّ الموضوعي هو كل ما تتساوى حالاته عند جميع الدارسين برغم اختلاف الزوايا التي يتناولونها. ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، وإدريس السنغروشي ومحمد غاليم، **وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب**، منشورات عكاف، ص 184-185.

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **لسان حضارة القرآن**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010م، ص 111.

[2]- ينظر، علي حرب، **أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشومسكي)**، ص76-77.

[3]- المرجع نفسه، ص77.

لذلك نجد الصنف الأول من اللّسانيين العرب قد تسلَّموا راية التَّمثل نظراً للطبيعة التركيبية للغة العربية متسلّحين بتنظيرات تشومسكي حيث رأى هؤلاء أنَّها الحل الأمثل، في حين مثَّل الاتجاه النّسبي في الدّراسات اللّسانية الاتجاهَ الرافض لكل تلك الصّياغات التي تتَّخذ من النتاج الألسني منطلقاً لوصف اللغة العربية.

وانطلاقاً من الفرضية الكسبية التي اتَّخذتها اللّسانيات النّسبية فرضية عمل ***Hypothèse De Travail*** والمتقوّمة على «تصور خلايا الجهاز العصبي في الدّماغ البشري ذات تركيب بنيوي، تتهيَّأ به لأن تتشكَّل بما يحلُّ فيها من خصائص الموضوعات في الكون الخارجي»[1]، كانت **اللغة ملكةً وضعيةً بالاختيار، مكتسبةً بقواعد الاستقراء الاستدلالية، وقواعد الاستنباط البرهانية؛** فالأوَّل منهجٌ عمليٌ يؤكد على الملاحظة الحسيَّة للظواهر اللغوية ليصبغ عليها الواقعية، والثَّاني يضمن انسجام المقدّمات مع النتائج وقد اصطلح عليه كما سبق بالقرناب، وهو ما خوَّل لجهازها الواصف (أي نظرية اللسانيات النسبية) التَّطابق بين النظرية والواقع الموصوف، ليتحدَّد موضوع اللغة كعنصر خارج عن الذات، وهو تصور بناه الأوراغي من ابستيمة ثقافته العربية بناءً على فرضية "**المبادئ قبل لسانية**" ليخلص إلى مبدأ استقلال الموجودات.

وبعدّ اللغة أحد هذه الموجودات جاز اقتراح تصور يقضي بأنَّها متقومة الماهية بتضافر أربعة مبادئ سمَّاها الفلاسفة قديماً «المبدأ المادي، والمبدأ الغائي، والمبدأ الوضعي، والمبدأ الصوري»[2].

وقد تمثَّلت هذه المبادئ في اللغة على التوالي؛ المبدأ الدلالي، والمبدأ التداولي، والمبدأ الوضعي للوسائط اللغوية، والمبدأ الصوري، وعدَّت هذه الأخيرة الأبجدية التي تأسَّست عليها اللغة في اللسانيات النسبية، فضلا عن فرضية العمل، وهو ما سيضفي تفسيراً جديداً أغفلته النظريات اللسانية الحديثة فيما يخصُّ المبدأ التداولي الذي أدرجه الأوراغي جاعلا إياه أحد أصول تشكل اللغة.

فاللسانيات النسبية تفرض مبادئ أربعة موجودة في كل اللغات البشرية تتباين فقط في درجة وجودها حيث تفترق في **المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية** فهو الوحيد الذي تتغاير على مستواه اللغات، إذ هو حامل «لإحدى الشبكتين المتقابلتين من الوسائط اللغوية»[3]، حيث تشترك اللغات في المبدأين الدلالي والتداولي

[1]- محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص144.

[2]- محمد الأوراغي، **لسان حضارة القرآن**، ص111.

[3]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص155.

كونهما كليين، في حين تختار كل لغة على مستوى المبدأ الوضعي شبكة من الوسائط، وبذلك يتباين نمط اللغات عن الآخر ويكون هذا الاختيار «على جهة الثالث المرفوع»[1].

وعليه يستلزم كما «يجب منطقياً أن تنحصر توقعات اللّسانيات النّسبية في نموذجين اثنين لا ثالث لهما نحوٌ توليفيٌ يصلح لوصف تركيب اللُّغات التوليفية كالعربية ونحوها اليابانية واللاتينية، ونحوٌ شجريٌ لوصف تركيب اللُّغات الشجرية كالفرنسية ومثلها الإنجليزية وغيرها الكثير»[2].

وقد اختارت اللسانيات النسبية **المبدأ الوضعي** بما أملته فرضية العمل الكسبية من تصور اللغة، أعقبه البحث عن وسائل ومعايير، فتبنَّت الوسائط اللغوية التي تبين عن أوجه الشركة وأوجه الاختلاف، فحصرت بموجب هذه الأخيرة المشترك بين اللُّغات وجعلت الاختلاف محكوماً بنمطين اثنين **النَّمط التَّوليفي** و**النمط الشجري التركيبي**.

أ- المبدأ الدلالي:

المبدأ الدلالي هو المبدأ الذي يحكم علاقة الألفاظ بما تحيل عليه في الكون الوجوديّ، لذلك فهو الوسيط بين الكونين الوجودي والذّهني، أي بين اللغة كنسق لغوي وبين الكون الوجودي كواقع محال عليه حيث تتشكَّل الصورة الأولى للألفاظ في الكون الذّهني لتنتقل تبعاً لنظام اللغة إلى الكون اللغوي، فالمبدأ الدَّلالي يحتل أولى المراتب، لذا كان مادة اللّسان «وعلى هذا فإنَّ المبدأ الدَّلالي بالنسبة للّسان، ما يقبل أن يعرض له التَّأليف والترتيب فيصير وحدةً، وما كان كذلك خصَّ باسم "الدلالة" المقصود به العلم الموجود في الرتبة الثانية المطابق للمعلوم الموجود في الرتبة الأولى، وما اشترك منه في خاصية عامة سمي الأصل المادي للّسان أو الأصل الدَّلالي»[3].

إنَّ استنساخ الملكات الذّهنية للمفردات الكونية غير المتناهية يشكل القسم الأول من المبدأ الدَّلالي وعن انتقال محتوى هذا القسم من الكون الذّهني إلى الكون اللغوي ينشأ معجم اللغات؛ بحيث يكون

[1]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص155.

[2]- المرجع نفسه، ص16.

[3]- محمد الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**، ص116.

المعجم اللغوي تابعاً للمفردات المختزنة في الكون الذهني التي تتبع من جهتها المفردات المنتظمة في الكون الوجودي.

ويمكن صياغة التعالق القائم بين الأكوان الثلاثة بالتمثيل التوضيحي[1]:

المخطط (06): التعالق القائم بين الأكوان الثلاثة

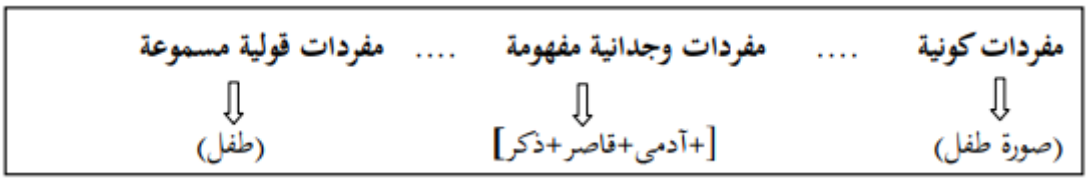

المصدر: (محمد الأوراغي، 2018م، ص69)

وعلى هذا فالقسم الأول من المبدأ الدَّلالي يشمل المفردات البحتة، أي الكلمات المفهومة المختزنة في الذاكرة وغير المتناهية سواء اقترنت أم لم تقترن بعد بالقولات المسموعة (وهي ملكةٌ ذهنيةٌ مكلَّفةٌ بخزن الصور الحسية المسموعة، أو المرئية، أو الملموسة)[2]، وباقتران الكلمات الذّهنية بالقولات النُّطقية المسموعة تنشأ المداخل المعجمية مادة المعاجم في كل اللغات[3].

ويمكن إجمال أقسام المبدأ الدلالي في التمثيل التالي:

المبدأ الدلالي = (ف/ك)1، (ف/ك)2، (ف/ك)3، ... (ف/ك) ن

حيث؛ **ف**: مفردات وجودية **ك**: كلمات ذهنية مفهومة /: المقترنة **ن**: ما لانهاية.

وقد شمل المبدأ الدلالي نوعين من الكليات الدلالية العلاقات الدلالية (السببية، والعلية والسبلية، واللزوم والإضافة ...)، والمفردات البحتة التي تعد أطرافا للعلاقات الدلالية[4].

ب- المبدأ التداولي:

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2018م، ج1، ص69.

[2]- المرجع نفسه، ص70.

[3]- المرجع نفسه، ص74.

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**، ص117.

يمثّل المبدأ التداولي ثاني أهمَّ مبادئ تشكل بنية اللغة في كل اللغات البشرية، فباعتبار اللغة موجوداً كسائر الموجودات الموضوعة بالاختيار تعيَّن عليها أن تخضع لسلطة مبادئ كلية، إجبارية، فالقول بالتَّداول يشي بالعلاقة التي تحكم المتخاطبين، وهي الممثلة للّسان، إذ هو «عامل من العوامل الفاعلة في البنية اللغوية، والتَّداول كالدَّلالة يضمنان كليات بحتةً، لا تخلو لغة منها»[1].

وبمحتوى هذا الطرح يحتوي المبدأ التداولي على أصلين؛ **أصل الإفادة، وأصل الخفة**، أما الأول فدوره أن يضمن الإفادة، أو الاستفادة لكل ما وضع منتمياً للسان، فأصل الكلام أن يوضع لفائدة، والعلاقات التخاطبية بين أطراف العملية الكلامية ذات طبيعة كلية، إذ «لا يخلو منها مجتمع لغوي، كوجود المتكلم داخلا مع مخاطب في علاقة تلزمه بالإخبار على قدر الافتقار، أو بالأمر على قدر الاستطاعة، أو بالسؤال على قدر العلم، ونحو هذا مما سرد نحاة العربية قديماً تحت أنواع الكلام ومعانيه»[2].

أما **أصل الخفة**، أو أصل الاقتصاد في الجهد، فتأثيره «في الصيغ يأتي في الدرجة الثانية بالنسبة إلى ما توجبه أولا أصول المبدأ الدلالي، إذا كان الصنع لساناً، وثانيا أصل الإفادة. بعبارة أخرى؛ إنَّ الصّفات التي يوجبها أصل الخفة صفاتٌ عارضةٌ للصّفات التي توجبها الأصول المتقدَّمة عليه»[3]، يعني ذلك أنَّ أصول التداول (ص) تخضع في انتظامها لسلميَّة تساند بدءاً من أصل الإفادة والخفة، الذي يقضي بضرورة أن تحصل الإفادة من كل بنيةٍ لغويةٍ على الوجه الذي يخف، وبأقل جهدٍ ممكن وانتهاءً باحتمال من أصل لا يتفرَّع[4].

- **أثر أصول التداول في أبنية الجمل:**

التداول في نظرية اللسانيات النسبية عبارة عن علاقة بين المتكلم والمخاطب وهي علاقة مزدوجة، الأولى تنطلق من المخاطب إلى المتكلم، بحيث يكون المتكلم تحت تأثير المخاطب (م⟵ خ) والعلاقة الثانية من المخاطب إلى المتكلم (خ⟵ م) بحيث ينتج المتكلم جمله بناء على أغراض المخاطب، وهذا

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص18.

[2]- محمد الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر اللغوي القديم**، ص121.

[3]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية**، ص 134.

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص55.

التصور لهذه العلاقة كامن في العالم الخارجي مستقل عما هو داخلي، أي أنه لا يرتبط بالنسق الرمزي، كما يوصف بكونه مجرَّدا غير قابل للملاحظة في حين إنَّ أثر هذه العلاقات ماثل في مستوى العبارة اللغوية.

ومما هو معلوم أنَّ **الأصل التداولي** ممثل للعلاقة بين المتخاطبين، والتي عبَّر عنها محمد الأوراغي بالصيغة ك2(ج ز ≥ ح ز) خ1، فالعلاقة الناشئة بين المتكلم (ك) والمخاطب (خ) ينتج عنها بنية لغوية هي (ج) الواصفة للحادثة (ح) التي جرت (<)، أو تجري (=)، أو يتوقع أن تجري (>)، وبغير عمل ظاهر أثره في بنية لغوية ليس هناك دليل على أنَّ المبدأ التَّداولي مبدأ مقوّم للغات بحكم تفرُّعه، حيث جعل السكاكي (555ه) للخبر ثلاثة احتمالات فرعية، وهي أنواع الخبر عنده كالخبر الابتدائي، والخبر الطلبي والخبر الإنكاري، فأنواع الخبر هذه نعدها وظائف تداولية تعملها احتمالات أصل تداولي، وتتلقاها جمل متعلقة بها، تتميَّز بخصائص بنيوية متغايرة تربط بين الوظيفة التَّداولية وعاملها[1].

حيث لاحظ نحاة العربية أنَّ التَّداول يتخلَّل التركيب فيعمل الأول من خلال الثاني في الجملة خصائص بنيوية ترتبط مباشرة بعاملها، فالمقام أو مقتضى الحال بلغة السكاكي (555ه) لا يختلف في شيء عن الأصل التَّداولي العامل في الجملة، فكون الجملة المعنية تتكيَّف في كل مرة بكيفيةٍ مخصوصةٍ، يعني أن تبني الجملة بمختلف الخصائص التي تعملها أصول التداول على وجوه متغايرة[2].

وقد حصر محمد الأوراغي أهمَّ ما يظهر فيه تأثير التداول في:

- **ترتيب مكونات الجملة:** فترتيب مفردات التركيب في اللغات التَّوليفية مردُّه إلى التَّداول الذي يحمل اقتضاءاتٍ محدودةٍ، فالقول بـ (زيدٌ منطلقٌ) ينبئ بخصائص بنيوية متمثلة في تقديم الموضوع (زيد) وإخلاء المحمول الوصف (منطلق) من المعرَّف (أل) وتأخيره، وقد كان للجملة هذه الخصائص لتعلقها باحتمال من الأصل التداولي(ك (ج >ح) خ)، يقول عبد القاهر الجرجاني: «إذا قلتَ زيدٌ منطلقٌ، كانَ كلامُك مع من لم يعلم أنَّ انطلاقاً كان من زيدٍ، لا من عمرو فأنتَ تُفيده ذلك ابتداءً»[3] ويحدّد السكاكي(555ه) ماهية الخبر الابتدائي بقوله: «فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عمَّا يلقى إليه ليحضر طرفاها عنده، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتاً، أو انتفاءً

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص57-58.

[2]- المرجع نفسه، ص58-59.

[3]- عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، تح: محمد رضوان وفايز الداية، دار الفكر، ط1، دمشق، سوريا،2007م، ص177.

كفى ذلك الانتقاش حكمه ويتمكَّن لمصادفته إياه خالياً»[1]، ويمكن إجمال أحوال المخاطبين التي تخضع لها مكونات الجملة في[2]:

– إذا كان المخاطب خالي الذّهن من وقوع الفعل من فاعل معروف بينهما رتَّب المتكلم جملته مقدّما الفعل على الفاعل: (أفسَدتْ صناعةُ الإنسان الطبيعة).

– إذا كان المخاطب مستكن النفس إلى الفعل متردداً في الفاعل، رتَّب المتكلم مكونات جملته الترتيب التالي: (الإنسانُ المتحضرُ فقد الإحساسَ بالآخر).

– إذا كان المخاطب يعنيه إيقاع الفعل بالمفعول أيا كان الفاعل رتَّب المتكلم جملته بجعل المفعول بين الفعل وفاعله (يُحسّنُ عيشَ الفقير من يَقدر عليه).

– إذا كان المخاطب مستكناً إلى وقوع الفعل من الفاعل، متردداً في المفعول رتَّب المتكلم مكونات جملته: (الأرضَ أفسَدتْ يدُ الإنسَانِ).

– إذا كان المخاطب غير مطمئن إلى انفراد الموضوع بالفاعل المختص بفعله رتَّب المتكلم مكونات جملته هكذا (المعرفةَ العلماءُ يجدّدون).

– إذا كان المخاطب مطمئناً إلى الفعل متردداً في وقوعه من فاعل معيَّن بمفعول معيَّن أيضا رتَّب المتكلم مكونات الجملة كما يأتي (المسلمُ اللهَ يعبدُ).

- **الإعراب التداولي:** وهو العلامة الإعرابية المعمولة بغير عامل تركيبي، ولا بناسخ معجمي[3] حيث يفترض الأوراغي أنَّ نحو العربية توليفي منتم لوسيط العلامة المحمولة، وهو الذي جعلها تحصل على مكون تركيبي يوفر مكون الإعراب منه إمكانيتي (الانقطاع والاتصال) داخل (مركب تبعي) وهو الناتج عن قيام علاقة التبعية بين مكونين ينتقل عبرها إعراب المركب المتبوع إلى المركب التابع، أي إذا قامت علاقة التبعية بين متراكبين احتمل المكون التابع الاتصال إذا وافق إعرابه إعراب المتبوع والانقطاع إذا لم يوافقه[4].

---

[1]– السكاكي، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1987م، ص81.

[2]– ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص78.

[3]– المرجع نفسه، ص75.

[4]– ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص 65.

- **الحذف أو الذكر**: يقعان من المتكلم مراعاة لحال مخاطبه، كما عبَّر عنه الجرجاني بقوله: «إذا قلت: (هو يعطي الدنانير)، كان المعنى على أنَّك قصدت أن تُعلم السَّامع أنَّ الدَّنانير تدخل في عطائه، أو أنَّه يعطيها خصوصاً دون غيرها وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء نفسه ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبت له إعطاء، إلا أنه»[1].

- **الانتقاء التداولي**: ويكون لأحد الأغراض التي تحتملها بنية الجملة، ومن أورد الأمثلة في هذا الباب ما تحتمله الصيغة الصرفية (افعل) من الأغراض المتباينة تبعا لتباين علاقة التخاطب القائمة بين المتكلم والمخاطب إذ تبيَّن أنَّ الأصل التَّداولي يتشكَّل من احتمالاتٍ محصورةٍ، وأنَّ كلَّ احتمال يمثّل علاقة ممكنة بين متخاطبين، ويقبل أن يتحوَّل إلى أصل تداولي تشكّله جملةٌ محصورةٌ من الاحتمالات الفرعية قد لا تقبل بدورها أن تتفرَّع، وعندئذ يحتاج طرفا العلاقة إلى التقيُّد بشروط التخاطب الكلية[2].

حيث تدل الصيغة الصرفية (افعل)[3] في أصل وضعها على (طلب المتكلم من مخاطبه أن ينجز الفعل المدلول عليه بجذر الفعل)، ويمكن التمثيل بالآتي: (ك< افعل، لا تفعل <خ) إذ يجب أن يتقيّد المتكلم بشرطين؛ أن يخاطب المتكلم المخاطب على طريق العلو والتكبر لا على طريق التكافؤ والخضوع، وأن يريد المتكلم أن ينبعث المخاطب لإحداث الفعل أو الكف عن إحداثه أما المخاطب فتشترط فيه العلم والقدرة؛ أي علمه أنه المقصود بالخطاب والتمكُّن منه أو من تركه.

---

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص76، 82.

[2]- المرجع نفسه، ص 55.

[3]- يرى الأصوليين أن صيغة (افعل) من قبيل المشترك المتولَّد عن قيام علاقةٍ بين المتناهي (الرمز اللغوي)، وغير المتناهي (المعاني) إذ لا مفهوم له إلا بقرينة مخصِّصةٍ له بإحدى جهات الاحتمال وإذا نزعت اللغة إلى إقران صيغة (افعل) بوظيفة الأمر فلقوة ظهور الوظيفة لا غير أما الأكثر فيها، الغالب عليها، فهو استعمالها لوظيفتي الالتماس فالدعاء، وإذا لم يتأتى للغة بالنسبة إلى تركيب من مكوناته (افعل) أو (لا تفعل) أن تقيم علاقة تشابه بين ذلك التركيب، ووظيفته التداولية، فإنَّها لا تسمح بخرق مبدأ التَّباين الإجباري القائل من حق المعاني المتباينة أن تتغاير رموزها الدالة عليها حيث يتأتى لها أن تجعل في أبنية جملها ما به تعرب عن وظائفها التداولية. ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص57.

وفي لغةٍ توليفيةٍ كالعربية قد يظهر أثر الأصل التَّداولي في علامات تلحق مكونات الجملة للإعراب عن وظيفة الجملة التَّداولية، وهو ما يظهر في المثال التالي[1]:

أ. ما أحسنَ العاملُ

ب. ما أحسنُ العاملِ

ج. ما أحسنَ العاملَ

الملاحظ أنَّ الجملة الأولى تنتمي إلى وظيفة الإخبار التَّداولية، أما الجملة (ب) فعن وظيفة الطلب التَّداولية في حين يكشف الجملة (ج) عن وظيفة تداوليةٍ مركبةٍ وهي الخبر الإنشائي التي عملها احتمالٌ مركبٌ من الاحتمالين الأول والثاني في الأصل التداولي، وللتعبير عنه يقال: "متكلم وجد نفسه داخلا في علاقة مع مخاطب فلم يحسن منه معها سوى أن ينشئ تعجباً بإزاء الإخبار عن واقعةٍ؛ حيث يمكن تكوين جملتين منفصلتين من الجملة (ج):

ح. ما أحسنَ العاملُ

خ. ما بقي متعجب من حسن عامل

د. لا حسنَ في إنجاز هذا العامل

ومثل أصول المبدأ التداولي من حيث التَّجرد والاستقلال عن النَّسق الرمزي، كمثل أصول المبدأ الدلالي لأنَّ أصول كلا المبدأين معان بحتة، إلا أنَّ المعاني التي تشكّل أصول المبدأ التَّداولي تنتمي إلى عالم المتخاطبين بخلاف ذلك المعاني التي تشكّل أصول المبدأ الدلالي؛ إذ تنتمي إلى عالم خارجي وتوفّر لكل اللغات المادة اللازمة لتكوين معجمٍ محضٍ موحَّد، وللتشابه المذكور لا يستبعد منهجياً إمكان توسيع المعجم بإضافة خصائص تداوليةٍ إلى الخصائص المقولية، والدَّلالية، التي تكون لكل مدخل معجمي[2].

ج- المبدأ الوضعي للوسائط اللغوية:

يشكل هذا المبدأ قوام النَّظرية النّسبية إذ على مستواه تتفرَّع اللغات إلى أنماط، وبه كان التنميط اللغوي منهجاً مستحدثاً في اللّسانيات العربية؛ حيث يأتي هذا المبدأ «في منزلةٍ بين المبدأين الدَّلالي

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص51، 52.

[2]- المرجع نفسه، ص 49.

والتَّداولي المجردين قبله، والمبدأ الصُّوري بعده الذي يشخّص المحتويات الدَّلالية والتَّداولية على النَّحو الموافق لشبكة الوسائط المنتقاة»[1]، فالبينية التي يشغلها المبدأ الوضعي للوسائط تلزمه أن يكون لازماً لما قبله لزوم وجودٍ، وشرطٌ ضروريٌ لتحقق ما بعده «فالمفردة في الكون الوجودي تصير كلمةً في الكون الذّهني في استقلال عن محتويات المبدأ الوضعي، لكنها لا تصير مدخلا معجمياً في الكون اللغوي بدون شيء من محتويات المبدأ الوضعي، وكذلك تأليف المفردات الكونية لا يصير كلاما ذهنياً مفهوماً ثم قولا مسموعاً من غير المبدأين التَّداولي أولا وإلا فلا تبليغ ولا تلق، والوضعي ثانيًا وإلا انبنى القول المسموع في الكون اللُّغوي على منوال تأليف المفردات في الكون الوجودي»[2].

فعُدت بذلك الوسائط اللغوية من المفاهيم الأوليَّة التي تُقْدر هذه النظرية على التَّنبؤ بأنماط وفصوص كل اللغات حيث يعرفها الأوراغي بقوله: «الوسائط اللغويَّة عبارةٌ عن شبكتين من الاختيارات المتقابلة على سبيل الثالث المرفوع، وإنَّها من أوليات النظرية أي؛ منها يتحدَّد ضمنياً ما يشتق منها، وبها يتوقع مسبقاً كيف يجب أن تتغير اللغات»[3].

فالمفهوم الاصطلاحي للوسيط اللغوي يتألَّف من معنيين اثنين؛ أولهما هو الاحتمال المقابل للنقيض على جهة الثالث المرفوع، وثاني المعنيين هو التَّوسيل بجعل أحد الاحتمالين وسيلةً لتحقيق محتويات المبدأين الدَّلالي والتَّداولي على محتمل[4].

فاللغات البشرية بذلك تخضع لأحد الاحتمالين فإما (س)، وإما (ص) ولا ثالث بينهما، ولتوضيح الطابع الوضعي القائم على الإجبار والاختيار يجب فهم سلوك اللغات حيث يظهر أنَّ كل اللغات البشرية تكون مجبرةً على التَّفريق بين الوظائف النَّحوية كالفاعلية والمفعولية، وإلا التبس أحدهما بالآخر وتعطَّل البيان وفقدت اللغة وظيفة التواصل، وفي نفس الوقت تكون مخيَّرة بين وسيطين اثنين إما **وسيط الرتبة المحفوظة**، وإما **وسيط العلامة المحمولة**[5].

---

[1]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص81.

[2]- المرجع نفسه، ص81-82.

[3]-محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص271.

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص79.

[5]- المرجع نفسه، ص79.

وبناءً عليه، **فالوسيط اللغوي** شبكةٌ من الاختيارات التي تُجبر اللغات عليها لتكوين ماهيتها؛ حيث يتعذَّر تشكلها بعيداً عن المبادئ الأربعة، فلا تنشأ لغة متخطيةً هذا المبدأ بالأساس، ويعمل الوسيط اللغوي وفق سلمية تُجيز الوصول إلى الأنماط اللغوية، فكل وسيط لغوي معيَّن يرتبط بوسيط لغوي آخر بعلاقتين **علاقة التناقض** وهي علاقة خارجيةٌ تتجمَّع بها اللغات البشرية في طائفتين، و**علاقة التَّشاكل** وهي علاقة داخليةٌ بها تتجانس وسائط معينة، وتتفاعل لإنشاء لغات على نمط معيَّن، وفي مقابلها وسائطٌ لغويةٌ أخرى متجانسة تجانساً داخلياً، ومتفاعلةٌ لإنشاء نمط لغوي آخر، وبهاتين العلاقتين تنشأ شبكتين من الوسائط ومنه نمطان من اللغات البشرية.

ومن المعلوم أنَّ ليس للغات سوى بنيتين؛ عميقةٌ وسطحيةٌ في النحو الكلي، ولقد خصَّت اللسانيات النّسبية العبارة اللغوية بتقسيم خاص، وعلى هذا تميَّز تصور محمد الأوراغي عما جاء به تشومسكي في قضية مكونات البنية، فبينما اقتصر النحو الكلي على بنيتين للغة بموجب النَّموذج النحوي الواحد تعدى الآخر بموجب التنميط والنَّموذج المتعدد للأنحاء تبعاً للأنماط اللغوية المتشكّلة، فاختارت اللسانيات النّسبية لبنيتها ثلاثَ طبقاتٍ تتشكَّل الأولى من **بنيةٍ سحيقةٍ كليةٍ**، والطبقة الثانية من **بنيةٍ عميقةٍ نمطيةٍ**، والطبقة الأخيرة من **بنيةٍ سطحيةٍ خاصة** (بمعنى ممثلة لنمط معيَّن من اللغات) تحدّدهما طبيعة الوسيط المختار، فتَشكل البنية السَّحيقة مردُّه إلى أصول المبدأ الدَّلالي والتَّداولي، أما البنية النَّمطية فتحكمها احتمالات الوسيط اللغوي ليتمَّ تشكُّل النَّمطين التَّوليفي والشَّجري، وأما البنية السَّطحية الخاصة فتتشكَّل من المبدأ الصوري، بمعنى أنَّ السَّطح ما هو إلا نتاج سلسلة من الانتقالات من **البنية المجردة، العميقة، الكلامية**، إلى **البنية المتحققة مادياً** وهو ما يسمى بـ **"القول"** في مقابل **"الكلام"**.

المخطط(07): كيفية تشكل البنى اللغوية

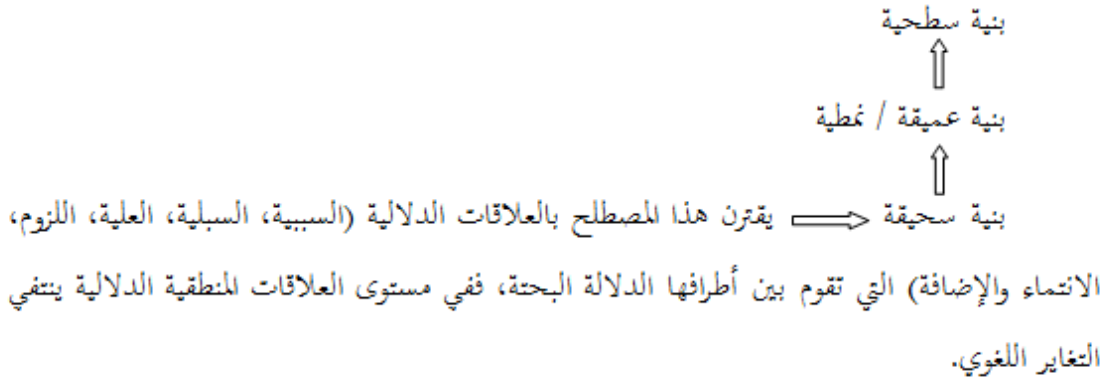

المصدر: (محمد الأوراغي، 2013م، ص31)

وبهذه اللغة المصطلحية تكون ثنائية (الكلام والقول) قد اتَّصفت «بخاصية التوازي في كل اللغات بمعنى أن بنية القول المنطوقة المسموعة يلزمها أن تكون مشاكلة لبنية الكلام المفهومة، وبما أنَّ الكلام يصدق على المقتطع من الدلالة البحتة المختزنة في أذهان كل الناطقين وجب أن يكون واحدا في كل اللغات، وبخلافه القول الذي يختلف في حدود الإمكان، من لغة إلى أخرى بسبب خضوعه لمبدأ الوضع بالاختيار»[1].

وتتم هذه السيرورة الانتقالية بتوسيل مبدأ الثالث المرفوع فإبان انتقال البنية الكلامية (العميقة) إلى السطح تخترق طيفاً من الوسائط اللغوية المنتظمة في شكل ثنائيات متقابلةٍ فتصطبغ تلك البنية بلون الجهة التي عبرت منها وتصبح متشكلة من حزم لونية، كل حزمة تخترق من جديد جداراً من المبادئ الخصوصية وعندئذ تتم ولادة البنية القولية[2].

فتكون البنية العميقة نمطية وتبعا لمنطق النمطية أولا من الخصائص الجامعة بين لغات العالم لانتماء هذا الضرب من الخصائص اللغوية إلى البنية السحيقة وثانيا من الخصائص الفارقة بينها إذ منها تتكون البنية السطحية، يلزم عن هذا أن تفيد المقارنة بين اللغات أن يطرح من معطياتها ما بها من خصائص جامعة فارقة في آن واحد منها تشكل البنية العميقة النمطية وفق المعادلة الآتية[3]:

معطيات مختلف اللغات – (بنية سطحية)+(بنية سحيقة) = بنية عميقة نمطية

فالنَّمطية اللّسانية يعنيها بالقول "البنية السطحية" فغايتها تقديم أوصاف لنفس البنية السَّطحية فتكون متغايرةً تبعاً لتغاير الأنحاء إذ تتخلى بهذا الطرح عن الكلي لتستقل بالنّسبي ما ألزمها التَّخلي عن البحث في البنية السَّحيقة فهي خارج مجال بحثها.

د– المبدأ القولي:

هو المبدأ الذي يمثّل الجانب التَّحققي المادي في اللغة، وهو المستوى الذي يقابل البنية السَّطحية في النَّحو الكلي، وهو نتاج انتقالات البنية المجرَّدة إلى الهيئة المتشكِّلة النّهائية إذ إنَّ محتواه نسقٌ من

[1]– محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص33.

[2]– المرجع نفسه، ص45.

[3]– المرجع نفسه، ص34.

المبادئ والقواعد المتفرعة من إحدى الشَّبكتين من الوسائط اللغوية المنتجة لهذه البنية القولية، والتي يشترك فيها نمط من اللغات نفسه، كونه «الحامل المشخَّص للصفات التي توجبها الأصول الاختيارية المخلَّفة بالأصول، إذن بما يحتويه المبدأ الصوري من الأصول وهي قابلة لأن تتشكَّل وتنصاغ بما يحصل فيها لتحقق وجود تلك الصفات بحيث يمكن أن يشار إليها ويتكلَّم عنها وتكون قابليتها لأن تبنى على صور هي الخاصية المشتركة بين ما ينتمي إلى المبدأ الصوري بالنسبة إلى اللّسان»[1].

وهو في كل اللغات متكون من[2]:

- عددٌ محصورٌ من النَّطائق الموزَّعة على الصَّوامت والصَّوائت (أصل التَّصويتات).
- قواعد تركيبها كقواعد تركيب النَّطائق لتكوين قولات (الجذور أو الجذوع)، وقواعد بناء الصّيغ الصرفية لتوليد المداخل المعجميَّة الفروع من أصولها وقواعد تركيب المداخل المعجمية لتوليد الجمل وقواعد تأليف الجمل لتوليد الخطاب.

وقد بنى الأوراغي نظريته على هذه المبادئ الأربعة بتوجيه من الوسائط اللغوية، والذي مكَّن لجهاز اللّسانيات النّسبية من تفسير تلك التَّغايرات البنيوية على مستوى البنى القولية على أنَّ اللغات البشرية تخضع لمبدأ التَّنميط، وما دفع النظرية إلى هذا ذلك التغير على مستوى الأنحاء والأنماط.

2- لسانيات نسبية وخصائص لغوية نمطية

تسعى نظرية اللسانيات النسبية كغيرها من النظريات إلى تحديد طبيعة التَّوجهات التي تشملها في إطار بحثها، بل وطبيعة الأسئلة التي يمكن إدراجها إلى موضوع بحثها، والواقع أنَّ مشروعها يعقد علاقةً جدّ وطيدةٍ مع **أطروحة التنميط** لتأسيس أنموذجٍ نحوي جديدٍ يضطلع بتقديم وصف على قدر من الكفاية التَّفسيرية التي تعدُّ أهمَّ مطامح النَّظريات اللّسانية في الساحة اللغوية من منطلق مبدأ المقارنة بين اللغات، إذ تؤطر اللسانيات النّسبية لحدود مباحثها بـ «ما أنجز من الأعمال اللغوية المتميزة أولا بتوجهها النّسبي الموازي للتوجه الكلي في البحث اللغوي، وثانيا بسعيها إلى إقامة نظرية لسانية لتنميط اللغات البشرية،

[1]- محمد الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**، ص127.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص 149-150.

وبرفضها لمنهج نمطية السَّلف لأنَّه يكتفي بالوصف الخالص ويستند إلى سمات لغوية لم يبرهن على ورودها لاتخاذها معياراً للتَّنميط اللغوي»[1].

ومما يجب الإشارة إليه أنَّ اللّسانيات النسبية قد فرضت على مبدأ التَّنميط تحقيقه لجملة من الأهداف، إذ لم تقتصر وظيفة التَّنميط على مجرد تجميع للغات المتقاربة، وإبراز للتَّوافقات، وبيان للاختلافات فحسبُ، كما هو شأن النَّمطية التقليدية «وإنَّما يجب أن يتوجَّه التَّنميط إلى حلّ مشكل توقُّع الأبنية اللغوية الممكنة بقطع النظر عن تحقُّقها تاريخياً في عدد من اللُّغات التي نالها البحث، أو إمكان تحققها مستقبلا»[2].

حيث استحدث الأوراغي منهجاً جديداً بإضافته لمستويات (الدَّلالة والتَّداول) إلى المستوى البنيوي الذي كان المائز الوحيد للعبارات اللغوية في النَّمطية التَّقليدية مع فارق في النَّظر تتميَّز به كل نظريةٍ لسانيةٍ جعلت من التَّنميط اللُّغوي أحد مساعيها كما هو شأن نظرية النَّحو الوظيفي التي قدَّمت هي الأخرى مشروع الدّراسة التَّنميطية في إطار مجموعة من الفرضيات النَّظرية التي أحكمت بها جهازها الواصف.

فما يسترعي الانتباه خلو مسعى التَّنميط في الدَّرس اللغوي العربي قديمه وحديثه، ويمكن أن يقارب هذا التَّساؤل بأنَّ الفكر اللغوي العربي منذ بداية تنشئه كان مكتفياً بنفسه، ومقتصراً على ذاته، ولا تعنيه اللغات الأخرى إلا بقدر ما تضيف له وهو بذلك قد استند إلى أصول ابستمولوجية تختلف عن أصول الدَّرس اللغوي الغربي، فعلم العربية لم يؤسَّس للعربية نفسها، وإنَّما خدمةً للنَّص القرآني، في حين إنَّ الدَّرس اللغوي الغربي منذ منتصف القرن العشرين نظر للُّغة في ذاتها ومن أجل ذاتها، ومن ثم بدت ملامح التَّصنيف اللغوي بناءً على مستويات حدَّدها دي سوسير لتكون بداية ملامح التنميط، ثم تدريجيا سعت اللّسانيات إلى أن تبني نحواً عالمياً يستوعب جميع اللُّغات بما قدَّمه تشومسكي لتتغيَّر بذلك أسس التنميط اللغوي وتتَّخذ أشكالا أخرى والتي حاول على إثرها اللّسانيون العرب استثمار تطور المعرفة اللّسانية لتقديم نظريةٍ لسانيةٍ نسبيةٍ على قدر من الكفاية لوصف اللغة العربية التي مثَّلت موضوع الوصف.

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص25.

[2]- المرجع نفسه، ص25.

ظهر أنَّ النَّمطية اللّسانية تستقل بمنظور نسبي يبحث في اللغة العربية نفسها للوقوف على النَّمط الذي تتقوَّم به بعد التأكد من عدم كفاية المنظور التقليدي الذي يقوم على عملية التَّصنيف للغات بناءً على معايير ضيقة لتنتقل إلى توسيع مجالات المقارنة فيشمل مختلف مستويات اللغة البشرية.

2-1- مفهوم القرابة النمطية

يقصد بالقرابة النَّمطية تلك العلاقة القائمة بين لغات تنتمي إلى نمط لغوي معيَّن بحيث يكون التشاكل البنيوي أساس تجميع اللغات البشرية[1]، وتمثل بذلك نظرية تتجاوز اللّسانيات السلالية، وهي التي تربط بين لغات يُفترض انحدارها من أصل غابرٍ واحدٍ فهدف هذه الأخيرة إرجاع اللغات إلى أصول محددةٍ، في حين إنَّ النَّمطية تتَّخذ من تصنيف اللغات هدفاً بحد ذاته.

وبالنَّظر إلى أحد مكونات النَّسق الذي يقع عليه التركيز يمكن تصنيف اللغات البشرية إلى أنماط لغويةٍ قد تتَّخذ بنية القولة منطلقاً، ويكون المعتبر التغيير الذي يطرأ عليها وهي تعالق غيرها فتصنَّف اللغات إلى الأنماط اللغوية التالية:

أ. **النمط العازل:** ويتميَّز بكون القولة داخله لا تتغير بنيتها بعلاقة (اشتقاقية أو تركيبية)، ومن لغات هذا النَّمط "اللغة الصينية" التي تعبّر عن الكلمة باستعمال جذع قولتها من غير أنَّ تحدث في بنيتها تغييراً داخلياً كما يجري عادة في اللغات الجذرية كالعربية، أو تغييراً ناتجاً عن التَّصرف الخارجي بواسطة الإلصاق كما هو حال اللغات الجذعية كالفرنسية ونحوها الإنجليزية[2]، وما يميّز اللغات العازلة عن باقي الأنماط عدم توفر لغاتها على مكون صرفي بحيث يتولى المعجم الخاص بها مهمة ووظيفة المكون الصرفي وبيانه كالآتي:

- الرجالُ يخرجونَ
- رجلٌ كثيرٌ خروجٌ الآن

حيث يظهر في العبارة (جمع / كثير) و(حاضر/ الآن) وهما عنصران معجميان وذلك عن طريق إقامة علاقة الجوار بين(المفرد) و (الكثرة) في (رجلٌ كثيرٌ) وبين (جذع الفعل) و(ظرف الزمان) (خروجٌ الآن) وهما

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص23.

[2]- المرجع نفسه، ص21.

في العربية صرفيان حيث تشكَّل الجمع بتكسير بنية المفرد (رجل/ رجال)، والحاضر بصرف (فعل) إلى (يفعل).

ب. النمط التأليفي: وهو النَّمط الممثّل للغة العربية والذي يتميَّز بخاصية تكثيف المفاهيم وتجميعها في مصرَّفات تتألَّف من الجذر، والصيغة، واللواصق فهذه الأخيرة أي ظواهر (التَّصريف والعزل والإلصاق) كانت أحد المآخذ على التَّصنيفات السَّابقة، فوجودها مجتمعةً في لغةٍ واحدةٍ هو ما دفع اللّسانيين إلى إعادة النَّظر في تصنيف اللغات، ويمكن إيضاح **خاصية تكثيف المفاهيم في اللغات التأليفية** بما أورده الأوراغي بمثال المصرَّف (يتساءلون).

حيث يتحدَّث عن ثلاثة معانٍ تنتج عن بنية المصرَّف **(يتساءلون)** حيث يحلّلها منطلقاً من البنية فبالنظر إلى أحرف جذر الفعل **(سأل)** يحصل المعنى الأصيل وهو **(استخبر أو استعطى)** ويمكن أن يطلق عليه المعنى الأولي.

وينتج عن الصيغة الصرفية (تفاعل) معنى لحيق ممثل في (المضي+ المشاركة + الاختلاط) أما العلامة المفكوكة (ي ... ون) فيتوسَّل بها إلى معنى رديفٍ (غائب + مذكر+ جمع) ولاختيار هذا النمط لتكثيف المفاهيم اضطر إلى الجمع بين نظامي الإلصاق والتغيير الداخلي «على أساس أن يتولى نظام الإلصاق التَّعبير عن العلاقات التركيبية بوسيط التَّصريف ويتكفَّل نظام التَّغيير الدَّاخلي بالعبارة عن العلاقات الاشتقاقية بوسيط الجذر»[1].

فوقوع اللغة العربية في أقصى درجات التَّنميط يدفعها إلى البحث في مكون صرفي يسمح للقولة بالتعبير عن الضربين من العلاقات التركيبية والاشتقاقية لذلك «انتقت العربية من إمكانات اللّسان أولا ما يناسب وسيط الجذر، وأهملت ما يناسب وسيط الجذع»[2]، فكانت اللغة العربية لغةً اشتقاقية ًكما «اختارت له لغة ثانية ما يتوافق ووسيط التَّصريف وأهملت ما يوافق مقابله وسيط التَّرصيص»[3].

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص23.

[2]- المرجع نفسه، ص24.

[3]- المرجع نفسه، ص24.

وعليه، **فالقول بفكرة الوسائط اللّغوية في نظرية اللّسانيات النّسبية** يمثل الإطار النَّظري العام لتنميط اللغات إذ يعدُّ مناط التَّفسير لمختلف الظواهر التي تتدرَّج اللغات البشرية فيها من حيث التَّشاكل البنيوي فبمبدأ التنميط يحيل على سابق له أو برنامج مكون من الوسائط اللغوية التي تتحكم في آلية التشكُّل.

يرى محمد الأوراغي أنَّه من السَّهل إنشاء أسماء للأنماط اللغوية من قبيل **النمط العازل**، و**النمط الإلصاقي** و**النمط التصريفي** و**النمط التركيبي**، لكنَّه يصعب حصر أية لغة من لغات العالم في أحد هذه الأنماط فبقيت لذلك أغلب اللغات تنتمي إلى أكثر من نمط واحد فالاقتصار على مستوى معيَّن من اللغة يظهر للمستقرئ كون تلك الملاحظة أنماطٌ متباينةٌ وهي في العمق درجات لنمط واحد، كما أنَّ اتّخاذ بنية القولة منطلقاً للتنميط اللغوي اختيارٌ غير مبرر؛ لأنَّ تشاكل اللغات أو تغايرها البنيوي يمتد عبر مستويات اللغة أو فصوصها، ولا ينحصر في بعضها، وإذا وقع التركيز على الكلمة فلاحتفاظ القرابة النَّمطية بنفس موضوع الدّراسة في القرابة السلالية وأنَّ المتغيّر فيهما هدفهما لا غير أي تجميع لغات تنحدر من أصل واحد أو تجميع لغات متشاكلة بنيوياً بغض النَّظر عن أصلها[1].

2-2- من مبدأ التعميم إلى وسيط التنميط

لقد مثل تصنيف اللغات على يد اجرنبرغ مرحلةً فاصلةً بين القرابة النَّمطية بالمعنى التقليدي وبين نمطية الأوراغي بالمعنى المشار إليه؛ حيث يحسن القول بأنَّ تنميط اجرنبرغ للغات العالم بناءً على مكونات الجملة -والذي اعتمده الأوراغي لاحقا كمنطلق لبناء نمطيته- قائم على معيار الخصائص البنيوية المشتركة بين اللغات، فكان هذا التصنيف النمطي خاضعاً لشروط أسَّستها النَّمطية اللّسانية، مبنياً على الاستقراء القائم على ملاحظة الكثير من المعطيات المنتمية إلى أكبر عدد ممكن من اللغات، فالمقارنة ذات الجدوى هي تلك التي تتم بين مجموعة لغات، وعليه فالاقتصار على لغتين لا يصح.

وقد أفرزت منهجية اجرنبرغ التركيز على المكوّن التركيبي في الجملة أي على أساس من رتبة مكونات الجملة[2]:

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص24-25.

[2]- المرجع نفسه، ص 27.

فعل – فاعل – مفعول

فعل – مفعول – فاعل

فاعل – فعل – مفعول

فاعل – مفعول – فعل

مفعول – فاعل– فعل

مفعول – فعل – فاعل

وبالنَّظر إلى هذا التصنيف للغات البشرية يتَّضح للأوراغي أنَّ المنهج الاستقرائي الذي خضع له اجرنبرغ قد أورث جملةً من الهفوات بدءاً بالاستقراء ذاته لأنَّ به «يتوصل إلى تعميماتٍ مراسيةٍ لا تصدق بكيفية مطلقةٍ إلا على اللغات التي لوحظت فيها وهي في حكم المحتمل بالنسبة إلى باقي اللغات ما لم يثبت شذوذ بعضها»[1].

فالاستقراء بذلك قاصر عن الوصول إلى معايير دقيقة كونه استقراء ناقصا حيث إنَّ نتائج الملاحظات لا تصدق إلا داخل تلك اللغات المدروسة فحسبُ، إذ لا يكفي الاعتماد عليه لتحصيل المعرفة العلمية بطبيعة مكونات الجملة «لأنَّ دوره ينحصر في تكوين الفرضيات المراسية ولأنَّ استخدامه موجها بفرضية نظرية استعمال غير طبيعي»[2].

فكان منطلق اللسانيات النسبية عند الأوراغي عدد من الضوابط التي تجعل من التنميط نسقاً مبايناً للسانيات التَّنميطية التَّقليدية حيث تبني نموذجها بناءً على تجميع المعطيات، ومن ثم تنظيمها لاستخلاص الاطرادات الواقعة داخلها التعميمات بمنهج الاستقراء أولا كأول خطوة فتضبط عملية الاستقراء بعلاقات منطقية، والتَّوقف بعد ذلك فيما يخص إجراء التَّعميمات المستنبطة على لغات ليست من القطيع اللغوي.

وكإجراء ثانٍ عمدت النَّمطية الجديدة إلى نقل مجال المقارنة من بنية القولة إلى بنية الجملة (القولة –الجملة)، أي الانتقال من الاقتصار على مستوى واحد من مستويات اللغة إما المكون (الصوتي، أو الصرفي، أو المعجمي) إلى تعدية المجال إلى المكون التركيبي، فإذا كانت النمطية تقوم بتنميط اللغات

[1]– محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص27.

[2]– المرجع نفسه، ص28.

الإنسانية اعتماداً على الاختلافات التي تفرق مجموعة عن أخرى فإنَّ النمطية الجديدة ترفض هذا المنهج وتسمه بالنقص الذي لا يتأتى معه تحديد النَّمط اللغوي.

يقول محمد الأوراغي: «إنَّ التَّحديد النَّمطي للغة ما لا يكفي فيه سرد قائمةٍ من الخصائص المتفرقة كما فعلت النمطية التقليدية وهي تصنف اللغات إلى عازلة وتصريفية وإلصاقية لأنه بغير التمسك بالطابع البنيوي المعقد للنمط لا يتخلص اختبار عناصر متفرقة اعتبرت من المنظور نمطي واردة، من الاعتباطية ذاتها للساني»[1]، حيث يرى الأوراغي توسيع مجال المقارنة أكثر دون الاقتصار على المكون التركيبي «ليشمل مختلف مستويات اللغة البشرية وجميع مكونات أنحائها وإلى هذه الغاية كنا نرمي من وراء المقارنة بين النمطين التوليفي والشجري ونحن نقابل بينهما على مستويات المعجم، والتصريف، والتركيب، انطلاقاً من التَّقابل القائم بين وسائطهما»[2].

واستناداً لما سبق يضح أنَّ اللغات البشرية تنقسم تركيبياً إلى قسمين اثنين لا ثالث لهما بتوسيل مبدأ التَّنميط حيث به يتأتى الاهتداء إلى موطن انفصال الكليات الدلالية، والتداولية بوسائط لغوية متقابلة وعندئذ يتكون بالضرورة نمطان من اللغات البشرية.

أ. **نمط اللغات الشجرية:** كالانجليزية وفيه لا غير تصدق كلية اجرنبرغ التي تبناها تشومسكي بصيغتها الأصلية والتي تقول بأنه يجب أن يكون لكل لغةٍ طبيعيةٍ رتبة أصلية[3]، واعتمد العديد من اللّسانيين العرب هذه الوجهة التي أقرَّت للعربية بعد ذلك الترتيب الآتي (فع، فا، مف) وقد أخلص **عبد القادر الفاسي الفهري** و**ميشال زكريا** و**يوسف عون** لهذا الترتيب الأصلي وسعوا إلى إثباته، إلا أنَّ نظرية اللسانيات النسبية تؤسّس لنموذجين من الرتب؛ رتبة حرة ورتبة محفوظة، إذ يلزم لكل لغة بشرية أن تختار لكي تفرق بين مختلف العوارض أحد الوسيطين:

- وسيط العلامة المحمولة: أي دليل العلامة التي ترتبط بآخر اللَّفظ فتبيّن وظيفته أينما حل في الجملة، وهكذا هي تضمن للفص التركيبي الخاص بها بنيةً قاعديةً ذات رتبةٍ حرةٍ منها تشتق مباشرة كل التراتيب المحتملة.

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص29.

[2]- المرجع نفسه، ص29.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص 160.

- وسيط الرتبة المحفوظة: الذي يوفر للغة بنيةً قاعديةً مرصوصةً ذات بنية قارة والتي تؤصل ترتيباً بعينه ثم تفرع عنه ترتيباً آخر تسمح به، فهي ذات بنيةٍ قاعديةٍ برتبةٍ قارةٍ هي الأصل وما عداها المسموح به فمفرَّع عنها بقاعدةٍ تحويليةٍ خاصة بها وهذا ليس حال العربية[1].

ب – نمط اللغات التوليفية: كالعربية إذ تصدق فيها لا غير كلية نمطية يقال في التعبير عنها أنَّ كل لغة توليفية تلزمها رتبة غالبة تولّدها وسائر التراتيب المحتملة بقواعد تداولية مباشرة من بنية قاعدية ذات رتبة حرة.

3– فصوص اللغات وقوالب نحوها

إنَّ النَّمطية في اللّسانيات النّسبية **مبدؤها الوسائط اللغوية، ومجالها فصوص اللغات** حيث تكون مواد كل صنف واحدة في جميع اللغات البشرية، فالتَّغاير البنيوي الذي يظهر على مستوى اللغات البشرية متأتٍ من الوسائط اللغوية بحسب ما افترضه الأوراغي الذي يجعل النَّسق اللغوي مرتبطا بمقارنة الوسائط اللغوية المتقابلة والتي تختارها اللغات.

وما يهمنا الوقوف عنده هو فهم آلية عمل الوسائط في كل فص لغوي، نصغي(صوتي) كان، أم معجمي أم نسلي (تحويلي)، أم تركيبي، حيث يختلف كل وسيط عن الآخر نظراً لاختلاف الوظيفة المسندة إليه، فيكون الناتج بنيةً قوليةً تظهر على مستوى السَّطح من اللغات البشرية والتي تتميَّز باختلافها عن مجموعة من اللغات الأخرى في خصائصها البنيوية وهو ما جعل الأوراغي يلتفت إلى نسق التَّنميط اللغوي.

وعوداً إلى الفصوص اللغوية التي تطرحها النظرية النسبية، يذهب الأوراغي إلى أنَّ اللغات البشرية تثبت لهذه الفصوص عدداً واحداً فلا تخلو لغة منها بالضرورة، «لأنَّه لا تخلو لغةٌ من نصغٍ متفرعٍ إلى نَطْقٍ ونَصْتٍ ومعجم واقع ومتموقع، وتحويل بفرعيه التصريف والاشتقاق، وتركيب متفرع تبعا لوسيط اللغة إلى فرعين أو ثلاث ... ومن حيث انتظام الفصوص وترابطها. لكنها ليست كذلك من حيث محتويات فصوصها وهكذا التمسنا نمطية لغات في نمطية فصوصها»[2]، في حين تتباين تلكم الفصوص لتشكيل نسق نمطي يجيز انتماء مجموعة لغوية إلى نمط أول بناءً على خصائص مشتركة، وفق معيار ثابت، هو الوسيط اللغوي، فاللغات البشرية تشترك في أربعة فصوص (أومستويات لسانية) كما هو دارج في الدّراسة اللّسانية الحديثة إذ

[1]– ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص273.

[2]– المرجع نفسه، ص 19-20.

آثر الأوراغي اعتماد مصطلحات نظرية مستحدثة بناء على أشراط التأسيس للنظرية وإلا ما كان ضرَّ في اللغة اعتبار ذات المصطلح إذا كان المقصود مؤد للمعنى الوظيفي المطلوب، وعليه فهي عنده مرتَّبة كالآتي: **الفص النصغي**، و**الفص المعجمي**، و**الفص التحويلي**، و**الفص التركيبي**.

فهذا التَّفريع الإجرائي للموضوعات وسيلةٌ منهجيةٌ قديمةٌ يلجأ إليها الباحث في كل زمن لدراسة الظواهر البالغة التَّعقيد حتى إذا أتقن فهمها أعاد بناءها حيث «يتبيَّن أنَّ الفارابي يستعمل عبارة "علم الألفاظ المفردة" للدلالة على جانب من الفرع اللساني المسمى "لغة" في عرف اللسانيين العرب القدامى. وهو الذي يرادف المعجم حاليا وهذا الجانب من اللغة يُعنى بقضايا الدَّلالة المعجمية في حين نجده يستعمل عبارة "علم قوانين الألفاظ المفردة"، ويريد بها الجانب الثاني من اللغة وهو الذي يُعنى بالتَّمثيل الصوتي للمداخل المعجمية، وعليه يجب ألا يخلو لسان من فرع اللغة أو المعجم المختص بمزاولة التَّمثيل الدلالي»[1]، فأي نظام طبيعي مكوَّن من بنيات متراصَّة واللغة أحد هذه الأنظمة التي تتحدَّد بأنساق منه ما هو توليدي رئيس[2]:

- ويصدق المكون التوليدي على الأنساق التركيبية، والصرفية، والمعجمية، فالنسق التركيبي هو الذي يضبط العلاقات النحوية بين المفردات لتكوين الجمل والتراكيب وإسناد معان نحوية، تركيبية.
- والنسق الصرفي هو الضابط للصيغ الصرفية وأبنية الكلمات والتَّحولات الطارئة على الكلمة بالقلب، والإبدال، والإعلال، وإجراءات الاشتقاق، والنحت، والتوليد.
- والنسق المعجمي الذي يصف المعجم الذهني المخزون في ذاكرة المتكلم حيث يهرع إليه هذا المتكلم لاستمداد المفردات اللغوية محمَّلةً بدلالاتها، ووظائفها، ومعلوماتها الصَّوتية والصَّرفية.

ومنها ما هو مكوّن تأويلي يشمل ما يلي[3]:

- النسق الصوتي؛ الذي ينظّم أصوات اللغة في ذاتها أي من حيث مخارجها، وصفاتها وفي علاقة بعضها ببعض.

---

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص147-148.

[2]- ينظر، عبد الرحمن بودرع، **في اللسانيات واللغة العربية (قضايا ونماذج)**، ص30.

[3]- المرجع نفسه، ص30-31.

- النسق الدلالي؛ ويتعلق بقواعد إسقاط تأويلات دلالية على الجمل.
- النسق التداولي؛ ويتعلق بنسق استعمال اللغة ووظيفتها التداولية بين المتكلم والمخاطب في سياق معيّن.

هذه الأنساق أو المستويات كلُّها جهاتٌ في وصف بنيات اللغة الطبيعية ولا يستقيم في منطق الأشياء أن يوصف الشيء ببعض أجزائه دون بعض بل يتعيَّن وصف الشيء بمكوناته كلها، فإذا افترضنا أنَّ اللغة حقل واسعٌ متَّسع الجهات فإنَّ هذا الافتراض يستلزم منَّا أن ندرس تلك الجهات ونمثّل لها في جهاز النَّحو بمستويات وصفية تصف نظام اللغة[1].

أما القوالب النَّحوية[2] فهي ذات صبغةٍ رياضيةٍ إذ «يشكّل كل واحد منها "نموذجا فرعيا" يختصُّ باستنباط الملحوظ في ظواهر الفص اللُّغوي القرين، وعليه يجب أن يتكفَّل بكل فص لغويّ قالبٌ لساني في إطار نهوض مجموع قوالب النَّموذج بمجموع فصوص اللغة»[3]، فالقالب النَّحوي نموذجٌ للتَّمثيل النَّظري يحاكي الفص القرين بنيةً ووظيفةً، فهو أمثَلة لتلك الموضوعات التي يشملها الفص، لذا فهو ليس مفهوماً اصطلاحياً يقتنصه البناء النظري، بل هو تمثيلٌ صوريٌ لواقع الفص اللغوي الذي يقترن به.

3-1- المستوى الصوتي

فكرة الفصوص اللغوية منبتها بالأساس **مبحث طبيعة اللغة**، والتي تتميز بكونها **طبيعة كسبية** في هذه النظرية المستحدثة، حيث تعتبر هذه الفصوص المستقبل الرئيس للغة التي تعد موضوعاً أنطولوجياً لا تجريدياً فيخوَّل هذا الاكتساب لخلايا الدّماغ البشري التشكل بخصائص اللغة وهو ما يفسّر شكل هذه

---

[1]- ينظر، عبد الرحمن بودرع، **في اللسانيات واللغة العربية (قضايا ونماذج)**، ص31.

[2]- يبني محمد الأوراغي نظريته بناءً قالبياً وهو ما ذهب إليه اللّسانيون العرب ومنهم عبد القادر الفاسي الفهري الذي نفى أن يكون للعرب أية فكرة عن هذا المفهوم إذ لا ورود له في التَّصور اللّساني العربي قديما. ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، ص20.

[3]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**،ج1، ص145. ويمكن التمثيل بـ "المعجم" و"القاموس" إذ كلاهما يدلان على اللغة (أو المخزون اللغوي)، غير أن الثابت أن "المعجم" يشتمل ظواهر اللغة التي تجملها أذهان المتكلمين باللغة، ومحتواه في كل اللغات عدد غير محصور من المداخل المعجمية المختزنة في أذهان الناطقين باللغة فهو بذلك فص لغوي، في حين إنَّ المخوَّل برصد ظواهر اللُّغة المتمثلة في اللّسان هو "القاموس" الذي يصفه دون غيره من الفصوص اللغوية (الفص المعجمي) وهذا الوصف هو ما يعرف بالقالب، وذات الشيء يطلق على تغيير أبنية القَولِات، إذ يندرج في (الفص النصغي)، أما العلم بقواعد البناء والتغيير فهو القالب، لذلك يكون الفرق بين الشيء في حد ذاته وبين التَّمثيل للعلم به، فرقا يتَّخذه الأوراغي أساساً للتَّمييز بين الفص اللغوي والقالب النحوي.

الفصوص في كل اللغات فيستقل كل فص بموضوع معيَّن للمساهمة في تفصيص المستوى اللغوي وفهم آلية تشكُّله.

سبق وأن تحدثنا عن مكانة "القَوْلِ" في النَّظرية اللّسانية المستحدثة، كما سيأتي بيان أهميته في باب تكوين المعجم ومن ثمَّ التركيب؛ حيث يمكن ابتداءً فهم محتوى الفص النصغي انطلاقاً من مركباته «فمصطلح النَّصْغ يصدق على ما تستعمله كل لغة بشرية من أصوات، وقواعد تأليف الأصوات»[1]، فهو فص لغوي كلي يمثل قواعد التَّمثيل للمادة الصوتية والتي تسمى في التصور النّسبي بـ "القَولِةِ" وتعود كلية هذا الفص إلى القوة الكامنة المتحكمة في البشر، أي آلية النُّطق؛ إذن «النزوع إلى استعمال الصوت اقتضته قوةٌ محرّكةٌ مطبوعةٌ في جهاز التَّصويت الذي للإنسان»[2]، لكن استعمال تصويتات دون غيرها من المقدور عليه يحتاج إلى ثبوت أمثلتها في القوة المصورة وإذا لم تكن مطبوعة فيها بدءاً تعيَّن أن تحصل لها من خارج ذاتها . لذا يلزم وجود مبدأ أو أصل يقتضي بأن ينتقي من المحيط الخارجي ما لا كلفة فيه بالنسبة إلى جهاز تصويتي[3].

ويتفرَّع الفص النصغي إلى مكونين؛ إلى النَّطق (***Phonètique***) الذي ينهض بالتَّمثيل للتَّصويتات المفردة، وإلى النَّصت (***Phonologie***) المتكفّل بقواعد تركيب التصويتات في قولات المداخل المعجمية[4]، وهو ما تتباين اللغات على مستواه في تأليفها لأصواتها، وبحسب ما جاء من مفاهيم هذه النظرية يكون محتوى الفص اللغوي النصغي عددٌ محصورٌ من التَّصويتات المتغايرة، ونسقٌ من قواعد تركيبها فكل اللغات البشرية تخضع لمبادئ صوتيةٍ عامةٍ تنتظم بها تصويتاتها في نسقٍ نصغي، وهذه الأخيرة هي المكونة لأسس تكوين اللغات لأصواتها وهي الصوامت والصوائت والتي اصطلح على وسمها بـ "النطائق"[5]، إذن "صوامت" تكتب حروفا، و"صوائت" ترسم حركات وسكونا.

---

[1]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص93.

[2]- المرجع نفسه، ص93.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**، ص93.

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**،ج2، ص161.

[5]- **النطيقة:** اسم لكل صوت لغوي أدَّى حلوله محلَّ غيره في نفس السّياق الصَّوتي إلى تغيير دلالة المفردة، يظهر ذلك في الدّراسات اللُّغوية الصَّوتية العربية القديمة، وهو في الدّراسات الصوتية الحديثة يجعله الأوراغي مرادفاً لـ "الفونيم". ينظر، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص93.

- **النَّطق *(Phonètique)*:**

إنَّ النَّطق خاصٌ بالتَّصويتات اللغوية، وإنَّ ما يلاحظه اللّساني من اختلاف اللغات بنوياً لا تؤثره الوسائط مباشرة، لأنَّ الوسائط تباشر فصوص اللغة فتخلّف بها تغايراً يترتَّب عنه تباينٌ في البنية القولية للغات، وبعبارة أخرى، تختلف الأبنية القولية من جرَّاء تباين الفصوص النَّحوية الناتج عن تغاير الفصوص اللغوية، أما عملية التَّنميط فيقصد بها كيفية تكوين اللغات لصوامتها حيث يشكل الوسيط اللغوي المختار من قبل مجموعة من اللغات نمطاً لغوياً يخالف نمطاً آخر اختار وسيطا آخر؛ فاللغات الآخذة بوسيط الجذر ومنها اللغة العربية توظّف الصوامت لإنشاء بنيةٍ صامتةٍ، كما توظّف الصوائت لصوغ هيئاتٍ وزنيةٍ ثم تسكب البنية الصامتة في الهيئة الوزنية لتكوين قَولَةِ المدخل.

أما اللغات الآخذة بوسيط الجذع كاللغة الفرنسية ونحوها الإنجليزية، فالصوامت فيها كالصوائت تماما من حيث التأثير المباشر في بناء قولة المدخل، وكلا الصنفين نطائقٌ متغايرةٌ صوتياً، فارقةٌ دلالياً على خلاف اللغة العربية التي تمثل نمط اللغات التوليفية، فإنَّ تأثير الصوائت في التفريق الدَّلالي لا يكون إلا من خلال الهيئة الوزنية لذلك فلا دخل مثلا للحد بوصفه من الصَّوائت في مباشرة التفريق الدلالي ومثاله: (مطر- مطار)، وإنما يتدخل مباشرة في إقامة هيئة وزنية مغايرة هي الفارقة دلاليا بين المدخلين المصوغين بالتوالي على هيئتين فعل- مفعل[1]، فالصوامت والصوائت لها في نمط اللغات التركيبية نفس الوظيفة في مباشرة التفريق الدَّلالي بين المداخل المعجمية[2].

ولأنَّ التنميط يستلزم حصر الإمكانات إلى احتمالين اثنين، بمبدأ الثالث المرفوع، كان على اللغات أن تفرّع صوائتها باختيار أحد الآليات؛ إما (التَّضعيف أو التَّشطير)، وهذا التَّفريع هو ما يسمح بتتبُّع نمطية اللغات واشتراكها في نوع واحد من الآليات، فاختيار اللغة العربية لوسيط التَّضعيف يجعل لنسقها النصغي نمطاً خاصاً في التعامل مع المدود، حيث تلجأ إلى زيادة صائتٍ قصيرٍ، على مثله القصير، لتوليد صائتٍ طويلٍ، فأنشئت المدود السبعة حيث لكل صائتٍ من السَّبعة نفس الوظيفة في النَّسق الصوتي، وخلاف ذلك التَّشطير الذي اختارته اللغات التركيبية كالفرنسية ونحوها عن طريق تشقيق الصائت القصير إلى

---

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية**، ج2، ص164.

[2]- المرجع نفسه، ص163.

A - male, mille, mole, moule.
B - pate, matte, hate, date.

صوتيات أقصر منه كأن تشطَّر الضمة [u] إلى ضميمات أقصر، وتشطَّر الفتحة [a] إلى فتيحات والكسرة [i] إلى كسيرات، ويكون الناتج عدداً من الصوائت المشطَّرة التي تكون لها وظيفة أصولها في النسق الصوتي.

أما خيار وسيط التَّضعيف فقد جعل للعربية نسقاً صائتياً أقل غنى فلا تبني العربية صوراً صوتيةً مفردةً بالصوائت، ولا يولّد الصائت القصير وطويله في نفس الموضع أكثر من مفردتين، إضافة إلى أنَّ ليس للصوائت في النسق الصوتي ما يكون للصوامت من التفريق الدلالي؛ فالصوائت لا تفرّق مباشرة بين دلالات المفردات المتَّحدة جذراً، وإنَّما تفرق بين الصيغ التي تؤثر تأثيراً مباشراً في التفريق الدَّلالي (الغَمْرُ: الماء الكثير) و(الغِمْرُ: الحقد) و (قِطْر، قَطْر، قَطَر) وأحيانا لا تكون الصيغة مؤثّرة، وذلك في كل ما اتَّحد معناه، واختلف مبناه[1].

- **جهاز التصويت البشري:**

ممَّا هو ثابت أنَّ المتكلم يصدر تصويتات لغة في مراحل متلاحقةٍ ولا يعني هذا أنَّه يصدر أولا ما كان قد عرفه أولا، لأنَّ أمثلة المستعمل في محيطه اللغوي مرتسمة فيما هو مهيَّأ للتصور بها، بل إصدار بعضها قبل بعض يقتضيه تنامي القدرة على التَّحكم في تصريف أعضاء جهاز التصويت، يقول محمد الأوراغي: «وإنَّما يهمنا في مسألة التدرج الكشف ما بين تصويتات اللغة من التَّساند بمعنى وجود تصويتات في اللغة هي أوائل وتصويتات ثوان، وأخرى ثوالث يستند صدور الأخيرة إلى التي قبلها وكذلك الأوائل»[2].

إذن، التَّساند المفضي إلى التدرج يقتضي تصنيف تصويتات كل لغة إلى أوائل تسند ما ينتمي إلى صنف الثواني، وكذلك إلى صنف ما يصدر في الأخير، لكن ليس أي تصويتة يمكن أن تكون أولية بالنسبة إلى أي تصويتة، وإنَّما يتقيَّد ذلك بعلاقة البعضية يلزم عنه أن يكون جنس الصويت الأساس لما ينتمي إلى صنف الأوائل يجري فيما يمتاز به المنتمي إلى صنف الثواني ولا يفسر ذلك إلا بما تشكله أعضاء محدَّدة من أبنية من حيّز معيَّن، يظهر ذلك في سلمية التَّساند التالية:

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص96.

[2]- محمد الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**، ص138.

فالسلَّم الأفقي يمثّل الأوائل (س، ث، د، ت)، والعمودي يمثّل محور الثواني (ص، ذ، ض، ط)، أمَّا الثوالث فهو (ظ)

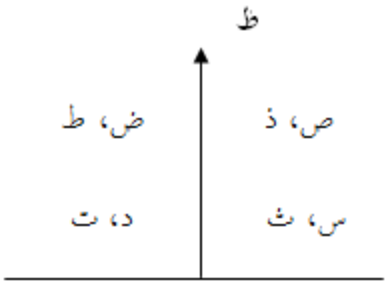

والملاحظ أنَّ اللغات البشرية تنتقي لتصويتاتها بما يقدرها عليه جهاز التَّصويت النطقي، فاللغة العربية ونحوها تنتقي من المناطق الثلاث في الجهاز الصوتي صوامتها، ما جعلها تدرج ضمن اللغات الاحتمالية التي تأخذ بجل الاحتمالات التي وفَّرها هذا التَّمثيل لجهاز التَّصويت، في حين تقتصر اللغات التركيبية على تشغيل بعض حجرات الرنين في الجهاز النطقي بحيث تستغل جهات فقط دون أخرى، لذلك فإنها تنتقي صوامت جهة في منطقة، وتهمل صوامت جهتها الأخرى؛ حيث تشترك اللغات الاقتصارية في إهمال جهة المفخَّمات من المنطقة الوسطى، وجهة الحلقيات من المنطقة الخلفية[1].

- **النَّصت (*Phonologie*):**

يمثل النَّصت الشّق الثاني للنَّطق ***Phonologie*** والذي يتشكَّل محتواه من مبادئ وقواعد النسق الصوتي، يعنى بكل ما يعرض للتصويتات من الأحوال أثناء دخولها في التركيب، فإذا صحَّ أنَّ أوَّل تركيب التصويتات في كل اللغات يحصل عند الشروع في إنشاء جذور المعجم الشَّقيق وجذوع المعجم المسيك[2]،

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص96. ويفسّره محمد الأوراغي بفرضية أصل الخفة، أو ما يسميه الفارابي "التّحرك نحو الأسهل" فممّا يُفطَر عليه الإنسان الميلُ إلى الخفة والسهولة، والتي تختلف على مستواها الأمزجة والأعضاء، يقول في هذا المعنى: «فإذا كانت أعضاؤهم على خَلْقٍ وأمزجة مخالفة لَخلْقِ أولائك، مفطورين على أن تكون حركة ألسنتهم إلى أجزاء من داخل الفم أسهل عليهم من حركتها إلى الأجزاء التي كانت ألسنة أهل المسكن الآخر تتحرك إليها، فتخالف حينئذ التصويتات التي يجعلونها علامات يدلُّ بها بعضهم بعضا على ما في ضميره». محمد الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**، ص135.

[2]- سيأتي بيان العلاقة بين المعجم الموجود في كل اللغات البشرية وبين آلية تشكيل التصويتات بما يتناسب وخصائص اللغات.

فإنَّ أول مسائل النَّصت النظر فيما يقبل من حروف المعجم أن يتراكب مطلقا أو بشرط، وما لا يقبله مطلقا[1] لذلك فإنَّ آلية تأليف التصويتات في اللغات البشرية، تخضع للتباين من نمط لغوي إلى آخر.

وسبق أن ثبت أن نظرية اللسانيات النسبية جعلت اللغات نمطين بناء على الخصائص البنوية ووفق المنهج المراسي؛ نمط تركيبي كاللغات الأوروبية، تسلك لتأليف أصواتها البناء الجذعي، الذي يقوم على خاصية إلصاق السوابق واللواحق بالمادة الصوتية كون هذه الجذوع غير قابلة للخرق ويختار هذا النمط لبناء جذوعه وتشكيلها أحد النَّحوين «إما باستعمال الصوائت لا غير، والناتج عددٌ قليلٌ من الصُّور الصَّوتية أو القولات المسموعة منها من اللغة الفرنسية ... eau, ou ,y وإما باستعمال الصوامت والصوائت معا، ويكون الناتج جذوعاً ترتصُّ فيها الصَّوائت بالصَّوامت»[2].

ونمط اللغات الجذرية التي تستند بحكم طبيعتها إلى البناء الجذري، والتي تمثلها اللغة العربية، تسلك فيه اللغة العربية سلوكاً مغايراً تماماً لسابقتها، فالنَّسق النَّصتي يعمد أولاً إلى الصَّوامت وحدها، ليبني منها بقواعده جذوراً رخوةً قابلةً للخرق من الوسط وللإلصاق من الطرفين، ثم يتَّجه ثانياً إلى الصَّوائت وحدها فيبني منها قوالباً وصيغاً لاستقبال الجذور، ومن ثمَّ تأتي مرحلة إفراغ الجذر الرَّخو في الصيغة القالب[3].

ويمكن توضيح المراحل الثلاث بالتمثيل التالي[4]:

ق- ط- ر .... فعْل ..... قَطْر

..... فِعْل ..... قِطْر

..... فُعْل ..... قُطْر

..... فَعَلَ ..... قَطَرَ

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ص170.

[2]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص100.

[3]- المرجع نفسه، ص100.

[4]- المرجع نفسه، ص100.

وباستقراء بسيط لقواعد النَّصت في اللغة العربية يتحصَّل أنَّ أبرز سمة تميّز هذا النمط من اللغات هي التغييرات الداخلية والخارجية التي تحدث للجذر الرخو[1]، حيث تشمل الأولى **القلب المكاني** الذي يحصل بتغيير في الترتيب، و**بالإبدال** بجعل حرف مكان حرف آخر، و**بالإعلال** وهو تغيير حرف العلة، و**بالحذف** الذي هو زوال حرف من موضعه ... إلخ، أما التَّغييرات الخارجية فالمقصود بها الزيادات التي تكون في أوَّل الجذر، أو وسطه، أو آخره، فهذه ثلاثة مواضع للزيادات الخارجية على الجذر فتكون له بذلك صدوراً وفواصل وأعجازاً.

- **نمطية الفص النصغي للغات الجذرية:**

تتَّضح نمطية الفص النَّصغي في اللغات الآخذة بوسيط الجذر باستقصاء أهم مبادئ التكوين التي روعيت في الدرس اللغوي العربي لصناعة الجذور في العربية حيث حدَّد الأوراغي غاية هذه القواعد «في التمييز بين ما يأتلف من الصوامت فيستعمل في تكوين الجذور، وبين ما لا يأتلف على وجه فيستعمل ولا يأتلف على وجه آخر فيهمل كذلك ومنها ما يستوجب إدراج صوامت بعينها في مواضع من الجذر فيسلم بها التأليف»[2]، ومن أهم مبادئ بناء الجذور نذكر ما يلي[3]:

– **مبدأ الحصر**؛ وهو أوَّل المبادئ المعتبرة في بناء الجذور، وهذا المبدأ يقضي بأن تنحصر صوامت الجذر في زمر عددية تتردد بين أقلها الثلاثي، وأعلاها الخماسي المؤلف من خمسة صوامت أصول ولا يتجاوز الجذر الخمسة إلا بزيادة وضعا وما كان من المفردات المعجمية أحاديا أو ثنائيا أو أكثر لكنه من جنس الأحادي فيبني بناء الجذوع بالصوامت والصوائت معا (أ، هل، سوف، لعل، إنما).

– **مبدأ التنويع**؛ يستدعي بناء الجذور بناءً يستجيب لمقولتي الفعل والاسم فما يبنى لمقولة الفعل فإنَّه ينحصر عددياً في صنفين لا غير جذور ثلاثية وجذور رباعية، أما ما يبنى لمقولة الاسم فينحصر في أصناف ثلاثة ثلاثي ورباعي وخماسي.

---

[1]– من المهم التأكيد على أنَّ الجذور الرَّخوة تُبنى فقط من الصوامت، ويدل على ذلك «نزوع أصحاب القواميس الأوائل، ومن سار على نهجهم من المتأخرين إثبات المفردات المعجمية في صورة جذور منصوص على صوامتها لا غير». محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص101.

[2]– محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص104.

[3]– المرجع نفسه، ص102-103.

– **مبدأ الخفة؛** يقيّد هذا المبدأ التقاليب المحتملة بالقسمة المنطقية لكل زمرة من الصوامت المستعملة في اللغة الجذرية، إذ جميع الصوامت في أصل البناء تحتمل أن تتراكب فيما بينها مكونة جذورا لكن بعض التراكبات مقبول إذا كان الجذر فصيحا لم يعتص نطقا ولانتبى سمعاً وبعضها الآخر مرفوض إن استعصى على جهاز التصويت ولم تستسغه حاسة السمع.

وعليه، فقد أفاد الاستقراء لنظام النَّصت في العربية أن يبنى الجذر عموما من ثلاثة صوامت، وهو الأساس، وما كان دون الثلاثة، فثالثه محذوف لدواع، وما كان أكثر من أربعة أو خمسة فهو مزيد، والثابت في اللغات الجذرية منتف في اللغات الجذعية، وذلك في مستوى المقارنة الفصيَّة بين اللغات البشرية «وعليه، لا يجوز الخلط بين هذين النمطين وإلا تعطَّل مبدأ التَّنميط وبعث من جديد مبدأ التعميم الذي يقضي بأن يصح في الكل ما صحَّ في البعض المخصوص»[1]، فالوقائع المراسية تشير إلى جملة من المقدّمات التي نصَّ عليها التأليف القديم – بعبارة الأوراغي–[2]:

أولا: انحصار المرحلة الأولى من صناعة الألفاظ المفردة الأصول في بناء الجذور باستعمال الصوامت لا غير، وذلك اختياراً في نمط اللغات الجذرية، بينما في النَّمط المقابل من اللغات الجذعية، فإنَّ الجذوع تبنى مزجاً بين الصوامت والصوائت معاً فيصنع الجذع في هذا النمط دفعةً واحدةً في مرحلةٍ واحدةٍ.

ثانيا: يمكن في الكتابة على وجه الخصوص الاقتصار في اللغات الجذرية على رسم المداخل المعجمية بالصوامت مجرَّدة من الصوائت، ولا يتأتى ذلك في اللّغات الجذعية، وإن كان النمطان في القول اللساني متساويين، حيث يتحقَّق الوجه المنطوق للقولات المفردة في النَّمطين عند التَّلفظ بالصوامت مصحوبة بصوائتها.

ثالثا: إعمال مبدأ الخفة وفَّر للغة العربية معجماً فصيحاً يستجيب للأدبية المطلوبة ثقافياً في الخطاب الفني لكنَّه فوَّت عليها الاستعمال الفعلي لقسم كبير من الجذور الممكنة لسانياً المهملة عملياً.

[1]– محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص105.

[2]– المرجع نفسه، ص 105–106.

3-2- المستوى المعجمي

يعدُّ المعجم في هذه النظرية ذو رتبةٍ وسائطيةٍ، أي أنَّه يقع بين الفص النَّصغي الذي يستلم منه القَولِات، وبين الفص التركيبي الذي يشتغل على بنية الجمل وتركيبها بعد ذلك، وقد اتَّخذت الدّراسة المعجمية في اللسانيات النسبية طابعاً نمطياً، حيث يجب دراستها في مستويين[1]:

- المستوى الأول: يتناول المعجم بوصفه واقعاً مستقلا عن اللغة مجرداً من المادة الصوتية، وقوانين تركيبها على أن يمر تناوله في هذا المستوى بمرحلتين؛ في الأولى يدرس **"المعجم المحض"** ذو المحتوى الكلي وغير المرتبط باللغة، وفي الثانية يتعيَّن البحث في **"المعجم اللساني"** بوصفه مجموعة من الإمكانات لتحقيق "المعجم المحض" في اللغات أجمع.
- المستوى الثاني: يتم التركيز فيه على "المعجم النمطي" باعتباره إحدى الإمكانات المحقَّقة في مجموعةٍ محصورةٍ من اللغات، فجاء المعجم النمطي مصوغاً في قوالب صوتيةٍ مقننةٍ بوسائط لغويةٍ تنتمي إلى المبدأ الوضعي لأنَّه بتلك الوسائط تم اختيار إمكان من المعجم اللساني لتحقيق "المعجم المحض" فخرج هذا الأخير نمطياً.

تتركَّب بنية الفص المعجمي في اللّسانيات النّسبية من مفاهيم خاصة أبرزها **"القَولِة"** و **"الكلِمة"**، فما يؤسّس للمعجم هو المدخل المعجمي، والذي «يتألَّف من شقين: أحدهما مسموع يسمى قَولِة، وهي صورةٌ صوتيةٌ مختزنةٌ في الملكة المصوَّرة المبرمجة خلقةً لخزن الصور الحسية، والشق الآخر مفهوم يسمى كَلِمَة؛ والكلمةُ معنى متمثَّل في الملكة الحافظة المبرمجة لحفظ المعاني المجرَّدة، ويكون اختزان القَولِة في المصوَّرة مقترناً باختزان الكلمة في الحافظة؛ بحيث يكون اقتداح أحد الشّقين في إحدى الملكتين إثارة للشق الآخر»[2]، فالجزء المادي الدلالي يسمى "كلمة"، وهي الوحدة الصغرى التي يأتلف منها الكلام، أما

---

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ص276. تجدر الإشارة إلى أنَّ الفص المعجمي في كل اللغات متفرّع إلى معجم واقع ومعجم متوقَّع؛ حيث يتضمَّن الأول: المداخل المعجمية الأصول، وهي المداخل التي يؤخذ منها ولا تؤخذ من غيرها حيث يحصل عليها بإقران حَرْجِ "الفص النصغي" بحَرْجِ "المعجم المحض"، وتكتسب مواد هذا المعجم بالاستقراء التام سماعاً، وكل مدخل أصل فهو قاعدة لتوليد عدد من المداخل المعجمية الفروع، وتمثل الجذوع في اللغات الجذعية أو تحقُّقات الجذور في اللغات الجذرية، أما الثاني: أو ما سماه الأوراغي بالمعجم المتوقَّع فمحتواه مداخل معجمية فروع أي المحولة عن أصولها بواسطة الفص التحويلي، أما مواده فتكتسب عن طريق الاستنباط. ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية والأنحاء النمطية**، ص631-632. وينظر، محمد الأوراغي، **اللسانيات وتعليم اللغة العربية**، ص154. وينظر، حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات**، ص187.

[2]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص130.

الجانب الصوري الصَّوتي، فسِمتُه أن يكون منطوقاً، بهذا المعنى يعمل المعجم الذهني عبر مراحل؛ أولاها تتلخص في تلقيه للكلمات الموجودة في الكون الوجودي، ومن ثم المفردات الصوتية الناتجة عن الفص النصغي؛ وثانيها تتجلى في إقران الكلمات المفهومة بالقَولِاَت الدالة فتتشكَّل بذلك المداخل المعجمية الأصول، وكل مدخل أصل في هذه الحالة هو قاعدة لتوليد عدد من المداخل المعجمية الفروع.

فالمعجم في عمومه ما هو إلا مفرداتٌ متناسبةٌ، حيث لا يخلو أيُّ معجم منها، فالمفردات إذا كانت بحتة فهي عندئذ تمثل "للمعجم المحض"، أما إذا كانت تلك المفردات إمكانات وقوعية فيتشكل بذلك "المعجم اللساني"، وأما إذا كان محتوى المعجم مشخَّصاً بمفرداتٍ صوتيةٍ متشاكلةٍ فإنَّ هذه الحالة هي ما تُشكل "المعجم النمطي".

- **الدلالة المعجمية للمفردة:**

اللغة نسقٌ مركَّب من القواعد الموزَّعة بانتظام على أنساق فرعية، وكل نسق فرعي يستوعب قواعد دلالية، وتداولية، وصورية، ويضاف إلى هذه الأجناس الثلاثة من القواعد، الوسائط اللغوية الضرورية لوقوع تلك القواعد على أحد النحوين الممكنين، حيث يشكل كل جنس من تلكم القواعد مع الوسيط اللغوي المختار مبدأ من مبادئ تكوُّن اللغات التي سبق تفصيلها (المبدأ الدلالي، والمبدأ التداولي، والمبدأ الوضعي، والمبدأ القولي).

والمعجم في اللّسانيات النّسبية ثلاث مراتب، "**المعجم المحض**" يليه "**المعجم اللساني**" يليه "**المعجم النمطي**" بمعنى أنَّ [المعجم المحض] مقتض، غير لازم، وهي الخاصية التي يتميَّز بها هذا الموقع الأول، لأنَّه لا يلزم عن شيء قبله ويقتضي الذي يليه بعده، وأن {المعجم اللساني} لازم عما قبله مقتضٍ لما بعده، وأنَّ (المعجم النمطي) لازمٌ غير مقتضٍ، وهذه خاصية الواقع في المرتبة الأخيرة، وقد تمت صياغة هذه المراتب مع وسائطها اللغوية كما يلي[1]:

[المعجم المحض] ⟵ {المعجم اللساني} ⟵ {الوسائط اللغوية} ⟵ (المعجم النمطي)

[1]- استعمال الأوراغي للمعقوفان، والحاضنتان، والأقواس، لم يكن استعمالا اعتباطياً، وللدلالة على تصوُّره يقول: «يدل المعقوفان [...] على أنَّ الواقع بينهما دلالي بحت. وتدل الحاضنتان {...} على ضمّهما لمجموعة من الإمكانات لتحقيق ما بداخل المعقوفين. كما يشير القوسان (...) إلى أنَّ الواقع بينهما تشخيص صوتي لإمكان سابق». محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص278.

ويتساءل محمد الأوراغي عن سبب جعل المعجم المحض في المرتبة الأولى، ويجيب بأنَّ ذلك من متطلبات المذهب الكسبي الذي ينقله عن المفكرين العرب، كما يظهر من عبارة **نصر الدين الطوسي(672هـ)**، يقول: «للشيء وجودٌ في الأعيان ووجودٌ في الأذهان، ووجودٌ في العبارة ووجودٌ في الكتابة، والكتابة تدلُّ على العبارة، وهي على المعنى الذّهني، وهي دلالتان وضعيتان تختلفان باختلاف الأوضاع. وللذّهني على الخارجي دلالةٌ طبيعيةٌ لا تختلف أصلا، فبين اللَّفظ والمعنى علاقةٌ غير طبيعيةٍ، ... لأنَّ العلاقة الحقيقية بين المعنى والعين»[1].

وما يستنتج من هذا القول وغيره خصائص تميز "المعجم المحض" عما سواه من المعاجم أهمها[2]:

- **العلاقة القائمة بين الأمثلة الذهنية؛** بمعنى أنَّ العلاقة بين المعاني، وبين الحقائق المراسية (الوقائع) علاقةٌ طبيعيةٌ منتظمةٌ في بنية العالم الواقع خارج الذّهن.
- **محتوى المعجم المحض كلي؛** فالكلي قيدٌ على كل اللغات البشرية؛ بحيث تمكن ملاحظته ممارسة أي عمل علمي كان موضوعه اللغة، وبخلاف ذلك محتوى "المعجم النمطي" لأنَّ من شأن العلاقة الوضعيَّة الاصطلاحية التي تجمعه بما قبله أن تجعل محتواه يختلف أولا من نمط لغوي إلى آخر، وثانيا من لغة إلى أخرى.

- **المعجم اللساني:**

يمثّل المعجم اللساني المرحلة الوسطى التي يتم فيها الانتقال من "المعجم المحض" إلى "المعجم النمطي" حيث يتم تنميط المعاجم اللغوية بناءً على «مجموعةٍ من الاحتمالات المتقابلة ... ويمثّل كل

---

[1]- نصير الدين الطوسي، **هامش الإشارات والتنبيهات لابن سينا**، ج1، ص131. نقلا عن محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص278.

[2]- إنَّ تناسب المفردات البحتة التي يتضمّنها "المعجم المحض" في اللسانيات النسبية مشروط بعلاقة التعدية القائمة بين الحقائق في العالم الخارجي، وبين المعاني في الذهن البشري، والتي سبق أن تقرّر أنّها علاقة طبيعية تسلك سلوكا ثابتا في كل اللغات البشرية، ويكمن التساؤل عن طبيعة هذه العلاقة التي منها يتشكَّل تصوّر عدَّة الاكتساب، بالنظر في فرضية الانطلاق الكسبية التي تفرض أن يستقل العالم الخارجي وما يشمله من حقائق، عن المعاني المستقرة في الذهن البشري لذلك تولت عدة الاكتساب مهمة «تحصيل العلوم الأولية من العالم الخارجي المنتظم على وجه كلي، فبناء أنساق معرفية تكتسب بها مما هي في ذاتها العلم بحقائق الأشياء في العالم الواقع». محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص282. واستناداً لما سبق تكون علاقة "التضايف" هي العلاقة الأكفى كونها تتم بين شيئين يستقل وجود كل منهما عن الآخر، لكن كل واحد منهما يكون سببا في إضافة صفة إلى الآخر؛ فبسبب العالم الخارجي تحصل لعدّة الاكتساب صفة كونها عارفة، عالمة، حيث يكون العلم صفة حادثة في القوة النفسية، فتحصل لها بذلك القدرة.

احتمال وسيطاً لغوياً يقابله وسيط آخر. وعليه فإنَّ محتوى المعجم اللّساني يتشكَّل من مجموع الوسائط اللغوية الخاصة بتحقيق المعجم المحض وتثبيته في معجم نمطي بعينه»[1]، وتظهر بذلك فاعلية الوسائط اللغوية التي تمثّل مجموعةً من الاختيارات التركيبية، الصوتية، التي تعرض للُّغات لتنتقي منها ما يتناسب وخصائصها.

يفرض الأوراغي أنَّ المعجم المحض ينحلُّ إلى مكوناته من (جسم) (ج)، وزمن (ز)، وحدث (ح) وعلاقة (ع)، وباقتران عنصر الحدث(ح) بعنصر(ز) تكون الصيغة [+ح+ز] منتميةً لمبادئ المعجم المحض وهنا تتوقف مهمة المعجم المحض المسؤول عن المفردات البحتة والعالم الخارجي في ضوء علاقة التَّعدية الطبيعية، لذا فإنه ليس من مبادئ المعجم المحض «تحديد على أي صورة يكون اقترانهما [الحدث والزمن] في اللغة»[2] ليتولَّى المعجم اللّساني أو الوسيط اللغوي مهمَّة انتقاء صورة صوتية لتركيب الحدث والزمن.

فكل لغة مضطرة إلى الحرص الشَّديد على أن تقترن فيها صورتان صوتيتان (+ح +ز) اقتران عنصري [+ح+ز] ومخيَّرة للانتقاء بوسيط إمكان يوفره المعجم اللساني، ومن أوضح الإمكانات وأكثرها انتشاراً {(+جذر+ز) و(+جذع +لاصقة) و(+جذع+تغيير)} وهكذا يصير بإمكان اللغة المعينة كالعربية أن تختار بوسيط الجذر اللغوي الإمكان الأول (+جذر+صيغة) وتهمل الباقي، ولغيرها كالفرنسية والانجليزية أن تختار بوسيط الجذع اللغوي الإمكانين الأخيرين: {(+جذع +لاصقة) و(+جذع+ لاصقة) و(+جذع+ تغيير)} فتتعدَّد الاحتمالات المكونة للمعجم اللساني[3].

وهذه الاحتمالات تكون محكومةً بنوعين من العلاقات، يقول الأوراغي: «وحرصاً على وضوح العرض نحصر هاتين العلاقتين بين مقولات المعجم المحض الجامعة لمفرداتها البحتة غير المتناهية، ومن جهة أخرى بين مقولات المعاجم النَّمطية الجامعة هي الأخرى لمفرداتها الصوتية الموازية»[4] حيث وسمت العلاقة **بالاعتباطية** لعدم احتوائها لسمات حتمية تربط بين "الكَلِمَة" باعتبارها مفردةً بحتةً تنتمي وجوباً إلى مقولات المعجم المحض، وبين "القَولَة" باعتبارها صورةً صوتيةً تجمعها بالكلمة علاقة اعتباطية، فهي إذن «تعكس

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص302.

[2]- المرجع نفسه، ص 279.

[3]- المرجع نفسه، ص 279-280.

[4]- المرجع نفسه، ص302.

الخاصية الفارقة لا غير»[1]، لذلك استحقَّت وسم العلاقة الاعتباطية التي تمثل «رابطة تشكّل المستوى الأول في تكوين معجم اللغات وهي لا تستند سوى إلى مبدأ التباين (لا تساوي)»[2]، والذي يمكن التعبير عنه بالقول بأنَّه «إذا تباينت الكلمات في المعجم المحض لزم عنه بالضرورة تباين القَولِاَتِ في المعجم النمطي»[3]، وهو ما يبرّر اضطرار اللغات إلى جعل ألفاظ متباينة للمعاني المتباينة، فينتج لذلك اختلاف في مداخل المعجم.

وعليه فالعلاقة الاعتباطية تفرض على اللغات أن تتكون من القيم التالية: 1- أن تتَّخذ القولة صفة" الحد المجمل" بحكم خلو بنيتها من التفصيل الموازي للخصائص الطبيعية الدالة في الكلمة.2- ويترتب عن القولة بصفتها حدا مجملا ألا تتقدَّم أي معلومة سوى إعرابها عن التفرد بميزة صورية لا توجد لغيرها من قولات المعجم النمطي وعن كونها تقترن بكلمة معينة يكشف عنها "الحد المفصل".3- كما يلزم عن فقر إعراب القولة عن الكلمة التوسع في "الحد المفصل" بتوفيره للمعلومات الآتية:

- الخصائص المقولية المتنازلة بدءاً من الأعم، فالعامة، فالخاصة.
- الخصائص الطبعية الدالة بشرط التوافق مع الخصائص المقولية والتناسب مع المراكب المحتمل.

ويمكن التمثيل بالمداخل المعجمية الآتية[4]:

رجل .... اسم .... أ [اسم، مذكر، نكرة] ب [آدمي، ذكر، راشد]

- فالقولة (رجل) هي حدٌّ مجمل، كونها تتغاير صورياً مع أي شكل صوري آخر، أما حدُّها المفصَّل فيبين عن الخصائص الطبعية للكلمة المعبَّر عنها.

قطع .... فعل .... أ [فعل، متعد، علاجي] ب [فصل المتجزئ بعضه عن بعض]

- يظهر أنَّ الخاصية الطبعية للفعل (قطع) هي الكفُّ عن مزاولة العمل قبل تمامه، إذ هي الخاصية الدالة في الجمل المذكورة.

---

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص302.

[2]- المرجع نفسه، ص305.

[3]- المرجع نفسه، ص305.

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص306-307.

تمثل هذه الأمثلة، عيّنة عن شرط التّناسب بين خصائص الكلمة ومراكبها المحتمل، حيث يلاحظ نزوع المداخل المعجمية إلى التواسع في الحد المفصَّل، فتدل بنية القولة في أحسن أحوالها على الأعمّ من الخصائص المقولية للكلمة، ولا تتجاوز هذا المستوى، ويشكل هذا التَّوقع المعجمي أهمَّ ميزة في العلاقة الاعتباطية التي تقوم بين بنية القولة وخصائص الكلمة، وكل لغةٍ اختارت هذه العلاقة لتحقيق المعجم المحض ظهر في معجمها النَّمطي القيم المذكورة.

أما **العلاقة الاصطناعية؛** فتشكل رابطةً ثانيةً بين "القَولَةِ" و "الكَلِمَة" حيث تجبر اللغات في تكوين معجمها، وأساسها «مبدأ التباظر(...) الذي ينحل إلى مبدأي التباين (...) والتناظر(...) يمكن التَّعبير عنها بما يلي: إذا توحدت الكلمات في المعجم المحض من غير جهة تغايرها تناظرت القَولَات في المعجم النمطي»[1]، حيث يفرض مبدأ التباظر على اللغات البشرية أن تتوخى في بناء القولات انتظام خصائص الكلمات وقد استند في ذلك إلى مقولة **الفارابي** إذ يقول: «أن تتحرى في تلك الألفاظ أن تنتظم بحسب انتظام المعاني... فيجتهد أن تعرب أحوالها الشبه من أحوال المعاني»[2]، ويحصل ذلك باجتماع خصيصتان على الأقل خاصية تقترن بالخصائص المقولية للكلمة، وأخرى تقترن بخصائصها الطبعية الفارقة، كما قد تتوفَّر على ثالثة بخاصية طبعية عامة، يقول سيبويه (180هـ): «الحُطَامُ، والفُضاض، والفتَاتُ، فجَاء هذا على مثالٍ واحدٍ حينَ تقاربتْ معانيهِ...وممَّا تقاربتْ معانيه فجاؤوا به على مثالٍ واحدٍ نحو الفِرار، والشِّراء، والشماس،... ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النرَوان، والنَّقزَان»[3]، فإذا اشتركت كلمات في خاصيةٍ طبعيةٍ دالةٍ وجب اشتراك قولاتها في وشمةٍ تقترن بتلك الخاصية وتشير إليها.

وعليه، فإنَّ وسيط **العلاقة الاصطناعية** يفرض قيماً مغايرةً لقيم مقابلتها **الاعتباطية،** وهي كالآتي: 1- اتخاذ القولة صفة "الحد المركَّب" بحكم قبوله التَّفكيك إلى وحدات وشمية مقترنة؛ أولها: المادة وهي أحرف محركنة (ح ص ب) و(ز ك م) و(س ع ل) تقتطع مباشرة من تصويتات اللغة الأصول أو من أبجدية المعجم، وتشكل بترتيبها القار جذر القولة المقترن بالخصائص الطبعية للكلمة. ثانيها: السبيكة، وهي هيئةٌ

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص308.

[2]- أبو نصر الفارابي، **كتاب الحروف**، ص139.

[3]- سيبويه، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1988م، ج2، ص214.

مخصوصةٌ تبنى بالحركون (الحركات والسكنات) لتفرغ فيها الجذور، بحيث تخرج مبنيةً على صورة (حُصَاب، سُعَال، زُكَام) بها تقترن الخاصية الطبعية الدالة على الداء والمشتركة بين الكلمات. ثالثها: الصيغة وهي الهيئة المبنية بالحركون لتفرغ فيها الجذور بحيث تخرج مبنية على صورة وتقترن بالخصائص المقولية للكلمة.

فتكون بذلك اللغات الآخذة بوسيط "العلاقة الاصطناعية" ومنها اللغة العربية مرتبطة في بناء قَوِلاَتِ معجمها بثلاثة مبادئ؛ الجِذْرُ والسَّبيكَةُ، والصِيغَةُ، ويذكر محمد الأوراغي أنَّ ابن جني(392هـ) كان سبَّاقا إلى مسألة سلوك القَوِلاَتِ بأمر من هذا الوسيط لتستحيل القَولَةُ إلى حد مركَّب يقول: «أَلاَ تَرى إلى (قام) ودلالَةُ لفظِه على مصدره، ودلالَة بنائِهِ على زمانِه، ودلالَةُ معناهِ على فاعِلِهِ...ومن ذلِك قَوْلهُم للسُلَّمِ مِرقاة، وللدَّرجةِ مِرقاة، فنفس اللَّفظ يدُل على الحدثِ الذي هو الرقي، وكَسْرُ الميم يدل على أنَّها مما ينقُل ويعمَل عليه وبه، كالمِطرقَة، والمِئزَر، والمِنجل...وكذلك اسم الفاعل، نحو قائم وقاعد، لفظه يفيد الحدث الذي هو القِيامُ والقُعودُ، وصِيغَتُه، وبنَاؤُه يفيد كونه صاحب الفعل . وكذلك (قَطَّعَ)، و(كَسَّرَ)، فنفْسُ اللَّفظ هاهنا يفيد معنى الحدَث وصُورته تفيد شيئين: أحدُهما الماضي، والآخر تَكثِير الفعل. كما أن (ضَارَبَ) يُفيدُ بلفظِه الحدثَ وببنائِه الماضِي، وكَوْنُ الفعلِ من اثنين، وبمعناه على أن له فاعلا. فتلك أربعةُ معانٍ»[1].

نخلص إلى أنَّ العلاقتين الاعتباطية[2] والاصطناعية، تمثلان وسيطين لغويين مما ينتمي إلى المعجم اللّساني المسؤول عن تشكل "المعجم النمطي" الخاص بنمطٍ خاصٍ من اللغات؛ حيث تختار اللغات البشرية إحدى العلاقتين، الأمر الذي يؤدي إلى وجود نمطين من المداخل المعجمية متباينات من حيث الخصائص المعتمد عليها في صياغة المدخل المعجمي.

---

[1]- ابن جني، **الخصائص**، ج3، ص98-101.

[2]- أما اللغات الآخذة بوسيط العلاقة الاعتباطية كالانجليزية والفرنسية فإنها تلجأ إلى خاصية سمَّاها محمد الأوراغي بـ "الارتجال" والتي تنحصر في ضعف درجة التنبؤ لأنه لا يتوصل من صورتي القولتين (pomader) و(potager) مثلا إلى استنباط مقولة انتماء الكلمتين أهما اسمان أم فعلان أم مختلفان. أما في الانجليزية مثلا فإن المتكلم وإن كان مزوداً بملحوظة مراسية تفيد أن الصفات في هذه اللغة ما ينتهي باللاصقة (y) فهو غير قادر على فصل مجموعة القولات المنتمية إلى مقولة "الصفة" من التي تنتمي قولاتها إلى مقولات الاسم حيث لا يتوصل من المقارنة بين المجموعتين إلى الكشف عن مقولة الانتماء.

a- fish**y**, lump**y**, luck**y**, speed**y**.
b-dant**y** , pret**ty**, happ**y**

ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص312.

- **المعجم النمطي:**

يمثّل المعجم النَّمطي غاية النَّظرية النّسبية، وللوصول إلى المرحلة الثالثة ينبغي للغات اختيار وسائطها انطلاقاً من المعجم اللّساني، الذي يقترح قائمةً من الاحتمالات المتقابلة «إذ لا شيء قبل الوسائط يمكن اتّخاذه مقدّمة لنظرية الأنماط اللغوية»[1]، والتي تتميَّز بخاصية التفاعل كأن يجذب وسيط معيَّن ما يوافقه وينفر مما يوافق مقابله ما يفرض على قيم العلاقة الاصطناعية الفارطة أن تدعم قيم وسيط الجذر. وهو ما يطرح جملة من التَّساؤلات في مستوى اللّسان يمكن إجمالها في الآتي:

– ما دور وسيط الجذر، ومقابله وسيط الجذع في تعميق التغاير المعجمي؟ وكيف يتم تفاعل الوسائط، واتساق المتوافق منها؟

وللإجابة عن هذه التَّساؤلات يلزم البحث في خصائص **"المعجم الشقيق"** الذي اختارته اللغة العربية وقد أطلق عليه الأوراغي هذه التسمية بناءً على آلية "التشقيق" التي يسلكها المدخل المعجمي؛ حيث يرتبط بوسيطي الجذر والعلاقة الاصطناعية كما سبق وأن ذكر، ليسمح بإخراج مجموعةٍ من المقولات الفروع أو الشقائق، وإذا أخذنا مقولة الفعل كعيّنة فإنَّ توليد بعض الأفعال من بعض هو ما يسمى بالتَّشقيق، والجدير بالذكر أنَّها تخضع لشرطي المحافظة والمفارقة أثناء عملية التشقيق فيخوّل شرط "المحافظة" للفعل الشقيق أن يحتفظ بالخاصية الطبعية للفعل الأصل، وبزمانه ومقولته الفعلية. في حين يسمح شرط المفارقة بمغادرة ما لأصله إلى ما يخصُّه من صيغة صرفية وبنية تركيبية.

ويسمي محمد الأوراغي الأفعال الأصول **"أفعالا إساسا"** والأفعال المشتقة بـ **"الأفعال الشقائق"** حيث تشترك هذه الأخيرة مع الأفعال الإساس في «خصائصه الفارقة؛ [فعل+ ماض+ فصل بعض المتجزئ عن بعض]»[2]، بناءً على شرط المحافظة لذلك لا يخرج فعل تام ولا ناقص عن خاصية التَّشقيق، فكان من خصائص المعجم الشقيق «جمعه بين نوعي الأفعال الإساس، مثل(نَصَرَ)، والأفعال الشقائق مثل (نُصِر، نَاصَر، تناصر، استنصر...»[3].

[1]– ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص349.

[2]– المرجع نفسه، ص317.

[3]– محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص272.

ويمكن توضيح ذلك بالفعل المتعدي [قتل] الذي لا يخلو معجم منه، حيث تظهر بنيته الخاصية الطبعية الدالة والكلية في كل اللغات البشرية وهي: النفي النهائي لأفعال الحياة، وتسمح اللغات التَّوليفية لهذا المدخل المعجمي الأس أن يشكّل أفعالا شقائق من مثل [قاتل، تقاتل] والذي يولّد تباينات في المقاصد المعبَّر عنها. يظهر ذلك في الجملة الآتية: **(يتقاتل المسلمون في أفغانستان)**، فالتغاير المعجمي للمداخل المعجمية [قتل، قاتل، يتقاتل...] محكوم أولا؛ بقواعد الاشتقاق التي تضمن التَّناسب بين الخاصية الطبعية الدالة في الفعل الأس، وبين الدليلة المقترنة بوشمة الفعل الشقيق، وثانيا؛ بقواعد التَّصريف التي تعيّن على أيّ صورةٍ تُبنى قَولَة الفعل الشقيق[1].

وبهذا التَّغاير المعجمي كان انضمام اللغة العربية إلى نمط المعجم الشقيق والذي «يتميَّز بتوفره على الصّنفين من المداخل المعجمية مدخل للفعل الأس الموجود بشرط المحافظة في فروعه ومدخل للفعل الشقيق المتفاوت بشرط المفارقة لأسه»[2].

وكما هو معلوم أن خاصية الجذع الأساسية هي ارتصاص تصويتاته بالحركات والسكنات، والتي اختصرها الأوراغي في "الحركون" وهو ما يقابل وسيط الجذر في اللغات التوليفية التي تقبل الفواصل، في حين يأخذ الجذع بالسوابق واللواحق، وهي زوائد تضاف للمداخل في مواضع خاصة للتعبير عن معان جديدة، ويصف محمد الأوراغي هذا التقابل بين الوسيطين بناءً على «إسناد حركون البناء إلى تصويتات الجذر الراتبة، أو المخالفة بينما يُسنَد إلى كل منها الشروع في اشتقاق بعض الكلم من بعض، وفي تصريف القولة بتحويلها إلى صيغ موازية، تعقّبه إمكانية ثانية من التصريف القولي والاشتقاق الدلالي تنحصر صرفيا في إلصاق تصويتات متبدلة بما هو مصدر تنقسم بحسب موقعها منه إلى سابقة تتصدَّره، وفاصلة تقع في حشوه، ولاحقة ترتبط بعجزه، في حين أن وسيط الجذع بسبب ارتصاص تصويتاته الراتبة فوّت عليه الإمكانية الثانية من التصريف القولي، إذ تنقصها اللاصقة الفاصلة، لأن الارتصاص يرفض كل تغيير داخلي»[3].

وباستلامه لهذه الخاصية يكون قد منع الأفعال من آلية التَّشقيق أي توليد المداخل من الأصول، لينشأ المعجم المسيك، الذي يقتصر على صنف الأفعال الإساس فيعوّض تلك الآلية الاشتقاق بالزوائد

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص318.

[2]- المرجع نفسه، ص319.

[3]- المرجع نفسه، ص 315-316.

الإضافية، فاشتراك معجمين في صنف المداخل الخاصة بالأفعال الإساس وانفراد أحدهما بمداخل إضافية خاصة بالأفعال الشقائق يعني أن الآخر يفوّض إلى التركيب ما يكل ندّه إلى التَّشقيق.

ويحسن الانتقال إلى "**المعجم المسيك**" الذي يميّز اللغات التركيبية ومنها الفرنسية والانجليزية، والذي يسمح بالجملة الآتية: (**يقتل بعض المسلمين بعضهم في أفغانستان**)، فهذه الجملة مرادفةٌ تماماً للجملة السَّابقة من حيث الدَّلالة، أما التركيب فمتباينٌ حيث لا يسمح المعجم المسيك بغير هذه الجملة إذ تعدُّ الجملة السابقة لاحقة كونه لا يتوفَّر على صنف المداخل الخاصة بالأفعال الشَّقائق، ومنه ينبغي أن تفوض إلى التركيب معالجة المقاصد لإحجام التَّصريف عن مزاولته داخل هذا النَّمط اللغوي[1].

وبعدما تجاوزت هذه اللغات (الاشتقاق والتصريف) والذي يتموقع قبل التركيب اضطرَّت إلى مباشرة المقاصد بإسناد ذلك إلى التركيب المجهز والمفاهيم الوظيفية بقواعد ثابتةٍ يظهر ذلك في المثالين[2]:

- The Muslims **Kill** Eatch Other In Afghanistan.
- Les Musulmans **S'entre - Tuent** On Afghanistan.

وعليه، فقد تميَّز هذا النمط باحتوائه على الأفعال الإساس دون أن يكون للفعل الأسّ أي فعل شقيق ومن غير أن يطَّرد توليد الشقائق من كل فعل، فالفعل المتعدي في الفرنسية se tuer يمكن أن نولّد منه فعلا لازماً منعكساً se tuer ويمكن أن نولّد من الفعل الأس tuer الصفة tueur ولكن لا يمكن توليدها من الفعل الشقيق se tuer[3] حيث استعاضت الفرنسية بالضميمة se مضمومة إلى الفعل ليتمَّ التعبير عن المشاركة أو المطاوعة، فمعنيي الانعكاس والعكسية لا يتحققان إلا بهذه الضميمة[4] لذلك كان السَّبك ميزة المعجم في اللغات التركيبية.

---

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص 318.

[2]- المرجع نفسه، ص318

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص 660-664. وينظر، حافظ اسماعيلي علوي ووليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص 187-188.

[4]- ينظر، أحمد المتوكل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية)**، اتحاد الناشرين المغاربة، المغرب، ط1، 1988م، ص 85.

ولعل التفصيل في هذه المقاربة يوجب الوقوف عند مفهوم المدخل المعجمي، الذي يعرف على أنَّه مادةٌ ذات أحرف أصول والتي يصطلح عليها في نمط اللغات التوليفية **بالجذر**، والذي يتميَّز بأنَّه «يبنى بناءً فلا يؤخذ من غيره ويسري في فروعه، وثانيا بسيط الجزأين فلا يقبل التفصيل المتوازي»[1]، وهو ما يقابل المداخل الفروع التي هي «قسيم الجزأين لقبولهما التفصيل المتوازي؛ بمعنى أن تنحل قولة المدخل الفرع إلى وحدات دالة على الوحدات التي تنحل إليها الكلمة. فمثل (استحجر) تنحلُّ كلمته إلى معنى أصيل؛ [مادة معدنية صلبة تنتشر على سطح الأرض في شكل كتل متماسكة] ومعنى لحيق [تحوّل]، كما تنفكُّ قولته إلى الجذر (حجر) مضاف إليه صيغة (استفعل) في نمط العربية»[2].

ويمثّل الأوراغي للمدخل المعجمي كالآتي:

المخطط (08): قوام المدخل المعجمي.

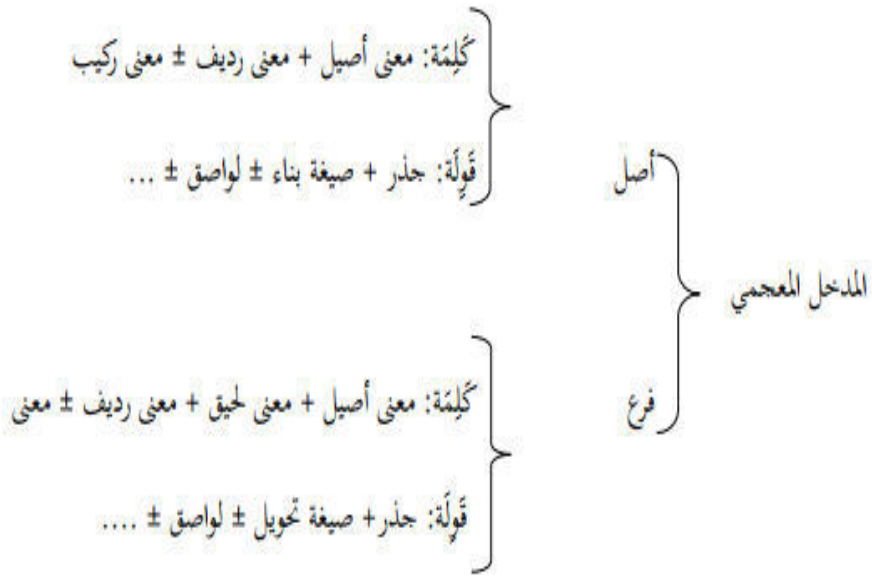

المصدر: (محمد الأوراغي، 2010م، ص120)

3-3- المستوى الصرفي

[1]- محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص112.

[2]- المرجع نفسه، ص113.

يمثّل التحويل[1] في اللّسانيات النّسبية قالباً خاصاً يضمُّ قواعد تعمل على تحويل الأصل الواحد إلى فروع كثيرة، فالأصل الواحد يعني المداخل المعجمية الأصول[2] فتكون فروعه هي المداخل المعجمية الفروع أي أنَّ القالب التَّحويلي مقترنٌ بفرع المعجم المتوقَّع «لأنَّ نشوء هذا الفرع وتكونه متعلّق بقواعد هذا القالب»[3]، لذلك تسند وظيفة تحويل المفردات الأصول إلى الفروع إلى هذا القالب فـ «وجب أن يكون موقعه في حشو المعجم بين الصّنفين من المداخل المعجمية الأصول والفروع»[4]، ويضح ذلك جلياً في التَّمثيل التَّوضيحي الموالي:

[مداخل معجمية أصول] = معجم واقع

↓

[قواعد القالب التحويلي]

↓

[مداخل معجمية فروع] = معجم متوقع

---

[1]- يشير مصطلح التَّحويل الذي استعمله الأوراغي لهذا الفصّ اللغوي إلى التَّغييرات الطارئة على بنية الكلمة وهو ما يقابل "الصَّرف" في اللغة، فبالعودة إلى القواميس اللغوية نجد ابن فارس في مقاييسه يقول: «الصاد والراء والفاء معظم بابه يدل على رجوع الشيء وإلى هذا المعنى يردُّ صرف الدّرهم كأنَّ الدينار صرف إلى الدَّراهم أي رجع إليها إذا أخذت بدله ... ويقال لحدث الدَّهر صرف، والجمع صروفٌ، وسمي بذلك لأنه يتصرَّف بالناس أي يقلبهم» أحمد بن فارس، **مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ،1979م، ج3، ص342-343. ويعرّفه الجرجاني في التعريفات على أنَّه «علمٌ تعرفُ به أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب» الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، (دت)، ص38. لذا فالفصُّ التَّحويلي مرادفٌ للمستوى الصرفي في اللغة، وللمورفولوجيا في علم اللغة كونه يعنى بدراسة تغيير الكلمة (المدخل المعجمي) من شكل إلى شكل آخر لتقصي الأصالة والزيادة، ومواضع النقل، والقلب، والحذف ... فيضح جلياً أنَّ مداره الجانب الشَّكلي للأبنية إضافةً للموازين الصَّرفية وعلاقتها بالتَّصريف والاشتقاق.

[2]- **المدخل الأصل**: هو ما تألَّف من الجذر مصبوباً في الصيغة المعجمية، وقد عبَّرت عنه النظرية بـ [جذر+ صيغة معجمية].

[3]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص181.

[4]- فالمداخل الأصول من فص المعجم الواقع يجب في حقّها القومسة عن طريق التَّمثيل لكل أصل بما له من الخصائص الدَّلالية والنَّصغية لأنَّ مفرداته أولية، أي أنَّها لا تجمعها مع ما يسبقها أي علاقة منطقية بمعنى لا ينتظمها أصلٌ قياسيٌ نحو قولك: "دارٌ وبابٌ وحجرٌ" أو "مكثَ، نصرَ" هذه الأصول وغيرها الكثير تؤخذ سماعاً لا استنباطاً، في حين إنَّ المداخل الفروع من فصّ المعجم متوقَّعة لأنَّ استنباطها ممكنٌ لوجود أصول لها هي المداخل الأصول ووجود قواعد تربط الفرع بالأصل وهي قواعد القالب التَّحويلي وهو ما يجعل المداخل الفروع تؤخذ استنباطاً خصائصها الدَّلالية والنَّصغية. ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص182.

وعليه، فإنَّ وظيفة الفص التَّحويلي تتمثَّل في تكثير المداخل المعجمية وفق مصطلح أورده محمد الأوراغي عن طريق تفريع بعضها من بعض، وما يسمح بهذا التَّفريع محتواه والذي يتضمَّن مكوني الاشتقاق ***Derivation*** والتَّصريف ***Flexion***[1].

فأولهما: اشتقاقي، محتواه قواعد ذات طبيعة دلالية يكون استخدامها لتشقيق بعض المعنى من بعض كتشقيق صفات للأسماء من أفعالها وتشقبق معاني أفعال مخصوصة من معنى فعل شمولي كتشقيق معاني المغالبة، والمشاركة، والمطاوعة، والمفاضلة والتكثير، والسلب، والطلب ... إلخ.

وثانيهما: تصريفي، محتواه قواعدٌ صرفيةٌ ذات طبيعةٍ صوريةٍ فمهمَّته هي مواكبة الاشتقاق بنقل قولات المداخل المعجمية من بنيات إلى أخرى مسايرة للتفريعات الدَّلالية المستحدثة بأمر من قواعد المكون الاشتقاقي[2].

ومن المعلوم أنَّ **الاشتقاق والتَّصريف** بينهما حدودٌ دقيقةٌ نسبياً، وذلك لما بينهما من تقارب في المفهوم والعمل منذ بداية الدّراسات اللغوية القديمة وحتى مع الدّراسات اللّسانية الحديثة، وباعتماد الأوراغي على خاصية "**الخرق الموضعي**" والتي تفيد أنَّ "**انحصار اللَّحن في أحد المكونات ترصده قاعدةٌ قالبيةٌ**" وهي خاصيةٌ مراسيةٌ تفيد استقراء نماذج نمط من اللغات (وهي اللغة العربية في نظرية اللسانيات النسبية) يتأتى له الكشف عن الالتباس الواقع في علاقتها، وينبغي التَّسليم مبدئياً بأنَّ التَّصريف بحثٌ في قوانين

---

[1]- يذهب ابن جني إلى أنَّ الاشتقاق والتَّصريف مفهومان متقاربان في المعنى كون موضوعهما الأساس هو "البنية" وما يطرأ عليها من تغييرات فالتَّصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللُّغة من التَّصريف لذلك فالتَّصريف أقرب للنحو من الاشتقاق. ابن جني، **المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث، 1954م، ج1، ص04. ومن المحدثين من يذهب إلى أنَّ وظيفة التَّصريف تكمن في «تمييز العناصر اللفظية في العبارة لدراستها في إطار النظم وتحديد صيغها وخصائصها ووظائفها البنيوية وتفسير ما فيها من تبدُّل في اللفظ، والصيغة، والدلالة، والوظيفة مع بيان ما تحتمله من تغيُّر صوتي في موقعها الخاص من التركيب وبذلك يتعرَّض التحليل للوزن الصرفي ونوع الكلمة وصفاتها، ومعناها الصرفي، والتَّبدلات الصوتية الطارئة والمحتملة: من إبدال وإعلال وإدغام وحذف ... مع بيان التقلبات المعنوية بين الجمود والاشتقاق» (فخر الدين قباوة، **التحليل النحوي أصوله وأدلته**، مكتبة لبنان، ط1، 2002م، ص120-121). نخلص إلى أن كلاهما له ذات الوظيفة أي التفريع من أصل بتوسيل القياس الذي يختلف في ممارسته ففي التصريف يكون القياس بناء على المثال أي إلحاق الكلمات الفروع بالأصول لتوسيع المدونة اللغوية بحيث لا يكون التناسب الدلالي مشروطا بين الكلمتين الأصل والفرع، أما الاشتقاق فهو أن تقيس على أخذك الفرع من الأصل على ما أقرته اللغة وعلى هذين المعنيين بنى الأوراغي نظريته.

[2]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص133.

تشكيل تغيُّر المفردات حيث يتم من خلاله ضبط الصيغ والزيادات المسؤولة عن آلية التَّفريع في اللغة، وهو ما دفع إلى القول بأنَّ «ليس للصرف أن يراعي الجانب الدَّلالي في أعماله التَّحويلية، لأنَّ المراقبة الدَّلالية من اختصاص المكون الاشتقاقي، كما أنَّ المراقبة البنيوية من اختصاص المكون التَّصريفي»[1]، فالتَّصريف قد يظهر ضمن مكونات نموذج ويختفي في نماذج أخرى مما يوضع لوصف النمط التركيبي لكنه في "نحو اللغات التوليفية" قار في موقعه يأتي بين المعجم والتركيب ليربط الأول بالأخير، به يبدأ النحو التوليفي أول العمليات التي يجريها على البنية الصورية من أجل تحقيق كل مفهوم وظيفي كما يوضحه **ابن عصفور الإشبيلي** «حكمُ ما لم يسمَ فاعلُه أن يُبنى الفعل للمفعول ويُحذف الفَاعلُ ويقام المفعول مقامه فيحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستةِ أشياء وهي السبب الذي لأجله حذف الفاعل والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول وكيفية بنائها للمفعول والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل»[2].

وانطلاقاً من الأمثلة التالية يوضح الأوراغي طبيعة العلاقة بين **الاشتقاق والتَّصريف**[3]:

- رَاقَ أبَاكَ نُصَيْرُكَ أبَاكَ
- هُلِكَ المريضُ

---

[1]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص135.

[2]- ابن عصفور الإشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، تح: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط1 ،1999م، ج1، ص543.

[3]- تشير الدّراسات اللغوية القديمة إلى أنَّ البحث في اللغة وأشكالها وأنماطها كان قبلة اللغويين، حيث توصَّلوا إلى انقسام اللغات البشرية إلى ثلاث فصائل «اللغات التَّحليلية، واللغات الإلصاقية، واللغات العازلة ويتفقون على أنَّ اللغات الإنسانية نشأت عازلةً ثم تطورت فأصبحت إلصاقيةً ثم ارتقت أخيراً إلى التَّحليلية أو التَّصريفية، واللغة العازلة هي التي تكون بنية الكلمات فيها ثابتةً لا تتغيَّر ومن بين لغات هذا النوع اللغة الصينية وكثير من اللغات البدائية. واللغة الإلصاقية هي لغةٌ وصليةٌ تمتاز بدخول السَّوابق واللَّواحق على الأصل فتغيّر معناه ومن اللغات التي تستعمل هذا النمط اليابانية والتركية. واللغة التَّحليلية وهي التي تتغيَّر أبنيتها بتغيُّر المعاني ومن لغات هذا النمط الساميات وفي طليعتها العربية وأكثر اللغات الهندو أوروبية». صبحي الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، المكتبة الأهلية، بيروت، ط2، 1962م، ص34-35. فاللغة العربية تعتمد الحركة الذاتية في توليد الألفاظ بعضها من بعض وهو أنموذجٌ متميزٌ تماماً عن أنموذج اللغات الغربية المشهورة والسائدة كالانجليزية والفرنسية فكلتاهما من اللغات المسماة بالانضمامية تماما كالألمانية التي تذهب بهذه الظاهرة إلى أقصاها إذ تتشكل الكلمات عند توليدها بواسطة الخصيصة الإلصاقية المتتابعة. عبد السلام المسدي، **العربية والإعراب**، دار الكتاب الجديد، ليبيا، ط1، 2010م، ص44. والملاحظ أنَّ هذه الخاصيات الثلاث (العزل، الإلصاق، التصريف) قد تجتمع في لغةٍ واحدةٍ وقد تغلُب إحداهما عن الأخرى فتصنَّف اللغاتُ بحسب هذه الخاصية الغالبة فيتسمى هذا النمط بالصفة الغالبة عليه؛ فاللغات التَّصريفية تصدُق على اللغة العربية، واللغات الإلصاقية على اللغة الفرنسية والانجليزية، أما اللغات العازلة فعلى اللغة الصينية. وتتأتى ميزة اللغة العربية هذه بحكم أنَّها تجمع السمة الاشتقاقية مع السمة الإعرابية مما لم يجتمع على سبيل المثال في اللغة اللاتينية.

- البابُ مقْفُول
- ليس في الدنيا رجل غير مُلَام

إن الملاحظ للمجموعة الأولى يلفي عدم استساغة التركيب الماثل وهو بتعبير الأوراغي متضمن للخرق الموضعي، فكلمة (نصيرك) جاءت على زنة (فعيل) وهي دالةٌ بوزنها على صيغة التَّصغير، والمانع لهذه الصيغة "الاشتقاق لا التَّصريف" إذ هو المتدخّل لمنع تفريع التَّصغير من المصدر العامل فالتّقنيات اللغوية التي تسمح بها اللغات لتوليد المداخل الفروع تخضع لجملةٍ من الأوضاع الصَّرفية الخاصة، لهذا تمنع العربية بهذا الموجب تصغير الفعل وما في حكمه من الأسماء العاملة عمله كالمصدر في هذا المثال واسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ...إلخ، وهو ما ينطبق على الجملة 2 من المجموعة الأولى، إذ لا يبيح الاشتقاق أن يشتق من الفعل القاصر فعل المفعول لمنع تفريع "هُلِكَ" من "هَلَكَ".

لذلك فإنَّ الكشف عن الخرق الموضعي في جمل المجموعة الأولى من مهام الاشتقاق بدليل سلامة هذه الجمل بالقياس إلى سائر القوالب الأخرى وفروعها من معجم، ونصغ، وصرف، وتركيب، يظهر ذلك باستعاضة الملحون اشتقاقياً فتصحُّ بذلك الجمل الآتية:

- رَاقَ أبَاكَ نصرك أبَاكَ
- هلك المريضُ

أما المجموعة الثانية فإن ضابط الخرق الواقع فيها ينتمي إلى المكوّن الصَّرفي من القالب التَّحويلي؛ فالاشتقاق يسمح بأن يشتق اسم المفعول (مَقفُولٌ) من الجذر (قَفَلَ) الثلاثي في حين إنَّ الأوضاع الصَّرفية مكلفة بصوغ صفة المفعول في قولة على هيئة (مفعل) وما جاء في الجملة مبنياً على وزن مفعول سبَّب لها لحناً موضعياً يرصده اللحن لا غير.

وللتأكيد على عدم انفكاك الاشتقاق والصرف ينحت الأوراغي مصطلح "**التشقيف**"؛ فالبنية التشقيفية للمدخل تتكون «أولا من العناصر التي يسمح المدخل الأسُّ بتفريعها في مقابل ما لا يسمح به ذو بنيةٍ

تشقيفيةٍ مغايرةٍ، وثانياً من دلالات صيغ العناصر المتفرعة»[1]، فهو بذلك وسيطٌ اختياريٌ بين اللغات إذ كل نمط يختار في توليده للألفاظ الفروع ما ناسب خصائص لغته يكون قابلا للتَّغاير، أي نمطيا.

وقد ثبت بالاستقراء أنَّ مصدر الفعل اللازم والمتعدي والقاصر ذو بنيةٍ قياسيةٍ وهو ما يلزم «أن يكون ذكر بعض المشتقات المصوغة في أبنية صرفية دالة تمثيلا تاماً لخصائص الفعل المقولية»[2]، فالفعل المتعدي (غصب) –على سبيل التمثيل– يملك بنيةً اشتقاقيةً تصريفيةً خاصةً به سمحت بها هيئته وبنيته الاشتقاقية يقول الأوراغي: «إنَّ صوغ مصدر المدخل(غصب) على هيئة (فعل) والترخيص باشتقاق (فعل) يشكلان معا البنية التشقيفية الخاصة بالفعل المتعدي»[3]، إذ لا سبيل إلى الفصل مثلا بين (الفعل الأسّ) و(الفعل الشَّقيق) بغير مثول كل منهما في بنيته الصرفية[4] حيث تسمح هذه البنية التَّشقيفية من تمكين اللغة على تعداد المشتقات باشتقاقها من المدخل الأس وهي في ذلك تقوم بدور التَّمثيل للخصائص المقولية، وذلك لأنَّ كل فعلٍ شقيقٍ فهو وليد خاصيةٍ في الفعل الأسّ بها يسمح هذا الأخير بتفريعه أو يمنعه»[5].

- **نمطية الفص التحويلي:** يوجب مبدأ التنميط كما هو ثابت اختيار اللغات لأحد الوسيطين بمبدأ الثالث المرفوع، وبما أنَّ مجال الفص التَّحويلي هما مكوناه (الصرفي والاشتقاقي) وجب البحث فيما يحمل المكوّن الصرفي على إيجاد الوسيلة لبناء قولات للمداخل الفروع، وهذه الوسيلة هي ما يعبَّر عنها بالوسيط اللغوي، ويبرّر الأوراغي تنميط المكون الصرفي دونما عديله الاشتقاقي بقوله: «النمطية في نظرية اللّسانيات النّسبية مجالها الجانب الصوري من اللغة، فهي إذن منحصرة في المكوّن الصرفي من الفص التَّحويلي، أما الجانب الدَّلالي من اللغة فهو كلي في هذه النظرية، وبالتالي، فإنَّ محتوى المكوّن الاشتقاقي يجب أن يكون واحداً في كلّ اللغات، فقاعدة اشتقاق فعل المفعول لا تخصُّ لغةً دون أخرى، بل هي قاعدةٌ كليةٌ بحكم طبيعتها الدَّلالية»[6].

---

[1]– محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص353.

[2]– المرجع نفسه، ص353.

[3]– المرجع نفسه، ص354.

[4]– ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**،ج2، ص180.

[5]– محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص354.

[6]– محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص135.

واستناداً لمبدأ التوازن القائم بين الوسائط يكون التَّوليد الصَّرفي عن طريق وسيط الوزن وهو الوسيط المناسب للغات الجذرية ومنها العربية، أما اللغات الجذعية التي بنت بفصها النَّصغي جذوعاً صلبةً ترتصُّ فيها الصوامت بالصوائت فلم يبق أمامها للتَّوليد الصَّرفي إلا إلصاق صرفاتٍ بالجذوع في صورة سوابق أو لواحق أو هما معا.

وقد عبَّر عنه الأوراغي على النحو التالي[1]:

أ- مدخل معجمي ⟵ جذر+ صيغة ±

ب- مدخل معجمي ⟵ جذع+ لواصق

ومن خلال المقارنة بين نتائج الوسيطين تبدو الصيغة في النمط الجذري مرادفة للاصقة في النمط الجذعي بحيث تكون صيغة (فاعل) في(راقص) مساوية للاحقتين (eur, er) في المدخلين المعجميين (danceur) و(dancer) وتكون صيغة (افتعل) في مثل المدخلين (اغتسل) و(اختبأ) مرادفة للصرفة (se) التي تسبق المدخلين (se laver) و (se cacher) في صرف اللغة الفرنسية.

وبالنظر إلى نمطية الاشتقاق يمكن القول بأنَّ الجذر يتحقَّق مباشرةً بصورة مدخل معجمي ثابتٍ من هذا الأخير يباشر المكون الاشتقاقي تفريع مشتقات تتفرَّع عنها مشتقات أخرى[2]، ومن خلال الوسائل الصرفية المتوفرة في كل نمط لغوي نستطيع الكشف عن حصته من تلك الإمكانات الاشتقاقية، فالجمع مثلا بوصفه معنى اشتقاقياً تتباين اللغات في التعبير عنه[3].

وباستقراء النمطين تحصَّل أنَّ اللغات الجذعية تعبّر عن معنى الجمع بواسطة لاصقةٍ صرفيةٍ فحسبُ فتقنية الإلصاق «أن يزيد على الجذع المرتص سابقة أو أكثر ولاحقة أو أكثر، فيكون الناتج قولةً تنحل خطياً لا هرمياً إلى متوالية من القيلات وكل قيلة تمثّل أصغر وحدةٍ دالةٍ في القولة»[4]، وغاية توظيف الصرف الإلصاقي مقابلة الزّيادات الدَّلالية المولَّدة قولياً.

---

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص203.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص355.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص205.

[4]- محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص275.

أما اللغات الجذرية معجماً، الوزنية صرفاً، فإنَّها تحصل على الجمع بوسيلتين صرفيتين (الوزن واللاصقة) فإمكانية اللغات التَّوليفية الجمع بين الوسيلتين الصرفيتين (الصيغة= الوزن) والالصاق هيَّأها لاستلام مصطلح التَّوليف، فهو تأليفي كون بنية قولته تؤلف بين الوزن والالصاق، وعليه فالمكوّن الصَّرفي الذي يسم نمط اللغات الجذرية يتيح لها الوسيطين الإلصاقي والصيغي، في حين أنَّه يؤصّل مبدأ الصياغة فيقدّم بذلك الوسيلة الصرفية الناتجة عنه، وهي الصيغة ويؤخر اللاصقة فـ «مبدأ الصياغة أقدم من الإلصاق، أي كل صرف قدَّم مبدأ الإلصاق كأن يقوم أصلا على وضع اللواصق باعتبارها وسائل صرفية لوظائف اشتقاقية يكون قد تخطَّى مبدأ الصياغة الأقدم بالطبع، ويلزم عنه تفويتُ إمكاناتٍ اشتقاقيةٍ بترك المتاح فلا يلوح لذلك الصرف إمكان (جمع الجمع) ولا حيلة له لأن يختلف لهذه الوظيفة الاشتقاقية وسيلتها الصرفية ولا إمكان لتنويع الجمع كجمع القلة وجمع الكثرة المحققين صرفياً بواسطة الصيغ الصرفية»[1]، والتي حصرها الأوراغي في أربعة أضرب[2]:

- صيغ فعلية: وُضعت لتوليد الأفعال الشَّقائق من الأفعال الإساس كتوليد (اسْتكْتَبَ) من (كتبَ) بواسطة (استفعلَ).
- صيغ وصفية: تستعمل من أجل توليد متَّصف بالفعل الذي أُخذت عنه الصّفة، فيكون الناتج اسماً يدلُّ على مذكور بصفته المأخوذة من فعله الواقع منه أو به ك(كتب) يؤخذ منها صفة الفاعل(كاتب) بواسطة الصيغة الصرفية (فاعل).
- صيغ مصدرية: وهذه وضعت أصلا من أجل بناء المصدر على هيئةٍ وزنيةٍ يدلُّ بها على خاصيةٍ دلاليةٍ على فعله، مقولية كانت كالتعدية، واللزوم، والقصور، أو معنوية كالحرفة والاضطراب والمرة أو يدل بها على هيئة في فاعله.
- صيغ اسمية: يتمُّ هذا الضَّرب على ما وضع من الصيغ لجمع التكسير وصيغ التصغير.

وما يمكن الوصول إليه بخصوص تنميط الفص التَّحويلي أن "المكون الصرفي" إلصاقيٌ في اللغات ذات المعجم الجذعي أي الإنجليزية والفرنسية، وغيرها من اللغات الأوروبية، أما اللغات الجذرية ومنها العربية فقد اختارت لفصها الصرفي "الصيغة الوزنية" وهو ما أوجد خصائص نمطية تميّز كل نمط

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص206.

[2]- المرجع نفسه، ص182-183.

كاطراد الصرف الوزني، ومنه اتساع معجمه المتوقَّع وضيقه في المقابل مع الصرف الإلصاقي، وهو ما يثبته واقع اللغات.

حيث يظهر المخطط الموالي الإجراء الصرفي في اللغات[1]:

مخطط (09): مخطط تقابلي للإجراء الصرفي

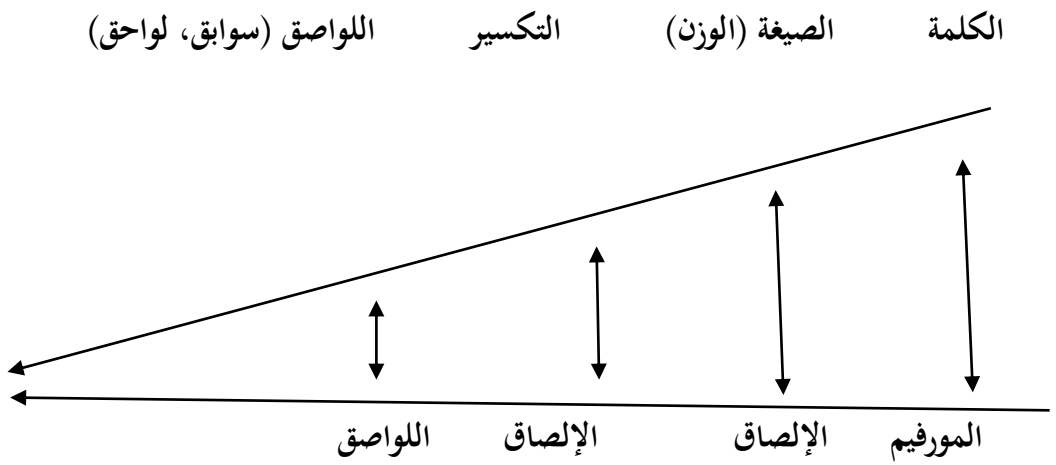

المصدر :(*Olivier Soutet*, 2006, p21-61)

2-4- المستوى التركيبي[2]:

يمثّل الفص التركيبي رابع الفصوص اللغوية في اللغات البشرية، والمقصود بالتركيب في جهاز النَّظرية القوانين المتحكّمة في التَّشكيل النّهائي للعبارة اللغوية، لذلك فإنَّ البحث في الفص التركيبي يستهدف كيفية انتظام المفردات الناتجة عن خرج الفصوص السَّابقة في جمل تامة التَّكوين «قابلةٍ للاستعمال بهدفِ إنجاح

---

[1] - *Olivier Soutet, **Etude De Linguistique Constrastive**, Paris; Press De L'université Paris-Sorbone,2006, P21-61.*

[2]- يُعنى التركيب في الدّراسات اللّسانية الحديثة بالبحث في العلاقات القائمة بين الوحدات المؤلّفة للعبارة اللغوية، وهو الوجه المشترك بين كافة الاتّجاهات اللّسانية التَّوزيعية والتَّوليدية والوظيفية، أما الفاصل بينها فهو الكفاية التَّفسيرية المقدّمة للروابط التي تأتلف بها أجزاء هذه العبارة يقول جورج مونان: «ويتولى علم التركيب syntax دراسة نظام هذه الوحدات وترتيبها، والعلاقات الرابطة بينها».جورج مونان، **معجم اللسانيات**، تر: جمال الحضري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2012م، ص308. والتي تتم بوصف الصّلات التَّجاورية بين أجزاء التركيب اللُّغوي ولم يخرج النُّحاة عن هذا الهدف وإن كانوا قد ركَّزوا على العلاقات الكبرى وجعلوها حكماً على باقي أجزاء التركيب لتوخي البنية اللَّفظية المثال للمتكلم العربّي فعملهم بذلك «تمييز العناصر اللَّفظية للعبارة وتحديد صيغها، ووظائفها، والعلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام والمقال» فخر الدين فخر الدين قباوة، **التحليل النحوي أصوله وأدلته**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2002م، ص14.

المحادثة والمحافظة على استمرارها»[1]، فوظيفة التركيب في كل اللغات البشرية تروم كيفية بناءِ الجمل السَّليمة بنيوياً والمفيدة وظيفياً.

والجملة في السّلسلة اللغوية مجموعةٌ من الكلمات التي تنتظم في التركيب، وهذا الانتظام يخضع لجملةٍ من القواعد التي تهيّئه لتشكيل البنية المكونية للجملة عن طريق تلك المكونات التي يصبُّ فيها المفردات المعجمية، ويعمد التركيب في المرحلة التالية إلى التَّأليف بين المقولات المعجمية بتوسيل العلاقات التركيبية والعلاقات الدلالية.

وعليه، يتضمن الفص التركيبي قواعد التركيب الخاصة بكل لغة، حيث إنَّه لا يصادف واقعاً لغوياً خارج نمط قواعده كونه «يستعمل قواعد نمطية تابعة للوسيط اللغوي المنتقى من لدن اللغة»[2]، لذا فهو نمطي وليس كلياً، فقد عملت نظرية اللّسانيات النّسبية بعد استقراء الواقع اللغوي تصنيف اللغات إلى مجموعاتٍ حسب درجة التقارب، وإرجاع هذه الأخيرة إلى أقل عدد ممكن بمنهجية خاصة تحدّد المتحكم في هذا التَّشابه، والذي سمَّاه الأوراغي بـ "الوسيط اللغوي"، الذي على أساسه تقلَّصت المجموعات إلى مجموعتين وبمصطلح النظرية إلى نمطين اثنين؛ نمط اللغات التركيبية ونمط اللغات التوليفية، لذا يتنوَّع الفص التركيبي بحسب الوسائط التي تخصُّه، لا تبعاً لتعدُّد اللغات «فلكي تميّز اللغات بين العوارض الطارئة على المفردات المتعالقة تضطر إلى استعمال أحد الوسيطين اللغويين؛ وهي عندئذ مخيَّرة بين وسيط العلامة المحمولة ووسيط الرتبة المحفوظة»[3]، حيث يتيح اختيار اللغات لوسيط العلامة المحمولة القدرة على إجراء التَّأليف وفق ثلاث مراحل (**التأليف، الإعراب، الترتيب**) في حين إنَّ إجراءات التأليف في اللغات التي اختارت وسيط الرتبة المحفوظة تلجأ إلى إجراءين (التأليف، الترتيب).

ولفهم كيفية تركيب هذه اللغات لجملها خصَّصت النَّظرية وصفاً لكل نمط لغوي للكشف عن مراحل تشكل العبارة اللُّغوية حيث خلصت إلى أنَّ نمط اللغات التَّوليفية التي تأخذ به اللغة العربية باعتبارها اللغة الموصوفة في اللّسانيات النّسبية يقوم تركيبها بعملين في طورين في أولهما يشغّل علاقات لتأليف المفردات مع الإبقاء عليها محرَّرةٍ، وفي الطور الثاني يعمل في المفردات المؤلَّفة ترتيباً معيناً وعندئذ يكون التركيب قد

[1]- حافظ إسماعيلي علوي ووليد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص188.

[2]- المرجع نفسه، ص195.

[3]- المرجع نفسه، ص196.

تحقَّق بالمعنيين في دفعتين، أما اللغات التركيبية؛ أي اللغات الأوروبية المختزلة في الإنجليزية والفرنسية يشغّل تركيبها معنيي التأليف والترتيب دفعةً واحدةً.

وللتفصيل في المراحل السابقة المسؤولة الممثلة للعمليات التكوينية للعبارة اللغوية يحسن الوقوف عند هذين النمطين قصد استجلاء خصائص ومكونات كل نمط (التوليفي والتركيبي):

أ- نمط اللغات التوليفي الآخذة بوسيط العلامة المحمولة:

اختارت هذه اللغات لتركيبها وسيط العلامة المحمولة للتمييز بين ما يعرض لمكونات الجملة من أحوال تركيبية ووظائف نحوية، فتكون العلامة في هذا النمط دليلا حسياً ممثلا في العلامات الإعرابية، أي أنَّها المسؤولة عن التَّنميط بالأساس، لذلك فإنشاء الجملة فيها يخضع إلى ثلاث مراحل:

- المكوّن التأليفي: تعمد اللغة في هذا المستوى إلى المقولات التركيبية-المعجمية، أو المقولات المركية التي تمثّل مادة التركيب والتي سبق أن أثبت أنَّها ست مقولات[1]، وتقوم بتأليف وحداتها بعلاقاتٍ صوريةٍ دلاليةٍ ميزتها أنَّها كليةٌ تستعملها كل اللُّغات – وسيأتي التفصيل فيها لاحقا-ووظيفة هذه العلاقات تفعيل آليات الرَّبط والارتباط.
- المكوّن الإعرابي: بعد الانتهاء من إجراء التَّأليف للعناصر اللغوية تنتقل اللغة إلى تحديد الوظائف النحوية (الفاعلية، المفعولية...) وذلك من خلال اللواصق الصوتية؛ فـ (لاصقة الضمة) علامة دالة على حالة الرفع التركيبية وذلك بعامل العلاقة الإسنادية، حيث تمثّل هذه العلاقة العامل في اللّسانيات النّسبية خلافاً لما جاء في التراث النَّحوي، ومثيلها (لاصقة الفتحة) الدَّالة على حالة النَّصب التركيبية وعاملها علاقة الإفضال التركيبية، أما (لاصقة الكسرة) فهي للإعراب عن حالة الجرّ التي تعملها علاقة الإضافة التركيبية.

[1]- المقولات في نحو اللغة العربية التوليفي تقابل (=أقسام الكلم) في النحو التراثي؛ إذ هي مقولات معجمية – تركيبية أو (مركية)، وهي: الاسم التام، والاسم الناقص، والفعل التام، والفعل الناقص، والمصدر، والصفة، والخالفة، والأداة، إذ لا تخلو لغةٌ بشريةٌ من تلك المقولات المبرهَن على عددِهَا وعلى خصائصها الفارقة.

فبإلصاق اللغة العربية للضمة بالموضوع الفاعل والفتحة بالموضوع المفعول يكون التمييز بين الوظيفتين قد حصل في طور التأليف من التركيب فيكون تركيب اللغة قد وفر طور الترتيب لتوظيفه في تبلغ أغراض تخاطبية[1].

- المكون الترتيبي: الترتيب أو الرتبة في المقولات المركية تمثل آخر مرحلة من مراحل تكوين الجملة وقد ربطها الأوراغي بالمستوى التداولي واختار آراء من التراث اللغوي تسهم –على نزرها– في دعم فرضيته التي ترى ضرورة تفعيل دور المتكلم أو مستعمل اللغة والأخذ بعين الاعتبار مقاصده، حيث لاحظ بالاستقراء توجيه العلاقات التداولية لكثير من البنيات اللغوية فيفترض «مجموعةً من العلاقات التَّداولية [التي] تكون المسؤولة عن توطين المداخل المعجمية في مواقعها بالنَّظر إلى ما يتطلَّبه الوضع التَّخاطبي بين المتكلم والمخاطب»[2]، وباختيار العربية لوسيط العلامة المحمولة يكون تركيبها قد ألَّف بنيةً قاعديةً ذات رتبة حرة من أي ترتيب قبلي.

وعليه، فالقالب التركيبي هو المسؤول عن وصف الفص التركيبي، والوصف يُعنى بنظام القوانين التي تنتظم به كل لغة تنتمي إلى نمطٍ لغوي معيَّن لذلك كانت من نتائج الاستقراء عدم جواز «تطبيق قواعد نمط لغوي على نمط لغوي آخر في حالة ثبوت تغاير الأنماط اللغوية»[3]، وبما أنَّ الأنظمة هي المشكلة للنَّماذج النَّحوية للغات فإنَّه من المنطقي تغايُرها ومن ثمَّ إثباتُ نسبيةِ قوانينها ونمطية نحوها، وهو ما يبرّر قيام نحو توليفي للغة العربية.

ب– نمط اللغات التركيبية الآخذة بوسيط الرتبة المحفوظة:

المقصود بالرتبة ترتيب المقولات المركية في التركيب حيث يتباين ترتيبها تبعاً لإجرائية كل لغة في تفريقها بين وظائفها النَّحوية، واللغات الآخذة بهذا الوسيط تمنع إمكان توظيف الترتيب لتبليغ أغراض تخاطبية محتملة ومنع التَّداول من التأثير في بنية الجملة فلا يعمل في مكوناتها ترتيباً، وقد اختارت اللغات التركيبية إدراج مركبات إضافية للدَّلالة على أغراض تداولية فلها أن تختار من بين التراتيب الستة المترتبة عن القسمة العقلية للثلاثي ترتيباً واحداً وأن تؤصّله أي أن تجعل منه بنيةً قاعديةً ذات رتبة قارة منها تولد تراتيب

[1]– ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص200.

[2]– محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص202–206.

[3]– محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص20.

فروعاً بقاعدة تسمح بأن يتبادل الفعل وموضوعاه المواقع[1]، فالفعل في اللغات هو كل حدث اقترن بزمن، وهو كل حدثٍ يتطلَّع إلى موضوعين، فاعل يكون سبباً في خروج الحدث من العدم إلى الوجود وشاهدٌ تكون له وظيفة المفعول النحوية، وهذا الترابط هو ما شكَّل الترتيب الآتي: فا- فع- مف، ويمثل هذا الترتيب البنية القاعدية التي منها تتولَّد التراتيب الفروع[2] فبالتَّعويل على وسيط الرتبة يقلّص إجراء العلامة الإعرابية؛ فالإعراب عن الفاعلية مثلا يكون إما بالرتبة الأصلية، وإما بلاصقة خاصة، وهي صرفةٌ تسبقُ الفاعل إذا نُقل من موقعه الأصلي إلى موقع المفعول فلا يكون عندئذ للانتقاء الدلالي أي دور في الإعراب عن الفاعلية والمفعولية[3].

حاصل ما يمكن استخلاصه أنَّ اختلاف محتويات فصوص اللغات يتحكَّم فيه المفهوم الإجرائي "**الوسيط اللغوي**"، وما يثير تساؤلا بشأن الوسائط اللغوية وعملها هو قول الأوراغي: «إذا اختارت لغات بالفعل وسيطاً معينا يمس أحد فصوصها تكون نظريا قد عيَّنت باقي الوسائط التي تستعملها في باقي الفصوص وكأنَّ اختيار نمط العربية مثلا لوسيط العلامة المحمولة يجبرها على اتّخاذ الجذر وسيطاً». حيث تلزم النّظرية اللّسانية النّسبية احتمالات الوسائط اللغوية أنّ تكون متقابلة فإذا أخذت لغة معينة وسيطا ما كان على باقي اللغات إهماله واختيار مقابله كان هذا افتراض النظرية الذي يتواءم مع الواقع اللغوي نسبيا غير أن السؤال يكمن في الخرق الحادث على مستوى الفصين اللغويين أ-الفص التحويلي، ب-الفص التركيبي. فاللغة العربية تختار لفصها التحويلي كلا الاختيارين فتأخذ بالصيغة وتأخذ بالإلصاق، ونفس الشيء في الفص التركيبي؛ حيث يغلب عليه وسيط العلامة المحمولة وفي غياب الإعراب يلجأ إلى الرتبة المحفوظة. وتجد النظرية تخريجا بكون نحو اللغات متعلق بالوضع الاختياري كما هو حال الوسائط اللغوية العاملة للبنية النحوية إذ من غير المستبعد أن تقرر لغات حالة غير مناسبة لقيم الوسيط المتبنى ووجود بعض اللغات الخالصة لنمطها غير مشوبة بشيء من خصائص ندها هو الأصل ولكن لا يمنع الواقع اللغوي من أنها قد تضطر أحيانا إلى التصرف بما يناسب سلوك لغة خالصة للنمط المقابل؛ فالعربية مثلا من اللغات التوليفية تمنع في حالات خاصة تقديم المفعول على الفاعل إذا انتفت علامات الإعراب الفارقة بين العوارض من مثل(ليلى دعت بشرى) فالمركب الاسمي السابق (ليلى) هو الفاعل والمركب الاسمي اللاحق هو المفعول

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص196.

[2]- المرجع نفسه، ص199.

[3]- المرجع نفسه، ص204.

به بصرف النظر عن رتب جميع مكونات الجملة ، كما قد تمنع العربية تقديم الفعل على الفاعل إذا اتصل بهذا الأخير ناسخ حرفي (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) وعليه فالملاحظ أنه صار للعربية بالنسبة إلى هاتين الحالتين سلوك لغة شجرية وقد ينعكس الوضع بحيث يصير للإنجليزية مثلا سلوك لغة توليفية كما هو الحال في تحويل التبئير الذي يحصل بنقل أحد المركبات الاسمية من داخل الجملة إلى موقع خارجها. ويختم الأوراغي هذه المسألة بقوله: «المثبت في الفقرة الأخيرة غير شاهد على تراكب الأنحاء ولا على تقارض الأنماط اللغوية للسلوك الخاص بكل منها، إذا حصل تماثل تحت ضغط بعض الظروف الخاصة وكان مقيدا بالمزيد من الشروط الإضافية فإنه يؤكد كون اللغة تخلص لنمطها لكنها قد تتوهم أنها من نمط ندها لكي تخرج من مضايق نسقها إن استنفد نسقها في حالات خاصة ما يتيحه من إمكانات التعبير»[1].

فاللغات التي تعتمد على وسيط الجذر في فصها النَّصغي كان لها معجمٌ شقيقٌ، أما اللغات الآخذة بوسيط الجذع فإنَّها تتطلب معجمًا مسيكاً يتلاءم مع خاصية التَّرصيص واللغات الآخذة بوسيط الوزن يكون صرفها وزنياً، ومنه اللغة العربية الموصوفة أما الفص التركيبي في نمط اللغات التَّوليفية فكان مبتدؤه المكون التَّأليفي ووسطه المكون الإعرابي أما آخره فهو الترتيبي ويتم تنميطه بوسيط العلامة المحمولة.

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص314 محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص277-278.

المبحث الثَّالث:

بنية نحو اللغة العربية التَّوليفي (بحث في الكفاية التفسيرية)

توطئة

1- البنية المكونية للجملة العربية.

1-1- التصنيف المقولي للمداخل المعجمية.

1-2- سلوك المقولات المعجمية في البنية المكونية.

2- البنية الإعرابية للجملة العربية.

2-1- العلاقات التركيبية.

2-2- الوسيط اللغوي.

3- النسخ في النحو التوليفي.

4- البنية الوظيفية للجملة العربية.

5- البنية الموقعية للجملة العربية.

أقام محمد الأوراغي جهده اللساني بناءً على مبدأ الوسائط اللغوية، واستناداً إلى الفصوص التي تؤلّف جهاز النَّحو التَّوليفي، وهو ما هيَّأ له أنموذجاً نحوياً خاصاً تنفرد به اللغات التَّوليفية عن باقي اللغات التركيبية في مستويات عدَّة، أبرزها (المستوى التركيبي) الذي تسعى اللغات من خلاله إلى إنتاج جمل سليمةٍ بنيوياً واضحةٍ دلالياً، والذي يضح جلياً بفهم آلية تفاعل الفصوص اللغوية من جهة، وتشخيص ترابطها من جهة أخرى، وباعتبار الجملة وحدة التركيب الكبرى في كل اللغات يقترح محمد الأوراغي مقاربةً جديدةً تقف وسطاً بين اللّسانيات الخاصة (ممثَّلة في نحو القدامى) وبين مقاربات اللّسانيات الحديثة، حيث يبرّر بناءه لنموذجه بكون الصّناعة النَّحوية (أو النَّموذج الذي وضعه النَّحوي) لا ينفك عن تصور مفهوم النحو في التراث اللغوي العربي؛ إذ هو عملية اقتناص للمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب سواء كان «ذلك الاقتناص (بالتَّجربة المباشرة أو المخبرية) وبالسَّماع عن فصيح اللّسان، أم كانت بالاستقراء الناقص المحصور في الملاحظة المقنَّنة لأحد الأصول»[1].

لذا يلزم النحوي في نظرية اللّسانيات النّسبية أن يكون ذا كفاءةٍ نحويةٍ مزدوجةٍ بحيث يكون لسانياً وهو يبحث في اللغة من أجل وصف بنيتها وصفاً كافياً، ثم ينقلب علومياً حين يتحوَّل بنظره مؤقتاً عن اللغة ويتوجَّه به إلى تحليل منطلقاته وبناء المنهجية التي يفترض فيها أن تضمن للمتقيد بها إصابة الصواب في الرأي ومطابقة توقعاته لخصائص واقعية[2]، وهو ما يعرف بالتصور المراسي للنموذج بمعنى التطابق بين النموذج وواقع اللغات الطبيعية، حيث تعكس النزعة المراسية مجموع المبادئ والوسائط اللغوية المقومة لأنماط اللغات البشرية التي تتَّسم باشتراكها «في نفس المبادئ (مبدأ دلالي، ومبدأ تداولي، ومبدأ وضعي، ومبدأ قولي) [وهو ما] يفرض على النحو بموجب المطابقة الضرورية بينه وبين موضوعه أن يكون متشكّل البنية من قوالب موسومة بوسائط لغوية»[3].

فبناء النحو في جهاز النظرية النسبية يبنى على الاختلاف لا على الائتلاف؛ بمعنى «مهما بلغت درجة الاختلاف بين الأنحاء النَّمطية فإنَّ هذه الأخيرة مجبرةٌ على أن تشترك في الكثير من المصطلحات

[1]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص230.

[2]- المرجع نفسه، ص226-227.

[3]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص273.

المستعملة في وصف اللغات البشرية وفي تفسير ذلك الوصف»[1] لذلك فمسألة الكليات اللغوية مبرَّرة في الاتجاه النّسبي على أنَّها **رواسم كلية**[2].

فكان الخيار وفق هذه النظرية منصبّا على معيار **"واقع اللغات"** لإقامة نحوين مستقلين، يقول محمد الأوراغي: «أما الإمكانية الأوضح والأقرب إلى واقع اللغات فتتمثَّل في إقامة نحوين مستقلين لكنَّهما غير متوازيين بسبب التقائهما في قاعدة تتكون من المبدأين الدلالي والتداولي ... ولولا الوسائط اللغوية الفاصلة بين ذينكم المبدأين وبين سائر القوالب النحوية المختلفة لاختلاف الوسائط لما وُجد أي مبرّر لإعادة ذكر نفس البنية النحوية مرة أخرى»[3].

1- البنية المكونية للجملة العربية

يركز **نحو اللغة العربية التوليفي**[4] على القالب التركيبي الذي يضمُّ المكونات الثلاثة والتي تسمح بتشكل الجملة في اللغة العربية، وهي (المكون التأليفي، المكون الإعرابي، والمكون الترتيبي) وكأي نظرية لسانية تستدعي المنهجية العلمية اللجوء إلى الترييض والترميز قصد توضيح آلية العمل، لذلك فالبنية المكونية هي بنيةٌ مجردةٌ مشتركةٌ بين اللغات البشرية تتضمن تمثيلا للجملة في نحو اللسانيات النسبية وتأتي بالصيغة الآتية:

ج = (± صد (م، مَ) ± فض).

---

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص273-274.

[2]- وجد محمد الأوراغي أنَّ الرواسم الكلية الثابتة يمكن حصرها في: (**المبدأ الدلالي**، و**التداولي**، و**القوالب النحوية**) حيث لا تخلو لغةٌ بشريةٌ من المفردات البحتة والعلاقات المنطقية، كما لا تخلو من جهة أخرى من أوجه استعمال اللغة، وهذا ما يجعل كل اللغات الطبيعية تشترك في هذه الثوابت، في حين تتغاير في مستويات أخرى على أساسها نشأت النَّمطية، وهي المتغيّرات الآتية: (**الوسائط اللغوية، محتويات القوالب النحوية، و الأبنية القولية**)؛ وعليه فتقابل الوسائط اللغوية يظهر في تقابل نفس القوالب، وفي تقابل رواسم من اللغمة الواصفة لتغاير الأبنية القولية المتولدة.

[3]- المرجع نفسه، ص274.

[4]- **النَّحو التَّوليفي**: أحد النَّموذجين المتوقَّعين في إطار اللّسانيات النّسبية، وهو الأنسب لنمط العربية، يقابلها النحو التركيبي المناسب لنمط الإنجليزية من اللغات الشَّجرية، يفيد المثبت هنا أنَّ اللغات البشرية تتجمَّع فصوصاً في نمطين اثنين لا غير، وبالتالي ليس للّسانيات النّسبية المبنية على أنقاض اللسانيات الكلية أن تتنبأ بأكثر من نحوين نمطيين ومقولاته ست وهي: **ف= الفعل، فن= فعل ناقص، ص= مصدر، د= أداة، س=الاسم، سن= الاسم الناقص، و= مقولة النواب**. ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص143.

حيث (**صد**)= الصدر، و(**م، مَ**)= المسند والمسند إليه على التوالي، و(**فض**)= الفضلة، أما عن العلامة (**±**) فتمثّل إمكانية شغور المحل (**+**) أو عدمه (**−**) لذلك فهي تأتي قبل مكونين اختياريين (صد) و(فض) في حين يمثّل (م، مَ) النواة الأساسية للجملة.

وبهذا «يتحدَّد المفهوم من الجملة بتحديد ما تتألف منه في تركيب اللغات عموماً، وفي تركيب العربية من اللغات التَّوليفية خصوصا. وعليه تكون الجملة في تركيب اللغات مؤلفة من ركنين اثنين، أولهما إجباري يشكل نواة مؤلفة من عدنين اثنين أحدهما مسند (م)، والآخر مسند إليه (مَ)، وثاني الركنين اختياري إذ قد تقوم الجملة به أو بدونه، وهو يمثل ربض النواة المؤلف هو الآخر من عدنين أحدهما صدر(صد) والآخر فضلة (فض)»[1]، فهذه المتغيّرات هي المشكّلة **للبنية المكونية للجملة في كلا التركيبين التوليفي والشجري**، فللجملة بنية مكونية واحدة تتميَّز بخاصية التَّحرر الكلي أو الجزئي في الترتيب القبلي.

وتنبغي الإشارة إلى أنَّها المرحلة الأولى التي تسمح بتشكيل العبارة اللغوية حيث تنتقل الجملة بعد ذلك إلى البنية الوظيفية الموالية، وهي الناتجة عن تعويض متغيراتها بمقولات معجمية محدَّدة (وهي ست مقولات في النحو التوليفي)، تمَّ الوصول إليها بفضل خاصية **"تعالق الأكوان"**.

وسميت هذه البنية بـ **"البنية الوظيفية"** كونها تؤلف بين المقولات بناءً على **الوظيفة النحوية** التي يشغلها العنصر اللغوي وذلك بتوسيل العلاقات الدلالية وهي علاقاتٌ صوريةٌ كليةٌ تقرُّ في كافة اللغات (كالسَّببية، والعليَّة ...إلخ) -سيأتي التفصيل فيها لاحقا- فيستلم الاسم مثلا وظيفة الفاعل(ف)، والآخر وظيفة المفعول(مف).

بعد إنهاء عملية إسناد الوظائف النحوية وفق العلاقات الدَّلالية يكون المكوّن التوليفي قد فرغ من وظيفته، فتضطر العبارة اللغوية إلى الانتقال للبنية الموالية، أي **"البنية التركيبية"** التي تنمَّط على مستواها العبارة؛ فالبنية التركيبية هي مجموعة من العلاقات التركيبية تتمثَّل في **علاقة الإسناد** (ε) و**علاقة الإفضال(ʒ)** والمسؤولة عن عمل الحالات الإعرابية. وتصاغ هذه البنية بالصيغة الموالية:

(±(س1 (ε) فع) (ʒ) س2)

[1]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص216.

تبقى العبارة اللغوية في هذا المستوى غير مرتَّبة، حيث تعمل هذه العلاقات (**الإسناد والإفضال**) على إلحاق الوظائف النحوية كالفاعل والمفعول بعلامات حسيَّة معربة وهي في النحو التراثي العلامات الإعرابية؛ فالمرفوع يتَّخذ من الضمة علماً عليه، والمنصوب من الفتحة، أما المجرور فالكسرة علم عليه. أما المكوّن الترتيبي فيعمل مباشرةً بعد الفراغ من المراحل السابقة، أي بعد المكون التوليفي والإعرابي[1].

ويمكن إجمال **بنية نحو اللغة العربية التوليفي** فيما يلي[2]:

كلم+ قول ← ك/ق1، ك/ق2، ك/ق3 ... ك/ق ن.

↓

مقولات مركية ← ف، فن، ص، د، س، سن، و.[1]

↓

بنية مكونية ← ± صد(م، مَ) ± فض.

↓

علاقات تركيبية ← 3،ε

↓

بنية إعرابية ← ± صد (م ε مَ) 3± فض.

↓

علاقات دلالية ← ⊃ ، ⊇ φ، ω، ∋ ، ∝

↓

بنية وظيفية ← ± صد (م⊃ ε مَ)3 ∝ فض.

↓

علاقات تداولية ← ك ≥خ..

↓

بنية موقعية ← جملة محققة.

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص21-22، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص668-674.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص143-144.

تكشف بنية النَّحو التَّوليفي في اللّسانيات النّسبية عن المراحل المقطوعة من لدن المتكلم لإنشاء الجملة، حيث تمثّل المرحلة الأولى مرحلة إنشاء المداخل المعجمية التي تتدرَّج في التَّشكل وصولا إلى تشكيل الجملة وتحققها، لذلك فإنَّ بنية النحو في اصطلاح النَّظرية هي انتظام الفصوص اللغوية الأربعة (الفص النصغي، الفص المعجمي، الفص التَّحويلي، الفص التركيبي) في بناء واحد متَّسق، بحيث يكون انتظامها خاضعاً للكون الذّهني للناطقين باللغة.

1-1- التصنيف المقولي للمداخل المعجمية

سبق وأن تعرفنا على أنَّ الفص التركيبي يستفيد من المداخل المعجمية التي تصله من الفص المعجمي، حيث تمثل دَخْلَهُ[1] وعليها يمارس جملةً من الآليات الإجرائية التي تسمح له بتأليف المفردات اللغوية في علاقات خاصة تفرضها فرضيات نظرية اللّسانيات النّسبية، تسمى هذه العلاقات بعلاقات الربط فـ «وظيفة التركيب محصورةٌ في ربط المداخل المعجمية بعضها ببعض لتكوين الوحدة اللغوية المدعوة في عرف النحويين بالجملة»[2].

فالجملة بذلك مجموعةٌ من المقولات المعجمية التي تضمُّ الاسم، والفعل، والأداة ... إلخ، وهذه المقولات ذات طبيعةٍ كليةٍ أي موجودة في كل اللغات البشرية، كما لا يُستبعد وجود مقولاتٍ معجميةٍ أخرى تنتظم بها باقي المفردات المعجمية إذ لا تقتصر على ما ذكر من المقولات فحسبُ، وإنَّما تحاول النظرية الاهتداء إلى تجميع منطقي له، وهو الفارق بين اللغات، حيث يبدأ الفص التركيبي بعد استلامه للمفردات المعجمية غير المحصورة العدد في تجميع المنسجم منها بتفعيل «خاصية الانتماء إلى نفس المجموعة بحيث يدرج فيها كل مفردة توفَّرت فيها ... خاصية قاعدية، بها تكون كل مفردات المجموعة متساوية»[3]، فهذه المنهجية المتَّبعة تضمن مطابقة الواقع في إطار فلسفة كسبية.

---

[1]- ينتقي التركيبُ المداخلَ المعجميةَ الأصول بدلا من الفروع بناءً على معيار العدد؛ فهي أقل عدداً من الفروع؛ فمنهج التَّجريد الذي يقوم على حصر العيّنة في أقل عددٍ ممكن هو منهجٌ علميٌ صارمٌ حيث تتجمَّع المفردات المعجمية بناءً على خاصية الانتماء الدَّلالية المتميّزة بكونها كليةً بمعنى تستغرق كل اللُّغات البشرية.

[2]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص173.

[3]- المرجع نفسه، ص174.

ويبني الأوراغي نظريته التركيبية حول فرضية إنشاء المقولات اللّسانية انطلاقاً من **الكون (الوجودي/ اللغوي)**، حيث ترى النظرية واجب تفعيل **المنهج المراسي** الذي يؤمن بأنَّ كافة المفردات الموجودة في كل اللغات مبتدؤها السياق لذلك رَكَّز في مقاربته على الكَلِمَة المفهومة لا القَولَة المسموعة، يقول: «لأنَّ الكلمات واحدة في كل اللغات بحكم أنَّ مصدرها واحدٌ وهو الكون الوجودي، بينما القَولةُ المسموعةُ لا يجمعها جامعٌ إلا أنَّها أصواتٌ متغايرةٌ مؤلَّفةٌ على أنحاء متباينة»[1].

وقد عبَّرت النَّظرية عن مبدأ تعالق الأكوان الثلاثة بالعلاقة التالية:

الكون الوجودي ⇄ الكون الذهني ⇄ الكون اللغوي

فالمفردات في أول وجود لها كانت من العالم الخارجي، لتنعكس صورها في الذّهن تدريجياً فتمثل تعالقاً بين الدوال ومدلولاتها، هذا الانتقال تعمله **علاقة التناظر** حيث تكون دالة بشقّها الأول ←على المرحلة الأولى من الكون الوجودي إلى الكون الذّهني، ثم من الكون الذّهني إلى الكون اللغوي، أما الشّق الثاني فتأكيد على تحقق سيرورة الدورة.

ووفقاً لهذه الفرضية تكون اللغة نسخةً رمزيةً مطابقةً لنسخة نفسية تكوَّنت في الدّماغ البشري حين ربط الإنسان الاتصال ببنية العالم الخارجي، فتكون المداخل المعجمية في كل لغةٍ نسخةً مطابقةً للمفردات الذّهنية المطابقةِ بدورها للمفردات الكونية وعليه، يكون وصف المفردات في أحد الأكوان الثلاثة وصفاً لها في الباقي وخاصة إذا كان الوصف كافياً، أي لا يغفل الوصف عن بعض ما في الوصف ولا يقحم فيه ما ليس منه، ويلزم عن **علاقة التَّبعية** هذه أمران:

- أولهما، تقاسم اللغات البشرية لمفاهيم لسانيةٍ واحدةٍ بسبب اتصال الملكة الذّهنية في الإنسان بالبنية الكونية وهي واحدة.
- وثانيهما، ما كان أصلا لغيره وجب أن يكون ضمن مفسّرات ما لذاك الغير من الخصائص البنيوية.

وعليه، لا يمكن فهم التركيب البنيوي للغة من غير معرفةٍ سابقةٍ لبنية أصلها، فالاتجاه هنا عكس ما سارت عليه فلسفة اللغة العادية التي اتَّخذت من دراسة بنية اللغة وسيلةً لمعرفة بنية الكون الوجودي[2]، هذا

[1]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص175.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص148.

الأخير الذي اتَّخذته هذه الفرضية مصدراً لاستخلاص خصائص الانتماء التي بواسطتها تنتمي كل مفردة في مراتبها الثلاث إلى إحدى المجموعات الممكنة منطقياً والمحقَّقة واقعياً.

وباتخاذ مفردات الكون الوجودي أصلا موصلا إلى تحديد العناصر الأساسية اللازمة لقيام النَّسق المقولي ظهر أنَّها لا تخرج عن ثلاثة عناصر[1]:

- **مفردات غير متناهية**: تأتلف هذه المفردات بقاعدة التشابه الجزئي في خاصية كونها جواهر جسمية، وهي المفردات التي يدخل في تكوينها الأبعاد الثلاثة (الطول، العرض، العمق) تجملها النظرية في الرمز (ج).
- **مفردات غير متناهية**: تأتلف بنفس القاعدة في خاصية كونها أحداثاً فعليةً تصدر عن الجواهر الجسمية يرمز لها بالحرف (ح) وتشمل كل حدث خرج من العدم إلى الوجود بفعل فاعل مما ينتمي إلى الجواهر الجسمية.
- **مفردات محصورة العدد**: تأتلف بقاعدة التشابه الجزئي في خاصية الزمان وهو خطٌّ متَّصلٌ من الأَنَوات الظروف المشغولة بالأحداث رمزها حرف الزاي (ز).

لذا يمكن القول بأنَّه باجتماع خصائص الانتماء الثلاثة الممثلة في (ج) و(ح) و(ز) يجب التَّعبير عنها في دوالٍ منطقيةٍ لتوليد مقولات محصورةٍ بقيمتين اثنتين، فالاحتمالات المنطقية التي توصَّل إليها الفكر اللّساني الحديث هي احتمالاتٌ صوريةٌ بمعنى لا تحيل على واقع اللغات، وهو ما حاولت اللّسانيات النّسبية استدراكه استناداً إلى الفلسفة الكسبية، حيث عمدت إلى تركيب العناصر الكونية الثلاثة بواسطة العلاقة **[±]** في دوال منتجةٍ للاحتمالات المحصورة بالضرورة فيما تقبله القسمة المنطقية لكل دالة، يظهر ذلك في[2]:

I. [±ح ±ز]

II. [±ج ±ز]

III. [±ج ±ح]

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص175-176.

[2]- المرجع نفسه، ص175.

وتُنتج كل دالةٍ منطقياً مجموعةً من الاحتمالات النَّظرية، منها ما نجده في الواقع اللغوي ويمثّل بذلك مقولة معجمية –تركيبية «مِركِيَّة» مؤسَّسة، ومنها ما لا يصادف واقعاً لغوياً فتتعامل معه النظرية على أنَّه مهمل غير واردٍ ويحتفظ به ضمن المهمل، وقد تحصَّل من الدالة الأولى [±ح ±ز] كل من:

- **مقولة الفعل التام (+ح +ز)**؛ والتي تتميز بخاصية الجمع بين القيمتين (الحدث والزمن)، واستدلالا على هذا التَّحديد يعرّف سيبويه (180هـ) الفعل على أنَّه «أمثلةٌ أخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقعْ، ولما هو كائنٌ ولم ينقطعْ»[1]، وتبعه النَّحويون المتأخرون **كابن هشام الأنصاري** يقول: «والفعل في الاصطلاح ما دلَّ على معنى في نفسه مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة»[2].
- **ومقولة الفعل الناقص (–ح +ز)**؛ يرمز لها بـ (فن) وهذه الخاصية أسَّ التعريف بالأفعال الناقصة في التراث النحوي يقول ابن يعيش(643هـ): «كان وأخواتها ليست أفعالا حقيقةً، لأنَّ الفعل في الحقيقة ما دلَّ على حدثٍ وزمان ذلك الحدث، وكان وأخواتها موضوعةٌ للدلالة على زمان وجود خبرها، فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجملة للدَّلالة على زمان وجود ذلك الخبر»[3].
- **ومقولة المصدر(+ح–ز)**؛ خاصية مقولة المصدر(ص) حدثٌ مجرَّدٌ من الزمان فتعريفات النَّحويين للمصدر تلتقي جميعها في ربطه بالفعل لاشتراك الجميع في خاصية الحدث، ويفصل بينهما الاقتران بالزَّمان أو التَّجرد منه[4].
- **ومقولة الأداة (–ح–ز)**؛ اقتران ما ليس بحدث بما ليس بزمان، والمداخل المعجمية المنتمية لهذه المقولة عددها محدود بشكل عام.

أما الدالة الثانية فأنتجت احتمالين اثنين يجدان لهما حضوراً في الواقع اللغوي:

[1]– سيبويه، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، ج1، ص12.

[2]– ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، ط1، 2004م، ص22.

[3]– ابن يعيش، **شرح المفصل**، تح: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2013م، ج2، ص96.

[4]– ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص151.

- **مقولة الاسم التام (+ج–ز)**؛ وتعبّر عن اجتماع الجوهر(ج) وعدم الزمان (ز) فحدُّ الاسم عند النحاة «ما دلَّ على معنى مفردٍ غير مقترنٍ بزمانٍ محصَّل»[1]، لذلك فالمداخل المعجمية المنتمية لمقولة الاسم غير منتهية.
- **ومقولة الاسم الناقص (–ج+ ز)**؛ يرمز له بـ (سن) ويعبّر عن اجتماع الزمان (ز) وعدم الجوهر(–ج) ومداخله المعجمية محدودة للغاية.

وأما الدالة الأخيرة فلم يتحصَّل منها سوى احتمالٌ واحدٌ صادف واقعاً لغوياً وهو الاحتمال المنتج لمقولة الصفة (+ج +ح).

- **مقولة الصفة (+ج +ح)**؛ الاحتمال الوحيد الذي يصدق من الدالة الثالثة لقيامه على إمكان اتّصاف الجوهر(+ج) بالحدث(+ح) فائتلفت خاصية مقولة الصفة باجتماع عنصري الجوهر والحدث، أما باقي الاحتمالات فمحفوظ في المهمل. إذ لا يكون المحمول(+ح) على غير موضوع(–ج) كما لا يتقوَّم الموضوع (+ج) من غير أحداث (–ح) تحمل على أقطاره الثلاثة. أما المتقوم من غير أقطار (–ج) ومن غير حدث(–ح) محمول عليه فهو العدم نفسه[2].
- **مقولة الخالفة** أو **"مقولة النواب"**؛ فهي مقولةٌ تركيبيةٌ معجميةٌ (مركية) تضمُّ العديد من المداخل المعجمية، وأطلق عليها هذا المصطلح لقيام كل منها مقام مدخل معجمي منتمٍ إلى إحدى المقولات السّت السابقة فمعناها متعلّق بغيرها من المقولات لأنَّ المعنى المعجمي للخالفة هو نفسه معنى ما يخلف مما ينتمي إلى إحدى المقولات السابقة[3] وتتميَّز هذه المقولة بضمّها لمداخل معجمية ثانوية تنوب عن مثلها الرئيسية[4] وتشمل خمسة أصنافٍ منها ما ينوب عن الاسم، ومنها ما ينوب عن الفعل يمكن اختزالها في الآتي:

---

[1]– ابن عصفور الاشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، ج1، ص87.

[2]– ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص152.

[3]– ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص179.

[4]– ويكون المدخل المعجمي رئيسياً إذا وضعت قَولِتُه في الكون اللُّغوي مقترنةً بشيء تدلُّ عليه في الكون الوجودي أما إذا وضعت القَولَة في الكون اللغوي لتنوب عن قولات أخرى وتقوم مقامها في الدَّلالة على معانيها فإنَّه يجب انتماؤُها إلى مقولة النُّواب. ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص154-155.

- ما ينوب عن الاسم؛ ويشمل الضمير والموصولات (الذي، التي ...)، وأسماء الإشارة (هذا، هذان ...) في اللغات البشرية، فمما هو معلوم أنَّ كلَّ ضميرٍ في أيّ لغة يلزمه أن يعود على ظاهر (أي ينوب عنه) في الدلالة على معناه[1]، ومثاله (الأبُ رحلَ **هُوَ** و**ابنُهُ**) فالمدخلان المعجميان "هو و ــه" ينتميان إلى مقولة الخالفة حيث يخلفان في الجملة المدخل المعجمي (الأب) المنتمي إلى مقولة "الاسم التام"، ويقومان مقامه دلالياً وتركيبياً.
- ما ينوب عن الفعل؛ ويتمثَّل في المداخل المعجمية الثانوية التي تسمى عند النَّحويين بأسماء الأفعال، والتي كانت محل جدل بينهم منذ التَّقعيد النَّحوي، يقول السيوطي (911هـ) في الهمع منكراً هذا الصّنف: «الكلمةُ إما اسمٌ، وإما فعلٌ، وإما حرفٌ، ولا رابعَ لها إلا ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أنَّ بعضهم جعله رابعاً وسمَّاه الخالفة، والدَّليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء، والقسمة العقلية»[2]، فممَّا بُنيت قَولَتُه وضعاً (صهْ، مهْ، هيهاتَ، إيهٍ،...)، أما المشتق قياساً من الفعل الثلاثي فنحو(حذارِ، صداقِ، عدالِ،...) وبإدخال هذه المفردات في المدخل المعجمي الثانوي النائب عن منتم إلى الفعل تزول خلافات النحاة حول مقوليتها، فهي صرفياً ليست أفعالا وتركيبياً لا تشغل في البنية المكونية للجملة إلا ما شغله الفعل التام.

- **مقولة الأداة**؛ تشترك مقولة الأداة مع الخالفة في الافتقار إلى الغير ليتحدَّد المعنى، فكما تحتاج الخالفة إلى ما تخلف ليتبيَّن معناها كذلك الأداة تحتاج في الدَّلالة على معناها إلى ما اقترنت به في التركيب، والمداخل المعجمية المنتمية إلى مقولة الأداة صنفان في نحو اللغة العربية التوليفي:

أدوات علاقية: تشترك هذه الأداة في وظيفة الربط وهي التي تربط بين المفردات بعضها ببعض، كما تربط بين الجمل وهي تشمل (أدوات الشرط، وأدوات العطف، وأدوات الإضافة، وأدوات الاستثناء ... إلخ).

أدوات إلحاقية: وهي الأدوات التي تلحق غيرها (الاسم، الفعل، الجملة) للدَّلالة على ما يعرض لها من المعاني متبدِّل يطرأ عليه[3].

---

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص155.

[2]- السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م، ج1، ص25.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص181-182.

وهكذا، توصَّلت اللسانيات النسبية لهذه القسمة انطلاقاً من جملة من الاستدلالات التي تم ربط الكون الوجودي فيها بالكون اللغوي والذّهني، وهدفه في ذلك تحقيق التَّطابق بين معجم اللغات البشرية ومفردات الكون الوجودي، وهو ما ألزم مقولات المعجم أن تنتظم مداخله بوساطة سبع مقولاتٍ إجباريةٍ تقوم بوظيفتها الخاصة في البنية المكونية للعبارة اللُّغوية، يقول: «إنَّ التقسيم البنَّاء للكلم يجب أن يستند إلى قاعدةٍ واقعيةٍ مؤزَّرةٍ منطقياً وبما أنَّ اللغة تدلُّ على وقائع كونيةٍ بواسطة مفاهيم ذهنيةٍ تعيَّن الانطلاق من الكون الوجودي لإعداد دالةٍ منطقيةٍ تولّد بالقسمة العقلية احتمالاتٍ نظريةٍ، فيؤخذ بالذي يصادف واقعاً ليجعل منه أحد أقسام الكلم ...كما فعل تشومسكي حين قرَّر أن يؤسَّس على التَّقسيم الثنائي لليونانيين دالةً رياضيةً تنتج احتمالات منطقية جعلها هي الأقسام الممكنة للمقولات التركيبية، أو كما قرَّر سيبويه التقسيم الثلاثي، وسار عليه جميع من أتى بعده»[1].

ونخلص إلى أنَّ من **مميزات التَّصنيف المقولي للمفردات في النَّحو التوليفي** اتّسامه أولا بالصرامة في الفصل بينها بما ثبُت لكل واحدةٍ من خصائص ذاتيةٍ تفرقها عن واقع، فلم يعد في الإمكان التباس بعضها ببعض كما هو حال أقسام الكلم في التراث النَّحوي (تقسيمهم الثلاثي للكلم إلى الاسم والفعل والحرف)، وثانياً بالبساطة لانحصارها في احتمالاتٍ منطقيةٍ تسمح بالإحاطة بجميعها[2]، فقد تولدت هذه المقولات السّت في الكون اللُّغوي بالتَّبعية للكونين الذّهني، فالوجودي[3]، فتميَّزت بالكلية (أي تشمل كل اللغات) غير أنَّ سلوك هذه **المقولات المركبة** «المعجمية-التركيبية» وتوطينها في البنية المكونية للجملة هو الذي يخضع للتنميط يظهر ذلك في تعويض عناصر البنية المكونية بالمداخل المعجمية لتنشأ الجملة.

1-2- سلوك المقولات المعجمية في البنية المكونية

يتحدَّد التصنيف المقولي للمداخل المعجمية في نحو اللسانيات النسبية بالربط بين المقولة باعتبار خصائصها الذاتية، وبين موقعها الإجباري في البنية المكونية للجملة وكان من نتائج هذا الربط الانتهاء إلى اطرادات تركيبية تؤكد ورود تقسيم مفردات المعاجم إلى مداخل أولية تنتظم إجباريا في سبع مقولات مركبة

[1]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص191.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص153.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص178.

وإلى مداخل ثانوية تنوب وضعاً عن غيرها الأولي وتنتمي انتساباً إلى مقولة ما نابت عنه[1] فتكون هذه المقولات المعجمية مسؤولةً عن إدماج المفردات المعجمية في البنية المكونية، وذلك على النحو التالي[2]:

- كل مدخل معجمي ينتمي لمقولة **الفعل التام (+ح +ز)** ليس له أن يعوّض من عناصر البنية المكونية للجملة إلا عنصر المسند (م) في نواتها، وينشأ عن ذلك الجملة الفعلية المتميزة عن الجملة الاسمية بدخول الزمان إلى نواتها مع الفعل الموطَّن في المسند أيا كانت رتبته بالنسبة إلى المسند إليه، سواء تقدَّم عليه أو تأخر (اتَّعظَ المعزَّرُ، المعزَّرُ اتَّعَظَ)، وكذلك ما ناب عنه من المداخل الثانوية (نِعْمَ الأَمَةُ، بِئسَ الرَجُلُ، حبَّذا الحيَاءُ) وهي في هذا المثال أفعال المدح والذم.
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة **الفعل الناقص (–ح +ز)** له أن يعوّض في البنية المكونية عنصر الصدر(صد) في ربض الجملة لا غير. ويكون دورها الدلالي محصوراً في ضمّ أزمنتها الخاصة إلى نواة الجملة (كانت الأمُ مُدرّسَةً، ثم صارت بِنتُها مُدرَّسةً).
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة **الاسم التام (+ج–ح)** فإنَّ له أن يعوّض في البنية المكونية عنصر المسند إليه (مَ) في نواة الجملة وعنصر الفضلة في ربضها لا غير، وقد يخرج الاسم التام عن هذه القاعدة في الحالتين التاليتين:

أ– أن يعوّض الاسم التام في **نواة** الجملة المسند إليه (مَ) والمسند (م)، وفي هذه الحالة إذا كان الاسم الأول خاصا والاسم الثاني عاما كما في (الحديدُ معدنٌ، الأكسجين غازٌ، النخل نباتٌ...). فتتحول الجملة من تركيب الإسناد إلى تركيب التقييد بشرط إضافي وهو انتظام المدخلين المعجميين بعلاقة العموم والخصوص وائتلافهما بعلاقة الانتماء الدلالية.

ب– أن يعوّض الاسم التام في **ربض** الجملة عنصر الصدر، فيفقد بذلك بعضا من مميزاته ويستدعي خصائص بنيوية إضافية، حيث يكون التأثير على وظيفة المدخل بحيث لا يستقبل أيا من الوظائف النحوية التي تسند أصلا إلى الاسم التام كوظائف الفاعل والفاعل به والمفعول وإنما سيكتفي بوظيفة المبتدأ التداولية المحصورة في غرض تنبيه المخاطب وإعداده ذهنياً لاستلام الجملة المرتبطة بالاسم المبتدأ الوارد في عنصر الصدر من مثل (اللغةُ العربيةُ نسَقُها مُحكمُ البِناءِ).

---

[1]– ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، ص157.

[2]– ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص217–220. وينظر، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص295.

- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة الاسم الناقص (–ج +ز) فإنَّ له أن يعوّض في ربض الجملة عنصر الفضلة (فض) وهو الغالب عليه (صامَ الطفلُ شهراً، أقلعتْ الطائرةُ ليلا)، وقد يعوّض في نواة الجملة عنصر المسند إليه (مَ) وهو أقل من الأول من أمثلته (النهارُ قصيرٌ، يومُ الجمعةِ مباركٌ).
- كل مدخل معجمي ينتمي إلى مقولة **المصدر (+ح –ز)** من شأنه أن يعوّض في نواة الجملة "المسند والمسند إليه"، وفي ربضها الفضلة (فض) وإذا اجتمع في النواة مصدران من مثل (العملُ عبادةٌ، الخمولُ مرضٌ، الصومُ فرضٌ) ائتلفا بعلاقة الانتماء الدَّلالية، وتجردا من كل وظيفةٍ نحويةٍ فيكون الناتج جملةً اسميةً خاليةً من الزمان الصرفي المقترن أصلا بالفعل، ويكون تركيبها من صنف "تركيب الحكم" عند الأصوليين، وبعبارة أدق هو أن يعوّض المصدر "المسند إليه" الواقع في المرتبة الأولى داخل نواة الجملة، سواء كان "المسند" يعد مصدرا أو صفة.
- للصفة بمختلف ضروبها سلوك المصدر في البنية المكونية، إذ تعوّض من عناصر البنية ما يعوّضه المصدر، فهما يعوّضان العناصر الثلاثة المسند (م) والمسند إليه (مَ) والفضلة (فض)، كما في (أَمُكْرِم الميسورُ محروماً) فالمداخل الثلاثة تنتمي جميعا لمقولة الصفة، الأول منها يعوّض في النواة "المسند (م)"، ويعوض المدخل الثاني "المسند إليه (مَ)" لأنه إذا اجتمعت في النواة صفتان كانت النكرة "مسندا" والمعرفة "مسندا إليه"، أما الصفة الثالثة فهي تعوّض "الفضلة" في الربض، أما أداة الاستفهام (أ) فهي تعوّض الصدر في ربض الجملة.

يتَّضح مما سبق بأنَّ للمقولات المعجمية خصائصٌ دلاليةٌ مميزةٌ وسلوك خاصٌ بها في البنية المكونية، وبموجب الخاصية الدَّلالية يكون لكل مقولةٍ سلوكٌ خاصٌ في البنية المكونية للجملة[1].

[1]– ينبغي التوضيح بأنَّ سلوك الفعل التام –والذي سبق أن تقرَّر أنَّه لا يعوّض سوى عنصر المسند (م)– قد يحدث ويسلك سلوكاً مغايراً فيدخل إلى البنية المكونية من طريق الصدر(صد) فيكون لهذا التَّجاوز تأثير على صنف المقولة المعجمية، فيخرج بذلك المدخل المعجمي إلى مقولة الفعل الناقص وهو ما يظهر من استعمال "كان" مرة تامة فتكتفي بالمرفوع، ومرة أخرى ناقصة لاحتياجها فضلا عن المرفوع إلى المنصوب، كما يخرج المدخل المعجمي عن صنفه إلى مقولة الفعل المساعد (فس) (نَاضَلَ المظْلومُ حتى **أخَذَ** حقَّهُ كامِلاً)؛ فالفعل في هذه الجملة في مقولته الأصلية (فت) لدخوله إلى نواة البنية المكونية عن طريق المسند (م)، أما الجملة الآتية (بَكَتْ المرْأةُ حتى **أخذ** الرِّجَالُ يبكُونَ) فقد دخل نفس الفعل التام عن طريق الصدر(صد) فانتقل الفعل إلى مقولة الفعل المساعد (فس).

2- البنية الإعرابية للجملة العربية

سبق أن ثبت أنَّ البنية المكونية للجملة كالآتي: (ج ←صد (مع مَ) ±ع فض) وبإدراج المداخل المعجمية في هذه الأخيرة تكون هذه المرحلة قد تمَّت، وتأتي المرحلة التالية التي يتمُّ فيها وصف العلاقات التي تأتلف بها عناصر البنية المكونية، حيث تستلم مكونات الجملة "أحوالا تركيبية" و"علامات إعرابية" تكون مسؤولةً عن الربط التركيبي لذلك سميت هذه المرحلة بالبنية الإعرابية.

وإن استلام الجملة للأحوال التركيبية من رفع أو نصب، ثم تلقيها للعلامة المعربة عن الحالة يستوجب بالضرورة المنطقية أن يتدخل نوعان من العوامل؛ **عوامل الأحوال وعوامل العلامات**[1]، حيث أخذ مفهوم العاملية تصورا آخر في إطار اللسانيات النسبية يقوم على الانتقال من العاملية اللفظية إلى العاملية العلاقية.

ويدخل في العاملية اللفظية كل النماذج النحوية التي تصنف المداخل المعجمية عامليا إلى مقولات عاملة، ومقولات قابلة بحيث تنيط بالعوامل ما يعرض للقوابل، فالعاملية عند النحاة الأوائل جهاز مفهومي أكثر تجريداً يشمل محدّدات ثلاثة (العامل- المعمول- الأثر) والفكرة الأساسية في النظرية اللسانية العربية هي فكرة العامل والمعمول، فهذا التصور الذي يقوم على تصنيف المداخل المعجمية عامليا لتفسير تعاقب العلامات الإعرابية على روي بعض المداخل المعجمية المتراكبة في العبارة اللغوية هو ما صنع عاملية سيبويه اللفظية التي تفرض المقولات التالية عوامل: الفعل، والحرف، والصفة، والاسم، والمصدر والابتداء ... الخ وغيرها، يقول سيبويه (180هـ) في الكتاب: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى آخر وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجرى من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجري الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمضي، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين»[2].

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص225.

[2]- سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص33.

فالعاملية كمفهوم هي اطراد العلاقة بين الخاصية اللغوية الملحوظة، وبين الشيء الذي يتسبب في توليد تلك الخاصية؛ أي نسق منظم للسيرورات البنائية الشاخصة في عبارات اللغات وفي أبنية أقوالها، فكل خاصية بنيوية يلزمها الاطراد وكل خاصية مطردة يلزمها عامل ثابت تناط به، ويفسر وقوعها الذي لا يخضع للصدفة في بنية أي نحو نمطي[1]، وتشترك المناويل النحوية التراثية والحديثة في تفسير العلامات الإعرابية الظاهرة على مستوى العبارة اللغوية وذلك بإسنادها إلى عوامل تكون –حسبهم– هي المسؤولة عن إنتاجها وهي تمثل على مستوى العبارة اللغوية في حين إنَّ عاملية هذا النحو –النحو التوليفي– بتوجيه من النَّمطية سعت إلى «تحديد المحتوى النمطي للقالب النحوي المسؤول عن إنتاج بنية قولية مخصوصة. وفي هذه الحالة سيتحول كل وسيط لغوي إلى عامل يبرر بالدرجة الأولى لم كان لقالب بعينه ذاك المحتوى وليس غيره المحتمل، وباتساق وسائط لغوية متجانسة يتأتَّى حينئذ تعليل نمطية نحو اللغات التوليفية، أو نحو اللغات الشجرية»[2].

وعليه يكون العامل مفسرا عليّا للآثار التي تشكّل الخصائص البنيوية للعبارة اللغوية، إذ به يناط ما يلاحظ في تركيب العبارة من سمات حسية معربة عن مجردات، فالرفع مثلا خاصية بنيوية يجب إناطتها بعامل مغاير لعامل الضمة علامة الرفع[3]، لذلك فعامل الحالة الإعرابية (الرفع، النصب، الجر) هي: **العلاقات التركيبية**، وعامل الوظائف النحوية (الفاعلية، المفعولية) هي **العلاقات الدلالية**، **والعلاقات التداولية** تعمل المواقع الرتيبة، أما عامل العلامة الإعرابية (الضمة، الفتحة، الكسرة) فهو **الوسيط اللغوي**.

فالعوامل في اللسانيات النسبية أربعة أنواع ممثلة في: **العلاقات التركيبية**، و**العلاقات الدلالية** و**الوسيط اللغوي** و**العلاقات التداولية**[4] وهي من حيث العمل مرتبة ترتيبا طبيعيا تبعا لمراحل تكوين الجملة، أولها العلاقة التركيبية وثانيها وسيط العلامة المحمولة، وثالثها العلاقة الدلالية، ورابعها العلاقة التداولية لذا يمكن القول بأن العامل العلاقي أثره محدد بدقة، فللرفع عامل وهو علاقة الإسناد، وللفاعل عامل آخر، وهو

[1]– ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص275.

[2]– المرجع نفسه، ص275.

[3]– ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص114.

[4]– ويعدُّ هذا الانتقال من أحكام اللَّفظ إلى سَنن العلاقات منهجاً مستحدثاً في البحث اللّساني العربي، إذ لا تصحُّ عملية الاستبدال إلا «إذا بلغ البديل مستوى رفيعاً في بنيته الذَّاتية، وشكَّل أداةً فعَّالةً في معالجة اللغة العربية معالجةً عمليةً دقيقةً، وقدَّم حلولا مضبوطةً لما ظلَّ مستعصياً في العاملية سابقا». محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص149.

علاقة السببية، وللضمة عامل ثالث، وهو الوسيط اللغوي وتشتغل هذه بانتظام، فلا يشتغل اللاحق إلا بعد فراغ السابق من عمله، وكذلك يستمر التناوب من النوع المرتب أولا إلى المواقع في الأخير[1].

وقد عدَّ الأوراغي العاملية اللفظية عامليةً قاصرةً عن تقديم وصفٍ وتفسيرٍ شاملٍ للجملة العربية، كونها لا ترتبط في أساسها إلا على الجانب الشَّكلي، لذلك اقترح عامليةً جديدةً تتميَّز بإضافة الدَّلالة والتَّداول لينتقل بذلك من عاملية المقولات اللَّفظية إلى عاملية العلاقات.

2-1- العلاقات التركيبية

تمثل العلاقات التركيبية أول العلاقات في النَّسق العاملي، وهي المنوط بها حال نوعين من الأحوال التركيبية، حالة الرَّفع وحالة النَّصب، وهما حالتان متتاليتان تعملان بالتَّناوب، حيث يمثّل الإسناد (ε) العلاقة الأولى وينحصر بين المكونين النَّوويين للجملة (المسند والمسند إليه)، أما العلاقة الثانية فهي الإفضال(ʒ) وتكون واقعةً بين نواة الجملة وفضلتها، وتستلمها كل المكونات التي تعوّض الفضلة.

ولبيان عاملية العلاقات التركيبية يمثل محمد الأوراغي بعامل حالة الرَّفع، أي علاقة "الإسناد التركيبية" إذ بواسطتها يتراكب المتساندان (المسند والمسند إليه)[2] ، فالاجتماع الحاصل من موالاة عناصر لغوية أو ألفاظ معجمية كما في (زَيْدُ عمرو مَدَحَ) لا يدلُّ على تراكبها، أي انتظامها بعلاقات دلالية أو رتبية، ولا على أن لبعض تلك العناصر عند بعضها الآخر أحوالا ووظائف[3] ، إلا بفضل الروابط الموجودة بين عناصر الجملة، وإلا ظلَّ كل عنصر في المجموعة (زيد، عمرو، مدح) معزولا لا يكوّن مع الباقي جملةً موحدةً فتظهر بذلك حاجة اللغات البشرية إلى علامات الربط والإعراب، ويمكن التَّمثيل بما يلي[4]:

- (فدوى ε تسبق (مصطفى))
- (الضحايا ε سئموا (الرزايا))

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص 150.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص353.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **أفول اللسانيات الكلية**، ج1، ص163.

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص117.

الملاحظ أنَّ علاقة الإسناد لا تعمل إلا الرفع، كما لا يستلم هذه الحالة إلا مدخلٌ معجميٌ تسمح له مقولته بتعويض عنصر نووي في البنية المكونية للجملة، فكل مدخل عوض عنصراً نووياً وجبت له حالة الرَّفع سواءً ظهر على لفظه الضمة علامة هذه الحالة كما في المعْرَب، أو لم تظهر عليه وضعاً، وتكون موجودةً موضعا[1]، ومن الثَّوابت أنَّ العلاقة المدرجة بين عنصرين (أو ما يسمى العوامل العلاقية) لابد من أن تؤثر فيهما أثرا لم يكن لهما من قبل، وأنَّ العلاقة الواحدة ليس لها أن تؤثر في الطرفين أو في أحدهما أكثر من أثر واحد وأنَّ تغاير العلاقتين يؤدي إلى إحداث أثرين مختلفين، ويلزم عنه أن تؤثر علاقة الإسناد (ε) أثراً واحداً يستلمه طرفاها وهذا الأثر هو المسمى في عرف النَّحويين رفعا[2].

أما علامة هذه الحالة أي **"الضمة"** فهي معمولة **بوسيط العلامة المحمولة**، أو ما يسمى بالعامل الوسائطي إذ هو المسؤول عن توليد أنحاء نمطية[3]، ولمزيد من الإيضاح تؤكد اللّسانيات النّسبية أنَّ العامل الوسائطي هو المسؤول عن التَّغاير الذي يظهر في البنية القولية أثناء مباشرتها لفصوص اللغات، وبما أنَّ المبدأ الوضعي للوسائط العامل للبنية النحوية يؤسّسه تقابل ثنائي بين وسيط معين وضدّه ترجح افتراض ألا يتفرَّع النحو العاملي إلى أكثر من نمطين[4]:

- نمط توليفي؛ له وسائطه المخصوصة كوسيط الجذر وما يجانسه فكانت له قوالبٌ متميزةٌ كالمعجم الشقيق وما يلائمه.
- ونمط شجري؛ مبني بما يقابل الوسائط السابقة كوسيط الجذع وما يناسبه فكانت له قوالب مخصوصة كقالب المعجم المسيك وما يوافقه.

2-2- الوسيط اللغوي

وهو **عامل وضعي** يخص اللغات التوليفية كاللغة العربية ونحوها من اللغات البشرية حيث اشتركت هذه اللغات في وسيط العلامة المحمولة؛ بمعنى ميَّزت صوتياً بين حالة الرَّفع وحالة النَّصب إذ لكل لغة داخل هذا النمط الخيرة في اتّخاذ العلامة الصوتية المناسبة سواء كانت من الصوائت فقط، بحيث تلصق

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص 117.

[2]- ينظر، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص 226.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص276.

[4]- المرجع نفسه، ص276.

برويّ المدخل من آخره، كما هو حال العربية باختيارها الضمة علامة للرفع والفتحة علامة للنصب أو كانت علامة الإعراب مركبة من الصوامت والصوائت كما فعلت لغات من نفس النمط[1]، ويشتغل بعد انتهاء العلاقتين التركيبيتين الإسناد والإفضال، ويتجلَّى أثره في حركات الإعراب الأربع[2]: الضمة وما ينوب عنها في الإعراب عن حالة الرفع، والفتحة وما ينوب عنها في إعرابه عن حالة النصب، والكسرة والسكون وما ينوب عنهما في الإعراب[3] عن سيرة النَّسخ، ويسمي محمد الأوراغي الحركات الأربع الواردة بلواصق الإعراب فهي صوائت في نمط اللغات التوليفية عاملها الوسيط اللغوي «بعمل الضمة فيها مفردة (-ُ)، أو منونة (-ٌ)، بحسب مقولة المدخل المعجمي»[4] فيكون عمله تالياً لعمل العامل الأول والأمر سيان في حالة النصب.

3- النسخ في النحو التوليفي

يرى محمد الأوراغي أنَّ العامل في العاملية اللفظية غير محدَّد فهو مرة مؤثر بالطبع كالمتكلم المقيد باستعمال اللغة العربية، وأخرى ليس إلا شرطا لتكون الأثر كالألفاظ العوامل، وفي كلا الاحتمالين تتعدَّد العوامل محدثةً نفس الأثر، غير أنَّ العامل في اللّسانيات النّسبية لا يقوم إلا بوظيفةٍ واحدةٍ ولا يؤثر إلا أثراً واحداً، فعامل الفعل في العاملية اللفظية مثلا يُحدِث في الفاعل الرفع، وكذلك المبتدأ يرفع الخبر، فالرفع أثرٌ واحدٌ تُحدثه عوامل مختلفة، وبالمقابل يقوم العامل الواحد بأثرين إعرابيين، كالفعل فهو رافع للفاعل وناصب للمفعول.

ولا يخرج مفهوم "الناسخ" عن "العوامل اللفظية" من حيث طبيعة العمل إذ كلاهما يعمل نفس الأثر أي الناسخ والعامل حيث (كان) مثل (عالج) في الجملتين: (كانَ الطبيبُ مريضاً) و (عالجَ الطبيبُ مريضاً) فكلاهما عمل الرَّفع في الأول والنَّصب في الثاني، والفرق بينهما في تسمية قابليهما[5]، ففي العاملية العلاقية يكون العامل أحد أربعة؛ فهو إما **تركيبي** يعمل حالتي الرفع والنصب، وإما **دلالي** يعمل وظائف نحوية (كالفاعل والمفعول)، وإما **تداولي** يعمل رتبة موقعه، وإما **وسيط لغوي** يعمل علامات إعرابية، بينما الناسخ مفردات معجمية تدخل الجملة تبطل علامة الإعراب عن الحالة التركيبية ويمكن القول أن «موضوع النسخ

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص301.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص150-151.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص116.

[4]- محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص151.

[5]- المرجع نفسه، ص159.

في النحو موقعه الطبيعي بعد البنية الإعرابية للجملة مباشرة، لأنّ في هذه البنية إسناداً لعلامتي الإعراب الضمة والفتحة إلى مكوناتها في النواة أو الفضلة»[1]، حيث يحصل النسخ بما يجلبه الناسخ من حركات وهي إما فتحة أو سكون لإبطال الضمة، وإما كسرة لإبطال الفتحة التي تعرب عن حالة النصب[2].

وإذا حصل أن اشتغل ناسخ بعد عامل تحصَّلت تبعية الوسيط للعامل وأصبح الوسيط تابعا لمفعول الناسخ كما يلي[3]:

- **إنَّ الرضيعَ لم يأكلْ من الخبزِ ولنْ يشربَ عصيراً.**

يفسّر محمد الأوراغي دخول الناسخ الحرفي **"إنَّ"** على الجملة بالطارئ، فالوسيط اللغوي لم يعمل الضمة الواجبة من قبل بحكم السبق لعلاقة الإسناد في عملها للرفع، فيكون عمل الوسيط اللغوي الفتحة في الرضيع تابعا **لمفعول الناسخ (إنَّ)** الذي يطرأ على الجملة.

ويكون عمل الوسيط للسكون في "يأكل" بالتبعية لمفعول الناسخ "لم" الطارئ على الفعل "يأكل" ولم يعمل الضمة الواجبة من قبل.

ويكون عمله للكسرة في "الخبز" تابعا لمفعول الناسخ "من" الطارئ ولم يعمل الوسيط الفتحة الواجبة من قبل بحكم السبق لعلاقة الإفضال في عملها لحالة النصب لكنه عمل الفتحة منونة في (عصيرا) مباشرة بعد عمل علاقة الافضال لحالة النصب.

تحصَّل ممَّا سبق أنَّه ليس بين الرفع بالضَّمة والنَّصب بالفتحة حالة تركيبية أخرى، لذلك كانت النواسخ واجبة الانقسام إلى صنفين[4]:

نواسخ الفتحة علامة النصب: تنحصر في حروف الجر (في، عن، على، إلى، ب، ل) التي تقترن بالمدخل المعجمي الذي يعوض الفضلة في البنية المكونية فتجلب له كسرة لإبطال الفتحة علامة حالة النصب المعمولة بعلاقة الإفضال، ففي مثل: (يمرون بالديار والحقولَ) فالحقولَ اسم معطوف على المحل

[1]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص231.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص304.

[3] - ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص151.

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص304.

الذي تكون علامته الأصلية الفتحة حالة النصب المعمولة بعلاقة الإفضال، وباقتران باء الجر بالمركب الاسمي (الديار) جلبت للفظه كسرة فانطمست الفتحة علامة حالة النصب، أما الحالة في حد ذاتها فهي باقية ويستلمها المركب الحرفي (بالديار) بدليل ظهورها من جديد على المركب التبعي (والحقولَ) المعطوف على محل (بالديار).

يجد الأوراغي في تفسيره كفاية أقدر مما طرحه النحاة تحت مسمى "نزع الخافض" أو "المنصوب على نزع الخافض" حيث علَّلوا به ظهور الفتحة، يقول: «كأن بهؤلاء لا يجعلون الخفض هو الأصل في الفضلات والنصب طارئ عليه وبما أنه ليس بين الرفع والنصب حالة تركيبية ثالثة وجب أن يكون كسر المنصوب بسبب إدراج الخافض إذ بزوال الخافض تعود علامة النصب مرة أخرى للظهور وهو الأصوب وعليه سار أيضا بعض القدماء»[1].

نواسخ الضمة علامة الرفع: وهي صنفان باعتبار مقولة المنسوخ، نواسخ ضمة الفعل المضارع خاصة ونواسخ ضمة الأسماء كافة[2].

أولا: نواسخ ضمة الفعل المضارع؛ تتفرع باعتبار مقولتها إلى «نواسخ معجمية» وهي أدوات مختصة بالدخول على المضارع فتبطل ضمته إما بإحداث سكون مثل {لمْ، إنْ، لمَّا، لا، لِ} وإما يجلب فتحة مثل {أنْ، لنْ، كَيْ، لِ}، وإلى «نواسخ سياقية» وهي ليست مداخل معجمية كالأدوات السابقة، وإنما هي «معان ردافيَّة» تنضم إلى التركيب التام، فيُعرَب عنها إما بالفتح الناسخ لضمة المضارع إذا ورد في سياق الفتح وإما بالسكون الناسخ لضمة إعرابه إن جاء في سياق الجزم.

ثانيا: نواسخ ضمة الأسماء؛ وهذه تنقسم مقوليا إلى قسمين:

أ– «نواسخ تداولية»؛ وهي أغراضٌ خطابيةٌ يظهر أثرها عند انقطاع العمل وعندئذ لا تنتقل علامة الإعراب الأصلي من مكوّن إلى آخر مرتبط به عاملياً كما في **التبعية** وفي **التسريب**[3] وبانقطاع العمل

---

[1]– محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ص305.

[2]– ينظر، محمد الأوراغي، **اللسانيات وتعليم اللغة العربية**، ص 90-94.

[3]– يدلُّ **مصطلح التَّسريب في نحو العربية التوليفي** على انتقال الإعراب من النَّسيب الذي يعوّض عنصراً نووياً أو فضلةً إلى المبتدأ الذي يعوّض عنصر الفضلة، وتنبغي الإشارة إلى أنَّ التَّسريب والتَّبعية هي خاصية انتقال علامة الإعراب من مكوّن إلى آخر مرتبط به عاملياً، لأنَّه ليس للثاني وجه لاستلام العلامة من عاملها ثانيها انتقال الإعراب في التَّبعية يكون من اليمين إلى اليسار أي من المتبوع إلى تابعه الواقع بعده، بينما

لا تظهر علامة المتبوع على تابعه ولا علامة **النسيب**[1] على المبتدأ، ويظهر ذلك من خلال المقارنة في التبعية بين اتصال الإعراب في مثل (نَحنُ البَشَرُ خلُقْناَ من عَجَلٍ) وانقطاعه كما في مثل (نَحنُ العربَ أشَدُّ الأقْوَامِ فُرقةً).

ب– «نواسخ مركبية»؛ وهي لواحق تدخل على الجملة التامة التكوين لتعوّض عنصر الصدر(صد) في البنية المكونية وهذه النواسخ باعتبار مقولتها ثلاثة أصناف:

- نواسخ حرفية؛ تضم الأدوات {إن، أن، كأن، لكن، ليت، لعل} التي تختص تركيبيا بالاقتران بمركبات وسمية، وإعرابيا بإحداث فتحة لإزالة ضمة الاسم الذي يعوض في البنية المكونية عنصر المسند إليه (مَ)[2].

في التسريب يكون من اليسار إلى اليمين أي من النسيب إلى المبتدأ الواقع قبله ثالثها اتحاد المترابطين عاملياً في حال الاتصال، إذ تظهر عليهما نفس العلامة أو تقدر رابعها اختلافهما في حال الانقطاع إلا أنَّه في التَّبعية يكون الانقطاع من ضمة المتبوع إلى فتحة التَّابع بينما في التَّسريب يكون من فتحة النسيب إلى ضمة المبتدأ. ينظر، محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص91-92.

[1]– يدلُّ مصطلح **النسيب** في نحو العربية التوليفي على ضمير الرابط الذي يربط المبتدأ بالجملة أو على الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير الربط.

[2]– تمثّل الصَّوائت في اللغة العربية العلامات الإعرابية المنتقاة، حيث أتاح هذا الاختيار لتركيبها إمكاناتٍ إضافيةٍ مكَّنتها من التَّعبير عن مفاهيم إضافيةٍ متنوعةٍ، وقد تطرأ على هذه العلامات تغييرات يلزمها تفسيرٌ منطقيٌ يتوافق مع مبادئ النظرية وهو ما حاول الأوراغي إيضاحه في مسألة "الناسخ والعامل"، ففي قوله تعالى: ﴿**أنَّ اللهَ بريءٌ مِنَ المشرْكينَ ورَسُولُهُ**﴾ يمكن تبيين عناصر البنية المكونية وهي كالآتي: (مقولة الأداة: أن، الاسم التام: لفظ الجلالة الله، مقولة الصفة: بريء، المركب الوصفي: من المشركين، المركب التبعي: رسوله)، وبإدراج عاملي الرفع والنصب – علاقة الإسناد والإفضال– نتحصَّل على البنية التالية: (أنَّ (صد) (الله مَ ε (بريءٌ م(منَ المشركين) و(رسوله مت)).

حيث تعمل علاقة الإسناد (ε) حالة الرفع في المتساندين (الله بريءٌ)، وعلامة الرفع الضَّمة الظاهرة على آخر المدخل المعجمي، وهي علامة أصلية والظاهر أنَّ اسم الجلالة (الله) قد اتَّخذ علامة الفتحة وهو ما يدل على وجود مؤثر أثَّر على العلامة الأصلية وهو في **نحو اللغة التوليفي الناسخ الحرفي (أن)** الذي أبطل علامة الإعراب الأصلية دون إبطال حالة الرفع المعمولة بعلاقة الإسناد، لذلك يجعل النحو التوليفي من الناسخ ومنسوخ العلامة "مركباً نسخياً" واقعاً محله الرفع وإن لم تظهر عليه علامة الحالة لامتناع ظهورها على المركبات المعقدة، كما تعمل علاقة الإفضال (ʒ)حالة النصب فيما عوَّض عنصر الفضلة وعلامة النصب الفتحة أو ما ينوب عنها، لكن الناسخ الحرفي **(حرف الجر من)** يُبطل الفتحة علامة الإعراب الأصلي ويجلب الكسرة عوضاً عنها فالفتحة تقدَّر على محلّه لامتناع ظهورها على لفظه، يبقى المركب التبعي (ورسولُه) حيث يكون معطوفاً عليه لوجود حرف **(الواو)** والمعطوف عليه أحد اثنين إما **محل المركب النَّسخي (أن الله)** وهو رفع وعندئذ تظهر الضَّمة على المعطوف (رسولُه) لإخراجه من حيز التأكيد بالأداة أن وإما **لفظ منسوخ العلامة** الذي هو ذيل المركب النسخي، وعندئذ يجب أن تظهر الفتحة على المعطوف (رسولَه) من أجل إدخاله في حيّز التوكيد بالأداة (أنَّ). ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص302-303.

- نواسخ فعلية؛ تنحصر في الأفعال الناقصة التي من أهمّها {كَانَ، صَارَ، باتَ، أمْسَى، ليسَ، مازال} وتتميز هذه الأفعال بإحداث الفتحة لإزالة ضمة الاسم الذي يعوّض في البنية المكونية عنصر المسند(م).

لكن التساؤل يكمن في العلامة الإعرابية التي يستلمها مضارع الفعل الناقص (يبيتُ) في الجملة الآتية: (**يَبِيتُ الطِفْلُ مَريضاً**) علماً أنَّ الفعل الناقص –كما هو معلوم يعوض عنصر الصدر– وهو ما يلزم انتفاء أي علاقة تركيبية بين (صد) ونواة الجملة أو فضلاتها، ما يوجب طرداً عدم استحقاقه أي حالة تركيبية من رفع أو نصب، من هنا جاز تقديم تفسير للعلامة الإعرابية الظاهرة على النَّواسخ الفعلية، يقول الأوراغي: «ولا شيء بأيدينا سوى **مفهوم الوراثة**، بمعنى أنَّ الفعل الناقص يرث عن أصله التام حركته ... وكذلك الفعل المساعد مثل (كاد، شرع، أخذ ...) الذي يحتفظ بحركة أصله التام وإن عوض الصدر»[1]. وقد مثَّل بما يلي:

أ. **يصبحُ** الحاج وهو على مشارف مكة.

ب. **يصبحُ** الحاج نشيطاً مسروراً.

فالمدخل المعجمي (**يصبح**) في الجملة "أ" ينتمي إلى مقولة الفعل التام الذي يعوض في البنية المكونية المسند (م) فاستحق الرفع وعلامته الضمة التي ظهرت عليه، بينما في الجملة "ب" يكون قد انتقل إلى النقصان فعوض عنصر الصدر (صد) وظل مع ذلك محتفظا بما يكون لأصله من الحركة، يدل على ذلك أن الفعل الناقص إذا لم يكن له أصل تام لا تظهر على لفظه حركة الإعراب[2].

- نواسخ جمْليَةٍ؛ وهي مركبات يدخل في تكوينها أحد الأفعال الذهنية {علم، وجد، رأى، ظن، حسب، خال، زعم} ويعوّض المركب الناسخ (صد) في البنية المكونية فيحدث فتحتين لإزالة ضمتي الاسمين الذين يعوضان العنصرين (م، مَ) في نواة الجملة.

وبهذا تكون نظرية اللسانيات النسبية قد فسرت ظاهرة العمل، والعامل، والناسخ، تفسيرا مغايرا للنظرية النحوية التي جعلته مكونا سابقا على المعمول ومجرد مقولات لفظية، لتنتقل به إلى علاقة أكثر اتساعا أطلق عليها الأوراغي مصطلح "المفسّر العليُّ" وهو مفهوم إجرائي قادر على تحقيق الكفاية التفسيرية للغات

[1]– محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص307.

[2]– المرجع نفسه، ص307.

التوليفية وذلك يكون بالنظر في تكوين الجملة بدءا بالبنية المكونية وصولا إلى البنية الإعرابية التي تستلم على مستواها المفردات المعجمية الأحوال التركيبية والعلامات الإعرابية الأصلية، إضافة إلى ما يعتريها من نسخ وتغيير للعلامات، فعاملية النحو التوليفي إذن جهاز يشتغل في مستوى البنية الإعرابية بالعلاقتين التركيبيتين العاملتين لحالتي الرفع والنصب وبصنفين من النواسخ، فتكون بذلك الجملة في هذا الطور قد أنهت العمليات التركيبية الخاصة بالبنية الإعرابية فيلزم بعد ذلك الانتقال إلى البنية الوظيفية الموالية المسؤولة عن إعمال الوظائف النحوية (الفاعلية، والمفعولية...).

4- البنية الوظيفية للجملة العربية

سبق وأن ثبت أنَّ البنية التركيبية ليست مجرد مقولات معجمية مشكلة من (+ص (م، مَ) +فضلة) فحسبُ، بحيث تتحكَّم بها جملة من المقولات اللفظية، بل تقترن تلك المقولات المعجمية المكونة للجملة بعلاقات دلالية من أجل التأليف بينها بحيث يصير لبعض تلك المقولات وظائف نحوية، كالفاعل والفاعل به والمفعول، إذ تمثّل هذه العلاقات الدلالية عوامل للوظائف النحوية ولبعضها الآخر وظائف التَّوجيه التداولية (كالتوكيد والاستفهام والتجاهل ...)، وللثالث منها وظائف التقييد الدلالية، وكل ذلك يتم في مستوى التأليف من القالب التركيبي.

يقول محمد الأوراغي: «تتلقى بعض مكونات الجملة وظائف نحوية لأنَّ البعض الآخر من مهامه أن يجلب تلك العلاقات الدلالية، وبتعبير آخر، تنقسم مكونات الجملة إلى مركبات جوالب للعلاقات الدلالية العاملة للوظائف النحوية، ومركبات قوابل للوظائف النحوية المعمولة بتلك العلاقات»[1].

لذلك يمكن القول بأنَّ العلاقات الدَّلالية تقع واسطة بين البنيتين الإعرابية والوظيفية، وهي عوامل للوظائف النحوية حيث إنَّ جوالبها: طرفي الجملة (أحدهما يجلبها كي تعمل وظيفةً نحويةً في طرفها الآخر)، وأعمالها: الوظائف النَّحوية (الفاعل، والمفعول،...) وقوابل آثارها: مركبات قوابل للوظائف النحوية، ويمكن إجمالها في «علاقتي السببية «⊂» والعلية «ω » المنتقاتين بالفعل المتعدي أو مشتقاته فتعمل الأولى وظيفة الفاعل في أحد الموضوعين، وتعمل الثانية وظيفة المفعول في الموضوع الآخر وعلاقة السبلية «⊆» المنتقاة بالفعل اللازم أو مشتقاته لتعمل وظيفة الفاعل به في الموضوع الماثل معه، وعلاقة اللزوم «φ » التي تعمل بشروط متغايرة الوظائف التسعة في الفضلات؛ وهي الحالية، والماعية، والغائية، والتبيين،

[1]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص253.

والتهيء، والتكميم، والتكييف، والتزمين، والتمكين. ثم علاقة الانتماء «∋» التي تجمع المتراكبين في تركيب التقييد، وأخيرا علاقة الإضافة «**U**» لتأليف المتضايفين في المركب الإضافي»[1].

ويضح أنَّ العلاقات الدلالية غير الفرعين السابقين، أي أنَّها تختلف عن العلاقات التركيبية والوسيط اللغوي من حيث الطبيعةُ والعددُ والعملُ والأثرُ، فعملهما يبدأ ثالثا، ومجال عملها البنية الوظيفية[2] إذ تتحكم هذه العلاقات في الوظيفتين النحويتين: وظيفة الفاعل، ووظيفة المفعول... فتربط بين طرفي الإسناد أو بين طرفي المركب الإسنادي والمكونات الفضلية.

وعليه، يجعل الأوراغي من **العلاقات الدلالية عاملة للوظائف النحوية وهو المستحدث في النحو التوليفي** القائم أساساً على فكرة التوليف، فالنحو التراثي قد استأثر بالعاملية اللفظية على العلامات في مستوى البنية الإعرابية، في حين إن عاملية الأوراغي تفسر ما يجري في مستوى البنية الوظيفية التي تراعي الوظائف النحوية فتحدد لها العلاقات الدلالية عاملا فيها والعلاقات الدلالية في اللسانيات النسبية أربع علاقات تقتصر كل واحدة على وظيفة لا غير وهي: السببية (⊂) والعلية (ω)، والسبلية (⊆)، واللزوم (φ) ويتلخص عملها في ما يأتي[3]:

- **علاقة السببية (⊂)**: تقوم بين طرفين **الفعل وفاعله** وتدرج في نواة الجملة بين المتساندين بحيث ينتقيها المسند (الفعل) شرط أن يكون متعديا، أو مشتقا من فعل متعد، وتعمل في المسند إليه وظيفة الفاعل (فا) إذا انتقاه الفعل؛ فالفعل التام كما سبق يتحدد مقوليا بالخاصية [+ح +ز] وهو باعتبار خاصية الحدث يتطلع إلى موضوعين اثنين يرمز للأول بـ (س1) ويتعلق بوجود الحدث إذ يكون سببا في خروج الطرف الآخر من العدم إلى الوجود ويرمز للثاني بـ (س2) ويكون شاهدا على تحقق الحدث في الكون الوجودي، فيكون أحد موضوعي الفعل سببا (س1) والآخر شاهدا (س2)[4] كقولنا:

{خالد^{فا} ⊂ يعمل يوميا.

{لا يشتغل ⊂ أحد ^{فا} يوم الجمعة.

---

[1]- محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص17.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص153.

[3]- المرجع نفسه، ص153-154.

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص254.

وعليه يعرف الفاعل على أنَّه وظيفة نحوية تعملها علاقة السببية ويستلمها الموضوع السبب، فعلاقة السببية عاملة في وظيفة الفاعل (فا) ومقتصرة عليه.

- **علاقة العلية (ω):** تقوم بين طرفين الفعل والمفعول (مف) حيث تعمل وظيفة المفعول، وهذه العلاقة ينتقيها مع علاقة السببية الفعل المتعدي أو ما اشتق منه، إذا كان المنتقي فعلا عملت وظيفة المفعول، وإلا فصفة المفعول (صف) والملاحظ في نسق اللغة أنه ليس كل فعل يَمثُل معه في البنية الوظيفية ما يتطلَّع إليه من الموضوعين وفي هذه الحالة هناك ثلاثة احتمالات ممكنة منطقيا؛ أن يمثل معه الموضوعان معا، أو أحدهما الذي يكون إما سببا أو شاهدا. وكل احتمال من الاحتمالات السالفة الذكر يشكّل صنفا معينا من الأفعال المتميزة بكونها متمايزة تركيبيا فهي إما فعل متعد، أو متخط، أو لازم، أو قاصر.

- **الفعل المتعدي:** يشكل هذا الصنف الحدث الذي يمثل معه الموضوعان في البنية الوظيفية بحيث تجمعه بالموضوع السبب علاقة السببية التي تعمل فيه وظيفة الفاعل النحوية وتجمعه بالموضوع الشاهد علاقة العلية التي تعمل فيه وظيفة المفعول وتكون صياغته كالآتي: (س1فا ⊂ح ω س2 مف(U)) وهو الفعل المتوازن لخلوصه ومثول ما يتطلع إليه بخلاف الباقي.
- **الفعل القاصر:** ويتحدث الأوراغي عن "الفعل القاصر" وهو المسند إلى اسم لا يقوى على فعله وليس مما يصدر عنه الفعل كقولك: (**كَبُر الطِفْلُ، وهَلَكَ القَوْمُ، وغَرِقَتْ البَاخِرَةُ**)، فهذه الأسماء ليس مما يفعل هذه الأفعال وإنما هي أسماء شاهدة على وقوع الأحداث بها.

لذا يقال في تعريفه أنه حدث يتطلع إلى موضوعين ولا يمثل معه في البنية الوظيفية إلا الموضوع الشاهد الذي تجمعه به علاقة العلية وتعمل فيه وظيفة المفعولية.

وتنبغي الإشارة في هذا الموضع إلى أنَّ العلامات المعربة عن الأحوال التركيبية تسند إلى مكونات الجملة وهي في بنيتها الإعرابية أي قبل الانتقال إلى البنية الوظيفية حيث تتلقى نفس المكونات وظائف نحوية معمولة بعلاقات دلالية فلا غرابة في أن يكون للمفعول إعراب الرفع كما في (سقط النصيف، غلبت الروم، انهزم الفريق) لأنَّ نسق اللغة العربية يقضي بذلك وهو ما عبَّر عنه سيبويه(180هـ) قديما، يقول: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّه فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع

الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته، كما فعلت ذلك بالفاعل»[1]، وبعبارة أدق إن العلامة الإعرابية متعلقة بالعلاقة التركيبية المدرجة سابقا بين مكونات البنية الإعرابية بينما الوظيفة النحوية متعلقة بالعلاقة الدلالية المدرجة حاليا بين مكونات البنية الوظيفية[2].

- **الفعل اللازم:** وهو حدث يمثل معه من الموضوعين الذي يكون في آن واحد سببا في وجوده وشاهدا على تحققه للائتلاف به في البنية الوظيفية، ينتقي علاقة العلية التي تعمل فيه وظيفة الفاعل به[3]، لذلك يحدث فعله بنفسه ولا يعديه إلى غيره.

➢ **علاقة السبلية (⊆):** هي علاقة بين الطرفين تعمل في الموضوع السبب الشاهد وظيفة الفاعل به (فابه) إذا كان منتقيها فعلا، والفعل المنوط به في العلاقة السبلية الفعل اللازم أما إذا كان مشتقا من الفعل سواء كان المشتق مصدرا أو صفات فإنه يعمل صفة الفاعل يظهر ذلك في المثالين[4]:

يغتسل ⊆الناس $^{\text{فابه}}$ يوميا

هل القادم ⊆ أبوك $^{\text{صفا به}}$

ومع أصناف الأفعال الثلاثة يوجد رابع وهو صنف الفعل المتخطي المتميز بكونه حدثا مشحونا دلاليا؛ أي الأفعال «التي تدل بلفظها على حدث مخصوص وتدل دلالة تضمن على حدث آخر»[5] إذ يتضمن معنى فعل آخر كتضمن الأفعال (أعطى، سلب، منع) بهذا التوالي لمعاني (أخذ، تجرَّد، انقاد) وبهذا الشحن الدلالي يتطلَّع الفعل المتخطي إلى ثلاثة موضوعات مرافقة وينتقي للانتظام بها ثلاث علاقات دلالية السببية، والسبلية، والعلية[6].

---

[1]- سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص33.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص 257.

[3]- يلزم عن ذلك أن هذا الصنف من الأفعال تجمعه بنفس الموضوع العلاقتان السببية والعلية، الأولى تعمل فيه وظيفة الفاعلية لأنه هو السبب في وقوع الحدث والثانية تعمل فيه وظيفة المفعولية لانعكاس فعله عليه وحلوله به. وهو بذلك يجمع الموضوع الواحد في نفسه بين وظيفتي الفاعل والمفعول ندمجهما معا في مصطلح الفاعل به ويخص هذا الصنف من الأفعال بمصطلح الفعل اللازم (فل). محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص260.

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص154.

[5]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص 259.

[6]- ينظر، محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص98.

وعليه فالعلاقات الدلالية التي سبق الحديث عنها ينتقيها الفعل بمقولته الفرعية سواء كان الفعل أصلا أم فرعا، كما أن المصادر والصفات التي تنحدر من هذه الأفعال تعمل هي الأخرى عمل الأفعال من حيث الانتقاء العلائقي غير أن الفارق يكمن في أن الفعل مسؤول عن عمل الوظائف النحوية التي تسندها العلاقات الدلالية إلى عناصر البنية المكونية، في حين إنَّ مشتقاته (مصادر وأفعال) تعمل في نفس المكونات صفات تلك الوظائف.

أ- **المصدر**: تعد مقولة المصدر[+ح-ز] من المقولات المعجمية التي تنتقي من العلاقات الدلالية ما ينتقيه فعلها يضح هذا الانتقاء في سلوك المصدر في العبارة التالية:

لولا اختراع ⊂ الإنسان ω الطائرة لكان السفر∈ عسيرا

تتألف جملة الشرط الواردة في المثال من جملتين جملة الشرط (لولا اختراع الإنسان الطائرة) وجوابه (لكان السفر عسيرا)، فالمصدر(اختراع) مأخوذ من الفعل (اخترع) ذو الصنف المتعدي حيث يعوّض المصدر عنصر المسند في النواة، لذلك فهو ينتقي علاقة السببية التي تعمل في الموضوع "صفة الفاعل"، ثم ينتقي المصدر علاقة العلية التي تعمل في الموضوع (الطائرة) "صفة المفعول" فتكونت جملة اسمية خالية من الزمان الصرفي المقترن أصلا بصيغة الفعل. وفي جملة الجواب كان المصدر (السفر) مشتقا من فعل لازم (سافر) حيث شغل عنصر "المسند إليه" في نواة الجملة وذلك لأن صفة (عسير) بسبب تنكيرها كان لها أن تشغل عنصر المسند.

وبوقوع المصدر مسندا إليه فقد ما كان لفعله من الانتقاء العلاقي، فيشترك مع الواقع مسندا في انتقاء علاقة أخرى يسميها **الأوراغي** بعلاقة الانتماء الدلالية (∈) التي «تستخدم في تركيب التقييد، حيث يعوض العنصران النوويان (م، مَ) بمدخلين وسميين ينتميان إما إلى الاسم التام، بشرط أن يكون أحدهما خاصا والآخر عاما، وإلا فأحدهما مستعار، وإما إلى المصدر، وإلا فثانيهما صفة»[1]، حيث لا تعمل هذه العلاقة "وظيفة نحوية" بل "صفة الوظيفة النحوية"، ويدرك الفرق بينهما بالمثال الآتي:

-أمسافر الضيف؟

-أسافر الضيف؟

[1]- محمد الأوراغي، **اللسانيات وتعليم اللغة العربية**، ص101.

فالاستفهام في الجملة الأولى استفسار عن الاتصاف بالوظيفة النحوية، الضيف محلّى بصفة السفر أم لا؟ بينما الاستفهام في الجملة الثانية استفسار عن الوظيفة النحوية المرتبطة بإنجاز الفعل أم لا، كما أن القول بـ (الضيفُ مسافرٌ) يكون قد أثبت السفر وصفا للضيف في حين إنَّ قول المتكلم (الضيفُ سافرَ) يكون قد أثبت له السفر عملا[1].

ب- **الصفات:** تعد الصفات من عناصر الحقل الاشتقاقي التي تنتقي علاقة تعمل "صفة الوظيفة" حيث تعوض عنصر المسند في نواة الجملة كفعلها ففي قولنا: (أنت ⊂ ملاق ω ربك يوما) فاسم الفاعل (ملاق) فاعله متعد (يلاقي) لذلك فالصفة تنتقي علاقة السببية والعلية شأنها شأن فعلها المتعدي وهذين العلاقتين تعملان تباعا صفتي الفاعل في الضمير (أنت) والمفعول في (ربك).

➢ **علاقة اللزوم:** تنتقيها نواة الجملة بمكونيها المسند والمسند إليه، ليربط النواة بفضلات تتطلع إليها، فتعمل علاقة اللزوم وظيفة نحوية واحدة يظهر ذلك بالمثال الآتي[2]:

(وقف =الناس)φ مصطفين البارحة وقفة اليأس أمام المخبزة وقوفا طويلا ومرور المتسولين طمعا في الرغيف.

حيث تحقق علاقة اللزوم مجموعة من الوظائف النحوية، تمثل بين نواة الجملة وفضلاتها فتعمل في كل منها وظيفة متغايرة فعلاقة اللزوم تعمل وظيفة **الحالية** شرط أن يكون عاملها منتميا إلى مقولة الصفة، ففي المركب الاسمي (مصطفين) نجده ينتمي إلى المدخل المعجمي الصفة التي يرمز لها **الأوراغي** بـ [+ج +ح]، أما وظيفة **التوقيت**، فتصدق على المدخل المعجمي المنتمي إلى مقولة الاسم الناقص [-ج + ز] كالمركب الاسمي (البارحة) في المثال المدروس، كما تعمل وظيفة **التهيئ** في المركب الاسمي (وقفة يائس) شرط أن يكون حاملها مدخلا معجميا ينتمي إلى مصدر الفعل المذكور في النواة على وزن (فعله)، وتعمل علاقة اللزوم (φ) وظيفة **التمكين** في المركب الاسمي (أمام المخبزة) شرط أن ينتمي مدخلها المعجمي إلى مقولة الاسم التام [-ج + ز] المتسع لغيره.

أما المركب الاسمي (وقوفا طويلا) فتعمل فيه وظيفة **التكييف** شرط أن يكون حاملها مصدر للفعل المذكور موصوفا أو مضافا [+ج -ز] وتعمل وظيفة **الماعية** في المركب الواوي (مرور المتسولين) شرط

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ص 162-163.

[2]- المرجع نفسه، ص 22، 156.

دخول واو المعية في تكوينه أما وظيفة **الغائية** فتشترط أن يكون عاملها مصدرا [-ج + ز] لغير الفعل المذكور في نواة الجملة كما تعمل علاقة اللزوم وظيفة **التكميم** في فضلة تنتقيها شرط أن يكون حاملها مصدرا [-ج + ز] لغير الفعل المذكور في نواة الجملة، على وزن فعلة وأن تعمل أخيرا وظيفة "التبيين" شرط أن يكون حاملها اسما تاما.

أما علاقة الانتماء فتندرج في نواة الجملة بين مدخلين معجمين ينتميان إلى مقولة الاسم التام شرط أن يكون أولهما خاصا وثانيهما عاما، ولا ينعكس ترتيبهما وهذه العلاقة لا تعمل وظيفة نحوية إلا إذا كان التركيب معها تركيب تقييد كما تداوله المناطقة قديما وليس تركيب إسناد.

نخلص مرحليا إلى أن **البنية الوظيفية** مقر لإسناد الوظائف النحوية إلى قوابلها إذ تتضمن مجموعة من العلاقات الدلالية منها العامل؛ كالسببية والعلية والسبلية، **فتعمل الوظيفة النحوية إذا كان منتقيها فعلا** وإما **أن تعمل صفة الوظيفة إذا كان منتقيها مشتقا من الفعل**، ومنها المهمل المتمثل في علاقتي الانتماء والإضافة.

5- البنية الموقعية للجملة العربية

ويبقى للتركيب بعد البنية الوظيفية أن يباشر البنية الموقعية للجملة وهو عندئذ يشغّل القاعدة التنضيدية، والبنية الموقعية هي آخر البنى تشكلا في نموذج النحو التوليفي والتي يتم على مستواها تحديد مواقع عناصر البنية التركيبية بتوسيل عوامل جديدة تتحكم في ترتيب العناصر اللغوية فـ«هذه العوامل عبارة عن علاقات تخاطبية تربط المتكلم بمخاطبه وكل علاقة تخاطبية تمثل المنزلة المعرفية لأحد المتخاطبين بالقياس إلى محتوى الجملة فللمتكلم بمثل (أمسجداً بنى المحسن) منزلة معرفية مغايرة لمنزلته إن قال (أبنى المحسنُ مسجداً)، وهي غيرها إن قال (آلمحسن بنى مسجداً)، كما أنَّ المنزلة المعرفية للمخاطب بمثل (ما نظم شوقي روايةً) غير منزلته إن خوطب بمثل (ما شوقي نظم رواية)، أو (ما رواية نظم شوقي)، ويستمر في سائر التراتيب الباقية في الاستفهام والنفي والإثبات»[1]، حيث يرى الأوراغي أنَّ العامل التداولي هو تلك العلاقة التداولية بين المتكلم والمخاطب والتي تؤثر في ترتيب مكونات الجملة «فيكون لكل ترتيب غرض

[1]- محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص18.

تخاطبي يتوخاه المتكلم ويوجهه إلى مخاطبه من أجل إحداث تغيير بالتصويب والتعديل في عقيدته الخاصة.

إذن، بها يولّد من البنية القاعدية ذات الرتبة الحرة جملة مرتبة ترتيبا يفيد غرضا تخاطبياً موافقا للعلاقة التداولية القائمة بين المتخاطبين أي أن أبنية الكلام تتبع التداول بمعنى السياقات المحيطة بالخطاب ومما لا شك فيه أن هذه الأفكار مرجعها إلى الدرس التراثي، يقول الأوراغي: «أما عن تحديد الأغراض التخاطبية المرتبطة بترتيب مكونات الجملة، فمصدرها المعتمد اللغويات التراثية، كما هي موزعة في أعمال المبدعين من النحويين، وفي تفاسير القرآن الكريم»[1] وهو بذلك يتَّخذ من العلاقات التداولية عوامل تفعَّل في مكونات الجملة تراتيب يفيد كل منها غرضا موافقا وعندها يكون التركيب قد أنهى مهمته المحصورة في إنتاج جمل تامة التكوين سليمة البناء واضحة الدلالة قابلة للاستعمال من أجل إحداث التواصل[2].

ونخلص إلى أن الجملة العربية في هذا المستوى تتخذ رتبة حرة بحيث ترتّب عناصر السلسلة اللغوية بحسب الأغراض المتعددة التي يريدها المتكلم فتتعدد لذلك التراكيب اللغوية ليسقط بذلك مبدأ التعميم الذي نادت به التوليدية والذي يجعل للغات بنية أصلية وأخرى مشتقة وبات من المعلوم أن الظواهر الأسلوبية من النفي والإثبات والذكر والحذف لها من الأهمية بما يدفع لموقعة عناصر الجملة.

[1]- محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص310.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص253 -254.

الفصل الثَّالث:

قضايا المنجز اللسانيّ العربيّ بين النَّظرية والتَّطبيق

تمهيد:

إنَّ الاعتقاد السائد المشترك بين علوم المعرفة هو إمكان بناء نماذج تحاكي بعض مظاهر العقل البشريّ فالنَّموذج **إذن:** هو إحدى الوسائل الواردة لمحاكاة الموضوع الأصل حيث يتوسَّل بلغةٍ رياضيةٍ هي عبارة عن أنساق رمزية تامة الوضوح والدَّلالة، وعليه فإنَّ النَّموذج النَّحوي لا ينطبق إلا على تلك الأنحاء التي تتوفَّر على مجموعة من الشروط (كأن يقوم على فكرة المحاكاة وأن يصاغ صياغة صورية، وأن يرتبط بإطار نظري، وأن تندرج النظرية اللسانية التي ينتمي إليها في إطار برنامج علمي واضح) وبالطبع فإنَّ خِلو الأنحاء التقليدية –بما فيها النحو العربي– من هذه الخصائص يُفقدها صفة **"النَّموذج"** وينبني على هذا غياب أي وجه لإجراء المقارنة بين النحو العربي القديم والنَّماذج النَّحوية المعاصرة، دون أن يعني ذلك إمكان الإفادة من معطيات النَّحو العربي القديم في بناء النَّماذج الحديثة[1]، لذا تسعى هذه الدّراسة لإبراز دور النَّمذجة في صياغة الأنحاء المعاصرة، وتحديد أبعادها النظرية والمنهجية، ثم تبيين علاقة النَّموذج النحوي بالنظرية اللسانية.

[1]– ينظر، عز الدين البوشيخي، **النموذج اللساني وشروط بنائه**، ص96.

المبحث الأوَّل:

قواعد الرتبة في اللغة العربية، نحو منهج جديد لدراسة الجملة العربية

توطئة

1- رتبة العناصر اللغوية للجملة العربية في الدرس النحوي

1-1- التركيب الفعلي

1-2- التركيب الاسمي

2- رتبة العناصر اللغوية في اللسانيات الحديثة

2-1- نموذج عبد القادر الفاسي الفهري

2-1-1- البنية (ف فا مفع)

2-1-2- دور صرفة التطابق في تحديد رتبة مكونات الجملة: البنية (ف فا مفع) و (فا ف مفع)

2-1-3- البنية (فا ف مفع)

2-1-4- أثر التوسيط في تعدد الرتب في اللغة العربية

2-2- نموذج محمد الأوراغي في اللسانيات النسبية

2-2-1- وسيط الرتبة المحفوظة

2-2-2- وسيط العلامة المحمولة

2-2-3- فواعل الرتبة في اللغات التوليفية أصول تداولية

تمثّل الجملة التَّمثيل الجزئيَّ للّسان، حيث على مستواها يتم تحقيق الفائدة بين المتكلمين، أما على المستوى التركيبي فهي نتاج علاقات توليفية تضبط حدود الألفاظ بعضها ببعض لتنتمي للوظائف النَّحوية التي تمثّل نتاجا لتلكم الأحوال التركيبية لذلك سعت الدراسات اللغوية قديما واللسانية حديثا إلى تقصّي أحوال التركيب من جهة دون إغفال للدلالات التي تتحقق على مستواه، والكشف من جهة أخرى عن القواعد الأصولية التي تحكمها، وهو ما دفع النحاة إلى الوقوف أمام مبدأ الترتيب لما تسهم به هذه الأخيرة من تحديد للوظائف النحوية، ومنه من تحقيق للرسالة الإبلاغية، فهذه الأبواب لا تخرج من حيث وصفها، وتحليلها عن مستوى الجملة وتراتبية مركباتها.

وبناءً على ذلك، تعد قضية الرتبة من القضايا المهمة التي اشتغل عليها النحاة قديما، والتوليديون العرب حديثا، باعتبارها تمثل مدخلا لمعالجة إشكالات عدَّة في اللغة العربية؛ كالإعراب، واتجاه الإسناد، وآليات اشتقاق الرتب الممكنة في اللغات، ولهذا لم يكن ليظهر دور اللسانيات النسبية التي تسند تجلّي المعاني إلى العلامة الإعرابية لولا التركيز على قضية الرتبة والتي مثَّلت مدار البحث في الجملة العربية، فبعدما قرَّرت اللسانيات التشومسكية للغات رتبةً خاصةً من نمط (فا، فع، مف) انطلاقا من مبدأ التعميم، اتجه اللسانيون العرب للبحث في الجملة العربية فانقسموا إلى اتجاهات ثلاثة؛ اتجاه أوَّل يطبّق مخرجات الدَّرس الألسني التوليدي، وآخر يخالفه بناءً على معطيات الدَّرس النحوي، وثالث يسعى إلى إصلاح هوة الدرس النحوي بإعادة القراءة بآليات واصفة حديثة، وهو الاتجاه الذي تسعى نظرية النحو التوليفي إلى تفعيله في اللسانيات العربية الحديثة، فالجملة العربية لا تأخذ بنمط واحد فهي ذات رتبة حرة.

وعليه، كانت إشكالية البحث تبحث في مدى سلامة القول بأنَّ اللغة العربية ذات رتبة قارة، ولا يتم هذا المسعى إلا في ضوء استقصاء مقاربة النحاة الأوائل لآلية الترتيب، ومن ثمَّ مقارنتها مع ما قدَّمته الدّراسة اللّسانية الحديثة ممثلة في نظرية اللّسانيات النّسبية في هذا الحقل من الدّراسة.

1- رتبة العناصر اللغوية للجملة العربية في الدرس النحوي

اهتم النحاة العرب اهتماماً بالغاً برتبة الكلمات داخل الجملة العربية، إذ حدَّدوا للعناصر اللغوية جملة من القواعد الكبرى التي تتحكَّم في التركيب، تنقسم إلى نوعين؛ قواعد تفرضها اللغة العربية، وأخرى تفرضها الصناعة النحوية، وعد النحاة كل ما خالف التراتيب المعهودة في الكلام خارجا عن الأصل، وبالتالي فهو يستلزم البحث في آليات خروجه عن الأصل فيستحق كونه فرعا.

ومعلوم أنَّ الجملة العربية، أو الكلام في اصطلاح النَّحويين هو ما تحقَّقت له العملية الإسنادية التي تختزل الأنماط المختلفة للجملة سواء كان الكلام خبرياً أم إنشائياً، وبالرَّغم من تمييز علماء النحو القدامى بينهما؛ حيث «الكلامُ ما كانَ تاماً، ومفيداً، ومستقلاً»[1]، والجملة ما تضمَّنت مسندا ومسنداً إليه، يقول ابن هشام(761هـ) في تعريفه للجملة: «والجملةُ عبارةٌ عن فعلٍ وفاعلهِ، كـ (قامَ زيدٌ) والمبتدأ وخبره كـ (زيدٌ قائمٌ) وما كان بمنزلة أحدِهما، أيْ أنَّ الجملةَ هي المسندُ والمسندُ إليهِ»[2].

وإنَّ أيَّ حديث عن الرتبة، هو حديث عن موقع الوحدات اللغوية في التركيب أو الجملة، والذي صنَّفه النحاة إلى صنفين: "تركيب اسمي" و "تركيب فعلي" مرتبط بعلاقة واحدة هي الإسناد، يقول سيبويه (180هـ): «هذَا بابُ المسندِ والمسندِ إليه، وهمَا ما لا يستَغني واحد منهما عن الآخرِ، ولا يجدُ المتكلّمُ منه بدّا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليهِ. وهو قولك عبدُ اللهِ أخوكَ: وهذَا أخوكَ، ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ اللهِ، فلابدَ للفعلِ منَ الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدٌّ من الآخر في الابتداء»[3].

وهذا الإيضاح من سيبويه (180هـ) يبيّن أنَّ العلاقة الإسنادية هي أساس النظام التتابعيّ للعناصر اللغويَّة في التركيب اللغوي، حيث لا تتحقَّق الجملة الاسمية (مبتدأ وخبر)، والجملة الفعلية (فعل وفاعل)، بمعزل عن وجود الإسناد؛ فالمسند والمسند إليه هما اللذان يقرَّان المواضع النحوية للوحدات في حال تغيُّر ترتيبها (التقديم والتأخير)، ولكل وحدة في التركيب اللغوي رتبتها الخاصة، فهي إما محفوظة أو غير محفوظة.

إنَّ عملية التأليف اللغوي تحكمها علاقات موقعية تشغلها العناصر، تبعا لسلميّة الرتبة، لذلك فالبنية اللغوية تخضع لنموذج تركيبيّ معيَّن، والكلمات لا تتوالى في الجملة على نحو عشوائيّ، بل يخضع ترتيبها لأنساق تركيبية مطَّردة، وعلاقات شكلية معقَّدة، تشكّل في مجموعها قواعد التركيب النحويّ[4]، ولقد قدَّمت النَّظرية النَّحوية العربية ترتيباً نظامياً يتمثَّل الواقع اللغوي وفق صنفين من الجمل؛ الجمل الفعلية التي تتمثل عناصرها في (ف، فا، مف)، والجمل الاسمية التي تتَّخذ شكل (المبتدأ والخبر) ورسَّخت المؤلفات النحوية

[1]- ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: مازن المبارك، علي حمد الله، دمشق، 1969م، ص 419.

[2]- المرجع نفسه، ص 419.

[3]- سيبويه، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، ج1، ص48.

[4]- ينظر، ممدوح عبد الرحمن الرّمالي، **العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب**، دار المعارف الجامعية، مصر، 1996م، ص17، 18، 19.

لمفاهيم عديدة التصقت بالتنظير للجملة الفعلية والاسمية على حد سواء في مقدمتها "**قضية العامل**" التي كان لها الأثر البالغ في حركة عناصر التركيب اللغوي، والملاحظ أنَّ العلاقات الشكلية مردُّها إلى آلية لسانية هي "آلية العمل" في التصور النحوي، معنى هذا أنَّ العامل يفرض تقدم عناصر لغوية على أخرى؛ فالعامل في الجملة الفعلية هو الفعل، وموقعه قبل رتبة المعمول، أي الفاعل، في حين إن الجملة الاسمية يتحكَّم بها عامل الابتداء، إذ هو عامل معنوي، يعمل الرفع في المبتدأ فيوجب تقدُّمه على الخبر، فيكون بذلك الأصل في الخبر التأخر[1].

ويعد "العامل" أصلا من الأصول النَّحوية التي دفعت ببعض العناصر اللغوية للتصدر، وفرضت على الأخرى التأخر، فرتبة العامل قبل المعمول، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، وغيرها من القواعد الإعمالية التي ألزمت النحاة الوقوف عندها، فتراتبية الجملة العربية تخضع لهذه الآلية دون ريب، فإذا كان الفعل أقوى العوامل فإن له الحق في التصدر، وإذا اختل ترتيبه فهو لحالات خاصة كأن يتقدَّم المفعول به، إن كان حقه الصدارة، إذ ألزم النحاة تصدير ما له الصدارة بذاته كأسماء الشرط، والاستفهام، كقولك: (أيًّا تذهبْ أذهبْ) حيث تحتفظ بتقدمها على معمولها وهو ما يعلِّله الرضي في الكافية بقوله: «وإنَّما كان للشرطِ، والاستفهامِ، والعَرضِ، والتمني، ونحو ذلك ممَّا يغيِّر معنى الكلام مرتبةُ التَّصدرِ، لأنَّ السامع يبني الكلام الذي لم يُصدَّر بالمغيِّر على أصلِه، فلو جُوِّز أن يجيءَ بعده ما يغيِّرهُ، لم يدرِ السامعُ إذا سمعَ بذلكَ المغيِّر: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيِّر لما سيجيء بعده من الكلام، فيتشوَّش لذلك ذهنه»[2].

تشكّل هذه المبادئ أس النظرية العاملية في النحو العربي، فأية بنية حادت عنها وجب البحث لها عن تفسير يتوافق معها، بطريقة تجعل من المعطيات اللغوية خاضعة لسيرورة المبادئ المنصوص عليها من قبل النحاة وإن أية بنية لغوية خالفت مبدأ "الأثر الإعرابي" فإنها بالضرورة ستؤثر على البنية العاملية للتركيب، ولا يمكن بأية حال اتهام نظرية العمل التي بنيت عليها مصاديق النحو العربي، فالانتظام الذي أدركته النظرية يظل منطلق أي تعديل أو نظر في اللغة.

[1]- ينظر، ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تح: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002م، ص40.

[2]- الرضي الاستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط2، 1996م، ج1، ص257.

وفي ظل فوضى الواقع اللغوي تظل محاولات اللسانيين لمقاربة الكفاية التفسيرية غاية تسعى إلى صون النظرية من جهة واستيعاب كل شذوذ عن الواقع من جهة أخرى، وقد لخَّص ابن مالك (**672**هـ) ترتيب عناصر الجملة الفعلية في ألفيته، يقول[1]:

والأصلُ في الفاعلِ أنْ يتصلاَ والأصلُ في المفعولِ أنْ ينفصلاَ

وقد يجُاء بخلافِ الأصلِ وقد يجيءُ المفعولُ قبلَ الفعلِ

وأَخِّر المفعول إنْ لبسٌ حُذِر أو أُضمِرَ الفاعلُ غيرَ منحصرْ

إذن، لم يصرّح النحاة بموقفهم من أصل الترتيب حسب ما ذهبت إليه الباحثة سمية المكي التي رجَّحت من خلال مقاربتها لتفكير النحاة أنَّ اختيار النحاة للترتيب الأصلي كان بدافع من مسلمة العامل والتي أفضت إلى الترتيب الآتي (ف، فا، مف).

1-1- التركيب الفعلي

الجملة الفعلية في أصل وضعها تتركَّب من (فعل، فاعل، مفعول)، ويشكّل الفعل والفاعل وحدةً لغويةً واحدةً، فكما لا يستغني الفعل عن اسم يراكبه ويسند إليه الحدث، كذلك لا يستغني الفاعل عن الفعل المسند، لذلك كانت رتبة الفاعل بعد الفعل مباشرة، يقول الرضي(686هـ): «إنما قُدِّم الفعلُ في الجملةِ الفعليةِ لكونِ الفعلِ محتاجاً إلى الاسمِ واستغناء الاسم عنه، فأرادوا في الجملةِ المركبةِ منهما تتْميمُ الناقصِ بالكاملِ، وقَصدُوا أيضا الإيذانَ من أوَّلِ الأمِر أنَّها فعليةٌ، فلو قُدِّم الفاعلُ لم تتعيَّن للفعلية من أوَّلِ الأمر إذ يمكن صيرورته كلاماً باسمٍ آخر»[2].

والأصل في الجملة الفعلية تقديم المسند، أو المحكوم به، أو الفعل، ويليه مباشرة ما يعمل عمل الفعل وتأخير المسند إليه، أو المحكوم عليه، وهو الفاعل أو ما ينوبه، ثم تأتي متعلقاتُ الفعلِ أو ما يعمل عمله ويتحدَّث النحاة عن مرتبة الصدر وهي عندهم خاصة بوحدات لغوية معينة. يقول السيوطي (911هـ): «كلُّ ما يغيّر معنى الكلام ويؤثر مضمونه وإن كان حرفاً فمرتبتهُ الصدر، كحروف النَّفيِ والتنبيهِ، والاستفْهَامِ،

[1]- ينظر، ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، دار الهدى، الجزائر، دط، 2008م، ص138-139.

[2]- الرضي الاستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، ج1، ص230.

والتَّخصيصِ، وإنَّ وأخواتهاَ وغير ذلك، وأمَّا الأفعالُ كأفعالِ القلوبِ والأفعالِ الناقصةِ، فإنَّها وإن أثَّرتْ في مضمونِ الجملةِ لم تلزمْ التَّصدُر إجراءً لهَا مجرَى سائرِ الأفعالِ»[1].

وقسَّم النحاة الرتبة إلى نوعين؛ رتبة محفوظة، لا يجوز لعناصر التركيب فيها تغيير مواقعها يميناً أو يساراً، فهي ثابتة وأيَّ تغيير من شأنه إحداث اللبسِ وانتفاءِ الدلالةِ فيتعذَّر تحقيق الفائدة، وقد لخصَّها النحاة في الصلة والموصول، وفي الضمير الظاهر والمضمر، والصفة والموصوف، والمضاف و المضاف إليه، إضافة إلى أنَّ «ما عمِلَ فيهِ حرفٌ، أو اتصلَ به حرفٌ زائدٌ لا يُقدَّم على الحرفِ، وما شَبه من هذه الحروفِ بالفعلِ فنصبَ ورفعَ، فلَا يُقدَّم مرفوعُه على منصوبه والفاعل لا يُقدَّم على الفعلِ، والأفعالُ التي لا تتصرَّفُ لا يُقدَّم عليها ما بعدَهَا، والصفاتُ المشبهةُ بأسماء الفاعلين، والصفاتُ التي لاتشبهُ أسماءَ الفاعلينَ لا يقدَّم عليها ما عملت فيهِ، والحروف التي لها صدوُر الكلامِ لا يُقدَّم ما بعدَها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل، فلا يُقدَّم المنصوب عليه، ولا يُقدَّم التمييزُ، وما بعد إلاَّ، وحروف الاستثناءِ لا تعملُ فيما قبلها، ولا يُقدَّم مرفوعه على منصوبِه، ولا يفرَّقُ بين الفعلِ العاملِ والمعمولِ فيهِ بشيء لم يعمَل فيه الفعلُ»[2].

ومن هنا يجوز تلمس بعض آليات الممارسة النحوية التي خضع لها النحاة القدامى ممثلة في هذه المقولات التي مثَّلت الإطار النظري للرتبة في النحو العربيّ، هذا وتعد "آليةُ العملِ" الحَكَمَ هي الأخرى في توجيه عناصر التركيب اللغوي، غير أنَّ الحاصل أن عناصر الجملة قد تخرج وتشذ عن أصل وضعها، فيتقدَّمَ أحيانا ما حقه التأخيرُ ويُؤخَرَ ما حقهُ التقديمُ، وهو ما أفرز إشكالية أصل العناصر اللغوية في التركيب عند النحاة القدامى، واضطر لذلك النحاة إلى إيجاد تأويلات للتقديم والتأخير الحاصل على مستوى التراكيب بالخروج إلى الأغراض الخطابية والمعاني البلاغية التي من شأنها تفسير الطارئ عليها.

وقد ذهب محمد الأوراغي من المحدثين إلى أنَّ الوِجهة الدلالية والبلاغية تبيحُ بعض ما تحضُره الصناعة النحوية من قواعد العمل والترتيب الصورية، **ومن ذلك جواز تقديم الفاعل على الفعل**، فالعلاقات التوليفية هي المسؤولة عن رتبة العناصر اللغوية، ومن النحاة الكوفيين من ذهب هذا المذهب، في حين ردَّ البصريون، ومنهم ابن الأنباري(577هـ) مذهب القائلين بجواز التقديم من عدَّة أوجه منها[3]:

---

[1]- السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1996م، ج1، ص265.

[2]- ابن السراج، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م، ج2، ص222-223.

[3]- ينظر، ابن الأنباري، **أسرار العربية**، تح: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دت، ص25.

- أنَّهم جعلوا الضمائر التي هي "الألف والواو والياء" في يفعلان، ويفعلون، وتفعلين، فاعل.
- أنَّهم قالوا "قامت هند" فألحقوا التاء بالفعل، والفعل لا يؤنث، وإنما التأنيث للاسم.
- أنَّهم أثبتوا التاء في "كنت" ولم تتنزَّل منزلة حرف من نسخ وإلا لما جاز إثباتها.
- أنَّهم قالوا "حبذا" وهي مركبة من فعل وفاعل.
- أنَّهم قالوا "زيد ظننت قائم" فألغوها، والإلغاء يكون للمفردات لا للعمل.
- أنَّهم قالوا قفا على التثنية لأن المعنى قف، قف.

ومن مسائل الرتبة، **قاعدة "أمن اللبس"** والتي بموجبها رتَّب النحاة مكونات الجملة حيث اشترطوا في كل ما قرّروه بشأن اللغة هذا الضابط الهام، وذلك للمحافظة على وضوح المعنى وجلائه، يقول تمام حسّان: «إنَّ اللُّغة العربية، وكلُّ لغةٍ في الوجودِ تنظرُ إلى أمنِ اللبسِ باعتباره غايةً لا يمكن التفريطُ فيهاَ، لأنَّ اللغة الملبسَة لا تصلُح واسطةً للإفهامِ والفهمِ، وقد خُلقَت اللغاتُ أساساً للإفهامِ، وإن أعطاهاَ النشاط الإنسانيُ استعمالاتٍ أخرى فنية ونفسية»[1]، ولإزالة اللبس وُضع الإعرابُ، والرتبةُ، والتعريف والتنكيرُ، فالإعراب دخل الأسماء للفرق بين المعاني، إذ إن حركات الإعراب إنَّما هي أعلام على تلك المعاني، لذلك كان النحاة مشغولين بالإعراب جاعلين من النَّحو علم الإعراب، وذلك لاتصاله بالمعنى والدلالة.

فجوَّزوا بذلك التَّجوُز في القواعد لما أمنوا لبس المعنى، وقد برز أثر "أمن اللبس" على "الرتبة النحوية" في ثلاثة أمور:

- المحافظة على الرتبة النحوية عند خشية اللبس.
- تشويه الرتبة النحوية عند اللبس.
- العدول عن الرتبة النحوية ونقضها عند أمن اللبس.

يذكر السيوطي(911ه) أنَّ اللبس في المعنى يُجبر الكلمات على لزوم رُتَبِها النَّحوية، فعدم ظهور المعنى يمنع العناصر اللغوية من حرية التنقل كالتباس المبتدأ بالخبر، والتباس المبتدأ بالفاعل، والتباس الفاعل بالمفعول، وفي أحيان كثيرة تحل المفردات في غير رُتبها على نحو يُفسِد نظمَ الكلام وتأليفَه، فتتداخلَ المعاني وتُلتَبسَ،

[1]- تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م، ص233.

ويضطر السامع لكي يفهمها إلى إعادة ترتيب العناصر اللغوية في التركيب من خلال تقديم ما حقُّهُ التقديمُ وتأخيرِ ما حقُّهُ التأخير، وترتيب الألفاظ في الذكر تبعاً، لترتيبِ المعاني المقصودةِ في الفكرِ[1].

1-2- التركيب الاسمي

إنَّ معاناة الدَّرس النحوي في حصر الواقع اللغوي بمعطياته المختلفة تبرّرها الرغبة في الوصول إلى التَّجريد الذي يضمن ردَّ الكثرة الكاثرة إلى وحدة ما، فبعد أن توصَّل النحاة إلى أنَّ التركيب لا يتحقَّق إلا بطرفين اثنين هما المسند والمسند إليه تمكنوا من تجريد الواقع ضمن نظام أشمل هو مفهوم الإسناد والذي تفرَّد الدرس النَّحوي بعدّه أكبر قرينةٍ معنويةٍ يختلف فيها نمط العربية عن بقية الأنماط فالفارسية مثلا تستعمل(است) والإنجليزية تجرد (is) في حين توظّف الفرنسية (est) أما الألمانية فاختارت (ist).

إنَّ هذا المستوى من التجريد عجز عن توحيد الجمل وأفرز المعطى اللغوي وفقاً لذلك تصنيفات أربعة الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الظرفية، والجملة الشرطية، ولم يساعد هذا التَّجريد تفسير البنية اللغوية فواصل النحاة العمل على ردّ الجملة الشرطية والظرفية إلى الاسمية والفعلية يقول ابن يعيش(643هـ) معتمداً على التصنيف اللفظي للجمل، هي «قسمةٌ لفظيةٌ وهي في الحقيقة ضربان فعليةٌ واسميةٌ لأنَّ الشرطية في التَّحقيق مركَّبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل والجزاء فعل وفاعل، والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو استقرَّ وهو فعل وفاعل»[2]، ليتقرر هذين القسمين في الدرس النحوي فيكون بذلك ترتيب عناصر الجملة الفعلية من نمط (فعل-فاعل-مفعول) ويكون تفسير هذه التراتبية خاضع لإعمال الفعل بناء على مبادئ أصول العمل فكان اتجاهه واحدا من اليمين إلى اليسار، أما الجملة الاسمية فاختار لها النحاة لتفسير الأثر الإعرابي عاملا من نوع آخر هو العامل المعنوي فتسمى المركب الأول مبتدأ والثاني خبرا «ولا يمكن أن تحدد النظرية النحوية هذا المبدأ (أسبقية عا) إلا بعد ملاحظة أبنية يتحقق فيها العامل لفظا حتى يتسنى لها لاحقا افتراض عامل معنوي في الجملة الاسمية»[3]، والواقع أن مسألة الترتيب في الجملة العربية قد تنوولت في خضم قضايا أخر إذ لم يمثل أصل الرتبة أحد مشاغلهم الأساس وذلك لانشغالهم بالأثر الإعرابي وتفسيره وهو ما يتعلق غالبا بالمفردات لا بالجمل.

---

[1]- ينظر، عبد القاهر الجرجاني، **أسرار البلاغة**، تح: محمود شاكر، دار المدني، جدة، دط، دت، ص113.

[2]- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص88.

[3]- سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص50.

ولقد أدرك نحاتنا أنَّ اشتراك المبتدأ والخبر والفاعل في الرفع دليلٌ على اشتراكها في معنى الفاعلية غير أنَّ هذا الاشتراك يفترض اختصاصها بمحل إعرابي واحد كما يفترض تناسقاً في تفسير الرفع، هذا مالم تدركه النَّظرية النَّحوية إذ لم تتمكن من إرجاع المعطيات بعضها إلى بعض حسب ما ينص عليه مبدأ الاختزالية، بل إنَّ مصطلح الجملة الاسمية والفعلية ومصطلح المبتدأ والخبر والفاعل واسم كان وخبرها كلها مصطلحات تعكس عدم الانتظام في تمثل الواقع اللغوي[1].

يرى جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه(180هـ) أنّ الجملة الاسمية أصل للجملة الفعلية، إذ هي الترتيب الأساسيّ للجملة العربيّة، يقول: «واعلمْ أنَّ الاسمَ أوَّلُ أحوالهِ الابتداءُ، وإنّما يدخل الناصب والرّافع سوى الابتداء والجارّ على المبتدأ، ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ»[2]، حيث يقع المبتدأ في أوَّل التركيب كونه يتميَّز بالخفة، «فبعضُ الكلمِ أثقلُ من بعضٍ، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماءِ، لأنَّ الأسماءَ هي الأولىَ وهي أشدُّ تمكُناً ومن ثمَّ لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزمُ والسكونُ»[3]، ويرى البصريون أنَّ الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء، وذلك أنَّ الأفعال أحداث الأسماء، حيث يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء، وقد مضى القول في اصطلاحهم على هذا، والاسم قبل الفعل لأنَّ الفعل منه، والفاعل سابق لفعله[4] فيكون بذلك اتفاق جمهور النحاة على أن الرفع أصل المرفوعات في النظرية النحوية رأي أصَّله سيبويه.

إنَّ العلاقة التي تتم بين الاسمين في الجملة الاسمية مرتبطة بتعلق الاسم المبتدأ بالمبني عليه بسبب **الابتداء**، وهذا البناء محتواه متضمَّن في نظام التركيب القائم بين العناصر على أساس علائقي، ولذلك لا يمكن لاسم أن يستغني عن المبني عليه. فالمشهور في عرف النحاة أن الابتداء عامل معنوي توكل إليه مهمة رفع المبتدأ ويعلل ابن يعيش ذلك بأنه «معنى يتناولهما معا تناولا واحدا»[5] فبالرغم من عدم وجود لفظ ظاهر في الكلام المنجز في الجملة الاسمية صالح لأن يكون عاملا مذكورا أوجد النحاة **صيغة الابتداء** كحل منقذ لأصول النظرية وضامن لتناسقها الداخلي.

---

[1]- ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص40.

[2]- سيبويه، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، ج1، ص23-24.

[3]- المرجع نفسه، ص20-21.

[4]- ينظر، الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م، ص83.

[5]- ابن يعيش، **شرح المفصل**، 1ج ص 85.

يوقفنا التفاعل بين النظرية والواقع في حالة الجملة الاسمية على توتر واضح بين الكفاية الوصفية والكفاية التفسيرية، حيث تمكن النحاة من توحيد وصفي لمختلف تشكلات هذه الجملة في البنية الوظيفية (مبتدأ، خبر) لكن هذا التوحيد لم يتبلور في مستوى التفسير مما أدى إلى تشكلات عاملية متنوعة[1].

فترتيب المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية يكون من نمط (مبتدأ، خبر) ويعلل النحاة هذا الترتيب بقولهم: «إنَّما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنَّه محكوم عليه، ولابدَّ من وجوده قبل الحكم، فقُصد في اللفظ أيضا، أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه»[2]، يقول حماسة عبد اللطيف في حرية العناصر اللغوية: «يقومُ العنصر الدلاليُ أحيانا عند فقدان ما يميّز الوظائف النحوية بعضها من بعض بالتمييز بين الوظائف مما يتيح لها حرية الرتبة، فتقدّم من تأخير أو تؤخِّر من تقديم، ومن ذلك أنَّ النظام اللغوي يلزم أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر إذا استوى الطرفان في التعريف أو التنكير، ولم تكن هناك قرينة لفظية أو حالية معنوية تبين أحدهما من الآخر»[3]، لذلك فالأصل في الجملة الاسمية أن يتقدَّم المبتدأ على الخبر، وتخرج الجملة الاسمية عن نمطها التركيبي الأصلي لأغراض فنية، فيتقدَّمَ الخبرُ على مبتدئه، يقول ابن مالك:

والأصلُ في الأخبارِ أن تؤخرَا وجوَّزا التّقديم إذْ لا ضرَرَا

والنحاة القدامى أوجبوا تغيير موقع الخبر من التأخير إلى التقديم وذلك لدواع يفرضها المعنى وصحة ويمكن أن نستنتج من هذه الجزئية ما يلي[4]:

- كل افتراضات النحاة (بصريين، كوفيين) بلغت كفاية وصفية واحدة فاتفقت في إسناد وظيفة المبتدأ إلى العنصر اللغوي الأول، أما الخبر فهو الذي يليه مباشرة وهي مرحلة هامة في توحيد مختلف تشكلات الجملة الاسمية لتكون بذلك إزاء موصوف واحد مهما اختلفت المناويل.

[1]- ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص49.

[2]- الرضي الاستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج1، ص229.

[3]- حماسة عبد اللطيف، **النحو الدلالة**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000م، ص138.

[4]- ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص49.

- بلغت الفرضيات البصرية كفاية تفسيرية واحدة في مستوى تفسير العمل في المبتدأ باتفاقها في إعمال الابتداء أما الاختلاف في تحديد العامل في الخبر فيجعلنا أمام إشكال وحدة المعطى اللغوي مقابل تعدد التصورات النظرية.
- لم تتوصل هذه الافتراضات إلى تمثل الوحدة والانتظام بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية وبين فاعلية الفاعل والمبتدأ والخبر، لذلك بقي الشكلان الوظيفيان إلى الآن (ف، فا، مف) و(مبتدأ، خبر) لم يختزلا في شكل واحد يتجاوز مظاهر التنوع في الواقع اللغوي والملاحظ أن النظرية النحوية العربية باختلاف افتراضاتها كانت موجهة في تفاعلها مع الجملة الاسمية بالتشكل العاملي الذي أفرزته الجملة الفعلية فساعدها ذلك على التفاعل بين البنيتين بردهما إلى بنية عاملية تخضع لمبدأ "أسبقية العامل".

وكما سبق أن أشرنا يكون هذا الخروج موجها بضوابط نصَّ عليها النحاة لتأدية زوائد معنوية خاصة إذ يجوز العدول عن الإعراب أو الرتبة النحوية وغيرهما عند أمن اللبس، ويلتبس به عند الخشية من الوقوع فيه، كما تخالف الرتبة إذا كان في مجيئها على الأصل خشية من وقوعه أيضا كما في قولنا: في القاعة طالب.

2- رتبة العناصر اللغوية في اللسانيات الحديثة

يعالج اللسانيون إشكالية الرتبة اللغوية باعتبارها تمثل مدخلا هاما لفهم العديد من الظواهر التركيبية في اللغة العربية انطلاقاً من تصور النحاة للجملة العربية وصولا إلى وصف بديل لنظام اللغة في إطار النحو التوليفي؛ حيث فسَّر النحاة واقع البنى التركيبية باستحضار لجملة من المقولات منها صحة المعنى، وأمن اللبس، والعلامة الإعرابية، ليخلصوا إلى أنَّ العربية تتلبَّس نوعين من التراتيب؛ رتبة محفوظة ورتبة غير محفوظة، وبالنسبة إلى الفاسي الفهري من المحدثين فقد عمد إلى معالجة نحو اللغة العربية بالنَّظر إلى المناهج اللسانية الحديثة التي تزعم قدرتها على تحقيق استجابة الألسن البشرية لأنظمتها القواعدية في حين تركزت الدّراسة عند الأوراغي على بيان الإطار النظري للنحو التوليفي الذي أضاف المستوى التداولي وجعله المتحكم في البنية الموقعية المسؤولة عن اتخاذ العناصر اللغوية لمواقع محدَّدة، وذلك لما تحتفظ به العناصر اللغوية في البنية المكونية من وظائف تركيبية، ودلالية، وهو ما جعل الجملة في اللغات التوليفية تتميَّز برتبة حرة.

2-1- نموذج عبد القادر الفاسي الفهري

يعد الباحث اللساني عبد القادر الفاسي الفهري من أهمّ اللسانيين الذين عنوا بالبحث في جنبات النظرية اللّسانية التَّوليدية، خاصة الجانب التركيبي منها لما له من أثر على دراسة اللغة العربية[1]، لذا يمكن أن ندرج جهوده ضمن الكتابة التوليدية العربية الرَّصينة التي تمثل للسانيات الكلية في الدرس اللساني العربي وكان من بين القضايا التي شغلت بها اللسانيات الحديثة عموماً واللسانيات التوليدية خصوصاً مسألة التَّرتيب الأساسي للغات البشرية[2] وذلك لما للجملة من مكانة في التَّحليل اللساني التوليدي، فطبيعة الجهاز النظري التوليدي وتوفره على القواعد التحويلية من نقل وحذف وزيادة هو ما زاد من اهتمام التوليديين بدراسة الرتبة، إضافة إلى أنَّ التيار التوليدي ركَّز على المستويات العليا للكلام والمتمثلة في التراكيب والجمل، معرضا نسبياً عن المستويات الدنيا، وهي مستوى الصرف ومستوى وظائف الأصوات؛ فكل ما يرتبط بصياغة الجملة وانتظامها هو الذي يستطيع النفاذ إلى محركات الكلام ومن ثمَّ فهو الأحق بالدراسة[3].

---

[1]- كانت نظرة الفاسي الفهري ولازالت تؤمن بأنَّ التراث وتوظيف التراث ليس بالورقة الرابحة في دراسة اللغة العربية يقول: «... وكذلك يمكن أن ننظر إلى التراث كعائق للنهضة وهذا شيء ليس من باب عدم التَّمني ولكنَّه شيء موجود وفعلي، وهو أنَّ التراث في كثير من الأحيان عائق لهاته النهضة في المجال اللُّغوي والمجال اللّساني، أتحدث عن تجربة كانت الدعوة إلى التراث في كثير من الأحيان، ومازالت عائقاً للتطور والتَّصور، ولحل مشاكل اللغة العربية»، وذلك ببساطة لأنَّ قواعد النحاة وأصولهم وصفت بها اللغة العربية القديمة وهو يؤمن بأنَّ اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموصوفة حاليا باعتبار كثير من خصائصها التركيبية والصوتية قد تغيرت فهما نسقين مختلفين. ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري وآخرون، **المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1986م، ص94.

[2]- إنَّ فهم إشكالية الرتبة في اللغة العربية سيسمح بمقاربة إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية، وإشكال الضمائر وإشكال النقل؛ فالرتبة الأصلية وآليات اشتقاقها سيمكّننا من فهم آليات اشتقاق الرتب الممكنة. وينظر، حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص284-285. لذلك كانت عناية الدرسين النحوي واللساني على حد سواء بهذه الإشكالية فسيبويه (180هـ) بناءً على عامليته اللفظية أصَّل الترتيب (فا ف مفع) والزمخشري (538هـ) اعتبر الرتبة من نمط (ف فا مفع) وتبعه بعد ذلك جمهور النحاة. ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص241-242. وينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص65-66.

[3]- ينظر، عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، ص19. وهذا الكلام لا يعني إغفال التوليدية للمباحث الصرفية بل إنها جعلتها جزءا من دراستها.

2-1-1- البنية (ف فا مفع)

ينطلق الفاسي الفهري في مقاربته لهذه الظاهرة من مؤلفه "**اللسانيات واللغة العربية**" (**1988**) ليخالف بذلك تشومسكي في اختياره النظري معتبرا الترتيب (ف فا مفع) هو الترتيب الأساسي في اللغة العربية، مستدلا ببعض الأدلة أبرزها عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول دون إعراب كما في (ضرب موسى عيسى)، إضافة إلى ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل؛ وأيضا الرتبة بين الضمير وعائده فضمير الفاعل وضميري المفعول به الأول والثاني لهما مكانة ثابتة بعد الفعل[1]، وفي مؤلَّفه "**البناء الموازي**" (**1990**) خالف الأطروحة التَّوليدية في تصورها للمركب الفعلي، حيث اعتبر بأنَّ (الفعل والفاعل) هما اللذان يكوّنان المركب الفعلي وليس (الفعل والمفعول) مستدلا على ذلك بحاجة الفعل دائما إلى الفاعل، وباشتراطه مقولة فارغة عندما لا يتحقَّق الفاعل معجميًّا، وهو شرط لا يتحقَّق في حالة المفعول، وعليه يكون الفعل أصلا للمركب الفعلي وهو صدر رتبة الجملة، وبالتالي فالجملة الفعلية أصل الترتيب[2].

ويواصل الفاسي الفهري الاستدلال على صحة الترتيب (**ف فا مفع**) من خلال أبواب (الابتداء والاشتغال) مستنجدا في ذلك بفرضيات النحو التوليدي، فبموجب طرح تشومسكي تكون بنى المصدريات (البنى الاستفهامية والبنى الناسخة) واقعة خارج الجملة كما يلي: ج' ⟵ (مص) ج، وبإسقاط هذا الافتراض على باب الابتداء يستنتج أن المبتدأ واقع خارج الجملة، يقول: «إنَّ جملة [زيد ضربته] يوجد فيها المبتدأ خارج الجملة في موضع أعلى من مكان الموصول[المصدري] ونعتقد أنه مكان البؤرة ***focus*** أو الموضع ***topic*** ونرمز له "ببؤ" ويتم رسم هذا الموضع بواسطة القاعدة التالية ج" ⟵ (بؤ) ج'»[3].

وبهذا يفسّر الفهري تصدّر المركبات الاسمية والوصفية والحرفية بعض الجمل بقاعدة تحويلية (تحويل نقل) أطلق عليها مصطلح التبئير ***focalisation*** أو الموضعة ***topic*** إذ هو عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (***major category***) كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الظرفية...إلخ من مكان داخلي (أي

---

[1]- ينظر، مصطفى غلفان، وآخرون، **اللسانيات التوليدية من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي (مفاهيم وأمثلة)**، ص281.

[2]- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج1، ص108. وينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، ص 60.

[3]- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**،ج1، ص113.

داخل ج) إلى مكان خارجي (أي خارج ج) أي مكان البؤرة المحددة بالقاعدة السابقة كما يظهر في الجمل الآتية:

- **إياكَ** نعبدُ
- **اللهَ** أدعُو
- **في الدارِ** وجدتُه
- **غدا** سنلتقي[1].

ومن المعلوم أنَّ الفاسي الفهري من اللّسانيين الذين قدَّموا مقاربات لسانية مطعمة بتوجهاتهم اللّسانية حيث كانت اختياراتهم لنمط الجملة العربية موجَّهة بالفرضيات التَّوليدية التَّحويلية لذلك اختار البنية (ف، فا، مف) بناءً على تطورات النظرية اللسانية، وفاعل بينها وبين بنية اللغات الأوروبية، فإضافة للقواعد التحويلية اعتمد الفهري على قواعد تأويلية في تفسيره للحالات التي ترد خارج افتراضاته (أي التي لم يشملها تحليله) ومثَّل بالجملتين الآتيتين:

- ... ضربته زيد
- زيد ضربته

وفق تحليل المدرسة التوليدية يتولَّد **المبتدأ** في الجملة الاسمية (زيد ضربته) عن طريق **التَّفكيك** ***dislocation*** إلى اليمين حيث ينتقل العنصر المفكَّك (زيد) في (... ضربته زيد) من (موضع داخلي) إلى (موضع خارجي) تاركاً بنقله ضميرا[2]، غير أنَّه ونظرا للتوتر الحاصل في الكفاية التفسيرية تراجع الفاسي الفهري

[1]- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج1، ص114-115. إن مسألة التبئير مسألة دلالية بحتة، وقد حدده الفاسي الفهري انطلاقاً من الدلالة التوليدية، والملاحظ أنَّ التبئير عمليةٌ صوريةٌ لا يترك النقل فيها أثراً ضميرياً حيث يبقى المكان المصدَّر فارغاً وترث البؤرة إعراب الأثر بعد ذلك، فهو يفحص تغيرات الرتبة قبل الفعل ويظهر بذلك سلامة القول بالرتبة (ف فا مفع) إضافةً إلى أنه لم يغفل عن تفسير التَّغيير الذي يحدث بعد الفعل كما في (ضرب **الولدَ** زيدٌ) وخصَّه بمصطلح الخفق أو الزحلقة يقول: «... وفي اعتقادي أنَّ مثل هذا التقديم يختلف عن التبئير في عدة خصائص وهناك قاعدة من نوع خاص تضبط هذا النوع من التغيير في الرتبة هي قاعدة خفق ميدانها إسقاط واحد لا تخرج عنه، ولا تنطبق إلا على العجر الأخوات فخفق الظرف ممكن تبعاً لهذين الشرطين». المرجع نفسه، ص124.

[2]- وهذه البنيات التفكيكية حسب الفاسي الفهري لا يمكن توليدها تحويلياً وإنما عن طريق تحويل النقل، يقول: «إن بنيات التفكيك لا يمكن توليدها تحويليا بالنسبة للغة العربية وإنما تولد مركبياً في الأساس بواسطة القاعدة السالفة علما بأنَّ المكان المصدر لا يشغله دائما ضمير كما في الجملة العربية زيدٌ نعمَ الأبُ» فالتفكيك مصطلح اختاره الفهري في إطار النظرية المعجمية الوظيفية كمقابل للتقديم والتأخير في النحو العربي. ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج1، ص129.

عن هذه المقاربة التحويلية التفكيكية، فالمكان المصدر في بعض الجمل لا يشغله دائما ضمير لذا أضاف للقاعدة التّحويلية "قاعدة تأويلية" والتي يتولَّد بمقتضاها العنصر في المكوّن القاعدي، في مكان يوجد أصلا خارج الجملة حسب القاعدة المقولية[1]:

ج" ⟵ (بؤ) ج

هذا الترتيب يمكن أن يقلب فترد البؤرة لاحقا للجملة في مثل (ضربته زيد)[2].

فالملاحظ على الجمل السابقة أنَّها **جمل اسمية خارجة عن الجمل الفعلية**، ومن المعلوم سلفا أنَّ مسلمة (ف فا مفع) افترضت أصلا للجملة العربية، وهو ما يدفعنا إلى اعتبار كل التراكيب الخارجة عن هذه البنية تراكيب فرعية وهو شأن التراكيب الاسمية، فقد عدَّ النحاة أنَّها تتركب من (مبتدأ وخبر) وهو ما أعاد الفاسي الفهري النظر فيه بما يتناسب ومسلمته، ولكي يثبت كفاية مقارباته اقترح مفهوم "**الرابطة**" الذي جعله مستغرقا كل الجمل التي من هذ النوع، محاولا بذلك إخضاع الجملتين للترتيب (ف، فا، مف) حيث عمل على التوحيد بين الجملة الاسمية والفعلية بردهما إلى بنيةٍ عميقةٍ واحدةٍ مفترضا ما أسماه "**الافتراض الرابطي**" مفاده أنَّ الجمل الاسمية التي لا يظهر في بنيتها السَّطحية الفعل ينبغي أن تقدر لها **أفعال رابطة** وبهذا المعنى تكون «الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية جمل ذات رابطة أو (رابطية) مثلها مثل الجمل التي تظهر فيها رابطة»[3] وينسحب عليها نفس الحكم، لذلك قدَّر لها رابطة على النحو التالي: (**كان** في الدار رجل) فلا تختلف الجملة الاسمية عن الفعلية لتحقق **الزمان** *aspect* و**المطابقة** *tense* فيها من خلال الفعل الرابطي (كان) الموجود منذ البنية العميقة ووضع بنية الجمل الرابطية على النحو التالي[4]:

رابطة م اس أ ("أ" مقولة كبرى ليست بمركب فعلي)[5].

---

[1]- ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية في النحو العربي والنحو التوليدي**، ص63.

[2]- أما المرفوع في مثل:(زيدٌ هل ضربته)، (زيدٌ من ضربهُ) فهو في الموضع المصدر *topic* وهو موضع متقدّم على المصدري (من نوع هل وإنَّ في التوليدية) وسواء أكان المرفوع في البؤرة أم في الموضع المصدر فهو في الحالتين خارج إسقاطات الجملة. ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي**، ص63.

[3]- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج1، ص134.

[4]- ترميز هذه المصطلحات هو: **م اس**= مركب اسمي.

[5]- يبدو جلياً أنَّ هذا الافتراض يعقّد الواقع اللغوي ولا يبسطه فهو يقدم ثلاثة تصنيفات للجملة العربية بل مصطلحات وصفية جديدة ك (الموضع والبؤرة والمحور) مما يجعل النظرية النحوية العربية أقدر على بلوغ الانتظام والشمولية. ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية في النحو العربي والنحو التوليدي**، ص64.

ووفقاً لذلك افترض أنَّ **الرفع يكون بالتَّجرد من العوامل اللَّفظية** وبدخول (كان) يزول إعراب التَّجرد ليتلقى الاسم الرفع من ذاك العامل.

نلاحظ إذن أنَّ الفاسي الفهري لم يحل إشكال العلاقة بين (رفع الفاعل ورفع المبتدأ والخبر)، أما في حالة الجمل الرابطية فإنّه لم يتعرّض إلى كيفية تحوّل المنصوب بـ "كان" في البنية العميقة إلى مرفوع ،كما لم يفسّر التضارب في خبر "كان" بين الفاعلية التي تيسر اقترانه إحاليا باسم "كان" وبين المفعولية التي جعلته منصوبا، فافتراضه للرابط الفعلي "كان" في البنية الاسمية العميقة يتعارض مع ما سبق وأن صرح به بأن الجملة الاسمية يتصدّرها اسم وهذا الاسم هو الرأس والرأس هو المصدّر فهذه الثغرات تحول دون ارتقاء هذا التصنيف للجملة العربية إلى مستوى الانتظام وما يطلبه من اختزال للأبنية بل تطرح مقاربته إشكالات منذ الكفاية الوصفية بسبب تقديمها ثلاثة أوصاف للمبتدأ (بؤرة، مصدّر، فاعل) ليصبح الواقع اللغوي أكثر تشتتا[1].

2-1-2- دور صرفة التطابق في تحديد رتبة مكونات الجملة: البنية (ف فا مفع) و (فا ف مفع)

بعدما أخذ الفاسي الفهري بأحادية الترتيب (ف فا مفع) في الجملة العربية في بداية أبحاثه انتقل تدريجيا وبموازاة مع البحث التوليدي إلى تطبيق فرضياته على اللغة العربية –وهو ما يميز الباحث عن غيره من اللسانيين العرب–إذ ما فتئ يساير تطورات النظرية اللسانية الحديثة وصولا إلى نظرية العمل والربط إذ أعاد الفهري النظر في مسألة الرتبة الأساس في اللغة العربية، ليكون بذلك اختياره للرتبة (**ف فا مفع**) و (**فا ف مفع**) مسيَّرا بالفرض التَّوليدي التَّحويلي.

درس الفاسي الفهري **التطابق، والضمائر، والمبهمات**[2] في سبيل فهم دوره في تحديد رتبة العناصر اللغوية في الجملة العربية محاولا الإجابة عن الإشكال الذي تطرحه اللواصق المتصلة بالفعل هل هي علامة تطابق أم ضمائر؟ وذلك بناءً على ما توصَّل إليه تشومسكي من أنَّ المقولات الوظيفية الممثلة في **المطابقة** و**الزمن** تعدُّ «رؤوساً وظيفيةً لها حزمة من السّمات المجردة لابد من توافقها مع سمات الوحدات المعجمية ... فالرأس ز يحمل سمة الزمان ويحمل كذلك سمة إعراب الرفع أما مطا فا (مطابقة فاعل) فتحمل سمات

[1]– ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي**، ص64.

[2]– يتحدَّث الفاسي الفهري في الفصل الثالث من كتابه البناء الموازي عن (التطابق، والاتصال الضميري، والمبهمات، ...) فنسق الضمائر يتفاعل مع نسق التَّطابق، ولا يمكن دراسة واحد منهما في معزل عن الآخر، لذلك اقترح الفاسي الفهري الدراسة الموازية للنسقين لفهم أمثل لظاهرة التطابق التي استثمرها في مسألة الترتيب في اللغة العربية ليستنتج أنَّ الرتبة الخاصة باللغة العربية من نمط **فعل–فاعل–مفعول** و**فاعل –فعل–مفعول**.

الشخص والعدد والجنس الخاصة بالفعل والمفعول»[1]،حيث أشار إلى وجود نمطين شجريين أساسيين من التطابق «التَّطابق بين الرأس والمخصص والتَّطابق بين الرأس والفضلة، فهذان النمطان يظهران عادة في سياقات مختلفة بحسب وجودهما في الجمل أو المركبات إلا أنَّ هذين النَّمطين يظهران معا في التراكيب المبهمة ويكون رأس المركب محققاً للمشترك بين علامتيهما»[2].

وعلى هذا الأساس عدَّ الفهري **الضمائر المتصلة وعلامات التطابق** منتمية إلى طبقة العناصر الوظيفية أو الصرفية الاسمية وهذه العناصر تختلف بالنظر إلى الإحالية، فإذا كان العنصر إحاليا فإنه يولد رأسا للمركب الحدي، وإذا كان غير إحالي، فإنه يولد تحت عجرة ص (الصرفة) في المركب الصرفي وهكذا فإنَّ إحالية الشكل أو عدمها تنتج عن افتراض التوليد تحت صرفة أخرى وبهذا الافتراض يمكن رصد الطبيعة المزدوجة (أو الاشتراك) للشكل الواحد[3].

لذا فإن قيود السلامة الصرفية تضطرها إلى الاندماج بعماد تلتصق به وقد تتيح قاعدة "**انتقال رأس إلى رأس**"[4] أن تلتصق هذه اللواصق أو المربوطات بكلمة أخرى ثم إن هذه الأشكال مكونة من سمات (**الشخص، العدد، الجنس...إلخ**) فبعض المجموعات من السمات تجتمع فيها جميع سمات الضمير (**كالشخص والعدد**) وبعض هذه الأشكال لا يجتمع فيها ذلك فهناك مجموعة من السمات تجعل التطابق بمثابة اسم يتلقى إعرابا، ويخضع للمصفاة الإعرابية، بينما هناك مجموعات من السمات لا تكتمل اسميتها فلا تتلقى

---

[1]- سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص227-228.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، ج1، ص94.

[3]- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، ص94-95.

[4]- في نموذج العمل والربط تقدَّم الوحدات المعجمية كجذور حيث يتم تكوين الكلمات بواسطة عملية صرفية تركيبية إجبارية من نوع "**انقل س إلى س**" ذلك أنَّ الجذر الأساس هو أساس تكوين الكلمة في اللغة العربية وهو في حد ذاته مقولة معجمية لا يملك أيَّ تهجيةٍ، فالمقولة في هذا النوع من التحليل تكون غير محققةٍ صوتياً فالمقولات الوظيفية من تطابق وزمن وجهة ... تنضم إلى هذا الجذر المعجمي لتكوين الجذع الفعلي في المعجم ويسقط الكل في التركيب. في إطار هذه العملية يربط الفعل بالصرفة حيث يصعد الفعل إجباريا إلى موقع الصرفة التي تضم (التطابق، الزمن، الجهة، الموجهات) فيسمح هذا النقل بالتهجية الصرفية الصواتية، فيأخذ الفعل تطابقه اللازم وزمنه كما أنّ النقل المتمثل في صعود الفعل وتموقعه تحت الصرفة هو ما يجعلنا نحصل على الرتبة (ف فا مف) حيث يتقدَّم الفعل على فاعله ليظهر التطابق بينهما فتقديم الفعل على الفاعل أو تأخره عنه مرتبط بورود أو اختفاء التَّطابق المدمج في الفعل. مصطفى غلفان، وآخرون، **اللسانيات التوليدية من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي (مفاهيم وأمثلة)**، ص288.

إعرابا فيسمى **وسيط اسمية التطابق** والذي له انعكاس مباشر على الرتبة فاسمية التطابق خاصية محددة للغات (فا ف مفع) بينما **عدم اسمية التطابق** هي خاصية محددة للغات (ف فا مفع)[1].

ومثَّل لذلك بـ[2]:

- جاء**ت**.
- جاء**ت** البنات.

تجدر الإشارة إلى أنَّ التَّطابق عبارةٌ عن آليةٍ تسمح بتوليد جميع صور الصّيغ الصَّرفية المسموح بها داخل اللّغة والذي يشرف على التَّكوين الصَّرفي للمقولات من حيث إلحاق الزوائد واحترام الصيغ التي يمكن توليدها[3] ففي الجملة الأولى تولد العبارة التَّطابق تحت المركب الحديّ أو الاسمي، وفي الجملة الثانية تكون مولدة تحت صرفة الجملة.

الملاحظ على التَّاء في المثال الأول أنَّها تحمل سمات **الشَّخص، العدد، الجنس،** في حين إنَّ التَّاء في المثال الثاني تحمل فقط سمة الجنس المؤنَّث ما يجعل الاسم الذي بعدها فاعلاً تركيبياً، لذا فهي علامة للتطابق وليست ضميراً بأيَّة حال بدليل تغيّر طبيعتها المقولية (ضمير) بمجرد حدوث تقديمٍ أو تأخيرٍ، وقد استنتج الفهري نوعين من التَّطابق إمَّا (**+إحالي أو – إحالي**) وذلك بالنَّظر إلى ما تحمله علامة التَّطابق من معنى إحالي أم لا.

وعليه فالعلامات التي تتضمن سمات (**الجنس والعدد والشخص**) كما في (البنا**ت** جئن) تكون بمثابة الأسماء (ضمائر)، وأما العلامات الأخرى فهي ليست أسماء، يظهر بذلك أن **وسيط الاسمية** متعلّق باسمية العلامات وإحاليتها. حيث يبين هذا الوسيط كيفية إسناد الرفع في بنى يتقدمها الفاعل (فاعل– فعل–مف)

بقي له أن يفسر العلامة الإعرابية لهذه الأسماء في كلتا الجملتين الاسمية والفعلية؛ ففي الجملة الفعلية الأولى (**جاءت البناتُ**) من النمط (ف فا) يسند الفهري مهمة الوسم الإعرابي **للزمن** حيث ينتقل الفعل إلى الزمن ثم إلى التطابق، ويصعد المركب الاسمي الفاعل(البنات) من مخصص (ف) إلى مخصص(ز) ويرسو

[1]– ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**،ج1، ص94-95.

[2]– ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، ص110.

[3]– ينظر، مصطفى غلفان، وآخرون، **اللسانيات التوليدية من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي (مفاهيم وأمثلة)**، ص290.

هناك، والذي يسند له إعراب الرفع هو الزمن (ز)، يقول الفاسي الفهري: «التطابق ليس اسميا ولا يمكن أن يتحمل الإعراب ويسنده بعد ذلك ولو أسند تط الإعراب هنا يكون مسندا له بصفة استثنائية»[1].

وأما في الجملة الاسمية الثانية (**البناتُ جئنَ**) فإن الإعراب المسند بواسطة الزمان (ز) يمتصه التطابق (تط) وإلا فإن الناتج تصفيه المصفاة الإعرابية، وإذا كان هذا صحيحا فإن (ز) لن يسند الإعراب ثانية إلى المركب الاسمي (البنات) في مخصص (ز) لأنه أفرغ إعرابه، ولهذا يتحتَّم على المركب الاسميّ الانتقال إلى موقع يتلقى فيه الإعراب وهذا الموقع هو مخصص تطابق فيتلقى الإعراب من التطابق (تط) الذي يعمل فيه بصفة اعتيادية[2].

يكون بذلك الفاسي الفهري قد دلَّل على أنَّ **وسيط اسمية التطابق** هو المحدد للرتبة (فا ف مفع) والذي يمتصّ الإعراب الذي يسنده ز في الرتبة (فا ف مفع) مما يضطر المركب الاسمي الفاعل إلى الانتقال إلى مخصّص تطابق لتلقي الإعراب منه والأمر ليس كذلك في الرتبة (ف فا مفع) التي لا يظهر فيها التَّطابق الاسمي والتي تتحدَّد بالتطابق غير الاسمي وبالتَّالي فالرتبتان معا تنتجان بحسب نمط التطابق.

وعليه، فإن للعربية **تطابقا اسميا** و**تطابقا غير اسمي** (**زمني**) ومن المعلوم أنّ الوسيط مرتبط بما تتوافر عليه اللغة من علامات؛ فالإنجليزية اختارت العلامات الاسمية فقط، بينما العربية اختارتهما معا، فتكون بذلك من اللغات المزدوجة الرتبة[3]، بعدما أقر الفاسي الفهري الرتبة المزدوجة للغة العربية ارتأى لاحقا بعد تطور النظريات التوليدية إلى تبني الرتبة الحرة.

2-1-3- البنية (فا ف مفع)[4]

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، ص115.

[2]- المرجع نفسه، ص113-116.

[3]- ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص300-301.

[4]- ومن التوليديين من ذهب هذا المذهب منهم: ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1986م، ص28. محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 1999م، ص49-50. داود عبده، **البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية**، مجلة الأبحاث، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة الأميريكية في بيروت، 1983م، ص53-73.

وبما أنَّ مقاربات الفهري مسيرة بفرضيات النحو التوليدي الذي خضع لعدة تطورات قبل استقراره نظرية للغة كان من البدهي أن تخضع تطبيقاته إلى شيء من المراجعة تشهد على ذلك نماذجه المقدمة إذ بظهور **البرنامج الأدنوي 1995**[1] قام الفاسي الفهري بتشغيله على الجملة العربية في مؤلفه **"المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي" 1998** فاتَّخذ موقفاً مغايراً لما جاء في مؤلَّفه **"اللسانيات واللغة العربية"** فاعتبر الترتيب (فا ف مف) ترتيباً أساسياً للجملة العربية[2] من خلال تبنيه لنظرية س –خط لبنية الجملة والتي تفرض الاسم رأسا للمركب الاسمي، والحرف رأسا للمركب الحرفي، والصفة رأسا للمركب الوصفي.

حيث انطلق في اشتقاق البنية (أكل الرجل التفاحة) بالاعتماد على الخطوات الموجهة التالية[3]:

- **التعداد *numerration*** : بمعنى «حصر أو جمع الوحدات المعجمية التي تمثل اللبنات الأولى لبناء الجملة»[4] فتتضمن المعدودة ما يلي {(أكل) (الرجل) (التفاحة) (زمان)}
- **الانتقاء:** ويتم أولا بانتقاء "أكل" وانتقاء "التفاحة" ليجمعهما عن طريق الضّم *merge* فيتكون الإسقاط التالي:

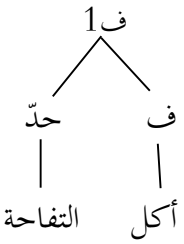

ثم تنتقى الوحدة المعجميّة **"الرجل"** لتضمّ إلى المركب الفعلي السابق (ف1) فيتم بناء الإسقاط الفعلي من الأسفل إلى الأعلى وينتج الضمّ البنية التالية:

---

[1]– **فالأدنوية:** نهجٌ نظريٌ مفادُه أن يقوم العلم بتغطية أكبر عدد ممكن من الوقائع والتَّجارب عبر استنتاجاتٍ منطقيةٍ مرتبطةٍ بعدد قليل من الافتراضات والمسلَّمات وهو مفهوم مرتبط بالبساطة والتَّقليص والتقتير فيما يخص مستويات التَّمثيل النَّحوية، وكيفية بناء التَّمثيلات ... إلخ، كما أنَّ الملاحظ على هذا النَّموذج أنَّه يشتغل من الأسفل إلى الأعلى فهو غير النَّماذج السابقة. ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1998م، ص17-18.

[2]– **مسلمة التوسيط الواحد:** هي فكرة مفادها أنَّ اللغات تختلف بالنظر إلى إمكانية وجود تركيب معين أو غيابه تبعا للقيمة التي يأخذها وسيط معين في اللغة وهي قيمة إما موجبة وإما سالبة ويمثل لذلك وسيط "إسقاط ضم". ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص291.

[3]– ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي**، ص 23.

[4]–المرجع نفسه، ص 22.

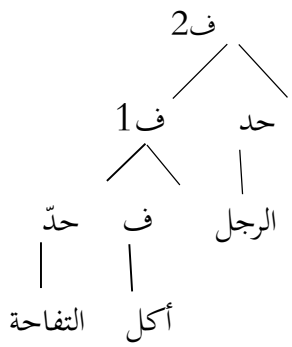

فالملاحظ من خلال المرحلتين أنه تم اختيار ضمّ (الفعل إلى المفعول) أولا مسيّرا بالنظرية التوليدية التي ترى الإسقاط **ف1** متكوّنا من (الفعل والمفعول)، فيفضي هذا الضمّ إلى توليد بنية من نمط **(فا ف مف)** واضح إذن، أن الفاسي الفهري قد عدل عن تصوره للمركّب الفعليّ فبعد أن كان يخالف التوليدية في تصوُّر المركَّب الفعلي أصبح يذهب مذهبها فانتقى المفعول أولا ليكوّن **المركب الفعلي** ويواصل بناء الجملة فينتقي في مرحلة أخيرة **الرأس الوظيفي زْ** لتصبح الجملة برمّتها إسقاطا لهذا الرأس فيتمّ بذلك بناء الجملة عنده، وهي كما نلاحظ بنية وفية للترتيب (فا ف مفع):

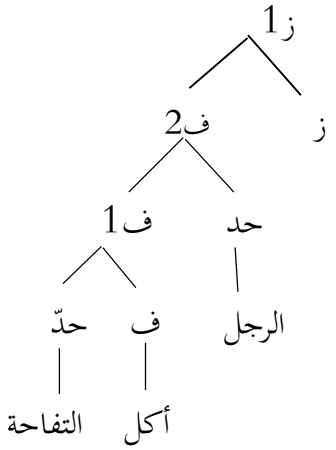

ثم يشغّل بعد ذلك النقل الذي ينقل الفعل إلى المركب الزماني زْ لتأويل سمة الزمان الموجودة فيه تاركا أثره في موقعه، فجديد البرنامج الأدنى أن الوحدات المعجمية توجد تامة التصريف في المعجم ويقوم التركيب بتسويغ هذه السمات الموجودة مما يضطر الكلمة إلى الانتقال في الشجرة وهكذا ينتقل الفعل إلى ز فتشتق آنذاك البنية (ف فا مف) على النحو التالي[1]:

[1]- ينظر، سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص 237-240.

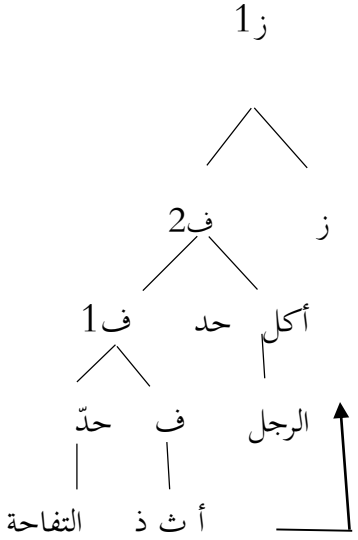

2-1-4- أثر التوسيط في تعدد الرتب في اللغة العربية

لقد شكَّلت الطروحات الأخيرة التي عرض لها تشومسكي فيما يخص **"الوسائط اللغوية"** مدخلا هاما لمقاربات الفاسي الفهري للغة العربية وعلى أساس هذا المستجدّ «لم يعد التنميط في اللسانيات المعاصرة ينبني على مقاربة فرادية بين اللغات الطبيعية ولا على تصنيف اللغات إلى أسر وطبقات اعتمادا على أسس القرابة التاريخية كما كان سائدا في اللسانيات المقارنة وخصوصا بين القرنين السابع عشر والثامن عشر، بل أصبح يرتكز على التوسيط»[1]، فبعدما كان تصور التوليديين محصورا في مسلَّمة **التوسيط الواحد**[2] أصبح هناك تصور آخر يرى إمكان **تعدد** قيم الوسيط يقول الفاسي الفهري: «قامت نظريات مفادها أنَّ التَّوسيط محصور في المقولات الوظيفية الصرفية، أو ما يسمى كذلك بالمقولات النحوية، أي التطابق والزمن والجهة والبناء والحد إلخ، ولا يتعدى إلى المقولات المعجمية مثل: الفعل، والاسم، والحرف، وغيرها، وفي داخل هذا التصور قامت مذاهب ومواقف متعددة فهناك من يحصر الوسيط في قيمة واحدة بالنسبة للغة الواحدة وهناك موقف يقول بإمكان التعدد، أي أن القيمة الموجبة والسالبة، وأحيانا القيمة غير الموسطة أي التي ليست لا سالبة ولا

[1]- سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص301-302.

[2]- هي فكرة مفادها أنَّ اللغات تختلف بالنظر إلى إمكانية وجود تركيب معين أو غيابه تبعا للقيمة التي يأخذها وسيط معين في اللغة وهي قيمة إما موجبة وإما سالبة ويمثل لذلك وسيط "إسقاط ضم". وأصبحت المقاربة الجديدة ترى أن اللغة الواحدة لا تختار بالضرورة قيمة واحدة بالنسبة لنفس الوسيط فكل لغة يمكن أن توجد فيها لغات ينظر، حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص291.

موجبة، يمكن أن توجد في نفس اللغة بالنسبة لنفس الوسيط وطبعا في تراكيب مختلفة»[1]، وبهذا المعنى يكون التوسيط مختصا بالمقولات النحوية (التطابق، الزمن، الجهة، والبناء ...) فقط[2].

وبناءً عليه، اقترح الفاسي الفهري تصوراً تعددياً يفرض فيه أنَّ اللغة لا تختار بالضرورة قيمةً واحدةً بالنسبة لنفس الوسيط فتعدد الرتب الممكنة في اللغة العربية دليل على جواز ذلك، لذلك يخلص الفهري إلى أنَّ «كل توسيط لرتبة مكونات الجمل في اللغات الطبيعية ينبغي أن يكون قادراً على رصد إمكانية تعدد هذه الرتب في اللغة الواحدة»[3]، لتستحيل رتبة مكونات الجملة في اللغة العربية رتبةً متعددةً وهي الأنسب لنسق اللغة العربية يقول:«...فكل الرتب مبدئياً ممكنة في اللغة العربية، فما يوجد في البنية السطحية هو جميع هذه الرتب ... إذن الفكرة الجديدة هي أنَّ اللغات بالنسبة للرتبة تكاد تتيح جميع الرتب، وليس هناك لغات ترتب بشكل واحد فقط»[4]، وقد كانت له هذه النتيجة بعد فحص الرتبة (ف فا مفع) والرتبة (فا ف مفع).

وعوداً إلى الوسيط المسؤول عن الترتيب في اللغة العربية يرى الفاسي الفهري أنّ الوسيط المسؤول عن وجود رتبة معينة دون سواها في اللغة العربية هو "**وسيط التطابق**" فإذا كان التطابق بين الفعل والفاعل ضعيفا (أي يتعلق بسمة واحدة أو بسمتين) فإنَّ الفعل يكون قبل الفاعل، أما إذا كان التَّطابق غنياً فإنَّ الفعل يكون بعد الفاعل، ومثاله ما يلي:

- الأولاد جاؤوا
- *جاؤوا الأولاد[5]

ونظراً لما أنتجته معطيات النَّظريات التَّوليدية المفرزة من طبيعة القوانين التَّحويلية من تأويلات وافتراضات أخلَّت بنسق العربية أكثر من إصلاحها، سعت محاولاتٌ لسانيةٌ أخرى إلى التخلص تدريجياً من تلكم الفرضيات الخريجة من مدرسة النحو الكلي والتي استنتجت بالأساس من نسق اللغة الإنجليزية، تمثَّلت هذه

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجمة والتوسيط (نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1997م، ص35.

[2]- بمعنى لا تعد المقولات المعجمية (الاسم، الفعل، الحرف) من صلاحيتها.

[3]- حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، ص303.

[4]- عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجمة والتوسيط (نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية)**، ص37.

[5]- تدل هذه النجمة (*) على التراكيب اللاحنة في الدرس اللساني الحديث.

الاستدراكات في التَّوجه اللّساني النّسبي الذي يجعل اللغة العربية منطلق البحث وهو ما سيظهر في المبحث الموالي.

2-2- نموذج محمد الأوراغي في اللسانيات النسبية

تمثّل اللّسانيات النّسبية أحدث المناهج اللسانية المستحدثة في اللسانيات العربية، حيث بناها الأوراغي بناءً على معطيات مناقضةٍ لما جاءت به النظرية التوليدية التحويلية في النصف الثاني من القرن العشرين، والتي أقرَّت مبدأ التعميم كمبدأ عام يحكم اللغات البشرية، إذ يفرض هذا الأخير على اللغات البشرية أن تخضع لقواعد اللغة الإنجليزية، فبموجب طرح تشومسكي تخضع اللغات الطبيعية بدءاً بنظامها المتحكّم في ظواهرها اللغوية لذات القواعد التي تخضع لها اللغة الإنجليزية، وهو ما دفع باللسانيين العرب إلى اختبار نماذج تشومسكي من خلال تطبيقها على اللغة العربية، ما أفرز كما هائلا من التفسيرات التي بقيت دون تحقيق للكفاية التفسيريَّة المرجوة من هكذا تمثيلات.

وفي مقابل مبدأ التَّعميم الذي أقرَّه تشومسكي يتبنَّى الأوراغي مبدأ التَّنميط اللغويّ للغات البشريَّة، فيخرج عن احتمال خضوع اللغات لنحو واحد، كليّ، إلى فرض أنماط لغويَّة متغايرةٍ، حيث جعل للغات نمطين اثنين لا غير؛ نمط تركيبي يضمُّ اللغة الإنجليزية، وآخر توليفي يشمل اللغة العربية، وقد اتَّخذ من مبدأ الوسائط اللغوية[1] أسَّ عملية التنميط، ليختار **وسيطي الرتبة المحفوظة** و**العلامة المحمولة** معايير لإنشاء نمط تركيبي، وآخر توليفي.

وقد عدَّ محمد الأوراغي قضية الرتبة معياراً للتنميط إذ لاحظ خاصيَّة الرتبة في الإنجليزية، والتي تميَّزت بكونها ثابتة، تختلف عن رتبة العناصر اللغويَّة في التركيب العربيّ ما دفعه إلى اقتراح تصوُّر آخر منتقلاً بذلك من الإطار الكليّ، إلى الإطار النسبي ومحددا الغاية من البحث فيها بـ «الكشفِ عن ارتباطِ تناولهاَ المختلف بتغايرِ الوسائط اللغويةِ التي تنمّط اللغات البشرية. وبيان، عن طريق المقارنةِ بين الوسائطِ اللغويةِ المتقابلةِ كيف يتأتَّى استبدال فرضية مراسيةٍ تحافظ على الخصائص النمطية العربية بغيرها، ما يضمن للإنجليزية ونحوها

[1]- يُستعمل "**الوسيط اللغويّ**" بمعنى مغاير جزئياً لمفهوم "**البرمتر**" في نظرية تشومسكي اللغويَّة، إذ يلتقيان من جهة اعتبارهما مسؤولين عن فُشو ظاهرة الاختلاف بين اللغات، ويتباينان بما لكل منهما من خصائص فارقة؛ فالبرمتر عبارة عن عنصر متغيّر يثبت بالتَّحديد المراسيّ لقيمته، أما الوسيط فعبارةٌ عن إمكاناتٍ متقابلةٍ تجبر اللُّغات جميعاً على اختبار بعضها لإمكان وإهمال مقابله المنتقى من بعضها الآخر، فتحصل اللغات البشريَّة بدءاً في أنماط بنيوية متغايرةٍ. ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص129.

خصائص نمطها. وكيف يمكن تجنب إسقاط خصائص أحد النمطين على غيره»[1]، حيث ربط بين ترتيب العناصر اللغوية في الجملة العربية، وبين الوسائط ليخلص إلى وجود **"أصول فاعلة"** في العلاقة الرتبية، وهي المسؤولة عن إسناد الترتيب «يعني هذا، أنَّه بفعل فاعل تنشأُ علاقةٌ رتبيةٌ بين عناصر محصورة، ولا يُعزى ذلك إلى مجرد الصُّدفة لأنه لا يمكن تفسيره، ولا إلى الطبيعة المقولية لتلك العناصر، وإلا وجبَ أن يكون الترتيب واحداً في كل اللغات، وهو ليس كذلك»[2].

إذ لما تباينت مواقع العناصر اللغويَّة في تركيب اللغات البشرية، وجب البحث عن العوامل المسؤولة عن الترتيب، يقول محمد الأوراغي: «الأصول الفاعلة للرتبة، القاضية بإسكان العنصر المعيَّن في محلّه المجاور للمحلات المسكونة بما يراكبه، يجب ألا تكون أجنبيةً عن اللُّغة، كأن يثبت انتماؤها إلى ما يولِّد لها خصائصها البنيوية»[3]، والمقصود بـ "الأصول الفاعلة" للرتبة العوامل المسؤولة عن إسناد رتبة معيَّنة إلى وحدات البنية المكونية، وهي في اللّسانيات النّسبية لا تخرج عن **"الأصول الدلالية"** و**"الأصول التداولية"**، حيث «لا تخلو فواعل الرتبة من أن تكون طبيعتها دلالية، فهي إذن تنتمي إلى المبدأ الدلالي، أو أن تكون ذات طبيعةٍ تداوليةٍ تنضوي إلى المبدأ التداولي، تحصَّل من هذا أنَّ فاعل الرتبة إما أصل دلاليّ، وإما أصل تداوليّ، ولا ثالث لهما»[4].

والذي يتضح، أنَّ هذه الأصول سواء كانت دلاليَّة، أو تداوليَّة، لا تؤثر مباشرةً في إنشاء علاقات رتبية بين مكونات التركيب اللغوي، بل يجب أن يكون ذلك عن طريق **"وسائط لغوية"**، إذ بناءً على هذه الفرضية يرى محمد الأوراغي أنَّ كل لغةٍ مجبرةٌ على اختيار وسيط لغويّ معيَّن، وهو إما وسيط الرتبة أم وسيط العلامة المحمولة.

2-2-1- وسيط الرتبة المحفوظة

يعمل الأصل الدلالي عن طريق وسيط الرتبة المحفوظة على تحديد عناصر بنية عبارات لغات النمط التركيبي، مثل: اللغة الإنجليزية، والألمانية، والإيطالية، حيث لجأت اللغات لتمييز المتغايرين وظيفيا بسمات

---

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص161.

[2]- المرجع نفسه، ص162.

[3]- المرجع نفسه، ص162.

[4]- المرجع نفسه، ص168.

فارقة، تضطر إلى إنشاء متوالية من المساكن (المواقع) الموسومة بما يكون للنازل بها من الحالة التركيبية والوظيفة النحوية، كأن تبني مسكناً بخصائص العنصر (س1) الذي يراكب (ف) بعلاقة الإسناد، فتكسبه حالة الرفع التركيبية، ووظيفة الفاعل النحوية إن تحقّق الإسناد بعلاقة السببية، وتبني مسكنا ثانيا بخصائص (ف) المقولية، وثالثا بخصائص العنصر (س2) الذي يراكب المركب الإسنادي بعلاقة الإفضال التركيبية، فتكسبه حالة النصب التركيبية، ووظيفة المفعولية النحوية[1].

والنمط التركيبي يؤصّل لعناصر التركيب اللغويّ رتبةً أصليةً ثابتةً، كأن تؤصّل أحد الاحتمالات (ف، فا، مف) أو (فا، ف، مف) أو (فا، مف، ف) ثم تفرّع ما تسمح به بواسطة **قاعدة حرّك الألف التحويلية** كما وصفها النحو الكلي، والتي تعمل على تحريك مكونات الجملة من مواقعها الأصلية إلى أماكن أخرى، ومن دون تحويل النقل لا يتأتّى المعمول بقاعدة التحريك لهذه اللغات اشتقاق جمل فرعية من أخرى أصلية، أما فواعل الرتبة في هذا النَّمط فهي الأحوال التركيبية كحالتي الرفع، والنصب، والوظائف النحوية كوظيفتي الفاعل والمفعول[2].

ومع ثبوت الفرق البنيوي والدلالي في وصف القدامى للعربية وفي معطياتها الشاهدة نجد اللسانيين العرب المسترشدين بالنماذج التوليدية الغربية في وصفهم للعربية يحكمون بعدم ورود كل ذلك، بل هناك من ذهب إلى أنَّ اللغة العربية "لغة غير طبيعية" كونها احتملت بنيات متعددة (ف، فا، مف) أو (فا، ف، مف) أو (فا، مف، ف)، فالأورد لديهم أنَّ لكل جملة في كل لغة بشرية رتبةٌ أصليةٌ ينبغي تأصيلها وعدُّوا ذلك من لوازم النحو الجديد إضافة إلى أنَّ «لكل منها الخيرة لتأصيل أحد الاحتمالات الستة الناجمة عن القسمة العقلية SVO فتؤصل الترتيب المنتقى، وتفرّع منه غيره بتحويل النقل، وتمنع باقي التراتيب المحتملة»[3]، وعليه فإنَّ التوليديين العرب قد أصَّلوا للعربية البنية من نمط (ف، فا، مف) وأي خروج عن هذا الشكل هو نتيجة لقاعدة النقل أي أنَّ "المركب الاسمي" إذا احتل صدر التركيب فإنه قد انتقل من موقعه إلى الرتبة الأولى مخلّفا في موقعه الأصلي أثراً يتمثَّل في "الضمير العائد" على المركب الاسمي المنقول إلى الرتبة الأولى.

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص167-168.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص 156-160.

[3]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص302.

2-2-2- وسيط العلامة المحمولة

عن طريق وسيط العلامة المحمولة يعمل الأصل التداولي على تحديد رتب عناصر بنية **لغات النمط التوليفي**، فترتيب مفردات التركيب في اللغات التوليفية مردُّه إلى **التداول** الذي يحمل اقتضاءاتٍ محدودةٍ وهي عبارة عن قيود يلتزم بها المتكلم وشروط تتوفر في المخاطب والتي يمكن إجمالها في «قاعدة التنضيد الإجبارية، ومهمة هذه القاعدة أن ترتّب مكونات الجملة المعلمة بعلامات الإعراب عن أحوالها التركيبية ووظائفها النحوية»[1] فيأخذ كل عنصر لغوي رتبته في البنية المكونية بما تتيحه الأصول التداولية فهو لا يؤصّل ترتيباً معيَّناً ليشتق منه غيره بتحويل النقل كما هو الحال في كل لغةٍ تركيبيةٍ بل إن العلاقات الرتبية بين مكونات الجملة لا تربط كل مكوّن بموقع مهيَّأ له مسبقاً في البنية الموقعية[2].

ولقد فسَّر محمد الأوراغي نظام العربية في ضوء نظريته بناءً على تصوره للغة، فخالف النحاة في قضية العاملية، فما سمَّوه بالعلامات الإعرابية والتي كانت نتاج عوامل لفظية ومعنوية، رفضه محمد الأوراغي واعتبر عاملية جديدة أطلق عليها **العاملية العلائقية** حيث تقوم على العلاقات التركيبية، والدلالية، والتداولية، وهي العوامل المتحكمة في ظهور العلامات الإعرابية بوسائط.

- **فالعوامل التركيبية؛** هي التي تعمل حالتي الرفع والنصب بتوسيط علاقة الإسناد وعلاقة الإفضال.
- **والعوامل الدلالية؛** هي التي تعمل الوظائف النحوية، كعلاقة السببية التي تعمل وظيفة الفاعل، وعلاقة العلية التي تعمل وظيفة المفعول.
- أما **العوامل التداولية** فهي المسؤولة عن الترتيب في البنية القاعدية الحرة.

بهذا المعنى ووفق هذا التصور، جاز للأوراغي وسم نظام العربية بالتوليفي، حيث يحيل **"التوليف"** على تقديم العلاقات على الترتيب، ومنه انتقاء الرتبة القارَّة في اللغة العربية، وتختص بهذا الوسيط اللغات التوليفية، ومنها العربية حيث تنشئ اللغات البشريَّة نسقاً من العلامات وتلحق عناصر التركيب بسماتٍ خاصةٍ، فتكسب **الفاعل حالة الرفع التركيبية** في حال تحقُّق **الإسناد بعلاقة السببية الدلالية**، ويكسب سمة **المفعول حالة**

[1]- محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، ص102.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص797.

النصب التركيبية إذا تحقَّقت **علاقة الإفضال بعلاقة العلية الدلالية**، فتكون بذلك السمات العلائمية أثر للعلاقات التركيبية والدلالية والتداولية.

وعليه، فإنَّ التَّحليل النَّحوي يثبت أنَّ أصلية الجملة وفرعيتها قضية **لا تتعلق بوسيط واحد في كل اللغات** ومن هنا لا يمكن فرض نفس الرتبة وتعميم نفس التَّحليل على جميع اللغات، فيخلص محمد الأوراغي إلى أنَّ «فص التركيب ليس كلياً ... فص التركيب يتنوَّع بحسب الوسائط التي تخصُّه ولا يتعدَّد تبعاً لعدد اللغات، ولذلك يجب أن تتجمَّع اللغات المتواجدة حالياً وما انقرض أو يوجد استقبالا في نمطين اثنين ليس غير؛ لغاتٌ توليفيةٌ كالعربية: يتميَّز تركيبها ببنيةٍ قاعديةٍ ذات رتبةٍ حرةٍ، ولغاتٌ شجريةٌ كالانجليزية يختص فصها التركيبي ببنية قاعدية ذات رتبة قارة»[1].

إنَّ اللغات الآخذة بوسيط العلامة المحمولة تشكّل نمطاً لغوياً آخر يسمى باللغات التوليفية، باعتبارها غلَّبت التأليف على الترتيب، فأحوال عناصر الجملة ووظائفها لا تتحقَّق دون علامات تكشف عن روابط تلك العناصر، لذلك «لا يجوز أن يكون للغات التوليفية رتبة أصلية، لأنه بالعلامات التي تلحق ألفاظ العناصر المؤلفة بعلاقات دلالية وأخرى تركيبية تتشخَّص، على التوالي، الوظائف النحوية والأحوال التركيبية وبالأصل التداولي المعني تترتَّب العناصر المؤلفة في الجملة المحقَّقة»[2].

ولهذا فكل مكونات الجملة في **اللغات التوليفية حرة في تبادل المواقع**، إلا بتدخل من غير الأحوال والوظائف، حيث تسند مهمة التحكم في عناصرها للمستوى التداولي، فهو الفاعل والمسؤول عن إسنادها، وقد وضح ذلك بقوله: «بإلصاق اللغة العربية (ُـ) بالموضوع الفاعل (سُ فا) والفتحة (ـَ) بالموضوع المفعول (سَ مف) يكون التمييز بين الوظيفتين قد حصل في طور التأليف من التركيب، وبذلك يكون تركيب اللغة قد وفَّر طور الترتيب لتوظيفه في تبليغ أغراض تخاطبية»[3].

ولفهم تصوّر اللسانيات النسبية للعلامة الإعرابية ينبغي الوقوف عند المكون الإعرابي لبيان موقعيته في التركيب، حيث تتشعّب مكونات التركيب في اللغات التوليفية إلى مكونات ثلاثة: الأول تأليفي، والثاني إعرابي،

[1]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص205.

[2]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص169.

[3]- محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص200.

والثالث ترتيبي،[1] في حين لم تفصل اللغات الشجرية بين التأليف والترتيب فتأخذ اللغات التوليفية الآخذة بوسيط العلامة الإعرابية من تأليف المعاني المعجمية المرحلة الأولى، ومن ثم تعزو للمكون الإعرابي مهمَّة «منع المكونِ الترتيبيّ من الاتصال بالمكون التأليفي، فلا يشغل العلاقات التركيبية من أجل توطين مكونات الجملة»[2]، في حين يعمل المكون الترتيبي دور توزيع مكونات الجملة على مواقع محدّدة بموجب علاقات دلالية؛ كوجوب تقديم الصفة العامة على الصفة الخاصة، أو علاقات تركيبية، كوجوب تأخير التابع وتقديم المتبوع، أو علاقة تداولية كوجوب تقديم الفعل على الفاعل، وتأخير المفعول في الخبر الإنشائي[3].

فبوساطة وسيط العلامة المحمولة، تعمل القواعد التداولية المسندة إلى البنية الموقعية على ترتيب مكونات الجملة المعلَّمة بعلامات الإعراب عن أحوالها التركيبية، ووظائفها النحوية، حيث تتحدَّد رتبة هذه المكونات بناءً على ما يسنده هذا الأصل التداوليّ «بما يجعل ترتيبها دالا على غرض تخاطبيّ موافق للعلاقة التداولية القائمة بين المتكلم ومخاطبه»[4].

- فإذا كان المخاطب منزَّلا منزلة المتردّد في فاعلية المركَّب، حقَّق المتكلم التَّوليفة الكلامية (فا، فع، مف).
- وإذا كان المخاطب خالي الذهن من وقوع الحدث من أحد الموضوعين بالآخر (الفاعل، المفعول) رتَّب المتكلم التوليفة الحرة مستهلا بالفعل لأنه هو الجديد الذي يستفيده المخاطب مثنّيا بالموضوع الأهم فالمهم في تقدير أحد المتخاطبين.
- وإذا كان المفعول هو الأهمُّ بالنسبة للمخاطب ولا يبالي بالفاعل الذي أوقع الفعل حتى جرى ذكره مجرى المعلومة التكميلية عندئذ ترتّب الجملة المؤلفة الترتيب الذي يفيد هذا كما في (فع، مف، فا).

ويمكن القول بأنَّ اللغات التوليفية وعلى رأسها اللغة العربية والفارسية واليابانية تشترك في وسيط العلامة المحمولة، بمعنى أن هذه اللغات قد ميَّزت صوتياً بين حالة الرفع وحالة النصب؛ فالعربية مثلا قد اتَّخذت الصوائت فقط علامة صوتية تلصق بروي المدخل من آخره وذلك باختيار الضمة علامة للرفع والفتحة علامة

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ص212.

[2]- المرجع نفسه، ص213.

[3]- المرجع نفسه، ص215.

[4] - محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، ج1، ص200-201.

للنصب وهكذا تشكَّل لفصها التركيبي بنيةً إعرابيةً ذات رتبة حرة بحيث لا يكون لبعض مكوناتها عند البعض الآخر رتبة معينة قد تحددت مواطنها من قبل، والبنية القاعدية الحرة أهم خاصية تميز تركيب اللغات التوليفية[1].

3- فواعل الرتبة في اللغات التوليفية أصول تداولية

تناولت نظرية اللسانيات النسبية قضية الرتبة وألحقتها ببنية خاصة هي البنية الموقعية المسؤولة عن ترتيب عناصر التركيب اللغوي بناء على أصول تداولية، وبما أن بنية هذه اللغات لا تخضع لبنية قبلية ترتّب وفقها مكونات الجملة فإنَّها في استقلال مطلق عن **قاعدة النقل** لذلك وضع الأوراغي قواعد تداولية مثل: **(رفع الارتياب)** و **(تثبيت الاختصاص)** و**(تركيز الاهتمام)** حيث تنشئ بهذه القواعد التنضيدية علاقات رتبية بين مكونات الجملة المشرفة على التحقُّق فتتموقع تلك المكونات في محلات موسومة تداوليا محايدة تركيبيا ووظيفيا[2]، وبخلاف اللغات التركيبية، تتحرر مكونات الجملة[3] من أي ترتيب قبلي وتتجرّد المواقع المحددة بالعلاقات الرتبية من كل ما يعرض لهذه المكونات بسبب علاقاتها الدلالية والتركيبية، فتسند اللسانيات النسبية مهمة الترتيب إلى فواعل الرتبة أي الأصول التداولية والتي تمثل علاقات تقوم بين المتخاطبين وتعمل ترتيبا معينا بين مكونات الجملة لتحقيق الغرض المقصود.

وقد مثَّل الأوراغي لدور التَّداول في ترتيب مكونات الجملة في اللغة العربية بالتراتيب المحتملة من التأليف بين المفردات المعجمية[4]:

أ. مدَح زيدٌ عمراً. **ث. مدَح عمراً زيدٌ.**
ب. عمراً مدَح زيدٌ. **ج. زيدٌ مدَح عمراً.**
ت. عمراً زيدٌ مدَح. **ح. زيدٌ عمراً مدَح.**

تفترض النظرية أن ليس أحد التراتيب (**أ، ح**) أصلا للباقي، بل كل واحد يحقَّق مباشرة التوليفة بأمر صادر من المبدأ التداولي، من قبيل فليأخذ الكل موقعه بحيث يعرب ترتيب الجميع عن استجابة المخاطب

---

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص301.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص169-183.

[3]- تحرير الكلم بمعنى أنَّ مكونات الجملة توجد في إحدى مراحل النظم مؤلَّفة بعلاقات دلالية، ومترابطة بعلاقات تركيبية عند التحقيق تتشخص بأمارات المطابقة وعلامات الإعراب وهي في تلك المرحلة تنتظر من المكون التداولي الأمر للانتقال إلى مرحلة الترتيب فتخرج مرتبة على إحدى الصور (ف، فا، مف) (ف، مف، فا) (فا، ف، مف) (فا، مف، ف) (مف، ف، فا) (مف، فا، ف)

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص171.

لقبول ما يُلقى إليه، وبمقتضى هذا الأمر تترتب عناصر الجملة على الصورة (أ)، وبتجدَّد الغرض (**انحصار الاهتمام في وقوع الفعل بالمفعول**)، يتغيَّر الأمر بحيث تتحقَّق عناصر التوليفة مرتبة على صورة (**ب**) (مَدَحَ عمراً زيد) حيث يرى الأوراغي أنَّ هذا الترتيب للعناصر اللغوية أصل قائم برأسه (ف، مف، فا) وهو بذلك غير مطمئن إلى تمثُّل النحاة للواقع اللغوي، فتحليل النحاة يوجب أن يكون (زيد) مقدَّما ويكون (عمراً) مؤخراً بناءً على أنَّ الأصل في الترتيب في الجملة الفعلية من نمط(ف، فا، مف) حيث تمثل هذه البنية (مدح زيد عمرا) بنية إعرابية أساسية في التصور النظري للنحاة لأنها تخضع بكل بساطة للمبدأ العاملي الذي يفرض سبق "العامل" لـ "المعمول" «أي إنَّها بنيةٌ تخدم مصالح النَّظرية، أما موقع الفاعل في (زيدٌ قامَ) فلا يتواءم واختياراتها النظرية لذلك سعت إلى تكييف الواقع لهذه الاختيارات بافتراض عامل معنوي سابق للمبتدأ والخبر»[1] يظهر ذلك واضحا في تنظيراتهم يقول ابن يعيش: «لو قدَّمت الفاعل فقلت (زيدٌ قامَ) لم يَبْقَ عندَكَ فاعلا وإنَّما يكون مبتدأ وخبرا معرَّضا للعوامل اللَّفظية»[2]، واضح إذن أنَّ **ابن يعيش** يعتبر (زيداً) في (زيدٌ قامَ) فاعلا في المعنى وهو ما لا يختلف فيه النحاة قدامى ومحدثين، وهو ما اقتصر عليه محمد الأوراغي تجنُباً للكفاية الوصفية التي تتسم بالخلل وبعدم الشمولية والتي تستحدث آلات واصفة ليست من اللغة بل من النظرية.

لذا «وحفاظاً على الصَّنعة وبالتَّحديد على أصول العمل الإعرابي جعل مبتدأ لغياب فعل سابق عامل فيه فيعكس بذلك مصطلح "المبتدأ" عدم قدرة النظرية على استيعابه ضمن محل (فا) لذا أوجدت له محلا مرفوعا آخر ضمن ترتيب يختلف في الظاهر عن (ف، فا)»[3]، وإذا تجدَّد الغرض (تثبيت اختصاص المفعول بفعل الفاعل) صدر من المبدأ التداوليّ أمر بترتيب العناصر على الصورة (ت)، بحيث يعرب ذلك الترتيب عن الغرض المقترن به ومن أجل رفع الارتياب في استبداد الفاعل بالفعل أو وقوعه منه يصدر أمر بخروج العناصر المؤلفة مرتبة على صورة (ث) أما الترتيب (ج) فغرضه مركب من غرضي الترتيبين (ج) و(د) أي رفع الارتياب في استبداد الفاعل بالفعل، أو وقوعه منه بالمفعول المذكور على وجه الخصوص[4]، وبتأليف المفردات التي تتكون منها الجملة وفق ترتيب يحقق الغرض التواصلي يكون دور المكون الترتيبي قد انتهى لتتحقَّق الجملة صوتياً.

---

[1]- سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص53.

[2]- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص74.

[3]- سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، ص53.

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1، ص172.

وتجدر الإشارة هاهنا، إلى أنَّ اللغة العربية ليست كغيرها من اللغات التي تشكل معها نمطاً لغوياً واحداً من الفصيلة (ف، فا، مف) ولا من الفصيلة (فا، فع، مف) خلافاً لرأي أغلب نحاة العربية المجمعين على وجود رتبة أصلية المنقسمين حول مسألة أي الرتب الممكنة أصل فكل هذه التراتيب قائمة برأسها[1]، ويستدل على ذلك الأوراغي بما ذهب إليه ابن جني (392هـ) والذي حاول الاستدلال على أنَّ الترتيب من نمط (ف، مف، فا) قسم قائم برأسه ومثاله (**عَصَى أصحابُه مصعباً**) حيث صار المفعول (مصعباً) مؤخرا عن فاعله (أصحابُه) لفظا مقدّما عليه معنى وقد مثل ابن جني بقول الشاعر: (**جَزَى ربُهُ عني عديَّ بن حاتم**)، وقال: «إنَّ المفعول قد شاع واطَّرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن قال: إنَّ تقدُّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقدم الفاعل قسم قائم برأسه أيضا ... فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل ،كان الموضع له حتى إنه إذا أخّر فموضعه التقديم، ... ولا تستنكر هذا الذي صورته ولا يجف عليك فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ... فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه هو الأصل»[2].

وعليه يجب أن يفهم من العبارة "**الرتبة حرة**" أو "**تحرير الكلم**" من الترتيب القبلي، أنَّ مكونات الجملة توجد في إحدى مراحل النظم مؤلفة بعلاقات دلالية مترابطة بعلاقات تركيبية، عند التحقيق تتشخَّص بأمارات المطابقة، وعلامات الإعراب، وهي في تلك المرحلة تنتظر من المكون التداولي الأمر للانتقال إلى مرحلة الترتيب فتخرج محقَّقة على إحدى الصور السابقة[3].

يتم إذن، بناء الجملة في نحو اللغة العربية التوليفي عبر خمس بنيات هي: البنية المكونية والبنية الوظيفية، والبنية التركيبية، والبنية الإعرابية، والبنية الموقعية؛ حيث تكون كل بنية مسؤولة عن مجموعة من العمليات الإنشائية في مستوى معيَّن، وما يهمنا في هذا الموضع أثر البنية الموقعية في تحديد الرتبة الحرة حيث تحتكم هذه الأخيرة إلى العلاقات التداولية إذ تسمح هذه العلاقات باتخاذ عدة تراتيب في البنيات المشتقة لأداء أغراض تداولية مختلفة لما تتميّز مكونات الجملة به من علامات إعرابية في البنية السطحية لأنه بالعلامات تتشخص الوظائف النحوية والأحوال

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**،ج1، ص 173.

[2]- ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص293-300.

[3]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**،ج1، ص 174.

التركيبية، وبأحد الأصول التداولية تترتب العناصر المؤلفة فدعوة الأوراغي لإلغاء الرتبة في اللغة العربية نتيجة منطقية لمبدأ التنميط الذي ينادي به والذي ينص على أن اللغة العربية تنتمي لنمط اللغات الآخذة بوسيط العلامة المحمولة لذا وجب أن تسمح لكل التراتيب بالتَّوارد فلا تمنع ترتيباً، فالترتيب تابعٌ للإعراب عكس اللغات الشجرية التي تنيط بالرتبة مهمة تحديد الوظائف النَّحوية.

المبحث الثَّاني:

العاملية والإعراب (من العاملية اللفظية إلى العاملية العلاقية)

توطئة

1- حصيلة البحث اللساني

1-1- العاملية في النحو العربي

1-2- العاملية في النحو التشومسكي

2- العاملية اللفظية في التّصور السيبويهي

2-1- عاملية سيبويه اللفظية

2-2- قصور العاملية اللفظية

2-2-1- مسألة العامل في رفع الفعل المضارع

2-2-2- مسألة الحركة الناسخة لعلامة الإعراب

3- العاملية العلاقية في تصور اللسانيات النسبية

3-1- العلاقات التركيبية

3-2- وسيط العلامة اللغوي

3-3- العلاقات الدلالية

معلوم أنَّ الأساس المنطقيّ الذي تُبنى عليه النَّظرية اللّسانية منوط بجملة من القضايا التي تؤسّس لوجهتها، واللسانيات النسبية ليست بدعاً عن النظريات اللّسانية الحديثة التي تطمح إلى إعادة النظر في التُّراث اللُّغوي، إذ مثَّلت العاملية أسَّ النَّموذج النَّحوي عند الأوائل إلى أن شاعت حديثاً دعوى بتقويض بنائه، حيث تباينت آراء اللسانيين في **قضية العامل**، وهو من المؤثّرات اللَّفظية التي تسهم في تحديد الوظيفة النَّحوية داخل التراكيب الإسنادية وفقا لتصورات النحاة؛ فالأصل العاملي الذي يوجب تقدُّم العامل على المعمول هو ما يقف محمد الأوراغي عنده ليتساءل عن جدوى **العاملية اللَّفظية** ومدى كفايتها من جهة، ويقترح في إطار النّحو التّوليفي منظوراً جديداً يقوم على مفهوم **العاملية العلاقية**، لينتقل بذلك من أثر اللفظ (العاملية اللّفظية) إلى أثر العلاقات (العاملية العلاقية). ففيم يتمثل خلل العاملية السيبويهية اللفظية. وهل يُعدُّ بديل محمد الأوراغي في نحوه التَّوليفي كافياً لتجاوز إشكالات العاملية اللَّفظية؟

ولعلَّه من المعلوم أن تضع النَّظرية اللّسانية الحديثة حدوداً لعلمية النظرية، ومن أبرز ما استحدثته مفهوم الكفاية التَّفسيرية الذي بات مطمح اللغات في جميع الألسنة البشرية، إذ عُدَّت وسائل تحقيق الغاية محط النَّظر والبحث، وكان أهمها "**مفهوم العاملية**" الذي يُعد مقاربةً جادةً في محاولة تفسير العوارض المتبدَّلة على مكونات الجملة، فالإطار العام الذي يحكم النّظام النَّحوي في اللّسان العربيّ مفهوم العامل المتكوَّن أساساً من أركان ثلاثة: **العامل والقابل والأثر**، ولاختلاف الأنظمة اللغوية نتاجٌ يتمثَّل في اختلاف تطبيق العاملية بين التَّطبيق التُّراثي الذي استهلَّه صاحب الكتاب سيبويه (180هـ) وبين الاستدراك اللّساني الحديث، إذ مثَّل له الأوَّل بالعاملية اللفظية المتقوّمة على المقولات المعجمية العاملة، والقابلة، والمفسّرة للآثار الواردة على رويّ المداخل المعجمية، يقول: «هذَا بابُ مجارِي أواخرِ الكلمِ من العربيةِ وهيَ تجِري على ثمانيةِ مجارٍ على النَّصبِ والجرِّ والرَّفعِ والجزمِ والفتحِ والضمِّ والكسْرِ والوقفِ»[1]، فهذه الثَّمانية مجار حالاتٌ إعرابيةٌ تتلبَّسها أجزاء التركيب بحسب موقع العنصر اللغوي في السلسلة اللغوية وقد عالجها النحاة في علاقتها بالأثر الإعرابيّ الذي يظهر على أجزاء التركيب، فلم تنفك بذلك مقاربة النحاة للظاهرة الإعرابية عن نظرية العمل، فما أحدث الفتح والضَّم والكسر هو العامل النَّحوي أو المقدَّر، اللَّفظي أو المعنوي.

أما الاستدراك اللساني الحديث فيرى فيها نقصاً في الصَّرامة المنطقية وشرخاً واضحاً بين النسخة الواصفة واللغة الموصوفة يظهر ذلك في استحداث توجه جديد يهدف إلى استنطاق بنية اللغة العربية

[1]- سيبويه، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، ج1، ص13.

واستيعاب خصوصياتها وذلك من خلال إيلاء العناية بما يعرف بالعلاقات التركيبية والدَّلالية والتَّداولية لتنتج بذلك العاملية العلاقية والتي تسعى لتقديم نحو جديد يتَّسم بوضوح صريح في بنيته الدَّاخلية، وفي لغته الاصطلاحية وعباراته الوصفية لنسق اللغة العربية، وذلك لتحقيق الكفايات الثلاث، **الوصفية** بأن يأتي الوصف بلغته الاصطلاحية مطابقاً للموضوع الموصوف، فلا يتضمَّن شيئاً ليس في الموصوف، ولا يترك شيئا غير موصوف أمّا الكفاية **التَّفسيرية** فبمعنى القدرة على البرهنة على صدق الوصف، في حين إنَّ الكفاية النَّفسية تروم التَّوفيق بين الوصف النَّحوي وفهم المتكلم، ويمكن القول بأنَّ مشروعية نقد النَّحو العربي وتصويبه قد خضعت للفحص وتباينت الآراء في نصرتها ودحضها، وصاحب العاملية العلاقية يؤكّد أن لا شيء يوصف وصفاً واحداً في الدَّهر كلّه لأنَّه ليس من عمل الإنسان أن يأتي وصفه للغة في المرة الأولى وصفاً تاماً مستوفياً وهو ما دفعه إلى إعادة النَّظر.

1- حصيلة البحث اللساني

من الوجاهة التَّسليم بدءاً بأنَّ اللسانيات باتت جسراً تعبره كل العلوم الإنسانية وذلك بفضل توجهها العلمي، هذه هي النبوءة التي حدس بها **العالم الأنثروبولوجي كلود ليفي شتراوس**، والتي تحقَّقت تدريجياً نتيجة انتفاع الحقول المعرفية المتعددة بنتائج المناهج اللّسانية المستحدثة، فالمسألة لا تقف عند حدود المنهج المستحدث فحسبُ، بل تتعدى ذلك إلى القدرة على استثمار تلكم المعرفة لفهم أنساق معرفية مجاورة تماماً كما هو صنيع النحاة قديماً، لذلك فاختلاف نظرة اللّسانيين المعاصرين للغة العربية مبرَّرة باختلاف مناهج النَّظر حيث يعزوها عبد الرحمن الحاج صالح (**ت2017**) إلى «اختلاف النظرة إلى اللغة وما يترتَّب على ذلك من اختلاف في مناهج البحث»[1]، فالضرورة المنطقية وحدها هي التي تجبر صنفاً لسانياً على استخدام منهج مخصوص.

فما انتهى إليه سيبويه (180هـ) من بحثه قديما في العربية توسَّل به المفسّر حينئذ في بيان النَّص القرآني، والنَّاقد في تحليل الخطاب الفني، والأصولي في استنباط الحكم الشَّرعي، والمنطقي في تحديد مقدّمات القياس والمتكلم في تخليص أصول الدّين، والمربي في تلقين قواعد العربية، والبلاغي في الكشف عن الإعجاز القرآني[2] ليستحيل النتاج المعرفي حصيلةً من المعرفة اللغوية، وهذه الحصيلة تُتَّخذ آلة في

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، ج2، ص32.

[2]- ينظر، حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص 170.

الكثير من الحقول المعرفية، فما نطق به سيبويه (180هـ) يمثّل حلقة في سلسلة المعرفة البشرية التي خضعت في العصر الحديث لميزة هامة انتقلت إثرها المعرفة المحصَّلة من "**المعرفة العادية**" إلى "**المعرفة النَّسقية**"[1].

وإذا نظرنا إلى البحث اللساني العربي الحديث في السياق التَّاريخي نلفه قد اتَّخذ صورتين أولاهما ترتبط بالفكر اللغوي العربي القديم، إذ نادت هذه الجهة بالتَّلمذة على المناهج الحديثة ومحاولة استثمار مخرجاتها على مستوى اللّغة العربية، فيؤمنون بأنَّ السبيل الوحيد لتطوير اللغة العربية ولهجاتها المحلية هو البحث في النَّظرية الألسنية الغربية وتحقيق قطيعة ابستيمية مع الماضي «لكن تجربة الخمسين عاما الماضية بيَّنت أنَّ النَّهضة المتحدَّث عنها تقلَّصت إلى ترديد المحليين لأفكار الغربيين وآرائهم اللغوية، ثم تطبيق نظرياتهم على اللغة العربية ليثبتوا لهم صواب ما رأوا»[2]، وهو ما أخرج فكراً مشوهاً، تنطلق منه الأطروحة الثَّانية التي تقوم على النَّفي المطلق لأيّ حاجة إلى نظرية لسانية جديدة تكون مستمدة من **الخصائص النَّمطية للغة العربية** فالعربية عند هؤلاء تدرس في حل عن نظر النحاة وتفسيراتهم بله وتعليلاتهم وهو ما يحتاج إلى إعادة نظر وتمحيص، وهكذا نشأت اللّسانيات في الثَّقافة العربية، لسانيات تتَّخذ من لغات الغرب مصدراً لتطوير البحث اللغوي في بادئ الأمر، فهي مجتثة من وسطها الطبيعي منقولة إلى عالم عربي متدافعة مع لغته من جهة وتراثه اللّساني من جهة أخرى، وهو ما جعلها تقف دون مستوى وصف اللغة العربية وتبسيطها، وتطوير معرفة الناطقين بها، وعن بناء مناهج لغوية تُيسّر تعليم اللغة العربية لطلابها، كما فشلت في إعداد برامج لتقويم اللسان، وإمداد علوم إنسانية مجاورة بما يحتاج إليه منهجها من معرفة لسانية دقيقة[3].

---

[1]- تصدق "**المعرفة العادية**" على لسانيات سيبويه الخاصة كونها متولّدة عن الاستعمال المباشر للملكات الذّهنية، إضافةً إلى اعتماد الاستقراء كمنهج وإحدى اللغات موضوعاً للدّراسة وهي اللغة العربية في مثالنا، فما يميّزها كونها نفسية وهي كذلك إذا لم يتجهز اللّساني المقبل على دراسة لغة خاصة بنسق منطقي، ولم يتقيَّد بقواعده المعرفية الصارمة ولا استمسك بما قد يعصم قواه الذّهنية، من أن تظل في تأملاتها اللغوية، يعني هذا أنَّ التَّشغيل المباشر للقوة الذّهنية سينتج معرفةً عاديةً تتَّسم بالخاصية النفسية بدل النسقية، ومن جهة أخرى يترتب عن الخاصية النَّفسية، الخاصية التَّصورية والتي تختص بإمكان وجود معرفتين متنافستين حول موضوع واحد، ولا سبيل للتَّحقق من صدق إحداهما وكذب الأخرى، ولا من كذبهما معا إذا كان الصواب معا في غيرهما. ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص 215-216 وينظر، حافظ اسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص171.

[2]- حافظ اسماعيلي، وليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات**، ص171.

[3]- المرجع نفسه، ص171.

وفي خضمّ هذا الاغتراب اللساني الذي يشهده البحث اللغوي، وفي سبيل الانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج، تستحدث نظرية اللسانيات النسبية كمنطلق لتأسيس مشروع لساني عربي خاص ببعض اللغات أو بنمط من اللغات التي تشترك في نفس الخصائص البنيوية وهو بذلك ينحو نحواً جديداً إذ يتجاوز القديم بتصويب ثغراته فيتضمن صوابه ويعتقده مبتدأ، ويسعى لتقويم خطئه ثانيا بمنهج متَّصل ببيئة النشأة العربية إذ منها ينبجس وإليه تعود نتائجه.

وما يميّز لسانيات الأوراغي أنَّها لا تقوم على نقد النحو العربي جملة وتفصيلا، وإنَّما تسعى لنقد قضايا لغوية أسهمت في تعمية منهج التعليم بالنسبة للمتعلم، فهي ليست ثورة للإطاحة بنظرية العامل مثلا، وإن كانت توجب تجاوز العاملية اللفظية السيبويهية إلى العاملية العلائقية، بقدر ماهي بحثٌ في خصائص اللغة العربية للإسهام في تطويرها، ولعل الدافع إلى محاولة الاستحداث ما شهده من قصور النحو العربي عن الاضطلاع بوظيفته الرئيسية التي نشأ من أجلها، ألا وهي صون اللسان من اللحن في القرآن الكريم، وتعليم قواعد اللغة العربية لأصحابها ولغيرهم من المسلمين الناطقين بلغات أخرى، ورغم التأليف الغزير في هذا المجال الذي دام قرون عديدة، وخلَّف مصنَّفات لغوية يصعب حصرها، من كتب مفصَّلة معلَّلة وأخرى مختصرة للتقريب، وثالثة منظومة للتَّحفيظ ورابعة للشرح والتَّفهيم، إلا أنَّ لحن المتكلم بالعربية متزايدٌ وجهله بقواعدها متجذّرٌ، ما ينبئ بأنَّ مستعمل اللغة في حاجة إلى وسائل أخر تمكّنه من اكتساب قواعد هذه اللغة[1] وهو ما باءت به اللسانيات النسبية من نقدها للنحو السيبويهي خاصة قضية العاملية.

1-1- العاملية في النحو العربي

إنَّ البحث في العاملية هو في واقعه بحث في أخطر قضية في النَّحو العربي، إذ ليست مجرد قضية تتناول باباً نحوياً معيَّنا تنتهي أهميتها بالفراغ منه، بل هي أساس التَّنظير للجملة العربية بدءاً من تعريف الكلمة وانتهاءً بتناول التركيب، وإذا كان الباحثون المحدثون يجعلون الوكد من دراساتهم الكشف عن الميكانيزمات المتحكّمة في لغة ما بدل التَّقوقع على القضايا الجزئية التي لا يمكن بحال أن تصل بالباحث إلى تكوين فكرة عن الفلسفة العامة للّغة المدروسة، فإنَّ العاملية اللفظية تظل أكبر تلك المحركات التي لا بد من فحصها ابتغاء الوصول إلى الفلسفة التي صُمِّمت عليها البحوث النحوية.

وقبل الانتقال إلى قضية العامل ينبغي الوقوف عند مفهوم النحو في الدّراسات النَّحوية قديمها وحديثها، والتأكيد على أنَّه نمذجة صورية للواقع اللغوي بمعنى أنَّه الجهاز الواصف المسؤول عن وصف بنية

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص63.

لغة ما وتنظيم مكوناته وفق منظور صوري[1] بحيث يكفل هذا الجهاز التَّمثيل الملائم للظاهرة المروم رصدها (اللغة في هذا السياق) ويتم بناء الجهاز الواصف أو النَّموذج انطلاقاً من المبادئ المنهجية المتضمنة في النظرية التي تخلّفه ففي نظرية اللسانيات النسبية مثلا يجب أن ينطلق في بناء النَّحو أو الجهاز الواصف اعتماداً على ما خلَّفه التَّفكير في اللغة من قبل النحاة، يقول عبد الرحمن الحاج صالح (ت2017): «إنَّ النَّحو العربي قد وُضع على أسس إبستيمولوجية مغايرةٍ لأسس اللّسانيات البنيوية، وخصوصاً في المبادئ العقلية التي بنيت عليها تحليلاته هذا وليس الاختلاف متوقَّفا على هذا الجانب الشكليّ فقط، بل هناك أيضاً اختلافاً آخر في النَّظرة إلى البحث باللغة نفسه وتدوين الكلام من أجل التَّحليل»[2]، والذي يظهر في المفاهيم الإجرائية التالية المعتمدة في الدَّرس اللغوي كمبادئ منهجية ومسلمات منطقية:

- «الإعْرابُ الإبانةُ عن المعاني باختلافِ أواخرِ الكلِمِ لتعَاقُبِ العَوامِلِ في أوّلهَا»[3].
- «العَامِلُ هُو مُا دَعَا الوَاضعَ إلى ذلك الأثَرِ أو كانَ معَهُ داعيةً إلى ذلك ... والعَامِلُ إمّا أَنْ يكونَ لفظاً أو معنىً، واللفظُ إمّا أنْ يكونَ اسماً أو فعلاً أو حرفاً»[4].
- «الأصْلُ في العملِ لِلأفعَالِ» و «المعْمولُ لا يقعُ إلا حَيْثُ يقعُ العاملُ»[5].

فلما كان النَّحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألَّف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى كان على النَّحوي أن يلتزم بما صنع من خلال دراسته للُّغة كما يلزمه أن يقبل بكل ما تنتجه مفاهيمه الإجرائية وتتوقعه صناعته

---

[1]- **"الصورية"** هي عملية نقل الظواهر اللغوية من مستوى محسوس إلى مستوى التَّجريد، وبالتَّالي صياغة قوانين اللغة فنحن نقوم بصياغة التَّصورات صياغةً تجريديةً بأن نعوضها برموز معيَّنة تساعدنا على الكلام عن عملية العقد حيث يتم بموجبه نقل التَّصورات والقضايا الملاحظة إلى لغة معقودة تعكس العلاقات المستخرجة من الظواهر التجريبية الملاحظة. ينظر، حسان الباهي، **اللغة والمنطق (بحث في المفارقات)**، المغرب، المركز الثقافي العربي، دار الأمان ط1، 2000م، ص51. من هذا المنطلق جاز تعريف النحو عند **جون دي بوا** على أنَّه «الوصف للمورفيمات النحوية والمعجمية فقط، بدراسة أشكالها وتأليفاتها من أجل تشكيل كلمات (بنائها) أو جمل (التركيب) وفي هذه الحالة نجد أنّ النّحو يقف قسيما للفونولوجيا ويمكن تسميته وهو بهذا المفهوم بالمورفوسينتاكس» ***dictionnaire de linguistique et des sciences du langue, gean dubois et autres, larousse,paris,edition1999,p226.***

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، ص210.

[3]- ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج1، ص73.

[4]- أبو يعقوب السكاكي، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م، ج1، ص37، 42.

[5]- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح**: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002م، ص163.

النحوية، فيشكّل بذلك النَّحو نظرية أي «مجموعة من المصطلحات والتعريفات والافتراضات لها علاقة ببعضها البعض، والتي تقترح رؤيةً منظمةً للظاهرة وذلك بهدف عرضها والتنبؤ بمظاهرها»[1].

هذا ولم تخلُ الدراسات الحديثة من النَّقد ثم التَّوجيه الذي يستهدف نقض المفاهيم وإقصاء المعجم المصطلحي لها دونما أيَّة عملية تأسيسية تنظيرية لبديل يسهم في حل الإشكالات التي وقعت فيها عاملية سيبويه اللَّفظية، عكس ما ذهبت إليه اللسانيات النسبية التي سعت لتقديم مشروع إصلاحي في ضوء العاملية العلائقية.

وبنظرة عجلى إلى حصيلة نقد النَّحو العربي يتراءى للباحث أنَّ العاملية مثلت أسَّ الخلاف بين المدارس النَّحوية بدءاً بأوائل النحاة وصولا إلى المتأخرين، إذ ذهب بعض الباحثين إلى «اعتبار ابن جني متآمراً على العامل، ورأى آخرون أنَّ الفراء قد ناهض النظرية ورأى آخرون أنَّ الجرجاني قد جاء بنظرية النَّظم بديلاً عن نظرية العامل»[2]، والملاحظ أنَّ ابن جني (392هـ) لم يكن في طليعة النَّاقمين على الاتجاه العاملي في العربية كما أشيع عنه من صريح عبارته «وأمَّا في الحقيقةِ ومحصول الحديث فالعمل من الرَّفع والنَّصب والجرّ إنَّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»[3]، فمقالته لا يمكن أن تُفهم مبتورةً معزولةً عن النَّص بأكمله، إذ لم ينص النَّص على نقض العاملية وإنما أفرده لتأكيد رأيه في أنَّ العامل المعنوي هو الأصل والأقوى والأغلب والأظهر، وهذا طبعا مخالف لما عند النحاة من تقوية العامل اللفظي على المعنوي، فلقد حاول ابن جني الدفاع عن رأيه بشاهد من موانع الصرف، فسجل أنَّ تلك الموانع تسعة، ثمانية منها معنوية، وواحد منها لفظي يتمثل في مشابهة الاسم بالفعل[4]، فأدرج بذلك حقيقة العامل بقوله: «وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصاحبه»[5]، فالنَّص مسوق لبيان أنَّ العامل لا يكون إلا معنوياً ذلك لأنَّ الإعمال يحدثه المتكلم، والمتكلم لا شك يقصد من إيراد الألفاظ معانيها لا

[1]- موريس آنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط1، 2004م، ص54.

[2]- مصطفى بن حمزة، **نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية)**، ط1، 2004م، ص 321.

[3]- ابن جني، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، ج1، 109 -110.

[4]- ينظر، مصطفى بن حمزة، **نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية)**، ص 330.

[5]- ابن جني، **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، ج1، 109 -110.

نصوصها فهو قاصد إلى المعنى ومن أجله ساق اللفظ[1] كما أنَّ القول بأنَّ العامل هو المتكلم من مسلمات علم النحو التي لا تنقض ألبتة العاملية[2].

وفي نطاق نقد العاملية يتولى ابن مضاء القرطبي مهمة تقويض أسس العامل بالجملة متوسلاً بالعقل والذَّوق والشَّرع، فهي عنده إطار غريب عن اللغة يغذيه منهجه الظاهري في معالجته للمسألة اللغوية، يقول شوقي ضيف: «وقد رأيت ابن مضاء يهاجم نظرية العامل في النَّحو، وكل ما اتَّصل بها من كثرة التَّقدير للعوامل المحذوفة وكثرة العلل والأقيسة ممَّا أحاله إلى ما يشبه شباكاً معقدةً، وكلما تخلَّصت دراسة من إحدى شباكه تعثَّر في أخرى ... وكانت الصَّيحات ترتفع منذ أكثر من أربعين عاماً مطالبةً بتيسير النحو وتخليصه ممَّا فيه من تعقيد وعسر شديد»[3].

وأضاف أيضا رفضه لظاهرة الإعراب التي جعلها النحاة قديما حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره إذ لم يروا في علاماته إشارة إلى المعنى ولا أثر في تصوير المفهوم وأتى ببديل فيما يحسب يتحدّث فيه عن معاني الإعراب، فعدّ الضّمة علما للإسناد، والكسرة علما للإضافة والفتحة ليست علامة إعراب، ومحدث هذه الحركات هو المتكلم كما ذهب إليه[4].

ومن بين المقتفين لأثر الإحياء **عبد الستار الجواري في كتابه "نحو التسيير" ومهدي المخزومي** في كتابه **"في النحو العربي نقد وتوجيه"** إذ اتفق المحدثون على أنَّ إصلاح النّحو العربيّ وتقويمه لن يتم بمعزل عن التخلص من منهج الفلسفة الدخيل على العربية أولاً، ومن ثم تحديد موضوع الدرس اللغوي وتعيين نقطة البدء منه[5].

1-2- العاملية في النحو التشومسكي

---

[1]- ينظر، مصطفى بن حمزة، **نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية)**، ص 331.

[2]- ينظر، سعيد الأفغاني، **من تاريخ النحو العربي**، دار الفكر، بيروت، هامش، ص105.

[3]- ينظر، ابن مضاد القرطبي، **الرد على النحاة**، تح: شوقي ضيف، مقدمة المحقق، 1947م، ص 04-05.

[4]- المرجع نفسه، ص 41.

[5]- ومن أحدث النظريات اللسانية التي رامت أن تكون بديلا للعاملية اللفظية ونظرية القرائن اللغوية التي تقوم على معان ثلاثة، المعنى الوظيفي(النحوي)، كالفاعلية والمفعولية والمعنى المعجمي المختص بمعاني المفردات وأخيرا المعنى المقامي، ومفاد النظرية البديل أنَّ العلامة الإعرابية قد تقلَّص دورها فبعد أن كانت دليلا على الباب النحوي باتت قرينةً واحدةً تحتاج إلى جملة من القرائن اللفظية والمعنوية التي تتضافر لتحديد المعنى النحوي أو الباب النحوي، فالقرائن بنوعيها عدَّها تمام حسان بديلا عن العامل النحوي، يقول: «إنَّ الحركة الإعرابية الواحدة تدلُّ على أكثر من باب نحوي واحد، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس، أما المعنى فيمكن أن نتوصل إليه عن طريق تضافر القرائن المعنوية والمقالية». تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص232.

في الرُّبع الأخير من القرن العشرين ازدادت التَّطورات العلميَّة في ميدان الدّراسات اللغوية تسارعاً، ومن أهمّ ما توصَّل إليه البحث اللّساني مفهوم "**العمل**" أو "**الربط العاملي**" بالمفهوم اللساني الحديث أو ما يعرف في تراثنا بـ "**العامل النحوي**"، فمن منطلق النَّحو الكلي توجد علاقاتٌ مشتركةٌ بين مختلف الألسن البشرية تحكمها أنظمةٌ نحويةٌ عالميةٌ من أهمّها نظام العمل *governs* والذي يظهر في «تلك النظرية التي يقترح جهازها المعرفي عوامل كثيرة تحكم التَّوليد والتَّحويل في التراكيب اللغوية»[1].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ النَّحو العالمي الذي يدعو إليه تشومسكي هو تلك العملية التَّوليدية التَّحويلية المنظمة والمركَّبة، أي أنَّه قسيم لمفهومين (التَّوليد والتَّحويل)؛ **فالتَّوليد** مصطلح دال على تلك القدرة المنتجة لجمل جديدة بالمعنى الرياضي للعلوم ويمكن إجمال حدّه في كونه مجموعة من القواعد القياسية التي تسمح بتحديد الجمل الصحيحة نحوياً من غيرها، أمَّا **التَّحويل** فهو مفهوم أساسي يقصد به كيفية انتقال البنية العميقة إلى البنية السَّطحية، أي وصف النّظام الخاص الذي يربط بين البنيتين (س وع)[2]وفي سبيل وصف هذا النّظام استعمل تشومسكي العامل (التفسير) للربط بين البنيتين ولتعليل انتظام الظاهرة اللغوية.

يعدُّ مفهوم "العمل" المفهوم الأساس الذي يوحّد بين كل النَّظريات اللسانية (المحورية والحالية والربط) فالعمل كمصطلح لساني ليس إلا تفسيراً للعلاقة البنيوية بين رأس المقولة ومختلف متمماتها وذلك لتحديد وظائفها الفاعلية والمفعولية والإضافة، ومهما يكن من أمر فإنَّ مصطلح *governs* تناوله أحد تلامذة تشومسكي في إطار نظرية الحالة –والتي سبق الحديث عنها– حيث تفرض هذه النظرية أن «يحتلَّ الفعل ... مركزاً مهماً وحيوياً في الجملة حيث نجد أنّ كل فعل يعمل *governs* في مجموعة من الحالات النّحوية داخل التركيب العميق سواء أكانت هذه الحالات إجبارية أم اختيارية في آن واحد، حيث يظهر أثر العمل على التركيب السطحي في شكل كلمات أو عبارات تعمل عمل الفاعل أو المفعول أو

[1]– مازن الوعر، **دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء النظريات المعاصرة**، ص98.

[2]– تمثّل البنية العميقة العملية العقلية أو (الناحية الإدراكية في اللغة)، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثُّر والتأثير في التَّصورات العميقة، وقد عادت قضية العامل في المنهج التَّحويلي على صورة لا تبتعد كثيرا عن الصورة التي جاءت في النحو العربي. ينظر، عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979م، ص147-148.

غيرهما من الوظائف»[1]، وإضافة للفعل يمثّل الحرف وإعراب التصريف عوامل أخر في النحو التوليدي التحويلي؛ فالفعل ثابت التأثير في متمّماته الاسمية، والحرف عامل في معموله الاسمي، وأمّا إعراب التّصريف –أو الصرفة كما عند الفاسي الفهري– فهو المنوط به رفع الفاعل فهو عامل فيه شرط أن يكون مؤلفا من عنصر المطابقة (تط) في النوع، العدد والموجهات، وموقعه الصدر في الإسقاط الجملي، وبهذا تكون العوامل ثلاثة في النحو الكلي يحكمها مفهوم "التّحكم المكوني" ولتوضيح هذا المفهوم نأتي بالمثال الآتي: ج (الولدُ م ف (أخذَ القلمَ))؛ فالفعل "أخذ" يتحكم مكونيا في المركب الاسمي "القلم" لأنهما يشتركان في عجرة واحدة (م ف)[2] وتتجسد هذه العلاقات البنيوية بين العامل رأس التركيب ومتمماته في مستوى البنية الواسطة (الغنية بالآثار) والمتولدة عن البنية العميقة عن طريق القاعدة النحوية (انقل أ).

إلا أنَّ المتتبع لخصوصية اللغة العربية يجدها ترفض بعض المفاهيم التَّحويلية ومثال ذلك تقدُّم المعمول في بعض الجمل على العامل، كتقدم المفعول به على فعله، نحو "التفاحَ أكلَ الولدُ" فالعنصر الفعلي "أكل" العامل في المفعول "التفاح" جاء متأخرا عنه في الرتبة وإن بقي أثره بنيويا صوتيا، فيظهر من هنا أن خاصية التّحكم المكوني لم تفعّل في هذه الجمل، ليضح أنّ التحكم المكوني الذي عدَّه تشومسكي مبدأ كليا يشمل اللغات أجمع لا يكاد يظهر تطبيقه في اللسان العربي وهو ما يخرق مبدأ الكلية، حيث يحدُّ عمل التحكم المكوني في اللسان العربي بقيدين هما[3]:

أ- أن يعلو العامل المعمول رتبة أو قد يتأخَّر عنه بناءً لا دلالةً.

ب- أن يتحكم العامل في معموله من حيث الوظيفة النحوية أي (الحالة والدور المحوري)؛ ويكون ذلك في مستوى المقولة العاملة أي المجال المحلي الذي يعمل فيه العامل ومعموله، فهي باختصار «الجملة ج أو المركَّب الاسمي الأدنى الذي يحتوي ب والعامل في ب»[4]، ومع تطور هذه

[1]- جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: حلمي خليل، ص172-173.

[2]- ينظر، تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، ص299-304.

[3]- ينظر، شفيقة العلوي، **نظرية تشومسكي في العامل والأثر (محاولة سبرها منهجا وتطبيقا)**، ص109-110.

[4]- عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، ص29-30.

المباحث جعل تشومسكي المقولة العاملة هي الإسقاط الأقصى المتضمّن فاعلا ومقولة معجمية تعمل في أ ومن ثم تتضمنه أيضا[1].

وبهذين القيدين يمكن للقانون العاملي أن يطبَّق على الجملة العربية وإن احتوت تحويلات قدَّمت وأخَّرت بعض عناصرها الداخلية وتصاغ هذه القوانين في معادلة تجريدية كما يلي:

(عامل (+ تحكم مكوني) + معمول) {+متأخر + متقدم} ← الأثر ← تفسير صوتي: حالة

تفسير دلالي دور محوري

وتفسيره أنَّ العامل سيصبح عمدة الجملة النَّحوية أيا كان نوعها وسيحتاج لمتمّم معمول يتأخَّر عنه بالضرورة، وينتج عن تفاعلهما أثر هو **الفعل اللساني البنيوي أ** "العمل" والذي ينعكس انعكاساً صوتياً في "**الحركة الإعرابية**" وانعكاساً دلالياً يظهر في تحديد وظائف العناصر المعجمية (موضوعها، فاعلها، سببها)، وعليه، فالعمل في اللّسان العربي له مفهومين أوله، حسّي يظهر في العلامة الصوتية التي تمايز بين المعاني النحوية، ومعنوي يظهر في التَّعلق البنيوي بين الكلمة الرأس ومتمماتها.

إنَّ نظرية تشومسكي أهملت هذا النوع من العوامل التي تقوم عليه التراكيب اللغوية في مختلف الألسنة البشرية لذلك «نجد الاهتمام بالثنائية (عامل/ دلالة) غائباً تماماً، لأنّ التركيز عنده منصَّبٌ على نوع آخر من المعنى هو المعنى النَّحوي الذي اصطلح عليه: الحالة الإعرابية، فهذا تحليل على اللفظ يباين اللّسان العربي الذي يهتم بظاهر اللفظ وباطنه أي معناه فقولي(زيدٌ قائمٌ) يجعل (زيد) معمولا أولا للعامل المعنوي الابتداء؛ إلا أنَّه من حيث الدلالة فسيكون (زيد) فاعلا للقيام سواء أقلت: زيدٌ قائمٌ أو كان زيدٌ قائماً أو إنَّ زيداً قائمٌ ومن ثم يغدو (زيد) هو العامل معنى. وهذا معنى غائب عن منهج تشومسكي»[2].

[1]- ينظر، تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، تر: محمد فتيح، ص314.

[2]- شفيقة العلوي، **العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي**، مجلة حوليات التراث، مستغانم، الجزائر، ع7، 2007م، ص09.

فمنهج تشومسكي يركز على أنَّ كل مركَّب اسمي ذا قالب صوتي لابد أن تكون له حالة[1] تسمه بها العوامل التي تسبقه فيتلقى بذلك إعرابا، والحالات الإعرابية في نحو تشومسكي لا تخرج عن ثلاثة؛ حالة المفعولية، وحالة الفاعلية، وحالة الإضافة[2].

- **حالة المفعولية**: ويعينها الفعل المتعدي للاسم الذي يتحكّم فيه تحكما مكونيا، أو الاسم المشتق منه المتناسب معه لفظاً ومعنىً وحكماً نحو: p [l'enemi a détruit [SN la ville] objet ، فهذا التركيب اللغوي ذو الفعل (a détruit) يوافق التركيب الاسمي
  [SN la destruction [SN la ville] [SP par l'enemie]

فرغم اتفاق الفعل والاسم المشتق منه في تحديد حالة المفعولية للوحدة المعجمية la ville إلا أنَّ الفرق بينهما يكمن في أنَّ الفعل يعينها للمتمّم الذي ينتقيه مباشرة، أما الاسم فلا يتم له ذلك إلا بمعية الأداة (de...).

- **حالة الفاعلية**: ويحدّدها إعراب التَّصريف لفاعل الجملة المتصرفة فيتَّحد وفعله في القرائن شرط أن يكون موسوماً بالتَّطابق في النوع والعدد والزمن.
- **حالة الإضافة**: ويعيّنها عاملان؛ حرف الجر (من، إلى، على) إذا ارتبط به اسم ارتباط الإضافة، والاسم الأول لثان متعلّق به تعلُّق الملكية ويسميها تشومسكي بالإضافة المعنوية المحضة كما في (كتاب علي).

ومن هذا المنطلق تنبغي الإشارة إلى أنَّ العامل والإعراب في اللسان العربيّ متداخلان في علاقة تلازمية، تضمنية؛ إذ وجود العامل في السلسلة الخطية يستوجب حالات إعرابية تقع على الوحدات المعجمية، أما في نظرية تشومسكي فالعامل والحالة إجراءان مستقلان عن بعضهما البعض رغم تفاعلهما الشّديد حيث يمكن للساني أن يعرف العامل ويحدّد تكملاته دونما إشارة منه إلى نوع الحالة التي يسمها بها[3].

[1]- ينظر، نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، ص154-273.

[2]- ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، ص27.

[3]- ينظر، شفيقة العلوي، **العامل بين النظرية الخليلية الحديثة والربط العاملي لنؤام تشومسكي**، ص09.

وبظهور نظرية **الرَّبط العاملي** ازدادت أهميَّة العامل في اللسانيات الحديثة بصفة عامة والتي صاغها تشومسكي في الدَّرس التركيبي بصفة خاصة، إذ «هي نظريَّةٌ فرعيَّةٌ للنحو الكليّ الذي يهتمُّ بالمبادئ التي تحكم العلاقات الواقعة بين العناصر الإحالية *referential* المعتمدة على مراجعها في بيان مدلولاتها (كمتبادلات العلاقة... والضمائر الانعكاسية...) من ناحية ومراجعها الممكنة من ناحية أخرى»[1].

فهي نظريةٌ تعنى بالضمائر والعوائد وكيفية تفسير علاقاتها بسوابقها، ومن ثم العلاقة التركيبية بين الضمير ومفسّره، والتي تظهر على مستوى البنية السطحية.

تتقوَّم **نظرية الربط** على مفهوم التَّحكم المكوني المذكور سابقاً، أساس نظرية العمل، فـ «نقول بأنَّ العنصر أ يربط العنصر ب إذا ما كان العنصر الأوَّل يتحكَّم مكونياً في العنصر ب ويشترك معه في القرينة ويربط العنصر أ محلياً العنصر ب إذا ما كان العنصر الأول يربط الثاني، ولم يكن هناك عنصر آخر هو العنصر ج، على نحو يربط فيه العنصر أ العنصر ج، والعنصر ج العنصر ب»[2]، فالرَّبط بين عنصرين وإن كانا متباعدين يعني أنَّ الأوَّل يتحكَّم مكونياً في الثاني، وتعتمد هذه النظرية على مجموعة من المبادئ يمكن إجمالها في أنَّ[3] كل عائد *anaphore* يربط في مقولته العاملة، أي في المجال المحلي للرَّبط، وكل ضمير *un pronom* يكون حرا في مقولته العاملة، وكل تعبير محيل *l'expression referentielle* حرٌ، فهذه الأنواع المعجمية لابد لها من عناصر تحيل إليها في مجالها.

وانطلاقاً مما سبق وما أقرَّه تشومسكي من قوانين قيد الفاعل المحدَّد[4] نجده يميّز بين ثلاث فئات اسمية العوائد *les anaphores*[1]، والمضمرات *les pronominales*، والتعبيرات الإحالية؛ فالعوائد هي

---

[1]- نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، ص159-160.

[2]- المرجع نفسه، ص305.

[3]-اقترح تشومسكي إعادة إحياء مفهوم العامل انطلاقاً من هذه النظرية الفرعية، والتي جعلها تتقوم على أساسين الأثر والمضمر؛ فأما الآثار فهي مركَّبات اسمية أو حرفية تشتمل على قرينة بالمواضعة، فحينما يتم نقل مركب اسمي في التبئير مثلا من المفعول إلى مكان البؤرة (أي نقله من موضع التكملة إلى المسند إليه) يترك هذا المنقول وراءه مركباً اسمياً يشغل موقعاً لا يزيد عن كونه معجمياً، وليس مكوناً من مكونات التركيب، ويزود هذا المركَّب بقرينة على أنَّه مربوطٌ إحالياً بالعنصر المعجمي، الذي انتقل إلى مكان البؤرة وبهذا نستطيع المحافظة في البنية السَّطحية على العلاقات المحورية عن طريق هذه الآثار. ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية**، ص341، وينظر، حسام البهنساوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي**، ص54.

[4]- **مبدأ قيد الفاعل المحدّد**: هو المركب الاسمي الفاعل الذي يحتوي إما وحدات معجمية أو ضميرا ليس عائدا.

تلك العناصر المعجمية التي تحتاج بالضرورة إلى كلمة قبلها تفسّرها وتحدّد مرجعيتها، وذلك لتحقيق التَّرابط البنيوي بين عناصرها، وهي نوعان[2]:

- **عوائد مليئة معجميّاً**: وهي نوعان؛ الضمائر الانعكاسية: "أحمدُ يحبُ نفسَهُ"، وضمائر التَّبادل: "الأولادُ يحبُ بعضُهم بعضاً"؛ والملاحظ أنَّ العبارتين "نفسها" و"بعضهم بعضا" تفتقران إلى مرجع ترتبطان به وتعودان عليه، ولذلك سُميا بالعوائد.
- **عوائد فارغة**: وهي الآثار الناتجة عن تقديم المركَّب الاسمي غالباً، كما في "عمراً رأيتُ" فالضمير المستتر يعدُّ عند التوليديين عائداً فارغاً.

أمَّا المضمرات في نظرية الرَّبط فهي ما كانت مزوَّدةً بسمات الذات، النوع والعدد، فأشبهت بذلك العوائد لتضمنّهما الحالة، فهي إذاً عناصر لا يمكن أن ترتبط بسابقاتها ضمن صيغةٍ بنيويةٍ محددةٍ وهي نوعان؛ **مضمرات مليئة معجميًّا**: وتتمثَّل في (الضَّمائر الظَّاهرة المتَّصلة والمنفصلة) ومثالها: (الولدُ أهداني كتابهُ) فالضمير الياء في أهداني اكتسب حالةً إعرابيةً مجرَّدةً هي المفعولية ولذلك فله فئة عاملة (م ف) يكون حراً بداخلها مادام غير مربوط بالفاعل الأقرب (الولد)، **ومضمرات فارغة**: وهي (مقولةٌ فارغةٌ مجرَّدةٌ من المحتوى الصوتي، وإن بدت في شكل الضمائر، وهي حرَّة ليس لها سابق يفسّرها في الجملة، بل هي حرَّةٌ ليس لها سابق يفسّرها في مقولتها، ويرمز لها بـ(ضم)[3].

لذا، يمكن القول بأنَّ المركبات الاسمية نوعان من حيث العمل:

- معمول فيها؛ إذا كانت عائداً، متغيراً أثراً للمركب الاسمي أو وحدة معجمية.
- أو غير معمول فيها؛ إذا كانت ضميراً فارغاً أو معجمياً.

وخلاصة القول، أنَّ **مفهوم العمل في نحو تشومسكي لا يخرج عن كونه "تحكماً مكونياً"** ومن ثمَّ تختفي صفات (القوة أو الضعف)، (الأصالة أو الفرعية) في التأثير والعمل التي ميَّزت نظام العمل في اللسان

---

[1]- العائد وهو ما يقابل المصطلح الأجنبي *anafor* ويرمز له ب(عا) وهذه الترجمة في الواقع قاصرة على تحديد المعنى الحقيقي للمفهوم التوليدي لذلك اقترح آخرون اصطلاح "المحيل" للخلاص من هذا التداخل.

[2]- ينظر، شفيقة العلوي، **نظرية تشومسكي في العامل والأثر**، ص88.

[3]- نعوم تشومسكي، **المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)**، ص337.

العربي[1]، وبهذا تكون نظريَّة الرَّبط قد ساهمت في تقليص دور البنية العميقة حيث باتت البنية الدَّاخلية للجمل تدرك من المستوى السَّطحي لا من البنية العميقة، وهو ما أدَّى بالمقابل إلى توسيع نطاق البنية السَّطحية وتنبغي الإشارة إلى أنَّ هذه النَّظرية تفترض أنَّها قادرة على تحليل التَّراكيب في كل لغات العالم، غير أنَّ من اللّسانيين من يذهب إلى عدم كفايتها إجرائياً بدليل أنَّه لم يحصل أي ضبط نهائي للمستوى التركيبي الكامل في أيَّة لغة من لغات العالم بواسطة هذه النظرية والنَّظرية المتفرَّعة عنها ما يفتح المجال أمام الباحثين لإعادة النَّظر في عديد القضايا اللّسانية التي طرحها نوام تشومسكي مسنداً المقود فيها لفرضيات النحو الكلي.

2- العاملية اللفظية في التصور السيبويهي

إنَّ اعتبار لغة الإنسان نسخةً رمزيةً يفضي إلى أنَّها ليست بالأساس أصلًا، فهي **محاكاةٌ للكون الوجودي بما فيه من وقائع وأحداث ومواقع**، وهي رمزيةٌ كونها تتعامل برموز اصطلاحيةٍ، فهذا الأصل الوجودي قسمةٌ مشتركةٌ بين بني البشر، حيث تعكس هذه الصورة خصائص دلالية وتداولية واحدة لتحقيق الغاية من الوجود وهو "التَّواصل"، وبهذا المعنى كانت اللُّغات البشرية موضوعاً للسانيات، ولما كانت كذلك كانت لها نسخٌ تَمثُل في أوصاف اللّسانيين، المفترض فيها أن تكون مطابقةً تمام المطابقة للموضوع الموصوف، حتى لا يدخل في النُّسخة الواصفة ما ليس من اللغة ولا تغفل النُّسخة الواصفة عن شيء كائن في اللغة الموصوفة[2]، والموكول إليه هذه المهمَّة هو "اللّساني" الذي يردّد فكره بين اللغة بغية صناعة نسخةٍ واصفةٍ لها بأقواله الاصطلاحية، وبين الآلة المنهجية التي يبنيها توخياً للموضوعية في الدّراسة اللُّغوية «وكأنَّ باللّساني مستوياً على مقعدين يتقاسمانه، فهو متمسّك بآلته المنهجية وبما يتولَّد عنها من نموذج نحوي، ومتشبّث أيضاً بأنَّ هذا النَّحو الذي صنعه مستنبطٌ من اللغة، ومنها اقتنص بواسطة تلك الآلة»[3]، فمفهوم اللّساني ليس مفهوماً حداثياً سوسيرياً، بل هو مفهومٌ جمعيٌ يشمل كل مشتغل باللّسان واللُّغة، ومكانه بين اللغة والآلة المنهجية التي يبنيها، والسؤال هو: هل هو ناظرٌ في اللُّغة متأمّل فيها بآلة منهجية، أم ناظرٌ فيها لبناء الآلة المنهجية، فتصدق بذلك هذه الآلة على النموذج، فهل الآلة المنهجية (ماهيتها) هي وسيلة لتوخي الموضوعية في الدّراسة أم أنَّها غايةٌ هو يبنيها؟

---

[1]- ينظر، حسام البهنساوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث**، ص60.

[2]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص 97.

[3]- المرجع نفسه، ص97.

ولعلّ الجواب يكمن في ماهية هذه الآلات ومفهومها والتي مكّنت اللساني من الوصول إلى "النموذج المصنوع" على منوال "اللغة الموضوع" فهو ناظر في اللغة بتمسّكه بآلته المنهجية إذ هي وسيلة قد تعطّل استيعاب حقيقة اللغة لرمزيتها وخصائصها المجردة، فمقاربة التّطابق بين هذا النّحو الذي استنبطه أو ما يعرف بالنموذج وبين اللغة متفاوت نسبياً لوجود واسطة وهي الآلة، ويتحقّق التّطابق بقدر تمحيص وشحذ الآلة التي اقتنصت بها تلك المعرفة.

2-1- عاملية سيبويه اللفظية

يدخل في العاملية اللفظية كل النَّماذج النَّحوية التي تصنّف المداخل المعجمية عاملياً إلى مقولات عاملة، ومقولات قابلة بحيث تنيط بالعوامل ما يعرض للقوابل، كإناطة رفع الفاعل بالفعل قبله في نحو سيبويه، وإناطة مفعولية الاسم بالفعل رأس المركب الفعلي في نحو تشومسكي[1]، فالعاملية عند النحاة الأوائل جهازٌ مفهوميٌ أكثر تجريداً يحاول به النحاة تفسير الجملة العربية ويشمل محدّدات ثلاثة (العامل – القابل- الأثر)، أو (العامل- المعمول- الأثر) حيث ينطلق النحاة من الجملة التي تتألّف من عنصرين نحو: "زيدٌ منطلقٌ" ثم يشرعون بتحويلها بالزّيادة مع إبقاء النواة كما فعلوا في اللفظة للبحث عن العناصر المتكافئة، أي البنية التي تجمع وتشترك فيها الأنواع الكثيرة بل اللامتناهية من الجمل[2] فتوصلوا بذلك إلى أنَّ المكوّن السابق (المقولي أو المستتر) هو المتحكّم في التركيب والموجّه للحركات الإعرابية فالنَّظرية اللّسانية العربية تقوم على فكرة العامل والمعمول، أي أنَّ هناك عاملاً ما (مثل الأداة) ثم العنصر المعمول (مثل الاسم والفعل)، يتفاعلان معا لتشكيل وحدة لسانية متفاعلة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، وهكذا فإن لم يكن المعمول عليه ضميراً ظاهراً فيجب أن يكون ضميراً مستتراً ليكون هناك فاعليةٌ علائقيةٌ.

---

[1]- يورد محمد الأوراغي تحديداً للعامل النَّحوي، يقول: «الشرط الأول في العامل هو الجعل، لأنَّه ما ليس عاملا بطبعه كالمفردات المعجمية ليس له أن يحدث أثراً في غيره بالعمل فيه، والشرط الثاني أن يطَّرد وجود العلامة مع وجود عاملها وعدمها من عدمه، والشرط الثالث أن يخص العامل المدخل المعجمي المعمول بخصيصة بنيوية يتحلى بها وتلازمه مادام العامل عاملا» لذا فيشترك النحو العربي والنحو التوليدي في مفهوم العمل داخل النسق كله فيما يلي: أ- يتفق النحوان في العوامل المقولية فهي في النحوين لا تشذ عن الفعل والحرف والصفة والاسم والمطابقة والمصدر...، ب- آثار العوامل في النحوين واحدة كالبونية أو الرفع، أو النصب المسند إلى المفعول به، وكإسناد البونية أو الخفض إلى المفعول الثاني على وجه الخصوص ولا تختلف البونية عن الرفع سوى من حيث القوابل التي تسند إليها في اللغتين العربية والانجليزية. ينظر، أبو يعقوب السكاكي، **مفتاح العلوم**، ص37. وينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص99-100.

[2]- ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، ج1، ص221-222.

إنَّ هذا التَّصور الذي يقوم على تصنيف المداخل المعجمية عاملياً لتفسير تعاقب العلامات الإعرابية على رويّ بعض المداخل المعجمية المتراكبة في العبارة اللغوية، هو ما صنع **العاملية اللفظية** التي تفرض المقولات التالية عوامل لفظية: (**الفعل، والحرف، والصفة، والاسم، والمصدر والابتداء... الخ**) وغيرها، فهي الجالبة للآثار بالنسبة للمعمولات، يقول سيبويه (180هـ) في الكتاب: «هذا بابُ الفاعلِ الذي لم يتعدَّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا يتعدى فعله إلى آخر وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل، وما يجرى من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها، وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته وما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء وتكون لأحداثها أمثلة لما مضى ولما لم يمضي، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين»[1]، ويمكن تقديم تصور لهذه الثلاثية:

- **العامل**: في تصور سيبويه (180هـ)، هو كل ما يمكن جعله سببا تعلل به العلامة الظاهرة أو المقدَّرة على رويّ المدخل المعجمي المراكب لغيره بهدف تأليف العبارة اللغوية[2]، وفي قمة العوامل اللفظية جعل سيبويه (180هـ) الفعل مصنفاً إياه باعتبار ما يحدثه من الآثار في القوابل[3]، يليه قوةً اسم الفاعل، والمفعول، والمصدر، أو اسم الحدث ثم الصفة المشبهة وهي دون اسم الفاعل قوة[4].
- **الأثر**: وهو ما يخلّفه العامل بغرض إسناده إلى غيره، ويشمل أولا: العلامات الأربعة الظاهرة على رويّ المعمول، وثانيا: الخصيصة البنيوية المنوطة بالعامل وجوداً وعدماً، والمنضمة إلى المدخل المعجمي المعمول ما دام في مجال عامله[5].
- **القابل**: أو (المعمول) يصدق على كل مدخل معجمي مستعدّ بذاته لأن يتلقَّى أثر العامل، بحيث يتحلّى بخصيصة بنيوية وتظهر على رويّه أو تقدَّر علامة معربة.

---

[1] – سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص33.

[2] – ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص 99-100.

[3]– ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص141.

[4]– المرجع نفسه، ص143.

[5]– المرجع نفسه، ص143.

ومع هذا الاطّراد الظَّاهري في التَّصنيف العاملي للمداخل المعجمية إلا أنَّ عاملية سيبويه (180هـ) تعتريها جملة من الثغرات لعلَّ أهمها القول بموقعية القابل من العامل[1]، فالأصل العاملي الذي يوجب تقدُّم العامل على معموله (القابل) ولا يجوّز غير ذلك هو ما رفضه محمد الأوراغي وغيره إذ يرون أنَّ هذا التَّفسير اللدني[2] – من اجتهاد سيبويه– مناقض للمبدأ اللغوي، فلو سايرنا سيبويه في قوله مثلا باستتار الفاعل في الفعل (عوى) المتأخَّر عن مراكبه (الذئب) في مثل الجملة (الذئبُ عَوَى) لم يكن منا الإقرار بوجود فاعل مستتر غير محقَّق صوتياً إلا في مستوى النُّسخة الواصفة (لغة القواعد والنموذج النحوي)، أما عن وجوده في اللغة الموصوفة موضوع الدراسة، فالحسم يكون من جانب اللغة أنَّه غير وارد[3].

يظهر من قولة الأوراغي أنَّه رافضٌ لفكرة الضَّمير المستتر كونها غير واقعة في اللغة (غير محقَّقةٍ صوتياً)، فمن المتعارف عليه أنَّ هذه المركبات الفعلية المتضمّنة للأفعال والأسماء قد عوملت معاملةً خاصةً في الصّناعة النَّحوية حيث «وجب لكل اسم بعد الأفعال أن يكون فاعلاً ... فهو فاعل لكونه اسماً عمل فيه الرفع الفعل قبله»[4]، وبقياس الوضعيّ على الطبيعيّ اتَّخذ سيبويه أصلاً لعامليته يمكن التَّعبير عنه: "الأصل في العامل التَّقدم" وفي القابل التأخُّر، وبه منع سيبويه ونحاة بعده أن يتقدَّم الفاعل على فعله لأنَّ الفعل مقولةٌ عاملةٌ، وتحدث الرفع وعلامته الضمة فاستحق التَّقدم، بينما الفاعل لانتمائه لمقولة قابلة ليس له سوى أن يتحلَّى بذلك الأثر وأن يتأخَّر عنه رتبةً[5].

---

[1]– ويبحث الأوراغي عن مرجعية هذا التَّصور ليجده مستقى من اللغة في علاقتها بالكون الخارجي، فاللغة «كون رمزي مطابق لكونه الوجودي» وعلى هذا ضبط سيبويه العلاقة الموقعية بين العوامل والقوابل بمقياس السّنن الكونية الثابتة قياساً على العلاقة الوجودية بين العلل الطبيعية ومعلولاتها، كالدخان وأثره والأقدام وأثرها، فهذه العلل الطبيعية سابقة على معلولاتها بالطَّبع فوجب قياساً على النَّظير أن تترتَّب المداخل المعجمية المكوّنة للعبارة اللغوية بحيث يتقدَّم العامل منها ويتأخَّر القابل.

[2]– ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ التَّعليل بالرأي الموضعي (أي بما يلوح للذّهن في الحين من إمكانات خاصة بالمسألة موضوع الدراسة) آليةٌ مشتركةٌ بين اللغويين فالاجتهاد بالرأي كان الحصيلة المعرفية التي أسهمت في تعدُّد المذاهب النَّحوية يظهر ذلك في القول المشهور للخليل بن أحمد الفراهيدي، يقول: «اعتلَلْتُ أنا بما عندِي أنَّهُ علَّةٌ لما علَّلتُه منْهُ، فإن أصَبتُ العلَّةَ فهُوَ الذي التَمسْتُ وإنْ سنَحَ لغيرِي علَّةٌ لما علَّلتُه في النَّحو هو أليَقُ مما ذكَرتُه بالمعلولِ فليأتِ بها»، وهذا رغم نجاعته إلاَّ أنَّه لا ينفي كون المعرفة الناتجة "معرفة عادية" غير نسقية في حين إنَّ المعرفة البشرية في حقول العلم لا تتطوَّر بالقدر المطلوب خارج الأنساق النَّظرية والمناهج العلمية.

[3]– ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص98.

[4]– المرجع نفسه، ص230.

[5]– ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص 102.

فالذي جلب هذا التَّصور هو الإيمان بمقدمة العامل التي فرضت هذا التَّفسير الخارج عن التَّطابق مع اللغة الموصوفة، ولفهم تصور اللّسانيات النّسبية ينبغي التَّوضيح ببرهان وظيفي أن لا ضرورة تقضي بتجريد الاسم قبل الفعل من وظيفة الفاعل إذ «كل متكلم تلقى الجملة (المرأةُ صَرخَتْ) أو مثلها غير المتناهي، فهم بالضرورة من هذه التركيبة أنَّ الاسم الواقع أولاً سبب في خروج الفعل بعده من العدم إلى الوجود، فهو إذن محدثه، ومن ثمَّة وجب له أن يتَّصف بوظيفة الفاعل أولاً، وقبل أيَّة خاصيةٍ بنيويةٍ أخرى»[1].

فجملة (الذئبُ عوَى) يكون فيها **المسند إليه فاعلا وليس مبتدأ** كما في النحو التُّراثي، يقول الأوراغي مثبتاً الفاعلية للمسند إليه (الذئب) داحضاً فكرة استتار الضمير في الفعل: فأمَّا من جهة اللغة فليس في الجملة السابقة ولا في مجموعة الجمل ما يمنع من اتّصاف الأسماء قبل الأفعال بوظيفة الفاعل، والتَّفسير المنطقي لهذا التَّصور يكمن في مفهوم **العامل العلاقي** الذي يختلف عن **العامل اللفظي** في نحو سيبويه؛ **فالعامل اللفظي واحد في نحو سيبويه** يعمل الحالة الإعرابية (الرَّفع، النَّصب...) والوظائف النَّحوية (الفاعلية، المفعولية) في حين أنَّ العامل العلاقي في النحو التوليفي أثره محدَّد بدقة، فللرَّفع (الحالة الإعرابية) عامل وهو علاقة الإسناد، وللفاعل (الوظيفة النحوية) عامل آخر، وهو علاقة السببية، وللضمة (العلامة الإعرابية) عامل ثالث، وهو الوسيط اللغوي وتشتغل هذه بانتظام ولا تتدخل في العمل. وسيضح تدريجيا هذا التَّصور في موضعه ويمكن التَّوضيح بالمثال السابق للكفاية التفسيرية التي قدَّمتها النَّظرية للعلامات الإعرابية: (عَوَى الذِئْبُ)

[1] – محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص 97-98.

الجدول (02): تمثيل انتظام العوامل العلاقية في الجملة الفعلية.

الجملة	الحالة الإعرابية	العلامة الإعرابية	الوظيفة النحوية
عَوَى **الذئبُ**	**الرفع** ـُ عامل الحالة الإعرابية هي العلاقات التركيبية، وعامل "الرفع" علاقة الإسناد التركيبية.	**الضمة** عامل العلامة الإعرابية "الضمة" هو الوسيط اللغوي الذي يشتغل مباشرة بعد الفراغ من إدراج العلاقات التركيبية.	**فاعل** أما الوظائف النحوية فتعملها العلاقات الدلالية التي تنشأ بين الموضوع والمحمول فتربط بين طرفي الإسناد أو بين طرفي المركب الإسنادي والمكونات الفضلية.

المصدر: (من إعداد الباحث، بالاعتماد على معطيات: محمد الأوراغي، 2010م، ص97.)

فكل عامل من هذه العوامل الثلاثة يعمل عملاً واحداً في نحو اللغة العربية التوليفي، فإذا كان النحو التُّراثي قد أغفل الحديث عن العلاقات الدلالية التي تربط بين (المسند والمسند إليه)، فإنَّ النحو التَّوليفي أخذ بعين الاعتبار **دور العلاقات الدلالية** في البنية التركيبية للجملة فـ «الفاعل يبقى الفاعل الحقيقي أينما كان موضعه»[1].

بهذا الاعتقاد يكون محمد الأوراغي قد اختار مذهب الكوفيين كونه لا يرتّب عاملياً مكونات الجملة وهو ما ينسجم مع اللُّغة من حيث المطابقة، «فقد رأى الكوفية في الفعل شرطاً لعمل الرَّفع في الفاعل، وكان شرطاً لا ترتبط شرطيَّتُه برتبةٍ معيَّنةٍ بل الفعل شرطٌ لارتفاع الفاعل»[2] سواءً تقدَّم الفعل أو تأخَّر، إذ الاقتصار في وصف الجملة (الذئبُ عوَى) على ذكر المصطلحات الوجودية الفاعل المختص لتقدُّمه بفاعليته المحققَّة للفعل الواقع بعده أوردُ من أن يذكر في وصفها الابتداء، والمبتدأ، والضمير المستتر، وجميعها لا يعلمها المتكلم من جهة اللغة لأنَّها عدمية، وإنَّما تأتيه من معرفته لآلة الوصف التي يضعها اللّساني لأنَّها مفاهيمٌ إجرائيةٌ. يمثّل لها بـ:

– تجبَّرَ الإنسانُ.

[1]– محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، ص53.

[2]– محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص166 ،167.

– افتَتنَ الناسُ.

حيث تقدَّمت العوامل (تجبَّر، افتتَنَ) وتأخَّرت القوابل (الإنسانُ، الناسُ) في حين إنَّه إذا اختلَّت رتبة العبارات اللُّغوية، وامتنع التَّرتيب تعذَّر عمل العامل في القابل، وامتنع عمل العوامل المتأخّرة عن القوابل المتقدّمة بتوجيه من الأصول العاملية[1] ما يحدو بآلة الوصف السيبويهية لأن تستحدث مفاهيم إجرائية لاستيعاب التَّرتيب منها مفهوم الابتداء، وذلك لتفسير حالة الرَّفع التي يأخذها "المبتدأ" حيث تقضي النَّظرية النَّحوية بأنَّ العامل في رفع المبتدأ واستلامه لعلامة الضمة مردُّه إلى العامل المعنوي "الابتداء" أو ما يعرف بـ "الخلو من العوامل" حيث يكون منوطاً به تفسير الحالات الإعرابية والوظائف النَّحوية في الوقت نفسه، وهو تفسير لم يحقّق أية كفاية تفسيرية لظواهر تركيب الجملة العربية ما دفع بالأوراغي إلى اقتراح تصور جديد للعاملية تنقسم فيه العوامل إلى أربعة عوامل تعمل أثراً واحداً، **فعلاقة الإسناد تعمل الرَّفع، وعلاقة الإفضال تعمل النَّصب والوسيط اللغوي يعمل الحركات الإعرابيَّة، وعلاقة السببية تعمل الفاعلية، وعلاقة العليَّة تعمل المفعولية، وعلاقة السبلية تعمل الفاعل به والعلاقة التداولية تعمل المواقع الرُّتبية**، فالتَّفسير في النَّحو التَّوليفي مردُّه إلى العلاقات القائمة بين عناصر البنية المكونية.

[1]– الاستدلال على أنَّ "الفاعل جزءٌ من الفعل فلا يجوز بذلك أن يتقدَّم الفاعل على فعله" كان توجهَ الأغلبية من النحاة يظهر ذلك في قول ابن جني(392هـ): «وبعد فليسَ في الدُنيا مرفوعٌ يَجُوزُ تقديمه على رافِعِهِ». ابن جني، **الخصائص**، ج2، ص387. ويقول في موضع آخر: «واعلم أنَّ الفعل لابد له من الفاعل ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل». ابن جني، **اللمع في العربية**، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1988م، ص33. كما يرى العكبري أنَّ «الاسم إذا تقدّم على الفعل بطل أن يكون فاعلا مع صدور الفعل منه». أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995م، ج1، ص148.

ويمكن التَّمثيل للمفاهيم الإجرائية الناتجة عن آلة الوصف كما يلي[1]:

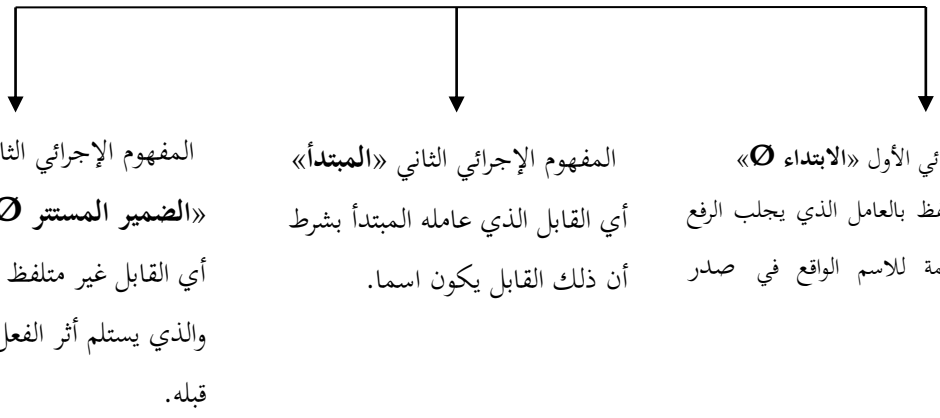

الملاحظ أنَّ هذه المفاهيم الثلاثة (**الابتداء، المبتدأ، الضمير**) موجودة في النُّسخة الواصفة (لغة القوانين والقواعد) بعيداً عن اللغة الموصوفة، وانتفاء التَّطابق بين الأصل ونسخته من بواعث الشَّك في سلامة آليات جهاز الوصف وهو ما دفع النَّظرية إلى اللجوء إلى **عاملية الكوفيين الحرَّة** والتي لا ترتّب عاملياً مكونات الجملة، فالأصل العاملي غير مقيس على العلاقة الوجودية بين العلة ومعلولها الطبيعيين. وسيتَّضح ذلك من خلال تفسير الجملة التالية:

- **المفهوم الإجرائي الأول «الابتداء Ø»**

– **الإنسانُ تجبَّر.**

تمثل الجملة قيد التَّوضيح جملةً اسميةً حيث يحتل المبتدأ فيها (الإنسان) صدر البنية المكونية فيعمل "الابتداء" فيه الرفع ويكون الخبر فيها "جملة فعلية في محل رفع خبر للمبتدأ"، كان هذا تفسير النَّحو التُّراثي، في حين إنَّ هذه الجملة تبقى فعلية في النَّحو التَّوليفي؛ فشرط العمل هو وجود الفعل سواء أتقدَّم الفعل أم تأخَّر، والحالة الإعرابية التي يستلمها "الفاعل" عملتها علاقة الإسناد التركيبية الحادثة بين المتساندين والتي لا تتغير بتغيُّر موقع المتساندين إذ كل منهما تربطه نفس العلاقة التركيبية التي تجلب لهما نفس الوظيفة النَّحوية (وظيفة الفاعلية) التي عملتها العلاقة الدَّلالية (السببية) وعليه، فالعلاقات التركيبية والدلالية ثابتة لذلك كانت الحالة الإعرابية واحدة، منفصلة عن العلامة الإعرابية، ومنفصلة عن الوظيفة الإعرابية.

[1]– ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص102.

➢ **المفهوم الإجرائي الثاني «المبتدأ»**

هو الاسم المستحق للمرتبة الأولى بحكم عامله الابتداء، ويصدق هذا الوصف على كل ما ارتفع من المفردات أو المركبات بانتفاء العامل اللَّفظي سواءً وقع في صدر الجملة(الشجرُ) أو في موقع المسند إليه(نورُهُ) كما في الجملة التالية: الشجرُ نورُهُ أَجْملُ منْ ورقِهِ.

الجدول(03): تمثيل انتظام العوامل العلاقية في الجملة الاسمية.

الجملة	عامل حالة	عامل العلامة الإعرابية	عامل الوظيفة
الشجرُ نورُه أجملُ منْ ورقِهِ	لا يستلم المبتدأ حالة إعرابية لانتفاء وجود علاقة	تفسّر العلامة الإعرابية الضمة التي يحملها المبتدأ بالتسريب؛ بمعنى يتسرب إعراب الرفع إلى المبتدأ من النسيب وهو إما ضمير يعود على المبتدأ أو مركب اسمي يحتوي على ضمير كما في (نوره)	ليس للمبتدأ وظيفة نحوية في التركيب بل له الوظيفة التداولية

المصدر: (من إعداد الباحث، بالاعتماد على معطيات: محمد الأوراغي، 2013م، ص316.)

ولتفسير علامة الرَّفع التي يستلمها المبتدأ في صدر البنية التركيبية بعيداً عن مفهوم الابتداء وتجنباً لمشاكل تقدير العامل، يشير محمد الأوراغي أولا إلى أنَّ الوظيفة التي يستلمها المبتدأ هي وظيفة تداولية وليست وظيفة نحوية، إذ ليس له وظيفة نحوية ولا تكون له حالة تركيبية كالرَّفع أو النَّصب لأنَّه لا تنتظمه بغيره علاقة تركيبية كـ(علاقة الإسناد) العاملة لحالة الرَّفع، أو (علاقة الإفضال) التي تعمل حالة النَّصب، وانتفاء كل ذلك سببه وقوع المركب الاسمي "المبتدأ" في صدر البنية المكونية والحال أنَّ مقولته المعجمية تمنعه من تعويض عنصر الصَّدر وإذا حصل هذا التَّعويض مع المنع تجرَّد الاسم المبتدأ من الأحوال التركيبية والوظائف النَّحوية[1] والغاية من هذه الوظيفة التَّداولية تنحصر في تنبيه المخاطب طلباً لتركيز السماع والإصغاء قبل أن يلقي إليه المتكلم الجملة، وهي وظيفة المركب الاسمي(الشجرُ) فتبقى العلامة الإعرابية الظاهرة على المبتدأ أو المقدَّرة والممثلة في "الضمة" في حاجة إلى تفسير منطقي؛ وهو انتقال الإعراب من اليسار إلى اليمين بمعنى يستمد إعراب الرَّفع من نسيبه[2] الواقع مسنداً إليه في نواة الجملة (نورُه) أمَّا علامة الرَّفع فيه

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**،ج2، ص316.

[2]- والنَّسيب كما سبقت الإشارة إليه إمَّا ضمير يعود على المبتدأ أو مركَّب اسمي يحتوي على ضمير المبتدأ كما في (المتهَاوِنُ تَضِيعُ مصَالحُه) فالمركَّب الاسمي (مصالحُهُ) يمثّل النَّسيب وهو يعوّض عنصر المسند إليه في نواة الجملة لذلك كانت له حالة الرَّفع التي عملتها علاقة الإسناد

فمصدرها علاقة الإسناد ومتَّصف بالمفعولية المعمولة بعلاقة العليَّة المنتقاة بالصفة (أجمل) في موقع المسند[1]، لذا لا يجتمع توليفياً في الجملة الواحدة أكثر من مبتدأ واحد وموقع المبتدأ صدر الجملة ليس إلا، ولا تسند وظيفة شدّ الانتباه التداولية لغير المبتدأ، والمبتدأ كالتابع كلاهما يتلقى إعرابه من غيره فإمَّا عن طريق التَّبعية من المتبوع إلى تابعه اتصالاً أو قطعاً، وإمَّا عن طريق **التَّسريب** من النَّسيب في نواة الجملة أو فضلتها إلى المبتدأ في الصَّدر[2].

2-2- قصور العاملية اللفظية

سبق وأن ثبُت أنَّ اللغة نسق عام من القواعد الضابطة لأنظمة اللغات، وأنَّ الأنساق اللغوية كلٌّ لا يتجزأ فلا يستعمل على رأي اللغويين بعضه من قبل صنف محدد من مستعملي اللغة ويرجئُ البعض الآخر للصنف الباقي منهم، فهذه الوضعية غير محققة في نمط اللغات البشرية لذلك كانت منهجية التَّفكير العلمي تفرض «التَّفريق بين الاستعمال المتفاوت للاحتمالات المسموح بها نسقياً وبين الاستعمال الخارق كلياً لنسق اللغة وفي هذه الحالة يتعيَّن استصواب الاستعمال الذي فيه خرقٌ بردّها إلى الصَّواب الموافق لأي احتمال يسمح به نسق اللُّغة ولا ينبغي جعل الاستعمال المخالف للنَّسق من ضمن اللغة وإلا كان نسق اللغة يولّد في آن واحد الجملة السَّليمة البناء والجملة المختلة التركيب وهذا ليس من طبع اللغات»[3].

كان ثابتاً عند اللغويين أنَّ اللغة العربية لغة موحدة أي لغة واحدة ثابتة أياً كانت المقاربات التي أفضت بتنوُّع المستويات اللُّغوية فقد تعامل النُّحاة منذ سيبويه(القرن الثاني هجرية) مع العربية على أنَّها عربية القرآن فأقام لها لغة واصفة اتَّخذها اللغويون من بعده هيكلاً يكملونه أو يفسّرونه أو يخالفونه أو يضيفون عليه وهم في هذا مجمعون على وجود نسق واحد للعربية يشتغلون به، والذي كان نتاجه قواعد صارمة، أمَّا اللسانيين المحدثين وقد اطَّلعوا على لغة واصفة ثانية تعرف باللسانيات دفعتهم حماستهم إلى الرغبة في

التركيبية وبهذا يتسرَّب إعراب الرَّفع إلى المبتدأ، وذات التَّفسير ينطبق على المركبات الاسمية التي تستلم علامة الفتحة كما في (القرآنَ يحفظُ الطفلَ جزأين منهُ) فلابد إذن من الضَّمير إذ به يرتبط المبتدأ الواقع في صدر الجملة بباقي مكوناتها النَّووية أو الفضلية فإذا عوَّض النَّسيب عنصر الفضلة تسرَّب منه علامة النَّصب المعمول بعلاقة الإفضال إلى المبتدأ الذي يعوّض عنصر الصَّدر. ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ج2، ص316.

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص169.

[2]- المرجع نفسه، ص169.

[3]- المرجع نفسه، ص169.

مواكبة التَّطور المعرفي بمحاولة وصف العربية بآلة أخرى، وهذا المطلب دفعهم إلى إلزامية القول بنسقية العربية، أي بتواجد نسقين اثنين للُّغة العربية؛ الأوَّل قديمٌ وهو الذي وصفه سيبويه، والآخر حديثٌ وصفه ينطلق من الكشف عن خلل الكفاية التفسيرية في جهاز نظرية القدماء.

يرى الأوراغي أنَّ العامل في العاملية اللفظية غير محدَّد فهو مرة مؤثّر بالطَّبع كالمتكلم المقيَّد باستعمال اللغة العربية، وأخرى ليس إلاَّ شرطاً لتكوُّن الأثر كالألفاظ العوامل، وفي كلا الاحتمالين تتعدَّد العوامل محدثة نفس الأثر، فعامل الفعل مثلا يُحدث في الفاعل الرَّفع، وكذلك المبتدأ يرفع الخبر، فالرَّفع أثر واحد تحدثه معمولات مختلفة، وبالمقابل يقوم العامل الواحد بأثرين إعرابيين، (كالفعل فهو رافع للفاعل وناصب للمفعول)، وقد ترتَّب عن هذا الوصف امتناع أن يتقدَّم القابل على العامل، وعليه فافتراض سيبويه – ومن جاء بعده من النحاة– بانقسام المداخل المعجمية إلى نوعين من العوامل؛ الأفعال والقوابل كالأسماء نجم عنه كثرة العوامل اللفظية المنتشرة وغير المضبوطة العدد والتي أوصلها الجرجاني في كتابة "العوامل المئة" إلى مئة عامل، وقد يكون عددها أقل أو أكثر عند غيره، لإمكان تجميع عوامل الجرّ والكسر في صنف، وعوامل الجزم والسكون في صنف آخر ولا شكَّ في أنَّ انتشار الأوليات المفضي إلى الاختلاف في عددها إذا أضيف إلى غموضها تسبب حتماً في توهين الآلة المنهجية المؤسَّسة على تلك الأوليات.

ولا يخرج مفهوم **"الناسخ"** عن **"العوامل اللفظية"** بأية حال فهو منها ولا يتميَّز عن العامل إذ كلاهما يعمل نفس الأثر أي (الناسخ والعامل) حيث: (كان) مثل (عالج) في الجملتين: (كَانَ الطبيبُ مريضاً) و (عَالجَ الطبيبُ مريضاً) فكلاهما عامل الرّفع في الأوّل، والنّصب في الثّاني والفرق بينهما في تسمية قابليهما[1] من هذا المنطلق تبرز ثغرات العاملية اللفظية التي اضطرَّت النحاة إلى اختراع أوصاف ليست من اللغة، **كأسماء النواسخ وأخبارها**، إضافةً إلى الخلط الواضح بين **الحركات الإعرابية (الفتحة، الضمة، الكسرة)** وبين **الحركة الناسخة لعلامة الإعراب**، إضافةً إلى مسألة **الضمير المستتر، والعامل المعنوي** وأيضاً عدم التَّمييز داخل مقولة الفعل بين **الفعل اللاَّزم والفعل القاصر** ما أنتج مصطلح الفاعل الصناعي ونائب الفاعل والمفعول الثاني.

[1] – ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص159.

2-2-1- مسألة العامل في رفع الفعل المضارع

معلوم أنَّ مسألة "العامل في رفع الفعل المضارع" مسألة اختلف فيها البصريون والكوفيون على حد سواء، حيث ذهب البصريون إلى أنَّ «قيام الاسم مقام الفعل» [1] دليل على جواز رفعه بمعنى «وقوعه موقع الاسم كقولك: زيدٌ يضربُ في موقع ضاربٌ، مع خلوُّه من الناصب والجازم فإنَّ هذا المعنى يرفعُ الفعل المضارع»[2]، وأصحاب هذا الرأي يرون أنَّ داعي رفع الفعل وقوعه موقع الاسم، وقد وجد المحدثون لهذا الاستدلال الذي سوَّغه النُّحاة بين الفعل المضارع والاسم مكانا في الدَّرس اللساني الحديث، إذ لا يخلو من شبه بالتوزيع الذي تلجأ إليه مدرسة بلومفيلد الشَّكلية حين تحلَّل الوحدات اللغوية داخل التركيب لتنتهي إلى تصنيفها، فالفعل المضارع ينتمي إلى موقع انتماء الاسم في التَّحليل الألسني وهما يتبادلان الموقع رغم اختلاف البناء والدلالة[3] فالقول بالموقعية الجالبة للرفع رأي لسيبويه(180هـ) تبعه من بعده من النحاة.

أما الكوفيون فقالوا **"بالمضارعة"** أي الشَّبه، فالفعل المضارع يشبه الاسم في الإبهام والتَّخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته، وأضاف السيوطي (911هـ) من المتأخرين شبهاً آخر استنتجه وهو «اعتوار المعاني»[4]، والملاحظ أنَّ الاختلاف في تحديد العامل الحقيقي في الفعل المضارع لم يقوّض مسألة العاملية عند النحاة قديماً كونه يُعدُّ جزءاً من قضية أكبر، من جهاز كليّ متكامل، ومن ذلك التَّماثل القائم بين الفعل المضارع والاسم في الاشتراك في الدَّلالة على زمن الحدث، فإذا كان المضارع دالا على الحال والاستقبال، ولا يتمحَّض للاستقبال إلا بقرينة أداة كـ "السين وسوف"، فإنَّ اسم الفاعل يكون دالا على الحال والاستقبال إذ هو فعلٌ دائمٌ -كما يدعوه الكوفيون- فلذلك كان عملهما واحداً فيما بعدهما.

فبالإضافة إلى الخلاف التّقليدي بين المدارس قديماً، يلاحظ أنّ الدّرس الألسنيّ العربيّ قد محّص آراء النحاة في هذه المسألة وكان من أبرزهم تصور محمد الأوراغي الذي يرى أن مفهوم المضارعة «لا

---

[1]- الأنباري، **أسرار العربية**، تح: محمد بهجت البيطار، ص28.

[2]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص59.

[3]- ينظر، نهاد االموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ط1، 1980م، ص36.

[4]- السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص66.

يَصْدُقُ على ضرب الأفعال دون الباقي، بل يستغرق كلّ فعل بصرف النّظر عن صيغته الصّرفية أو الضّمائر التي تلتصق به، فالماضي والمضارع والأمر سواسية في وقوع كل منها موقع الاسم»[1]. ويظهر ذلك بجملة من الأمثلة:

- تنَاصرَ المستضعفونَ. - الأرضُ ضاقتْ.
- **أمَّا أنتَ فاسكُتْ. - تكلمي أنت.**
- **هالكٌ الإنسانُ.** - الطقْسُ مُتقلّبٌ.

تشتمل هذه المجموعة الجملية على أفعال ماضية (تَنَاصرَ، ضَاقتْ) وأمرية (اسكتْ، تَكلمِي) حيث يجعل الأوراغي من علامات الإعراب سبباً في البحث عن العامل، كما يحاول التّأكيد على أنّ البناء ليس ضد الإعراب كما نصَّ القدماء من النّحاة، حيث يقول الأنباري: «وأمَّا المبني فهو ضدُّ المعرب وهو مالم يتغيَّر آخره بتغيُّر العامل فيه»[2].

فالفعل الماضي (تنَاصرَ) كالأمر تماماً (تكلمِي) كلاهما يقع موضع الاسم (هالكٌ) في حين إنَّ الفرق بين الفعل والاسم هو الإعراب، فعدم تعاقب الحركات على الفعل الماضي والأمر هو ما دفع النحاة إلى إقصاء عامل المضارعة من الفعل الماضي والأمر، يقول: «ومع هذا التَّماثل لم يجعلوا المضارعة عاملاً في الماضي والأمر، لأنَّهم لم يلحظوا تعاقباً لحركات الإعراب على رويّ هذين الفعلين»[3]، لكن عدم التَّعاقب في حركات الإعراب على روي القولة لا يعني أنَّ المدخل غير معمول.

فمكونات الجمل الآتية كلّها معمولة، وإن وجد رويّ قولاتها مبنياً بحركة لا تزول عنه ولا تفارقه كما هو ظاهر بالملاحظة الحسية:

- منْ ضرب منْ.
- هيهاتَ ذلكَ.
- أينَ هوَ؟

---

[1]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص112.

[2]- الأنباري، **أسرار العربية**، تح: محمد بهجت البيطار، ص 29.

[3]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص112.

إنَّ عدم تغير حركة الحرف الأخير من المداخل المكوِّنة للجمل أعلاه لا يلزم عنه بالضَّرورة انتفاء العامل الذي يجلب لكل منها أثراً غير معرب عنه بعلامة، فالمدخل (منْ) في مقدم الجملة (أ) إعرابه الرفع المعمول بالابتداء أو بالفعل (ضَربَ) بعده، أما (من) في مؤخّرها فإعرابه النَّصب المعمول بالفعل أو بالمركَّب الفعلي المتكوَّن من (الفعل والفاعل)، وإن لم تظهر على الأوَّل الضمة علامة الرَّفع ولا الفتحة علامة النَّصب على الثَّاني[1].

2-2-2- مسألة الحركة الناسخة لعلامة الإعراب

النَّاسخ في نحو اللغة العربية التوليفي يشكّل عدداً محصوراً من المداخل المعجمية التي إن اقترنت بغيرها أبطلت علامة إعرابه الأصلي وحوَّلتها إلى علامة نسخية، ففي الجملة الاسمية (الجوُ دافئٌ) يلاحظ أنَّ كلا القابلين قد تلقَّى ضمة معربة عن حالة الرَّفع، وبموجب النَّحو التوليفي يكون للضمة عامل، ولحالة الرفع عامل آخر كما يلي:

الجدول (04): العوامل في الجملة الاسمية (مبتدأ- خبر)

الجملة	عامل حالة الرفع الإعرابية	عامل العلامة الإعرابية	عامل الوظيفة النحوية
الجوُ دافئٌ	لا يستلم المبتدأ حالة إعرابية باعتبار انتفاء الحالة التركيبية لانتفاء وجود علاقة تركيبية بينه وبين غيره.	تفسّر العلامة الإعرابية الظاهرة "الضمة" بوجود عامل عملها وهو الوسيط اللغوي	ليس للمبتدأ وظيفة نحوية بل له الوظيفة التَّداولية

المصدر: (الباحث، اعتمادا على معطيات: محمد الأوراغي،2001م، ص305)

أمَّا إذا اجتمع عاملان من نوعين مختلفين على قابل واحد وكان أحدهما طارئاً على الأصلي فإنَّ هذا الطارئ ينسخ العلامة الإعرابية دون الحالة التركيبية-التي تعملها العلاقات التركيبية-ودون الوظيفة النّحوية-التي تعملها العلاقات الدلالية- المعمولين أصلاً بعامليهما، فمثلا في الجملة الاسمية (اللهُ بريءٌ من المشركين ورسولُه) يلاحظ أنَّ كلا القابلين (اللهُ، بريءٌ) قد تلقى ضمة معربة عن حالة الرَّفع وبموجب النَّحو التَّوليفي يكون للضمة عاملٌ، ولحالة الرَّفع عاملٌ آخر، وبدخول الناسخ الحرفي(إنَّ) عمل على حجب علامة الإعراب

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص113.

الأصلي الممثلة في (الضمة) لتجلب محلَّها علامة (الفتحة) للمبتدأ في حين تبقى الحالة التركيبية –أي حالة الرَّفع التي تعملها علاقة الإسناد– والوظيفة النحوية المعمولين أصلا بعامليهما ثابتتين.

الجدول (05): عمل الناسخ الحرفي في الجملة الاسمية.

الجملة	ناسخ حالة الرفع الإعرابية	وظيفته	التفسير
«**إنَّ** اللهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولهُ»	(**إنَّ**) ناسخ حرفي ينتمي مقولياً إلى الأداة ويعوّض تركيبياً عنصر الصَّدر في البنية المكونية.	ينسخ النَّاسخ الحرفي ضمة المسند إليه في لفظ الجلالة (**الله**) دون أن يمسَّ حالة الرَّفع التركيبية.	يستدل الأوراغي على صحة تصوُّره بمعاودة ظهور العلامة عند العطف على المحلّ إذ عطف (**رَسُولُه**) على محل (**أنَّ الله**) المعمول ثانية بعامل أصلي قبل لحوق الطارئ (أنَّ).

المصدر: (الباحث، اعتمادا على معطيات: محمد الأوراغي،2001م، ص305)

يضح جلياً، أنَّ معالجة محمد الأوراغي للعاملية اللَّفظية تسعى إلى التَّأكيد على قصور فكرة "العامل المعنوي" أو "الابتداء" في تفسير حالة الرَّفع التركيبية التي يستلمها المبتدأ وأنَّها لم تحقق الكفاية التَّفسيرية المرجوة للنظرية لذلك ارتأى العاملية العلائقية بديلا والتي تجعل من العلاقات (التركيبية والدَّلالية والتَّداولية) عوامل تختص بكل مكوّن من مكونات الجملة.

3– العاملية العلاقية في تصور اللسانيات النسبية

ما يضح من هذا الطرح السالف ذكره اختلاف النُّحاة في تفسير الحالات الإعرابية التي تعرض لبعض مكونات التركيب **كاختلافهم في عامل الرَّفع بالنسبة للمبتدأ، واختلافهم في ناسخ العلامة الإعرابية** في قضية النَّسخ، وإذا كانت النَّظرية اللُّغوية العربية قد فسَّرت النّظام النّحوي بناءً على ما يظهر من ملاءمة الجهاز النظريّ في كليته حيث لم يجدوا تفسيراً شاملاً يضمن للنَّظرية التَّرابط والالتحام سوى نظرية العمل وفكرة العوامل اللَّفظية، وانطلاقاً من هذا التَّصور بنيت النظرية العلائقية التي تأبى أن يكون الفعل عاملاً في القابل أثر الرَّفع (الحالة الإعرابية)، وأثر التَّعليم (العلامة الإعرابية)، وأثر الوظيفة النَّحوية (الفاعلية...إلخ) لذا اقترحت تحديداً أكثر دقة من العامل اللَّفظي، وذلك بأن يجعل **للحالة الإعرابية عاملاً، وللعلامة عاملاً وللوظيفة عاملاً**، وطبيعة هذه العوامل هي علاقات قائمة بين عناصر البنية المكونية، وهو ما يختلف عن

العاملية اللفظية التي تجعل للأثر الواحد أكثر من عامل واحد؛ فالابتداء والفعل كلاهما يعمل حالة الرَّفع في قابلين متغايرين (المبتدأ، الفاعل)، فالعامل في العربية ما عمل عملاً فرفع أو نصب أو جرَّ كالفعل، والناصب، والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، فيتحدَّد بذلك مجال العاملية في "الجملة"[1] التي تشتمل المقولات الثلاث الاسم والفعل والأداة، يظهر ذلك في تعريف الشريف الجرجاني للعامل بأنَّه «ما أوْجَبَ كوْنَ آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»[2]، فيلزم عنه أن يكون العامل عاملاً آثاراً عدَّةً، **فالفعل مثلا عامل في الفاعل أثر الرَّفع وفي المفعول به النَّصب، أمَّا العامل في نحو اللُّغة التَّوليفي** فهو **ينتج نوعاً واحداً من الأثر** فقط.

لذا فالعامل في تصور لسانيات الأوراغي يعدُّ «مفسراً علياً للآثار التي تشكّل الخصائص البنيوية للعبارة اللُّغوية، فالعامل يناط به ما يلاحظ في تركيب العبارة من سمات حسية معربة عن مجردات وهو علَّة الحكم بالمعنى الأصولي فالرَّفع مثلاً خاصيةٌ بنيويةٌ يجب إناطتها بعامل مغاير لعامل الضمة علامة الرَّفع»[3]، فتكون العاملية المستحدثة ذاتُ طبيعةٍ علائقيةٍ في مجملها، تخضع للتَّرتيب التَّسلسلي بحيث يتوالى عمل الأنواع التركيبية والدَّلالية والتَّداولية والوسائط في نظام وانتظام فلا يشتغل اللاحق إلاَّ بعد فراغ السَّابق من عمله وكذلك يستمر التَّناوب من النَّوع المترتَّب أولاً إلى الواقع في الأخير[4].

يعدُّ الأوراغي **العاملية اللفظية عاملية قاصرة عن تقديم وصف وتفسير شامل للجملة العربية** كونها لا ترتبط في أساسها إلاَّ على الجانب الشكلي لذلك اقترح عامليةً جديدةً تتميز بإضافة الدَّلالة والتَّداول لينتقل بذلك من عاملية المقولات اللفظية إلى عاملية العلاقات، فالعوامل في نظرية اللّسانيات النّسبية أربعة أنواع ممثلة في **العلاقات التركيبية، والدلالية والوسيط اللغوي والعلاقات التَّداولية،** فهذا الانتقال من أحكام اللفظ إلى سنن العلاقات يمثل منهجاً مستحدثاً في البحث اللّساني العربي إذ لا تصحُّ عملية

[1]- فالجملة سلسلة من المكونات تتفاعل فيما بينها كما تؤدي في النّهاية المعنى الواحد وأساس هذا التَّفاعل التركيب النَّحوي، إذ لولا التركيب النحوي ما نشأ المعنى الدلالي الواحد المفهوم من الجملة، فالجملة المقبولة دلالياً لابد أن تتضمَّن علاقات تلاؤمية صحيحة وهذه العلاقات الدَّلالية علاقات أفقية أي أنَّها تركيبية ولا يمكن أن تنشأ إلاَّ بطريق التركيب، ومن هنا يفترض أنَّ التركيب النَّحوي هو الوسيلة المباشرة التي أعدَّتها اللُّغة لنشوء المعنى الدلالي. ينظر، مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والرَّبط في تركيب الجملة العربية**، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة،1997م، ص131.

[2]- الشريف الجرجاني، **معجم التعريفات**، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، 2003م، ص 122.

[3]- محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص114.

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص 150.

الاستبدال إلاَّ «إذا بلغ البديل مستوى رفيعاً في بنيته الذاتية، وشكَّل أداة فعَّالة في معالجة اللُّغة العربية معالجةً عمليةً دقيقةً، وقدَّم حلولاً مضبوطة لما ظلَّ مستعصياً في عاملية سابقة»[1].

3-1- العلاقات التركيبية

فبعدما حدَّد النُّحاة نواة البنية التركيبية الممثلة في المسند والمسند إليه تمَّ تعدية النَّظر إلى المداخل المعجمية التي تشغل هذين المتغيرين بما يقبل من الكلم أن يعوضهما حيث توصلوا بالاستقراء إلى أنَّ المدخل المعجمي الذي يعوّض عنصر المسند يكون هو المسؤول عن إنتاج علاقات الائتلاف بينه وبين ما يراكبه من مكونات التركيب، فبمجرد أن يدخل الفعل التام إلى التركيب يعقد علاقة الإسناد مع مراكب له حيث يختلف هذا المفهوم الإجرائي (الإسناد) من لغة واصفة إلى لغة واصفة أخرى، فمفهوم الإسناد يختلف في فاعليته في اللغات التوليفية عن اللغات التركيبية[2] في حين تشترك اللغات البشرية في المقولات المنطقية التي تخلّفها هذه العلاقة كالوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة... إلخ[3].

وتحتل العلاقات التركيبية المرتبة الأولى في النسق العاملي[4]، وهي المنوط بها حال نوعين من الأحوال التركيبية، حالة الرَّفع وحالة النَّصب وهما حالتان متتاليتان تعملان بالتَّناوب، حيث يمثل **الإسناد** (ع) العلاقة الأولى وينحصر بين المكونان النَّوويان للجملة (المسند والمسند إليه)، ولا يستلم هذه الحالة إلا مدخلٌ معجميٌ تسمح له مقولته بتعويض عنصر نووي في البنية المكونية للجملة، وقد سبق أن تبيَّن أنَّ مقولة الفعل هي التي تعوّض المسند في البنية المكونية لذلك فكل مدخل عوَّض عنصراً نووياً وجبت له حالة الرَّفع سواءً ظهرت على لفظه الضَّمة علامة هذه الحالة كما في المعرب أو لم تظهر عليه وضعاً، وتكون موجودة موضعا[5]، أما العلاقة الثَّانية فهي **الإفضال**(ʒ) وتكون واقعةً بين نواة الجملة وفضلتها، تستلمها كل المكونات التي تعوّض الفضلة.

---

[1]- محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص149.

[2]- فما يميّز الفعل أنَّه يقوم على أزمنة ثلاثة (ماض، مضارع، أمر) ويكمن تباين اللغات في التَّعبير عن هذه الأزمنة ففي المعجم المسيك يعبّر عن التزمين بلواصق مخصوصة، أمَّا في المعجم الشَّقيق فبالصيغة فقط.

[3]- ينظر، عبد الرحمن الحاج صالح، **منطق العرب في علوم اللسان**، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص87.

[4]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص 150.

[5]- المرجع نفسه، ص 117.

3-2- وسيط العلامة اللغوي:

وهو عامل وضعي يخصّ اللّغات التّوليفية كاللغة العربية ونحوها من اللغات البشرية يشتغل بعد انتهاء العلاقتين التركيبيتين (الإسناد والإفضال) فهذه القرائن المعنوية الكبرى هي التي تهيّء التركيب لاستقبال العلامة الإعرابية التي ينشئها الوسيط اللغوي، ويتجلى أثره في حركات الإعراب الأربع[1]، الضّمة وما ينوب عنها في الإعراب عن حالة الرّفع، والفتحة وما ينوب عنها في الإعراب عن حالة النّصب، والكسرة والسّكون وما ينوب عنهما في الإعراب عن سيرة النسخ، وتسمى الحركات الأربع الواردة بلواصق الإعراب وهي مجال عمل "الوسيط اللغوي" الذي لم يحدّد الأوراغي له وصفاً يبين عن ماهيته حيث يتحدّث عن أثره وكأنه يعرّفه بالوظيفة فماهيته غير واضحة.

ولا يتصور النّاظر أنّ تعدد لواصق الإعراب أو الحركات الإعرابية على المداخل المعجمية مؤذن بالقول بتعدّد الوسيط اللغوي، بل الحاصل أنّه يعمل بشروط مغايرة علامات إعرابية معاً «فالوسيط اللغوي يعمل الضمة بشرط علاقة الإفضال والكسرة أو السكون بشرط وجود ناسخ علامة الإعراب الأصلية»[2].

3-3- العلاقات الدلالية

يمكن القول بأنَّ الفعل هو المسؤول عن إنتاج تركيب الإسناد بين المتساندين وهو الموكل إليه أيضاً في نحو اللغة التَّوليفي تحديد نوع العلاقة الدلالية التي ينبغي استحضارها وذلك من خلال مؤشّرات معجمية أو صرفية لصنف الفعل، وتتمظهر العلاقات الدَّلالية كما سبق ووضح في أربع علاقات تتعاقب على علاقة الإسناد التركيبية حيث تقتصر كل واحدة على وظيفة لا غير، وهي: السببية ($\subset$) والعلية ($\boldsymbol{\omega}$)، والسبلية ($\supseteq$)، واللزوم (φ) ويتلخص عملها كما ما يلي[3]:

- **علاقة السببية** ($\subset$): وقد سبق توضيحها إذ تقوم بين طرفين أحدهما يكون سببا في خروج الطرف الآخر من العدم إلى الوجود، وتدرج في نواة الجملة بين المتساندين والملحظ الذي نشير إليه الآن هو في حالة انتقى "**المشتق**" وليس "**الفعل**" هذه العلاقة فإنها تعمل في المسند إليه صفة الفاعل (صفا).

{الله $^{\text{صفا}}$ هو $\subset$ المعطي المانع.

---

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص150-151.

[2]- محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، ص116.

[3]- المرجع نفسه، ص153-154.

{ما رزق إلا الله صفا

- **علاقة العلية (ω)**: ينتقي هذه العلاقة **الفعل القاصر(فق)** بمقولته الفرعية، كما ينتقي بخاصيته الدَّلالية ما يعوّض المسند إليه ليحقّق التركيب الآتي (فق **ω** س) (حيث يعبّر "س" على مقولة الاسم سواء كان محضاً أو اسماً ناقصاً أو صفةً)، وتقوم هذه العلاقة بين طرفين الفعل والمفعول (مف)، حيث تعمل وظيفة المفعول، ويتحدَّث محمد الأوراغي عن ا"لفعل القاصر" وهو المسند إلى اسم لا يقوى على فعله وليس مما يصدر عنه الفعل من مثل؛ (**كَبُر الطِفْلُ**، و**هَلَكَ القوْمُ**)، فهذه الأسماء ليس مما يفعل هذه الأفعال، وإنَّما هي أسماءٌ شاهدةٌ على وقوع الأحداث بها. وبالتَّمثيل لكيفية تشكل العلاقة الدَّلالية وطبيعة عملها يضح المقصد جلياً.

الجدول (06): كيفية تشكّل العلاقة الدَّلالية وطبيعة عملها في حالة الفعل.

الجملة الفعلية	العلاقة التركيبية	الحالة الإعرابية	العلاقة الدلالية	الوظيفة النحوية
هَلكَ الإنسانُ	الإسناد	الرَّفع	العليَّة	المفعول به

المصدر: (الباحث، اعتمادا على معطيات: محمد الأوراغي،2013م، ص324)

ينتقي المسند (هلكَ) في الجملة الاسمية (هلكَ الإنسانُ) المسند إليه (الإنسانُ) وهو مدخلٌ معجميٌ ينتمي إلى مقولة الاسم (+ج-ز) فتتشكَّل **علاقة الإسناد التركيبية** التي تُعدُّ **العامل لحالة الرَّفع** في نحو اللغة العربية التَّوليفي والتي يفسَّر بها **العلامة الإعرابية التي يستلمها المسند إليه، وهذا التَّفسير ينفي عمل الفعل كما في العاملية اللفظية** ويسندها إلى **عمل العلاقة**، وبانعقاد تركيب الإسناد يكون الفعل «قد انتقى بمقولته الفرعية علاقة ائتلاف دلاليةٍ تنتظمه وما يراكبه»[1]، حيث يمثل المراكب "الموضوع" طرفاً للعلاقة الدَّلالية في حين يسند للفعل مهمة تحديد نوع العلاقة بناءً على صنفه، فالفعل القاصر (هَلَكَ) ينتقي **علاقة العليَّة** التي تعمل في المسند إليه **وظيفة المفعول النَّحوية**، وعليه فهذا الأخير تسند إليه عملية الانتقاء العلائقي فتعمل العلية **(ω)** وظيفة المفعول إذا انتقاها الفعل، أما إذا انتقاها المشتق فتنتقي علاقة تعمل **"صفة الوظيفة"** حيث تعوض عنصر المسند في نواة الجملة حينئذ كفعلها، وليكن المشتق مثلا الصفة

[1]- محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**،ج2، ص324.

المشبهة في المثال الآتي: (**مقصوصٌ الجناحَ مريضٌ**) فتنتقي بذلك علاقة العلية التي تعمل "**صفة وظيفة المفعول**" في المركب الإضافي (**مقصوصٌ الجناحَ**) الواقع في نواة الجملة مسنداً إليه.

الجدول (07): كيفية تشكّل العلاقة الدَّلالية وطبيعة عملها في حالة المشتق.

الجملة الاسمية	العلاقة التركيبية	الحالة الإعرابية	العلاقة الدلالية	الوظيفة النحوية
مقصوصٌ الجناحَ مريضٌ	الإسناد	الرَّفع	العليَّة	صفة المفعول به

المصدر: (الباحث، اعتمادا على معطيات: محمد الأوراغي،2013م، ص324)

فالمركَّب الإضافي (مقصوصٌ الجناحَ) الواقع في نواة الجملة مسندا إليه هو مركب إضافي صورياً وإسنادي وظيفياً[1] بدليل إمكان تحويله إلى (مقصوص جناحه) حيث يتكون من اسم المفعول (مقصوصٌ) المنحدر من فعل قاصر صرفياً والمنتقي لعلاقة العلية العاملة في رديفه (الجناح) صفة وظيفة المفعول.

- **علاقة السبلية** $\supseteq$: هي علاقةٌ دلاليةٌ مركَّبةٌ من علاقتي السببية ($\subset$) والعلية (ω)تقوم بين الطرفين تعمل في الموضوع السبب الشاهد وظيفة الفاعل به (فابه) إذا كان منتقيها فعلا وليس يفعله بغيره، إذ يلزمه فعله ولا يتعداه إلى غيره، والفعل المنوط به في العلاقة السبلية **الفعل اللازم** الذي يلزم فاعله ولا يتعداه إلى غيره.

الجدول (08): كيفية انتقاء الفعل اللازم للعلاقة الدلالية وعملها لوظيفة الفاعل به.

الجملة الفعلية	العلاقة التركيبية	الحالة	العلاقة الدلالية	الوظيفة النحوية
يغتسلُ الناسُ يومياً	الإسناد	الرَّفع	السبلية	الفاعل به

المصدر: (الباحث، اعتمادا على معطيات: محمد الأوراغي،2018م، ص154)

[1]- يستعمل الأوراغي مصطلح "الإضافة الصورية" مقابل "الإضافة اللفظية" في النحو التراثي لأنها إضافة في ظاهرها وإسناد في حقيقتها لائتلاف الطرفين بعلاقة دلالية مما ينتقي الفعل أو مشتقاته ويستعمل الإضافة الدلالية لما ائتلف بواسطة علاقة الإضافة الدلالية ويكون انتقاء هذه العلاقة من طرفيها معا وكلاهما ليس مما يعوض عنصرا في نواة الجملة (ص264 الهامش، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**)

يؤشر الفعل اللازم (فل) لمقولته الفرعية معجمياً أو صرفياً فينتقي بمقولته الفرعية **علاقة السبلية** وبخاصيته الدلالية الفارقة ينتقي مدخلا معجمياً مما يقبل أن يعوض المسند إليه (م) كالاسم المحض ونحوه الاسم الناقص أو الصفة أو المصدر، وعند الائتلاف تكون العلاقة الدلالية **السبلية** ⊇قد عملت في المدخل الذي يعوّض المسند إليه (مَ) وظيفة الفاعل به النحوية، أما إذا كان **مشتقا** من الفعل سواء كان المشتق مصدرا أو صفة فإنه يعمل "صفة الفاعل" كما في:

هل الإنسان القادمُ ⊇ أبوك صفا به[1]

أما **الفعل المتخطي (فخ)** فيتميَّز بكونه مشحوناً دلالياً فيدلُّ بلفظه على معناه الوضعي، ويدل بالتَّضمُن على معنى فعل يلازمهُ، وبهذا الشَّحن ينتقي ثلاث علاقاتٍ دلاليةٍ ويتطلَّعُ إلى ثلاثةِ موضوعاتٍ اسميةٍ أولاها علاقةُ السَّببية، وثانيها علاقة السَّبلية، وآخرها علاقة العليَّة، ويمكن التَّعبير عن هذه العلاقات بالمثال الآتي:

الجدول (09): كيفية انتقاء الفعل المتخطي للعلاقات الدلالية.

الجملة	العلاقة التركيبية	الحالة الإعرابية	العلاقة الدلالية	الوظيفة النحوية
الزوجُ وهبَ شقةً لأهلِ زوجتِهِ	الإسناد	الرفع	– السببية – السبلية – العلية	– وظيفة الفاعل النحوية – وظيفة الفاعل به النحوية – وظيفة المفعول النحوية

المصدر: (الباحث، اعتمادا على معطيات: محمد الأوراغي، 2013م، ص330)

يستلم الموضوع (س2) (شقةً) **وظيفة المفعول الضمنية** من جرَّاء مشاركته للمركب الاسمي (س3)(أهل زوجته) في تعويض الفضلة (فض) والدخول عن طريقها إلى البنية المكونية، إذ باعتبار الفعل الصريح (وهبَ) يكون(س2) (شقةً) معطى له إذن وظيفة المفعول، وباعتبار الفعل الضمني (**العطاء**) يكون (س2) آخذاً فتكون له وظيفة الفاعل وبذلك تجتمع للمركب (س2) **وظيفتا الفاعل و"المفعول" النحويتان** ومنهما

[1]– ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص154.

تتشكل وظيفة "الفاعل به" النحوية المسندة إلى الموضوع (س2) وباعتبار الفعلين الصَّريح والضّمني معا يكون الانتقاء لعلاقة العلية لوظيفة المفعول في الموضوع (س3)[1]، ولا يخرج المشتق عن عمل فعله، فإذا أتينا بمشتق من الفعل (وهبَ) تكون الجملة (**الزوجُ واهبٌ شقةً أهلَ زوجتِهِ**) فنجد اسم الفاعل (واهِبٌ) ينحدر من فعل متخطٍ ويعوّض في الجملة عنصر المسند فينتقي لذلك ثلاث علاقات؛ **السببية** التي تعمل صفة الفاعل (الزوج ⊂ واهب^{صفا}) و**السبلية** التي تعمل صفة الفاعل به (واهب ⊇ شقة$^{صفا\ به}$) وعلاقة **العلية** ω العاملة لصفة المفعول (**شقة** ω **أهل زوجته** ^{صمف}).

ومهما يكن من أمر فإنَّ محمد الأوراغي قد اعتمد بصفةٍ عامةٍ على مقولات الدَّرس النَّحوي وقدَّم تفسيراً أقرب إلى **وصف المقاربة** منه إلى **مفهوم النَّظرية** في شموليتها، حيث حاول استدراك الظواهر الشَّاذة في الفكر اللغوي العربي وهو ما يؤكّد على أنَّ **العاملية العلائقية رؤيةٌ منهجيةٌ** استفادت من منهج الدَّرس اللّساني الحديث، وهذا القول تؤكّده نقاط الاتفاق بين العامليتين، حيث تتَّفق العامليتان (اللَّفظية التُّراثية والعلاقية التَّوليفية) في أقسام الآلة، وهي ثلاثة في كليهما **عاملٌ** و**أثرٌ** و**قابلٌ** غير أنَّها تتباينُ في ماهية العمل وشكله يظهر ذلك فيما يلي:

- العوامل في النَّحو التُّراثي بالقسمة الأولى نوعان غير لفظي يضمُّ الابتداء، ولفظي يضمُّ (الفعل والاسم والحرف).
- بعض العوامل في النَّحو التُّراثي يعمل أثراً واحداً كالابتداء (العامل المعنوي الذي يعمل في المبتدأ الرفع) وحرف الإضافة الذي يعمل الجرّ، وبعضها الآخر يعمل نوعين من الأثر كالفعل العامل للرَّفع والنَّصب.
- جميع العوامل اللَّفظية في النَّحو التُّراثي تشارك في ترتيب مكونات الجملة كالابتداء الذي يحمل المبتدأ على الوقوع أولاً في صدر الإسناد، والفعل الذي يجبر الفاعل على النُّزول في المرتبة الثانية بعده ولا يصح عكس التَّرتيب.
- بعض الأثر في العاملية اللَّفظية ليس له عاملٌ واضحٌ كرفع الفعل المضارع فهو عند **سيبويه** كينونته في موضع الاسم، وعامله عند **الفرَّاء** التَّجرد من النواصب والجوازم، وعند **الكسائي** حروف المضارعة.

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، ص330.

- العاملية اللَّفظية عامليةٌ تجمع في آن واحد بين الرُّتبة القارة (الثابتة) وهي تمنع أن يتقدَّم الفاعل على الفعل العامل فيه الرَّفع، وبين الرتبة الحرة وهي التي تسمح أن يتقدَّم المفعول على الفعل الذي يعمل فيه النَّصب فإلزام أحد مكونات الجملة برتبةٍ معينةٍ والتَّرخيص لمكون آخر بالتَّحرك مسألة واجبة التَّحقيق.
- المبنيات في العاملية اللفظية من القوابل، هدر لموضع بعضها ... كالرفع، أو النصب ولا يقدر لموضع البعض الآخر أثر مثال (من جاء) فاسم الاستفهام في محل رفع والفعل الماضي (جاء) ليس له محل[1].

وفي مقابل ما سبق تظهر العاملية التوليفية في نسق عاملي مغاير كما يلي:

- كل عوامل النحو التوليفي تعمل أثراً واحداً، فعلاقة الإسناد تعمل الرَّفع، وعلاقة الإفضال تعمل النَّصب والوسيط اللغوي يعمل الحركات الإعرابية، وعلاقة السببية تعمل الفاعلية، وعلاقة العلية تعمل المفعولية، وعلاقة السبلية تعمل الفاعل به والعلاقة التداولية تعمل المواقع الرتيبة.
- تُرتَّب العوامل ترتيباً طبيعياً تبعاً لمراحل تكوين الجملة، حيث تعمل العلاقة التركيبية حالتي الرَّفع والنَّصب في القوابل، ومن ثمَّ يأتي دور الوسيط اللغوي الذي يجلب العلامة المحمولة، فيليها مباشرة عمل العلاقات الدلالية العاملة للوظائف النَّحوية وأخيراً يُعزى ترتيب عناصر الجملة إلى العلاقات التَّداولية.
- كل أثر في العاملية العلاقية له عاملٌ واحدٌ أياً كان القابل فعامل الرَّفع في الاسم هو نفسه عامل الرَّفع في الفعل المضارع وفي غيره، إذ العامل يعمل أثراً واحداً وقد يتلقاه أكثر من قابل بصرف النَّظر عن مقولة النوعية.
- ما يعرض للفعل المضارع المعرب من أثر الرّفع يعرض أيضاً للفعلين الماضي والأمر المبنيين وضعاً والأفعال إعراباً وبناءً كالأسماء إعرابا لا يشترط في الجميع إلا جهة اقتضاء للأثر، فالجهة التي اقتضت أن يكون المضارع المعرب مرفوعاً هي نفسها اقتضت أن يكون غيره المبني في موضع المرفوع.
- النواسخ في العاملية العلاقية تتخلى على قوابل معمولة أصلاً بعوامل تركيبية وليس للناسخ أن يؤثّر فيما كان لتلك القوابل من الآثار ماعدا علامات الإعراب القابلة للإبطال بعلامات النواسخ ويشكّل الناسخ ومنسوخ العلامة مركباً واحداً يتلقى أثر العامل الأصلي وعلامته المقدَّرة التي تظهر في العطف على المحل.

[1]- ينظر، محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، ج2، ص158-159.

وخلاصة القول أنَّ بحيرة النَّحو كانت راكدة إلى أن حرّكتها أمواج إبراهيم مصطفى في "إحياء النحو" مطالبةً بالتَّيسير ورغم ذلك فقد وقع المطالبون في اضطرابٍ واضحٍ حال دون بديلٍ نائبٍ عن العاملية حيث باتت مباحثهم عاجزةً عن شمول أبواب النَّحو المختلفة وهو ما ألزم المساءلة أكثر، وبظهور نموذج النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية تغيَّرت الوُجهة في البحث – الذي يقوم على إلغاء فرضية العامل بناءً على أنَّ حركة الإعراب تفسّر انطلاقاً من مبدأ توارث الإعراب، أي أنَّ مكونات الجملة ترث حركاتها الإعرابية عن رتبتها الأصلية (ف، فا، مف) مهما كان موقعها (ف،فا، مف)(مف، ف، فا)(ف، مف، فا) على أساس فرضية الاشتقاق والتَّحويل-.

وبالرغم من محاولات اللّسانيين العرب اللَّحاق بالنَّظرية إلا أنَّ الكفاية التفسيرية لم تتحقق بل ازدادت اغتراباً وهو ما أدى إلى البحث في اتجاه آخر يعرف بالتَّوجه النمطي والذي يسعى إلى الانطلاق من اللغة العربية في بناء أنموذج نحوي لوصف العربية ونحوها من اللغات التَّوليفية، فخاصية التَّوليف المميّزة له مستقاةٌ من وسيط العلامة المحمولة وهي المناسبة لبنيةٍ قاعديةٍ ذاتُ رتبةٍ حرةٍ حيث يقوم نموذج النَّحو التَّوليفي على فرضية العلاقات وكان البديل في اقتراح عامليةٍ علاقيةٍ وسائطيةٍ كعمل العلاقات الدَّلالية للوظائف النَّحوية، وعمل العلاقات التركيبية للأحوال التركيبية، وعمل العلاقات التداولية لوظائف تداولية وأغراض تواصلية، وعمل العلاقات التداولية لوظائف تداولية، وعمل الوسائط اللغوية للعلامات الإعرابية، وبتضافر هذه العوامل تتولَّد العبارات اللغوية.

إذن، العاملية العلاقية عامليةٌ حرَّةٌ في طور التَّأليف من التركيب حيث تشتغل العوامل الثلاثة التركيبية والدَّلالية والوسائطية، وهي أيضاً عامليةٌ مرتَّبةٌ في طور التَّرتيب من التركيب حيث تشتغل العوامل التَّداولية التي تفرض على مكوّنات الجملة الحرة سابقاً رتباً مؤقتةً حالياً فيكون اصطفافها دالاً على غرض تخاطبي معيَّن.

خاتمة

لقد سعت هذه الدّراسة على امتداد فصولها ومباحثها إلى مقاربة المنجز اللّساني العربيّ تصوراً ومفهوماً وتطبيقاً في أبرز اتجاهاته اللّسانية من خلال تجربة رائدة لأحد أعلام الدّرس اللّساني العربيّ ممثلاً في الأستاذ محمد الأوراغي صاحب الاتّجاه اللّساني النّسبي في اللسانيات العربية الحديثة، وقد خلص البحث من خلال هذه المقاربة التي قرأ بها التُّراث اللغوي العربي إلى جملة من النَّتائج العامة والخاصة والتي يمكن إيرادها كما يأتي:

1- النتائج العامّة:

- كان همُّ اللسانيات التوليدية التحويلية ربط اللغة بالفكر، فاللغة مرآة يعكس نسقها التركيب البنيوي لمعالقها الواقع خارجها؛ ومعالقها إما بنية العالم عند الفلاسفة في إنجلترا حديثاً، وإما التركيب البنيوي للدماغ البشري عند تشومسكي حالياً وهو ما مثَّل فرضية العمل لدى التوليديين فهمُّوا رصد مظاهر النحو في الذهن، إضافة لبناء نظام قواعدي يصلح لأن يشمل سائر اللغات البشرية من خلال وضع ضوابط تضبط الجمل السليمة من غيرها وهي في كل ذلك تفرغ من قناعة مفادها "التركيب وحده قادر على الإيفاء بمطالب تلك الضوابط".
- قدَّم القدامى نظريةً متكاملةً حاولت أن تكون إطار اللغة العربية الأوحد الذي يفسّر في ضوئها النّظام النحوي العربي، فكانت الغاية تعليميةً تفسيريةً بالدَّرجة الأولى حيث جعلت وكدها البحث في تغيير الحركات الإعرابية والسبب وراءه، وما ذلك إلا للتأكيد على أنَّ "الإعراب خصيصة عربية" فتناولت الجملة من حيث هي مشمول التركيب.
- تعدُّ نظرية اللسانيات النّسبية من أنضج النَّماذج اللسانية وأحدثها في ساحة البحث اللّساني العربي والتي تكمن خصوصيتها في جِدَّة أفكارها المستندة للتراث اللغوي، إضافةً إلى أنَّها أقيمت للإطاحة بنظرية لسانية لها وزنها في اللسانيات الحديثة وهي نظرية اللسانيات الكلية لصاحبها أفرام نوام تشومسكي وعلى هذا لم توصف وسائلها الإجرائية بالتَّبعية ولا محاولة التَّوفيق، بل النَّقد وإعادة التَّوجيه في سبيل بناء مقاربةٍ جادةٍ تتَّخذ من اللغة العربية وخصائصها موضوعاً للدراسة.
- تبدو نظرية اللسانيات النسبية كاتجاه حديث يسعى لمحاكاة الواقع اللغوي نظرية لها من الصَّلابة العلمية الشيء الكثير، فمقاربة الجملة العربية بمعطيات لغويةٍ واقعيةٍ أثبت سلامة إجرائيتها ودحض لفكرة التَّعميم التي نادت بها اللسانيات الكلية والتي سعت الاتجاهات التَّوليدية العربية إلى تفعيلها في

اللسانيات العربية بأمر من القواعد الكلية، وعلى هذا تأسَّست نظرية الوسائط اللغوية التي ترى أنَّ أطروحة التنميط هي الأوردُ حالياً –كونها تعزز من قيمة ما هو مستقرأ–خاصة وقد تأكدت الفروقات بين الأنماط اللغوية وعليه تتحدد قيمة النظرية وصمودها بمدى ارتباطها بالواقع اللغوي.

- تندرج نظرية اللسانيات النسبية ضمن إطار المقارنة بين اللغات البشرية، فنسبية الأنحاء ليست فكرة حديثة في الدَّرس اللّساني ولكن المستحدث هو طريقة التَّناول وهو ما برع في توصيفه محمد الأوراغي بناءً على شبكة مفاهيمية ممثَّلة في فكرة الأكوان الثلاثة، والمبادئ المشكّلة للُّغة، إضافة لإيلائها الاهتمام بمبدأ الوسيط اللغوي كونه المفسّر العليّ للاختلافات الموجودة بين اللغات وعلى أساسه تنمَّط اللغات وترصد خصائصها بغية تفسير بنيتها.
- الجهاز المفاهيمي للنظرية مؤسّس على شروط ابستيمولوجية غاية في الوضوح والدّقة خاضعة لشروط التّنظير العلميّ؛ فالوعي بقيمة التّأسيس المعرفي كان سمة البحث في هذه النظرية التي جمعت في توجّهها اللّساني العربيّ بين نظرة الفلاسفة العرب للغة وبين مخرجات البحث اللساني العلمي فآمن محمد الأوراغي لذلك بأن المعرفة العلمية النمطية هي أورد معرفة يمكن أن تقام عليها نظرية ما.
- سعى محمد الأوراغي إلى الإسهام في توجيه البحث اللساني العربي بملء بعض الفراغات في الثّقافة اللّسانية العربية والتي بقيت مغيّبة في التَّأسيس النَّظري من أهمّها قضية المكوّن الثقافي؛ فالتَّأسيس للنَّظرية ينبغي ألاَّ يخرج عن ثقافة اللغة العربية سواء اللغوية أو الدينية أو الفلسفية، إذ يجب أن تكون موجَّهة بنصّ لسان الحضارة وهو في ذلك يشترك مع الباحث اللّساني أحمد العلوي في الدَّعوة إلى ضرورة اتّخاذ القرآن الكريم مصدراً للتَّنظير.
- ومن بين أهمّ النَّتائج التي توصَّلت إليها الدّراسة ضرورة اختبار نجاعة نتائج البحث اللّساني العربي في اللغة العربية من خلال ميدان تعليم اللغات ومحاولة إيجاد حلول فعَّالة للمشاكل التي تعانيها القطاعات التّربوية؛ فتعليم اللغة العربية بات يحتّم إعداد المناهج المواكبة لحاضر المتعلم.

2– النتائج الخاصة بكل فصل:

أ– الفصل الأوّل

- إنَّ تعدد النَّماذج التَّوليدية دليلٌ على انتشار هذه النَّظرية في الأوساط العلمية اللّسانية، غير أنَّ الثَّابت أنَّ هذه النَّماذج المختلفة باختلاف النتائج المتوصل إليها لم تقدم جديداً للغة العربية ولم تغنِ عما قدَّمه النحاة من معارف كما أنها لم تحل إشكالات لازلنا نقف عندها إلى الآن.

– تعدُّ نظرية العمل الهيكل الأساسيّ الذي تقوم عليه التَّوليدية التَّحويلية والتي أفرزت العديد من القوالب اللّسانية المختصة بالجملة، وقد درست نظرية العمل العلاقة التركيبية بين عناصر الجملة، كما حدَّدت أنواع العوامل ومجموعاتها، إضافة للشروط اللازمة، لذلك جهد تشومسكي في اختبارها على أكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية.

– اهتمت النَّظرية التَّوليدية التَّحويلية بالمعنى بعد إهماله في نماذجها الأولى واتَّخذت له مكانَة كما أنَّها أسندت إليه مهمة التَّوليد ليتحول من مسؤول عن تفسير البنية العميقة في الدلالة التأويلية، إلى مكون توليدي موكل إليه توليد بنية عميقة تشكل تمثيلا دلاليا في الدلالة التوليدية.

– إنَّ المشكلة اللغوية قد وجدت طريقها للحل عند أصحاب المنطق العقلي في المتكلم المثالي أي الإنسان المسؤول عن أدائها وفعلها، وهو ما دفع بنوام تشومسكي للاهتمام بدور العقل مثنيا على رأي ديكارت (أنا أفكر أنا كائن) أنا موجود.

– لقد كان منطلق محمد الأوراغي تراثياً إذ أسَّس للنَّظرية اللّسانية النّسبية بناءً على جدلية الفكر واللغة عند العرب القدامى فلاسفةً كانوا أم لغويين، أم مناطقة، فالرؤية المفهومية للُّغة قد أسَّست النَّظرية اللّسانية ابستمولوجياً وأنطولوجياً.

– قدَّم الفلاسفة العرب لمفهوم اللغة في علاقتها بالوجود من موقف ابستمولوجي، إذ ينطلقون من تصور شامل للوجود فاللغة لدى الإنسان اقتضاءٌ وجوديٌ، وبهذا التَّصور يكون الإنسان قد وُهب اللغة والفكر معاً لا أسبقية لأحدهما على الآخر، فهي قوةٌ ذهنيةٌ داخليةٌ ملهمةٌ.

– يرى محمد الأوراغي أنَّ تعذر التَّمييز داخل القدرة اللغوية بين المعارف الطبيعية والمعارف الكسبية انعكس بشكل واضح عن طريقة الاستدلال التي انتهجها صاحب النحو الكلي لإثبات طبعية المعارف المنسوجة خلقةً في خلايا الذّهن البشري، ويرى علي حرب بأنه ليس من المبالغة القول بأنَّ تشومسكي قد فقد كل وسائل الاستدلال لإثبات طبعية المعارف اللّسانية واختار أسلوب الإقناع لتعميم مبادئ النَّحو الكلي.

– تعدُ نظرية مازن الوعر نظرية لسانية مؤسَّسة تراثياً يصدق ذلك طبيعة استدلالاته حيث يستدل بالنحاة الأوائل إذ استعار العديد من المفاهيم النحوية، وهو في ذلك لا يخرج عن نسق العربية وما أقره لها النحاة من كيان العامل النحوي، كما أنه كشف عن مستوى لساني أعلى يحكم الاسناد والأداة وسماه الكلام (ك)

ومن أجل التفسير الدَّاخلي الدَّلالي للجملة العربية الخاضعة لقوانين التقديم والتأخير أفاد من عبد القاهر الجرجاني كثيرا في تنظيراته وهو بذلك يؤكد على حضور التراث.

ب- الفصل الثاني

- أدركت العقلية الحداثية أنَّ التفكير في اللغة لا يكاد يؤتي نتائجاً إلا وهو مبني بناء الأجهزة الآلية المصنوعة للقيام بوظيفةٍ إنتاجيةٍ معينةٍ، كإنتاج الجمل في خطاب معيَّن، وهو الذي حمل على تقديم نحو العربية في بنية نموذج النَّحو التوليفي وحمل أيضا على تقديم العاملية العلاقية في نسق عاملي محكم البناء.
- تحقيق نظرة شمولية للغة تجمع بين خصوصية اللغة أولا وعلى نمطية كل مجموعة لغوية ثانيا دون إغفال للكليات العامة التي تميّز اللّسان وتقوّمه.
- تحقيق الانسجام وضمانه لنظريتها بالجمع بين الثروة التراثية ومفاهيم الدّرس اللّساني الحديث ما جعل للنظرية أصولا تنطلق منها.
- تحقيق التَّميُز النظري بالانفلات من التَّبعية المعرفية للنظريات اللّسانية الحديثة.
- تفعيل فكرة النمطية في البحث اللساني العربي هو الجديد الذي جاء به محمد الأوراغي.
- تبحث اللسانيات النسبية في إثبات التغاير بين اللغات البشرية لتقويض نظرية تشومسكي المبنية على النموذج الواحد والكلي للغة، إضافة إلى السَّعي إلى إقامة نظريةٍ لسانيةٍ تبنى من خلالها أنحاء لمختلف اللغات المتغايرة فيما بينها بدءا بفحص "الموضوع" و" المنهج" و" الغاية"؛ فالأول يقابل اللغة والثاني يصدق على كيفية التعامل مع الموضوع (أو اللغة) وهو ما يسمى بآليات الاستدلال، أما الغاية فهي نتاج التصور المتشكل عن ماهية اللغة ممثلا في اللسانيات النسبية بالمقارنة بين اللغات في خصائصها المشتركة والمختلفة متوسلة "بمبدأ التنميط" في مقابل "مبدأ التعميم" الذي يقترح وصف جميع اللغات بنموذج أحادي يعرف بالنحو الكلي.
- تمثل هذه المعادلة المصوغة حدود العلاقة بين مبادئ تقوُّم اللغات البشرية (هـ ⟸ ط1⊂ ق1) ويكون فك شفرتها كالتالي: يمثل (هـ) الأصلين الدلالي والتداولي وهما أصلين كليين ثابتين أما (⟸) فيؤشر على علاقة التلازم أو اللزوم بالوسائط اللغوية الذي يعبّر عنها بـ (ط1) التي ترتبط بدورها بعلاقة السببية (⊂) بالبنية القولية فتنتج البنية القولية مباينة تماما لغيرها.

- تمثل اللّسانيات النّسبية محاولةً لتجاوز اللّسانيات الغربية التَّصنيفية لقصورها على تحقيق النتائج المرجو منها بدءاً من سلالية وليم جونز إلى نمطية اجرنبرغ وذلك باستحداث فكرة الوسائط اللغوية التي تعدُّ أحد المبادئ الأربعة المقومة للغات البشرية.

ج- الفصل الثالث

- الملاحظ على مقاربة محمد الأوراغي لبنية الجملة العربية من خلال النَّحو التَّوليفي أنَّها لا تخرج عن كونها إعادة نظر في العديد من جوانب النَّظرية النّحوية العربية مع فارق في التَّسمية والاصطلاح والمعالجة، وإنَّ ما خرج عن تنظيرات المتَّفق عليه بين جمهور النُّحاة وجد لنفسه حضوراً لدى البعض الآخر من النحاة فقد استهدى الأوراغي في تفسيره لقضايا اللغة العربية بالنَّظرية النَّحوية لا محالة حيث كانت الإطار الذي ينطلق منه ليعود إلى تصحيحه بالإضافة، أو الحذف، أو التقويم، حيث استفاد من المنهج اللّساني الحديث والذي ينطلق من البناء المنطقي لأنساق اللغات البشرية بحسب منهج البحث النَّسقي الحديث، فيحاول تمثُّله لتوقُّع ما بات يعرف بالنظرية اللّسانية العربية المعاصرة.

- مثَّل عبد القادر الفاسي الفهري الكتابة التوليدية العربية لما تميزت به دراساته من الدّقة العلمية والصَّرامة في العلم، حيث طبَّق النَّموذج التَّوليدي التَّحويلي على اللغة العربية في محاولة للاستفادة من فرضيات النحو التوليدي، ومن بين القضايا المدروسة باهتمام قضية رتبة العناصر اللغوية في الجملة العربية حيث بحث عن أصل الترتيب بناءً على تطورات نظرية تشومسكي فتوصَّل إلى أنها من نمط (ف فا مفع) وكان هذا في بداية أبحاثه حيث عرض في سبيل توحيد بنية الجملة العربية للعديد من المصطلحات غير المألوفة زادت البحث في الجملة العربية صعوبة كالتبئير والخفق والتسوير...إلخ، وهو ما أدى إلى عدم استيعاب العديد من تمفصلات حديثه عن ظواهر اللغة العربية، وبتطور الدرس التوليدي حاول الفهري مجددا إثبات طبيعية اللغة العربية وبأنها قادرة على استيعاب القواعد الكلية فغيَّر موقفه الأول ليقول بالرتبة المزدوجة مع ظهور نظرية الوسائط ودعا إلى التمسك بفكرة الوسيط اللغوي جاعلا من وسيط التطابق الاسمي معيارا تترتب على أساسه مكونات الجملة العربية بحيث إذا كان التطابق اسميا أخذت الجملة نمط (فا ف مفع) أما إذا كان التطابق غير اسمي فالجملة تأخذ نمط (ف فا مفع) في الترتيب، أما نماذجه الأخيرة فخلصت إلى أن الرتبة

الأصلية للغة العربية رتبة حرة بتعبير الأوراغي فهي رتبة متعددة تتعدد فيها رتب عناصر الجملة وذلك انطلاقا من مسلمة تعدد قيم الوسيط الواحد.

– لا يمكن بأية حال اعتبار اللغة العربية لغة ذات رتبة قارة كما ذهبت إلى ذلك اللّسانيات التّوليدية فالذي يتحكَّم في البنية الموقعية لمكونات الجملة العربية في اللسانيات النّسبية مجموعة من العلاقات التَّداولية لاحتفاظ مكوّنات التركيب في البنية المكونيّة بالوظائف التركيبية، والدلالية بفضل وسيط العلامة المحمولة، وهو ما جعل الرتبة في اللغات التوليفية ذات رتبة حرة.

– تمثل العامليتان اللفظية والعلاقية بالنسبة للغة العربية الموصوفة نسختين من النحو يستفاد منهما استبانة نموذجين من التفكير اللغوي، أقدمهما ينطلق من الظاهرة وصولا للقاعدة المجردة (النظام) بتوسيل آليات للتقعيد مابين ملاحظة ووصف وتفسير، وأحدثهما ينطلق من البناء المنطقي لأنساق اللغات البشرية بحسب منهج البحث النسقي الحديث، فيحاول تمثّله لتوقّع ما بات يعرف بالنظرية اللسانية العربية المعاصرة.

– رغم اتفاق النحاة منذ القرن الثاني للهجرة على أنَّ نظرية العامل متجذرة في النحو العربي إذ أملت على نحو العربية مصطلحاته، وحددت تعاريفه بل وصممت رصف أبوابه، رغم هذا الاتفاق إلا أن تاريخ النحو لم يخل من محاولات تطالب بإلغائها والتخلي عنها لما أسفرت عنه من مشاكل كبلت النحو ويرى مصطفى بن حمزة بأنَّ الثورة على نظرية العامل تستلزم الثورة على كل هذه الأشياء، على المنهج النحوي في التناول، وعلى المصطلح وعلى التَّعريف وعلى التَّبويب وهو ما لم تتوصل إليه النَّظريات اللّسانية الحديثة.

– تقوم بنية النحو التوليفي العاملي على وسائط مخصوصة إذ هو مهيّأ لوصف العربية ونحوها من اللغات التّوليفية، فخاصيّة التّوليف المميزة له مستقاة من وسيط العلامة المحمولة وهي المناسبة لبنية قاعدية ذات رتبة حرة، وبها تمَّ الكشف عن الخلل في العاملية اللفظية المتمثلة في عمل بعض مكونات الجملة في بعض.

– سعت العاملية العلاقية التي اقترحها الأوراغي إلى التفريق بين طبيعة العامل والناسخ في نحو اللغة العربية التوليفي، فالعامل عبارة عن علاقة بينما الناسخ ألفاظ مفردة فيكون بذلك العامل محدثا للأثر وهو الأصل في حين يكون الناسخ طارئا فحسب ولا يمسّ إلا العلامة الإعرابية أما عوامل الأحوال وعوامل الوظائف فتبقى ثابتة.

– النّظام العاملي في النموذج التوليفي يقوم على عمل العلاقات الدلالية للوظائف النحوية، وعمل العلاقات التركيبية للأحوال التركيبية، وعمل العلاقات التداولية لوظائف تداولية، وعمل الوسائط اللغوية للعلامات الإعرابية، وبتضافر هذه العوامل تتولد العبارة اللغوية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

فهرس المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم (برواية ورش).

أ. المصادر والمراجع (العربية):

1. إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط3، 1961م.
2. إبراهيم مدكور، **المعجم الفلسفي**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1983م.
3. أحمد حساني، **دراسات في اللسانيات التطبيقية، حقل تعليمية اللغات**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، بن عكنون، الجزائر، 2009م.
4. أحمد حساني، **مباحث في اللسانيات، مبحث صوتي، مبحث تركيبي، مبحث دلالي**، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013م.
5. أحمد عيد، **أصول النّحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب، ط6، 1979م.
6. أحمد بن فارس(أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا)، **مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت،1979م، ج3.
7. أحمد المتوكل، **الوظائف التداولية في اللغة العربية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1985م.
8. أحمد المتوكل، **قضايا معجمية (المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية)**، اتحاد الناشرين المغاربة، المغرب، ط1، 1988م.
9. أحمد مومن، **اللسانيات النشأة والتطور**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005م.
10. إدريس مقبول، **أولويات البحث في اللسانيات العربية**، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ضمن سلسلة البحث والدراسات: أولويات البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية والشرعية في العالم العربي، قطر، ط1، 2020م.
11. إسماعيل أحمد عمايرة، **المستشرقون والمناهج اللغوية الحديثة**، دار وائل، عمان، ط2، 2002م.
12. الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن الكريم**، تح: محمد الكيلاني، دار المعرفة بيروت، لبنان، ط5، 2007م.

13. آلان شالمرز، **نظريات العلم**، تر: الحسين سبحان وفؤاد الصفا، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1997م.

14. ابن الأنباري، **أسرار العربية**، تح: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، دمشق، دط، دت.

15. ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح**: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط1، 2002م.

16. أنيس فريحة، **نظريات في اللغة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط2، 1981م.

17. تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة، الدار البيضاء، 1994م.

18. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، **الخصائص**، تح، محمد علي نجار، دار الكتب المصرية، مصر، ط2، 1955م، ج1.

19. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، **اللمع في العربية**، تح: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1988م.

20. ابن جني(أبو الفتح عثمان)، **المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث، 1954م، ج1.

21. جورج مونان، **معجم اللسانيات**، تر: جمال الحضري، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2012م.

22. جورج مونان، **مفاتيح الألسنية**، تر: الطيب بكوش، منشورات الجديد، تونس، 1981م.

23. جون ليونز، **نظرية تشومسكي اللغوية**، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1985م.

24. حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، **أسئلة اللغة، أسئلة اللسانيات**، منشورات الاختلاف، ط1، 2009م.

25. حافظ إسماعيلي علوي، وامحمد الملاخ، **قضايا إبستمولوجية في اللسانيات**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009م.

26. حافظ إسماعيلي علوي، **اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2009م.

27. أبو حامد الغزالي، **المستصفى من علم الأصول**، تح: عبد الله محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،1971م.

28. أبو حامد الغزالي، **المعارف العقلية**، تح: عبد الكريم العثماني، دار الفكر، دمشق، ط1، 1963م.

29. أبو حامد الغزالي، **معيار العلم في المنطق**، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت، لبنان، 2013م.

30. حسام البهنساوي، **أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994م.

31. حسان الباهي، **اللغة والمنطق (بحث في المفارقات)**، المغرب، المركز الثقافي العربي، دار الأمان ط1، 2000م.

32. حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000م.

33. حسين بن علي الزراعي، **اللسانيات وأدواتها المعرفية تطبيقات نظرية وتجريبية على اللغة العربية**، ط1، 2016م.

34. حماسة عبد اللطيف، **النحو الدلالة**، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000م.

35. أبو حيان التوحيدي وأبو علي بن مسكوية، **الهوامل والشوامل**، أحمد أمين والسيد أحمد صفر، القاهرة، 1951م.

36. خالد خليل هويدي، **التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث، الأصول والاتجاهات**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، ط1، 2012م.

37. ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تح: درويش جودة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 2001م.

38. خليفة الميساوي، **المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم**، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1 ،2013م.

39. خليل أحمد عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط1، 1984م.

40. خليل أحمد عمايرة، **المسافة بين التنظير النّحوي والتطبيق اللغوي**، دار وائل، عمان، ط1، 2008م.

41. خليل بن ياسر البطاشي، **الترابط النصي في ضوء التحليل اللساني للخطاب الشعري**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009م، ص 192.

42. داود عبده، **البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية**، مجلة الأبحاث، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجامعة الأميريكية في بيروت، 1983م.

43. راي جاكندوف، **علم الدلالة والعرفانية، تر**: عبد الرزاق بنور، المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010م.

44. رشيد بوزيان، **الموازنة بين نحو سيبويه ونحو تشوسكي (دراسة في مكونات الترادف والتباين والتكامل)**، دار القرافي، المغرب، 1994م.

45. رشيدة العلوي كمال، **النحو التوليدي بعض الأسس النظرية والمنهجية**، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1، 2014م.

46. الرضي الاستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، تح: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط2، 1996م، ج1.

47. روبير مارتان، **مدخل لفهم اللسانيات**، تر: عبد القادر المهيري، المنظمة العربية المتحدة، بيروت، ط1، 2007م.

48. رينيه ديكارت، **مقال عن المنهج**، تر: محمود محمد الخضيري، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ط2، 1968م.

49. سامي عيد حنا وشرف الدين الراجي، **مبادئ علم اللسانيات الحديثة**، دار المعرفة الجامعية، دط، دت.

50. ستيفن بنكر، **الغريزة اللغوية (كيف يبدع العقل اللغة)**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، مكتبة المريخ، الرباط، 2000م.

51. ابن السراج، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، ج2، 1996م.

52. سعيد الأفغاني، **من تاريخ النحو العربي**، دار الفكر، بيروت، هامش.

53. سمية المكي، **الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2013م

54.

55. سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي)، **الكتاب**، تح: عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1988م، ج2.

56. السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، ج1، 1996م.

57. السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ج1.

58. الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الهداية، الرياض، دط، دت.

59. الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.

60. صابر الحباشة، **اللغة والمعرفة رؤية جديدة**، دار صفحات، دمشق، 2008م.

61. صالح بلعيد، **اللغة العربية العلمية**، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، دط، 2003م.

62. صالح غيلوس، **التلقي والإنتاج في ضوء العرفنية تنظيم وإجراء**، البدر الساطع للطباعة والنشر، العلمة، الجزائر، ط1، 2017م.

63. صبحي الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، المكتبة الأهلية، بيروت، ط2، 1962م.

64. طه عبد الرحمن، **تجديد المنهج في تقويم التراث**، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط3، 2007م.

65. طه علي حسين الدليمي وسعاد عبد الكريم عباس الوائلي، **اللغة العربية (مناهجها وطرائق تدريسها)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005م.

66. عباس حسن، **النحو الوافي**، دار المعارف، ط3، القاهرة، مصر، ج 1.

67. عبد الرحمن بودرع، **في اللسانيات واللغة العربية (قضايا ونماذج)**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2016م.

68. عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في علوم اللسان**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، دط، ج1.

69. عبد الرحمن الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، دار موفم للنشر، الجزائر، ج1، 2007م.

70. عبد الرحمن الحاج صالح، **منطق العرب في علوم اللسان**، موفم للنشر، الجزائر،2012م.

71. عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م.

72. عبد السلام المسدي، **العربية والإعراب**، دار الكتاب الجديد، ليبيا، ط1، 2010م.

73. عبد السلام المسدي، **اللسانيات وأسسها المعرفية**، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، د ط، 1986م.

74. عبد القادر الفاسي الفهري، **اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية ودلالية)**، دار توبقال للنشر، المغرب، ط1، 1985م، ج1.

75. عبد القادر الفاسي الفهري وآخرون، **المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**، دار توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1986م.

76. عبد القادر الفاسي الفهري، **البناء الموازي (نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة)**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990م.

77. عبد القادر الفاسي الفهري، **عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللساني، ضمن المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية**، توبقال، الدار البيضاء، 1986م، ص94.

78. عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجمة والتوسيط (نظرات جديدة في قضايا اللغة العربية)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1997م.

79. عبد القادر الفاسي الفهري، **المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1998م.

80. عبد القادر الفاسي الفهري، **المعجم العربي (نماذج تحليلية جديدة)**، دار توبقال، الدار البيضاء، 1986م.

81. عبد القادر الفاسي الفهري، وإدريس السنغروشي ومحمد غاليم، **وقائع الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب**، منشورات عكاف.

82. عبد القاهر الجرجاني، **أسرار البلاغة**، تح: محمود شاكر، دار المدني، جدة، دط، دت.

83. عبد اللطيف الغزالي وآخرون، **معجم علوم التربية (مصطلحات البيداغوجيا والديداكتيك)**، دار الخطابي للطباعة والنشر، ط1، 1994م.

84. عبد المجيد جحفة، **مدخل إلى الدلالة الحديثة**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2000م.

85. عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 1979م.

86. عبد الصبور شاهين، **في علم اللغة العام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، 1993م.

87. عز الدين البوشيخي، **النموذج اللساني وشروط بنائه، مقال ضمن كتاب اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق**، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، المغرب، 1992م.

88. ابن عصفور الإشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، تح: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط1 ،1999م، ج1.

89. ابن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، دار الهدى، الجزائر، دط، 2008م.

90. أبو البقاء العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1995م، ج1.

91. علي أبو المكارم، **الجملة الفعلية**، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2007م.

92. علي حرب، **أصنام النظرية وأطياف الحرية (نقد بورديو وتشوميسكي)**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2001م.

93. علي سامي الحلاق، **المرجع في تدريس مهارات اللغة العربية وعلومها**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010م.

94. فتحي ذياب سبيتان، **أصول وطرائق تدريس اللغة العربية**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م.

95. فخر الدين قباوة، **التحليل النحوي أصوله وأدلته**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2002م.

96. كارل بوبر، **أسطورة الإطار في دفاع عن العلم والعقلانية**، تر: يمنى طريف الخولي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001م.

97. كارل بوبر، **منطق البحث العلمي**، تر: محمد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.

98. مازن الوعر، **دراسات لسانية تطبيقية**، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 1992م.

99. مازن الوعر، **نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1987م.

100. ابن مالك، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

101. مبارك حنون، **مدخل إلى لسانيات سوسير**، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، 1987م.

102. محمد الأوراغي، **اكتساب اللغة في الفكر العربي القديم**، دار الكلام للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط1.

103. محمد الأوراغي، **لسان حضارة القرآن**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2010م.

104. محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، دار الأمان، الرباط، المغرب، 2001م، ج1.

105. محمد الأوراغي، **اللسانيات النسبية وتعليم اللغة العربية**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م.

106. محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (اللسانيات النسبية والأنحاء النمطية)**، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط2، 2013م، ج2.

107. محمد الأوراغي، **محاضرات في تطبيقات النحو التوليفي**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2018م، ج2.

108. محمد الأوراغي، **محاضرات في النظرية اللسانية والنماذج النحوية**، دار الأمان، الرباط، ط1، 2018م، ج1.

109. محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية (دواعي النشأة)**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط2، 2010م.

110. محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم (العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي)، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان، ط5، 2002م.

111. محمد علي الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، 1999م.

112. محمد محمد العمري، الأسس الابستمولوجية للنظرية اللسانية البنوية والتوليدية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1، 2012م.

113. محمود يعقوبي، **معجم الفلسفة (أهم المصطلحات وأشهر الأعلام)**، دار الميزان للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1998م.

114. محيي الدين محسب، **انفتاح النسق اللساني (دراسة في التداخل الاختصاصي)**، دار الكتب الجديدة المتحدة بيروت، لبنان، 2008م.

115. مرتضى جواد باقر، **مقدمة في نظرية القواعد التوليدية**، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2002م.

116. مصطفى غلفان، وآخرون، **اللسانيات التوليدية من النموذج قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي (مفاهيم وأمثلة)**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2010م.

117. مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية في الأسس النظرية والمنهجية**، سلسلة رسائل وأطروحات (4)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مطبعة فضالة، دط، 1998م.

118. مصطفى غلفان، **اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة -حفريات النشأة والتكوين-**، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2006م.

119. مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية أسئلة المنهج**، دار ورد، الأردن، ط1، 2013م.

120. مصطفى بن حمزة، **نظرية العامل في النحو العربي (دراسة تأصيلية وتركيبية)**، ط1، 2004م.

121. مصطفى حميدة، **نظام الارتباط والرَّبط في تركيب الجملة العربية**، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة،1997م.

122. ابن مضاد القرطبي، **الرد على النحاة**، تح: شوقي ضيف، مقدمة المحقق، 1947م.

123. ممدوح عبد الرحمن الرّمالي، **العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب**، دار المعارف الجامعية، مصر، 1996م.

124. منجي العمري، **القيد التركيبي في الجملة العربية، دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي**، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط1، 2015م.

125. مهدي المخزومي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار رائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.

126. موريس آنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة للنشر، ط1، 2004م.

127. ميشال زكريا، **الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1983م.

128. ميشال زكريا، **مباحث في النظرية الألسنية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، دط، 1984م.

129. ميلكا إفيتش، **اتجاهات البحث اللساني**، تر: سعد عبد العزيز مصلوح، وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، 2000م.

130. ناجي تمار، عبد الرحمن بن بريكة، **المناهج التعليمية والتقويم التربوي**، مجموعة أساتذة اللغة العربية في الجزائر، الجزائر، دط، دس.

131. أبو نصر الفارابي، **كتاب الحروف**، تح: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط2، 1990م.

132. نصير الدين الطوسي، **هامش الإشارات والتنبيهات لابن سينا**، ج1، ص131. نقلا عن محمد الأوراغي، **الوسائط اللغوية (أفول اللسانيات الكلية)**، ج1.

133. نعوم تشومسكي، **البنى النحوية**، تر: يؤيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، الدار البيضاء، ط2، 1987م.

134. نعوم تشومسكي، **ثلاثة عوامل في تصميم اللغة، (ضمن كتاب اللغة وتصميمها)**، تر: محمد غاليم، ومحمد الرحالي وعبد المجيد جحفة، دار توبقال، المغرب، ط1، 2007م.

135. نعوم تشومسكي، **اللسانيات التوليدية: من التفسير إلى ما وراء التفسير**، تر: محمد الرحالي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013م.

136. نعوم تشومسكي، **اللغة ومشكلات المعرفة (محاضرات ماناجوا)**، تر: حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990م.

137. نهاد االموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ط1، 1980م.

138. ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، ط1، 2004م.

139. ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، دار التراث العربي، الكويت، ط1، 2000م، ج1.

140. هيثم سرحان وآخرون، **آفاق اللسانيات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011م.

141. ابن يعيش، **شرح المفصل**، تح: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 2013م، ج2.

142. أبو يعقوب السكاكي، **مفتاح العلوم**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م.

ب. المجلاّت والدّوريات:

143. أحمد إبراهيم محمد، النظرية اللغوية النسبية بين التراث والدرس اللساني، دراسة تأصيلية مقارنة مجلة دار المنظومة، جامعة الأزهر، مصر، مج01، ع 38.

144. ذهبية حمو الحاج، مدخل إلى التداولية المعرفية، مجلة الكوفة، ع09، 2014م.

145. عبد الرحمن الحاج صالح، **الأسس العلمية واللغوية لبناء مناهج اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي**، ألقي هذا البحث في ندوة بناء المناهج التعليمية، جامعة الإمام محمد بن السعود، الرياض، ونشر في المجلة العربية للترقية، الأليكسو، سبتمبر1985، مج 5، ع2.

146. عبد العالي العامري، **اللغة ونظرية الذهن (مبادئ معرفية وذهنية)**، مجلة اللسانيات العربية، ع6، 1439هـ، 2018م.

147. لطيفة إبراهيم النجار، **آليات التصنيف اللغوي بين علم اللغة المعرفي والنحو العربي**، مجلة جامعة الملك سعود، مج17، 2014م.

148. مازن الوعر، **النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحويلية، محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي**، مجلة اللسانيات، الجزائر، ع02 ،1982م.

149. محمد الأوراغي، **نظرية اللسانيات النسبية ونحو العربية من اللغات التوليفية**، أعمال الندوة الدولية حول اللغة العربية والنظريات اللسانية: الحصيلة والآفاق، منشورات جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2007م.

150. محمد الأوراغي، **اللغويات العربية واللسانيات الغربية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مركز دراسات اللغة العربية وآدابها، محاضرة 1.

151. محمد الطيب بنكيران، الخلفية الفلسفية في النظرية التوليدية، عالم الفكر، ع3، مج25، الكويت، 1997.

152. محمد غاليم، **بعض مهام اللسانيات في السياق المعرفي**، مجلة فكر ونقد، ع96، المغرب، 2008م.

ج. المراجع الأجنبية:

153. *Andret martinet,* ***éléments de linguistique générale****, quatriéme edition, deuxiéme tirage ,juin, 1999,p 06.*

154. *Carrol, j :(1956)* ***language, thought and reality****, maruink, opter philosophie and phénomène logiciel reasearch, p23*

155. *Gaston bachlar ,* ***la formation de l'esprit scientifique*** *: contribution a une psychanalyse de la conaissance, paris, librairie, philosophique,2004,p14-18*

156. *Jean dubois et autres,* ***dictionnaire de linguistique et des siences du langue****, france, larousse bordas, 2002, pp 53-301-320.*

157. *Jean-yves pollock : **langage et cognition** :introduction au programme minimaliste de la grammaire gènèrative prèface de noam chomsky , paris, press universitaires de france, 2eme edition : 1998(1ère edition :1997)p241.*

158. *J.p corneille, **la linguistique structurale , ses portées et ses limites**, p21.*

159. *Olivier Soutet, **Etude De Linguistique Constrastive**, Paris; Press De L'université Paris-Sorbone,2006, P21-61*

160. *R.martin, comprendre la linguistique, **epistémologie** **elémentaire d'une discipline**,* presses de france, 2002, p19.

د. الرسائل الجامعية:

161. أسماء ياسين رزق، **التَّركيب النَّحوي في اللسانيات الحديثة في ضوء جهود علماء العربية**، رسالة دكتوراه، إشراف: أد. إبراهيم عبد الله، المشرفة المشاركة: لبانة مشوَّح، جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2019م.

162. شفيقة العلوي، **نظرية تشومسكي في العامل والأثر (محاولة سبرها منهجا وتطبيقا)**، رسالة دكتوراه، إشراف: د الحواس مسعودي، جامعة الجزائر،2002 م.

163. عبد المهدي هاشم، **الخطاب وأثره في بناء النص**، تطبيق على المعلقات السبع، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك.

164. قبايلي عبد الغاني، **أثر اللسانيات الغربية على اللسانيات العربية، التفسيرية عينة**، رسالة دكتوراه، إشراف: عز الدين صحراوي، جامعة باتنة1، الجزائر، كلية اللغة والأدب العربي والفنون 2017م.

165. يحي بعيطيش، **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، أطروحة دكتوراه دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006م.

الفهـــــــارس

أولا: الأشكال

الرقم	عنوان الشّكل	الصفحة
1.	المخطط 01: تمثيل هيكل البنيات التركيبية.	39
2.	المخطط 02: تمثيل هيكل النحو في نظرية العمل والربط.	48
3.	المخطط 03: يوضح موقع الأبنية الدلالية من جهاز النحو التوليدي.	96
4.	المخطط 04: يوضح تصور جاكندوف للنظام اللغوي.	101
5.	المخطط 05: البناء المبياني لمجمل المستويات اللغوية.	141
6.	المخطط 06: التعالق القائم بين الأكوان الثلاثة.	187
7.	المخطط 07: كبفية تشكل البنى اللغوية.	194
8.	المخطط 08: قوام المدخل المعجمي.	223
9.	مخطط09: مخطط تقابلي للإجراء الصرفي.	231

ثانيا: الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.	الجدول (01): جدول يوضح أنواع الأفعال عند ولتر كوك 1979م.	104
2.	الجدول (02): تمثيل انتظام العوامل العلاقية في الجملة الفعلية.	322
3.	الجدول(03): تمثيل انتظام العوامل العلاقية في الجملة الاسمية.	325
4.	الجدول (04): العوامل في الجملة الاسمية (مبتدأ– خبر).	330
5.	الجدول (05): عمل الناسخ الحرفي في الجملة الاسمية.	331
6.	الجدول (06): كيفية تشكّل العلاقة الدَّلالية وطبيعة عملها في حالة الفعل.	335
7.	الجدول (07): كيفية تشكّل العلاقة الدَّلالية وطبيعة عملها في حالة المشتق.	336
8.	الجدول (08): كيفية انتقاء الفعل اللازم للعلاقة الدلالية وعملها لوظيفة الفاعل به.	336
9.	الجدول (09): كيفية انتقاء الفعل المتخطي للعلاقات الدلالية.	337

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
كلمة شكر	//
مقدّمة	أ –ي
مدخل: المنجز اللسانيّ العربيّ أسئلة اللغة، أسئلة اللّسانيات	12-28
1– الوضع اللغوي باعث على التّجاوز	12
2– واقع اللّسانيات التُّراثية	15
3– موقعية اللّسانيات العربية الحديثة	19
4– المنجز اللّسانيّ العربي أصوله، واتجاهاته	21
الفصل الأوّل: التّوجه الكليّ في اللسانيات الحديثة (بين النّظرية الغربية والتمثّل العربيّ)	29-119
تمهيد	30
المبحث الأوّل: التركيب النحوي من منظور قواعد تشومسكي التوليدية	31-67
توطئة	32
1– المرتكزات التصورية للأنموذج اللساني التوليدي	32
1–1– مرحلة البنى التركيبية (*syntactic structure*)	33
1–2– مرحلة مظاهر النظرية التركيبية (*aspects of the theory of syntax*)	36
1–3– مرحلة نظرية المبادئ والوسائط (*principles and parameter:*)	44
2– الأنساق الفرعية: القوالب	50
2–1– نظرية السين البارية سَ	51
2–2– نظرية الأدوار المحورية	55
2–3– نظرية الحالة الإعرابية	59
2–4– نظرية العمل	62
2–5– نظرية الربط والمراقبة	64

المبحث الثّاني: الجهود التوليدية التحويلية في اللسانيات العربية	*92-68*
توطئة	*69*
1- إرهاصات المنجز اللساني التوليدي الغربي	*69*
1-1- السؤال الأفلاطوني مهد العقيدة الفطرية	*73*
1-2- تشومسكي من اللغة المجسدة إلى اللغة المبنية داخليا	*78*
2- أصناف الكتابة التوليدية العربية	*80*
2-1- نموذج مازن الوعر في نحو نظرية لسانية عربية	*81*
2-1-1- البنى النّحوية الداخلية للجملة الأساسية عند مازن الوعر	*84*
2-1-2- التراكيب الاستفهامية عند مازن الوعر أنموذجا	*88*
المبحث الثّالث: الدلالة في الدرس اللساني العربي الحديث	*119-93*
1- الدلالة التوليدية في اللسانيات الحديثة	*94*
1-1- الدلالة التفسيرية (أعمال كاتز وفودور 1963-1964)	*95*
1-2- المنهج النحوي الدلالي عند جاكندوف 1972	*99*
2- جهود عبد القادر الفاسي الفهري في الكتابة التوليدية العربية	*106*
2-1- الدلالة الكافية	*106*
2-1-1- الواقعية النفسية والبنية التصورية	*108*
2-1-2- الواقعية البيئية والمعنى خارج اللغة	*111*
2-2- النظرية الوظيفية المعجمية	*113*
الفصل الثاني: القوام الابستيمي لنظريّة اللّسانيات النّسبيّة (بحث في الكفاية التّفسيرية)	*267-120*
تمهيد	*121*
المبحث الأوَّل: اللغة وسؤال المرجعيّة، بحث في مقاييس اللغة ومرجعيات التّأسيس بين الكليّة والنّسبيّة	*172-122*
توطئة	*123*
1- اللسانيات الكلية بين النظرية والهوية المعرفية	*125*

1-1- النظرية اللسانية ومنهج البحث فيها	129
2- اللسانيات النسبية وأولوياتها في المنجز اللساني العربي	132
2-1- من بنية اللغة إلى بنية المعرفة	136
2-2- ثنائية البنية الكلامية والقولية	139
2-3- الظاهرة اللسانية في الدرس اللساني الحديث	143
3- الإسهام في فهم الطبيعة البشرية	148
3-1- حقيقة اللغة	150
3-2- بين الملكة اللغوية وجهاز اكتساب اللغة	156
3-2-1- الملكة الفطرية	157
3-2-2- الملكة الكسبية	163
المبحث الثاني: نظرية اللسانيات النسبية والأنحاء الكلية، قراءة في نسق التنميط اللغوي	236-173
توطئة	174
1- نحو نظرية لسانية عربية نسبية	175
1-1- التوجه المراسي لنظرية اللسانيات النسبية	177
1-2- مبادئ تقوم اللغات البشرية في النظرية النسبية	183
2- لسانيات نسبية وخصائص لغوية نمطية	196
2-1- مفهوم القرابة النمطية	198
2-2- من مبدأ التعميم إلى وسيط التنميط	200
3- فصوص اللغات وقوالب نحوها	203
3-1- المستوى الصوتي	205
3-2- المستوى المعجمي	213
3-3- الفص الصرفي	223
3-4- الفص التركيبي	231
المبحث الثالث: بنية نحو اللغة العربية التوليفي (بحث في الكفاية التفسيرية)	267-237

توطئة	238
1- البنية المكونية للجملة العربية	239
1-1- التصنيف المقولي للمداخل المعجمية	242
1-2- سلوك المقولات المعجمية في البنية المكونية	248
2- البنية الإعرابية للجملة العربية	251
3- النسخ في النحو التوليفي	255
4- البنية الوظيفية للجملة العربية	260
5- البنية الموقعية للجملة العربية	266
الفصل الثالث: قضايا المنجز اللسانيّ العربيّ بين النّظرية والتّطبيق	269-
تمهيد	269
المبحث الأوّل: قواعد الرتبة في اللغة العربية، نحو منهج جديد لدراسة الجمل العربية	270-
توطئة	271
1- رتبة العناصر اللغوية للجملة العربية في الدرس النحوي	271
1-1- التركيب الفعلي	274
1-2- التركيب الاسمي	277
2- رتبة العناصر اللغوية في اللسانيات الحديثة	280
2-1- نموذج عبد القادر الفاسي الفهري	281
2-1-1-البنية (ف فا مفع)	282
2-1-2-دور صرفة التطابق في تحديد رتبة مكونات الجملة: البنية (ف فا مفع) و (فا ف مفع)	285
2-1-3- البنية (فا ف مفع)	288
2-1-4- أثر التوسيط في تعدد الرتب في اللغة العربية	291
2-2- نموذج محمد الأوراغي في اللسانيات النسبية	293

2-2-1- وسيط الرتبة المحفوظة	294
2-2-2- وسيط العلامة المحمولة	296
3- فواعل الرتبة في اللغات التوليفية أصول تداولية	299
المبحث الثاني: العاملية والإعراب (من العاملية اللفظية إلى العاملية العلاقية)	303-340
توطئة	304
1 - حصيلة البحث اللساني	305
1-1- العاملية في النحو العربي	307
1-2- العاملية في النحو التشومسكي	310
2- العاملية اللفظية في التّصور السيبويهي	317
2-1- عاملية سيبويه اللفظية	318
2-2- قصور العاملية اللفظية	325
2-2-1- مسألة العامل في رفع الفعل المضارع	328
2-2-2- مسألة الحركة الناسخة لعلامة الإعراب	330
3- العاملية العلاقية في تصور اللسانيات النسبية	331
3-1- العلاقات التركيبية	333
3-2- وسيط العلامة اللغوي	334
3-3- العلاقات الدلالية	334
خاتمة	342
قائمة المصادر والمراجع	350
فهرس الجداول والأشكال	364
فهرس الموضوعات	367

الملخّص:

لقد أفرزت القراءات النَّوعية للنَّظرية اللّسانية الغربية العديدَ من الخطابات العربية التي تعدَّدت على إثرها فُهوم اللّسانيين العرب، بين منظِّر للمفاهيم وناصِّ للمراسيم بمنأى عن الالتزام بالبناء النظري والمنهجي للنَّظرية اللّسانية الحديثة، إذ لا تستوحي مبادئها وأسسها الميتودولوجية والاستدلالية من منظومةٍ واحدةٍ بل تتباين تبايناً تأسيسياً على جميع المستويات الصوتية والتركيبية والدلالية؛ فمشروع اللّسانيات العربية بما له وعليه بات في حاجةٍ ماسةٍ للتَّقييم موضوعاً ومنهجاً وغايةً باعتماد النَّظر اللّساني الحديث الذي يروم تعميق النَّظر في حدود وأشكال المنجز اللّساني العربي بين تثبيت الوجهة ونقد التَّشكيل.

وتعالج هذه الدّراسة المنجز اللّساني العربي الحديث في أحدث اتّجاهاته اللّسانية متمثّلا في الاتّجاه اللسانيّ النّسبي للساني المغربي محمد الأوراغي الذي ناهض بأفكاره الاتّجاه التّفسيري لرائده أفرام نوام تشومسكي اقتناعاً منه بأنَّ النَّظرية اللّسانية الأقدر على إخراج الفكر اللسانيّ العربيّ من أزمته هي نظرية تقع بين اللّسانيات الكلية واللّسانيات الخاصة تعرف باسم نظرية اللسانيات النّسبية والتي تسعى لبناء أنحاء نمطية تؤكّد على خصوصية اللُّغات فاستطاع بذلك الانطلاق من تراث القدامى ليصل لصياغةٍ حديثةٍ للنَّظرية اللُّغوية العربيَّة، لذا يمكن القول بأنَّ هذه الدّراسة فحص ابستيمولوجي للجهود اللّسانية العربية التي أسفر عنها البحث اللسانيّ المتواصل في الثَّقافة العربية وذلك في رغبة لاستنطاق بنية الخطاب اللسانيّ العربيّ منهجاً ومضموناً ورؤيةً وليتسنَّى للباحثين فهم المقاربات المطروحة عن كثب لتكون ركزاً لمشاريع مستقبليةٍ تؤسّس لنظريةٍ لسانيةٍ عربيةٍ حديثةٍ.

الكلمات المفاتيح: اللّغة العربية، النّحو، اللسانيات الكلية، اللسانيات النسبية.

Abstract:

Qualitative readings of western linguistics literature had led to the emergence of several Arabic speeches after which Arab linguists' perceptions of language varied. As opposed to the tendency of prescribing fixed linguistic rules of the language system, some linguits started to offer descriptions of more language realizations influenced by the methodological and inferential principles of modern linguistics that consider the phonological, morphological and semantic variations of language. In fact, there is an urgent need for Arabic linguistics to resort to the views of modern linguistics for gaining more clarity about different language forms in the Arabic language.

This study examines the newest Arabic linguistics approaches represented by modern relative linguistics by the Morocan linguist 'Mohamed AlOraghi' who was against the prescriptive approach of Noam Chomsky where genrative grammar is the norm. This was an attempt to level up the Arabic linguistics repertoire away from the old heritage via opting for an optimal view of language that seeks to emphasize the specificity of languages as a new elaboration of Arabic linguistics theories. This study, therefore, is an epistimological examination of Arabic constant linguistics researches as a way to develop our understanding of Arabic speech structure at the level of form, content and context with the ultimate goal to help future researchers to build on these comparisons to establish a new Arabic linguistics theory.

Keys words : arabic language, grammar, univversal grammar, relative linguistics.